

رَفَع

عبد الرحمن العجمي
أسكنه الفردوس
www.moswarat.com

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ ١٢٢

شرح

الفتاوى
عنه

رحمة الله تعالى

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

عزاه الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الثالث

طبع بإشراف

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

مكتبة الرشد

تأليف

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شَحْ
أَفِيْتِ ابْنِ طَالِكٍ
عَنْهُ

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية. ١٤٣٤هـ

ح

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بن عثيمين، محمد بن صالح

شرح ألفية بن مالك رحمه الله تعالى / محمد بن صالح العثيمين - الرياض، ١٤٣٤هـ

٧٢٧ ص؛ ٢٤×١٧ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٢٢)

ردمك: ٩-٤-٩٠٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف أ - العنوان

١٤٣٤ / ٥٨١٣

ديوي ٤١٥.١

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٥٨١٣

ردمك: ٩-٤-٩٠٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

إلا لمن أراد طبعه لتوزيعه مجاناً بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ

يطلب الكتاب من:

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

القصيم، عنيزة ٥١٩١١ ص. ب ١٩٢٩

هاتف ٠٦/٣٦٤٢١٠٧ فاكس ٠٦/٣٦٤٢٠٠٩ جوال ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧

www.binothimeen.com E.mail: info@binothimeen.com

و مكتبة الرشد ناشرون - الرياض

هاتف: ٤٦٠٤٨١٨ فاكس: ٤٦٠٢٤٩٧

شَرْحُ
الْفَيْزِ بْنِ خَالِدٍ
عَنْهُ
رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الثالث

طبع بإشراف
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

مكتبة الرشد - ناشرون
المملكة العربية السعودية - الرياض
الإدارة : مركز البستان - طريق الملك فهد هاتف ٤٦٠٢٥٩٠
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٦٠٤٨١٨ - فاكس ٤٦٠٢٤٩٧

E-mail: rushd@rushd.com

Website: www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

- الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين مخرجي ٢٧ و ٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢ فاكس ٤٣٢٩٣٧٥
- الرياض: فرع الشمال، طريق عثمان بن عفان، هاتف: ٢٢٥٣٠٥٢
- فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٢٨٤٤٢٧
- فرع جدة: حي الجامعة شارع باخشب هاتف ٦٣٣١١٨٣ فاكس ٦٣٣٠٣١٥
- فرع القصيم: بريدة - طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع خميس مشيط: شارع الإمام محمد بن سعود
- فرع الدمام : شارع الخزان هاتف: ٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
- فرع حائل هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
- فرع الأحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
- فرع تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧

مكاتبنا بالخارج

- القاهرة: مدينة نصر: هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥ - موبایل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
- بيروت بئر حسن هاتف ٠٥/٤٦٢٨٩٥ موبایل ٠٥٥٤٣٥٣ - فاكس ٠٥/٤٦٢٨٩٥



وهي من باب إضافة الشيء إلى نوعه؛ لأنها حروفٌ تُجْرُ كما أنَّ هناك حروفاً تنصبُ، وحروفاً تجزِمُ، وحروفاً ترفعُ، وهي (إنَّ) وأخواتها، فهِيَ حروفٌ، وتُرفعُ الخبرَ.

فصارتِ الحروفُ بعضها يرفعُ، وبعضها ينصبُ، وبعضها يجزِمُ، وبعضها

حروفُ الجرِّ جميعها تشتركُ في العملِ، بمعنى أنَّها كلها تُجْرُ، فليسَ فيها شيءٌ لا يجزِمُ، لكنها تختلفُ في مدخولها وفي معناها، فبعضها يدخلُ على كذا، وبعضها يدخلُ على كذا، كذلك بعضها معناه كذا، وبعضها معناه كذا.

٣٦٤- هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهِيَ: (مِنْ، إِلَى،

حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنِ، عَلَيَّ

٣٦٥- مُذْ، مُنْذُ، رَبِّ، اللَّامُ، كَيْ، وَآوُ، وَتَا،

وَالكَافُ، وَالبَا، وَلَعَلَّ، وَمَتَى)

الشرح

قوله: «هَآكَ»: اسمُ فعلٍ بمعنى: خُذْ، وهل اسمُ الفعلِ هو (ها)، والكافُ حرفُ خطابٍ، أو الجَمِيعُ؟ فيه خلافٌ، لكنَّ المسأَلَةَ سَهْلَةٌ.

وقوله: «حُرُوفَ»: مفعولٌ به (هَآكْ)؛ لأنَّ (هَآكْ) اسمُ فعلٍ.

وقوله: «حُرُوفَ الجُرِّ»: يعني: الحروفَ التي تُجْرُ، واستفدنا من قوله: (حُرُوفَ)، أنَّها ليستُ أسماءً، ولا أفعالاً، لكنَّ بعضها قد يكونُ أسماءً، وقد يكونُ أفعالاً، وفي هذه الحالِ تَخْرُجُ عن حروفِ الجُرِّ، فإنَّ (على) و(الكافَ) و(مُذ) و(مُنذُ) تُستعملُ أسماءً، و(خَلا) و(حَاشَا) و(عَدَا) تُستعملُ أفعالاً، وهي في خروجِها عن ذلك لا تُعتبرُ من حروفِ الجُرِّ.

وقوله: «وَهِي»: (مِنْ، إِلَى، حَتَّى، خَلا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَن، عَلَى): يعني: مِنْ، وَإِلَى، وَحَتَّى، وَخَلا، وَحَاشَا، وَعَدَا، وَفِي، وَعَن، وَعَلَى، لَكِنَّه أَسْقَطَ حرفَ العطفِ لضرورةِ الوزنِ، واختصاراً، وهذه تسعةُ حروفٍ في بيتٍ واحدٍ، وقد علَّمنا فيه أنَّ هذه الأدواتِ حروفٌ، وعلَّمنا عملَها بأنَّها تُجْرُ، وَوَهَبَها لنا في قوله: (هَآكْ)، ففي البيتِ هَبَّةٌ، وَحُكْمٌ، وَتَسعُ أدواتٍ، وهذا يَدُلُّك على أنَّ هذه الألفيةَ جامعةٌ في الواقعِ، وهي من أجمعِ كُتُبِ النَّحوِ.

ثمَّ قال أيضاً: «(مُذ، مُنذُ، رَبُّ، اللَّامُ، كَيُّ، وَآوُ، وَتَا، وَالكَافُ، وَالْبَا، وَلَعَلَّ، وَمَتَى)»: إِذْنُ: حروفُ الجُرِّ عِشْرُونَ حرفاً، وَسَبَقَ أنَّها تَشْتَرِكُ في الجُرِّ، فَكُلُّها تُجْرُ، وَتَخْتَلِفُ في المعنى، وفي الاختصاصِ، أَي: ما يَخْتَصُّ به واحدٌ دونَ الآخرِ.

٣٦٦- بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ (مُنْدُ، مُدٌ، وَحَتَّى وَالْكَافَ، وَالْوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّاءَ)

الشرح

بدأ المؤلف - رحمه الله - بذكر ما يختص به كل حرفٍ .

وقوله: «بِالظَّاهِرِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(اخْصُصْ)، يُقال: اخْصُصْ، ويُقال: خُصَّ، فالأوَّلُ فُكَّ للإدغام، والثاني إدغامٌ، مثل: (شُدَّ واشدَّد)، و(رُدَّ وازدَّد).

وقوله: «بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْدُ، مُدٌ، وَحَتَّى، وَالْكَافَ، وَالْوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّاءَ»: هذه سبعُ أدواتٍ من العِشرين تختصُّ بالظَّاهِرِ، والظَّاهِرُ ضدُّه الضَّمِيرُ، يعني أنَّ هذه لا تجرُّ الضَّائِرَ، لا تجرُّ إلا الأسماءَ الظَّاهِرَةَ فقط، فمثلاً تقول: (حَضَرْتُ مُدَّ يَوْمَيْنِ)، ولا يجوزُ أن تقول: (حَضَرْتُ مُدَّهُمَا)، وتقول: (مُنْدُ يَوْمَيْنِ) ولا تقول: (مُنْدُهُمَا)، وتقول: (حَتَّى مَجِيءِ زَيْدٍ)، قال الله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

كذلك لا يجوزُ: (سِرْتُ حَتَّاكَ)، لكنَّ يجوزُ: (سِرْتُ إِلَيْكَ)؛ لأنَّ (إلى) ليست مُختَصَّةً بالظَّاهِرِ.

أيضاً الكافُ مُختَصَّةٌ بالظَّاهِرِ، تقولُ مثلاً: (فلانٌ كالأسدِ)، وتقول: (فلانٌ كزيدٍ) مُخاطِبُ زَيْدًا، لكنَّ لا يجوزُ أن تَضَعَ الضَّمِيرَ بدلَ (زيدٍ) الذي مُخاطِبُهُ، وتقول: (فلانٌ كَكَ)؛ لأنَّها لا تدخلُ إلا على الاسمِ الظَّاهِرِ، ولكنَّ سيأتي في

كلام المؤلف - رحمه الله - أتمها قد تَجِيءُ مع الاسمِ المضميرِ، لكن نادراً، مثل: (كَهَا) كما سيأتي في قوله: (كَذَا كَهَا).

كذلك الواوُ مُحْتَصَةٌ بالظاهرِ، فلا تأتي مع الضميرِ، وهي من حُرُوفِ القَسَمِ، تقولُ: (والله)، و(وربَّ العالمين)، و(وخالقِ الأرضِ والسَّماءِ)، وما أشبه ذلك، لكن لا يَجُوزُ أن تقولَ: (وَكَ يَا رَبِّي)؛ لأنَّها مُحْتَصَةٌ بالاسمِ الظَّاهِرِ، فلا يَجُوزُ دخولُها على الضميرِ حتَّى ضميرِ الغيبةِ، فلو قلتَ مثلاً: (اللهُ عظيمٌ، وَهُ أَحْلِفُ) لم يَجُزْ، لكنَّ الباءَ تَجُوزُ، فتقولُ: (وَبِهِ أَحْلِفُ)؛ لأنَّها تَصْلُحُ للضميرِ.

كذلك أيضاً (رُبَّ) لا تَدْخُلُ إِلَّا على الاسمِ الظَّاهِرِ، وَأَضِيقُ من هذا أيضاً أتمها لا تَدْخُلُ إِلَّا على النكرةِ، فلا تَدْخُلُ إِلَّا على الاسمِ الظَّاهِرِ والنكرةِ، تقول مثلاً: (رُبَّ رَجُلٍ لَقَيْتُهُ)، لكن لا يَصِحُّ أن تقولَ: (رُبَّ الرَّجُلِ لَقَيْتُهُ)؛ لأنَّها خاصَّةٌ بالنكرةِ، و(الرَّجُلِ) معرفةٌ.

كذلك أيضاً لا يَصِحُّ أن تقولَ: (رُبَّ زَيْدٍ لَقَيْتُهُ)، تُرِيدُ زَيْدًا مُعَيَّنًا، أَمَا لو قلتَ: (رُبَّ زَيْدٍ لَقَيْتُهُ) تُرِيدُ: رُبَّ مُسَمًّى بهذا الاسمِ فهذا جائزٌ؛ لأنَّه ليسَ بعَلَمٍ، إنَّما المقصودُ مُسَمًّى بهذا الاسمِ.

وهل يَجُوزُ أن تقولَ: (رُبَّهُ الرَّجُلِ قائمٌ)؟

الجواب: يَجُوزُ، لكنَّه قليلٌ، قال ابنُ مالكٍ - رحمه الله -:

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبَّهُ فَتَى) نَزْرٌ، كَذَا (كَهَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى

إِذْ: اخْتِصَّصَهَا بِالظَّاهِرِ بِنَاءً عَلَى الْغَالِبِ الْكَثِيرِ، وَإِلَّا فَقَدْ تَأْتِي قَلِيلًا مُتَّصِلَةً بِالضَّمِيرِ.

كذلك التاءُ أيضاً مما تختصُّ بالظاهرِ، وهي من حُرُوفِ القَسَمِ، فعندنا من حروفِ القَسَمِ اثنانِ، هما: الواوُ، والتاءُ، لكنِ التاءُ أيضاً لا تجزُّ إلا المُقسَمَ به، ولا تكونُ أيضاً إلا باللهِ (الله) أو بـ(رَبِّ) كما قال المؤلِّفُ -رحمه الله-: (والتاءُ لله وَرَبِّ).

فلا تجزُّ كلَّ اسمٍ، فلو قلتَ: (تالرحمنِ)، أو: (تالعزیزِ)، أو: (تالسلامِ)، لم يَجْزُ، ولو قلتَ: (رَبِّي اللهُ، تَهْ أَحْلِفُ)، لم يَجْزُ؛ لأنَّها خاصَّةٌ باللهِ و(رَبِّ)، ووَرَدَ عن العَرَبِ: (تَرَبِّ الكَعْبَةِ لا أَفْعَلُ كذا).

إِذَنْ: التاءُ من حُرُوفِ القَسَمِ، ولا تَدْخُلُ إلا على الاسمِ الظَّاهِرِ، ولا تَدْخُلُ أيضاً من الأسماءِ الظَّاهِرَةِ إلا على اسمينِ فقط، وهما: (الله)، و(رَبِّ)، فهي خُصِّصَتْ بَعْدَةَ تَخْصِيصَاتٍ.

٣٦٧- وَأَخْصَصَ بِ(مُنْدُ) وَ(مُنْدُ) وَقْتًا، وَبِ(رُبِّ) (مُنْدُ)

مُنْكَرًا، وَالتَّاءُ لِـ(الله) وَ(رَبِّ)

الشرح

(مُنْدُ) وَ(مُنْدُ) إِذَا كَانَ حَرْفِي جَرٍّ فَأَخْصَصَ بِهَا الْوَقْتَ، تَقُولُ مَثَلًا: (مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ يَوْمَيْنِ)، وَ(مَا رَأَيْتُهُ مُنْدُ يَوْمَيْنِ)؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ وَقْتُ.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (مَا سِرْتُ مُدَّ مَسْجِدٍ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ وَقْتًا، وَهِيَ خَاصَّةٌ بِالْوَقْتِ.

وَتَصْلُحُ (مُنْدُ) وَ(مُنْدُ) لِلْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ، فَتَقُولُ: (مَا رَأَيْتُهُ مُنْدُ الْيَوْمِ)، وَ(مَا رَأَيْتُهُ مُنْدُ يَوْمَيْنِ)، وَ(مَا رَأَيْتُهُ مُنْدُ سَنَةٍ)، وَ(مَا رَأَيْتُهُ مُنْدُ شَهْرٍ)، وَ(مَا رَأَيْتُهُ مُنْدُ أُسْبُوعٍ).

قَوْلُهُ: «وَبِ(رُبِّ) مُنْكَرًا»: يَعْنِي: وَأَخْصَصَ بِ(رُبِّ) مُنْكَرًا، فَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَعَارِفِ، فَلَا تَقُولُ: (رُبُّ الرَّجُلِ لَقَيْتُهُ)، وَلَا: (رُبُّ زَيْدٍ لَقَيْتُهُ) إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ: رُبُّ مُسَمًّى بِهَذَا الْاسْمِ، فَيُمْكِنُ، أَمَّا إِذَا أَرَدْتَ زَيْدًا الَّذِي هُوَ زَيْدُ بْنُ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ، فَهَذَا لَا يَصِحُّ.

وَهَلْ تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ؟

الْجَوَابُ: هِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالْمُنْكَرِ، فَلَا تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ مَعْرِفَةٌ، لَكِنَّهَا تَأْتِي شُدُودًا، كَمَا سَيَذْكَرُهُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللهُ -.

قوله: «والتاء لـ(الله) و(رَبّ)»: التاء لا تدخل إلا على لفظ الجلالة (الله)، أو على كلمة (رَبّ)، فتقول: (تالله)، قال الله تعالى: ﴿وَتَأَلَّهُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقال: ﴿تَأَلَّهُ لَتَشْعُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ [النحل: ٥٦]، وتقول: (تربّ الكعبة لا أقوم)، و(تربّ الكعبة لأفعلن كذا).

إِذَنْ: التاء من أضيّق ما يكون؛ لأنها مختصة بكلمتين فقط: الله، والرّبّ.

وقال في الشرح^(١): وسُمِعَ أَيضًا: (تالرحمن)، اه، ولعلّ هذا مسموعٌ، ولا يُقاسُ عليه؛ لأنّ ابن مالك - رحمه الله - ما ذكّر إلا هاتين الكلمتين فقط، فهو مسموعٌ، والمسموع لا يُقاسُ عليه.

(١) شرح ابن عقيل (٣/١٢).

٣٦٨- وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبُّهُ فَتَى) نَزْرٌ، كَذَا (كَهَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى

الشرح

قوله: «وَمَا رَوَوْا»: أي: النَّحَاةُ، أَمَّا الْعَرَبُ فَمَرَوْيٌّ عَنْهُمْ.

وقوله: «مَا»: اسمٌ مَوْصُولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ.

و«رَوَوْا»: صِلَةُ الْمَوْصُولِ، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: وَمَا رَوَوْهُ.

وقوله: «نَزْرٌ»: أي: قَلِيلٌ، وَهُوَ خَبْرٌ (مَا).

وقوله: «رُبُّهُ فَتَى»: الَّذِي خَرَجَ عَنِ الْقَاعِدَةِ فِي هَذَا الْمَثَلِ أَنَّ (رُبَّ) دَخَلَتْ

عَلَى الضَّمِيرِ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى ظَاهِرٍ، وَدَخَلَتْ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَعْرِفَةِ، وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالنِّكَرَةِ، فَهِيَ خَالِفَتِ الْقِيَاسَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنَّهُ ضَمِيرٌ، وَلَيْسَ ظَاهِرًا.

الثَّانِي: أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، وَلَيْسَ نِكْرَةً.

وَيُعْرَبُ الضَّمِيرُ بَعْدَ (رُبَّ) عَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ جَرٍّ.

وَهَلْ هُوَ مَعْرِفَةٌ أَوْ نِكْرَةٌ؟

الجواب: عَلَى حَسَبِ الْمُفَسِّرِ بِهِ، فَإِنْ فَسَّرْتَهُ بِنِكْرَةٍ فَهُوَ نِكْرَةٌ، وَإِنْ فَسَّرْتَهُ

بِمَعْرِفَةٍ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ، هَذَا أَرْجَحُ مَا يُقَالُ.

وقوله: «كَذَا»: يَعْنِي: نَزْرٌ قَوْلُ الْعَرَبِ: (كَهَا)، فَالْكَافُ حَرْفُ جَرٍّ، وَ(هَا)

ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، فَهِيَ دَخَلَتْ الْكَافُ عَلَى ضَمِيرٍ، وَقَدْ سَبَقَ

أَنَّ الكافَ لا تَدْخُلُ إلا على الاسمِ الظَّاهِرِ، ولكنَّه نَزَرٌ، كما قال ابنُ مالِكٍ -رحمهُ اللهُ-

وقولُه: «وَنَحْوُهُ»: أي: نحوُ (كَهَا)، مثل: (كُهُ)، (كُهْنٌ)، أي: ضميرِ الغائبِ، وأما ضميرُ المخاطَبِ مثل: (كَكَ) فلا أَظُنُّه يُرَوَى، ولهذا قال: (وَنَحْوُهُ)، أي: من ضمائرِ العَيِّبَةِ.

وقولُه: (كَهَا)، يعني: بَدَلُ أَنْ يقولَ: (هذه كَهذه)، يقولُ: (هذه كها)، وكذلك بَدَلُ أَنْ يقولَ: (هذا كهذا)، يقولُ: (هذا كهُ).

القواعدُ من الأبياتِ السَّابِقَةِ:

القاعدةُ الأولى: حروفُ الجرِّ هي الأدواتُ التي تَعْمَلُ الجرَّ، وهي عشرون أداةً، تَشْتَرِكُ جميعاً في عملِ الجرِّ، وتَخْتَلِفُ في الاختصاصِ والمعاني.

القاعدةُ الثانيةُ: أَنَّ من حروفِ الجرِّ ما يَخْتَصُّ بالظَّاهِرِ، ومنها ما يَكُونُ للظَّاهِرِ والمُضْمَرِ، ومنها ما يَخْتَصُّ بالظَّاهِرِ بشيْءٍ مُعَيَّنٍ.

فِيخْتَصُّ بالأسماءِ الظَّاهِرَةِ من هذه الأدواتِ العشرينَ سبعُ أدواتٍ، وهي: مُدٌّ، ومُنْدٌ، وحتَّى، والكافُ، والواوُ، ورُبٌّ، والتَّاءُ، وهذا في البيتِ الثالثِ.

القاعدةُ الثالثةُ: تَخْتَصُّ (مُدٌّ) و(مُنْدٌ) بالوقتِ، فلا تَجْرُ إِلَّا ما دَلَّ على زَمَنِ، وتَخْتَصُّ (رُبٌّ) بالنِّكراتِ، فلا تَجْرُ الضَّمائرَ ولا المعارفَ، وتَخْتَصُّ التَّاءُ باسمينَ فقط، وهما: (اللهُ)، و(رَبٌّ)، وهذا في البيتِ الرَّابِعِ.

القاعدةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ ما رُوِيَ عن العربِ من دخولِ (رُبٌّ) على الضَّميرِ، والكافِ على الضَّميرِ فهو نَزَرٌ قليلٌ خارجٌ عن القياسِ، وهذا في البيتِ الخامسِ.

٣٦٩- بَعْضٌ وَبَيِّنٌ وَابْتَدَى فِي الْأَمْكِنَةِ (بِمِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَةِ

الشرح

قوله: «بَعْضٌ»: فعلٌ أمرٍ.

وقوله: «وَبَيِّنٌ»: الواوُ حرفُ عطفٍ.

و«بَيِّنٌ»: فعلٌ أمرٍ أيضاً.

و«ابْتَدَى»: فعلٌ أمرٍ.

وقوله: «فِي الْأَمْكِنَةِ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(ابْتَدَى).

وقوله: «(بِمِنْ)»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَتَنَازَعَهَا (بَعْضٌ وَبَيِّنٌ وَابْتَدَى)، فَأَيُّ الثَّلَاثَةِ أَعْمَلٌ؟

الجواب: إِذَا أَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ أَضْمَرْنَا فِيهَا بَعْدَهُ كُلَّ مَا يَحْتَاجُهُ، فَنَقُولُ مَثَلًا: (بَعْضٌ وَبَيِّنٌ بِهَا وَابْتَدَى بِهَا فِي الْأَمْكِنَةِ بِمِنْ)، وَهَذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ، وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا

ثُمَّ قَالَ:

وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أَوْهَلَا

وعلى هذا نقول: المَعْمَلُ فِي هَذَا الْبَيْتِ هُوَ الْأَخِيرُ، وَهُوَ قَوْلُهُ (ابْتَدَى)؛ لِأَنَّنا لو أَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ لَوَجَبَ أَنْ نُضْمِرَ فِي الثَّانِي وَالثَّلَاثِ، وَهنا لم نُضْمِرْ، فَيَكُونُ الْإِعْمَالُ فِي الْأَخِيرِ.

وهذه قاعدةٌ: إذا جاءت أفعالٌ تطلبُ واحداً متأخراً، ولم تجدْ ضمائرَ فالعملُ للمتأخِّرِ؛ لأنه إذا كانَ العاملُ متأخراً فما قبله لا يحتاجُ إلى ضميرٍ لغيرِ الرَّفعِ.

وسَبَقَ في بابِ التَّنَازُعِ أَنَّ هُنَاكَ قَوْلًا لِلنَّحْوِيِّينَ - وهو الذي اخترناه، وهو الأسهلُ - وهو أَنَّهَا كُلُّهَا مُسَلِّطَةٌ عَلَى هَذَا، فَتَعْمَلُ فِيهِ كُلُّهَا، فَنَقُولُ: ((بِ(مِنْ)) مُتَعَلِّقٌ بِ(بَعْضٍ وَبَيْنَ وَابْتَدِئُ)).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَقَدْ تَأْتِي لِبَدءِ الْأَرْزَمَةِ»: فإِعْرَابُهَا وَاضِحٌ.

بَدَأَ الْمُؤَلَّفُ - رحمه الله - بمعاني هذه الحروفِ، فَقَالَ: (بَعْضٌ وَبَيْنَ وَابْتَدِئُ فِي الْأَمْكِنَةِ)، هَذِهِ ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ: التَّبْعِيضُ، وَالتَّيْنِينُ، وَالابْتِدَاءُ، وَقَوْلُهُ: «بِ(مِنْ)»: هِيَ حَرْفُ الْجَرِّ، يَعْنِي أَنَّهَا تَأْتِي:

١ - لِلتَّبْعِيضِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، أَي: بَعْضُ النَّاسِ.

مِثَالٌ آخَرُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنَكُمْ كَافِرٌ وَبَعْضُكُمْ مِّنْكُمْ﴾ [التغابن: ٢]، أَي: بَعْضُكُمْ كَافِرٌ وَبَعْضُكُمْ مُؤْمِنٌ.

مِثَالٌ آخَرُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥]، يَعْنِي: فَبَعْضُهُمْ شَقِيٌّ، وَبَعْضُهُمْ سَعِيدٌ.

٢ - لِلبَيَانِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ٦]، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿مِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ بَيَانٌ لِلْكَفَّارِ، يَعْنِي: مِنْ هَؤُلَاءِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ، وَليست لِلتَّبْعِيضِ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَهْلِ الْكِتَابِ كُفَّارٌ بَعْدَ بَعْثَةِ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَمَا قَبْلَ فَنَعَمْ، مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُ، وَمِنْهُمْ الْكَافِرُ.

والغالب أن (من) البيانية تأتي بياناً لاسم موصولٍ أو أداة شرطٍ أو استفهامٍ، أي: أئها تأتي بعدَ الأسماءِ المُبهمَةِ، فكلِّما أتت (من) بعدَ أسماءٍ مُبهمَةٍ فهي للتبيينِ، سواءً كان هذا الإبهامُ في الشرطِ، أو في الاستفهامِ، أو في الموصولِ.

٣- للابتداءِ في الأماكنِ، كقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

مثال آخر: (هاجرَ النبيُّ - صلى اللهُ عليه وسلم - مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ)، أي: ابتداءً هجرته من مَكَّةَ إلى المدينة.

أمثلة أُخرى: (سِرْتُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَرَجَعْتُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَى الْبَيْتِ)، و(صَعِدْتُ السَّطْحَ مِنْ أَسَاسِهِ إِلَى رَأْسِهِ)، و(أَعْرِفُ النَّحْوَ مِنْ أَلْفِهِ إِلَى يَأْتِهِ).

وقال الله - عز وجل -: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]، ف(من) هنا ابتدائيةٌ، وقال بعضهم: (من) بمعنى الباءِ، أي: بَطَرْفٍ.

وقوله: «وَقَدْ تَأْتِي لِبَدءِ الْأَزْمَنَةِ»: يعني: قد تأتي أيضاً للابتداءِ في الزَّمانِ. وقوله: «قَدْ»: للتقليلِ.

إذَنْ: فالأكثرُ إذا كانت للابتداءِ أن تكونَ في الأمكنةِ، وقد تأتي لبَدءِ الأزمنةِ، وهي في الحقيقةِ كثيرةٌ، لكنَّ نسبتها إلى الأمكنةِ قليلةٌ.

فإن قال قائلٌ: إذا كانت (من) لابتداءِ الغايةِ في الزَّمانِ فهل يُذكرُ معها نهايةُ الغايةِ؟

فالجواب: نعم، يُمكن أن تُذكر، فتقول مثلاً: (جَلَسْتُ عِنْدَكَ مِنْ يَوْمِ
 الْأَحَدِ إِلَى يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ)، وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]،
 فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ ﴿مِنْ﴾ بِمَعْنَى (فِي)، لَكِنَّهَا مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي
 دَعَوْتَ فِيهِ أَحَقُّ أَنْ تَقَوْمَ فِيهِ، وَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ أَسَاسَهُ عَلَى التَّقْوَى سَيَنْتَهِي،
 بَلْ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ.

إِذْنُ: الْقَاعِدَةُ: أَنَّ (مِنْ) تَأْتِي لِثَلَاثَةِ مَعَانٍ: لِلتَّبَعِيضِ، وَالتَّبْيِينِ، وَالْإِبْتِدَاءِ
 فِي الْأَمْكِنَةِ وَالْأَزْمِنَةِ، وَهِيَ فِي الْأَمْكِنَةِ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي الْأَزْمِنَةِ.

٣٧٠- وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَهُ فَجَرٌّ نَكْرَةً، كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفْرٍ

الشرح

هذا المعنى الرَّابِعُ لِ(مِنْ): أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، لَكِنَّهَا زَائِدَةٌ لَفْظًا وَإِعْرَابًا، وَزَائِدَةٌ مَعْنَى، أَي: تَزِيدُ فِي اللَّفْظِ، وَتَزِيدُ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهَا تُعْطِيهِ قُوَّةً، وَهَذَا التَّعْبِيرُ غَرِيبٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ: (زَائِدَةٌ لَفْظًا، لَا زَائِدَةٌ مَعْنَى)، لَكِنَّ قَصْدَهُمْ بِ(لَا زَائِدَةٌ مَعْنَى) يَعْنِي: لَيْسَتْ خَالِيَةً مِنَ الْمَعْنَى، بَلْ لَهَا مَعْنَى، فَلَيْسَتْ زَائِدَةً.

وقوله: «وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَهُ»: أَي: أَتَى زَائِدًا فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَهُ، وَالنَّفْيُ مِثْلُ: (مَا)، وَ(لَا)، وَ(لَيْسَ)، وَمَا أَشَبَّهَهَا، وَشَبَّهَ النَّفْيِ هُوَ النَّهْيُ، وَالِاسْتِفْهَامُ الَّذِي بِمَعْنَى النَّفْيِ.

وهنا إشكالٌ في كلام ابن مالك - رحمه الله - من جهة اللَّفْظِ فِي قَوْلِهِ (زَيْدٌ)، مَعَ أَنَّهُ قَالَ: (وَقَدْ تَأْتِي)، وَ(تَأْتِي) مُؤَنَّثَةٌ، فَكَيْفَ يَجْعَلُ (تَأْتِي) مُؤَنَّثَةً، ثُمَّ يَقُولُ: (زَيْدٌ)، فَيَجْعَلُهُ مُذَكَّرًا؟

نقول: إِذَا عَتَبَرْنَا الْأَدَاةَ فِيهَا مُؤَنَّثَةً، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ: «وَقَدْ تَأْتِي»: أَي: وَقَدْ تَأْتِي هَذِهِ الْأَدَاةُ، وَإِذَا عَتَبَرْنَا اللَّفْظَ فِيهَا مُذَكَّرَةً، يَعْنِي: زَيْدٌ حَرْفٌ (مِنْ).

وقوله: «فَجَرٌّ»: وَلَمْ يَقُلْ: (فَجَرَّتْ)، بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ مُذَكَّرٌ.

وقوله: «جَرَّ»: فَعَلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ.

وَ«نَكْرَةً»: مَفْعُولٌ (جَرَّ).

والقاعدة التي نأخذها من البيت: تأتي (من) زائدة بشرطين:

الشرط الأول: أن يسبقها نفي أو شبهه.

الشرط الثاني: أن يكون مدخولها نكرة.

مثاله: (مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفْرٍ)، ف(مِنْ) هذه زائدة؛ لأنك لو قلت: (مَا لِبَاغٍ مَفْرٍ)، استقام الكلام، إِذَنْ: ف(مِنْ) زائدة.

وقوله: «مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفْرٍ»: (مَا) نافية، وهل هي عاملة عمل (ليس)؟

الجواب: لا، فهي ملغاة؛ لأنَّ خَبَرَهَا مُتَقَدِّمٌ، ومن شَرَطِهَا أَنْ يَتَقَدَّمَ

الاسم، قال ابن مالك - رحمه الله -:

إِعْمَالِ (لَيْسَ) أُعْمِلْتُ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنِ

وقوله: «لِبَاغٍ»: جازٌّ ومجروورٌ خَبَرٌ مُتَقَدِّمٌ.

و«مِنْ»: زائدة.

و«مَفْرٍ»: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ، مَنَعَ مِنْ

ظهورها اشتغال المحلِّ بحركة حرف الجرِّ الزائد.

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، ف(مِنْ)

هنا زائدة؛ لأنَّ الشَّرْطَيْنِ تَمَّا:

الأول: أن يتقدم النفي أو شبهه، وهنا تقدم النفي، وهو قوله: (مَا جَاءَ).

الثاني: أن مدخولها نكرة، وهو (بَشِيرٍ)، وعلى هذا فنقول: (جَاءَ) فعلٌ

ماضي، و(نَا) مفعولٌ به مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ، و(مِنْ) حرفٌ جرٌّ

صِلَّةٌ، ولا نقول: زائدٌ لئلا يظنَّ أحدٌ أنَّ في القرآنِ كلماتٍ لغَوًا، وقوله: (بشِيرٍ) فاعلٌ (جاء) مرفوعٌ بضمِّه مُقدَّرةٌ على آخره، منعٌ من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ.

مثال الاستفهام: قال اللهُ تعالى: ﴿هَلْ نُحِيسُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨]، (من) الزَّائدةُ هنا هي الثانيةُ؛ لأنَّ الثانيةَ داخلَةٌ على نكرةٍ، أمَّا الأولى فعلى معرفةٍ، وسبَقَ أنَّها لا تَدْخُلُ على المعارفِ إذا كانت زائدةً، و(من) الأولى بيانيَّةٌ. وقوله: (هَلْ) للاستفهامِ، و(نُحِيسُ) فعلٌ مضارعٌ، والفاعلُ مُستترٌ تقديرُه: (أنت)، و(منهم) جارٌّ ومجرورٌ، و(من) الثانيةُ صِلَةٌ، و(أحدٍ) مفعولٌ به منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ منعٌ من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ.

مثال النَّهْيِ: (لا تَضْرِبْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الطَّلَبَةِ)، والشَّاهدُ في قوله: (من) أحدٍ)، فنقول: (من) حرفٌ جرٌّ زائدٌ، و(أحدٍ) مفعولٌ (تَضْرِبْ) منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على آخره، منعٌ من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ.

مسألة: قال اللهُ تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخَوِّضْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [نوح: ٤]، وقال اللهُ تعالى في آيةٍ أخرى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [الصف: ١٢]، فهل نَحْمِلُ الآيةَ الأولى على الثانيةِ، ونقول: (من) صِلَةٌ؟

الجواب: قال بعضُ النحويِّين: يجوزُ دخولُها زائدةً على معرفةٍ، واستدلَّ بهذه الآيةِ، فهو يُريدُ أن يَحْمِلَ هذه على هذه.

ونحن نقول: لا تُوافِقك على هذا القول؛ لأنك إذا تأملت قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ وَجَدْتَ الخطابَ مُوجَّهًا إلى هذه الأُمَّة من الله، ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُكُم عَلَىٰ تَحَرَّرَ تُنَجِّكُم مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ ١٠ تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٠-١٢]، وهذا من الله، إِذَنْ: فهو للعموم، فكلُّ ذُنُوبِنَا مَغْفُورَةٌ بهذا الوعدِ من الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

وَإِذَا تَأَمَّلْتَ قَوْلَهُ: ﴿مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ وَجَدْتَهُ إِمَّا من كَلامِ الجِنِّ، ﴿يَقُومَنَّا أَجْبِئُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَءَامِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ولم يَجْزِ مَوا بَغْفِرَانِ الذُّنُوبِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُمْ يَرْجُونَ رَجَاءً.

وَوَجَدْتَ أَيضًا أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤] جَاءَ فِي كَلامِ نُوحٍ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فِي سُورَةِ نُوحٍ، وَهَذَا إِمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ فَضَّلْتَ عَلَى قَوْمِ نُوحٍ بِمَغْفِرَةِ جَمِيعِ ذُنُوبِهَا، أَوْ يُقَالَ أَيضًا: إِنَّ نُوحًا -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- قَالَ لِقَوْمِهِ هَذَا لِأَجْلِ أَنْ يُرَجِّبَهُمْ.

المُهْمُّ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَحْمِلَ هَذِهِ عَلَى هَذِهِ مَعَ اخْتِلَافِ المَعْنَى، فَالصَّحِيحُ إِذَنْ أَنَّ (مِن) تُزَادُ بَشْرَطَيْنِ كَمَا قَالَ ابْنُ مالِكٍ -رَحِمَهُ اللهُ-:

الأوَّل: أَنْ تَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ.

والثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَدْخُولُهَا نَكْرَةً.

وعلى هذا ف(مِن) فِي الآيَةِ لِلتَّبَعِيضِ.

٣٧١- لِلاَنتِهَاءِ: (حَتَّى، وَلاَمٌ، وَإِلَى)، وَمِنْ، وَبَاءٌ يُفْهَمَانِ بَدَلًا

الشرح

تأتي هذه الثلاثة: (حَتَّى)، وَاللَّامُ، وَ(إِلَى) لِلاَنتِهَاءِ.

مثال (حَتَّى): قوله تعالى: ﴿سَلِّمُوا إِلَىٰ مَنْ يَلْقَاكُمْ مِنْكُمْ أَصْلَامًا﴾ [البقرة: ١٨٧].

مثال آخَرُ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فَالْبَصْرِيُّونَ يَقُولُونَ: (حَتَّى) حَرْفٌ جَرٌّ، وَالْفِعْلُ مَنْصُوبٌ بِ(أَنْ) مُضْمَرَةٌ بَعْدَ (حَتَّى)، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْمَعْنَى: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَبَيَّنَ)، فَيَتَوَلَّى بِمُضَدَّرٍ، هَذَا رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ.

أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَرَوْنَ أَنَّ (حَتَّى) نَفْسَهَا تَنْصِبُ الْفِعْلَ، إِنَّمَا هِيَ عَلَى كُلِّ حَالٍ لِلاَنتِهَاءِ، حَتَّى وَلَوْ قُلْنَا: إِنَّمَا مَدْخُولَةٌ عَلَى فِعْلٍ فَهِيَ لِلاَنتِهَاءِ.

مثال اللَّامِ: (سِرْتُ مِنْ عُنَيْزَةَ لِمَكَّةَ)، أَي: إِلَى مَكَّةَ، وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، أَي: إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى، فَاللَّامُ تَأْتِي لِلْغَايَةِ.

مثال (إِلَى) وَهِيَ الْأَصْلُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، فَ(إِلَى) هَذِهِ لِلاَنتِهَاءِ.

مسألة: هل الغاية داخلية أو غير داخلية؟

الجواب: هي غير داخلية إلا بقرينة، فلو قلت مثلاً: (سِرْتُ إِلَى الْوَادِي)،

فهل يعني أنك دخلت فيه؟

الجواب: لا، لم تَدْخُلْ فيه، كذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَمُوا الصِّيَامَ إِلَىٰ اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، هل يَدْخُلُ اللَّيْلُ فِي الصِّيَامِ؟

الجواب: لا، لا يَدْخُلُ، فابتداءً الغاية ليس بداخلٍ، فإذا قلتَ مثلاً: (لَكَ هَذِهِ الْأَرْضُ مِنْ هُنَا إِلَى الْجَبَلِ)، لم يَدْخُلِ الْجَبَلُ.

أَمَّا إِذَا وُجِدَتْ قَرِينَةٌ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ، ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَىٰ الْأَمْوَاقِ﴾ [المائدة: ٦]، فَإِنَّ الْمِرْفَقَ دَاخِلٌ لِفِعْلِ الرَّسُولِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-^(١) والقريضة هنا خَارِجِيَّةٌ.

قوله: «(وَمِنْ، وَبَاءٌ) يُفْهَمَانِ بَدَلًا»: يعني: أَمَّهُمَا يَأْتِيَانِ لِلْبَدَلِيَّةِ.

ف(مِنْ) تأتي بمعنى (بَدَل)، إِذْ نَ فِيهَا تَأْتِي لِلتَّبْعِيضِ، وَلِلْبَيَانِ، وَلِلْإِبْتِدَاءِ، وَتَأْتِي زَائِدَةً، وَبِمَعْنَى (بَدَل).

مثاله: قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠]، يعني: بَدَلَكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ.

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، أي: بَدَلِ الْآخِرَةِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ.

مثال آخر: (اِقْتَنَعْتُ بِالذَّرْهِمِ مِنَ الدِّينَارِ)، أي: بَدَلِ الدِّينَارِ.

وهل منه قول الشاعر:

الْمُسْتَعْيِثُ بِعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبَتِهِ
كَالْمُسْتَحِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ^(٢)

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة، برقم (٢٤٦).

(٢) البيت من البسيط، وأول من تكلم به التُّكْلَامُ الضَّبْعِي، انظر شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري (ص: ٣٧٠).

الجواب: لا.

أَيْضًا الْبَاءُ تَأْتِي بَدَلِيَّةً، أَي: بِمَعْنَى (بَدَل)، مِثْلُ قَوْلِكَ: (مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِهَا مُحَمَّدٌ النَّعَمَ)، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِهَا بَدْرًا»^(١)، يَعْنِي: بَدَلًا عَنْهَا بَدْرًا، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي حَسَبٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا
يَجْزُونَ بِالظُّلْمِ أَهْلَ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً وَبِالإِسَاءَةِ أَهْلَ الشُّوْءِ إِحْسَانًا

وظاهرُ هذا أَنَّهُ مَدْحٌ، لَكِنَّهُ ذَمٌّ، فَهُوَ يَقُولُ: قَوْمِي وَلَوْ كَانُوا أَهْلَ حَسَبٍ وَشَرَفٍ فَهَمَّ لَا يُحِبُّونَ الشَّرَّ وَلَوْ كَانَ هَيْئًا، وَإِذَا ظَلَمَهُمْ أَحَدٌ يُجَازُونَ الظُّلْمَ بِالْمَغْفِرَةِ، وَإِذَا أَسَاءَ إِلَيْهِمْ يُجَازُونَ الإِسَاءَةَ بِالإِحْسَانِ، لَكِنَّ الْوَاقِعَ أَنَّ هَذَا لِرَدَاءَتِهِمْ، فَلَيْسَ فِيهِمْ خَيْرٌ، وَلِهَذَا قَالَ:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا لَأَ سَنُوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا
يَسْأَلُونَ أَحَاهُمْ حِينَ يَنْدُبُهُمْ فِي النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانًا

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا)، أَي: بَدَلَهُمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا... إلخ.

فصارتِ الْبَاءُ تَأْتِي بِمَعْنَى (بَدَل)، و(مِنْ) تَأْتِي بِمَعْنَى (بَدَل).

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب وفود الأنصار، برقم (٣٨٨٩)، ومسلم: كتاب

التوبة، باب حديث توبة كعب، برقم (٢٧٦٩)، ولفظها: «وما أحب أن لي بها مشهد بدر».

(٢) البيت من البسيط، وهو لقريط بن أنيف في خزنة الأدب (٦/٢٥٣)، وللعبري في لسان العرب

(ركب).

٣٧٢- وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشِبْهَهُ، وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي
 ٣٧٣- وَزَيْدٍ، وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبْنَبَا (فِي)، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

الشرح

تُفِيدُ اللَّامُ التَّمْلِيكَ وَشِبْهَهُ، أَي: شِبْهَ التَّمْلِيكِ، فَالتَّمْلِيكُ أَنْ يَكُونَ مَدْخُولُهَا مَالِكًا لِمَا سَبَقَهَا، أَوْ إِنْ شَتَّ فَقُلْ: أَنْ تَقَعَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ الثَّانِي مِنْهَا مَالِكٌ لِلأَوَّلِ.

مثاله: (الكتابُ للطالبِ)، فاللامُ هنا للملكِ، أي: ملكٌ للطالبِ، فالثاني مَالِكٌ لِلأَوَّلِ، أي: أَنْ مَدْخُولُهَا مَالِكٌ لِمَا قَبْلَهَا.

وقد يتأخرُ الذي قبلها، مثل: ﴿لِللَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ﴾ [المائدة: ١٢٠]، فهنا تأخرُ الأَوَّلُ عنها وعن الثاني، ولكنَّ الحُكْمَ لَا يَتَغَيَّرُ، ومثله أَيْضًا: ﴿لِللَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، يعني: مِلْكُ اللهِ.

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠]، فاللامُ هنا لِلْمَلِكِ.

وأما شِبْهَهُ فهو ما يُسَمَّى بِالِاخْتِصَاصِ، فَتَكُونُ اللَّامُ أَيْضًا لِلِاخْتِصَاصِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَدْخُولُهَا مُحْتَصًّا بِالأَوَّلِ، لَا مَالِكًا لَهُ.

مثاله: (السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ)، وَ(الزَّمَامُ لِلجَمَلِ)، وَ(العَلْفُ لِلبَهِيمَةِ)، فَاللامُ لِلِاخْتِصَاصِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَمْلِكُ، لَكِنَّهَا تَخْتَصُّ بِهِ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (وَشِبْهَهُ).

وقوله: «وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا... قُفِي»: أي: وَقُفِيَ فِي تَعْدِيَةٍ، يعني أَنَّ اللَّامَ تَأْتِي لِلتَّعْدِيَةِ، وَالتَّعْدِيَةُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى مَفْعُولٍ عَامِلُهُ ضَعِيفٌ لِيَتَّعَدَى إِلَى مَفْعُولٍ، وَذَلِكَ لِلتَّقْوِيَةِ، مِثْلُ اسْمِ الْفَاعِلِ، فَإِنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ يَضْعُفُ عَمَلُهُ.

مثال ذلك: (أَنَا ضَارِبٌ لَزِيدٍ)، وَأَصْلُهَا: (أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا)، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: (أَنَا لَزِيدٍ ضَارِبٌ)، فَاللَّامُ هُنَا لَا تَصْلُحُ لِلْمَلِكِ وَلَا لِشَيْءٍ الْمَلِكِ، لَكِنَّهَا لِلتَّعْدِيَةِ، فَتُعَدِّي الْعَامِلَ لَضَعْفِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّعَدَى إِلَى الْمَفْعُولِ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ، فَإِذَا كَانَ ضَعِيفًا تَأَخَّرَ أَوْ غَيْرَهُ فَإِنَّهَا تَأْتِي لِلتَّعْدِيَةِ.

كذلك أيضًا تأتي للتعليل كثيرًا.

مثاله: قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

فإن قيل: إنَّ ﴿يَعْبُدُونِ﴾ فعلٌ، وليس اسمًا؟

قلنا: إِنَّهُ فِعْلٌ مُتَوَلِّدٌ بِمَصْدَرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: إِلَّا لِعِبَادَتِي، فَاللَّامُ هُنَا لِلتَّعْلِيلِ.

مثال آخر: قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾

[البقرة: ٢٩]، يعني: لِأَجْلِكُمْ، فَاللَّامُ هُنَا لِلتَّعْلِيلِ.

مثال آخر: (جِئْتُ لِأَقْرَأَ)، أَي: لِلْقِرَاءَةِ، فَاللَّامُ هُنَا لِلتَّعْلِيلِ.

وكذلك كُلُّ أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي تَتَّعَدَى بِاللَّامِ هِيَ لِلتَّعْلِيلِ، مِثْلُ: ﴿سُبْحَانَ

الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَرْنَا حَوْلَهُ.

لِزَيِّدٍ وَمَنْ أَيْنَنَا﴾ [الإسراء: ١]، فَاللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ.

وقوله: «قُفِي»: أي: اتَّبِعَ.

القاعدة من هذا البيت: تأتي اللّام للملك، وشبهه، وتأتي للتعليل، وسبق أنّها تأتي للانتهاء (يعني: الغاية).

وقوله: «وَزَيْدٌ»: يعني أنّ اللّام تأتي زائدة، وهذه غير لام التعدية، فمعنى كونها زائدة أنّه ليس لها معنى إطلاقاً، لا تعدية، ولا غيرها.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾ [الصف: ٨]، فهذه زائدة؛ لأنّ المعنى: يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ.

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، يعني: يُرِيدُ أَنْ يُذْهِبَ.

وأما المثال الذي ذكره في الشرح^(١) - وهو قول الله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّزْقَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] - ففيه نظر، ووجه النظر أنّ اللّام في قوله: ﴿لِلرُّزْقَا تَعْبُرُونَ﴾ يظهر أنّها للتعدية، وأنّ اللّام دخلت على المفعول بسبب تأخر العامل، وإذا تأخر العامل فلا بُدَّ أن يضعف حتى ولو كان غير اسم الفاعل، لكنّ الشارح يرى أنّ التقدير: إن كنتم الرؤيا تعبرون، فعلى قوله تكون اللّام زائدة؛ لأنّ الفعل يُمكن أن يتسلط على مدخولها بنفسه.

ومثلاً للزائدة بما يجري كثيراً في قولهم: (لا أبالك)، كما في قول الشاعر^(٢):

سَمِئْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشُ تَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَاكَ يَسَامُ

قالوا: إنّ اللّام هنا زائدة، والدليل على زيادتها أنّ (أبا) أعربت بالألف،

(١) شرح ابن عقيل (٣/ ٢١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى، انظر تاج العروس (كلف).

ومن شرط إعرابها بالألف أن تُضَافَ، ولو قلنا: إنَّ اللَّامَ غيرُ زائدةٍ لكانَ يَقُولُ: (لا أبا لك)، أي: (لا أب لك) بدونِ أَلِفٍ، فَلَمَّا أُعْرِبَتْ بِالْأَلِفِ دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ، وَأَصْلُهَا: (لا أباك)، وهذا أحدُ الوجوهِ في قوله: (لا أبا لك)، وهناك وَجْهٌ آخَرُ، وهو أَنَّهُ عَلَى لُغَةٍ مَن يُلْزَمُ الْأَسْمَاءَ الْخَمْسَةَ الْأَلْفَ مُطْلَقًا، فلا يكونُ فيها شاهدٌ.

وهل يَصِحُّ التَّمثِيلُ بقولِ الله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ [الانفطار: ١٠]؟

الجواب: لا، لأنَّ اللَّامَ للتَّوكِيدِ، وليست حَرْفَ جَرٍّ.

قوله: «والظرفية»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لقوله: (استبين)، يعني: استظهر، يعني أنَّ (الباء، وفي) تَأْتِيانِ لِلظَّرْفِيَّةِ.

أما الباءُ فمِثَالُها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَنُورُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ﴾ (١٣٧) وَبِأَيْلٍ [الافات: ١٣٧-١٣٨]، يعني: وفي اللَّيْلِ، وهي كثيرةٌ في الكلامِ العَرَبِيِّ والعُرْفِيِّ، فتقولُ مِثْلًا: (سَكَنْتُ بِعُنَيْزَةٍ)، و(سَكَنْتُ بِبُرَيْدَةٍ)، و(سَكَنْتُ بِالْبَدَائِعِ)، و(سَكَنْتُ بِمَكَّةَ)، و(سَكَنْتُ بِالرِّيَاضِ)، و(سَكَنْتُ بِسُلْطَانَةٍ)، يعني: في سُلْطَانَةٍ، فالباءُ في كلِّ هذه الأمثالِ لِلظَّرْفِيَّةِ، فهي تأتي لِلظَّرْفِيَّةِ كَثِيرًا.

كذلك (في) لِلظَّرْفِيَّةِ كثيرةٌ جدًّا، مثل: (دَخَلْتُ في المسجدِ)، (سَكَنْتُ في البلدِ الفلانيِّ).

وهي في القرآنِ أيضًا كثيرةٌ، مثل قولِ الله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾

[الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢]، ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣]،

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

فإن قال قائلٌ: وهل المرادُ بالظرفيةِ في (الباءِ، وفي) الظرفيةُ الزمانيةُ أو المكانيةُ؟

فالجواب: الزمانيةُ، والمكانيةُ، لكنَّ أيَّهما أكثرُ في الظرفيةِ: الباءُ أو في؟

الجواب: الأكثرُ (في).

وقوله: «وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا»: الفاعلُ في (يُبَيِّنَانِ) الباءُ و(في)، يعني أنَّهما قد تأتيانِ للسببيةِ بأنَّ يَدْخُلَا على السَّبَبِ.

٣٧٤- بِالْبَاءِ اسْتَعَيْنُ، وَعَدَّ، عَوَّضَ، أَلْصِقَ،

وَمِثْلُ (مَعُ)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ) بِهَا انْطِقِ

الشرح

قوله: «بِالْبَاءِ اسْتَعَيْنُ»: معناه أَنَّ البَاءَ تَأْتِي للاستعانة، والاستعانة طَلَبُ العَوْنِ، أَي: أَنَّ البَاءَ تَدْخُلُ عَلَى مَا تُطَلَّبُ الإِعَانَةُ مِنْهُ، مِثْلُ: (أَسْتَعِينُ بِاللَّهِ)، فَالْبَاءُ هُنَا لِلِاسْتِعَانَةِ، أَي: أَنَّهُ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- يُطَلَّبُ العَوْنُ مِنْهُ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَا يُطَلَّبُ العَوْنُ مِنْهُ فَهِيَ لِلِاسْتِعَانَةِ.

وقوله: «وَعَدَّ»: يَعْنِي أَنَّهَا تَأْتِي لِتَعْدِيَةِ الفِعْلِ اللَّازِمِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، فَ(ذَهَبَ) فِعْلٌ لَازِمٌ، يُقَالُ: (ذَهَبَ الرَّجُلُ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهُوَ فِعْلٌ لَازِمٌ لَا يَتَعَدَّى، وَ(أَذْهَبَ) فِعْلٌ مُتَعَدٍّ، تَقُولُ: (أَذْهَبْتُ زَيْدًا)، وَ(أَذْهَبْتُ المَالَ)، وَمَا أَشْبَهَهُ.

فَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ يَتَعَدَّى (ذَهَبَ) إِلَى مَفْعُولٍ، فَإِذَا أَنْ نُدْخِلَ عَلَيْهِ الِهْمَزَةَ، أَوْ نَأْتِيَ بِالْبَاءِ، وَهُنَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، فَاتَى بِالْبَاءِ لِیَتَعَدَّى الفِعْلُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ الفِعْلَ كَانَ لَازِمًا.

كَذَلِكَ لَوْ قِيلَ فِي غَيْرِ القُرْآنِ: (أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ) صَحَّ.

إِذْنُ: صَارَتِ البَاءُ لِتَعْدِيَةِ الفِعْلِ اللَّازِمِ إِلَى مَفْعُولِهِ.

وقوله: «عَوَّضَ»: معناه أَنَّ البَاءَ تَأْتِي لِلتَّعْوِيزِ بِأَنْ يَكُونَ مَدْخُولُهَا عِوَضًا

عن غيره، وهذا كثيرٌ جدًّا، فكلُّ باءٍ تَدْخُلُ في البيعِ والشِّراءِ تكونُ للتَّعويضِ.

مثال ذلك: (اشْتَرَيْتُ كِتَابًا بِدِرْهَمٍ)، فالباءُ هنا للتَّعويضِ.

مسألةٌ: هل مَدْخولُها هو العِوَضُ، أو ما سَبَقَ هو العِوَضُ؟

الجواب: الحقيقةُ أَنَّ كُلَّ واحدٍ منها عِوَضٌ عن الثَّاني، لكنَّها دائِمًا تَدْخُلُ على الثَّمَنِ، ولهذا قال الفقهاءُ: يَتَمَيَّزُ ثَمَنٌ عن مُثَمَّنٍ بالباءِ، فما دخلتْ عليه الباءُ فهو الثَّمَنُ، فإذا قلتَ: (بِعْتُ الثَّوبَ بِدِرْهَمٍ)، فالثَّمَنُ هو درهَمٌ، وإذا قلتَ: (بِعْتُ الدِّرْهَمَ بِثَوْبٍ)، فالثَّمَنُ هو الثَّوبُ.

إِذْنُ: ما دخلتْ عليه الباءُ فهو الثَّمَنُ.

وقوله: «الْصِّقُ»: من الإلصاقِ، وهو مُباشرةُ الشَّيْءِ بالشَّيْءِ، وقد يُرادُ بالإلصاقِ مُجاورةُ الشَّيْءِ للشَّيْءِ.

مثال الإلصاقِ المُباشِرِ: (مَسَحْتُ رَأْسِي بِيَدِي)، و(أَمْسَكْتُ ثَوْبِي بِيَدِي)، وقال اللهُ تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

مثال الإلصاقِ غيرِ المُباشِرِ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، ولهذا تَمَرُّ من عنده ولو كان بينك وبينه شِبْرٌ أو ذِرَاعٌ أو ما أَشْبَهَ ذلك.

وعلى هذا يكونُ الإلصاقُ: إمَّا مُباشرةً، وإمَّا مُجاورةً.

وقد زَعَمَ بعضُ النَحْوِيِّينَ أَنَّ جَمِيعَ معاني الباءِ تَعوُدُ إلى الإلصاقِ، ولكنَّ الحقيقةَ أَنَّا لو سَلَكْنَا هذا المَسْلَكَ لَوَجَدْنَا أَنَّهُمْ لا تكونُ للإلصاقِ في بعضِ المواضعِ إِلَّا بتكَلُّفٍ شديدٍ، ولا حاجةَ إلى هذا التَّكَلُّفِ، فالأوَّلَى أَنْ نقولَ كما قال ابنُ مالِكٍ -رحمه اللهُ-: إِنَّ الإلصاقَ من بعضِ معانيها، وليس كُلُّ المعاني.

وقوله: «وَمِثْلَ (مَع)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ) بِهَا انْطِقَ»: يعني أَنَّهَا تَأْتِي بِمَعْنَى (مَع)، وتَأْتِي بِمَعْنَى (مِنْ)، وتَأْتِي بِمَعْنَى (عَنْ).

فتَأْتِي بِمَعْنَى (مَع) كما لو قلتَ: (بِعْتِكَ الْفَرَسَ بِلِجَامِهِ)، أي: مَعَ لِجَامِهِ، ومِثْلُ: (بِعْتِكَ السَّيَّارَةَ بِشِرَاعِهَا)، أي: مَعَ شِرَاعِهَا، ومِثْلُ: (بِعْتِكَ السَّيَّارَةَ بِمَفَاتِيحِهَا)، أي: مَعَ الْمَفَاتِيحِ.

وتَأْتِي أَيْضًا بِمَعْنَى (مِنْ)، ومِثْلُوا لِدَلِّكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: ٦]، قالوا: مَعْنَى (يَشْرَبُ بِهَا) أي: يَشْرَبُ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ يَشْرَبُ مِنْهَا لَا بِهَا، فَتَكُونُ هُنَا بِمَعْنَى (مِنْ)، وَالصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ الْبَاءَ لِلْسَّبَبِيَّةِ، لَا بِمَعْنَى (مِنْ)، وَأَنَّ (يَشْرَبُ) مُضْمَنَةٌ مَعْنَى (يُرْوَى)، فَمَعْنَى (يَشْرَبُ بِهَا) أي: يُرْوَى بِهَا عِبَادُ اللَّهِ.

وَالْأَصْحَحُ أَيْضًا أَنْ يُضْمَنَ الْفِعْلُ، لَا أَنْ يُجْعَلَ الْحَرْفُ بِمَعْنَى حَرْفٍ آخَرَ، وَتَضْمِينُ الْفِعْلِ يَسْتَلْزِمُ مَعْنَى أَصْلِ الْفِعْلِ وَزِيَادَةً، فَقَوْلُكَ: (يَشْرَبُ بِهَا)، إِذَا قُلْنَا: إِنَّ (يَشْرَبُ) مُضْمَنٌ مَعْنَى (يُرْوَى) تَضْمَنَ الشُّرْبَ وَالرَّيَّ.

كَذَلِكَ تَأْتِي الْبَاءُ بِمَعْنَى (عَنْ)، مِثَالُهُ: (سَأَلْتُكَ بِعِلْمِكَ)، يَعْنِي: عَنْ عِلْمِكَ.

وَهَلْ مِنْهَا (رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا)، أَي: رَضِيتُ عَنِ اللَّهِ رَبًّا؟

الجواب: لا.

مِثَالُ آخَرَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]، أَي: عَنِ عَذَابٍ وَاقِعٍ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْبَاءَ هُنَا عَلَى بَابِهَا، وَأَنَّ الْمَعْنَى: (سَأَلَ سَائِلٌ)، وَأُجِيبَ (بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِلْكَافِرِينَ)، وَأَنَّ السُّؤَالَ هُنَا ضَمَّنَ مَعْنَى الْجَوَابِ،

فَيَكُونُ هَذَا أَبْلَغَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَعْنَى: (سَأَلَ سَائِلٌ عَنْ عَذَابٍ وَّاقِعٍ، لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ، مِنْ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ) صَارَتْ كُلُّ الْآيَاتِ الَّتِي بَعْدَهَا دَاخِلَةً فِي ضَمَنِ السُّؤَالِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ الْآيَاتِ تُجِيبُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ.

إِذَنْ: صَارَتْ الْمَعَانِي لِلْبَاءِ تِسْعَةً: الظَّرْفِيَّةُ، وَالسَّبَبِيَّةُ، وَالِاسْتِعَانَةُ، وَالتَّعْدِيَّةُ، وَالتَّعْوِيضُ، وَالِإِلْصَاقُ، وَمِثْلُ (مَعَ)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ).

وَهَلْ مِنْ مَعَانِي الْبَاءِ الْمَصَاحِبَةُ؟

الجواب: قال بعض العلماء: لا تَخْرُجُ الْمَصَاحِبَةُ عَنِ الْمُلَاصَقَةِ؛ لِأَنَّ الصَّاحِبَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا مِنْكَ، أَوْ مُبَاشِرًا لَكَ، وَعَلَى هَذَا فَلَا تَخْرُجُ عَنِ الْإِلْصَاقِ، وَلَكِنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَسِيًّا، أَوْ مَعْنَوِيًّا، فَالْبَاءُ فِي قَوْلِكَ: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ) لِلِإِلْصَاقِ، وَقِيلَ: إِنَّ الْبَاءَ لِلِاسْتِعَانَةِ، أَي: سَبَّحْتُكَ بِحَمْدِكَ.

فَعَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ تَكُونُ الْجُمْلَةُ جَامِعَةً بَيْنَ التَّنْزِيهِ وَالتَّنَائِي، (أَي: تَسْبِيحٌ، ثُمَّ حَمْدٌ)، وَعَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي (أَنَّ الْبَاءَ لِلِاسْتِعَانَةِ) تَكُونُ الْجُمْلَةُ هُنَا مُشْتَمَلَةً عَلَى التَّسْبِيحِ، لَكِنَّهُ بِمَعُونَتِكَ الَّتِي تُحَمَّدُ عَلَيْهَا، وَعَلَى هَذَا فَكَوْنُهَا لِلْمَصَاحِبَةِ أَوْلَى، لَكِنَّ بَعْضَهُمْ لَمْ يَعْدهَا؛ لِأَنَّ الْمَصَاحِبَةَ دَاخِلَةً فِي الْإِلْصَاقِ.

٣٧٥- عَلَى لِلِاسْتِعْلَا، وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ)، بِ(عَنْ) تَجَاوِزًا عَنِّي مَنْ قَدْ فَطِنَ

الشرح

«على»: مُبْتَدَأٌ.

و«للاستعلا»: خَبْرُهُ، وَقُصِرَ (للاستعلا) للضرورة الشَّعْرِيَّة.

فإن قلت: كيف قلت: إنَّ (على) مبتدأٌ وهي حرفٌ، والمبتدأُ لا يكونُ إِلَّا

اسمًا؟

قلت: إذا أُريدَ بالحرفِ لفظُهُ صَحَّ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَأَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ عَمَلُ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ حِينْتِذِ يَكُونُ الْمَعْنَى: هَذَا اللَّفْظُ لِلِاسْتِعْلَا، بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْتَ: (الماءُ على السَّطْحِ)، فَلَا تَقُولُ: (على) مُبْتَدَأً.

وقوله: «عَلَى لِلِاسْتِعْلَا»: أَي: لِاسْتِعْلَا شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ، وَهَذَا وَاضِحٌ جَدًّا، وَلِهَذَا ف(على) نَفْسُهَا فِيهَا حُرُوفُ الْعُلُوِّ، فِيهَا الْعَيْنُ، وَاللَّامُ، وَالْأَلْفُ.

مثال ذلك: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ف(عَلَى) هُنَا لِلْعُلُوِّ.

مثالٌ آخَرُ: (الماءُ على السَّطْحِ)، وَ(السَّمَاءُ عَلَى الْأَرْضِ).

مسألة: هَذَا الْعُلُوُّ هَلْ تَلَزَمُهُ الْمُبَاشَرَةُ، أَوْ لَا تَلَزَمُهُ؟

الجواب: لَا تَلَزَمُ، فَقَدْ تَكُونُ مُبَاشَرَةً، وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ مُبَاشَرَةٍ، ثُمَّ الْعُلُوُّ قَدْ يَكُونُ حِسِّيًّا، وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَوِيًّا، فَتَقُولُ مَثَلًا: (مَنْ عَلَى هَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةِ؟)، يَعْنِي:

مَنْ هُوَ الْوَالِي عَلَيْهِمْ؟ وَهَذَا الْعُلُوُّ مَعْنَوِيٌّ، وَتَقُولُ: (رَكِبْتُ عَلَى الْبَهِيمَةِ، أَوْ عَلَى السَّيَّارَةِ)، وَهَذَا عُلُوٌّ مُبَاشِرٌ.

وَقَوْلُهُ: «وَمَعْنَى (فِي)»: مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (لِلْإِسْتِعْلَاءِ)، يَعْنِي: وَمَعْنَى (فِي)، يَعْنِي: وَتَأْتِي (عَلَى) بِمَعْنَى (فِي).

مَثَلُوا لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥]، فَقَوْلُهُ: (عَلَى حِينٍ) قَالُوا: بِمَعْنَى فِي حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا.

وَقَوْلُهُ: «وَ(عَنْ)»: يَعْنِي أَنَّ (عَلَى) تَأْتِي بِمَعْنَى (عَنْ)، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ
لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

وَالْمَعْنَى: إِذَا رَضِيَتْ عَنِّي بَنُو قُشَيْرٍ؛ لِأَنَّ (رَضِيَ) لَا تَتَعَدَّى إِلَّا بِ(عَنْ)، فَعَلَيْهِ تَأْتِي (عَلَى) بِمَعْنَى (عَنْ).

إِذَنْ: مَعَانِي (عَلَى) ثَلَاثَةٌ: الْإِسْتِعْلَاءُ، وَبِمَعْنَى (فِي)، وَبِمَعْنَى (عَنْ)، وَهَذَا انْتِهَيْنَا مِنْ (عَلَى).

وَقَوْلُهُ: «بِ(عَنْ)»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُّتَعَلِّقٌ بِ(عَنَى).

وَقَوْلُهُ: «تَجَاوَزًا»: مَفْعُولٌ مُّقَدَّمٌ لِّ(عَنَى).

وَقَوْلُهُ: «عَنَى»: فَعْلٌ مَاضٍ.

و«مَنْ»: اسْمٌ مَوْصُولٌ فَاعِلٌ.

(١) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي كما في أدب الكاتب (ص: ٥٠٧)، ولسان العرب (رضي)، وخزانة الأدب (١٠/١٣٧).

وقوله: «قَدْ فَطَنَ»: الجملةُ الفِعْلِيَّةُ صِلَةُ المَوْصُولِ لا مَحَلَّ لها مِنَ الإِعْرَابِ،
يعني: عَنِ الَّذِي قَدْ فَطَنَ، وَتَرْتِيبُ البَيْتِ: عَنِ مَنْ قَدْ فَطَنَ تَجَاوِزًا ب(عَنْ).
وقوله: «عَنِ»: أَي: قَصَدَ وَأَرَادَ.

وهذا الشَّطْرُ وهو قوله: (بِ)عَنْ تَجَاوِزًا عَنِ مَنْ قَدْ فَطَنَ، يَتَكَلَّمُ عَنْ
(عَنْ)، يعني: أَنَّ (عَنْ) مِنْ مَعَانِيهَا المَجَاوِزَةُ، وَالمَجَاوِزَةُ مَعْنَاهَا مُرُورُ شَيْءٍ
بشَيْءٍ وَانفِصَالُهُ عَنْهُ.

مثاله: قال اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢]، وَيَقُولُونَ: (رَمَيْتُ
السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ)، يعني: مُجَاوِزًا القَوْسَ.

٣٧٦- وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدِ) وَ(عَلَى) كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا

الشرح

قوله: «وَقَدْ تَجِي»: أي: (عَنْ)؛ لَأَنَّهَا أَقْرَبُ مَذْكُورٍ.

«مَوْضِعَ (بَعْدِ)»: يعني: قد تأتي بمعنى (بعد)، فتكونُ للترتيب، ومثّلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: طبقًا بعدَ طبقٍ.

لكن: أَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ هَذَا الْمَعْنَى يَرْجِعُ إِلَى الْمَجَاوِزَةِ؟

الجواب: نعم؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنْتُمْ تَنْتَقِلُونَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، فَتُجَاوِزُونَ الْحَالَ الْأُولَى، وَتَنْتَقِلُونَ إِلَى الْحَالِ الثَّانِيَةِ، وَهَذَا فَلِأَصْلٍ فِي (عَنْ) أَنَّهَا تَأْتِي لِلْمَجَاوِزَةِ، لَكِنْ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ تَكُونُ وَاضِحَةً، وَفِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ مَحْتَاجٌ إِلَى تَأْمُلٍ، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ هُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهَا فِي: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: بعده، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ مَا بَعْدَ الشَّيْءِ فَإِنَّهُ مُجَاوِزٌ لِلشَّيْءِ.

وقوله: «وَ(عَلَى)»: يعني: تأتي (عَنْ) بمعنى (عَلَى)، ومثّلوا له بقولِ الشَّاعِرِ^(١):

لَا هِ ابْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَّانِي فَتَحْزُونِي

يعني: لَا جُعِلْتَ فَاضِلًا عَلَيَّ، وَيَجُوزُ: (لَا أَفْضَلْتَ)، أي: لَا زِدْتَ عَلَيَّ.

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (عَنِّي)، فَهِيَ بِمَعْنَى (عَلَى).

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الأصبغ العدواني كما في لسان العرب (فضل)، وخزانة الأدب (١٨٣/٧)، ومغني اللبيب (١/٢٩٤).

وقوله: «كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا»: يعني: كما أن (على) تأتي بمعنى (عن).

فإذا قال قائل: أليس هذا تكرارًا من ابن مالك - رحمه الله - لأنه قال: «(عَلَى) لِلْإِسْتِعْلَا، وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ)»، وهذا الشطر الثاني شطرٌ كاملٌ يُفِيدُ أَنَّ (عَلَى) تَأْتِي بِمَعْنَى (عَنْ)؟

الجواب: هو من حيث المعنى تَكَرُّرٌ، ولا شك في هذا، لكنه تَكَرُّرٌ لِفَائِدَةٍ، وفائدته أن هذين الحرفين - وهما (عن) و(على) - يتناوبان، فكل واحدٍ منهما يَنُوبُ عن الثاني، فكَمَا أَنَّ (على) تأتي بمعنى (عن) وتَحُلُّ مَحَلَّهَا أَقَامَتْ (عن) الْحُجَّةَ عَلَيْهَا، وقالت: لماذا تَأْتِيَنَّ مَحَلِّي؟! لا بُدَّ أَنْ آتِيَ مَحَلِّكَ أَيضًا، فصارا يَتَنَاوَبَانِ، فهذه تأتي في مَحَلِّ هذه، وهذه تأتي في مَحَلِّ هذه، لكن كل واحدٍ لها مَعْنَى، فكأن ابن مالك - رحمه الله - في الشطر الأخير يقول: إن هذا من بابِ تَنَاوُبِ الحُرُوفِ، فكَمَا تأتي هذه في مَوْضِعِ هذه، فهذه أيضًا تأتي في مَوْضِعِهَا، وهذه فائدةٌ قوله: (كَمَا) (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا).

٣٧٧- شَبَّهَ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدِّ

الشرح

قوله: «شَبَّهَ بِكَافٍ»: يعني ائت بها للتشبيه.

مثاله: (زيدٌ كالبدرِ)، و(زيدٌ كالبحرِ)، أي: كالبدرِ في الجمالِ، وكالبحرِ في

الكرمِ أو في العلمِ.

وأمثلتها كثيرةٌ في القرآنِ وفي غيره، قال اللهُ تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ

لُجِّيٍّ﴾ [النور: ٤٠]، ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي

أَسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧].

وقوله: «وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى»: (بها) جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بـ(يُعْنَى).

وقوله: «التَّعْلِيلُ»: مبتدأٌ، وجملةٌ (قَدْ يُعْنَى) خبرُهُ.

و«يُعْنَى»: أي: يُقْصَدُ، يعني: وقد يُقْصَدُ بها التَّعْلِيلُ، فتأتي الكافُ للتَّعْلِيلِ.

و«قَدْ»: هنا تُفِيدُ التَّقْلِيلَ، وهو كذلك بالنسبةِ للتَّشْبِيهِ، أي: أَنَّ مَعْنَى

التَّعْلِيلِ فِي الكافِ قَلِيلٌ بِالنَّسْبَةِ لِمَعْنَى التَّشْبِيهِ.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، فليس المرادُ

تَشْبِيهِ الذِّكْرِ بِالهُدَايَةِ، بل المرادُ تَعْلِيلُ الأَمْرِ بِالذِّكْرِ بِالهُدَايَةِ، أي: واذْكُرُوهُ لهُدَايَتِهِ

إِيَّاكُمْ، فاللَّامُ هنا للتَّعْلِيلِ، فكذلك الكافُ هنا للتَّعْلِيلِ.

ومثلها على القولِ الصَّحِيحِ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا

صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ»^(١)، يعني: لَأَنَّكَ صَلَّيْتَ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَأَنْتَ صَاحِبُ الْكَرَمِ أَوْلَا وَآخِرًا، فَصَلِّ عَلَى هَذَا.

وبهذا المعنى يُزُولُ الإِشْكَالُ الَّذِي أُوْرِدَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ: الْمَعْرُوفُ أَنَّ الْمُشَبَّهَ بِهِ أَقْوَى مِنَ الْمُشَبَّهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَفْضَلُ مِنْ هَؤُلَاءِ، فَكَيْفَ يُشَبَّهُ الْأَفْضَلُ بِالْمَفْضُولِ؟

وَكُلُّ أَجَابٍ بِجَوَابٍ، وَلَكِنْ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْكَافَ هُنَا لِلتَّلْعِيلِ، وَإِنَّ ذِكْرَهَا مِنْ بَابِ التَّوَسُّلِ بِنِعْمِ اللَّهِ السَّابِقَةِ عَلَى نِعْمِهِ اللَّاحِقَةِ، إِذَا قُلْنَا بِهَذَا، فَإِنَّهُ يُزُولُ الإِشْكَالُ نِهَائِيًّا.

وقوله: «وَرَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدٍ»: يعني: وَوَرَدَ زَائِدًا، وَلَمَّا كَانَ يَخْشَى أَنْ يُقَالَ: لَا فَائِدَةَ لَهُ قَالَ: (لِتَوْكِيدِ).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَمْ يَقْلُهَا فِيمَا سَبَقَ لَمَّا ذَكَرَ الْحُرُوفَ الَّتِي تَأْتِي زَائِدَةً؟

قُلْنَا: لِأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ اشْتَهَرَتْ بَيْنَ النَّاسِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فَلهَذَا نَصَّ عَلَى أَنَّهَا لِلتَّوْكِيدِ؛ لِأَنَّهَا -أَيَ: الْآيَةَ- تَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقِينَ لِلْخَالِقِ، وَتَأَكِّدُ ذَلِكَ، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُ النَّاسِ فِيهَا: كَيْفَ يُجَرِّجُونَهَا؟

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بِرَقْمِ (٣٣٧٠)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، بِرَقْمِ (٤٠٦)، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

يعني: ليس شيءٌ يُماثلُ اللهَ، وهذا مَعْنَى واضحٌ وسهْلٌ، وتكونُ الكافُ للتوكيدِ، كأنَّ المِثْلَ نُفِيَّ مَرَّتَيْنِ؛ لأنَّ (الكاف) للتشبيهِ، و(مِثْل) للتمثيلِ، فكأنَّه نُفِيَّ مَرَّتَيْنِ، أو كأنَّه نُفِيَّ المِثْلِ والمُشابهِ معًا، وفَرَقٌ بينَ التَّشْبِيهِ والتَّمثِيلِ، فالتمثيلُ هو المطابِقةُ من كلِّ وَجْهِ، والتَّشْبِيهِ هو المُقارَبَةُ، (أي: المماثلةُ في أكثرِ الصِّفَاتِ)، ولهذا إذا قلتَ: (فُلانٌ شَبِيهُ بِفُلانٍ)، يعني أَنَّهُ مُقارِبٌ في أكثرِ الصِّفَاتِ، لكن إذا قلتَ: (فُلانٌ مِثْلُ فُلانٍ)، فهو مُطابِقٌ.

القولُ الثَّانِي: أنَّ الزائِدَ كلمةٌ (مِثْل)، يعني: ليسَ كهو شيءٌ، وهذا خلافُ الأوَّلِي؛ لأنَّ زيادةَ الحروفِ أهونُ من زيادةِ الأسماءِ.

القولُ الثَّالِثُ: أنَّ (مِثْل) بمعنى صِفةٍ، أي: ليسَ كصِفتِهِ شيءٌ من الصِّفَاتِ.

القولُ الرَّابِعُ: أنَّ (مِثْل) بمعنى ذاتٍ، أي: ليسَ كذاتِهِ شيءٌ.

وهذان القولانِ الأخيرانِ إِنَّمَا جِئَا إِلَيْهِمَا القائلُ فِرارًا من إثباتِ الزيادةِ، وإلَّا فهُمَا بعيدانِ من ظاهرِ اللَّفْظِ، لكنَّهُ قال: بَدَلُ أنْ أقولَ: الكافُ زائِدَةٌ، أو (مِثْل) زائِدَةٌ، أقولُ: ليسَ كذاتِهِ شيءٌ، أو ليسَ كصِفتِهِ شيءٌ.

ولكنَّنا نقولُ: ما دامتِ اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ فيها مِثْلُ هذا الأسلوبِ، فترُادُ الكافُ تَأْكِيدًا فلا مانعٌ، واللهُ تعالى نَزَلَ القُرْآنَ بِلِسانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، والعربُ إذا قالوا: (ليسَ كَمِثْلِ فُلانٍ)، فمعناه أَنَّهُ لا يُمكنُ أنْ يكونَ أَحَدٌ يُماثلُهُ أو يُقارِبُهُ، وأنشَدُوا على ذلك^(١):

(١) البيت من مجزوء البسيط، وهو لأوس بن حجر، انظر البحر المحيط (٩/٤٦٩)، والجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٣).

لَيْسَ كَمِثْلِ الْفَتَى زُهَيْرٍ خَلَقَ يُوَازِيهِ فِي الْفَضَائِلِ

أي: ليس مثل الفتى زهير.

والخلاصة: أَنَّ الكافَ تأتي زائدةً، لكن للتوكيد، وَأَنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله-
 إِنَّمَا قال: (لِتَوْكِيدٍ) في هذه المسألة، ولم يقلها فيما سَبَقَ؛ لَأَنَّهُ اشْتَهَرَ فيها هذا المَثَلُ
 الَّذِي يَتَعَلَّقُ بصفاتِ الله -تبارك وتعالى-.

٣٧٨- وَأَسْتُعْمِلَ اسْمًا، وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا

الشرح

قوله: «أَسْتُعْمِلَ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، ونائبُ الفاعلِ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى (الكافِ).

و«اسْمًا»: حالٌ من نائبِ الفاعلِ في (أَسْتُعْمِلَ).

وقوله: «وَكَذَا عَنْ»: مبتدأٌ وخبرٌ.

و«عَلَى»: معطوفٌ عليه.

وقوله: «مِنْ أَجْلِ ذَا»: متعلِّقٌ بقوله: (دَخَلَا).

وقوله: «مِنْ»: مبتدأٌ.

و«دَخَلَا»: الجملةُ خبرٌ.

و«عَلَيْهِمَا»: مُتعلِّقٌ بِ(دَخَلَا).

وقوله: «وَأَسْتُعْمِلَ اسْمًا»: أي: اسْتُعْمِلَتِ الكافُ اسْمًا في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ.

مثاله: (ما رَأَيْتُ كالْيَوْمِ قَطُّ)، أي: ما رأيتُ مثلَ اليَوْمِ قَطُّ، وهل هذا قِياسِيٌّ

أو سَماعِيٌّ؟

نقولُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ قِياسِيٌّ، وأنَّ كُلَّ شَيْءٍ تَدْخُلُ عَلَيْهِ الكافُ يَصِحُّ أنْ تَكُونَ

بمعنى (مثل) إِلَّا إِذَا وُجِدَ مانِعٌ، حتَّى في: (زيدٌ كالبحرِ) يَصِحُّ أنْ نَجْعَلَهَا اسْمًا،

ونقول: (زيدٌ) مبتدأ، و(كالبحر): الكافُ اسمٌ بمعنى (مثل)، وحيثُ تكونُ مَبْنِيَّةً على الفتحِ في محلِّ جملتها حَسَبِ الحَالِ: (رفع، أو نصب، أو جر)، وهي مضافةٌ إلى (البحر)، و(البحر) مُضافٌ إليه.

أمَّا ظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- في قوله: (وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا) فَإِنَّ ذَلِكَ سَمَاعِيٌّ، يعني أَنَّهُ اسْتُعْمِلَ، ولكنْ لَا تَسْتَعْمِلُهُ أَنْتَ، فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ سَمَاعِيًّا.

وقوله: «وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى)»: يعني: واستعمل كذلك (عن) اسمًا، وكذلك (على) استعمل اسمًا.

وقوله: «مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيَّهَا (مِنْ) دَخَلَا»: يعني: من أجلِ كونِ (عن) و(على) اسمينِ صَحَّ دخولُ (مِنْ) عليهما.

وهنا الشَّارِحُ خَالَفَ المَاتِنَ، فَإِنَّ الشَّارِحَ يَقُولُ: ما يكونانِ اسمًا إلا إذا دَخَلَ عليهما (مِنْ)، وليس كذلك، فَإِنَّ ظاهرَ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- هو الحقُّ، وهو أَنَّهُما يُسْتَعْمَلَانِ اسمًا مُطْلَقًا، سواءً دَخَلَ عليهما (مِنْ) أم لا، وأنَّ الدَّلِيلَ على أَنَّهُما يُسْتَعْمَلَانِ اسمًا هو دخولُ (مِنْ)، وما في المتنِ أَوْلَى، ولهذا قال المُحَشُّونَ: إِنَّ كَلامَ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- أَحْسَنُ، لأنَّهُ يَدُلُّ على أَنَّهُما تُسْتَعْمَلُ اسمًا مُطْلَقًا، واستَدَلَّ بدُخولِ (مِنْ) على هذا بخلافِ كلامِ الشَّارِحِ، وأيضًا فالإنسانُ غيرُ مُحِيطٍ بكلامِ العربِ، فقدْ يَأْتِيكَ من كلامِ العربِ ما يَدُلُّ على هذا.

مثال (عن): (مَرَرْتُ مِنْ عَن يَمِينِهِ)، فدَخَلَ عليها (مِنْ)، وحروفُ الجرِّ لا تَدْخُلُ إلا على اسمٍ، فتكون (عن) بمعنى جانبٍ، أي: من جانبِ يَمِينِهِ.

وتقول: (مَرَزْتُ مِنْ عَن شِئَالِهِ)، أي: من جانبِ شِئَالِهِ.

وَنُعْرَبُ: (مِنْ عَن يَمِينِهِ) فنقول: (مِنْ) حرفُ جرٍّ، و(عَنْ) اسمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ ب(مِنْ)، وهو مضافٌ، و(يَمِينِ) مضافٌ إليه، وهو مضافٌ، والهَاءُ مضافٌ إليه، فتكونُ (عَنْ) اسماً خالِصاً.

مثال (على): (نَظَرْتُ إِلَيْهِ مِنْ عَلَى السَّطْحِ)، ويكونُ معناها: فوق، وأمَّا إعرابُها فنقول: (مِنْ) حرفُ جرٍّ، و(على) اسمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، فِي مَحَلِّ جَرٍّ ب(مِنْ)، وهو مضافٌ، و(السَّطْحِ) مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافة، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ فِي آخِرِهِ.

إِذْنُ: (على) تأتي اسماً وحرفاً، وتأتي فعلاً، لكن يُخْتَلَفُ الرَّسْمُ، أمَّا اللَّفْظُ فهو واحدٌ، تقول: (عَلَا المَاءُ عَلَى العَتَبَةِ)، (عَلَا) فعلٌ ماضٍ، و(عَلَى) حرفٌ جرٌّ.

وَأَمَّا (مِنْ) فتأتي حرفاً، وتأتي اسماً، وتأتي فعلٌ أمرٌ، وهو (مِنْ)، مِنْ: (مَانَ، يَمِينُ)، بمعنى: اكذب، فاللفظُ واحدٌ، لكن يُخْتَلَفُ المعنى، والذي يُعَيِّنُ المعنى هو سياقُ الكلامِ.

وهذا وأمثاله كثيرٌ يُؤَيِّدُ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ -رحمه الله-^(١) مِنْ أَنَّهُ لَا مَجَازَ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وَأَنَّ الكَلِمَاتِ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى ذَاتِيٌّ هُوَ مَعْنَاهَا، وَأَنَّ الَّذِي يُجَدِّدُ مَعْنَى الكَلِمَةِ هُوَ سِيَاقُ الكَلَامِ، وَإِذَا تَدَبَّرْتَ كَلَامَهُ وَجَدْتَهُ

(١) انظر مجموع الفتاوى (٧/ ٨٨). وفيه: «وأول من عرّف أنه تكلم بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المنثري في كتابه، ولكن لم يعن بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة، وإنما عنى بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية... إلخ».

حقيقةً، وأهمُّ شيءٍ عندي باعتبارِ كلامِهِ هو أنْ نُوصِدَ البابَ أمامَ أهلِ التحريفِ في الأمورِ العِلْمِيَّةِ وفي الأمورِ العَمَلِيَّةِ؛ لأنَّ التحريفَ في العقائدِ وفي الأمورِ العَمَلِيَّةِ -أي: العِلْمِيَّةِ والعَمَلِيَّةِ-^(١) أفلا تَرَوْنَ إلى أولئك الذين يستغيثون بالرَّسولِ -عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ- ويقولون: هو أَكْرَمُ الناسِ جَاهًا، فهؤلاءِ حَرَّفُوا في أمورٍ عَمَلِيَّةٍ، وهناك أيضًا مسائلُ عَمَلِيَّةٍ في المعاملاتِ وغيرها حَرَّفَ بعضُ العلماءِ فيها النُّصوصَ، كلُّهُ ارتكابًا للمجازِ، فإذا قلنا: المجازُ في اللُّغةِ العربيَّةِ معدومٌ، والكلماتُ يُعَيَّنُها سياقُها، وأحوالُ مَنْ تكَلَّمَ بها اسْتَرَخْنَا من هذا.

إِذَنْ: صار الذي يُسْتَعْمَلُ اسمًا من حروفِ الجرِّ هو: الكاف، و(عن)، و(على).

(١) التَّغْيِيرُ العَمَلِيُّ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الآيَاتِ تَدُلُّ عَلَى كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ يُحَرِّفُونَهَا، وَيَعْمَلُونَ بِمُخَالَفَةِ الشَّرْعِ بِنَاءً عَلَى هَذِهِ الآيَاتِ أَوْ هَذِهِ الأحَادِيثِ. (الشَّارِح)

٣٧٩- وَ (مُذُّ) وَ (مُنْذُ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُوْلِيَا الْفِعْلِ كَ (جِئْتُ مُذُّ دَعَا)

الشرح

تقدّم أنّ (مُذُّ) و (مُنْذُ) من حُرُوفِ الْجَرِّ فِي قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (مُذُّ مُنْذُ رَبِّ اللَّامِ كَيِّ وَאוּ وَنَا) إِلَى آخِرِهِ، فَهَهُمَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، لَكِنَّهُمَا يُسْتَعْمَلَانِ اسْمَيْنِ أَيْضًا، وَلَيْسَ هَذَا بِالْخِيَارِ، بَلْ فِي بَعْضِ السِّيَاقِ يَكُونَانِ اسْمًا، وَفِي بَعْضِهَا يَكُونَانِ حَرْفًا، فَمَتَى يَكُونَانِ اسْمًا؟

قال: (حَيْثُ رَفَعَا)، يَعْنِي: إِذَا كَانَ الَّذِي بَعْدَهُمَا مَرْفُوعًا.

مثاله: (جِئْتُ مُذُّ يَوْمَانِ)، أَوْ: (مُنْذُ يَوْمَانِ)، فَهُنَا مَا بَعْدَهُمَا مَرْفُوعٌ، فَيَكُونَانِ هُنَا اسْمَيْنِ عَلَى أَتَمِّهَا مَبْتَدَأٌ، وَمَا بَعْدَهُمَا خَبْرٌ، فَنَقُولُ: (مُذُّ) مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَ(يَوْمَانِ) خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ بِالْأَلْفِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ؛ لِأَنَّهُ مُشْنَى، وَالنُّونُ عَوَّضٌ عَنِ التَّنْوِينِ فِي الْأَسْمِ الْمَفْرُودِ، وَنَقُولُ فِي (مُنْذُ): اسْمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مَبْتَدَأٌ، وَ(يَوْمَانِ) خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ.

أَمَّا إِذَا قَلَّتْ: (جِئْتُ مُذُّ يَوْمَيْنِ) فَهُنَا يَكُونَانِ حَرْفِي جَرٍّ.

كذلك قال: (أَوْ أُوْلِيَا الْفِعْلِ)، أَي: إِذَا وَلِيَهَا فِعْلٌ، أَي: جُعِلَ الْفِعْلُ وَالْيَا لَهَا.

مثاله: (جِئْتُ مُذُّ دَعَا)، فَ(جِئْتُ) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ(مُذُّ) ظَرْفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَ(دَعَا) فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ: (هُوَ)، فَهُنَا أَعْرَبْنَاهَا عَلَى أَتَمِّهَا اسْمًا.

إِذَنْ: (مُذ) و(مُنْذ) يَقَعَانِ حَرْفِيَّ جَرٍّ إِذَا وَلِيَّهَا اسْمٌ مَجْرُورٌ، وَيَقَعَانِ اسْمَيْنِ إِذَا وَلِيَّهَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ، أَوْ وَلِيَّهَا فِعْلٌ.

وَإِذَا اسْتُعْمِلَا اسْمًا لَمْ يَخْتَصَّ بِالظُّرُوفِ، فَفِي: (مُذُ دَعَا): (دَعَا) لَيْسَتْ بِظَرْفٍ، لَكِنْ (مُذُ) نَفْسُهَا تَكُونُ ظَرْفًا، أَمَّا إِذَا اسْتُعْمِلَا حَرْفًا فَإِنَّهُمَا لَا يَدْخُلَانِ إِلَّا عَلَى ظَرْفٍ.

٣٨٠- وَإِنْ يَجْرًا فِي مُضِيٍّ فَكَـ (مِنْ) هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبْنُ

الشرح

لَمَّا تَكَلَّمَ عَنْ عَمَلِهَا، وَأَنَّهَا يَأْتِيَانِ اسْمَيْنِ تَكَلَّمَ عَنْ مَعْنَاهُمَا، فَقَالَ: إِنْ يَجْرًا فِي مُضِيٍّ فَكَـ (مِنْ)، وَإِنْ يَجْرًا فِي حُضُورٍ فَهِيَ بِمَعْنَى (فِي).

مِثْلَهَا فِي الْمُضِيِّ: (جِئْتُكَ مُذْ يَوْمَيْنِ)، أَي: مِنْ يَوْمَيْنِ.

مِثْلَهَا فِي الْحُضُورِ: (جِئْتُكَ مُنْذُ الْآنِ)، أَي: فِي الْآنِ، يَعْنِي: فِي هَذَا الْوَقْتِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَدْخُلُ (مُذْ) وَ(مُنْذُ) عَلَى الْفِعْلِ وَهُمَا مِنْ عِلْمَاتِ الْأَسْمَاءِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُمَا فِي هَذِهِ الْحَالِ يَكُونَانِ اسْمَيْنِ، وَهُمَا مِنْ عِلْمَاتِ الْأَسْمَاءِ إِذَا كَانَتَا حَرْفِي جَرٍّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَكِنَّهُمَا بِمَعْنَى (مِنْ) وَ(فِي)؟

فَالْجَوَابُ: هَذَا فِي الْمَعْنَى فَقَطْ، وَأَيْضًا لَا تَكُونَانِ بِمَعْنَى (مِنْ) أَوْ (فِي) إِلَّا إِذَا جَرَّتَا، وَإِذَا جَرَّتَا فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَدْخُلَا عَلَى الْفِعْلِ، وَلِهَذَا قَالَ: (إِنْ يَجْرًا فِي مُضِيٍّ).

إِذَنْ: إِذَا قَالَ لَكَ قَائِلٌ: مَا مَعْنَى (مُنْذُ) وَ(مُذْ)؟

فَقُلْ: إِنْ كَانَا فِي مَاضٍ فَهِيَ بِمَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ كَانَا فِي حَاضِرٍ فَهِيَ بِمَعْنَى (فِي).

وهل يَجْرَانِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؟

الجواب: لا، لا يَجْرَانِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، ولذلك لم يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ
- رحمه الله - فلا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (أَتَيْكَ مِنْذُ يَوْمَيْنِ)؛ لِأَنَّهَا إِمَّا فِي الْحَاضِرِ، وَإِمَّا
فِي الْمَاضِي.

٣٨١- وَبَعْدَ (مِنْ) وَ(عَنْ) وَبَاءٍ زَيْدَ (مَا) فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا

الشرح

قوله: «بَعْدَ»: ظرفٌ منصوبٌ على الظرفيَّة، وعامله قوله: (زيد)، وهو مضافٌ.

و«مِنْ»: مضافٌ إليه باعتبار لفظها؛ لأنَّها حرفُ جرٍّ، والحروفُ لا يُضافُ إليها، لكنْ باعتبار لفظها، يعني: وبعدَ هذا اللَّفْظِ، وهو (مِنْ).

وقوله: «عَنْ»: معطوفةٌ على (مِنْ).

و«بَاءٍ»: معطوفةٌ على (مِنْ)، وليس على (عَنْ)؛ لأنَّ العطفَ يكونُ على الأوَّلِ.

وقوله: «زَيْدَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعولِ.

و«مَا»: نائبُ فاعلٍ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ.

وقوله: «فَلَمْ يَعُقْ»: أي: هذه الزيادة، وهي دخولُ (مَا).

«عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا»: المعنى: أنَّها تُزَادُ (مَا) بعدَ (عَنْ) و(مِنْ) والباءِ، ولا تُبطلُ العملَ، بل يَبْقَى على ما هو عليه.

مثالُ (مِنْ): قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَّا خَطِبْتَهُمْ أُعْرِفُوا﴾ [نوح: ٢٥]، ف(مِنْ) حرفٌ

جرٍّ، و(مَا) زائدةٌ عملاً، و(خَطِيبَاتٍ) اسمٌ مجرورٌ ب(مِنْ)، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره، ولم يَبطلْ عَمَلُ (مِنْ) بسببِ (مَا)، و(خَطِيبَاتٍ) مضافٌ،

والهاءُ ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الكَسْرِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَالجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِ(أُغْرِقُوا)،
و(أُغْرِقُوا): (أُغْرِقَ) فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ لِاتِّصَالِهِ بِوَاوِ الْجَمَاعَةِ، وَالْوَاوُ
فِي مَحَلِّ رَفْعٍ نَائِبٌ فَاعِلٌ.

و(من) فِي الْآيَةِ مَعْنَاهَا السَّبَبِيَّةُ.

وَتَقُولُ: (مَمَا فَعَلَهُ أُدِينُ)، أَي: مِنْ فَعَلِهِ أُدِينُ، أَي: بِسَبَبِهِ.

مَثَلٌ (عَنْ): قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]،
فَنَقُولُ: (عَنْ) حَرْفُ جَرٍّ، وَ(مَا) زَائِدَةٌ عَمَلًا، وَ(قَلِيلٌ) اسْمٌ مَجْرُورٌ بِ(عَنْ)،
وَعلامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، فَهِنَا لَمْ يَبْطُلِ الْعَمَلُ، وَ(لِيُصْبِحُنَّ) اللَّامُ
مُوطَّئَةٌ لِلْقَسَمِ، وَ(يُصْبِحُنَّ) فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِالنُّونِ الْمَحذُوفَةِ لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ،
وَالْوَاوُ الْمَحذُوفَةُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ اسْمٌ (يُصْبِحُ)، وَأَصْلُهَا (يُصْبِحُونَ)،
فَحُذِفَتِ النُّونُ لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَا لَمْ يَحْذَفُوا نُونَ التَّوَكِيدِ؟

قَالُوا: إِنَّ نُونَ التَّوَكِيدِ يُؤْتَى بِهَا لِمَعْنَى، فَلَوْ حَذَفْنَا نُونَ التَّوَكِيدِ فَاتَّ مَعْنَى،
وَهُوَ التَّوَكِيدُ، وَنُونَ الرَّفْعِ جَرَّتِ الْعَادَةُ بِأَنَّهَا تُحَذَفُ عِنْدَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ وَمَعَ
نُونَ الْوِقَايَةِ، إِذَنْ: فَحَذَفُهَا أَهْوَنُ.

وَنُونَ التَّوَكِيدِ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ، وَالْحَرْفُ الْمَشَدَّدُ أَوَّلُ الْحَرْفَيْنِ مِنْهُ سَاكِنٌ، وَلَمَّا
كَانَ أَوَّلَ الْحَرْفَيْنِ فِي الْمَشَدَّدِ سَاكِنًا جَاءَتْ وَاوُ الرَّفْعِ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ، فَحَذَفُهَا:
إِنْ سَاكِنَانِ التَّقْيَا اكْسِرُ مَا سَبَقُ وَإِنْ يَكُنْ لِينًا فَحَذَفُهُ اسْتَحَقَّ^(١)

(١) البيت لابن مالك، انظر مقدمة حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢٠١/١).

فصارت (يُصْبِحَنَّ) بعد أن حَذَفْنَا منها التَّوْنَ والواو، وهذا كثيرٌ في القرآن وغيره، وأمَّا (نَادِمِينَ) فهي خبرٌ (يُصْبِحُ).

ولا فرق بين أن يكون المجرور نكرةً أو معرفةً، فالعملُ باقٍ سواءً جرَّت معرفةً، كما في قوله: ﴿مَمَّا خَطِيئَتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، أو نكرةً، كما في قوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

مثالُ الباءِ: قال اللهُ تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فنقول: الفاءُ بحسبِ ما قبلها، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(ما) زائدةٌ عملاً، و(رَحِمَةٍ) اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره، و(مِنَ اللَّهِ) جارٌّ ومجرورٌ صفةٌ ل(رَحِمَةٍ)؛ لأنَّ (رَحِمَةٍ) نكرةٌ، وما يأتي بعدها صفةٌ، و(لِنْتَ) فعلٌ وفاعلٌ، و(هُم) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ ب(لِنْتَ).

الشَّاهدُ: لَمَّا جاءتْ (ما) الزائدةُ لم يَبْطُلْ عَمَلُ الباءِ، ومعنى الباءِ في قوله: ﴿فِيمَا رَحِمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] السَّبِيَّةُ.

فتبيِّن أن القاعدةَ كما يلي: تُزادُ (ما) بعدَ (عَنْ)، و(مِنَ)، والباءِ، فلا يَبْطُلُ العَمَلُ بهذه الزيادةِ، بل يَبْقَى على ما هو عليه.

٣٨٢- وَزَيْدٌ بَعْدَ (رُبِّ) وَالْكَافِ فَكَفَّ، وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يَكْفَ

الشرح

قوله: «زَيْدٌ»: الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى (مَا)، والمعنى: زَيْدٌ بَعْدَ (رُبِّ) وَالْكَافِ فَكُفًّا عَنِ الْعَمَلِ.

فُتَزَادُ (مَا) بَعْدَ (رُبِّ)، فَتَكُفُّهَا عَنِ الْعَمَلِ، وَإِذَا كَفَّتْهَا عَنِ الْعَمَلِ سَلَبَتْ إِخْتِصَاصَهَا بِالْإِسْمِ، فَتَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ.

مثاله: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، فَدَخَلَتْ (رُبِّ) هُنَا عَلَى الْفِعْلِ لَزِيَادَةِ (مَا)، بَيْنَمَا لَوْ لَمْ تَكُنْ فِيهَا (مَا) لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْفِعْلِ، فَلَا نَقُولُ: (رُبِّ وَدُّوا).

مثالٌ دُخِلَ عَلَيْهَا عَلَى الْإِسْمِ: (رُبَّمَا رَجُلٌ لَقَيْتُهُ)، بَيْنَمَا لَوْ حُذِفَتْ (مَا) لَقَلَّتْ: (رُبِّ رَجُلٌ لَقَيْتُهُ)، لَكِنْ لَمَّا جَاءَتْ (مَا) بَطَلَّ عَمَلُهَا، فَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ: (رُبَّمَا رَجُلٌ لَقَيْتُهُ)، فَنَقُولُ فِي إِعْرَابِهَا: (رُبِّ) حَرْفٌ جَرٌّ مُلغَى، وَ(مَا) زَائِدَةٌ -أَي: لَيْسَ لَهَا مَعْنَى- وَهِيَ كَافَّةٌ، وَ(رَجُلٌ) مُبْتَدَأٌ، وَ(لَقَيْتُهُ) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ خَبْرٌ (رَجُلٌ).

مثالٌ آخَرٌ: (رُبَّمَا طَالِبٌ ذَكِيٌّ حَاضِرٌ)، فَ(رُبِّ) حَرْفٌ جَرٌّ مُلغَى، وَ(مَا) كَافَّةٌ عَنِ الْعَمَلِ، وَ(طَالِبٌ) مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى آخِرِهِ، وَ(ذَكِيٌّ) صِفَةٌ لَ(طَالِبٌ)، وَصِفَةُ الْمَرْفُوعِ مَرْفُوعَةٌ، وَ(حَاضِرٌ) خَبْرٌ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ ظَاهِرَةٍ فِي آخِرِهِ.

وكذلك أيضًا تلي (ما) الزائدة الكاف، وتكفها عن العمل، ودخولها على (ما) كثير في كلام العامة، فدائمًا يقولون مثلًا: (فلان كما البحر)، (كما كذا)، لكن في اللغة العربية ليست كثيرة، إنما تدخل عليها، فتكفها عن العمل، ويكون ما بعدها مبتدأ، ويحتاج إلى خبر.

مثالها: (كما الناس مؤمن وكافر)، فالكاف هنا حرف جر ملغى، و(ما) زائدة، و(الناس) مبتدأ، و(مؤمن) خبر المبتدأ، و(كافر) معطوف على (مؤمن).

وقوله: «وقد يليهما»: وفي نسخة: (تليهما)، ومقتضى الضمائر السابقة (يليهما)؛ لأنه قال: (زيد ما)، ولم يقل: زيدت، وقال: (وزيد بعد رب)، ولم يقل: وزيدت، وعلى هذا: (وقد يليهما) يعني: قد يليهما (ما) الزائدة.

وقوله: «وجر لم يكف»: أي: قد يليهما مع بقاء عملهما.

مثال الكاف: (زيد كما البحر)، أي: كالبحر، فالكاف حرف جر، و(ما) زائدة، و(البحر) اسم مجرور بالكاف، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.

مثال آخر: قال الشاعر:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارُمٌ^(١)

فنفول: الكاف حرف جر، و(ما) زائدة، و(الناس) اسم مجرور بالكاف، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.

مثال (رب): (ربما رجل لقيته)، والأصل: (ربما رجل لقيته).

(١) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن البراقة النهمي كما في شرح الشواهد لليعني (٢/٢٣١)، والتصريح (١/٦٦٦).

خلاصة البيتين: تُرَادُ (ما) بعدَ خمسةِ حروفٍ من حروفِ الجرِّ، وهي: (من)، و(عن)، والباء، والكاف، و(رُبَّ).

أمَّا ثلاثةٌ من هذه الخمسةِ فإنَّ العملَ يَبْقَى، وكأنَّه ليس فيها (ما)، وهي: (عن)، و(من)، والباء، وأمَّا اثنانِ منها فالأصلُّ أَنَّهُ يُلغَى عَمَلُهَا، فلا تَعْمَلُ، ولكنَّها قد تَعْمَلُ، وهذا في: (رُبَّ)، والكاف.

فإذا قال قائلٌ: هل نحن بالخيارِ في هذه الأمور؟

نقول: أمَّا ما وَرَدَ عن العربِ بالإعمالِ أو الإهمالِ فليس لنا فيه خيارٌ؛ لأنَّه سُمِعَ هكذا، وأمَّا ما نُنْشِئُه نحن من الكلامِ فلنا فيه الخيارُ، وعلى هذا فلو قرأ أحدٌ في كتابٍ، وقال: (رُبَّما رجلٍ لَقَيْتُه)، وقالَ آخَرُ: (رُبَّما رَجُلٌ لَقَيْتُه) نقولُ: كلاهما صحيحٌ، فلو قال أحدهما: (ما) كَأَقَى، وقالَ الآخَرُ: أنا أُريدُ الوَجْهَ الثَّانِي، مثلما لو قلتُ: (أَكْرَمِ الزَّيْدانِ)، فقليلٌ: هذا غلطٌ، والصَّوابُ: (أَكْرَمِ الزَّيْدَيْنِ)، فَأَتَخَلَّصُ منه بوجهين:

الأوَّلُ: أنْ أقولَ: (الزَّيْدانِ) اسمُ رجلٍ يُنسَبُ ل(زيدان).

الثَّانِي: أنِّي أريدُ اللُّغَةَ الثَّانِيَةَ التي تُلْزِمُ الألفَ المُشْتَرِكةَ مُطْلَقًا، فتقولُ: (قال الرَّجُلانِ)، و: (رايْتُ الرَّجُلانِ)، و: (مَرَرْتُ بالرَّجُلانِ).

ونقولُ هذا على سبيلِ المِجادلةِ، أمَّا على سبيلِ الواقعِ فإنَّنا يَجِبُ أنْ نَتَمَشَّى على اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ لُغَةَ قُرَيْشٍ التي هي لُغَةُ القُرْآنِ.

٣٨٣- وَحَذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ) وَالْفَاءُ، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

الشرح

تُحَذَفُ (رُبَّ) مِنَ الْكَلَامِ، فَتَجُرُّ وَهِيَ مَحذُوفَةٌ، لَكِنْ بَعْدَ ثَلَاثَةِ حُرُوفٍ: بَلْ، وَالْفَاءُ، وَالْوَاوِ، لَكِنَّهَا بَعْدَ الْوَاوِ أَكْثَرُ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ)، أَي: كَثُرَ.

مِثَالُهَا بَعْدَ (بَلْ): (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا فَاسِقًا، بَلْ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتَهُ)، أَي: بَلْ رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتَهُ، فَهِنَا جَرَّتْ وَهِيَ مَحذُوفَةٌ بَعْدَ (بَلْ).

مِثَالُهَا بَعْدَ الْفَاءِ: قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٍ فَأَهْلَيْتُهَا عَن ذِي تَمَائِمٍ مَحْوَلِي^(١)

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (فَمِثْلِكَ حُبْلَى)، أَي: فَرُبَّ مِثْلِكَ حُبْلَى، فَهِنَا عَمِلَتْ (رُبَّ) وَهِيَ مَحذُوفَةٌ.

مِثَالُهَا بَعْدَ الْوَاوِ: قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَالِيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَيْتَلِي^(٢)

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ)، وَالتَّقْدِيرُ: وَرُبَّ لَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ.

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس الكندي في الكتاب (١٦٣/٢)، ولسان العرب (رضع)، وخزانة الأدب (٣٣٤/١)، وشرح الشواهد للعيني (٢٣٢/٢).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في خزانة الأدب (٣٢٦/٢)، وشرح الشواهد للعيني (٢٣٣/٢).

فصارت (رُبَّ) تَدْخُلُ عَلَيْهَا (مَا) فَتَكْفُ عَمَلَهَا، وَرُبَّمَا لَا تَكْفُ، وَتَعْمَلُ
مذكورةً ومحدوفةً بعدَ ثلاثةِ حروفٍ، بعدَ: بل، والفاءِ، والواوِ، وأكثرُها الواوُ،
ثمَّ الفاءُ، وأقلُّها (بَلْ).

٣٨٤- وَقَدْ يُجْرُ بِسَوَى (رُبَّ) لَدَى حَذْفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطْرَدًا

الشرح

سَبَقَ أَنَّ (رُبَّ) تُجْرُ وهي محذوفة، فكذلك غيرها قد يُجْرُ وهو محذوف، مع أَنَّهُ سَبَقَ فِي تَعَدِّي الفِعلِ ولزومه أَنَّ الأَصْلَ أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ حَرْفُ الجُرِّ نُصِبَ المَجْرُورُ، وَقَدْ يُحَذَفُ وَيَبْقَى الجُرُّ، وَذَلِكَ فِي (رُبَّ) بَعْدَ (بَلْ)، وَالفَاءِ، وَالواوِ، وَقَدْ يُجْرُ بِسَوَى (رُبَّ) مَعَ الحَذْفِ.

وقوله: «قَدْ يُجْرُ»: (قد) للتقليل، يعني أَنَّهُ أحياناً يُجْرُ، والأصل فيه النَّصْبُ، قال ابنُ مالكٍ - رحمه الله -: (وَإِنْ حُذِفَ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ نَقْلًا).
لكن إِذَا حُذِفَ وَبَقِيَ الجُرُّ فهو قَلِيلٌ.

مثاله: يُقالُ: إِنَّ رُوْبَةَ بنَ العَجَّاجِ قَلِيلٌ لَهُ: (كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟)، قال: (خَيْرٌ وَالحَمْدُ لِلَّهِ)، والمعنى: أَصْبَحْتُ بِخَيْرٍ وَالحَمْدُ لِلَّهِ، فَجَرَّ الأِسْمَ بِالباءِ المَحذُوفَةِ.

وهل لنا نحنُ أَنْ نَفْعَلَ هذا؟

الجواب: لا؛ لأنَّهُ قَلِيلٌ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وَالقَلِيلُ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمْعِ، وَليسَ لَنَا أَنْ نَفْعَلَ.

وقوله: «وَبَعْضُهُ»: أَي: بَعْضُ هَذَا العَمَلِ مَعَ حَذْفِ الجارِّ (يُرَى)، أَي: الَّذِي يُحَذَفُ فِيهِ حَرْفُ الجُرِّ وَيَبْقَى عَمَلُ الجُرِّ (مُطْرَدًا) أَي: قِياسًا، وَمَثَلُوا لِذَلِكَ بِتَمْيِيزِ (كَمْ) الخَبَرِيَّةِ، يَقولون: إِنَّهُ مَجْرُورٌ بِحَرْفِ جَرٍّ مَحذُوفٍ.

مثاله: (كَمْ دِرْهَمٍ أَفْنَيْتُهُ فِي الْكَرَمِ)، ف(كَمْ) خَبَرِيَّةٌ، وَيُسَمَّيْهَا بَعْضُهُمْ: تَكْثِيرِيَّةٌ، أَي: دِرَاهِمٌ كَثِيرَةٌ أَفْنَيْتُهَا فِي الْكَرَمِ، قَالُوا: إِنَّ (دِرْهَمًا) مَجْرُورٌ بِ(مِنْ) الْمَحذُوفَةِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَجْرُورٌ بِ(مِنْ) الْمَحذُوفَةِ أَنَّ (مِنْ) تَأْتِي مَذْكُورَةً فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، مِثْلُ: ﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿كَمْ مِّن فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَت فِتْنَةٌ كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ، قَالُوا: فَهَذَا ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِ(مِنْ) الْمَحذُوفَةِ، وَهُوَ مُطَّرَدٌ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ: إِنَّ الْمَجْرُورَ بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ، ف(كَمْ) مُضَافٌ، وَالَّذِي بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ فِيهِ شَاهِدٌ لِمَا قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ، لَكِنَّ ابْنَ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَرَى رَأْيَ سَبِيئِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَنَّ تَمَيِّزَ (كَمْ) مَجْرُورٌ بِ(مِنْ) الْمَحذُوفَةِ.



الإضافة

الإضافة نسبةٌ شيءٍ إلى شيءٍ، مثل: (غلامٌ محمدٍ)، (مسجدُ الجامعِ)، (كتابُ النحويِّ)، (ألفيَّةُ ابنِ مالكٍ)، ولها حُكْمَانِ:
الحُكْمُ الأوَّلُ: حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى.
الحُكْمُ الثَّانِي: حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْإِعْرَابِ.

أَمَّا الإِعْرَابُ فَأَمَّا الْجِزَاءُ الأوَّلُ فَإِنَّهُ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، فَإِنْ اقْتَضَى الْعَامِلُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا فَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَإِنْ اقْتَضَى أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا فَهُوَ مَنْصُوبٌ، وَإِنْ اقْتَضَى أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا فَهُوَ مَجْرُورٌ، وَأَمَّا الثَّانِي فَإِنَّهُ يَكُونُ مَجْرُورًا: إِمَّا جَمَلَةً فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَإِمَّا مَبْنِيًّا فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَإِمَّا مُعْرَبًا مَجْرُورًا، إِنَّمَا الثَّانِي حُكْمُهُ الْجَرُّ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (هَذَا كِتَابُ مُحَمَّدٍ)، فَإِذَا قُلْتَ: (قَرَأْتُ كِتَابَ مُحَمَّدٍ)، اخْتَلَفَ الأوَّلُ -أَي: المضافُ- لِأَنَّ الْعَامِلَ اخْتَلَفَ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (نَظَرْتُ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ)، اخْتَلَفَ الأوَّلُ، أَمَّا الثَّانِي فَلَمْ يَخْتَلِفْ، فَالثَّانِي فِي الإِضَافَةِ دَائِمًا حُكْمُهُ الْجَرُّ.

حُكْمٌ آخَرُ فِي الإِعْرَابِ: الأوَّلُ يَكُونُ مُنَوَّنًا، وَجَمَعَ مُذَكَّرٍ سَالِمًا، وَيَكُونُ مُثَنَّى، فَهَلْ يَتَغَيَّرُ عِنْدَ الإِضَافَةِ، أَوْ لَا يَتَغَيَّرُ؟ ثُمَّ الثَّانِي: هَلْ يَتَغَيَّرُ مِنْ حَيْثُ التَّنْوِينُ وَالنُّونُ، أَوْ لَا يَتَغَيَّرُ؟

نقول: أمّا الثاني فلا يتغيّر من حيث التّنين والنون، بل هو على حاله، فإذا قلت: (قرأت كتاب محمد) فهو هنا مُنَوَّنٌ، وإذا قلت: (قرأت كتاب الرجلين) ففيه نونٌ أيضًا.

أمّا الأوّل فهو الذي يتغيّر، فيُحذفُ منه التّنين والنون، ولهذا قال المؤلّف - رحمه الله -:

٣٨٥- نُونَاتِي الإِعْرَابِ أَوْ تَنوينَا مِمَّا تُضِيفُ احْدِفُ ك(طُورِ سِينَا)

الشرح

قوله: «نُونَا»: مفعول (احْدِفُ)، يعني: احْدِفِ النون.

وقوله: «تِي الإِعْرَابِ»: وهي نونُ المُثنى وما ألحقَ به، وجمع المذكرِ السالمِ وما ألحقَ به.

وقوله: «أَوْ تَنوينَا»: معطوفٌ على (نُونَا)، يعني: أو تَنوينَا أيضًا احْدِفُهُ، والتّنينُ يكونُ في الاسمِ المفردِ، وفي جمعِ التّكسيرِ، وفي جمعِ المؤنثِ السالمِ.

وقوله: «مِمَّا تُضِيفُ»: يعني: مِمَّا تُضِيفُهُ إلى غيره.

مثاله: (طُورِ سِينَا)، وهو جبلٌ بالشّامِ معروفٌ، والشّامُ في الزّمنِ الأوّلِ يَشْمَلُ فِلَسْطِينَ، فهنا (سِينَا) لم تَتَغَيَّرْ، لكن (طُور) أصلُها: (طُورٌ) بالتّنينِ، فلَمَّا أَضَفْنَاهُ حُدِفَ التّنينُ.

مثالٌ آخرُ: (اشْتَرَيْتُ كِتَابًا)، ف(كِتَابًا) مُنَوَّنٌ هنا، فإذا قلت: (اشْتَرَيْتُ

كِتَابَ مُحَمَّدٍ) حَدَفْنَا التّنينَ، فلا يَصِحُّ أنْ نَقُولَ: (اشْتَرَيْتُ كِتَابًا مُحَمَّدٍ)، بل

لأبَدَ أَنْ تُحَذِفَ التَّنْوِينَ، ولهذا قال الشَّاعِرُ:

كَأَنِّي تَنْوِينٌ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ فَأَيْنَ تَرَانِي لَا تَحُلُّ مَكَانِي

فلا يُمَكِّنُ أَنْ يَجْتَمَعَ تَنْوِينٌ وَإِضَافَةٌ.

مثالُ النَّونِ: (أَكْرَمْتُ مُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ)، فالنُّونُ هنا هي التي تلي الإعرابَ؛ لأنَّ الإعرابَ على الياءِ، وإذا كان منصوبًا أو مجرورًا فهو بالياءِ، وإن كان مرفوعًا فهو بالواوِ، فعندما تُضَيَّفُ تَقُولُ: (أَكْرَمْتُ مُسْلِمِي أَهْلِ مَكَّةَ)، فتُحَذِفُ النَّونَ للإضافةِ.

فَتُحَذَفُ النَّونُ مِنَ الْمُشْتَمَلِ وَجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ، وَيُحَذَفُ التَّنْوِينُ.

إِذَنْ: هَذَانِ حُكْمَانِ فِي الْإِعْرَابِ:

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ: إِذَا حَصَلَتِ الْإِضَافَةُ فَإِنَّ الثَّانِيَّ حُكْمُهُ الْجُرُّ دَائِمًا، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَبِحَسَبِ الْعَوَامِلِ.

الْحُكْمُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا حَصَلَتِ الْإِضَافَةُ حُذِفَ التَّنْوِينُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَحُذِفَتِ النَّونُ مِنْهُ أَيْضًا إِذَا كَانَ جَمْعَ مُذْكَرٍ سَالِمًا، أَوْ مُشْتَمَلًا.

٣٨٦- وَالثَّانِي اجْرُرْ، وَأَنُو (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ، وَاللَّامَ خُذَا
 ٣٨٧- لِمَا سَوَى ذَيْنِكَ،

الشرح

قوله: «وَالثَّانِي»: أي: من الْمُتَضَائِفَيْنِ، وهو مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِّلْاجْرُرِ، وقوله: «وَأَنُو»: فعلٌ أمرٌ.

وقوله: «مِنْ»: اسمٌ؛ لأنَّ المعنى: وَأَنُو هَذَا اللَّفْظَ، فَ(مِنْ) اسْمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

وقوله: «أَوْ (فِي)»: يعني: أَوْ أَنُو (فِي)، فَهِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: (مِنْ).

وقوله: «إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ»: يعني: إِذَا لَمْ يَصْلُحِ فِي الْإِضَافَةِ إِلَّا تَقْدِيرُ (مِنْ) أَوْ (فِي) فَأَنُو (مِنْ) أَوْ (فِي).

وقوله: «وَاللَّامَ»: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِّلْخُذَا.

و«خُذَا»: فعلٌ أمرٌ، لَكِنَّهُ مُؤَكَّدٌ بِنَوْنِ التَّوَكِيدِ الْمَقْلُوبَةِ أَلِفًا، وَأَصْلُ (خُذَا): (خُذْنَ)، وَلَكِنَّ نَوْنَ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةَ تُقَلِّبُ أَلِفًا.

يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: الثَّانِي مِنَ الْمُتَضَائِفَيْنِ حُكْمُهُ الْجُرُّ دَائِمًا.

مثاله: (هَذَا كِتَابُ مُحَمَّدٍ)، وَ(اشْتَرَيْتُ كِتَابَ مُحَمَّدٍ)، وَ(نَظَرْتُ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ)، فَهُوَ مُجْرورٌ دَائِمًا.

فإن قال قائل: ماذا ننوي بالإضافة؟

الجواب: يقول: انو (من) أو (في)، فإن لم تصلح (من) أو (في)، فأنو اللام، فصارت الإضافة تُقدَّر ب(من)، وب(في)، وباللام.

لكن: متى تُقدَّر ب(من)؟

الجواب: تُقدَّر ب(من) في ثلاثة أمور: في الأعداد، والمساحة، والأجناس.

مثال الأعداد: (عندي عشرة دراهم)، فلا تصلح اللام، فلا نقول: (عشرة لدراهم)، ولا تصلح (في)، فلا نقول: (عشرة في دراهم)، إذن: نُقدَّر (من)، فنقول: (عشرة من دراهم).

مثال آخر: (عندي ثلاثمائة رجل)، أي: ثلاث من مائة من رجل، ففيها كلها تُقدَّر (من).

مثال المساحة: (عندي شبر أرض)، فهنا لا تصلح اللام، فلا نقول: (شبر لأرض)، ولا (في)، فلا نقول: (شبر في أرض)، إذن: نُقدَّر (من)، (شبر من أرض).

مثال الأجناس: (عندي خاتم فضة)، فالثاني جنس للأول، والتقدير: (خاتم من فضة)، ولا تصلح اللام، فلا نقول: (خاتم لفضة)، ولا (في)، فلا نقول: (خاتم في فضة).

وتُقدَّر (في) إذا كان الثاني ظرفاً للأول.

مثاله: قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرٌ آلِيلٍ وَالتَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾

[سبأ: ٣٣]، أي: مكر في الليل.

مثال آخر: (نَوْمُ اللَّيْلِ أَصَحُّ مِنْ نَوْمِ النَّهَارِ)، أي: نَوْمٌ فِي اللَّيْلِ أَصَحُّ مِنْ نَوْمٍ فِي النَّهَارِ.

والتي تكون على تقدير (في) يُمكنُ أَنْ تَصْلُحَ على تقدير (من)، لكن ليس دائماً، فمثلاً يُمكنُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: (نَوْمٌ مِنَ اللَّيْلِ أَصَحُّ مِنْ نَوْمٍ مِنَ النَّهَارِ)، لكن في ﴿مَكْرُؤٌ لَيْلٍ﴾ لا تَصْلُحُ: (مَكْرُؤٌ مِنَ اللَّيْلِ).

وإنما كان (نوم الليل) يَصْلُحُ فيه تقدير (من)؛ لأنه جنس، أي: نَوْمٌ لَيْلٍ، مثل: (خَاتَمٌ حَدِيدٍ)، فَيَصِحُّ أَنْ أَقُولَ فِي: (نوم ليل): أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّيْلُ ظَرْفًا لِلنَّوْمِ، وَيَصِحُّ أَنْ أَقُولَ: إِنِّي أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّيْلُ جِنْسًا لِلنَّوْمِ، فَنَوْمُ اللَّيْلِ جِنْسٌ، وَنَوْمُ النَّهَارِ جِنْسٌ، وَهَذَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (من)، أو (في).

وإذا لم يَصْلُحَ لا هذا ولا هذا - وهو الأكثر - فقال: (وَاللَّامُ حُذًا لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ)؛ لأنَّ المحصورَ غيرُ المحدودِ، فلَمَّا حَصَرَ (من) و(في) قال: (اللَّامُ حُذًا لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ)، فيكونُ على هذا تقديرُ اللَّامِ في الإضافةِ أكثرَ، وهو كذلك، فلو أَنَّكَ نَظَرْتَ في الإضافةِ لَوَجَدْتَ أَنَّ الأكثرَ جَعَلُوا الإضافةَ على تقديرِ اللَّامِ.

مثاله: (كتابُ زيدٍ)، أي: لزيدٍ، (سَرُجُ الفرسِ)، أي: للفرسِ، (بابُ الدَّارِ)، أي: للدَّارِ، وهكذا.

إذْن: الإضافةُ تكونُ على تقديرِ (من)، وعلى تقديرِ (في)، وعلى تقديرِ اللَّامِ، والأكثرُ تقديرُ اللَّامِ، ثمَّ (من)، ثمَّ (في).

وقوله: «ذَيْنِكَ»: اسمُ إشارةٍ مُثَنَّى، والمشارُ إليه اثنانِ، وهو منصوبٌ - أو

مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلٍ - بِالْيَاءِ، وَسَبَقَ هَلْ اسْمُ الْإِشَارَةِ وَالْاسْمُ الْمَوْصُولُ الْمُثَنَّى مُعْرَبٌ
 أَوْ مَبْنِيٌّ؟^(١) وَإِنَّمَا عَلَى قَوْلِنَا: إِنَّهُ مُعْرَبٌ، يَكُونُ (سَوَى) مُضَافًا، وَ(ذَيْنِ) مُضَافًا
 إِلَيْهِ مَجْرُورًا بِالْإِضَافَةِ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ الْيَاءُ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ مُثَنَّى، أَوْ نَقُولُ:
 (سَوَى) مُضَافٌ، وَ(ذَيْنِ) مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْيَاءِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ.

(١) انظر بحث ذلك في المجلد الأول (ص: ٢٨٢، ٣٢٧).

..... وَأَخْصَصَ أَوَّلًا أَوْ أَعْطَاهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

الشرح

من حيث الحُكْمُ المعنويُّ ماذا تُفِيدُ الإضافةُ؟

الجواب: تُفِيدُ إمَّا التَّعْرِيفَ أَوْ التَّخْصِصَ.

وقوله: «وَأَخْصَصَ أَوَّلًا»: الأوَّلُ هو المضافُ.

«أَوْ أَعْطَاهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا»: يعني: أَوْ اجْعَلْهُ مَعْرِفَةً بِسَبَبِ الَّذِي تَلَاهُ.

إِذْنُ: المضافُ يَكْتَسِبُ مِنَ المضافِ إِلَيْهِ إمَّا التَّخْصِصَ أَوْ التَّعْرِيفَ، فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ صَارَ مَعْرِفَةً، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى نَكْرَةٍ فَهُوَ نَكْرَةٌ، لَكِنْ تَتَخَصَّصُ بِالإِضَافَةِ، وَسَبَقَ أَنَّ المَعَارِفَ خَمْسَةٌ.

مثال ذلك: (اشْتَرَيْتُ ثَوْبًا)، فهذا نَكْرَةٌ، لَا نَدْرِي: هل هو ثوبُ رجلٍ، أَوْ ثوبُ امرأةٍ، أَوْ ثوبُ صبيٍّ، أَوْ ثوبُ بالغٍ؟ فإذا قلتَ: (اشْتَرَيْتُ ثَوْبَ رَجُلٍ)، أفادت الإضافةُ هنا التَّخْصِصَ أَنَّهُ ثوبُ رَجُلٍ، لَا ثوبُ أنثى، وَلَا ثوبُ صغيرٍ، ولم تُفِدِ التَّعْرِيفَ؛ لأنَّ (رجل) نَكْرَةٌ، وليست مَعْرِفَةً.

فإذا قلتَ: (اشْتَرَيْتُ ثَوْبَ زَيْدٍ)، صار الأوَّلُ مَعْرِفَةً؛ لَأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ.

والحاصلُ أَنَّ المضافَ يَكْتَسِبُ مِنَ المضافِ إِلَيْهِ إمَّا التَّخْصِصَ إِنْ كَانَ المضافُ إِلَيْهِ نَكْرَةً، أَوْ التَّعْرِيفَ إِنْ كَانَ المضافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً.

٣٨٨- وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

٣٨٩- كَرُبَّ رَاجِنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحَيْلِ

الشرح

قوله: «وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ»: وهو الجزء الأول في باب الإضافة (يَفْعَلُ)، و(يَفْعَلُ) فعلٌ مضارعٌ، والمعنى: يُشَابِهُ الفعلَ المضارعَ، سواءً (يَفْعَلُ)، أو (يَفْتَعِلُ)، أو (يَنْفَعِلُ)، المهمُّ أنَّه إذا شَابَهَ الفعلَ المضارعَ في العملِ والمعنى وإن لم يُشَابِهْهُ في الوزنِ، وذلك في اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصفةِ المُشَبَّهَةِ.

وقوله: «فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ»: يعني أنَّه لا يَتَعَرَّفُ بالإضافة، ولا يَتَخَصَّصُ بها، بخلافِ الأولِ الذي لا يُشَابِهُ (يَفْعَلُ)، فإنه يَتَعَرَّفُ أو يَتَخَصَّصُ.

وإذا كان عن تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَالًا، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وصفًا لنكرةٍ ولو أنَّه مضافٌ إلى معرفةٍ، قال الله تعالى: ﴿هَدِيًّا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، (هَدِيًّا) نكرةٌ، و(بَالِغٌ) اسمٌ فاعلٍ؛ لأنَّه على وزنِ (فَاعِلٍ)، وهو صفةٌ ل(هَدِيًّا)، وصفةٌ المنصوبِ منصوبةٌ، وعلامةٌ نصبها فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرها، ولا تَصْلُحُ حَالًا؛ لأنَّ (هَدِيًّا) نكرةٌ غيرٌ مُخَصَّصَةٍ، فلا يَصِحُّ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهَا الحَالُ، و(بَالِغٌ) مضافٌ، و(الْكَعْبَةُ) مضافٌ إليه، وهي معرفةٌ، وكان مُقْتَضَى القاعدةِ السَّابِقَةِ أنَّ المضافَ إلى معرفةٍ يكونُ معرفةً، وهو هنا غيرُ معرفةٍ مع أنَّه مضافٌ إلى معرفةٍ؛ لأنَّه اسمٌ فاعلٍ، واسمُ الفاعلِ الذي بَمَعْنَى الحَالِ أو الاستقبالِ لَا يَتَعَرَّفُ بالإضافة.

فإذا قال قائل: ما دليلكم على أنه ليس بمعرفة؟

نقول: دليلنا أنه كان نعتاً لنكرة، والنكرة لا تُنعت بمعرفة أبداً في اللغة العربية، ولو صار قوله: (بالغ الكعبة) معرفة ما صحَّ أن يكون صفةً لنكرة، أي: (هدياً)؛ لأنَّ النكرة لا تكون صفتها إلا نكرة.

إذن: (بالغ الكعبة) على الرغم من كونه مُضافاً إلى معرفة لكنه ليس بمعرفة. وجواب الشرط في قوله: (وإن يُشابهه)، قوله: (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ)، فالفاء هنا رابطة للجواب، و(عَنْ) حرف جرٍّ، و(تَنْكِيرِ) مجرورٌ ب(عَنْ)، وهو مضافٌ إلى الهاء، وهو مُتَعَلِّقٌ بقوله: (لَا يُعْزَلُ)، يعني: بل يَبْقَى نَكْرَةً على ما هو عليه وإن أُضِيفَ إلى مَعْرِفَةٍ.

مثاله: (رُبَّ رَاجِيْنَا)، أتى المؤلف -رحمه الله- ب(رُبَّ)؛ لأنَّ (رُبَّ) لا تَدْخُلُ إِلَّا على نَكْرَةٍ، فهنا (رَاجِي) اسمُ فاعِلٍ، وهو مضافٌ إلى مَعْرِفَةٍ، وهي الضَّمِيرُ (نَا)، وكان مُقْتَضَى القاعدة أن تكون (رَاجِي) معرفةً، لأنَّها أُضِيفَتْ إلى معرفةٍ، لكنَّها في الواقع نكرةٌ، والدليل على أنَّها نَكْرَةٌ أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا (رُبَّ)، و(رُبَّ) لا تَدْخُلُ إِلَّا على نَكْرَةٍ.

إذن: (رَاجِيْنَا) ليست معرفةً ولو أُضِيفَتْ إلى معرفةٍ؛ لأنَّها اسمُ فاعِلٍ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ.

وكلُّ اسمٍ فاعِلٍ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَرَّفُ بِالإِضَافَةِ.

وقوله: «عَظِيمِ الأَمَلِ»: (عَظِيمِ) ليست اسمَ فاعِلٍ، لكنَّها صفةٌ مُشَبَّهَةٌ، وهي صفةٌ ل(رَاجِي)، ومضافةٌ إلى (الأَمَلِ)، والأَمَلُ لا يَكُونُ إِلَّا لِلْمُسْتَقْبَلِ، و(الأَمَلِ)

معرفةً، و(عَظِيم) نكرةٌ، والدَّلِيلُ على أَنَّهَا نَكْرَةٌ أَنَّهَا صِفَةٌ لِنَكْرَةٍ، وَصِفَةُ النَّكْرَةِ نَكْرَةٌ.

وقوله: «مُرَوَّعِ الْقَلْبِ»: (مُرَوَّع) على وزنِ (مُفَعَّلٍ)، فهو اسمٌ مفعولٍ، و(مُرَوَّع) مضافٌ، و(الْقَلْبِ) مضافٌ إليه، وهو معرفةٌ، و(مُرَوَّع) نَكْرَةٌ مع أَنَّهَا مضافةٌ إلى معرفةٍ؛ لِأَنَّهَا اسمٌ مفعولٍ، فهي مُشَابِهَةٌ لِلْفِعْلِ المضارعِ، والذي يَدُلُّ على أَنَّهَا نَكْرَةٌ أَنَّهَا صِفَةٌ لِنَكْرَةٍ، وهي (رَاجِحِينَا)، وَصِفَةُ النَّكْرَةِ نَكْرَةٌ.

وقوله: «قَلِيلِ الْحَيْلِ»: (قَلِيلِ) صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، يعني: حَيْلُهُ قَلِيلَةٌ.

والْحَيْلُ هي التَّوَصُّلُ إلى الإيقاعِ بِالْحِصْمِ من حيثُ لا يَشْعُرُ، وَالْحَيْلَةُ نَوْعٌ من المَكْرِ، وَالْحَيْلَةُ إِنْ خَالَفتِ الشَّرْعَ فهي مذمومةٌ، والمُخَالَفُ للشَّرْعِ يكونُ على نَوْعَيْنِ: إمَّا تَحْيِيلٌ لِإِسْقَاطِ واجبٍ، أو لِفِعْلِ مُحَرَّمٍ.

مثاله: رَجُلٌ باعَ شَيْئًا بِمَائَةٍ إلى أَجَلٍ، واشترَاهُ بِثَمَانِينَ نَقْدًا، فهذا تَحْيِيلٌ على مُحَرَّمٍ، فلا يَجُوزُ.

مثالٌ آخَرُ: رَجُلٌ أَكَلَ بَصَلًا لِأَجَلٍ أَلَّا يُصَلِّيَ مع الجماعةِ، وليسَ قَصْدُهُ أَنْ يَأْكُلَ البَصَلَ لِذَاتِهِ، فهذا تَحْيِيلٌ على تركِ الواجبِ.

مثالٌ آخَرُ: رَجُلٌ اشْتَرَى شِقْصًا^(١) من مُشْتَرِكٍ من آخَرَ، ثُمَّ أَوْفَقَهُ مُبَاشَرَةً خَوْفًا من الشُّفْعَةِ، فهذا تَحْيِيلٌ على إسْقَاطِ واجبِ لِحَقِّ الغَيْرِ، فهو مُحَرَّمٌ.

أمَّا إِذَا كانتِ الْحَيْلَةُ لِتَتَوَصَّلَ بها الإِنْسَانُ إلى أمرٍ مَقْصُودٍ شرعًا، أو أمرٍ مباحٍ فَإِنَّ هذا لا بأسَ به، ومنه قولُ الرَّسُولِ -عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ-: «بِعِ

(١) الشَّقْصُ هو النَصِيبُ في العَيْنِ المُشْتَرَكَةِ من كلِّ شَيْءٍ. انظر النِّهَايَةَ في غَرِيبِ الْحَدِيثِ (شَقْص).

الْجَمْعَ بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ اشْتَرَى بِالذَّرَاهِمِ جَنِيْبًا^(١)، فهذه حيلةٌ، لكنّها حيلةٌ مُباحةٌ، لا تُوقِعُ الإنسانَ في محذورٍ.

إِذَنْ: قوله: «رُبَّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ»: لِمَا يَعْلَمُ مِنْ أَنَّنَا أَهْلٌ لِلرَّجَاءِ.

«مُرْوَعُ الْقَلْبِ، قَلِيلِ الْحَيْلِ»: يعني: ليسَ هذا الرَّاجِي لنا صاحبَ حَيْلٍ ومَكْرٍ بحيثُ يَتَوَصَّلُ إلى ما يُؤَمِّلُهُ وَيَرْجُوهُ بِالْحَيْلَةِ وَالْمَكْرِ، بل هو مُرْوَعُ الْقَلْبِ، يَخَافُ أَنْ نَعْتُرَ مِنْهُ عَلَى ما يُحْدِثُ كرامَتَهُ، فهو دائِمًا حَذِرٌ، ولا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَيَّلَ عَلَيْنَا أَبَدًا بشيءٍ يَتَوَصَّلُ بِهِ إلى غرضِهِ الذي يُريدُ، بل هو إنسانٌ صريحٌ، وهذا الرَّجُلُ لا شكَّ أَنَّ صفاتِهِ جيدةٌ وطَيِّبةٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، برقم (٢٢٠١)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل، برقم (١٥٩٣).

٣٩٠- وَذِي الإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

الشرح

في قوله: «وَذِي الإِضَافَةِ»: إشكال؛ لأنَّ المعروفَ أَنَّ (ذو) تُرْفَعُ بالواوِ، وتُنْصَبُ بالألفِ، وتُجْرُ بالياءِ، فتقولُ: (جاءَ ذو مالٍ)، و: (رأيتَ ذا مالٍ)، و: (مَرَرْتُ بذي مالٍ)، وهنا قال: (وَذِي الإِضَافَةِ)؟

الجواب: أَنَّ (ذِي) هذه اسمُ إشارةٍ، وليستَ (ذِي) بمعنى صاحب، ولهذا قال: (الإِضَافَةُ)، ولم يَقُلْ: (الإِضَافَةُ).

و(ذِي) يُشارُ بها للقریبِ، إِذْ: المرادُ بالإِضَافَةِ هنا فيما إذا كان المضافُ اسماً يُشابهُ (يَفْعَلُ)، وهو اسمُ الفاعلِ، أو اسمُ المفعولِ، أو الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، فهذه الإِضَافَةُ تُسَمَّى (لَفْظِيَّةً)؛ لِأَنَّها ما أفادتُ معنَى، إِنما أفادتِ التَّخْفِيفَ فقط.

ففي الآيَةِ الكريمةِ: ﴿هَدِيًّا بَلَغَ الكَعْبَةَ﴾ ما أفادتِ الإِضَافَةُ معنَى؛ لِأَنَّها لا تَعَرَّفَتْ بالإِضَافَةِ، ولا تَحْصَصَتْ بها.

فإذا قال قائلٌ: بل تَحْصَصَتْ؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿بَلَغَ الكَعْبَةَ﴾ أَخْرَجَ ما سِوَاهَا، وهو ما يَبْلُغُ غيرَها؟

نقولُ: هذا التَّخْصِيسُ من أَجْلِ العَمَلِ، كما لو قلتَ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا)، فإنَّ الإِكْرَامَ هنا تَحْصَصَ بزيِّدٍ بواسطةِ أَنَّهُ عَمَلٌ فيه، وهنا لو قلتَ: (هدِيًّا بِالغَا الكَعْبَةَ) أو قلتَ: (هدِيًّا بِالغِ الكَعْبَةَ) فَهِيَ سِوَاءٌ من حيثِ المعنى، فما أفادتِ الإِضَافَةُ تَحْصِيسًا، إِنما التَّخْصِيسُ هنا بِالْعَمَلِ، وليسَ بواسطةِ الإِضَافَةِ.

مثال: (أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ الْمُجْتَهِدِ)، هذه الإضافة لَفْظِيَّةٌ؛ لأنَّ (مُكْرِم) اسمُ فاعلٍ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، وأمَّا لو قلتَ: (أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ الْمُجْتَهِدِ أَمْسٍ) فهذه مَعْنَوِيَّةٌ.

ولو قلتَ: (أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ الْمُجْتَهِدِ غَدًا)، أو: (أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ الَّذِي يَخْتِمُ أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ عَنِ ظَهْرِ قَلْبٍ)، فهي هنا لَفْظِيَّةٌ؛ لأنَّها ما أفادت لا تَخْصِيصًا ولا تَعْرِيفًا، ف(مُكْرِم) هنا نَكْرَةٌ مع أنَّها مُضَافَةٌ إلى معرفةٍ. فإذا قال قائلٌ: أفادتِ التَّخْصِيصَ؛ لأنَّكَ تقولُ: (أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ الْمُجْتَهِدِ)، فمَنْ لَيْسَ بِطالِبٍ لا إِكْرَامَ له عندي، ومَنْ كان طالبًا مُضَيِّعًا لا إِكْرَامَ له عندي، فَخَصَّصْتَ بِ(طالِبِ)، وَخَصَّصْتَ بِ(مُجْتَهِدِ)؟

نقولُ: هذا التَّخْصِيصُ لَيْسَ بِوِاسِطَةِ الإِضَافَةِ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ لو قلتَ: (أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ الْمُجْتَهِدِ)، تَخَصَّصَ بِدُونِ إِضَافَةٍ.

إِذْنُ: فالإِضَافَةُ فِي: (أنا مُكْرِمُ الطَّالِبِ الْمُجْتَهِدِ) ما اسْتَفَدْنَا مِنْهَا إِلَّا فَائِدَةً لَفْظِيَّةً فَقَطْ، وَهِيَ التَّخْفِيفُ، بَدَلُ أَنْ نُنَوِّنَ، وَنَقُولَ: (مُكْرِمُ الطَّالِبِ)، نَقُولُ: (مُكْرِمُ الطَّالِبِ).

هذا معنى قولِهِ: (وَإِذَا الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ»: فَ(تِلْكَ) الْمَشَارُ إِلَى الإِضَافَةِ الَّتِي لَيْسَ الْمُضَافُ فِيهَا يُشَابَهُ (يَفْعَلُ)، أَي: الإِضَافَةُ الَّتِي سَبَقَتْ فِي الأَبْيَاتِ الثَّلَاثَةِ الأُولَى. وَقَوْلُهُ: «مَحْضَةٌ»: أَي: خَالِصَةٌ.

«وَمَعْنَوِيَّةٌ»: فَالإِضَافَةُ الَّتِي تُفِيدُ التَّخْصِيصَ أَوْ التَّعْرِيفَ يُسَمُّونَهَا الإِضَافَةَ الْمَحْضَةَ الْمَعْنَوِيَّةَ.

- ٣٩١- وَوَصَلْتُ بِالْثَّانِي (أَل) بِذَا الْمُضَافِ مُعْتَقَرٍ إِنَّ وَوَصَلْتُ بِالْثَّانِي كَمَا (الْجَعْدُ الشَّعْرُ)
 ٣٩٢- أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضْفِيَ الثَّانِي كَمَا (زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي)

الشرح

سبق أن (أَل) لا تُجَامِعُ الإِضَافَةَ، إذ لا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ: (الْكِتَابُ الرَّجُلِ) بمعنى: كِتَابُ الرَّجُلِ، فهذا مُنَوَّعٌ لُغَةً، فَ(أَل) لا تُجَامِعُ الإِضَافَةَ كَمَا أَنَّ التَّنْوِينَ أَيْضًا لا يُجَامِعُ الإِضَافَةَ.

فلو قلت: (الدَّارُ مُحَمَّدٍ) بمعنى: دَارُ مُحَمَّدٍ لم يَصِحَّ، لَكِنْ فِي الإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ -وهذا من الفوارق بينها وبين الإضافة المَعْنَوِيَّةِ- يَجُوزُ أَنْ تُوصَلَ (أَل) فِي المِضَافِ بِشَرَطِ أَنْ تُوصَلَ فِي المِضَافِ إِلَيْهِ، وَهَذَا قَالَ: (إِنَّ وَوَصَلْتُ بِالْثَّانِي).

مثاله: (جَاءَنِي الرَّجُلُ الْجَعْدُ الشَّعْرِ)، (جَاءَنِي الرَّجُلُ) فِعْلٌ وَمَفْعُولٌ بِهِ وَفَاعِلٌ، وَ(الْجَعْدُ) صِفَةٌ لِلرَّجُلِ، وَهُوَ مُضَافٌ، وَ(الشَّعْرُ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، فَهَذَا أَضَفْنَا مَا فِيهِ (أَل) إِلَى مَا فِيهِ (أَل).

مثال آخر: (الْحَسَنُ الْوَجْهِ)، وَجَازٌ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، فَتُضَيَّفُ مَا فِيهِ (أَل) إِلَى مَا فِيهِ (أَل).

لكن لو قلت: (الْجَعْدُ شَعْرٍ)، لم يَصِحَّ؛ لِأَنَّ المَوْئَلَفَ -رَحِمَهُ اللهُ- يَقُولُ: (إِنَّ وَوَصَلْتُ بِالْثَّانِي)، فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّهَا إِذَا لم تُوصَلَ بِالثَّانِي فَإِنَّهُ لا يَجُوزُ وَصْلُهَا بِالأَوَّلِ.

ولو قلت: (جَعُدُ الشَّعْرَ) جاز؛ لأنه ليس فيه (أل)، والمضاف إذا لم يكن فيه (أل) يجوز أن يُضاف إلى ما فيه (أل)، وإلى ما ليس فيه (أل).

فعندنا ثلاثُ صور:

الصُّورَةُ الْأُولَى: أن تكونَ (أل) في المضافِ والمضافِ إليه، وهذه جائزةٌ في الإضافةِ اللَّفْظِيَّةِ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: أن تكونَ (أل) في المضافِ دونَ المضافِ إليه، وهذه ليست بجائزة، لا في الإضافةِ اللَّفْظِيَّةِ، ولا في الإضافةِ المَعْنَوِيَّةِ.

الصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ: أن تكونَ (أل) في المضافِ إليه دونَ المضافِ، وهذه جائزةٌ في الإضافةِ المَعْنَوِيَّةِ والإضافةِ اللَّفْظِيَّةِ.

فصارَ عندنا صُورتانِ تَتَفَقُّ فيهما الإضافةُ اللَّفْظِيَّةُ والمَعْنَوِيَّةُ.

وقوله: «أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي»: يعني: إذا صارتَ (أل) ليست في المضافِ إليه، وكانت في المضافِ إليه المضافِ إليه، يعني أنَّها موجودةٌ في الأوَّلِ، ومفقودةٌ في الثَّانِي، وموجودةٌ في الثَّلَاثِ، فهنا يجوزُ، والكلامُ في الإضافةِ اللَّفْظِيَّةِ.

مثالها: (الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِيِ)، فهنا (أل) في الأوَّلِ، وفي الثَّلَاثِ دونَ الثَّانِي، وهذا جائزٌ، ووجهُ الجوازِ أنه لما كان الثَّلَاثُ مَقْرُونًا بـ(أل) وقد أُضيفَ إليه الثَّانِي صارَ الثَّانِي كأنه مَقْرُونٌ بـ(أل).

وقوله: «كَ(زَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِيِ)»: ويجوزُ بِالضَّمِّ (زَيْدٌ) بِنَاءٍ عَلَى الحِكَايَةِ، كأنه يقولُ: كهذا المثالِ، فيقالُ: الكافُ حرفُ جرٍّ، و(زَيْدٌ الضَّارِبُ

رَأْسِ الْجَانِي) مجرورٌ بالكافِ، أو يُقَالُ كما قَالَ بعضهم: إِنَّ المَجْرورَ مَحذوفٌ،
أَي: كَقَوْلِكَ: (...).

وَالخِلاصَةُ أَنَّ (أَل) إِذَا كَانَتْ فِي الأَوَّلِ وَالثَّانِي فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِذَا كَانَتْ فِي
الأَوَّلِ وَالثَّالِثِ فَهُوَ جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ فِي الأَوَّلِ وَالرَّابِعِ مِثْلَ: (الضَّارِبُ
رَأْسِ عِبْدِ البَارِي)، وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ هُنَاكَ إِضَافَةً كَثِيرَةً مُتَعَدِّدَةً فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا
كَانَتْ فِي الأَخِيرِ فَإِنَّ المُضَافَ إِلَيْهِ كَالَّذِي فِيهِ (أَل)، ثُمَّ المُضَافُ إِلَى المُضَافِ إِلَيْهِ
كَالَّذِي فِيهِ (أَل)، ثُمَّ المُضَافُ إِلَى المُضَافِ إِلَيْهِ كَالَّذِي فِيهِ (أَل) حَتَّى نَصِلَ إِلَى
الأَوَّلِ، وَهَذَا الكَلَامُ فِي الإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ، أَمَّا المَعْنَوِيَّةُ فَلَا يَجُوزُ.

٣٩٣- وَكُونُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُثْنَى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعَ

الشرح

قوله: «كُونُهَا»: الضمير يعودُ على (أل).

«في الوصف»: يعني: كونها في الوصف الذي هو اسمُ الفاعلِ أو اسمُ المفعولِ أو الصفةُ المشبهةُ، وهو الأوَّل.

«كافٍ إن وقع مُثنَى أو جمعًا سبيلَهُ اتَّبَعَ»: والجمعُ الذي اتَّبَعَ سبيلَ المُثنى هو جمعُ المذكرِ السالمِ.

سبقَ أنه لو كانت (أل) في الأوَّلِ دونَ الثاني أنه ممنوعٌ في الإضافيتين، يُستثنى من ذلك إذا كان الأوَّلُ مُثنَى أو جمعَ مذكرٍ سالمًا، فإنه يجوزُ أن تكونَ فيه (أل) دونَ الثاني.

مثال ذلك: (يُعجِبني الآكلو طعامهم)، و(يُعجِبني الفاهمو درس)، وجاز؛ لأنَّ المضافَ - وهو الأوَّل - جمعُ مذكرٍ سالمٍ.

مثال المُثنى: (يُعجِبني التاركَا سوء)، وجاز؛ لأنه وَقَعَ مُثنَى.

خلاصة الكلام:

▪ إذا وُصِلتْ (أل) في المضافِ دونَ المضافِ إليه فهو ممنوعٌ في الإضافيتين، إلا إذا كان المضافُ جمعَ مذكرٍ سالمًا أو مُثنَى في الإضافة اللَّفظية.

- وإذا كانت (أل) في الثاني دون الأول فهو جائزٌ في الإضافة.
 - وإذا كانت في الثاني والأول فهو جائزٌ في اللفظية، ممنوعٌ في المعنوية.
- هذا هو خلاصة كلام المؤلف - رحمه الله - في هذه المسألة.

٣٩٤- وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْ لَا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَلًا

الشرح

قوله: «أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْ لَا»: الثَّانِي هو المضافُ إليه، والأوَّلُ هو المضافُ.

وعِلْمَ من قوله: «أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْ لَا تَأْنِيثًا»: أَنَّ الأوَّلَ مُذَكَّرٌ، والثَّانِي مُؤنَّثٌ.

وقوله: «إِنْ كَانَ»: الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الأوَّلِ.

وقوله: «لِحَذْفٍ مُوَهَلًا»: أي: صارَ أهلاً للحذفِ، والمعنى أَنَّ المضافَ إِذَا

كَانَ مُذَكَّرًا والمضافُ إليه مُؤنَّثٌ فَرُبَّمَا يُكْسِبُهُ المضافُ إليه تَأْنِيثًا، وَيُعْطَى حُكْمَ المؤنَّثِ ولو كَانَ مُذَكَّرًا، ولكن بشرطِ أَنْ يَصِحَّ حَذْفُهُ والاستغناءُ بالثَّانِي عنه، وذلكَ بِأَنْ يَكُونَ الأوَّلُ جُزْءًا من الثَّانِي، أو شِبْهَ جُزْئِهِ.

مثالُ الجُزْءِ: (قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)، فَإِنَّ البَعْضَ جُزْءٌ من الأصابعِ كُلِّهَا،

فهنا كلمةُ (بَعْضُ) مُذَكَّرٌ، و(أَصَابِعُ) مُؤنَّثٌ، والفعلُ (قُطِعَتْ) مُؤنَّثٌ، ولو رَاعَيْنَا المضافَ لَوَجَبَ أَنْ نَقُولَ في الفعلِ: (قُطِعَ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)، لكنَّه هنا أَكْسَبَهُ التَّأْنِيثُ؛ لِأَنَّهُ لو حُذِفَ (بَعْضُ)، وَقِيلَ: (قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ) لاسْتَقَامَ الكلامُ، لكن مع ذلك لا يَسْتَقِيمُ تمامُ الاستقامةِ؛ لِأَنَّ هناكَ فَرْقًا بينَ البَعْضِ والكُلِّ، فَإِنَّكَ لو قلتَ: (قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ)، ما صارتَ في مَدْلُوها مثلُ قولِكَ: (قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)، لكنَّ المعنى أَنَّهُ يَصِحُّ ولو في الجملةِ، ولا تُشْتَرِطُ المُطابَقَةُ، فَإِنَّه لا يُمكنُ أَنْ يَتطابَقَ شيءٌ معَ الحذفِ ودونه.

مثال آخر: قال الشاعر:

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ^(١)

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ)، فَالرِّيَّاحُ مُؤَنَّثَةٌ، وَ(مَرٌّ) مُذَكَّرٌ، لَكِنَّهُ اكْتَسَبَ التَّأْنِيثَ مِنَ (الرِّيَّاحِ)؛ لِأَنَّهُ يَنْوِبُ، فَلَوْ قُلْتَ: (تَسْفَهَتْ الرِّيَّاحُ)، أَعْنَى عَنْ قَوْلِكَ: (مَرُّ الرِّيَّاحِ)، وَيَكُونُ مُطَابِقًا لَهُ تَمَامًا، وَهَذَا الْمُرُورُ فِعْلُ الرِّيَّاحِ، وَلَيْسَ جُزْءًا مِنْهَا.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مُنْفَصِلًا عَنِ الثَّانِي وَعَيْنًا مُسْتَقِلَّةً بِنَفْسِهَا، فَإِنَّهُ لَا يَكْتَسِبُ مِنْهُ التَّأْنِيثَ، مِثْلُ: (قُبِلَتْ غُلَامٌ هِنْدٍ)، فَإِنَّ (غُلَامٌ) لَيْسَ جُزْءًا مِنْ (هِنْدٍ).

إِذْنًا: قَدْ يُكْسِبُهُ التَّأْنِيثَ، فَيَكُونُ الْفِعْلُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مُؤَنَّثًا، أَوْ يَكُونُ الْوَصْفُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مُؤَنَّثًا، لَكِنْ إِذَا كَانَ يَصِحُّ الْمَعْنَى بَدُونِهِ، وَلِهَذَا قَالَ: (إِنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوهَلًا).

وَقَدْ يَكْتَسِبُ الْمُضَافُ تَذْكِيرًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

مِثَالُهُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦]، لَوْ أَخَذْنَا بِظَاهِرِ اللَّفْظِ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ لَكَانَ التَّرْكِيبُ هَكَذَا: (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبَةٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)، لَكِنْ هُنَا قَالَ: ﴿رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾، يَقُولُونَ: إِنَّ الرَّحْمَةَ هُنَا مُؤَنَّثَةٌ، وَاكْتَسَبَتِ التَّذْكِيرَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَذَكَرَ الْخَبْرَ عَنْهَا.

وَلَا بِنِ الْقِيَمِ - رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى - فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَلَامٌ طَوِيلٌ جَدًّا فِي كِتَابِهِ

(١) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِذِي الرَّمَّةِ غِيلَانَ، انْظُرِ الْكِتَابَ (١/٥٢)، وَشَرَحَ الشُّوَاهِدَ لِلْعَيْنِي (٢/٢٤٨).

(بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ)، وهو كتاب ليس في فنٍّ مُعَيَّنٍ، ولهذا سَمَّاهُ بهذا الاسم، فكُلَّمَا طَرَأَ عَلَى ذِهْنِهِ فَائِدَةٌ قَيَّدَهَا، وَيُشَبِّهُ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ (صَيْدَ الْخَاطِرِ) لابن الجوزي

-رحمه الله- لکن بینہا فرقٌ عظیمٌ، ونحنُ نَنصَحُ الطَّالِبَ أَنْ يَقْتَنِيَ (بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ)؛ لِأَنَّهُ مُفِيدٌ، فَهُوَ عَلَى اسْمِهِ، وَيَنْفَعُ طَالِبَ الْعِلْمِ نَفْعًا عَظِيمًا، ففِيهِ مُنَاقَشَاتٌ عَظِيمَةٌ فِي الْفِقْهِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَفِي الْمَعَانِي، وَفِي النَّحْوِ، وَيُنَاقِشُ أَيْضًا أَيْمَةَ النَّحْوِ، مِثْلَ: السَّهْلِيِّ، وَسَيَّبِيهِ، وَغَيْرِهِمْ.

وقوله: «رُبَّمَا أَكْسَبَ»: يَبْدُو مِنْهُ أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَأَنَّ مَا وَرَدَتْ بِهِ اللَّغَةُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَتْبَعَ، وَمَا لَمْ تَرُدْ فَالْأَصْلُ أَنْ يَبْقَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ.

٣٩٥- وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى، وَأَوَّلُ مُوَهِّمًا إِذَا وَرَدَ

الشرح

من المعلوم أن المضاف غير المضاف إليه، تقول: (غلامٌ زيدٍ)، و(فرسٌ محمّدٍ)، و(كتابُ الطّالِبِ)، و(صاحبُ البيتِ)، و(صاحبُ الدُّكَّانِ).

يقول المؤلف - رحمه الله -: «وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى»: يعني: لِمَا هو معناه، فلا يجوزُ أَنْ يُضَافَ الاسمُ إلى ما يُوافِقُه في المعنى، فلا تُقْلُ مثلاً: (هذا كتابُ كتابِ)، ولا (هذا مسجدُ مسجدٍ)، ولا (هذا غلامٌ غلامِ)، وتُرِيدُ أَنَّ الثَّانِيَّ هُوَ الْأَوَّلُ، وَلَا تُقْلُ: (دَخَلْتُ غُرْفَةَ الْغُرْفَةِ)؛ لِأَنَّ الْغُرْفَةَ هِيَ الْغُرْفَةُ.

وكذلك لو قلتَ: (عِنْدِي بُرٌّ قَمَحِ)، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْقَمَحَ هُوَ الْبُرُّ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْمُضَافَ شَيْءٌ، وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ شَيْءٌ آخَرُ.

لكن قد وَرَدَ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، فَمَاذَا نَصْنَعُ؟

يقول المؤلف - رحمه الله -: «وَأَوَّلُ مُوَهِّمًا إِذَا وَرَدَ»: يعني: اِضْرِبْهُ عَنْ ظَاهِرِهِ إِذَا وَرَدَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (مَسْجِدُ الْجَامِعِ)، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَسْجِدَ هُوَ الْجَامِعُ، فَكَيْفَ أُضِيفَ الشَّيْءُ إِلَى نَفْسِهِ؟

يقولون: إِنَّكَ تُتَوَلَّى، فَتَجْعَلُ (مَسْجِدَ الْجَامِعِ) بِمَعْنَى: مُسَمًّى هَذَا الْاسْمِ، فَيَصِيرُ (مَسْجِدًا) بِمَعْنَى مُسَمًّى، وَ(الْجَامِعِ) بِمَعْنَى الْاسْمِ.

مثال آخر: وردَ عن العربِ قولهم: (سعيدٌ كُرْزٍ)، فهنا (سعيد) مضافٌ، و(كُرْز) مضافٌ إليه، معَ أنَّ كُرْزًا هو سعيدٌ، فكيفَ أُضيفَ اسمٌ لِمَا به اتَّحدَ؟! يقول: إِنَّا نُنَوِّلهُ، ونقولُ: (سعيد) هنا اسمٌ، لكن بمعنى مُسمًى، و(كُرْز) اسمٌ بمعنى اسمٍ، والمعنى: مُسمًى هذا الاسمِ.

وقد يُنَوَّلُ باسمِ هذا المُسمًى، وليس بمُسمًى هذا الاسمِ، كما لو قلت: (كُتِبْتُ سعيدَ كُرْزٍ) أي: كُتِبْتُ اسمَ هذا المُسمًى. وقد سبقَ هذا المثالُ في بابِ العَلَمِ، في قوله:

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدِفَ

والخلاصةُ: أنَّ المضافَ والمضافَ إليه شيئانِ مُتَبَايِنَانِ، كُلُّ واحدٍ منهما غيرُ الآخرِ، فلا يُضَافُ شيءٌ إلى نفسه.

وذهبَ الكوفيونَ إلى أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يُضَافَ الاسمُ لِمَا اتَّحدَ بِهِ معنى بشرطِ اختلافِ اللَّفْظِ، وعلى رأيهم (سعيدٌ كُرْزٍ) لا يَحْتَاجُ إلى تأويلِ، و(بُرٌّ قَمَحٍ) جائزٌ، ولا يَحْتَاجُ إلى تأويلٍ؛ لأنَّهم يقولون: يَكْفِي الاختلافُ في اللَّفْظِ. ووجهُ أَنَّهُ يَكْفِي أَنْ كُلَّ لَفْظٍ يَدُلُّ على معنى لا يَدُلُّ عليه اللَّفْظُ الثَّانِي، فَحَصَلَتِ المُغَايِرَةُ ولو مِن بَعْضِ الوُجُوهِ.

ولكنه لا شكَّ أَنَّهُ من النَّاحِيَةِ البَلَاغِيَّةِ أَنَّهُ غيرُ مُستَسَاغٍ أَنْ تقولَ: (مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٍ)، وليس لها معنى.

وبعضُ النَّاسِ في غيرِ البِلَادِ السُّعُودِيَّةِ يُضَيِّفُونَ اسمَ (مُحَمَّدٍ) إلى الاسمِ

الأصليّ، مثل: (مُحَمَّدُ فُؤَادَ عَبْدَ الْبَاقِي)، و(مُحَمَّدُ رَشِيدَ رِضَا)، و(مُحَمَّدُ عَبْدَهُ)، وما أشبه ذلك، والأصلُ: (فُؤَادِ)، و(رَشِيدِ)، و(عَبْدُهُ)، فهنا أُضِيفَ هذا الاسمُ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى، لَكِنَّهَا لَمْ يَتَّحِدَا لَفْظًا.

وهذا على قاعدتنا هو الرَّاجِحُ، لكنْ لو قَالَ قَائِلٌ: هل يَجُوزُ إِضَافَةُ المَعْرِفَةِ إِلَى مَعْرِفَةٍ؟

فالجواب: إِضَافَةُ المَعْرِفَةِ إِلَى المَعْرِفَةِ لَيْسَ فِيهَا مَانِعٌ، مثل الاسمِ المَوْصُولِ رَبِّمَا يُضَافُ إِلَيْهِ اسْمٌ إِشَارَةٌ، وكذلك أَيضًا اسْمُ الإِشَارَةِ قَدْ يُضَافُ إِلَيْهِ مُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ.

٣٩٦- وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا

الشرح

«بَعْضُ»: مبتدأ، وخبره (يُضَافُ).

وقوله: «وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي»: (بَعْضُ) مبتدأ.

و«قَدْ يَأْتِي»: خبره.

وقوله: «لَفْظًا»: منصوبٌ بنزعِ الخافضِ.

و«مُفْرَدًا»: حال، يعني: قد يأتي مُفْرَدًا في اللَّفْظِ وإن كان مُضَافًا في المعنى،

هذا معنى البيت، وليست (لَفْظًا) حالًا من فاعلِ (يَأْتِي).

فإن قال قائلٌ: كيف نُعْرِبُ (لَفْظًا) مَنْصُوبَةً بنزعِ الخافضِ وهو سماعيٌّ؟

قلنا: تَقَدَّمَ أَنَّ بَعْضَ النّحَوِيِّينَ يَرَى أَنَّهُ جَائِزٌ قِيَاسًا، وابنُ مالكٍ -رحمه الله-

وغيره كثيرًا ما يأتون بالمنصوبِ بنزعِ الخافضِ في غيرِ (أَنَّ) و(أَنْ).

يقول المؤلف -رحمه الله-: بَعْضُ الْأَسْمَاءِ مُلَازِمٌ لِلإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى،

وبعضها قد يُلَازِمُ الإِضَافَةَ مَعْنَى لَا لَفْظًا، ولهذا قال: «وَبَعْضُ ذَا»: أي: بعض

ما يُلَازِمُ الإِضَافَةَ، «قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا»: أي: قد يأتي مُفْرَدًا في اللَّفْظِ وهو

مُضَافٌ مَعْنَى.

ولم يذكر المؤلف -رحمه الله- له أمثلة؛ لأنه سيأتي في كلام المؤلف -رحمه الله-

مثل: (إذا) و(إذ) و(حيث) وما أشبه ذلك، وتُوجَلُ الكلامَ عليها حتى يأتي

كلامُ المؤلِّفِ - إن شاء الله - .

لكنَّ القاعدةَ من هذا البيتِ أنَّ بعضَ الأسماءِ يكونُ مُلازمًا للإضافةِ دائميًا لفظًا ومعنىً، وبعضُ الأسماءِ التي يجبُ إضافتها قد تأتي مُفردةً في اللفظِ وهي في الحقيقة مُضافةٌ في المعنى، وسيأتي - إن شاء الله - بيانها.

٣٩٧- وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا اُمْتَنَعَ إِيْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ
 ٣٩٨- كَ (وَحَدَ) (لَبِّي) وَ (دَوَالِي) (سَعْدِي) وَشَدَّ إِيْلَاءَ (يَدِي) (لِلْبَيِّ)

الشرح

قوله: «حَتْمًا»: بمعنى لازم، وهي مُتَعَلِّقَةٌ بِ(يُضَافُ)، وهي مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ نَائِبِ الْفَاعِلِ فِي (يُضَافُ)، أي: بَعْضُ الَّذِي يُضَافُ إِضَافَةً لَازِمَةً يَمْتَنِعُ إِيْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا.

وقوله: «اُمْتَنَعَ»: خبرُ (بَعْضُ).

وقوله: «إِيْلَاؤُهُ»: فاعلُ (اُمْتَنَعَ).

و«اسمًا»: مفعولٌ لِ(إِيْلَاءِ)؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ.

وقوله: «حَيْثُ وَقَعَ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(إِيْلَاؤُهُ)، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِ(اُمْتَنَعَ).

وهذا البيتُ تَتِمَّةٌ لِلْبَيْتِ الْأَوَّلِ، وَالْقَاعِدَةُ مِنْهُ أَنَّ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَتَعَيَّنُ فِيهَا الْإِضَافَةُ يَمْتَنِعُ إِضَافَتُهُ إِلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ.

مثاله: (وَحَدَ)، فَلَا تَأْتِي إِلَّا مُضَافَةً، تَقُولُ مَثَلًا: (خَرَجْتُ وَحَدِي)، وَ(رَأَيْتُكَ وَحَدَكَ).

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ: (خَرَجْتُ وَحَدًا)، يَعْنِي: فَرِيدًا، وَلَا: (رَأَيْتُكَ وَحَدًا)

أي: فَرِيدًا، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تُضَافَ، وَهَلْ تُضَافُ إِلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ؟

الجواب: لا، فلا يُمكنُ أن تقولَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا وَحَدَّ غُلامِهِ)؛ لأنَّكَ أَضَفْتَهَا إلى اسمٍ ظاهرٍ، وهو يَمْتَنِعُ أن يَلِيهَا اسمٌ ظاهرٌ.

فإذا قلتَ: (رَأَيْتُ الرَّجُلَ وَحَدَّهُ)، ف(وَحَدَّهُ) حالٌ، كما سَبَقَ في بابِ الحالِ، وهي حالٌ مُتَوَلِّةٌ بِ(مُنْفَرِدًا)؛ لأنَّهَا مَعْرِفَةٌ، والحالُ لا تَقَعُ مَعْرِفَةً.

مثالٌ آخَرُ: (لَبَّيْ)، أي: لَبَّيْكَ، فهي مُلازِمَةٌ للإضافةِ إلى الضَّميرِ، ولا تأتي مُفْرَدَةً، ولا مُضَافَةً إلى اسمٍ ظاهرٍ، فلا تقولُ: (لَبَّيْ زَيْدٍ)، ولا: (لَبَّيْ رَبِّي)، بلْ لا بُدَّ أن تُضَيِّفَهَا إلى ضَميرِ مُخَاطَبٍ، وليسَ ضَميرَ غَيْبَةٍ، ولا ضَميرَ مُتَكَلِّمٍ، فلا يُمكنُ أن تقولَ: (لَبَّيْ)، يعني: كأنَّكَ أَجَبْتَ نَفْسَكَ، ولا: (لَبَّيْهِ)، تُخْبِرُ أَنَّكَ تُلَبِّي إنسانًا غائِبًا، بل تقولُ: (لَبَّيْكَ).

وأما قولُ بعضِ النَّاسِ إذا ناداهُ إنسانٌ قالَ: (لَبَّيْهِ)، فيعني: لَبَّيْكَ، فهُم يَجْعَلُونَ الكافَ هاءً.

مثالٌ آخَرُ: (دَوَالِيٍّ)، يُقالُ هَكَذَا: (دَوَالِيْكَ)، والدَّوَالِيْكَ مأخوذةٌ من التَّدَالِي، يعني: أَنَّهُ يَدُوْلُ بَعْضُها على بعضٍ، مثل قولِهِ تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

وبعضُ النَّاسِ يقولُ: إنَّ معناها: (إِدَالَةٌ بعدَ إِدَالَةٍ)، وليسَ كذلكَ؛ لأنَّ الإِدَالَةَ هي الغَلْبَةُ، ولا معنى لها في سياقِ: (دَوَالِيْكَ)، إنَّما معناها التَّدَالِي والتَّعاقِبُ، وُفِرَّقَ بَيْنَها وَبَيْنَ الغَلْبَةِ.

مثالٌ آخَرُ: (سَعْدِيٍّ)، يُقالُ: (سَعْدِيْكَ)، أي: إِسعادًا بعدَ إِسعادٍ، والإِسعادُ إِمَّا من إعطاءِ السَّعادةِ، وإمَّا من المُواساةِ ودَفْعِ الأَحزانِ والتَّسليَةِ، وهي على كُلِّ

حالٍ لا تُذَكَّرُ إِلَّا مَعَ (لَبَّيْكَ)، فهي تابعة لها دائماً، تقول: (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ)، كما كان ابنُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يقولُ هذا في تَلْبِيَّتِهِ: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، والخَيْرُ في يَدَيْكَ، والرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ»^(١).

ومعناها في حقِّ الله: أسألك مُعَاوَنَةً بعدَ مُعَاوَنَةٍ، ف(لَبَّيْكَ) أي: أجبْتُك أنا، و(إِسْعَادًا) أي: طلبتُ منك المعونة.

إِذَنْ: هذه أربعُ كلماتٍ مُلَازِمَةٌ للإضافةِ إلى اسمٍ مُضْمَرٍ لِلْمُخَاطَبِ، فلا يَجُوزُ أَنْ تُضَافَ إلى اسمٍ ظاهرٍ، ولهذا قال: (وَشَدَّ إِيْلَاءَ (يَدَيَّ) لِ(لَبَّيْ)) يعني: أَنَّهُ وَرَدَ في كَلامِ العَرَبِ^(٢):

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسُورًا فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مَسُورِ

ولم يُقَلْ: (فَلَبَّيْهِ)، فابنُ مالِكٍ - رحمه الله - يُشِيرُ إلى هذا البيتِ، ويقولُ: إِنَّهُ شَادُّ، وَوَجْهُ الشُّذُودِ أَنَّهُ أُضِيفَ إلى اسمٍ ظاهرٍ كما شَدَّ كذلكِ إِضَافَتُهُ إلى ضَمِيرِ العَيْبَةِ في قولِ الشَّاعِرِ^(٣):

لَقَلْتُ: لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

فلا تأتي بضميرِ العَيْبَةِ، بل لا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ بضميرِ المُخَاطَبِ.

إِذَنْ: هذه أربعُ كلماتٍ أفادنا بها المؤلِّفُ - رحمه الله - أَنَّنَا لو أَتَيْنَا بها غيرَ مُضَافَةٍ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب التلبية وصفتها، برقم (١١٨٤).

(٢) البيت من المتقارب، وهو لرجل أعرابي من بني أسد، انظر لسان العرب (لبي)، وشرح الشواهد للعيني (٢/٢٥١)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/٦٩٧).

(٣) البيت غير منسوب في لسان العرب (لب)، وشرح الشواهد للعيني (٢/٢٥٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/٦٩٧).

ما صَحَّ، ولو أَتَيْنَا بها مُضَافَةً إلى اسمٍ ظاهرٍ ما صَحَّ، ولو أَتَيْنَا بها مُضَافَةً إلى ضميرٍ غيرِ مُحَاطٍ ما صَحَّ، إِذَنْ: فاستعمالها ضَيِّقٌ في الواقع.

أَمَّا مَعَانِيهَا ف(وَحَدَّ) بمعنى مُنْفَرِدًا، و(لَبَّيْ) بمعنى إجابةً بعدَ إجابةٍ، من قولهم: (أَلَبَّ بِالْمَكَانِ)، و(دَوَالِي) بمعنى تَدَاوُلًا بعدَ تَدَاوُلٍ، و(سَعْدِي) أي: إِسْعَادًا بعدَ إِسْعَادٍ.

ثُمَّ هِيَ مُعْرَبَةٌ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، أَوْ مَصْدَرٌ لِفِعْلٍ مَحذُوفٍ مِنْ لَفْظِهَا، فَإِنْ كَانَ لَهَا فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهَا فَهِيَ مَصْدَرٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهَا فَهِيَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، أَمَّا (لَبَّيْ) فبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّهَا مِنْ (لَبَّيْ) بِالْأَلْفِ، وَأَمَّا الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهَا مِنْ: (أَلَبَّ) فَهَمْ يَقُولُونَ: مَصْدَرٌ حُذِفَتْ زَوَائِدُهُ.

ثُمَّ إِنَّهَا هِيَ مُعْرَبَةٌ عَلَى أَنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِالْمُشْتَبَهِ؛ لِأَنَّ صُورَتَهَا صُورَةُ التَّشْبِيهِ، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ الْكَثْرَةَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يُوجَدُ غَيْرُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، رَبِّهَا يَأْتِي، لَكِنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ مُحْصَرٌّ.

٣٩٩- وَالزَّمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ (حَيْثُ) وَ(إِذْ)، وَإِنْ يُنَوَّنُ يُجْتَمَلُ
 ٤٠٠- إِفْرَادُ (إِذْ) وَمَا كَذَا (إِذْ) مَعْنَى كَذَا (إِذْ) أَضِيفَ جَوَازًا نَحْوُ (حِينَ جَاءَ نُبْدًا)

الشرح

سبق قول المؤلف - رحمه الله -: (وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا)، ومنها (حَيْثُ)، فَإِنَّهَا تَلْزِمُ الْإِضَافَةَ دَائِمًا، وَالزَّمُوهَا إِضَافَةٌ إِلَى الْجُمْلِ، وَقَوْلُهُ: «إِلَى الْجُمْلِ»: يَشْمَلُ الْجُمْلَ الْأَسْمِيَّةَ وَالْجُمْلَ الْفِعْلِيَّةَ.

ففي الجُمْلِ الْفِعْلِيَّةِ تَقُولُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ)، وَتَقُولُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ).

وفي الجُمْلِ الْأَسْمِيَّةِ تَقُولُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ).

إِذْنُ: هِيَ تُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، وَسَوَاءٌ كَانَتِ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةَ مَاضِيًا كَ(جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ)، أَوْ مُضَارِعًا كَ(جَلَسْتُ حَيْثُ يَجْلِسُ).

وإعرابُ (حَيْثُ) ظرفُ مكانٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَقَدْ تَكُونُ مَبْنِيَّةً عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ جَرِّ (مِنْ)، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَأْتُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

إِذْنُ: هِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، أَوْ فِي مَحَلِّ جَرِّ إِذَا جُرَّتْ بِحَرْفٍ.

ويقال فيها خمسُ لغاتٍ، يُقالُ: (حَيْثُ)، و(حَيْثُ)، و(حَيْثُ)، فالثَّاءُ فيها

مُثَلَّثَةٌ، ويُقال: (حَوْثٌ) بقلْبِ الياءِ واوًا، ويُقال: (حَاثٌ)، ولعلَّ هذه لغةٌ بدويَّةٌ.

إنَّما المشهورُ أنَّها بالياءِ ثاني الحُرُوفِ، ومَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ، وهي مُلازِمَةٌ للإضافةِ إلى الجُمْلِ، ولا تُضافُ إلى المُفْرَدِ إلَّا سَمَاعًا، قالوا: ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا^(١)

ويجوز: (نَجْمٌ) على أَنَّهُ خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، أي: هو نَجْمٌ.

الشَّاهد: (حَيْثُ سُهَيْلٍ) على روايةِ الجرِّ، و(سُهَيْلٍ) اسمٌ مُفْرَدٌ.

وَرُويَ (أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعٌ نَجْمًا يُضِيءُ)، برفعِ (سُهَيْلٍ) لكنَّ المعروفَ أَنَّهُ بالجرِّ، فهي مُضافةٌ على هذا إلى مُفْرَدٍ.

تَنْبِيهُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ)، و(جَلَسْتُ حَيْثُ أَنَّ زَيْدًا جَالِسٌ)، (حَيْثُ) على الوَجْهَيْنِ مُضافةٌ إلى جُمْلَةٍ، لكنَّ على وَجْهِ الكَسْرِ مُضافةٌ إلى جُمْلَةٍ مُؤَكَّدَةٍ بِ(إِنَّ)، وعلى رِوايةِ الفتحِ مُتَوَلِّةٌ بِمَصْدَرٍ، أي: حَيْثُ جُلُوسُ زَيْدٍ كائِنْ، والخبرُ محذوفٌ، إنَّما الأَكْمَلُ والأَحْسَنُ والأوَّلَى أَنْ تَقُولَ: (حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ)، وَيَجُوزُ فَتْحُ هَمْزَةِ (إِنَّ) بِاعتبارِ التَّأْوِيلِ، وَالكِتَابُ يَكْتُبُونَ: (حَيْثُ أَنَّ فَلانًا فَعَلَ كذا).

إِذْنُ: (حَيْثُ) مِنَ الأَسْمَاءِ المُلازِمَةِ للإضافةِ، وتُضافُ إلى الجُمْلِ الأَسْمِيَّةِ أو الفِعْلِيَّةِ، وَقَدْ تُضافُ إلى المُفْرَدِ سَمَاعًا.

(١) البيت من الرجز، وهو غير منسوب في خزانة الأدب (٣/٧)، وشرح الشواهد للعيني (٢/٢٥٤).

كذلك (إِذْ) تُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ وَجُوبًا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلِ (حَيْثُ) وَ(إِذْ)﴾، و(إِذْ) ظَرْفُ زَمَانٍ دَائِمًا، وَقِيلَ: تَقَعُ مَفْعُولًا بِهِ، وَمَفْعُولًا مُطْلَقًا، وَلَكِنَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّهَا ظَرْفُ زَمَانٍ دَائِمًا، إِنَّهَا الْمُعْرَبُونَ الَّذِينَ يُعْرَبُونَ الْقُرْآنَ يُعْرَبُونَهَا دَائِمًا عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ، مِثْلُ: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، فَيَقُولُونَ فِي (إِذْ كُنْتُمْ): مَفْعُولٌ ل(أَذْكُرُوا)، وَيَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]: إِنَّ الْمَعْنَى: (أَذْكُرْ إِذْ قَالَ)، عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ.

وهي مُلَازِمَةٌ لِلإِضَافَةِ دَائِمًا، وَهِيَ ظَرْفٌ، وَقَدْ تَأْتِي لِلتَّعْلِيلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ أَلْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]، وَإِذَا كَانَتْ تَعْلِيلًا فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهَا حَرْفٌ يُرَادُ بِهِ التَّعْلِيلُ فَقَطْ، وَليستِ اسْمًا، أَيْ: ظَرْفًا.

وتأتي (إِذْ) لِلْمَاضِي؛ لِأَنَّ (إِذْ) وَ(إِذَا) وَ(إِذَنْ) يُقَاسِمَنَّ الزَّمَانَ، فَقَالَتْ وَاحِدَةٌ: لِي الْمُسْتَقْبَلُ، وَقَالَتْ أُخْرَى: لِي الْحَاضِرُ، وَقَالَتْ الثَّالِثَةُ: لِي الْمَاضِي. فَالتي قَالَتْ: لِي الزَّمَانُ الْمُسْتَقْبَلُ قَالَتْ: لَا بُدَّ أَنْ أَمُدَّ نَفْسِي لِكِي أَصِلَهُ، وَهِيَ (إِذَا).

والتي قَالَتْ: لِي الْمَاضِي قَالَتْ: أَنَا مُنْقَطِعَةٌ عَن وَقْتِي، فَأَنَا أَنْصَمٌ، وَهِيَ (إِذْ).

والتي قَالَتْ: لِي الْحَاضِرُ قَالَتْ: أَنَا أَتَرْتُمُ بِالتَّنْوِينِ عَلَى مَكَانِي، وَهِيَ (إِذَنْ).

لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ قَدْ تَأْتِي (إِذْ) لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَمِثْلُوا لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (٧٠) إِذِ الْأَعْلَالُ فِي أَعْتَقِهِمْ ﴿ [غافر: ٧٠-٧١]، وَهَذَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ فِي

المُسْتَقْبَل، ولهذا قال: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾، و(سوف) تجعل المضارع مُسْتَقْبَلًا، والأصل: فسوف يعلمون إذا الأغلال.

ولكن بعض النحويين قال: هذا لا يصح، و(إذ) هنا على بايها، ولكنه نزل المُسْتَقْبَل منزلة الماضي لتحقق وقوعه كما في قوله تعالى: ﴿آتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، مع أنه ما أتى؛ لأنه قال: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، ولكنه لتحقق وقوعه قال: ﴿آتَىٰ﴾.

مثال آخر: قول ورقة بن نوفل: «يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدَعًا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ»^(١)، وكانت بالمضارع لتحقق وقوعه.

إِذَنْ: (إذ) معناها الماضي، وقد تأتي للمُسْتَقْبَل على قول بعض النحويين، وعلى قول آخرين هي دائماً للماضي، ولكن يُنزل هذا منزلة الماضي لتحققه، وتأتي للتعليل.

وقوله: «وَإِنْ يَنْوَنُ يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ (إِذ)»: يعني: إذا جاءت (إذ) مُنَوَّنَةً اِحْتِمَالٌ أَنْ تُفْرَدَ عَنِ الْإِضَافَةِ، وَيَكُونُ التَّنْوِينُ عَوَظًا عَنِ الْجُمْلَةِ، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَفِي غَيْرِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، يَعْنِي: حِينِيذٌ بَلَغَتِ الرُّوحُ الْخُلُقُومَ تَنْظُرُونَ.

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾ [الحاقة: ١٨]، يعني: يَوْمَئِذٍ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ، وَنَقُولُ فِي إِعْرَابِهَا: (يَوْم) ظَرْفٌ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَهُوَ مُضَافٌ، وَ(إِذ) مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، وَحُرْكَ بِالْكَسْرِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، برقم (٣).

(٢) سكون إذا، وسكون التنوين.

المُهْمُّ أَنَّهُ إِذَا نُوتِ احْتِمَلَ إِفْرَادُهَا، أَي: قَطَعُهَا عَنِ الْإِضَافَةِ.

قَوْلُهُ: «وَمَا كَرِ (إِذُ)»: (مَا) اسْمٌ مَوْصُولٌ، أَي: وَالَّذِي كَرِ (إِذُ)، وَالْكَافُ هُنَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْمًا بِمَعْنَى (مِثْلُ)، يَعْنِي: وَالَّذِي هُوَ مِثْلُ (إِذُ)، وَذَلِكَ فِي كَوْنِهِ دَالًّا عَلَى زَمَانٍ مُبْهَمٍ، أَي: غَيْرِ مُقَيَّدٍ؛ لِأَنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ مِنْهُ مَا هُوَ مُقَيَّدٌ كِيَوْمٍ وَشَهْرٍ وَأُسْبُوعٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمِنْهُ مَا هُوَ مُطْلَقٌ مِثْلُ: حِينَ، وَوَقْتُ، وَزَمَنٍ، وَدَهْرٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَقَوْلُهُ: «وَمَا كَرِ (إِذُ) مَعْنَى»: يَعْنِي: مَا وَافَقَ (إِذُ) فِي الْمَعْنَى بِكَوْنِهِ دَالًّا عَلَى زَمَانٍ مُبْهَمٍ غَيْرِ مُقَيَّدٍ.

فَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: (مُبْهَمٍ) مَا كَانَ مُقَيَّدًا كَالْيَوْمِ وَالشَّهْرِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: (جِئْتُكَ شَهْرَ رَبِيعِ الْأَوَّلِ)، وَلَا تُضَيِّفُهُ إِلَى الْجَمَلِ.

لَكِنْ مَا كَانَ كَرِ (إِذُ) فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الزَّمَانِ الْمُبْهَمِ فَإِنَّهُ كَرِ (إِذُ)، إِلَّا أَنَّهُ يُخَالِفُهُ بِقَوْلِهِ: (أَضِيفُ جَوَازًا)، فَإِنَّ (إِذُ) تُضَافُ وَجُوبًا، أَمَّا هَذَا فَيُضَافُ جَوَازًا، وَهَذَا لَمَّا كَانَ قَوْلُهُ: كَرِ (إِذُ) عَامًّا يَتَنَاوَلُ وَجُوبَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْجَمَلِ أَخْرَجَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (أَضِيفُ جَوَازًا)، إِذَنْ: فَيَكُونُ كَرِ (إِذُ) فِي أَنَّهُ مَبْنِيٌّ؛ لِأَنَّ (إِذُ) مَبْنِيَّةٌ، وَكَذَلِكَ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْجَمَلِ، لَكِنَّهُ لَا يُضَافُ وَجُوبًا كَمَا تُضَافُ (إِذُ).
مثالُه: (حِينَ جَاءَ نُبْدُ).

وقولُه: «نُبْدُ»: أَي: طُرِدَ، وَلَعَلَّ هَذَا سَارِقٌ، أَوْ يَغْتَابُ النَّاسَ، أَوْ فِيهِ مُشْكِلَةٌ، أَوْ أَنَّهُ رَجُلٌ مُتَدَيِّنٌ عِنْدَ قَوْمٍ فُسَّاقٍ، الْمُهْمُّ أَنَّهُ مِنْ يَوْمٍ جَاءَ نُبْدُ.

وَنَقُولُ فِي إِعْرَابِهَا: (حِينَ) ظَرَفُ زَمَانٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَ(جَاءَ) فَعْلٌ مَاضٍ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ: (هُوَ)، وَ(حِينَ)

مضافٌ إلى الجملة: (جاء)، و(نُبذ) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله، ونائبُ
الفاعلِ مُستترٌ تقديرُه: (هو)، و(حين) ظرفٌ، وتحتاجُ إلى مُتعلّقٍ، وهو (نُبذ)،
والتقديرُ: نُبذ حينَ جاء.

وهل يُجوزُ أنْ أقولَ: (نُبذ حينًا)، ولا أُضيفُه؟

الجواب: يُجوزُ؛ لأنَّ إضافته جائزةٌ، وليست بواجبةٍ، ولهذا قال: (أضِفْ
جَوَازًا).

- ٤٠١- وَابْنِ أَوْ اعْرَبَ مَا كَرِّ (إِذْ) قَدْ أُجْرِبَا وَاخْتَرَبْنَا مَتْلُوًّا فِعْلٍ بُنِيَا
٤٠٢- وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرَبَ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنِّدَا

الشرح

قوله: «أَوْ اعْرَبَ»: أصلها: (أَوْ اعْرَبَ)، من الرُّبَاعِيِّ، وليس من الثَّلَاثِيِّ؛ لَأَنَّهُ يُقَالُ: (أَعْرَبَ، يُعْرِبُ)، والأمرُ: (أَعْرِبُ)، ولا يُقَالُ: (عَرَبَ، يَعْرُبُ)، والأمرُ: (اعْرِبُ)، فقولنا أحياناً: (اعْرِبْ كَذَا) خطأ، والصَّوابُ: (أَعْرِبْ)؛ لَأَنَّهُ من الرُّبَاعِيِّ، والرُّبَاعِيُّ مثلُ: (أَكْرَمَ، يُكْرِمُ، أَكْرِمُ)، (أَدْخَلَ، يُدْخِلُ، أَدْخِلُ)، (أَسْفَرَ، يُسْفِرُ، أَسْفِرُ)، (أَعْرَبَ، يُعْرِبُ، أَعْرِبُ)، وله أمثلة كثيرة، وإذا كان كذلك صارتِ الهمزةُ مفتوحةً.

وإذا كان مفتوحَ الهمزةِ والواوُ في (أَوْ) ساكنةً، فنقلنا فتحةَ الهمزةِ إلى الواوِ، صارتُ: (أَوْ اعْرِبُ)، ولو قلنا: (أَوْ اعْرِبُ)، كان معنى ذلك أننا جعلنا همزةَ (أَعْرِبُ) همزةَ وَصْلٍ، وهذا لا يَسْتَقِيمُ؛ لَأَنَّهُ من الرُّبَاعِيِّ، والرُّبَاعِيُّ فعلُ الأمرِ فيه هَمْزُتُهُ همزةُ قَطْعٍ.

فإن قال قائلٌ: وهل النُّقْلُ يَجُوزُ؟

فالجواب: لا، لا يَجُوزُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ.

مثالُ المَبْنِيِّ: «مَنْ حَجَّ، فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»^(١)،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور، برقم (١٥٢١)، ومسلم: كتاب الحج، باب في فضل الحج، برقم (١٣٥٠).

فالكافُ حرفٌ جرٌّ، والجرُّ معناه أن يكونَ آخرَ الاسمِ مكسورًا، وفي الحديثِ قال: «كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»، فلماذا لم يكنْ مكسورًا؟

الجواب: لأنَّه مُضَافٌ إلى مَبْنِيٍّ، فصَارَ الأَرْجَحُ فِيهِ البِنَاءُ، فنَقُولُ: الكافُ حرفٌ جرٌّ، و(يَوْمَ) ظرفٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محلِّ جرٍّ بالكافِ، و(وَلَدَتْهُ) فعلٌ وفاعلٌ مُسْتَتِرٌ ومفعولٌ، و(يَوْمَ) مضافٌ، و(وَلَدَتْهُ) مضافٌ إليه.

وهل يَجُوزُ: (رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ)؟

الجواب: يَجُوزُ، لكنَّهُ مَرْجُوحٌ، ولهذا قال: (وَاخْتَرْنَا مَنَّا مَتْلُوًّا فِعْلًا بُنِيًّا)، فقال: (اخْتَرْنَا)، ولم يَقُلْ: (الزَّمْ).

مثالٌ آخَرَ: لو قُلْتَ: (هَذَا يَوْمٌ يَنْجَحُ الطَّلَبَةُ) فهل يَجُوزُ؟

الجواب: يَجُوزُ، لكنَّهُ مَرْجُوحٌ، ولهذا قال: (وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَعْرَبَ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنِّدَا)، فَيَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (هَذَا يَوْمٌ يَنْجَحُ الطَّلَبَةُ)، وهو رَاجِحٌ.

مثالٌ آخَرَ: (هَذَا يَوْمٌ الدُّعَاءُ فِيهِ مُسْتَجَابٌ)، فهنا (يَوْمٌ) غيرٌ مُضَافٍ، وهو جائزٌ، والدليلُ من كلامِ المؤلِّفِ - رحمه الله - قوله (أَضِفْ جَوَازًا)، إِذَنْ: يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: (هَذَا يَوْمٌ الدُّعَاءُ فِيهِ مُسْتَجَابٌ)، وَأَنْ نَقُولَ: (هَذَا يَوْمٌ الدُّعَاءُ فِيهِ مُسْتَجَابٌ).

مثالٌ آخَرَ: (هَذَا يَوْمٌ يُجَابُ فِيهِ الدُّعَاءُ)، وَيَجُوزُ: (هَذَا يَوْمٌ يُجَابُ الدُّعَاءُ).

تنبيه: قولُ الشَّارِحِ: وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَمَا كَانَ كَإِذٍ) مَعْنَى كَإِذٍ، إلى أن ما كَانَ مِثْلَ (إِذٍ) فِي كَوْنِهِ ظَرْفًا مَاضِيًّا يَكُونُ ظَرْفًا مَاضِيًّا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ

مَاضِيًا، وَعَلَى هَذَا فَيَجُوزُ أَنْ تُضَافَ (إِذْ) إِلَى فِعْلِ مَضَارِعٍ، فَتَقُولُ: (يَوْمَ إِذْ يَجِيءُ فُلَانٌ).

خِلاصَةُ الْآيَاتِ الثَّلَاثَةِ:

- (إِذْ) مَبْنِيَّةٌ دَائِمًا، وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلإِضَافَةِ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى.
- إِذَا حَذَفْنَا الإِضَافَةَ مِنْهَا لَفْظًا وَجَبَ تَنْوِينُهَا.
- الَّذِي كَـ(إِذْ) فِي الْمَعْنَى يُخَالِفُهَا فِي أَنَّهُ يُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ جَوَازًا، وَيَجُوزُ فِيهِ الإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ، لَكِنْ إِنْ أُضِيفَ إِلَى مَبْنِيٍّ تَرَجَّحَ الْبِنَاءُ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مُعْرَبٍ تَرَجَّحَ الإِعْرَابُ.

٤٠٣- وَأَلْزَمُوا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الْأَفْعَالِ كَ(هُنَّ إِذَا اعْتَلَى)

الشرح

قوله: «وَأَلْزَمُوا»: أي: النَّحْوِيُّونَ لَا الْعَرَبُ، ولو كان المرادُ العربَ لقال: (والتزَمُوا)، والمعنى أَنَّ النَّحْوِيِّينَ قالوا: يَجِبُ أَنْ تُضَافَ (إِذَا) إِلَى الْجُمَلِ الْفِعْلِيَّةِ.

وقوله: «إِلَى جُمَلِ الْأَفْعَالِ»: يَشْمَلُ الْمَاضِيَّ وَالْمُضَارِعَ، وَيَخْرُجُ بِهِ الْأَسْمَاءُ، فَلَا تُضَافُ (إِذَا) إِلَى الْجُمْلَةِ الْأِسْمِيَّةِ.

مثال الماضي: (إِذَا جَاءَ رَمَضَانَ فَاجْتَهِدْ فِي الْأَعْمَالِ).

مثال المضارع: (إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ يَقُومُ عَمْرُو)، و(أَزُورُكَ إِذَا يَزُورُكَ زَيْدٌ)، فالجملة هنا فعلية مضارعية.

مثال آخر: (هُنَّ إِذَا اعْتَلَى).

وقوله: «هُنَّ»: أي: صِرْ هَيْئًا مُتَوَاضِعًا.

وقوله: «إِذَا اعْتَلَى»: أي: إِذَا ارْتَفَعَ وَتَعَاطَمَ، وهذا في الحقيقة مثال، لكنه حكمة، فإذا رأيتَ صَاحِبَكَ مُتَرَفِّعًا فَكُنْ أَنْتَ مُتَوَاضِعًا، وإذا رأيتَ صَاحِبَكَ مُتَشَدِّدًا فَكُنْ أَنْتَ مُخَفَّفًا.

والشاهدُ قوله: (إِذَا اعْتَلَى)، فَإِنَّ (إِذَا) مُضَافَةٌ إِلَى (اعْتَلَى)، وجملة (اعْتَلَى)

فعلٌ ماضٍ.

ولا تُضَافُ إلى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، وهي المَبْدُوءَةُ بِالاسْمِ، سِوَاءَ كَانَ خَبْرُهَا مُفْرَدًا أَوْ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، فَلَا تَقُولُ مَثَلًا: (أَجِيْتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَلَا: (أَجِيْتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ)، وَلَا: (أَزُورُكَ إِذَا زَيْدٌ زَارَكَ)، وَلَا: (أَزُورُكَ إِذَا زَيْدٌ عِنْدَكَ)، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ.

وَلَكِنْ يَرِدُ عَلَيْهِ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَمْثَلَةٍ كَثِيرَةٍ تَنْقُصُ ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، و﴿إِذَا السَّمَاءُ انفطرت﴾ ١ و﴿إِذَا الْكَوَاكِبُ انثرت﴾ [الانفطار: ١-٢]، و﴿وَإِذَا الْجِبَالُ سُيرت﴾ [التكوير: ٣]، وَهَكَذَا.

قَالَ الْبَصْرِيُّونَ: هَذِهِ الْآيَاتُ وَأَمْثَالُهَا مُحَرَّجَةٌ عَلَى أَنْ فِيهَا حَذْفًا، وَأَصْلُ الْكَلَامِ: إِذَا انْفَطَرَتِ السَّمَاءُ، إِذَا انْتَثَرَتِ الْكَوَاكِبُ، إِذَا كُوِّرَتِ الشَّمْسُ. فَيُقَالُ لَهُمْ: أَيْنَ الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا؟! وَلِذَلِكَ فَالصَّحِيحُ هُوَ الرَّأْيُ الثَّانِي رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ، وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُضَافَ (إِذَا) إِلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ.

وَتَمَّ وَجْهُ آخِرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفطرت﴾ [الانفطار: ١]، يُمَكِّنُ أَنْ يُجِيبَ بِهِ غَيْرُ الْبَصْرِيِّينَ، بِحَيْثُ يَجْعَلُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، وَقَدَّمَ الْفَاعِلُ عَلَى الْفِعْلِ، فَإِنَّ هُنَاكَ رَأْيًا يَقُولُ: إِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْفِعْلِ، فَتَقُولُ: (الزَّيْدَانِ قَامَا)، وَالْأَصْلُ: (قَامَ الزَّيْدَانِ).

إِذَنْ: فِي الْآيَةِ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفطرت﴾ [الانفطار: ١] ثَلَاثَةٌ تَحْرِيجَاتٍ:

الْأَوَّلُ: عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، وَهُوَ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ ﴿السَّمَاءُ﴾ فاعِلٌ لِفِعْلِ مُحذوفٍ تَقْدِيرُهُ: إِذَا انْفَطَرَتِ السَّمَاءُ.

الثَّانِي: أَنَّ ﴿السَّمَاءُ﴾ فاعِلٌ لِفِعْلِ الْمَوْجُودِ مُقَدَّمٌ.

الثالث: أن ﴿السَّمَاءُ﴾ مبتدأ، وجملته الفعل بعده خبر، وهذا هو الصحيح؛ لأننا إذا جعلنا ﴿السَّمَاءُ﴾ مبتدأ، وجملته ﴿انْفَطَرَتْ﴾ خبراً فكأننا أعدنا السَّمَاءَ مرتين: مرةً بالاسم الظاهر، ومرةً بالاسم الضمير، فيكون هذا أقوى، كأننا أسندنا الفعل مرتين، وهذا هو الصحيح، وهو أن نقول: يجوز أن تُضَافَ (إذا) إلى الجُمَلِ الاسميَّةِ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون الجملة الاسميَّةُ خبرها فعلٌ، أو خبرها اسمٌ.

٤٠٤- لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ -بِلاَ تَفَرُّقٍ- أُضِيفَ (كِلْتَا) وَ(كِلاَ)

الشرح

قوله: «لِمُفْهِمِ»: جازٌّ ومجروورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(أُضِيفَ).

وقوله: «أُضِيفَ»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ.

و«كِلتَا»: نائبُ الفاعلِ.

و«كِلاَ»: معطوفٌ عليه، أي: أُضِيفَتِ هَاتَانِ الكَلِمَتَانِ (لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ)، أي: لِمَا يَدُلُّ على الاثْنَيْنِ.

والشَّرْطُ الثَّانِي: (مُعَرَّفٍ).

والشَّرْطُ الثَّالِثُ: (بِلاَ تَفَرُّقٍ).

ف(كِلاَ) و(كِلتَا) من الأَسْمَاءِ المُلازِمَةِ للإِضَافَةِ، ولا تُضَافُ إِلَّا لِمَا يَدُلُّ على اثْنَيْنِ وهو مَعْرِفَةٌ بِلاَ تَفَرُّقٍ.

مثال ذلك: قال اللهُ تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَيْنِ ءَأَنْتَ أَكْلُهُمَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ففي الآية الكريمة أُضِيفَتِ لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ، وهو ﴿الْجَنَيْنَيْنِ﴾، وهو مُعَرَّفٌ، وغيرُ مُفَرَّقٍ.

مثالٌ آخَرُ: (جاءَ الرَّجُلَانِ كِلاَهُمَا)، و(جاءَتِ المَرَأَتَانِ كِلْتَاهُمَا).

ولو قلتَ: (كِلاَ رَجُلَيْنِ قاما) لم يَجُزُّ؛ لأنَّ (رَجُلَيْنِ) نَكِرَةٌ، وليس مَعْرِفَةٌ.

ولو قلتَ: (كِلاَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو قاما) لم يَصِحَّ، لأنَّهُ مُفَرَّقٌ.

ولو قلت: (كِلا زيد جميل)، لم يصح؛ لأنه غير مفهم لاثنين.

إذن: القاعدة من هذا البيت أن مما تجب إضافته (كِلا) و(كِلتا)، ولا تُضافان إلا لثنى معرف غير مفرق.

وتُضافان للظاهر وللضمير، فالظاهر كقوله تعالى: ﴿كِلتا الجنين أنت أكلها﴾ [الكهف: ٣٣]، والضمير مثل: (جاء الرجلان كِلاهما).

واعلم أن خبر (كِلا) و(كِلتا) يجوز فيه التثنية والإفراد، قال الشاعر:

كِلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أقلعا وكِلا أنفيهما رابي^(١)

فقوله: (رَابي) مفردٌ، ولو ثناه لقال: (وكِلا أنفيهما رايان).

فيجوز التثنية مُراعاةً للمعنى، ويجوز الإفراد مُراعاةً للفظ.

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب (سكف).

- ٤٠٥- وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعْرَفٍ (أَيَّا)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ
 ٤٠٦- أَوْ تَنْوِ الْأَجْزَاءَ، وَأَخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً (أَيَّا)، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةَ
 ٤٠٧- وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا

الشرح

(أَيُّ) قَدْ تُضَافُ، وَقَدْ لَا تُضَافُ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، وَهِيَ هُنَا غَيْرُ مُضَافَةٍ، وَتَقُولُ: (أَيُّ رَجُلٍ قَدِمَ فَأَكْرِمُهُ)، وَهِيَ هُنَا مُضَافَةٌ، فَهِيَ تُسْتَعْمَلُ مُضَافَةً وَغَيْرَ مُضَافَةٍ، لَكِنْ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ تُضَافُ؟

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: لَا تُضَفُّ (أَيًّا) لِمُفْرَدٍ مُعْرَفٍ.

وَعَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: (لِمُفْرَدٍ)، أَنَّهَا تُضَافُ لِلْجَمْعِ، وَتُضَافُ لِلتَّشْبِيهِ، فَتَقُولُ: (أَيُّ الرَّجُلَيْنِ قَامَ؟)، وَتَقُولُ: (أَيُّ الرَّجَالِ قَامُوا؟)، وَلَا حَرَجَ، فَهَذَا أَضْفَنَاهَا إِلَى مُشْنَى وَجَمْعٍ.

وَلَوْ قُلْتَ: (أَيُّ زَيْدٍ قَامَ؟)، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ مُعْرَفٌ.

أَمَّا الْمُفْرَدُ الْمُنْكَرُ فَيَجُوزُ، فَلَوْ قُلْتَ: (أَيُّ رَجُلٍ)، صَحَّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعْرَفٍ.

وَيُسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ حَالَانِ:

الأولى: إِنْ كَرَّرْتَ (أَيًّا)، فَتَقُولُ: (أَيُّ زَيْدٍ وَأَيُّ عَمْرٍو خَيْرٌ؟)، وَإِنْ كَانَ هَذَا التَّرْكِيبُ فِيهِ مَا فِيهِ، لَكِنْ يَصِحُّ.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيِّكُمْ
غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا^(١)
فَإِنَّ (أَيًّا) مُضَافَةٌ لِمُفْرَدٍ مُعْرَفٍ، لَكِنَّهَا كُرِّرَتْ، وَلَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: لَكِنْ
(أَيِّكُمْ) مَجْمُوعٌ، فَالْمَثَالُ الَّذِي يَتَطَابَقُ: (أَيُّ زَيْدٍ وَأَيُّ عَمْرٍو خَيْرٌ؟)، فَأُضِيفَتْ إِلَى
مُفْرَدٍ مُعْرَفٍ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ تَنْوِي بِ(أَيِّ) الَّتِي أَضْفَتْهَا إِلَى مُفْرَدٍ مُعْرَفٍ أَجْزَاءَ هَذَا الْمُفْرَدِ
الْمُعْرَفِ، فَتَقُولُ: (أَيُّ الثَّوبِ أَحْسَنُ؟)، فَتَقُولُ: أَعْلَاهُ، فَهِنَا أُرِدَتْ الْأَجْزَاءُ،
يَعْنِي: (أَيُّ جُزْءٍ فِي الثَّوبِ أَحْسَنُ؟).

وَتَقُولُ مِثْلًا: (أَيُّ الْبَدَنِ أَحْسَنُ؟)، وَالْجَوَابُ: الْوَجْهُ، فَهِنَا نَوَيْنَا الْأَجْزَاءَ.

وَتَقُولُ: (أَيُّ السَّمَاءِ أَجْمَلُ؟)، فَتَقُولُ: نُجُومُهَا.

وَقَوْلُهُ: «وَإِخْصَصْنَا بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً (أَيًّا)»: (أَيُّ) تَأْتِي مَوْصُولَةً كَمَا سَبَقَ
فِي بَابِ الْمَوْصُولِ فِي قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ((أَيُّ) كَمَا)).

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَخْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢].

وَهِنَا يَقُولُ: إِنَّ الْمَوْصُولَةَ مَخْصُوصَةٌ بِالْمَعْرِفَةِ، فَلَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةٍ،
وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الْاسْمُ الْمَوْصُولُ (أَيُّ) فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا مُضَافًا إِلَى مَعْرِفَةٍ،
فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نُضِيفَهُ إِلَى نَكْرَةٍ، فَلَا تَقُولُ: (يُعْجِبُنِي أَيُّ رَجُلٍ أَقْوَمٌ)، بَلْ تَقُولُ:
(يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ أَقْوَمٌ)، أَيُّ: الَّذِي هُوَ أَقْوَمٌ، كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ الْاسْمِ الْمَوْصُولِ.

(١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٦١).

وقوله: «وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةُ»: (أَيُّ) تَأْتِي صِفَةً، وَإِذَا أَتَتْ صِفَةً فَإِنَّهَا لَا تُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ.

مثال ذلك: (جَاءَ زَيْدٌ أَيُّ بَطَلٍ)؛ لِأَنَّ (أَيُّ) حَالٌ، وَالْحَالُ وَصْفٌ فِي الْمَعْنَى.
مثال آخر: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيُّ رَجُلٍ)، فَ(أَيُّ) صِفَةٌ لِرَجُلٍ، فَأُضِيفَتْ هُنَا إِلَى نَكْرَةٍ.

إِذْنُ: (أَيُّ) إِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً اخْتَصَّتْ بِالْمَعَارِفِ، وَإِذَا كَانَتْ صِفَةً اخْتَصَّتْ بِالنَّكِرَاتِ، سِوَاهُ كَانَتْ حَالًا أَوْ نَعْتًا.

وقوله: «وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا»: يَعْنِي: فَأُضِيفُهَا إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ، وَالْمُفْرَدِ وَالْجَمَاعَةِ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تُضِيفُهَا، فَقَوْلُهُ: «فَمُطْلَقًا»: يَعْنِي: لَيْسَ لَهَا أَيُّ قَيْدٍ.

مثال الشرطية: (أَيُّ السَّبِيلِينَ تَسْلُكُ أَسْلُكَ)، وَ(أَيُّ سَبِيلٍ تَسْلُكُ أَسْلُكَ)،
فَفِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ مُضَافَةٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَفِي الْمَثَالِ الثَّانِي مُضَافَةٌ إِلَى نَكْرَةٍ.

مثال آخر: (أَيَّا تَسْلُكُ أَسْلُكَ)، وَهِيَ هُنَا غَيْرُ مُضَافَةٍ.

مثال الاستفهامية: (أَيُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ؟) أُضِيفَتْ هُنَا إِلَى نَكْرَةٍ، وَ(أَيُّ الرَّجُلِينَ عِنْدَكَ؟)، أُضِيفَتْ هُنَا إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَتَقُولُ: (أَيُّ عِنْدَكَ مِنَ الْقَوْمِ؟)، وَهِيَ هُنَا لَمْ تُضَفْ.

وَأَتَى بِقَوْلِهِ: (كَمَّلَ بِهَا الْكَلَامًا)؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مُتَشَتَّتٌ فِي (أَيُّ)، وَيَجْتَنِجُ إِلَى وَغْيٍ.

فالذي فَهِمْنَا من كلامِ المؤلِّفِ - رحمه الله - أنَّ (أَيَّا) تأتي لأربعةٍ معانٍ، تأتي موصولةً، وصِفَةً، وشَرْطِيَّةً، واستفهاميَّةً.

فإذا كانت موصولةً اُخْتَصَّتْ بالإضافةِ إلى المعارفِ، وإذا كانت صِفَةً اُخْتَصَّتْ بالإضافةِ إلى النَّكْرَاتِ، وإذا كانت شَرْطًا أو استفهامًا أُضِيفَتْ إلى النَّكْرَاتِ والمعارفِ، والأفرادِ والجمْعِ، وقُطِعَتْ عن الإضافةِ.

- ٤٠٨- وَالزَّمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرَّ وَنَصَبُ (غُدُوَّةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ
٤٠٩- وَ(مَعَ) (مَعَ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلَ فَتَّحَّ، وَكَسْرٌ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ

الشرح

(مَعَ) تَقْتَضِي المصاحبةَ في الزَّمانِ أو في المكانِ، ويقالُ فيها: (مَعَ) بالسُّكُونِ، وهو قليلٌ، ولهذا قال: (وَ(مَعَ) (مَعَ) فِيهَا قَلِيلٌ)، وعلى تقديرِ أَنَّ (مَعَ) معطوفةٌ على (لَدُنْ) نقولُ: (مَعَ) مبتدأٌ، والجملةُ استئنافيةٌ، وليستُ خبرًا لـ(مَعَ)؛ لأنَّ (مَعَ) معطوفةٌ على (لَدُنْ)، فلا تَحْتَاجُ إلى خبرٍ.

مثال ذلك: (الرُّجُلُ مَعَ صاحِبِهِ)، والكثيرُ: (مَعَ صاحِبِهِ)، وهي ظرفٌ منصوبٌ على الظَّرْفِيَّةِ، فحَرَكَتُها حركةُ إعرابٍ، وهي مضافةٌ لِمَا بعدها، وأمَّا على لُغَةِ (مَعَ) فهي لا زالت على الظَّرْفِيَّةِ، لكنَّها مَبْنِيَّةٌ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ.

وقوله: «وَنُقِلَ فَتَّحَّ وَكَسْرٌ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ»: (نُقِلَ) يعني: عن العربِ، أي: إذا اتَّصَلَ بها ساكِنٌ ففيها عن العربِ وجهانٍ:

الأوَّلُ: الفتحُ على الأصلِ.

الثَّاني: الكسْرُ على الأصلِ أيضًا.

قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا يَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٣٩]، فهنا ﴿مَعَ﴾ مفتوحةٌ على اللُّغَتَيْنِ جميعًا: (مَعَ)، و(مَعَ).

أما على لُغَةٍ فَتَحِهَا فِيهِ بَاقِيَةٌ عَلَى الْأَصْلِ، وَأَمَّا عَلَى لُغَةٍ بِنَائِهَا عَلَى السُّكُونِ فَإِنَّهَا حُرِّكَتْ بِالْفَتْحِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَتَقُولُ: هِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ، وَحُرِّكَتْ بِالْفَتْحِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وتقول: (جِئْتُ مَعَ الرَّجُلِ)، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (جِئْتُ مَعَ الرَّجُلِ)، وَهَذَا لَا يَتَأْتَى إِلَّا عَلَى لُغَةِ السُّكُونِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى لُغَةٍ إِعْرَابِهَا بِالْفَتْحِ لَا حَاجَةَ إِلَى الْكَسْرِ، إِذْ إِنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ سَاكِنَانِ حَتَّى نَحْتَاجَ إِلَى كَسْرِ، لَكِنْ عَلَى لُغَةِ السُّكُونِ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا سَاكِنٌ تُكْسَرُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

الْخُلَاصَةُ:

- أَنْ (مَعَ) مُلَازِمَةٌ لِلإِضَافَةِ.
- وَفِيهَا لُغَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: الإِعْرَابُ، وَتَكُونُ مُعْرَبَةً مَنْصُوبَةً بِالْفَتْحِ، وَالثَّانِيَةُ: البِنَاءُ، وَتَكُونُ مَبْنِيَّةً عَلَى السُّكُونِ.
- وَعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا سَاكِنٌ تُفْتَحُ أَوْ تُكْسَرُ.

٤١٠- وَاضْمُ -بِنَاءٍ- (غَيْرًا) اِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا

الشرح

قوله: «وَاضْمُ بِنَاءٍ»: يعني: وَاضْمُ ضَمَّ بِنَاءٍ، (بِنَاءٍ) هنا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ لِأَنَّهَا عَلَى تَقْدِيرِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ، أَي: اِضْمُضْ ضَمَّ بِنَاءٍ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ قَدْ يَكُونُ ضَمَّ إِعْرَابٍ، وَقَدْ يَكُونُ ضَمَّ بِنَاءٍ، فَإِذَا قَلْتَ: (جَاءَ الرَّجُلُ) فَالضَّمُّ هُنَا ضَمُّ إِعْرَابٍ، وَإِذَا قَلْتَ: (اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ)، فَإِنَّ الضَّمَّ هُنَا ضَمُّ بِنَاءٍ.

يقول المؤلف -رحمه الله-: كلمة (غَيْر) تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، لَكِن مَتَى؟

قال: (إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضِيفَ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا)، يعني: إِنْ حَذَفْتَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ، وَنَوَيْتَ مَعْنَاهُ فَإِنَّكَ تَبْنِيهَا عَلَى الضَّمِّ، فَتَقُولُ مِثْلًا: (أَخَذْتُ مِنْكَ دِرْهَمَيْنِ لَا غَيْرَ)، فَ(لَا) هُنَا نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ، يَعْنِي: لَا غَيْرَهُمَا أَخَذْتُ، وَ(غَيْرَ) اسْمُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ؛ لِأَنَّنا حَذَفْنَا الْمُضَافَ وَنَوَيْنا مَعْنَاهُ، وَأَصْلُهُ: (لَا غَيْرَهُمَا)، فَحَذَفْنَا الْمُضَافَ، وَنَوَيْنا مَعْنَاهُ، فَصَارَ مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ.

ولو جِئنا بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ لَكَانَتْ مَنصُوبَةً بِالْفَتْحَةِ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا حَذَفْنَا الْمُضَافَ إِلَيْهِ صَارَتْ مَبْنِيَّةً عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

وفهمننا من قول المؤلف -رحمه الله-: (إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضِيفَ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا)، أَنَّهُ لَا يُحَلُّو مِنْ أَرْبَعِ حَالَاتٍ:
الأولى: أَنْ يُذَكَّرَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يُحَذَفَ، وَيُنَوَىٰ مَعْنَاهُ.

الثَّلَاثَةُ: أَنْ يُحَذَفَ، وَيُنَوَىٰ لَفْظُهُ.

الرَّابِعَةُ: أَنْ يُحَذَفَ، وَلَا يُنَوَىٰ لَا لَفْظًا وَلَا مَعْنَىٰ.

فَإِذَا حَذَفْتَهُ وَنَوَيْتَ مَعْنَاهُ فَإِنَّهُ يُبْنَىٰ عَلَى الضَّمِّ، وَأَمَّا الْعِلَّةُ فِي الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ فَتَقَدَّمَ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي الْمَبْنِيَّاتِ هِيَ السَّمَاعُ، لَكِنَّ النَّحْوِيِّونَ يَأْبُونُ إِلَّا أَنْ يُعْلَلُوا، فَيَقُولُونَ: إِنَّ الْعِلَّةَ أَنَّهُ لَمَّا حَذَفْتَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ، وَنَوَيْتَ مَعْنَاهُ أَشْبَهَ الْحَرْفَ فِي افْتِقَارِهِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَصَارَ مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ.

- ٤١١- قَبْلُ كَ(غَيْرِ)، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ، وَدُونُ، وَالْجِهَاتُ أَيضًا، وَ(عَلُ)
 ٤١٢- وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نَكَّرَا (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذَكَرَا

الشرح

قوله: «قَبْلُ كَ(غَيْرِ)»: هذا على الحِكَايَةِ، وَيَجُوزُ: (قَبْلُ كَ(غَيْرِ))، وهذا على اللَّفْظِ.

ومعنى البيت: أن كلمة (قَبْلُ) إذا حُذِفَ المِضَافُ إليه وَنُويَ معناه فَإِنَّهُ يُبْنَى على الضَّمِّ، قال اللهُ تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، ف﴿مِنْ﴾ حرفُ جَرٍّ، و﴿قَبْلُ﴾ اسمٌ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ جَرٍّ، وَإِنَّمَا بَنَيْنَاهُ على الضَّمِّ؛ لِأَنَّنا حَذَفْنَا المِضَافَ إليه، وَنُويْنَا معناه، وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُقَدِّرَ المِضَافَ إليه نَقُولُ: (مِنْ قَبْلِ عَليهِمْ، وَمِنْ بَعْدِ عَليهِمْ)، فَلَمَّا حُذِفَ المِضَافُ وَنُويَ معناه بُنِيَ على الضَّمِّ، وهذه هي الحال الأولى.

الحال الثانية: أن يُحَذَفَ المِضَافُ إليه، وَيُنَوَى لفظه -أي: يُقَدَّرُ كَأَنَّهُ موجودٌ- فهنا تُعَرَّبُ بدونِ تنوينٍ، فتقولُ مَثَلًا: (جِئْتُكَ مِنْ قَبْلِ)، يعني: من قَبْلِ المَوْعِدِ، فهنا نَوَيْتَ أَنَّ الكلامَ في المَوْعِدِ، فنَوَيْتَ اللَّفْظَ دونَ المعنى.

الحال الثالثة: أن يُوجَدَ اللَّفْظُ، فهنا أَيضًا تُعَرَّبُ بدونِ تنوينٍ، فتقولُ: (جِئْتُكَ مِنْ قَبْلِ المَوْعِدِ)، وتكونُ بدونِ تنوينٍ؛ لِأَنَّهُ مِضَافٌ، والمِضَافُ لا يُنَوَّنُ كما قيلَ:

كَأَنِّي تَنْوِينٌ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ فَأَيَّنَ تَرَانِي لَا تَحِلُّ مَكَانِي

الحال الرَّابِعَةُ: أَنْ يُحَذَفَ المِضَافُ إِلَيْهِ، وَلَا يُنَوَى لَلفِظُهُ وَلَا مَعْنَاهُ، فَحِينَئِذٍ تُعَرَّبُ مُنَوَّنَةً، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَعْصُ بِالمَاءِ الفُرَاتِ^(١)

فقوله: (قَبْلًا) منصوبٌ ومُنَوَّنٌ، وكان منصوبًا؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ (كُنْتُ)، أو أَنَّهُ ظَرْفٌ، وكان مُنَوَّنًا؛ لِأَنَّهُ حُذِفَ المِضَافُ إِلَيْهِ، وَلَمْ يُنَوَّ لَلفِظُهُ وَلَا مَعْنَاهُ.

وفي بعض الروايات: (الْحَمِيمِ)، فيَجوزُ أَنَّهُ بَيْتٌ ثَانٍ غَيْرٌ ما في هذه القصيدة، وذلك من تَوَارِدِ الخَوَاطِرِ، وَأَيْضًا (الفُرَاتِ) أَوْضَحُ؛ لِأَنَّ الحَمِيمَ كُلُّ يَعْصُ بِهِ، وَمَنْ سَيَشْرَبُ ماءً حَارًّا؟! أَمَّا الماءُ الفُرَاتُ الحَلْوُ العَذْبُ فَمَنْ يَعْصُ بِهِ؟! وابنُ هِشامٍ -رحمه الله- في شرحِ القَطْرِ قال: (بالماءِ الفُرَاتِ).

مثالٌ آخَرُ: (زُرْتُكَ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ)، فَنَوَّنَا؛ لِأَنَّهُ حُذِفَ المِضَافُ إِلَيْهِ، وَلَمْ يُنَوَّ لَلفِظُهُ وَلَا مَعْنَاهُ.

فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ (قَبْلَ) و(غَيْرَ) لهما أَرْبَعُ حَالاتٍ:

الحالُ الأُولَى: أَنْ يُوجَدَ المِضَافُ إِلَيْهِ، فَيُعَرَّبانِ بَدُونِ تَنوينٍ.

الحالُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يُحَذَفَ، وَيُنَوَّى لَلفِظُهُ، فَيُعَرَّبانِ بَدُونِ تَنوينٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّ ما نُويَ لَلفِظُهُ فَكَانَهُ موجودًا.

الحالُ الثَّالِثَةُ: أَنْ يُحَذَفَ المِضَافُ إِلَيْهِ، وَيُنَوَّى مَعْنَاهُ، وفي هذه الحالِ يُبَيَّنانِ على الصَّمِّ.

(١) البيت من الوافر، وهو لعبد الله بن يعرب في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٦٩).

الحال الرَّابِعَةُ: أَنْ يُحَدَفَ المِضَافُ إِلَيْهِ، وَلَا يُنَوَى لَفْظُهُ وَلَا مَعْنَاهُ، فَهَذَا يُعْرَبَانِ مُنَوَّنَتَيْنِ عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ.

وقوله: «بَعْدُ»: أي: كـ(غَيْرِ).

وقوله: «حَسْبُ»: مثلها أيضًا، يعني: أَنْ (حَسْبُ) كـ(غَيْرِ)، فَتَقُولُ مِثْلًا: عِنْدِي لَكَ دِرْهَمٌ فَحَسْبُ، فَتُبْنَى عَلَى الضَّمِّ.

والفاءُ فِي (فَحَسْبُ) يَقُولُونَ: إِنَّهَا هُنَا زَائِدَةٌ لِتَرْزِينِ اللَّفْظِ.

وتقول: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ)، وَهَذَا تُعْرَبُهَا؛ لِأَنَّهُ ذُكِرَ المِضَافُ إِلَيْهِ، فَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ)، فَهِيَ -إِذَنْ- مُعْرَبَةٌ لوجودِ المِضَافِ إِلَيْهِ.

لكنَّ الفَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ) أَنَّهَا فِي (رَجُلٍ حَسْبِكَ) صِفَةٌ، وَفِي: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ) حَالٌ؛ لِأَنَّ (حَسْبُ) لَا تَتَعَرَّفُ بِالإِضَافَةِ، فَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ نَكْرَةٍ فَهِيَ صِفَةٌ، وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ فَهِيَ حَالٌ.

ومثالها بَعْدَ النِّكْرَةِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ)، وَمِثَالُهَا بَعْدَ المَعْرِفَةِ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ).

وقوله: «أَوَّلٌ»: تُطْلَقُ (أَوَّلٌ) بِمَعْنَى الأَوَّلِ فِي الزَّمَنِ، وَتُطْلَقُ بِمَعْنَى الأَوَّلِ فِي السَّبْقِ، وَليْسَ فِي الزَّمَنِ.

فمِثْلًا قَوْلُهُ ﷺ فِي دُعَاءِ الاسْتِفْتَاكِ: «وَأَنَا أَوَّلُ المُسْلِمِينَ»^(١)، مَعْنَاهُ أَسْبَقَهُمُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة النبي ﷺ في الليل، برقم (٧٧١).

رُتَبَةٌ وَفِعْلًا، يعني: أنا أَوَّلُ مَنْ يَسْتَسَلِمُ رُتَبَةً وَتَمَثِيلًا لِأَمْرِ اللَّهِ، وليسَ زمانًا؛ لأنَّ الرسولَ -عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- هو خَاتَمُ الرُّسُلِ.

ف(أَوَّلُ) حُكْمُهَا حُكْمُ (قَبْلُ) و(بَعْدُ) لها أربعُ حالاتٍ:

الحالُ الأوَّلَى: أن يُحذَفَ المضافُ إليه، ويُنَوَى لفظُهُ.

الحالُ الثَّانِيَةُ: أن يُحذَفَ، ويُنَوَى معناه.

الحالُ الثَّالِثَةُ: أن يُذكَرَ.

الحالُ الرَّابِعَةُ: ألا يُذكَرَ، ولا يُنَوَى لا لفظُهُ ولا معناه، يعني: لا يُذكَرُ لفظًا

ولا تقديرًا.

فإن حُذِفَ المضافُ إليه، وُتَوِيَ معناه فهي مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ.

وإن لم يُنَوَ معناه ولا لفظُهُ فهي مُعْرَبَةٌ، تقول: (دَخَلُوا أَوَّلًا فَأَوَّلًا)، فهنا لا

تُؤَيِّ مَعْنَى المضافِ إليه، ولا تُؤَيِّ لفظُهُ، ولهذا أُعْرِبَتْ بِالْفَتْحِ حَالًا.

فإن عُرِّفَتْ، مثل: (دَخَلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ)، فإنَّهَا تَكُونُ حَالًا أَيْضًا، وتكونُ

مُعْرَبَةٌ، وإذا كان فيها (أل) فلا يُمكنُ أن تكونَ مُضَافَةً أَبَدًا، بل هي مُجَرَّدَةٌ من

الإضافة.

وقوله: «وَدُونَ»: تقولُ مثلًا: (عِنْدِي لَكَ دَرَاهِمُ دُونَ العَشْرَةِ)، فتُعْرَبُ؛

لأنَّهَا مُضَافَةٌ، والمضافُ إليه مذكورٌ.

وتقولُ مثلًا: (بِعْتُ هَذَا الشَّيْءَ بِدُونَ) أي: بِدُونِ زِيَادَةٍ، ولاحِظْ أَنَّهُ لا بُدَّ

من العِلْمِ بِالْمَحذُوفِ، فَلَسْتَ مُحْيِرًا إِنْ شِئْتَ أَوْجَدْتَ المضافَ إليه، وَإِنْ شِئْتَ

حذفته؛ لأنه قد تقدّم أنّه لا يُحذفُ إلّا الشّيءُ الذي يُعلمُ، وذلك في قوله:
(وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ... إلخ).

فلا يُمكنُني أنْ أحوذِفَ المضافَ إليه إذا لم يُوجدْ ما يدلُّ عليه، لكن إذا وُجدَ ما يدلُّ عليه وحذِفَ ونوي لفظه، فهي مُعرَبةٌ بدونِ تنوينٍ، وإنْ نوي معناه فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ، وإنْ حذِفَ بغيرِ تقديرٍ لا لفظاً ولا معنى فإنّها تكونُ مُعرَبةً.

وقوله: «وَالجِهَاتُ أَيضًا»: الجهاتُ ستُّ: فوقُ، وتحتُ، وأمامُ، وخلفُ، ويمينُ، وشمالُ، وهذه الجهاتُ حُكْمُها حُكْمُ (قبل) و(بعد)، فإنْ حذِفَ المضافُ إليه، ونوي معناه فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ.

تقولُ: (أَتَيْتُ إِلَيْهِ مِنْ فَوْقُ)، فهنا حذِفَ المضافُ إليه، ونوي معناه.

وقال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، ولم يبينها على الضَّمِّ؛ لأنَّ المضافَ إليه مذكورٌ.

وقال تعالى: ﴿تَجْرِي مِنَ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وهي هنا مُعرَبةٌ؛ لأنَّ المضافَ إليه مذكورٌ.

وتقولُ: (جَرَى المَاءُ مِنْ تَحْتِ)، وهي هنا مَبْنِيَّةٌ؛ لأنّه حذِفَ المضافُ إليه، ونوي معناه.

وتقولُ: (أَتَيْتُكَ مِنَ اليمينِ)، وهي هنا مُعرَبةٌ؛ لأنَّ الإضافةَ هنا لا يُمكنُ أنْ تُقدَّرَ لوجودِ (أل) في: (اليمينِ)، لكن إذا قلتُ: (أَتَيْتُهُ مِنْ يَمِينِ) فهذه مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ في محلِّ جرٍّ؛ لأنّه حذِفَ المضافُ إليه، ونوي معناه.

وتقولُ: (أَتَيْتُ إِلَى زَيْدٍ مِنْ شِمَالِ بَيْتِهِ)، فتعرَّبها؛ لأنّه ذَكَرَ المضافَ إليه.

وتقول: (أَتَيْتُهُ مِنْ شِمَالٍ)، وهي هنا مَبْنِيَةٌ عَلَى الضَّمِّ؛ لِأَنَّهُ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَنُويَ مَعْنَاهُ.

وتقول: (أَتَيْتُهُ مِنْ شِمَالٍ) بدونِ تنوينٍ على أَنَّكَ حَذَفْتَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ، وَنُويْتَ ثُبُوتَهُ لَفْظًا، فَلَا يَكُونُ مَجْرُورًا بِالتَّنوينِ.

وتقول: (أَتَيْتُ إِلَيْهِ مِنْ شِمَالٍ)، وَهنا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ لَفْظًا وَمَعْنَى.

فإن قال قائل: وما دَلِيلُ النَّحْوِيِّينَ عَلَى التَّقْسِيمِ إِلَى هَذِهِ الْحَالَاتِ؟

قُلْنَا: وَرَدَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَا هُوَ مُعْرَبٌ بِدُونِ تَنْوِينٍ، فَلَمَّا وَرَدَ مُعْرَبًا بِدُونِ تَنْوِينٍ مَا وَجَدُوا لَهُ وَجْهًا إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَنُويَ لَفْظُهُ، يَعْنِي: كَأَنَّ لَفْظَهُ مَوْجُودٌ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي جَعَلَهُمْ يُقَسِّمُونَ هَذَا التَّقْسِيمَ.

فإن قال قائل: وما الفائدةُ من هذه الحالاتِ؟

نقول: الفائدةُ تعودُ من جهةِ الاختصارِ مثلاً، وقد يكونُ مراعاةً -مثلاً-

لسجعٍ أو نحو ذلك.

فإن قال قائل: وهل يَدْخُلُ فِي الْجِهَاتِ الشَّمَالِ وَالْجَنُوبِ وَالشَّرْقِ وَالْغَرْبِ؟

فالجواب: لا، لكن رُبَّمَا تُطْلَقُ عَلَى أَنَّهَا شِمَالُ الْأُفُقِ أَوْ غَرْبِيُّ الْأُفُقِ مَثَلًا، إِنَّمَا

المعروفُ عندهم أَنَّ الْجِهَاتِ هِيَ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِنْسَانِ، وَهَذِهِ الْجِهَاتُ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِنْسَانِ إِذَا تَقَابَلَتِ الْوُجُوهُ اخْتَلَفَتِ الْجِهَاتُ، فَإِذَا صَرْتُ مُتَّجِهًا إِلَى الشَّمَالِ وَأَنْتَ مُتَّجِهٌ إِلَى الْجَنُوبِ يَكُونُ يَمِينِي يَسَارَكَ، وَإِذَا كَانَتْ وُجُوهُنَا وَاحِدَةً فَالَّذِي بَيْنَنَا مَا كَانَ يَمِينًا لِي فَهُوَ يَسَارٌ لَكَ، وَإِذَا اتَّجَهْتُ وُجُوهُنَا إِلَى الْجَنُوبِ فَالَّذِي بَيْنَنَا يَمِينٌ لِي وَيَسَارٌ لَكَ، أَمَّا الَّذِي هُوَ خَارِجٌ عَنَّا كُلَّنَا فَيَمِينِي يَمِينٌ لَكَ.

أَمَّا الشَّامُ وَالْجَنُوبُ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَفُقِّ فَهُوَ وَاحِدٌ، فَالشَّامُ مَا كَانَ عَنْ يَمِينِ
مُسْتَقْبَلِ الشَّمْسِ عِنْدَ غُرُوبِهَا، وَالْجَنُوبُ مَا كَانَ عَنْ يَمِينِ مُسْتَقْبَلِ الشَّمْسِ عِنْدَ
طُلُوعِهَا، وَالشَّرْقُ وَالْغَرْبُ مَعْرُوفٌ.

وقوله: «وَعَلٌ»: يعني: فوق، كقول امرئ القيس:

مَكْرٌ مَفَرٌّ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا

كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ^(١)

فقوله: (مِنْ عَلٍ) هذا على أَنَّهُ حُذِفَ المِضَافُ، وَتُوبِي لَفْظُهُ.

قال بعضهم: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حُذِفَ المِضَافُ وَلَمْ يُنَوِّ لَفْظُهُ وَلَا مَعْنَاهُ، لَكِنَّهُ
لَمْ يُنَوِّ مِنْ أَجْلِ الرَّوِيِّ، فَهُوَ مُحْتَمَلٌ.

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في لسان العرب (علا)، وخزانة الأدب (٢/٣٩٧)،
والكتاب (٤/٢٢٨).

٤١٣- وَمَا يَلِي المُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

الشرح

قوله: «وَمَا يَلِي المُضَافَ»: يَتَعَيَّنُ أَنْ نَقُولَ: (المُضَافَ)، يعني: والذي يَلِي المُضَافَ؛ لَأَنَّهُ لو كانتِ العبارةُ: (وما يَلِي المضافُ)، لكان معناها: (وما يَلِيهِ المضافُ يَأْتِي خَلْفًا)، وهذا لا يَسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّ المُضَافَ لا يَلِي شَيْئًا، فليسَ هناك شيءٌ قَبْلَ المضافِ، والذي يَلِي المضافَ هو المضافُ إليه، يعني: أَنَّ المضافَ إليه يَأْتِي خَلْفًا عن المضافِ في الإعرابِ إِذَا ما حُذِفَ.

وقوله: «إِذَا مَا حُذِفَا»: (مَا) زائدةٌ، يعني: إِذَا حُذِفَ.

ومعنى البيتِ: أَنَّهُ رَبِّمَا يُحَذَفُ المضافُ، وَيَقُومُ المضافُ إليه مَقَامَهُ، وهذا كثيرٌ.

مثالُه: (ليسَ على المأمومِ سَهْوٌ)، أي: ليسَ على المأمومِ سُجُودٌ سَهْوٍ، فحُذِفَ المضافُ، وأُقيِمَ المضافُ إليه مَقَامَهُ.

مثالٌ آخَرُ: قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ العِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣]، يعني: الَّذِينَ عَبَدُوا العِجْلَ أَشْرَبَ ذلكَ في قُلُوبِهِم، أي: جُعِلَتِ القلوبُ مثلَ الإسْفِنْجَةِ التي تَشْرَبُ هذا الماءَ، وقوله: ﴿العِجْلَ﴾ قالوا: المرادُ حُبُّ العِجْلِ، أو حُبُّ عِبَادَةِ العِجْلِ، فيكونُ المحذوفُ شَيْئَيْنِ، أمَّا على تَقْدِيرِ (حُبُّ العِجْلِ) فهو شيءٌ واحدٌ.

ولكن حَقِيقَةُ الأمرِ أَنَّ المحذوفَ شَيْئَانِ؛ لِأَنَّ الذي أَشْرَبَ في قُلُوبِهِم حُبُّ عِبَادَةِ العِجْلِ.

على كلِّ حالٍ: سواءً كانَ المُقدَّرُ واحدًا أو اثنين أو أكثرَ حَسَبَ ما يَقْتَضِيهِ
المَقَامُ فَإِنَّهُ يُحَذَفُ المِضَافُ، وَيَبْقَى المِضَافُ إِلَيْهِ مُعْرَبًا بِإِعْرَابِهِ: إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا
فَهُوَ مَرْفُوعٌ، أَوْ مَنْصُوبًا فَهُوَ مَنْصُوبٌ، أَوْ مَجْرُورًا فَهُوَ مَجْرُورٌ، لَكِنَّ المَجْرُورَ لَا
يَظْهَرُ فِيهِ الأَثَرُ؛ لِأَنَّ المِضَافَ إِلَيْهِ يَكُونُ مَجْرُورًا.

ومَثَلٌ فِي الشَّرْحِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]،
فَقَالَ: إِنْ الأَصْلُ: (وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)، فَحُذِفَ المِضَافُ، وَأُقِيمَ
المِضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ خَطَأٌ، فَإِنَّ هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ التَّحْرِيفِ
الَّذِينَ يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، فَمَا الَّذِي أَدْرَاهُمْ أَنَّ
المَعْنَى: (وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ)؟! فَلَيْسَ عِنْدَهُمْ دَلِيلٌ، وَهَذَا المُحَرِّفُونَ لِآيَاتِ
الصِّفَاتِ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ بِلَا عِلْمٍ مِنْ وَجْهَيْنِ:
الوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنَّهُمْ قَالُوا: مَا أَرَادَ اللَّهُ كَذَا.

الوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُمْ قَالُوا: أَرَادَ كَذَا، فَهُمْ قَالُوا: مَا أَرَادَ اللَّهُ أَنَّهُ يَجِيءُ هُوَ
بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ المَجِيءَ عِنْدَهُمْ مُسْتَحِيلٌ، وَأَرَادَ: (وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ)، فَهَذَا قَالُوا
عَلَى اللَّهِ بِلَا عِلْمٍ، فَنَقَوْا مَا قَالَ اللَّهُ، وَأَثَبُوا مَا لَمْ يَقُلْهُ اللَّهُ.

وَالوَاجِبُ عَلَيْنَا فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَلَكِنْ بِشَرِطِ أَنْ
يَكُونَ هَذَا الظَّاهِرُ لِأَثَقًا بِاللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- لَا يَقْتَضِي تَمَثُّلًا، وَلَا تَشْبِيهًا، وَلَا تَكْيِيفًا؛
لِأَنَّ اللَّهَ يَتَحَدَّثُ عَنْ نَفْسِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَدَّثَ عَنْ نَفْسِهِ
بِصِفَةٍ وَهُوَ يُرِيدُ خِلَافَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا خِلَافُ البَيَانِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ فِي القُرْآنِ:
﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، وَلَا يَكْفِي أَنْ نَقُولَ: هَذَا خِلَافُ البَيَانِ، بَلْ

نقول: هذا تَعْمِيَةٌ وَتَضْلِيلٌ أَنْ يُخَاطَبَ الْإِنْسَانُ بِشَيْءٍ وَالْمَرَادُ غَيْرُهُ، وَهَذَا لَازِمٌ لَهُوَ لَاءِ الْمُحَرِّفَةِ.

وعليه فنقول: إِنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا وَحَقِيقَتِهَا، وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَخْلَعَ مِنْ أَذْهَانِنَا مَسْأَلَةَ التَّشْبِيهِ أَوْ التَّمثِيلِ أَوْ التَّكْيِيفِ، فَهَذِهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَدْوَرَ حَوْلَ أَذْهَانِنَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُمَثَّلَ، وَلِأَنَّهُ قَالَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُكَيَّفَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَيَّفَ فَمَعْنَاهُ إِحَاطَةُ الذَّهْنِ بِهِ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

إِذَنْ: هَلْ يَصِحُّ التَّمثِيلُ بِالآيَةِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ؟

الجواب: لا، بل نقول: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] هو بنفسه -سبحانه وتعالى- على ظاهرها، واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ كَيْفَ يَجِيءُ؟ وَنَقُولُ فِيهَا كَمَا قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي الْإِسْتِوَاءِ: «الْكَيْفُ مِنْهُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِسْتِوَاءُ مِنْهُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْإِيْمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدَعَاةٍ»^(١).

ونقول كما قال بعضهم: إِذَا قَالَ لَكَ الْجَهْمِيُّ: إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَكَيْفَ يَنْزِلُ؟ فَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ يَنْزِلُ، وَلَمْ يُخْبِرْنَا كَيْفَ يَنْزِلُ، فَكَذَلِكَ الْمَجِيءُ نَقُولُ فِيهِ: أَخْبَرَنَا اللَّهُ أَنَّهُ يَجِيءُ، وَلَمْ يُخْبِرْنَا كَيْفَ يَجِيءُ؟ فَعَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ وَنُسَلِّمَ.

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٠).

ولو قال لنا قائلٌ: فَوَضُّوا الأَمْرَ، وقولوا: اللهُ أَعْلَمُ بما أَرَادَ، قلنا: لا يَجُوزُ أَنْ نُفَوِّضَ؛ لأنَّ التَّفْوِيضَ معناه أَنْ يَبْقَى القُرْآنُ في كُلِّ ما يَتَعَلَّقُ باللهِ لا يُفْهَمُ ولا يُعْقَلُ، فيكونُ هذا القُرْآنُ الكَرِيمُ في أعْظَمِ ما جَاءَ من أَجْله غيرَ مَفْهُومٍ ولا مَعْلُومٍ، وهذا شيءٌ مُسْتَحِيلٌ على حِكْمَةِ اللهِ -عزَّ وجلَّ- وكيفَ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مَبْرُكًا لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩]، هل قال: إِلَّا آيَاتِ الصِّفَاتِ؟!

الجواب: لا.

وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢]، فهل قال: إِلَّا آيَاتِ الصِّفَاتِ؟!

الجواب: لا.

إِذَنْ: لا يُسْتَشْنَى منه شيءٌ، وما يَتَدَبَّرُ فلا بُدَّ أَنْ يُوَصَلَ إلى معناه، وهذا هو الذي مَشَى عليه السَّلَفُ^(١)، ومَنْ قال: إِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ هو التَّفْوِيضُ فقد كَذَبَ عليهم.

والعَجِيبُ أَنِّي قرأتُ في كتابِ التَّذْكَارِ في أَحْكامِ القُرْآنِ للقرطبي -رحمه الله- المُفَسِّرِ المشهورِ كلامًا اسْتَعْرَبْتُهُ منه، فهو يَقُولُ بالتَّفْوِيضِ، وأننا لا نَقُولُ في آيَاتِ الصِّفَاتِ شيئًا، وقال شيخُ الإسلام -رحمه الله- عن هذا القولِ في كتابِ العَقْلِ والنَّقْلِ^(٢): «إِنَّه من شَرِّ أقْوالِ أَهْلِ البِدْعِ والإِحادِ، وقال: إِنَّ هذا القولَ

(١) اعلم أن السلف قد يراد به المذهب، فيراد بالسلف هنا كل من قال بما دل عليه الكتاب والسنة، وعلى هذا فلا حد له، وأما الحد الزمني إذا قيل: السلف، فهم القرون الثلاثة المفضلة: الصحابة، والتابعون، وتابعوهم، فهؤلاء هم السلف، ومن بعدهم فإئتهم خلف. (الشارح).

(٢) درع تعارض العقل والنقل (١/٢٠٥).

تسلط به أهل التحريف، وقالوا: نحن أعلم بالقرآن منكم، بل قال: تسلط به أهل الفلسفة والتخيل، وقالوا: نحن أعلم بالقرآن منكم؛ لأننا نحن نقول: معنى القرآن كذا، وأنتم تقولون: لا نعرف معناه، فأنتم أميون.

وما قاله الشيخ - رحمه الله - في كتابه العقل والنقل الذي قال عنه ابن القيم رحمه الله^(١):

وَلَهُ كِتَابُ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ الَّذِي مَا فِي الْوُجُودِ لَهُ نَظِيرٌ ثَانٍ

كلام معقول؛ لأنه لا شك أن العالم هو الذي يقول: أنا أعرف معنى الآيات، والجاهل هو الذي يقول: لا أعرف، وهذا لا يمكن أن يكون من السلف، فالسلف أعلم الناس بمعاني القرآن كله، ما يتعلق بالصفات وغيرها، هم أعلم الخلق بذلك حتى قال مجاهد - رحمه الله -: «عرضت القرآن على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته، أفقه عند كل آية، وأسأله عن معناها»^(٢)، ولهذا كان مجاهد - رحمه الله - أعلم التابعين بالتفسير.

فإن قال قائل: وأيهما أشد: التفويض أو التحريف؟

قلنا: كلاهما له سوء من وجه، فالتحريف خير من التفويض حيث إنّه جعل للقرآن معنى، وصار له قيمة، سواءً صارت هي الحق أو الباطل، لكنه أشد من حيث الجرأة على الله - عز وجل - وأنه أراد بهذا اللفظ هذا المعنى.

وذلك أشد من جهة أنه جعل القرآن لا معنى له، فهو بمنزلة الحروف

(١) هو البيت ذو الرقم (٣٦٥٤) من القصيدة النونية.

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٤٦٦/٥)، وابن جرير في تفسيره (٨٥/١).

الهجائية (ألف، باء، تاء، ثاء ... إلى آخره)، وهذا سفة أن يُنزل القرآن لأمة تُربى على التوحيد وعلى ما يجب لله، ثم يكون دلالته على هذه المعاني مفقودة، فهذا أشد من هذه الناحية، وأمّا من جهة أن الإنسان لم يجزؤ أن يقول على الله ما لا يعلم فإنه يكون أهون، فكل منهما له سوء، وكلاهما ضلال.

فالخاص أنّا نبهنا على هذا، ولا تقولوا: إن الكتاب كتاب نحو، لماذا تأتي بهذا الكلام؟! لأن هذا أفيد من النحو، لا سيما وأننا وجدنا من يتكلم بهذا في فصول الدراسة، ويُقررون مذهب الأشاعرة أو مذهب التفويض، ويقولون عن مذهب التفويض: إنه هو مذهب السلف، وهذا أمرٌ يجب التفتُّن له والتحرُّز، أنا لا أقول: إن كل من قرّر في فصولنا وعلى طلابنا إنه سيء القصد، فقد يكون حسن القصد، لكنه سيء الفهم والإدراك، نشأ على هذا المذهب، وهو الذي يوجد في كتب الأشاعرة، وظن أن هذا هو الحق، فصار يقوله ويُقرّره، فعلينا أن نحذر، وأن نعرف مذهب السلف، ومذهب السلف -والحمد لله- يسير، ولا يلحق الإنسان منه ضجر، وأنا لا أعتقد أن هؤلاء الذين يجرفون قلوبهم مطمئنة، وأن فيها السكينة؛ لأنه بكل سهولة نقول له: ما الذي أدراك أن الله أراد هذا دون هذا؟! ولا يمكن أن يطمئن الإنسان على هذا المعنى وهو لا يدري، وهو يعلم أنه سيفُ بين يدي الله، ويقول الله له: هل تشهد أني أردت بكلامي هذا؟ من يستطيع أن يؤدي هذه الشهادة؟! لكن السالم الذي يمكن أن يجيب بالصواب هو الذي يقول: نعم، أردت يا رب بكلامي هذا المعنى الذي سار عليه السلف؛ لأن القرآن نزل بلغّة العرب، قال تعالى ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ

تَعْقَلُونَ ﴿ [الزخرف: ٣]، وقال في الآية الأخرى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقَلُونَ ﴾ [يوسف: ٢].

وانظر التفريق بين الآيتين، فقول الله تعالى: ﴿ جَعَلْنَاهُ ﴾ احتج به الجهمية على أن القرآن مخلوق، قالوا: لأن الله قال: ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١]، وقال: ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾ [الأنعام: ٩٦].

لكن جاءت الآية الأخرى تكذبهم، فقال: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف: ٢]، ويصير معنى ﴿ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣]: أي صيرناه بلغة العرب، أي: تكلمنا به بلغة العرب ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقَلُونَ ﴾.

إذن: تبين أن الإنسان الذي يمشي في القرآن على ظاهره اللائق بالله - عز وجل - في آيات الصفات أخذ بالقرآن وقلبه مطمئن، وعليه السكينة، وهو ثابت راسخ، بخلاف من حرّف أو توقّف، وقال: لا أقول شيئاً، أمرها بدون أن أعتقد لها معنى، وهذا خطأ، والله المثل الأعلى - جلّ وعلا - لو جاءك كتاب من صديق لك فهل تستفيد منه وأنت لا تدري ما معناه؟

الجواب: لا تستفيد، ولا تأخذ منه شيئاً أبداً، فالقرآن - والحمد لله - بين واضح.

وعلينا أن نكرّس الجهود على معرفة مذهب السلف في هذا الباب حتى لا يأتينا من يخلّ علينا بالعقيدة؛ لأنّي أجزم بلا ريب أن أولئك الطلبة الذين يقرّرون عليهم هذا الذي ذكرنا أنه سيمكث في قلوبهم إذا لم يُقَدِّمهم الله - سبحانه وتعالى - بمن يُحِبُّهم بالحق، وهذا الشيء أعظم من الفواحش وليس هيناً،

ولذلك يَجِبُ علينا أَنْ نَعْرِفَ الحَقَّ في هذا البابِ مَعْرِفَةً تَامَّةً على ما جَرَى عليه الصَّحَابَةُ والتَّابِعُونَ لهم بإحسانٍ.

فإن قال قائلٌ: لو سُئِلَ الطالبُ في الاختبارِ فماذا يَصْنَعُ؟

فالجواب: يقولُ: قالتِ الأشاعرةُ، أو قال صاحبُ الكتابِ: كذا، وَيَسْلَمُ من هذا؛ لأنَّ حِكَايَةَ القولِ ليسَ التزامًا به، ولهذا بعضُ النَّاسِ إذا أرادَ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنَ المَسْئُولِيَةِ أمامَ الله -عزَّ وجلَّ- يَذْكُرُ أقوالَ أهلِ العِلْمِ، وكَفَى ما دامَ أَنَّهُ لم يَتَبَيَّنْ لَهُ الحَقُّ، ومثُلُ هذا يَضْطَرُّ الإنسانُ إليه؛ لأنَّه لو يَأْتِي بالكلامِ الحَقِّ في هذا البابِ -لا سِيَّما إن كان مُدَرِّسُهُ مُتَعَصِّبًا- فَأَعْتَقِدُ أَنَّهُ سَيَرَسِّبُهُ، إِنَّمَا يقولُ: قال صاحبُ الكتابِ: كذا، أو مَذْهَبُ الأشاعرةِ كذا، وما أَشْبَهَ ذلكَ.

- ٤١٤- وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ
٤١٥- لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَثَّلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

الشرح

قوله: «وَرُبَّمَا جَرُّوا»: الضمير يعودُ على العرب، وليس على النحويين.
أفادنا المؤلف - رحمه الله - أنه يجوزُ أن يبقى المضافُ إليه مجرورًا، لكن بشرطِ أن يكون معطوفًا على مثلِ الذي جرَّ الأوَّل.
مثال ذلك: قولُ الشاعر:

أَكَلُ امْرِئٍ مُحَسِّنٍ امْرَأًا وَنَارٍ تُوَقَّدُ فِي اللَّيْلِ نَارًا^(١)

فقوله: (كُلُّ) مفعولٌ (مُحَسِّنٍ) الأوَّل، و(امْرَأًا) مفعولها الثاني، و(نار) معطوفةٌ على (امْرَأًا)، يعني: وَتُحَسِّنُ كُلَّ نَارٍ، فهنا ما حُذِفَ مُمَثَّلٌ لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ، فالمحذوفُ: (كُلُّ)، وهي مماثلةٌ ل(كُلُّ) التي عُطِفَتْ عليها، فلذلك جازَ أن يبقى المضافُ إليه مجرورًا كما لو يكن المضافُ محذوفًا لوجودِ دليلٍ.

إِذَنْ: القاعدةُ من البيتين:

القاعدةُ الأولى: يُحذَفُ المضافُ، فيقومُ المضافُ إليه مقامه.

القاعدةُ الثانيةُ: قد يبقى المضافُ إليه مجرورًا بشرطِ أن يكون المحذوفُ -الذي هو المضافُ- مُمَثَّلًا للمعطوفِ عليه.

(١) البيت من المتقارب، وهو لابن أبي داود في شرح الشواهد للعيني (٢/٢٧٣).

- ٤١٦- وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
 ٤١٧- بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضْفَتَ الْأَوَّلَا

الشرح

قوله: «وَيُحَذَفُ الثَّانِي»: هو المضاف إليه.

وقوله: «إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ»: سَبَقَ أَنْ (إِذَا) تُضَافُ إِلَى الْأَفْعَالِ، وَهَذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، لَكِنْ نَقُولُ: الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِ(يَتَّصِلُ)، وَعَلَى هَذَا فَهُوَ مَعْمُومٌ لَهُ، فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ مُضَافَةٌ إِلَى الْفِعْلِ.

وقوله: «فَيَبْقَى الْأَوَّلُ»: يعني: كَأَنَّ لَمْ يُحَذَفِ الثَّانِي، فَيُعَرَّبُ بِلا تَنْوِينٍ، وَإِذَا كَانَ اسْمًا لَا يَنْصَرِفُ فَإِنَّهُ يُصَرَفُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ، (لَكِنْ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضْفَتَ الْأَوَّلَا)، يَعْنِي: بِشَرْطِ أَنْ يُوجَدَ فِي الْمَعْطُوفِ مِثْلَ الْمَحْذُوفِ مِنَ الْأَوَّلِ، يَعْنِي: عَكْسَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى تَمَامًا.

مثاله: (قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مَنِ قَطَعَ الطَّرِيقَ)، فَعِنْدَنَا مُضَافَانِ: (يَدَ) وَ(رَجُلٍ)، أَمَّا (رَجُلٍ) -الَّتِي هِيَ الثَّانِيَّةُ- فَمُضَافَةٌ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، لِأَنَّهُ قَالَ: (رَجُلٍ مَنِ قَطَعَ)، فَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى (مَنِ)، أَمَّا (يَدَ) فَمَا أُضِيفَتْ لَفْظًا، لَكِنَّهَا مُضَافَةٌ تَقْدِيرًا، وَالتَّقْدِيرُ: (قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنِ قَطَعَ الطَّرِيقَ، وَرَجُلٍ مَنِ قَطَعَ الطَّرِيقَ).

وَالنَّحْوِيُّونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اخْتَلَفُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

القول الأوَّل: ما مَسَى عليه المؤلَّف - رحمه الله - وهو أن الحذف من الأوَّل
لدلالة الثاني عليه، والأصل: (قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَطَعَهَا، وَرِجْلَ مَنْ قَطَعَهَا).

القول الثاني: بالعكس، وهو أن الحذف من الثاني، والذي بعده تَبَعُ الأوَّل،
فأُقْحِمَ الثاني بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: (قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَطَعَهَا،
وَرِجْلَ مَنْ قَطَعَهَا، يَعْنِي: وَرِجْلَ مَنْ قَطَعَهَا، وَهَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ بِلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ
أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ مُوَالِيًا لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ، ثُمَّ هَذَا الْإِقْحَامُ إِقْحَامٌ بِالْوَاوِ، فَيَقْتَضِي
أَنَّهُ لَمْ يُقْحَمْ، وَلَكِنَّهُ مُسْتَقِيلٌ مَعْطُوفٌ).

القول الثالث، وهو الأسهل: أن الاسمين مُضَافَانِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْأَخِيرِ،
فَتَقُولُ: (يَدَ) مُضَافٌ، وَ(رِجْلَ) مُضَافٌ، وَ(مَنْ قَطَعَ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، فَالْوَاوُ
جَعَلَتِ الْاسْمَيْنِ كَاسْمِ وَاحِدٍ، وَعَلَى الْقَاعِدَةِ يَكُونُ هُوَ الرَّاجِحَ، فَتَقُولُ: (قَطَعَ)
فَعْلٌ مَاضٍ، وَ(اللهُ) فاعِلٌ، وَ(يَدَ) مفعولٌ به، وَالْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ، وَ(رِجْلَ)
مَعْطُوفَةٌ عَلَى (يَدَ)، وَهُمَا مُضَافَانِ إِلَى (مَنْ) الَّتِي هِيَ اسْمٌ مُوَصُولٌ.

مثال آخر: (اشْتَرَيْتُ سَيَّارَةً وَبَيْتَ عَلِيٍّ).

٤١٨- فَضْلُ مُضَافٍ شَبِهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ، وَلَمْ يُعَبَّ

٤١٩- فَضْلُ يَمِينٍ، وَاضْطِرَّارًا وَجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا



المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

هذا البابُ البحثُ فيه في أمرين:

الأمرُ الأوَّلُ: في حُكْمِ الياءِ.

الأمرُ الثَّانِي: في حُكْمِ المضافِ إلى الياءِ.

مثال ذلك: (جاءَ غُلامِي)، فهنا كَسَرْنَا آخِرَ المضافِ، وسَكَّنَّا الياءِ.

ويَجُوزُ الفتحُ، فتقولُ: (جاءَ غُلامِي).

ويَجُوزُ حذفُ الياءِ، قال اللهُ تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي ﴾ [طه: ١٢٥].

ويَجُوزُ إبدالُها ألفًا، فتقولُ: (جاءَ غُلامًا)، يعني: غُلامِي.

ويَجُوزُ حذفُ الألفِ، فيبْقَى مَفْتُوحًا، تقولُ: (جاءَ غُلامَ).

فصارَ في الياءِ خمسةُ أوجهٍ: السُّكُونُ، والفتحُ، وقلْبُها أَلِفًا، وحذفُها، وحذفُ الألفِ، فالأمرُ فيها واسعٌ، والسَّبَبُ في ذلك أنَّ العَرَبَ تَكثُرُ من الإضافةِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ، فصاروا يَنْطِقُونَ بها على وُجوهٍ شَتَّى، مثل الأشياءِ التي تكثرُ عندهم، تَجِدُ لها عدةُ أسماءٍ، كالأسدِ والسَّنورِ (أي: القِطِّ، والبَسِّ)، وما أشبه ذلك، (بَسِّ) بفتحِ الباءِ عَرَبِيٌّ، قال في القاموس: العامةُ تَكْسِرُه، تقولُ: (البَسِّ).

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمُضَافِ إِلَى الْيَاءِ فَيَقُولُ الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

٤٢٠- آخِرَ مَا أُضِيفَ لِيَا أَكْسِرُ إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا كَ(رَامٍ) وَ(قَدَا)

٤٢١- أَوْ يَكْ كَ(أَبْنَيْنِ) وَ(زَيْدَيْنِ) فَذِي جَمِيعِهَا يَا بَعْدُ فَتَحُّهَا اخْتِذِي

الشرح

قوله: «آخِرَ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لقوله: (أَكْسِرُ)، يعني: أَكْسِرُ آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَاءِ، والمرادُ بِالْيَاءِ هُنَا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي الْعُنْوَانِ: (الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ).

وقوله: «إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا... أَوْ يَكْ كَ(أَبْنَيْنِ) وَ(زَيْدَيْنِ)»: أَي يُكْسَرُ آخِرُ مَا يُضَافُ إِلَى الْيَاءِ إِلَّا فِي ثَلَاثِ حَالَاتٍ:

الحال الأولى: أَنْ يَكُونَ مُعْتَلًّا كَ(رَامٍ)، وَ(قَدَا)، وَ(رَامٍ) مُعْتَلٌّ بِالْيَاءِ، وَ(قَدَا) مُعْتَلٌّ بِالْأَلِفِ، فَهَذِهِ لَا تَكْسِرُهَا.

أَمَّا مَا كَانَ بِالْيَاءِ فَإِنَّ آخِرَهُ يَكُونُ مُسَكَّنًا، تَقُولُ: (جَاءَ قَاضِيٍّ)، وَتَقُولُ: (هَذَا رَامِيٍّ)، فَآخِرُهُ مُسَكَّنٌ، وَلَيْسَ مَكْسُورًا، لِأَنَّ الْيَاءَ لَا تَظْهَرُ عَلَيْهَا الْكَسْرَةُ، لَكِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ يَاءً وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ يَاءً، أُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ، فَقِيلَ: (رَامِيٍّ)، وَ(هَادِيٍّ)، وَ(عَازِيٍّ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ آخِرُهَا أَلِفًا فَإِنَّ الْأَلِفَ تَبْقَى، وَتُفْتَحُ الْيَاءُ، فَتَقُولُ: (هَذِهِ عَصَايَ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هِيَ عَصَايَ أَنْوَكُوْا عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٨]، فَهَنَا مَا كَسَرْنَا آخِرَ الْمُقْصُورِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُكْسَرَ.

فإن قيل: لماذا لم نقلبه ياءً؟

قلنا: لأنه لا داعي للقلب، إذ إنَّ الياءَ يَصِحُّ أنْ تَقَعَ بعدَ الألفِ، على أَنَّهُ في
لُغَةِ بعضِ العَرَبِ تُقَلَّبُ ياءُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا هَوَاهُمُ فَتُخْرِمُوا وَلِكُلِّ قَوْمٍ مَضْرَعٌ^(١)

وهذه لغة هذيل، كما سيأتي - إن شاء الله - في كلام المؤلف - رحمه الله -.

وقوله: «أَوْ يَكُ كَ(ابْنَيْنِ) وَ(زَيْدَيْنِ)»: (ابْنَيْنِ) مُلْحَقٌ بِالْمُثَنَّى، وَيُعْرَبُ
إِعْرَابَ الْمُثَنَّى، وفي هذه الحال لا يُكْسَرُ ما قبل الياءِ، وإِنَّمَا يُسَكَّنُ، تَقَوْلُ: (بِعْتُ
عُلامِيَّ)، فالَّذي قبل الياءِ هنا سَاكِنٌ، وتَقَوْلُ: (مَرَرْتُ بِعُلامِيَّ)، وهنا أيضًا
سَاكِنٌ، لكن في: (عُلاماي) في حالِ الرَّفْعِ مثل: (جاءَ عُلاماي) تَبَقَى الألفُ،
ويكونُ كالمُعْتَلِّ بالألفِ.

و(زَيْدَيْنِ) جمعُ مُذَكَّرٍ سالمٌ، وإذا كان جمعُ مُذَكَّرٍ سالمًا فإنه لا يُكْسَرُ ما قبل
الياءِ، بل يُسَكَّنُ، فتَقَوْلُ: (مررتُ بزَيْدِيَّ)، فالَّذي قبل الياءِ سَكَّنَاهُ، ولم نَكْسِرْهُ.

إِذْنُ: ما قبل الياءِ يَجِبُ كَسْرُهُ إِلا في ثلاثة مَوَاضِعَ:

إذا كان مُعْتَلًّا، وإذا كان مُثَنَّى، وإذا كان جمعُ مُذَكَّرٍ سالمًا.

وَسَبَقَ أَنْ الياءِ فيها خمسةُ أوجهٍ، لكنْ هنا يَقَوْلُ: (فَذي جَمِيعُها ياءُ بَعْدُ
فَتَحُّها اِحْتِذِي)، ففي هذه المسائلِ الثَلَاثِ تَبَقَى الياءُ مَفْتُوحَةً، تَقَوْلُ: (هذا
هادِيَّ)، و(هؤلاءُ مُكْرِمِيَّ)، ولا تَقَوْلُ: (مُكْرِمِيَّ) إِلا عندَ الوَقْفِ، ولهذا قالَ:
(جَمِيعُها ياءُ بَعْدُ) أي: بعدَ الألفِ أو الياءِ (فَتَحُّها اِحْتِذِي).

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي، انظر جمهرة أشعار العرب (ص: ٦٧)، والمفضليات (ص: ٧٨).

- ٤٢٢- وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوِ ضُمَّ فَانْكَسَرَتْ يَمِينُ
 ٤٢٣- وَأَلْفًا سَلَّمَ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنًا

الشرح

قوله: «تُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ»: أمّا الياءُ فلأنّهُ اجتمعَ حرفانِ من جنسٍ واحدٍ.



إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

هذا الفصل لإعمالِ المصدرِ، والمصدرُ تَقَدَّمَ أَنَّهُ اسْمٌ ما سِوَى الزَّمَانِ من مَدْلُوبِي الفعلِ، مثلُ: (أَمِنَ) مِنْ (أَمِنَ)، (ضَرَبَ) من (ضَرَبَ)، (أَكَلَ) مِنْ (أَكَلَ)، (شَرِبَ) مِنْ (شَرِبَ).

والمصدرُ يعملُ عملَ فِعْلِهِ، لكنْ بشروطٍ، ولهذا قال:

٤٢٤- بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ (أَل)

٤٢٥- إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلُّ مَحَلَّهُ،

الشرح

قوله: «بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ»: إن قال قائل: لماذا لم يُقَل: (بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرِ) ويجعلها صفةً ل(فعل)؟

فالجواب: لأنَّه مفعولٌ مُقَدَّمٌ لقوله: (أَلْحَقْ)، و(بِفِعْلِهِ) جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ ب(أَلْحَقْ)، يعني: أَلْحَقِ الْمَصْدَرَ بِفِعْلِهِ فِي الْعَمَلِ، أي: بفعلِ ذلك المصدرِ، فإن كان الفعلُ لازِمًا صارَ المصدرُ لازِمًا، وإن كان مُتَعَدِّيًا لواحدٍ صارَ مُتَعَدِّيًا لواحدٍ، وإن كان مُتَعَدِّيًا لاثنتينِ أصلُهما المبتدأ والخبرُ، صارَ مُتَعَدِّيًا لاثنتينِ أصلُهما المبتدأ والخبرُ، وإن كان مُتَعَدِّيًا لاثنتينِ ليس أصلُهما المبتدأ والخبرُ، فكذلك، وإن كان الفعلُ مُتَعَدِّيًا لثلاثةٍ، فكذلك المصدرُ، المهمُّ أَنَّهُ يُلْحَقُ بِفِعْلِهِ حَسَبَ فِعْلِهِ.

مثال المُتَعَدِّي لواحِدٍ: (يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا)، ف(ضَرْب) هنا تَعَدَّى لواحِدٍ، فنقول: الكافُ فاعِلٌ، أي: أنتَ ضاربٌ، و(زَيْدًا) مَضْرُوبٌ، فهو مفعولٌ به.

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥]، فهنا ﴿يَتِيمًا﴾ الذي نَصَبَهُ ﴿إِطْعَمٌ﴾، وهو مصدرٌ، كما لو قلت: (أطعمتُ في يومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا).

مثالٌ آخَرُ: (عَجِبْتُ مِنْ أَكْلِكَ الطَّعَامِ).

مثال المُتَعَدِّي لاثْنَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ: (يُعْجِبُنِي كِسْوَتُكَ زَيْدًا قَمِيصًا)، فهنا نَصَبَ مفعولين، وهما (زَيْدًا) و(قَمِيصًا)، وليس أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، فنقول: (كِسْوَةٌ) مضافٌ، والكافُ مضافٌ إليه، وهنا مضافٌ إلى فاعله، و(زَيْدًا) مفعولٌ أوَّلٌ، و(قَمِيصًا) مفعولٌ ثانٍ.

مثال المُتَعَدِّي لاثْنَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ: (عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ عَيْسَى نَائِمًا)، فنقول: (ظَنَّ) مضافٌ، والكافُ مضافٌ إليه، من باب إضافة المصدرِ إلى فاعله، و(عَيْسَى) مفعولٌ أوَّلٌ منصوبٌ بفتحةٍ مُقَدَّرَةٍ على الألفِ منعٍ من ظُهورِها التَّعَدُّرُ، و(نَائِمًا) مفعولٌ ثانٍ منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهِرَةِ.

وإذا كان الفعلُ يَنْصِبُ ثلاثةَ مفاعيلٍ، فإنَّ المصدرَ يَنْصِبُ ثلاثةَ مفاعيلٍ، مثاله: (عَجِبْتُ مِنْ إِعْلَامِكَ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا)، يعني: أَنَّكَ مُعْلِمٌ زَيْدًا أَنَّ عَمْرًا قَائِمٌ، فأنا عَجِبْتُ مِنْ ذَلِكَ، ف(إِعْلَامٌ) مضافٌ، والكافُ مضافٌ إليه، وهو من بابِ إضافةِ المصدرِ إلى فاعله، و(زَيْدًا) مفعولٌ أوَّلٌ، و(عَمْرًا) مفعولٌ ثانٍ،

و(قائماً) مفعولٌ ثالثٌ، ولهذا قال: (بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ).

وقوله: «مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا»: أي: من الإضافة، ويمكنُ أن نقول: ومن (أل) أيضاً، ولهذا قال: (أَوْ مَعَ أَلْ)، فهذه ثلاثُ حالاتٍ للمصدر، وفيها كلها يعملُ عَمَلُ فِعْلِهِ.

مثاله مُضَافًا: قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿دَفَعُ﴾ مضافٌ، والاسمُ الكريمُ مضافٌ إليه، و﴿النَّاسُ﴾ مفعولٌ به ل﴿دَفَعُ﴾، و﴿دَفَعُ﴾ هنا مضافٌ إلى الفاعلِ.

ومثاله مُجَرَّدًا: قال اللهُ تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [١٤] ﴿يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥]، فهنا ﴿إِطْعَمٌ﴾ مُجَرَّدٌ، فلا أضيفُ، ولا حُلِّيَّ ب(أل)، ومع ذلك عَمِلَ، لكن لا حِظُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا مَحَلِّيَّ ب(أل) فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُنَوَّنَ.

ومثاله مع (أل): (عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ عَمْرًا)، (عَجِبْتُ مِنَ الْأَكْلِ طَعَامًا) أي: مِنْ ضَرْبِكَ، وَمِنْ أَكْلِكَ، لكن قُرْن به (أل)، وهو غيرُ مُسْتَسَاغٍ، وهو كلامٌ قَلِيلٌ، لَكِنَّهُ يَصِحُّ.

ولو قلت: (عَجِبْتُ مِنَ الْمَشِيِّ عَلَى الْأَقْدَامِ) لم يَصَحَّ، لَأَنَّ (عَلَى الْأَقْدَامِ) حَالٌ، أي: حَالٌ كَوْنُهُ عَلَى الْأَقْدَامِ، فَهُوَ غَيْرُ عَامِلٍ، وَهَذِهِ مُسْتَسَاغَةٌ.

وقوله «إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلُّ مَحَلَّهُ»: مثاله: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زِيدًا)، فإذا جعلت محله فعلاً مُصَدَّرًا ب(أَنْ) تقول: (من أن تُضْرِبَ زِيدًا)، أو (ما) المصدرية يكون: (مما تُضْرِبُ زِيدًا)، أي: من ضَرْبِكَ.

وقوله: «يَحُلُّ مَحَلَّهُ»: احترازٌ ممَّا إِذَا لم يَحُلَّ مَحَلَّهُ (أَنْ) و(مَا) كما في

قولك: (ضَرَبِي شَدِيدٌ)، فلا يَحُلُّ مَحَلَّهُ (أَنْ) والفعلُ، لأنَّ التَّقْدِيرَ: (أَنْ أَضْرِبَ شَدِيدٌ) لا يَسْتَقِيمُ.

وتقولُ مَثَلًا: (حَمَلُ البَعِيرِ ثَقِيلٌ)، وهو هنا لا يعملُ، لأنَّه ليس على تقديرِ (أَنْ)، ولا (مَا).

وتقولُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ العَبْدَ مَكْتُوفًا)، فهنا يَحُلُّ مَحَلَّهُ (أَنْ تَضْرِبَ).

٤٢٥- وَلَا اسْمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ

الشرح

قوله: «لِاسْمِ مَصْدَرٍ»: جازٌّ ومجرورٌ خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(عَمَلٌ) مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، والمعنى أنَّ اسْمَ المَصْدَرِ يَعْمَلُ كما يَعْمَلُ المَصْدَرُ، لكنَّ ما الفَرْقُ بينهما؟

الجواب: اسْمُ المَصْدَرِ ما كانَ فِيهِ معنى الفِعْلِ دونَ حُرُوفِهِ، والمَصْدَرُ ما كانَ فِيهِ معنى الفِعْلِ وحُرُوفُهُ، فلا بُدَّ أنْ تَكُونَ حُرُوفُ الفِعْلِ موجودةً فِي المَصْدَرِ، ولا نَقولُ: إِنَّهُ يُوافِقُ الفِعْلَ فِي كُلِّ معنائه، لأنَّ الفِعْلَ يَدُلُّ على الأَزْمَنَةِ.

مثال ذلك: (الكلام) اسْمُ مَصْدَرٍ، لأنَّ المَصْدَرَ (تَكْلِيمٌ)، وكذلك (السَّلام) اسْمُ مَصْدَرٍ، لأنَّ المَصْدَرَ (تَسْلِيمٌ)، وكذلك (خُرُوجًا) فِي: (أَخْرَجْتُهُ خُرُوجًا) اسْمُ مَصْدَرٍ، لأنَّ المَصْدَرَ (إِخْرَاجٌ)، وقال اللهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، فَنَبَاتًا ﴿ اسْمُ مَصْدَرٍ، لأنَّ فِيهِ معنى الفِعْلِ دونَ حُرُوفِهِ، وعلى هذا فِقْسٌ، وقال اللهُ سَبْحانَهُ وتَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، فهنا ﴿تَكْلِيمًا﴾ مَصْدَرٌ.

مثالٌ لِعَمَلِ اسْمِ المَصْدَرِ: (عَجِبْتُ مِنْ كَلَامِكَ زَيْدًا)، أي: مَنْ أنْ تُكَلِّمَ زَيْدًا، فهذا اسْمُ مَصْدَرٍ، فتَقولُ: (عَجِبْتُ): فَعْلٌ وفاعِلٌ، و(مِنْ): حَرْفُ جَرٍّ، و(كلام): اسْمٌ مَجْرورٌ بِ(مِنْ)، وعلامةُ جَرِّه الكسرةُ، وهو مضافٌ، والكافُ ضميرٌ مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ فِي محلِّ جَرٍّ بِالإِضَافَةِ، و(زَيْدًا): مَفْعولٌ (كلام) مَنْصوبٌ، وعلامةُ نَصْبِهِ الفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ على آخِرِهِ، وهنا (كلام) مضافٌ إلى الفاعِلِ.

٤٢٦- وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَّلَ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفَعٍ عَمَلَهُ

الشرح

قوله: «بَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ»: أي: بعدَ جَرِّ المصدرِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ، فهنا (جَرٌّ) مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعلِ، وقوله: (الَّذِي أُضِيفَ لَهُ) هذا مفعولٌ به في محلِّ نَصْبٍ، والمعنى: إذا أَضِفْتَ المصدرَ إلى اسمٍ، فسوف يكونُ في محلِّ جَرٍّ، لأنَّه مضافٌ، ومضافٌ إليه، والمضافُ إليه يكونُ مجرورًا، فإذا جَرَّ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ (كَمَّلَ بِنَصْبٍ) إن أُضِيفَ إلى الفاعلِ (أَوْ بَرَفَعٍ) إن أُضِيفَ إلى المفعولِ (عَمَلَهُ).

فأفادنا المؤلفُ - رحمه الله - من هذا البيتِ قاعدةً، وهو أَنَّهُ يُضَافُ المصدرُ إلى فاعلِهِ، فينصبُ مفعولَهُ، ويُضَافُ إلى مفعولِهِ، فيرفعُ فاعلَهُ، فإذا كان ينصبُ مفعولين، فَإِنَّهُ يَنْصِبُ المفعولين، فيكْمُلُ بالنَّصْبِ عَمَلَهُ.

مثالُهُ: (عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قَاتِمًا)، (ظَنَّكَ) مضافٌ إلى الفَاعِلِ، و(زَيْدًا) مفعولٌ أوَّل، و(قاتِمًا) مفعولٌ ثانٍ.

مثالٌ آخَرُ: (عَجِبْتُ مِنْ إِرَاءَتِكَ زَيْدًا عَمْرًا وَاقِفًا)، فهنا نصبُ ثلاثة مفاعيلٍ.

مثالٌ إضافتِهِ إلى المفعولِ، ويأتي بعده الفاعلُ: قولُ الشَّاعِرِ^(١):

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق كما في الكتاب لسيبويه (٢٨/١)، وشرح الشواهد للعيني (٢٨٩/٢).

وقوله: (تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى) يعني نَاقَتَهُ، والهاجرة هي شِدَّةُ حَرِّ الشَّمْسِ، فهو يَصِفُهَا بِأَنَّهَا قَوِيَّةٌ، وَإِذَا ضَرَبَتْ الْحِصَاةَ، فَإِنَّهَا تَنْفِيهَا هُنَاكَ نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ، وَ(الدَّرَاهِمِ) جَمْعُ دَرَاهِمٍ، وَ(تَنْقَادُ) بِمَعْنَى نَقَدَ، وَ(الصَّيَارِفِ) يَعْنِي الصَّيَارِفَةَ، فَالصَّيَارِفَةُ عِنْدَمَا يَعُدُّونَ الدَّرَاهِمَ لَا تُتَعَبُّهُمْ، فَرُبَّمَا يَعُدُّونَ مِائَةَ أَلْفٍ، وَأَنْتَ لَمْ تَعُدَّ أَلْفًا مِنْ سُرْعَتِهِمْ، وَأَيْضًا فَالدَّرَاهِمُ لَيْسَتْ مِثْلَ الْوَرَقِ الَّذِي عِنْدَنَا، بَلْ هِيَ فِضَّةٌ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: خُذْ هَكَذَا هَكَذَا هَكَذَا، فَهِيَ تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ.

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (نَفْيَ)، فَهُوَ مَصْدَرٌ مِضَافٌ إِلَى مَفْعُولِهِ، وَ(تَنْقَادُ): فَاعِلٌ (نَفْيَ)، وَهُوَ مِضَافٌ، وَ(الصَّيَارِفِ): مِضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةِ. إِذَنْ: نَقُولُ: إِذَا أُضِيفَ، وَجَرَ الْمِضَافَ إِلَيْهِ، فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى فَاعِلِهِ نَصَبَ مَفْعُولَهُ أَوْ مَفَاعِيلَهُ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَفْعُولِهِ رَفَعَ فَاعِلَهُ.

٤٢٧- وَجُرَّ مَا يَتَّبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنُ

الشرح

إذا جُرَّ فَإِنَّ الَّذِي يَتَّبَعُ الْمَجْرُورَ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانُ:

أحدهما: مراعاة اللَّفْظِ، وَإِذَا رَاعَيْنَا اللَّفْظَ صَارَ التَّابِعُ مَجْرُورًا.

والثَّانِي: مراعاةُ المَحَلِّ، وَحَيْثُذِ يَكُونُ مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا.

مثال ذلك: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الطَّوِيلِ عَمْرًا)، ذ(عَمْرًا) مفعولٌ

(ضَرْبِ)، وَ(ضَرْبِ) مضافٌ، وَ(زَيْدِ) مضافٌ إِلَيْهِ، فَهُوَ مضافٌ إِلَى الفاعِلِ، وَالفاعلُ مَحَلُّهُ فِي الْأَصْلِ الرَّفْعِ، لَكِنَّهُ هُنَا مَجْرُورٌ لَفْظًا بِالْإِضَافَةِ، فَهُنَا يَجُوزُ وَجْهَانُ:

الأوَّلُ: (مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الطَّوِيلِ عَمْرًا) عَلَى أَنَّ (الطَّوِيلِ) صِفَةٌ ل(زَيْدِ)

باعتبارِ المَحَلِّ.

الثَّانِي: (مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الطَّوِيلِ عَمْرًا).

وَالأَحْسَنُ مِرَاعَاةُ اللَّفْظِ، إِلَّا إِذَا حَصَلَ لَبْسٌ، فَلَوْ قُلْتُ: (عَجِبْتُ مِنْ

ضَرْبِ زَيْدِ الْقَوِيِّ عَمْرًا)، ذ(القوي) هُنَا إِذَا جَرَّرْتَهَا، فَقُلْتُ: (عَجِبْتُ مِنْ

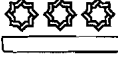
ضَرْبِ زَيْدِ الْقَوِيِّ عَمْرًا) اِحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِلضَّرْبِ، وَأَنْ تَكُونَ صِفَةً

لِلضَّارِبِ، أَي: يَحْتَمَلُ أَنَّ الضَّرْبَ هُوَ الْقَوِيُّ، أَوْ الضَّارِبَ هُوَ الْقَوِيُّ، فَحَيْثُذِ

تَرَجَّحُ مِرَاعَاةُ المَحَلِّ، فَنَقُولُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الْقَوِيِّ عَمْرًا).

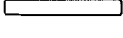
إِذْنُ: إِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَيُّهُمَا أَحْسَنُ: أَنْ نُرَاعِيَ اللَّفْظَ، أَوْ نُرَاعِيَ الْمَحَلَّ؟

نقول: الأصلُ مراعاةُ اللَّفْظِ، لكنْ إِذَا كَانَ هُنَاكَ لَبْسٌ، فَالْأَفْضَلُ مِرَاعَاةُ الْمَحَلِّ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنٌ)، وَلَمْ يَقُلْ: (فَهُوَ أَحْسَنٌ)، بَلْ قَالَ: (حَسَنٌ)، فَجَعَلَهُ حَسَنًا، ثُمَّ هُوَ قَدْ يَكُونُ أَحْسَنًا، وَقَدْ يَتَعَيَّنُ أَحْيَانًا مِرَاعَاةُ الْمَحَلِّ، وَذَلِكَ إِذَا خِيفَ اللَّبْسُ.



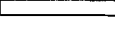
إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

- ٤٢٨- كَفَعَلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنَّ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعَزِلِ
- ٤٢٩- وَوَيْ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفِيًّا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا
- ٤٣٠- وَقَدْ يَكُونُ نَعْتًا مَحْدُوفٍ عُرْفُ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ
- ٤٣١- وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً (أَلْ) فَفِي الْمُضِيِّ وَعَظِيمُهُ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتُضِيَ
- ٤٣٢- (فَعَّالٌ) أَوْ (مِفْعَالٌ) أَوْ (فَعُولٌ) فِي كَثْرَةٍ عَنْ (فَاعِلٍ) بَدِيلُ



أَبْنِيَّةُ الْمَصَادِرِ

- ٤٤٠- (فَعُلُّ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَ (رَدَّ رَدًّا)
- ٤٤١- و (فَعِلَ) اللَّازِمُ بِأَبْهُ (فَعَلُّ) كَ (فَرِحَ) وَكَ (جَوَى) وَكَ (شَلَّلَ)
- ٤٤٢- و (فَعَلَ) اللَّازِمُ مِثْلَ (قَعَدَا) لَهُ (فُعُولٌ) بِاطْرَادٍ كَ (غَدَا)
- ٤٤٣- مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَالًا) أَوْ (فَعَلَانًا) - فَاذِرْ - أَوْ (فُعَالًا)
- ٤٤٤- فَأَوَّلُ لِذِي امْتِنَاعٍ كَ (أَبَى) وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقْلُبًا
- ٤٤٥- لِلدَّا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمَلُ سِيرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَ (صَهَلَ)
- ٤٤٦- (فُعُولَةٌ) (فَعَالَةٌ) (لَفُعَالًا) كَ (سَهَلَ الْأَمْرُ، وَزَيْدٌ جَزُلًا)
- ٤٤٧- وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النُّقْلُ كَ (سُخِطَ) وَ (رَضَى)
- ٤٤٨- وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقْبِسُ مَصْدَرُهُ كَ (قُدِّسَ التَّقْدِيسُ)
- ٤٤٩- وَ (زَكَّاهُ تَزْكِيَةً) وَ (أَجْمَلًا) إِجْمَالَ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلًا)
- ٤٥٠- وَ (اسْتَعْدَّ اسْتِعَادَةً) ثُمَّ (أَقِمَّ) إِقَامَةً، وَغَالِبًا إِذَا تَلَّزَمَ
- ٤٥١- وَمَا يَلِي الْأَخِرُ مُدًّا وَافْتَحَا مَعَ كَسْرِ تَلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُحَا
- ٤٥٢- بِهَمْزٍ وَصَلٍ كَ (اضْطَفَى)، وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ (قَدَّ تَلَمَّمَا)



- ٤٥٣- (فَعَلَّالٌ) او (فَعَلَّلْتُ) ل(فَعَلَّلَا)
 ٤٥٤- ل(فَاعَلَ): (الْفَعَالُ) وَال (مُفَاعَلَةٌ)
 ٤٥٥- و(فَعَلَّتْ) لِمَرَّةٍ ك(جَلَسَتْ)
 ٤٥٦- فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّالِمَةِ
- وَاجْعَلْ مَقِيَسًا ثَانِيًا لَا أَوْلَا
 وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمْعُ عَادَلَهُ
 و(فَعَلَّتْ) لِهَيْئَةٍ ك(جَلَسَتْ)
 وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْحُمْرَةِ



أَبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمَشْبَهَاتِ بِهَا

- ٤٥٧- كَ (فَاعِلٍ) صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَ (غَذَا)
٤٥٨- وَهُوَ قَلِيلٌ فِي (فَعُلْتُ) وَ (فَعِلْ) غَيْرَ مُعَدِّي، بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلْ)
٤٥٩- وَ (أَفْعَلْ) (فَعْلَانُ) نَحْوُ: (أَشْرٍ) وَنَحْوُ: (صَدْيَانُ)، وَنَحْوُ: (الْأَجْهَرِ)
٤٦٠- وَ (فَعْلٌ) أَوْلَى وَ (فَعِيلٌ) بِ (فَعْلٌ) كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ، وَالْفِعْلُ جَمْلٌ
٤٦١- وَ (أَفْعَلٌ) فِيهِ قَلِيلٌ وَ (فَعْلٌ) وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى (فَعْلٌ)

الشرح

قوله: «وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ»: مثاله: قال الله تعالى: ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ﴾ [طه: ٩٦]، ف(بَصُرَ) اسمُ الفاعِلِ منه (بَصِير).

قوله: «أَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ»: أي: في الثلاثيِّ المضمومِ العَيْنِ تَرُدُّ (أَفْعَلُ)، لكنَّها قليلةٌ.

وقوله: «وَفَعْلٌ»: مثلُ: (بَطَلُ)، من (بَطَلُ) فهو (بَطْلٌ).

وقوله: «وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ»: تقدَّم أنَّ اسمَ الفاعِلِ من (فَعْلُ) على وزنِ (فَاعِلِ)، لكنَّ أحياناً لا يكونُ اسمُ الفاعِلِ منه على وزنِ (فَاعِلِ).

وبهذا عَلِمْنَا أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ لَيْسَ بِذَلِكَ الْمُطَّرِدِ، فَهُوَ ذَكَرَ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ عَلَى (فَاعِلٍ)، وَاسْتَشْنَى مَا اسْتَشْنَى مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: (وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ).

إِذَنْ: هَذِهِ الْقَاعِدَةُ غَيْرُ مُطَّرِدَةٍ، لَكِنِ النَّحْوِيُّونَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - لَمْ يَذْكُرُوا هَذَا جَوَابًا، فَأَحْيَانًا يَقُولُونَ: هَذَا نَادِرٌ، وَأَحْيَانًا يَقُولُونَ: هَذَا شاذٌّ، يُحْفَظُ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ غَيْرُ مُنْضَبِطٍ، وَلَيْسَ قَاعِدَةً مُؤَكَّدَةً، وَإِنَّمَا هِيَ ضَوَابِطُ أَعْلَبِيَّةٌ.

- ٤٦٢- وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَ (المُوَاصِلِ)
 ٤٦٣- مَعَ كَسْرِ مَتَلُوْا الْأَخِيْرَ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

الشرح

- قوله: «مَنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ»: يشملُ الرَّبَاعِيَّ والخَمْسِيَّ والسَّدَاسِيَّ.
 وقوله: «وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ»: يعني أن اسمَ الفاعلِ من غيرِ الثَّلَاثِيَّ يكونُ على وزنِ المضارعِ تمامًا.
 وقوله: «مَعَ كَسْرِ مَتَلُوْا الْأَخِيْرَ»: يعني: الذي يتلوهُ الأخيرُ، والذي يتلوهُ الأخيرُ هو ما قبلَ الأخيرِ، يعني أن الحرفَ الذي قبلَ الأخيرِ يكونُ مكسورًا.
 وقوله: «وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا»: يعني: سَبَقَ الحروفَ، وإذا كان سبقَ الحروفَ، فإنه يكونُ في أولِها.

إِذَنْ: زِدْ مِيمًا مضمومةً، واكسرْ ما قبلَ الآخرِ.

مثال ذلك من الرَّبَاعِيَّ: (أَكْرَمَ)، اسمُ الفاعلِ منه (مُكْرِمٌ)، لأنَّ الْمُضَارِعَ على وزنِ (يُكْرِمُ)، فاسمُ الفاعلِ على وزنِ مُضَارِعِهِ.

مثال آخر: (دَحْرَجَ)، اسمُ الفاعلِ منه (مُدْحَرِجٌ)، لأنَّ الْمُضَارِعَ (يُدْحَرِجُ).

أمثلة أخرى: (واصل) فهو (مُوَاصِلٌ)، (قَارَبَ) فهو (مُقَارِبٌ)، (دَاهَنَ) فهو (مُدَاهِنٌ)، وعلى هذا فِقَسْ.

مثال الخماسيِّ: (اصطفي)، اسمُ الفاعلِ منه (مُصْطَفٍ)، لأنَّ المضارعَ على وزنِ (يُصْطَفِي).

مثال آخر: (اجتبي)، اسمُ الفاعلِ منه (مُجْتَبٍ)، لأنَّ المضارعَ (يُجْتَبِي).

مثال السُداسيِّ: (استغفر)، اسمُ الفاعلِ منه (مُسْتَغْفِرٍ).

إِذْنُ: صَارَ وَزْنُهُ وَزْنَ الْمَضَارِعِ، إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ بَدَلَ حَرْفِ الْمَضَارِعَةِ مِيمٌ مضمومةٌ، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُطَّرَدَةٌ.

٤٦٤- وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ (الْمُنْتَظَرِ)

الشرح

فيما زاد على الثلاثة الفرق بين اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ أن تفتح ما قبل الآخر، فيكون اسمَ مفعولٍ، فإن كسرتَه صارَ اسمَ فاعلٍ.

مثالُه: (مُنْتَظِرٌ) (مُنْتَظَرٌ)، (مُكْرِمٌ) (مُكْرَمٌ)، (مُسْتَخْرِجٌ) (مُسْتَخْرَجٌ).

إذن: لا فرق بين اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ إلا الحرف الذي قبل الأخير، فإن كسرتَه فهو اسمُ فاعلٍ، وإن فتحتَه فهو اسمُ مفعولٍ.

٤٦٥- وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ اطَّرَدُ زِنَةٌ (مَفْعُولٍ) كَأَتٍ مِنْ قَصْدٍ

الشرح

اسم المفعول من الثلاثي مُطَرَّدٌ، فهو على زينة (مفعول).

مثاله: (ضرب) فهو (مضروب)، (أكل) فهو (مأكول)، (خرج) فهو (مخرج)، لكن يتعدى للمفعول بحرف الجر، فتقول: (هذا الباب مخرج منه)، أما (مخرج) فهو من المتعدي (أخرج)، وأما (خرج) فهو لازم.

مثال آخر: (دخل البيت)، فهو مدخول.

وقوله: «كأت من قصد»: يعني: كاسم المفعول الآتي من قصد، فنقول: (قصد) فهو مقصود.

٤٦٦- وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلٍ) نَحْوُ: فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِجْلِ

الشرح

قوله: «نَابَ عَنْهُ»: أي: عن اسمِ المفعولِ في الثلاثيِّ، وهذا كثيرٌ في اللُّغةِ العربيَّةِ.

مثالُه: (كَحِجْلِ) بمعنى مَكْحُولٍ، (فَتَيْلٍ) بمعنى مَقْتُولٍ، (ذَبِيحٍ) بمعنى مَذْبُوحٍ، (وَلِيدٍ) بمعنى مولود.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

٤٦٧- صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَىٰ بِهَا الْمُسَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

الشرح

الفرق بين اسم الفاعل، والصفة المشبهة أن اسم الفاعل دالٌّ على الحدث وفاعله، لكن الصفة المشبهة لا تدلُّ على هذا، إنما تدلُّ على الثبوت والاستمرار، فهي لا يقصدُ بها إرادةُ الحدث، ولهذا قيل: مُسَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، يعني: وليست منه، وأوزانها في الغالبِ تُخَالِفُ أوزانَ اسمِ الْفَاعِلِ.

ومن مُفَارَقَتِهَا لِاسْمِ الْفَاعِلِ أَنَّهُ يَحْسُنُ جَرُّ الْفَاعِلِ بِهَا، أَي: أَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً إِلَى الْفَاعِلِ، بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ، فَإِنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْأَصْلُ فِيهِ الْعَمَلُ، وَهُوَ إِمَّا الرَّفْعُ، أَوِ النَّصْبُ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَجْرَّ بِهِ الْفَاعِلُ، فَلَا تَقُولُ: (زيدٌ ضاربٌ الأبِ عَمْرًا)، لِأَنَّهُ لَا يُجْرُّ فاعلهُ به، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ أَخْبَرَ عَن زَيْدٍ بِأَنَّ أَبَاهُ ضَرَبَ عَمْرًا أَقُولُ: (زيدٌ ضاربٌ أبوه عَمْرًا).

وَسَبَقَ أَنْ اسْمَ الْمَفْعُولِ قَدْ يُضَافُ إِلَى فاعلهُ، وَقَلْنَا فِيهَا سَبَقَ: إِنَّ هَذَا مُسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِهِ:

وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ

فاستثنى منه المؤلفُ - رحمه الله - فقال:

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَ (مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعُ)

وقوله: «صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ»: هذا تعريفٌ بِحُكْمِهَا وَعَمَلِهَا، وَإِلَّا فَتَعْرِيفُهَا بِحَقِيقَتِهَا أَمَّا كُلُّ صِفَةٍ تَدُلُّ عَلَى الثُّبُوتِ وَالِاسْتِمْرَارِ فَيَمُنُّ اتَّصَفَ بِهَا، أَمَّا التَّفْسِيرُ بِحُكْمِهَا وَعَمَلِهَا وَأَثَرِهَا فَهَذَا كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

وقوله: «صِفَةٌ»: يَشْمَلُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ:

الْأَوَّلُ: اسْمُ الْفَاعِلِ كَ (قَائِمٌ).

الثَّانِي: اسْمُ الْمَفْعُولِ، كَ (مَضْرُوبٌ).

الثَّالِثُ: اسْمُ التَّفْضِيلِ كَ (أَكْرَمَ النَّاسِ).

الرَّابِعُ: الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، فَكُلُّ هَذِهِ أَسْمَاءٌ مُشْتَقَّةٌ مِنْ صِفَةٍ.

وقوله: «اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى»: إِنَّمَا قَالَ: (فَاعِلٍ مَعْنَى)، لِأَنَّهُ بَعْدَ الْجَرِّ لَا يَكُونُ فَاعِلًا، بَلْ يَكُونُ مُضَافًا إِلَيْهِ، لَكِنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ فَاعِلٌ.

مثالها: (هَذَا رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ)، فَ(حَسَنُ) مُضَافٌ، وَ(الْوَجْهُ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، لَكِنَّ الْمَعْنَى: (حَسَنَ وَجْهِهِ)، وَلِهَذَا قَالَ: (مَعْنَى).

وقوله: «الْمُشَبَّهَةُ»: خَبْرٌ لَ (صِفَةٍ)، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: (صِفَةٌ) نَكْرَةً، وَ (الْمُشَبَّهَةُ)

معرفة؟

قلنا: (صِفَةٌ) وَصِفَتْ بِقَوْلِهِ: (اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا)، وَعَلَى هَذَا فَ (صِفَةٌ) الْمَبْتَدَأُ، وَ (الْمُشَبَّهَةُ) خَبْرُهُ، وَقَوْلُهُ: (اسْمُ الْفَاعِلِ) مَفْعُولٌ لِلْمُشَبَّهَةِ، يَعْنِي:

هذه هي الصِّفَةُ المُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، وهي الَّتِي يُحْسِنُ جُرَّ الْفَاعِلِ بِالْمَعْنَى بِهَا.
 وقوله: «اسْتُحْسِنَ»: المداوِرُ على ما جاء عن العربِ وعلى ذَوِي الْأَذْوَاقِ
 السَّليمةِ، وليس عند كلِّ إنسانٍ، لأنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ قَدْ يَسْتَحْسِنُ جُرَّ
 الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ، فيقول: (قامَ زيدٍ)، و(أتى زيدٍ)، و(أكرمتُ زيدٍ)، ويقول: هذا
 أخفُّ عليّ، فيستحسنُ أنْ يجرَّ الْفَاعِلَ الَّذِي عَامِلُهُ فِعْلُهُ.

٤٦٨- وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَ (طَاهِرِ الْقَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ)

الشرح

قوله: «صَوْغٌ»: مبتدأ، و(مِنْ لَازِمٍ) خبره، يعني: لا تُصَاغُ إِلَّا مِنَ الْفِعْلِ الْلَازِمِ، وهو الَّذِي لَا يَتَعَدَّى، فَالْأَفْعَالُ مِنْهَا لَازِمٌ، وَمِنْهَا مُتَعَدٌّ، وَأَنَّ عِلْمَةَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ (هَا) غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ: (عَمِلَ). فَهَذِهِ تُصَاغُ مِنَ الْفِعْلِ الْلَازِمِ.

أَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ فَيُصَاغُ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَعَدِّي، فَتَقُولُ: (أَنَا آكِلُ الطَّعَامِ)، (أَنَا لَابِسُ الثَّوْبِ)، (أَنَا دَاخِلُ الْمَسْجِدِ)، وَهَكَذَا، أَمَّا الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ فَلَا تُصَاغُ أَبَدًا مِنَ الْمُتَعَدِّي، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (فُلَانٌ لَابِسُ الثَّوْبِ)، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (لَابِسُ الثَّوْبِ) صَارَتْ مُضَافَةً إِلَى مَفْعُولِهَا.

وَكذلك إِنَّمَا تُصَاغُ لِلْحَاضِرِ دُونَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، لِأَنَّهُ لَوْ قُلْتَ: إِنَّمَا لِلْمَاضِي، أَوْ الْمُسْتَقْبَلِ، زَالَ الْمَعْنَى فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ يُرَادُ بِهَا الثَّبُوتُ وَالِاسْتِمْرَارُ، فَإِذَا قَيَّدْتَهَا فَقُلْتَ: (غَدًا)، أَوْ (أَمْسٍ) زَالَ هَذَا الْمَعْنَى.

مِثَالُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ: (طَاهِرِ الْقَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ)، فَ(طَاهِرِ) اسْمُ فَاعِلٍ، لَكِنَّهَا صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَا الثَّبُوتُ وَالِاسْتِمْرَارُ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ أَنَّنَا عَسَلْنَا قَلْبَهُ حَتَّى طَهَّرَ، وَالْمَعْنَى أَنَّ قَلْبَهُ نَقِيٌّ مِنَ الْحِقْدِ وَالْحَسَدِ وَالغِلِّ، وَمَعَ ذَلِكَ أَيْضًا فَجِسْمُهُ سَلِيمٌ مِنَ الْعُيُوبِ، وَهَذَا قَالَ: (جَمِيلِ الظَّاهِرِ)، وَيَدْخُلُ فِي الْجَمَالِ الْجَمَالُ الْمَعْنَوِيُّ، وَهُوَ الْأَصْلُ، بِحَيْثُ يَكُونُ إِنْسَانًا يَلْقَى إِخْوَانَهُ بِوَجْهِ طَلْقٍ

ومَرِحٍ، وليس عنده عُبُوسٌ، فيكونُ حَسَنًا في ظاهِرِهِ وباطِنِهِ، وهذا في النَّاسِ
اليومَ أُنَدِرُ من الكِبْرِيَّتِ الأَحْمَرِ - كما يقولون - فيندرُ أن يوجَدَ إنسانٌ سَلِيمُ
القلبِ، وجميلُ الظَّاهِرِ، والذي يُوفِّقُ لمثلِ هذا الصَّاحِبِ يحصلُ له خيرٌ كثيرٌ.

وقوله هنا «القلبِ»: هو فاعلٌ في المعنى، إذ إنَّ المعنى: طَهَّرَ قلبَهُ، وكذلك
(جميلُ الظَّاهِرِ)، أي: جَمَلَ ظاهِرُهُ.

٤٦٩- وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدًّا

الشرح

من الغرائبِ أنَّها تُصاغُ مِنَ اللَّازِمِ، ثُمَّ تَعْمَلُ عَمَلَ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى،
يعني أنَّها قَدْ تَنْصِبُ، لَكِنَّهَا لَا تَنْصِبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ لَكَوْنِهَا مِنَ اللَّازِمِ، وَاللَّازِمُ
لَا يَتَعَدَّى، فَكَذَلِكَ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ لَا يَكُونُ مُتَعَدِّيًّا، لَكِنْ يُقَالُ: إِنَّهَا تَنْصِبُ عَلَى
التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ.

٤٧٠- وَسَبِقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَّ

الشرح

قوله: «وَسَبِقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ»: أي: ممنوعٌ، فلا يجوزُ مثلاً أن تقول: (جاءَ الوجهَ الحسنُ)، حتى ولو كان منصوباً: (الوجهَ)، وذلك لضعفها، بخلاف اسمِ الفاعلِ، فإنه يجوزُ تقديمُ مفعوله، فتقول: (أنا زيدا ضاربٌ غداً). وقوله: «وَكَوْنُهُ»: أي: ما تعملُ فيه (ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَّ)، والسَّبَبِيَّةُ أن يكونَ اسماً ظاهراً، فلا تعملُ في ضميرٍ يعودُ على صاحبها.

فلو قلت: (جاءَ الحسنُ)، ما صار لها حُكْمُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ التي نتكلمُ عنها، بل لا بُدَّ أن تقولَ: (حسنُ الوجهِ)، وما أشبه ذلك.

٤٧١- فَارْفَعُ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرِّ مَعَ (أَلْ)

وَدُونَ (أَلْ) مَصْحُوبَ (أَلْ) وَمَا اتَّصَلَ

٤٧٢- بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا

تَجَرُّرُ بِهَا مَعَ (أَلْ) سُمًّا مِنْ (أَلْ) خَلَا

٤٧٣- وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا، وَمَا

لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسُمًّا

الشرح

إذا كان معمولها مصحوبًا بـ(أل) جاز فيه ثلاثة أوجه، سواءً كانت هي مصحوبةً بـ(أل) أم غير مصحوبة: الرفع، والنصب، والجر. وقوله: «مصحوبَ أل»: تنازع فيه العوامل الثلاثة: (ارفع)، و(انصب)، و(جر).

أمّا قوله: «معَ أل، ودونَ أل»: فهذا يعودُ إلى الصفةِ نفسها.

مثال ذلك: (جاءَ الحسنُ الوجهُ)، وهذا الرفعُ، وتقولُ: (جاءَ الحسنُ الوجهُ)، وهذا النصبُ، وتقولُ: (جاءَ الحسنُ الوجهُ)، وهذا الجرُّ، وهنا الصفةُ المشبهةُ مصحوبةٌ بـ(أل).

وقوله: «ودونَ أل»: مثاله: (جاءَ حسنُ الوجهُ)، (جاءَ حسنُ الوجهُ)، (جاءَ حسنُ الوجهُ).

وقوله: «وَمَا اتَّصَلَ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا»: يعني: وكذلك أيضًا ارفع بها وانصب وجر ما اتصل بها مضافًا، أو مجرَّدًا.

وقوله: «مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا»: يعني: مضافًا إلى مصحوب (أل)، أو مجرَّدًا من الإضافة.

لكن «وَلَا تَجْرُزُ بِهَا مَعَ (أَل) سَمًا»: أي: اسمًا.

«مِنْ (أَل) خَلَا»: فإذا وُجِدَتْ مقرونةً بـ(أل) فلا تجرُّزُ بها اسمًا خلا (أل)، وهذا مبنيٌّ على ما سبق في الإضافة مِنْ أَنَّ المقْرُونِ بـ(أل) لا يُضَافُ إلى خالٍ منها، إِلَّا إِذَا أُضِيفَ هَذَا الْخَالِي مِنْهَا إِلَى مَقْرُونٍ بِهَا، وَهَذَا قَالَ: (وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا).

مثال المضاف إلى (أل): (جاءَ الحَسَنُ الوجهُ الأب).

وقوله: «وَمَا لَمْ يَخُلْ»: أي: مِنْ (أل)، بل وُجِدَتْ فِيهِ (أل) (فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسَمًا).

والخلاصةُ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي مَعْمُولِهَا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مَطْلَقًا، فَالرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ إِنْ كَانَ مُحَلِّيًّا بـ(أل)، وَعَلَى التَّمْيِيزِ، أَوْ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ إِنْ كَانَ مُجَرَّدًا مِنْ (أل)، أَمَّا الْجُرُّ فَيَجُوزُ إِنْ كَانَتِ الصِّفَةُ مُحَلَّلَةً بـ(أل)، وَالْمَعْمُولُ مُحَلِّيًّا بـ(أل)، أَوْ مُضَافًا إِلَى مُحَلِّيٍّ بـ(أل).

أَمَّا إِذَا كَانَ مُجَرَّدًا مِنْ (أل)، وَلَمْ يُضَفْ إِلَى مَا فِيهِ (أل)، فَإِنَّ الْجُرَّ يَكُونُ مَمْتَنَعًا.

فإذا جُرِّدَتْ مِنْ (أل) جازَ في مَعْمُولِهَا كُلِّ الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ بَدْوِنِ تَفْصِيلٍ، فَتَقُولُ: (هَذَا حَسَنُ الْوَجْهِ)، (هَذَا حَسَنُ الْوَجْهِ)، (هَذَا حَسَنُ الْوَجْهِ).

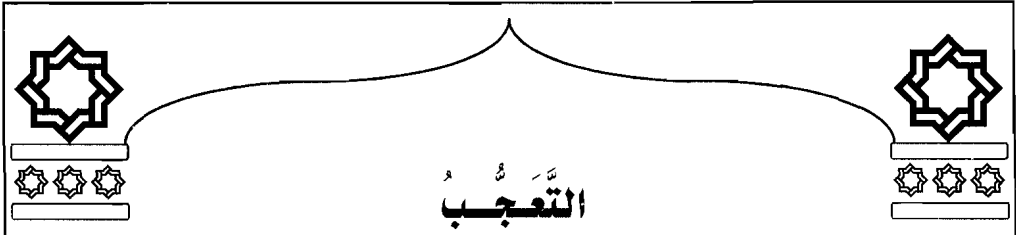
أَمَّا إِذَا قُرِنَتْ بِ(أَل) اِمْتَنَعَ الْجُرُّ إِلَّا إِذَا كَانَتْ (أَل) مَوْجُودَةً فِي الْمَعْمُولِ، أَوْ مُضَافَةً لِمَا فِيهِ (أَل).

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ كَلَامَهُمْ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- فِي الصِّفَةِ الْمُسَبَّهَةِ كَلَامٌ طَوِيلٌ أَشْبَهَ مَا يَكُونُ بِتَمْرِينِ الطَّالِبِ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ لَا تَأْتِي فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، فَكَأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ بِذَلِكَ تَمْرِينَ الذُّهْنِ.

وَالغَالِبُ أَنَّهُ إِذَا جَاءَتِ الصِّفَةُ الْمُسَبَّهَةُ أَنَّ مَعْمُولَهَا يَكُونُ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمُوصُوفِ بِهَا مِثْلُ: (الْحَسَنُ وَجْهَهُ)، أَوْ إِلَى مُحَلِّيِّ بِ(أَل) مِثْلُ: (الطَّاهِرُ الْقَلْبِ).

ثُمَّ إِنَّ الغَالِبَ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَعْمُولُ مُحَلِّيًّا بِ(أَل)، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَجْرُورًا، وَإِذَا كَانَ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمُوصُوفِ بِهَا، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا، فَتَقُولُ: (الطَّاهِرُ الْقَلْبِ)، وَ(الطَّاهِرُ قَلْبُهُ)، (الْحَسَنُ الْوَجْهِ)، وَ(الْحَسَنُ وَجْهَهُ)، وَلَا تَقُولُ: (الطَّاهِرُ الْقَلْبِ)، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا، لَكِنَّهُ غَالِبًا لَا يَكُونُ.

وَكَذَلِكَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مُضَافٍ إِلَى ضَمِيرِهِ، مِثْلُ: (الْحَسَنُ وَجْهَ أَبِيهِ)، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى مُحَلِّيِّ بِ(أَل) مِثْلُ: (الْحَسَنُ وَجْهِ الْأَبِ)، هَذَا هُوَ الغَالِبُ فِي الصِّفَةِ الْمُسَبَّهَةِ.



التعجب

٤٧٤- (أَفْعَل) أَنْطَقَ بَعْدَ (مَا) تَعَجَّبًا أَوْ جِئْتُ بِ(أَفْعَل) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبِا

الشرح

قوله: «تَعَجَّبًا»: إمَّا مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ، أَي: لِأَجْلِ التَّعَجُّبِ، أَوْ حَالٌ، أَي: مصدرٌ فِي مَوْضِعِ الحَالِ، أَي: مُتَعَجِّبًا.

و«مَا»: يَقُولُونَ: إِنَّهَا نَكْرَةٌ تَامَّةٌ، وَلَكِنْ عِنْدَ الإِعْرَابِ تَقُولُ: (مَا) تَعَجُّبِيَّةٌ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (مَا أَجُودَ النَّبِيِّ ﷺ)، وَتُعْرَبُهَا فَتَقُولُ: (مَا): تَعَجُّبِيَّةٌ اسْمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأً، وَ(أَجُودُ): فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَرٌّ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ (هُوَ) يَعُودُ عَلَى (مَا).

وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ مَا كَانَ تَقْدِيرُهُ (هُوَ)، يُقَالُ: مُسْتَرٌّ جَوَازًا، لَكِنْ هُنَا يَقُولُونَ: إِنَّهُ مُسْتَرٌّ وَجُوبًا، لِأَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ جَرَتْ مَجْرَى المَثَلِ عِنْدَ العَرَبِ، فَصَارُوا لَا يُغَيِّرُونَهَا، وَ(النَّبِيِّ): مَفْعُولٌ بِهِ لِ(أَجُودُ) مَنْصُوبٌ بِالفَتْحِ الظَّاهِرَةِ، وَالجَمْلَةُ مِنَ الفَعْلِ وَالفَاعِلِ خَبْرٌ (مَا).

يُقَالُ: إِنَّ أَبَا الأَسْوَدِ الدَّؤَلِيَّ^(١) سَمِعَ ابْنَتَهُ وَهِيَ تَقُولُ: (مَا أَحْسَنُ السَّمَاءِ)، فَقَالَ لَهَا: (نُجُومُهَا)، يَعْنِي: أَحْسَنُ السَّمَاءِ نُجُومُهَا، لِأَنَّ الصِّيغَةَ الَّتِي هِيَ قَالَتْ

(١) تقدمت ترجمته.

استفهامية، فقالت: لستُ أسألُ عن ذلك، ولكنني أعجبُ من حُسْنِها، فقال لها: هَلَّا فَتَحْتَ فَاءَكَ^(١)، يعني: قُلْتَ: (ما أَحَسَنَ السَّاءَ!).

الصَّيغَةُ الثَّانِيَّةُ: (أَوْ جِيءَ بِـ أَفْعِلُ) يعني: بِفَعْلٍ عَلَى وَزْنِ (أَفْعِلُ) (قَبْلَ جُرُورِ بِيَا).

مثالها: (أَجْمِلُ بِعَمْرٍو)، يعني: ما أَجْمَلُهُ، ف(أَجْمِلُ): فَعْلٌ أَمْرٌ لَفْظًا، لَكِنَّهُ خَبْرٌ فِي الْمَعْنَى، وَلِذَلِكَ جَاءَ الْفَاعِلُ فِيهَا بَارِزًا، فَنَقُولُ: (أَجْمِلُ): فَعْلٌ تَعَجُّبٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَالْبَاءُ حَرْفٌ جَرٌّ زَائِدٌ، وَ(عَمْرٍو): فاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ حَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ.

وقوله: «أَوْ جِيءَ بِـ أَفْعِلُ» قَبْلَ جُرُورِ بِيَا: جَرُّهُ بِالْبَاءِ وَاجِبٌ، فَهَذَا الْحَرْفُ زَائِدٌ وَجُوبًا، وَلَا يُمَكِّنُ حَذْفَهُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: (أَجْمِلُ زَيْدًا)، بَلْ هُوَ بَاقٍ وَجُوبًا، وَقَدْ يُحَذَفُ شُدُودًا فِي الشُّعْرِ، لَكِنَّهُ فِي النَّثْرِ لَا يُحَذَفُ.

وهذه الصَّيغَةُ وَالَّتِي قَبْلَهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْقُرْآنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، وَهِيَ الصَّيغَةُ الْأُولَى، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ [مريم: ٣٨]، يَعْنِي: مَا أَسْمَعَهُمْ، وَمَا أَبْصَرَهُمْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا، فَكِلْتَا الصَّيغَتَيْنِ مَوْجُودَةٌ فِي الْقُرْآنِ.

(١) تقدم الكلام على هذه القصة (ص: ١٨) من المجلد الأول.

٤٧٥- وَتَلَوْ (أَفْعَل) انْصَبْنَهُ كَ (مَا

أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقَ بِهِمَا)

الشرح

قوله: «تَلَوْ»: مفعولٌ به لفعلٍ مُقَدَّرٍ يُفسَّرُه ما بعده، لأنَّ هذا من باب الاشتغال، فأصله: (وانْصَبْ تَلَوْ أَفْعَل)، فالفعلُ اشتغلَ بضميره، ولكنه يترجَّح النَّصْبُ هنا، لأنَّه من بابِ الطَّلَبِ.

وقوله: «كَ مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا»: الكافُ حرفُ جرٍّ، و(مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا) كلها اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخره منعٌ من ظهورها الحِكَايَةُ.

وقوله: «مَا»: تعجُّبِيَّةٌ اسمٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ مبتدأً. و«أَوْفَى»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على فَتْحٍ مُقَدَّرٍ على آخره، منعٌ من ظهوره التَّعَدُّرُ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وجوباً تقديره: (هو) يعودُ على (ما).

و«خَلِيلَيْنَا»: (خَلِيلَيْنِ) مفعولٌ به منصوبٌ بالياءِ، لأنَّه مُثَنِّي، وهو مضافٌ، و(نَا) ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جرٍّ مُضَافٍ إليه.

و«أَصْدِقَ بِهِمَا»: (أَصْدِقُ) فعلٌ تعجُّبٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ، والباءُ حرفُ جرٍّ زائدٌ، والهاءُ ضميرٌ مبنيٌّ على الكسرِ في محلِّ جرٍّ باعتبارِ حرفِ الجرِّ الزَّائِدِ،

وإلا فحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ رَفْعٍ، وَالْمِيمُ وَالْأَلْفُ عِلَامَةٌ تَثْنِيَّةٌ^(١)، وَلَا نَقُولُ:
 (أَصْدِق) فَعَلٌ أَمْرٌ، لِأَنَّهُ إِذَا قُلْتَ: (أَكْرِم بَقْلَانِ)، فَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنِّي أَمْرُكَ أَنْ
 تُكْرِمَهُ، بَلْ يُقَالُ: فَعَلٌ تَعْجَبٌ.

(١) فائدتان:

الأولى: إذا أردت أن تعرف الضمير فحوِّله إلى ظاهر يتبين لك.

الثانية: الضمير (هما) إذا كان مجروراً، أو منصوباً نُعْرِبُ الهاءَ فقط، وإذا صار مرفوعاً فنعرِبُ
 (هما) جميعاً. (الشارح)

٤٧٦- وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحَ إِنَّ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحُ

الشرح

قوله: «حَذَفَ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(اسْتَبِحَ)، وهو مضافٌ، و(مَا) مضافٌ إليه، أي: الَّذِي.

وقوله: «مِنْهُ»: مُتَعَلِّقَةٌ بـ(تَعَجَّبْتَ).

والقاعدةُ في هذا البيتِ: أَجْزُ حَذَفَ مَا تَعَجَّبْتَ مِنْهُ، لكنْ (إِنَّ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحُ): أي: يَتَّضِحُ وَيَبِينُ، فيجوزُ أَنْ تَحذفَ المتعجبَ مِنْهُ، بشرطِ أَنْ يَكُونَ المعنى واضحًا.

مثال ذلك: قال اللهُ تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونا﴾ [مريم: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ، وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ﴾ [الكهف: ٢٦]، وأصلُها: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ بِهِمْ)، و(أَسْمِعْ بِهِ وَأَبْصِرْ بِهِ)، فَحذفَ المتعجبُ مِنْهُ في الفعلِ الثَّانِي لظُهُورِ المعنى.

مثال آخر: (ما أَكْرَمَ زيدًا وما أَجودَ)، أي: وما أَجودَ زيدًا، فَحذفَهُ لِلعِلْمِ بِهِ.

وعِلْمٌ مِنْ كَلامِهِ أَنَّهُ إِذا لَمْ يَتَّضِحِ المعنى بِحذفِهِ، فَإِنَّهُ لا يَجوزُ، كما لو قلت: (ما أَكْرَمَ زيدًا، وَأَبْخَلَ عَمْرًا!)، فلا يَجوزُ أَنْ نَحذفَ (عَمْرًا)، لأنَّ المعنى يَكُونُ (ما أَكْرَمَ زيدًا وَأَبْخَلَ)، وهذا تناقضٌ.

إِذَنْ: لَا بُدَّ أَنْ يُقَالَ: (وَمَا أَبْخَلَ عَمْرًا)، فتأتي بالمتعجبِ منه.

لكن لو قلت: (ما أكرم زيدًا، وما أصبر) فإنه يجوز، لأنه مُتَّضِحٌ، وليس فيه تناقض، فقد يجتمع في حقه هذا وهذا، وحينئذ يكون حذف المتعجب منه واضحًا، فيصح.

٤٧٧- وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتْمًا

الشرح

القاعدةُ في هذا البيت أنه يجبُ أن يكونَ فعلاً التَّعَجُّبِ سَابِقِينَ لِلْمُتَعَجِّبِ منه، فلا يُمكنُ أن تقولَ: (ما زيدًا أَحْسَنَ).

وقوله: «قِدْمًا»: يعني: تَقَدَّمَ.

وقوله: «مَنَعُ تَصَرُّفٍ»: يعني: لا تتصَرَّفُ فيه، فَتَقَدَّمَهُ.

«بِحُكْمٍ حُتْمًا»: يعني أن هذا حُكْمٌ مُحْتَمٌّ، فلا يُمكنُ أن يتقدَّمَ المتعجبُ منه على الفِعْلَيْنِ.

ولو قلت: (أَسْمِعْ بزيدي، وبِهِ أَبْصِرْ)، فإنه لا يجوزُ، بل لا بُدَّ أن يكونَ المتعجبُ منه مُتَأَخَّرًا، فَيُمنَعُ أن يتقدَّمَ المتعجبُ منه، لأنَّ صيغةَ التَّعَجُّبِ وردتُ عن العربِ، وكأَنَّها أمثلةٌ لا تتغيَّرُ، فلهذا وَجَبَ أن تبقى هكذا على التَّرتيبِ، وعلى الصَّيغَةِ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وجوبًا في (ما أفعل).

وكذلك لا تقول: (ما يُحْسِنُ زيدًا)، فكلامُ المؤلِّفِ - رحمه الله - يشملُ أنه لا يتقدَّمُ، وأنه لا يُصاغُ من غيرِ الماضي، فقوله: (مَنَعُ تَصَرُّفٍ) معناه أنه يَبْقَى على ما هُوَ عليه.

٤٧٨- وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا قَابِلٍ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
٤٧٩- وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْهَلًا) وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ (فِعْلًا)

الشرح

قوله: «وَصُغْهُمَا»: الضمير يعودُ على صِيغَتِي فعلِ التَّعَجُّبِ.

«مِنْ ذِي ثَلَاثٍ»: أي: مِنَ الفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ، فلا يُصَاغَانِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ، ولا مِنَ الْخُمَاسِيِّ، ولا مِنَ السُّدَاسِيِّ، مثل: (أَحْسَنَ)، (أَكْرَمَ)، (أَسْمَعَ)، وما أشبه ذلك، فـ(أَسْمَعَ) مِنْ (سَمِعَ)، و(أَكْرَمَ) مِنْ (كَرَّمَ)، وهذا الشَّرْطُ الْأَوَّلُ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: (صُرْفًا)، فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا الثَّلَاثِيُّ مُتَّصِرًا، فَإِنْ كَانَ جَامِدًا، فَإِنَّهُ لَا يُصَاغُ مِنْهُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ، مثل: (نِعَمَ)، فلا يُمَكِّنُ أَنْتَقُولَ: (مَا أَنْعَمَ زَيْدًا)، بِمَعْنَى: (نِعَمَ زَيْدًا)، لَكِنْ لَوْ كَانَ الْمَعْنَى: مَا أَعْظَمَ نِعْمَتَهُ، مِنْ: (نِعَمَ، يَنْعَمُ) صَحَّ.

وكذلك (يُسَّ)، فلا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (مَا أَبَاسَ زَيْدًا).

وهكذا (لَيْسَ)، مثل: (لَيْسَ زَيْدٌ بِخَيْلٍ)، فلو أَرَدْتَ أَنْ تَتَّعَجَّبَ مِنْ كَرَمِهِ فلا تَقُولَ: (مَا أَلَيْسَ زَيْدًا)، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ مُتَّصِرٍ.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: (قَابِلٍ فَضْلٍ)، فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنَ فِعْلِ يَقْبَلُ مَعْنَاهُ التَّفَاضُلُ، أَي: أَنَّهُ يَكُونُ شَيْءٌ أَكْثَرُ مِنْ شَيْءٍ، فَالكَرْمُ يَقْبَلُ التَّفَاضُلَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ كَرِيمٌ جَدًّا، وَبَعْضُهُمْ كَرِيمٌ بَدْرَجَةٍ مُتَوَسِّطَةٍ، وَبَعْضُهُمْ بِخَيْلٍ لَيْسَ بِكَرِيمٍ، فَهُوَ قَابِلٌ لِلتَّفَاضُلِ.

ومثال الذي لا يقبل التفاضل (العمى)، أي: عمى البصر، وليس عمى القلب، مع أنه من (عمي)، وهو فعلٌ ثلاثيٌّ، فلا تقول: (ما أعمى زيدًا!). وكذلك الموت لا يقبل التفاضل، فلا يصحُّ أن تقول: (ما أموتُهُ!)، والمراد المعنى الحسيُّ دون المعنويِّ.

الشرطُ الرَّابِعُ: (تمَّ)، أي: من فعلٍ تامٍّ، مثل: (قام)، و(قعد)، و(أكل)، و(شرب)، وما أشبهه، وهذا احترازٌ من الفعلِ الناقصِ، فلا يُصاغُ منه فعلٌ التَّعْجُبِ، مثل: (كان) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، فلا يصحُّ أن تقول: (ما أكونه قاتلًا!)، لأنَّه لا بُدَّ أن يكونَ تامًّا.

الشرطُ الخَامِسُ: (غَيْرِ ذِي انْتِفَاءٍ)، أي: أنَّه غيرُ منفيٍّ، وسواءً كان هذا المنفيُّ ممَّا يلزمه النَّفيُّ، أو ممَّا لا يلزمه، فإذا كان منفيًّا، فلا يُمكنُ أن تصوغَ منه التَّعْجُبَ، فلو قلتَ في: (ما قام زيدٌ): (ما أقومُه!)، انقلبَ المعنى من نفيٍّ إلى إثباتٍ، ولو قلتَ: (ما أعدم قيامه!) يتحوَّلُ النَّفيُّ إلى عدمٍ، ولكن سيأتينا - إن شاء الله - كيف يُعمَلُ به.

الشرطُ السَّادِسُ: (وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا)، يعني: وصغُها من فعلٍ لا يُصاغُ منه الوصفُ على (أفعل) مثل: (شهل، يشهل، فهو أشهل)، فلا يصحُّ أن تقول: (ما أشهله!).

مثال آخر: (حمر، يحمر، فهو أحمر)، فلا يصحُّ أن تقول: (ما أحمره!). وكذلك (ما أسوده!)، لأنَّ الوصفَ منه على (أفعل).

وهذا الشرطُ فيه خلافٌ، فإنَّ بعضَ النَّحْوِيِّينَ يقولُ: ليس بشرطٍ،

وَالنَّاسُ يَفْهَمُونَ الْفَرْقَ بَيْنَ: (فُلَانٌ أَسْوَدٌ)، وَبَيْنَ: (فُلَانٌ مَا أَسْوَدَهُ!) يَعْنِي: مَا أَشَدَّ سَوَادَهُ، فَمَا دَامَ أَنَّهُ قَابِلٌ لِلتَّفَاضُلِ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: (مَا أَسْوَدَهُ).

مثال آخر: (مَا أَعْرَجَ زَيْدًا)، وَهَذَا مِثْلُ الَّذِي قَبْلَهُ، فَإِنْ قَلْنَا بِالْجَوَازِ جَازًا، وَإِلَّا فَلَا.

الشَّرْطُ السَّابِعُ: (وَعَيْرِ سَالِكِ سَبِيلِ فِعْلًا)، يَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ بَكْرًا ضَرْبًا عَظِيمًا، قَلْنَا: (ضَرَبَ بَكْرًا)، وَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَعَجَّبَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ، وَقَلْنَا: (مَا أَضْرَبَ بَكْرًا)، مَا صَحَّ، لِأَنَّكَ إِذَا قَلْتَ: (مَا أَضْرَبَهُ)، فَكَأَنَّ الضَّرْبَ وَقَعَ مِنْهُ، وَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَتَعَجَّبَ مِنْ ضَرْبٍ وَقَعَ عَلَيْهِ، فَيَخْتَلِفُ الْمَعْنَى، وَهَذَا لَا يَصِحُّ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ.

مثال: (مَا أَعْسَرَهُ)، فَهَذَا الْمَثَلُ صَحِيحٌ، لِأَنَّهَا مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ قَابِلٍ لِلتَّفَاضُلِ، وَمَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ، مِنْ: (عَسَرَ الشَّيْءُ)، وَكَذَلِكَ نَقُولُ: (مَا أَيَسَّرَهُ) مِنْ: (يَسَّرَ الشَّيْءُ).

٤٨٠- و(أَشْدِدَ) او (أَشَدَّ) أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلَفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمًا

الشرح

قوله: «أَشْدِدَ»: على وَزْنِ (أَفْعِلْ)، مثل: (أَعْظِمُ) و(أَكْبِرُ)، وما أشبه ذلك.

وقوله: «و(أَشْدِدَ) أَوْ»: أتى بهمزة الوصل لضرورة الشعر.

وقوله: «أَشَدَّ»: على وَزْنِ (أَفْعَلْ).

وقوله: «أَوْ شِبْهُهُمَا»: معطوفة على قوله: (وَأَشْدِدَ).

وقوله: «يَخْلَفُ»: جملة الفعل هنا خبر المبتدأ.

وقوله: «مَا»: اسم موصول مفعول ل(يَخْلَفُ).

و«بَعْضَ»: مفعول مُقَدَّم لقوله: (عَدِمًا)، أي: يَخْلَفُ مَا عَدِمَ بَعْضَ الشُّرُوطِ.

وقوله: «عَدِمًا»: الألف هنا لإطلاق القافية، وليست للتثنية.

والقاعدة من هذا البيت أنه إذا لم تتوفّر الشُّرُوطُ في كلمةٍ ممّا تُريدُ أنْ

تتعبّب منه فاجعل بدلها (أَشْدِدُ) أو (أَشَدَّ).

مثال ذلك: إذا كان الفعل غير ثلاثي، فإنه لا يُبنى منه فعل التعجب،

فمثلاً: (اسْتَغْفَرَ) لا يُصاغُ منه فعلُ التَّعَجُّبِ، لأنّه زائدٌ على الثلاثي، إذن: هات

(أَشْدِدُ)، فقل: (أَشْدِدُ بِاسْتِغْفَارِهِ)، وإذا كنتَ تتعجبُ من كثرتِه تقول: (أَكْثِرُ

بِاسْتِغْفَارِهِ، أَوْ ائْتِ بِ(أَشَدَّ) مَسْبُوقًا بِ(مَا)، فَتَقُولُ: (مَا أَشَدَّ اسْتِغْفَارَهُ)، أَوْ: (مَا أَكْثَرَ اسْتِغْفَارَهُ).

وَسَبِقَ أَنَّهُ لَا يُصَاغُ مِمَّا الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى (أَفْعَلٍ)، مِثْلُ: (أَحْمَرٍ)، فَلَا يُقَالُ: (مَا أَحْمَرُهُ)، وَلَا: (أَحْمَرِ بِهِ)، وَإِنَّمَا يُقَالُ: (مَا أَشَدَّ أَحْمَرَارَهُ)، أَوْ: (أَشَدُّ بِأَحْمَرَارِهِ).
وَسَبِقَ أَنَّهُ لَا يُصَاغُ مِمَّا لَا يَقْبَلُ التَّفَاوُتَ كَالْعَمَى، فَلَا يُقَالُ: (مَا أَعْمَاهُ)، وَلَا: (أَعْمِ بِهِ)، إِذَنْ: نُضِيفُ (أَشَدَّ)، أَوْ (أَشَدُّ)، فَتَقُولُ: (مَا أَشَدَّ عَمَاهُ)، وَ: (أَشَدُّ بِعَمَاهُ)، وَعَلَى هَذَا فَاقْسُ.

وَقَوْلُهُ: «يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عَدِمًا»: وَمَا عَدِمَ كُلَّ الشُّرُوطِ فَمِنْ بَابِ أَوْلَى، فَإِذَا كَانَ الَّذِي يَعْذِمُ بَعْضَ الشُّرُوطِ - وَلَوْ شَرْطًا وَاحِدًا - يُؤْتَى مَعَهُ بِ(أَشَدِّدُ)، أَوْ (أَشَدَّ)، فَالَّذِي فَقَدَ جَمِيعَ الشُّرُوطِ مِنْ بَابِ أَوْلَى.

٤٨١- وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ (أَفْعَلُ) جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ

الشرح

قوله: «مَصْدَرُ الْعَادِمِ»: أي: العَادِمِ بَعْضُ الشُّرُوطِ.

وقوله: «بَعْدُ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(يَنْتَصِبُ)، أي: يَنْتَصِبُ مَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدَ (أَشَدَّ)، فإذا أردتَ أَنْ تَتَعَجَّبَ مِنْ شِدَّةِ اسْتِغْفَارِهِ، فَإِنَّكَ تَأْتِي بِ(أَشَدَّ)، وَتُحَوَّلُ الْفِعْلَ إِلَى مَصْدَرٍ، وَتَنْصِبُهُ بِ(أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ، فَتَقُولُ: (مَا أَشَدَّ اسْتِغْفَارَهُ)، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَتَعَجَّبَ مِنْ كَثْرَتِهِ تَقُولُ: (مَا أَكْثَرَ اسْتِغْفَارَهُ).

وقوله: «وَبَعْدَ (أَفْعَلُ) جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ»: يَعْنِي أَنَّ مَصْدَرَ الْعَادِمِ إِذَا أَتَيْتَ بِ(أَفْعَلُ) يَجِبُ جَرُّهُ بِالْبَاءِ، فَتَقُولُ: (أَكْثَرَ بِاسْتِغْفَارِهِ)، (أَشَدُّ بِعَمَاهُ)، وَعَلَى هَذَا فَقَسْ.

فَأَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّنَا إِذَا أَتَيْنَا بِالنَّائِبِ الَّذِي هُوَ (أَشَدَّ)، أَوْ (أَشَدُّ)، فَإِنَّا نُحَوَّلُ الْفِعْلَ الْمُتَعَجَّبَ مِنْهُ إِلَى مَصْدَرٍ مَنْصُوبٍ بَعْدَ (أَشَدَّ)، أَوْ مَجْرُورٍ بِالْبَاءِ بَعْدَ (أَفْعَلُ).

٤٨٢- وَبِالنُّدُورِ احْكُمَ لِغَيْرِ مَا ذَكَرَ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرَ

الشرح

قوله: «بِالنُّدُورِ»: النَّادِرُ معناه القليلُ جدًا.

وقوله: «بِالنُّدُورِ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(احْكُمَ)، يعني: احْكُمَ بِالنُّدُورِ، أي: بِالْقَلِيلَةِ الْقَلِيلَةِ (لِغَيْرِ مَا ذَكَرَ) مِمَّا خَالَفَ الشُّرُوطَ، فَإِذَا وَجَدْتَ شَيْئًا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مُحَالِفًا لِمَا قَرَّرْتَهُ فَقُلْ: إِنَّهُ نَادِرٌ، وَهَذَا شَأْنُ النَّحْوِيِّينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - إِذَا أَصَلُوا الْقَوَاعِدَ، فَمَا وَرَدَ عَلَى خِلَافِهَا يَقُولُونَ: إِنَّهُ نَادِرٌ، وَلَوْ أَثَرَهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ نَادِرٌ، وَإِنَّهُ يَجُوزُ عَلَى سَبِيلِ النُّدُورِ لَكَانَ الْأَمْرُ هَيْئًا، وَلَكِنْ يَقُولُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرَ) أَي: نُقِلَ، يَعْنِي: لَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي نُقِلَ عَنِ الْعَرَبِ مِمَّا خَالَفَ الشُّرُوطَ، وَصَاغُوا مِنْهُ التَّعَجُّبَ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْفِقْهِ يَقُولُونَ: إِنَّ النَّادِرَ لَا حُكْمَ لَهُ، فَالْعِبْرَةُ بِالْقَاعِدَةِ، أَمَّا السَّادُّ، فَلَا عِبْرَةَ بِهِ، وَهَذَا فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَالسَّادُّ الْخَارِجُ عَنِ النَّظَائِرِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، إِنَّهَا يُعْتَدَرُ لَهُ، وَلَا يُجْتَجَبُ بِهِ.

مثال ذلك: قولهم: (ما أخصره)، مع أنه من (اختصر)، ولهذا يقال: هذا كتابٌ مُحْتَصَرٌ (اسمٌ مفعولٍ)، فهذا مخالفٌ للقاعدة، لأنه أكثرٌ من ثلاثة، ولأنه مبنيٌ للمجهول، ومع ذلك العرب يقولون: (ما أخصره).

مثال آخر: (ما أعساه يفعل كذا)، فهنا بُنيَ من ثلاثيٍّ، لكنه جامدٌ، يقول المؤلف - رحمه الله -: إِنَّكَ لَا تَقِيسُ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، لِأَنَّهَا تُحْفَظُ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا.

- ٤٨٣- وَفِعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ
مَعْمُولُهُ، وَوَضَلَهُ بِهِ الزَّمَا
- ٤٨٤- وَفَضْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ
مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ

الشرح

القاعدة: هذا الباب لا يُقَدَّم معموله أبداً، فإذا قلت: (ما أَحَسَّنَ السَّمَاءَ!)، فهنا مفعول (أَحَسَّنَ) هو (السَّمَاءَ)، فلا يجوزُ أَنْ تُقَدَّمَ (السَّمَاءَ) على (أَحَسَّنَ)، فتقول: (ما السَّمَاءَ أَحَسَّنَ!)، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: (السَّمَاءَ ما أَحَسَّنَ!)، فتُقَدِّم السَّمَاءَ الَّذِي هو المفعولُ على (ما) والفعلِ، وهو داخلٌ في قولِ المؤلِّفِ -رحمه الله-: (لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ).

وقوله: «لَنْ يُقَدَّمَ»: اعلمُ أَنَّ الألفَ هنا للإطلاقِ، وليستَ للتثنيةِ، يعني: أَنْ معمولَ هذا البابِ لَنْ يُقَدَّمَ على فِعْلِهِ، سواءً تُقَدَّمَ على الفعلِ دونَ (ما)، أو على الفعلِ و(ما).

وكذلك الصيغةُ الثانيةُ (أَشَدُّ بِهِ)، فلا يجوزُ أَنْ تقولَ: (بالسَّمَاءِ أَحَسَّنَ!)، وذلك -واللهُ أعلمُ- لأنَّ هذا البابَ جَرَى مَجْرَى الأمثلةِ، والأمثلةُ لا تتغيَّرُ، بل تبقى على ما وردتْ عن العَرَبِ، لا تُقَدَّمُ، ولا تُؤَخَّرُ، وهذا هو الاختلافُ الأوَّلُ.

الاختلافُ الثاني: (وَوَضَلَهُ بِهِ الزَّمَا).

قوله: «وَوَضَلَهُ»: مفعولٌ به.

و«الزَمَا»: فعلٌ أمرٌ، وهو الَّذِي عَمَلَ فِي قَوْلِهِ: (وَصَلَّهُ)، يعني: وَالزَّمَّ وَصَلَّهُ بِهِ.

مثاله: (ما أَحْسَنَ السَّاءِ!)، ذ(السَّاءِ) مُتَّصِلَةٌ بِالْفِعْلِ، وَهَذَا وَجُوبًا، فابنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللهُ - يَقُولُ: لَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِفَاصِلٍ.

مثال آخر: (ما أَضْفَى فِي الْعُرْفَةِ الْمَصْبَاحُ!)، فَهنا قَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ: إِنَّهُ يَجُوزُ، وَيُتَوَسَّعُ فِي الظُّرُوفِ مَا لَا يُتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَمْنُوعٌ، وَلَا يَجُوزُ، فَإِذَا أَرَدْتُ أَلَّا أُتَعَرَّضَ لِلْخِلَافِ أَقُولُ: (ما أَضْفَى الْمَصْبَاحُ فِي الْعُرْفَةِ!)، وَأَسْلَمُ مِنَ الْخِلَافِ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «الْخِلَافُ شَرٌّ»^(١).
فَمَا دَامَ أَنَّنَا نَخْرُجُ عَنِ الْخِلَافِ - لَا سِيَّمَا فِي مَسْأَلَةِ النَّحْوِ - فَهُوَ أَوْلَى، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَا نَرَى لِرِزَامًا عَلَيْنَا هَذَا الْأَمْرَ، لِأَنَّنا قَلْنَا فِي خِلَافِ النَّحْوِيِّينَ فِي بَابِ النَّحْوِ: (الْمُتَّبِعُ هُوَ الْأَسْهَلُ وَالْأَوْسَعُ)، وَهَذَا الْخِلَافُ لَيْسَ بِمَقْتَضَى نِصُوصِ شَرْعِيَّةٍ، إِنَّمَا هُوَ بِمَقْتَضَى أُمُورٍ عَقْلِيَّةٍ، فَمَا دَامَتِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَ فِيهَا نِصُوصٌ شَرْعِيَّةٌ، فَهِيَ أَيْسَرُ فَهِيَ أَوْلَى.

وقوله: «وَالْخُلْفُ»: مَبْتَدَأٌ، وَالْكَلَامُ يَتَمُّ بِقَوْلِهِ: (اسْتَقَرَّ)، فَتَكُونُ جَمَلَةٌ (اسْتَقَرَّ) هِيَ الْخَبَرُ.

وقوله: «فِي ذَلِكَ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(اسْتَقَرَّ).

(١) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصلاة في منى، رقم (١٩٥٩).



نَعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَىٰ مَجْرَاهُمَا

هذان فعلان جامدان، يُقصدُ بالأوّل المدح، ويُقصدُ بالثاني الذّمُّ، ف(نعم) للمدح، و(بئس) للذّمِّ، وهما فعلا إنشاء، وليسا فعلي خبر، لأنك تُنشئ المدح فيما إذا قلت: (نعم الرجل زيد)، والذّمّ فيما إذا قلت: (بئس الرجل زيد).

وقوله: «وَمَا جَرَىٰ مَجْرَاهُمَا»: يُريدُ به (حبّدا) في المدح، و(لا حبّدا) في الذّمّ.

٤٨٥- فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ (نعم) و(بئس) رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

٤٨٦- مُقَارِنِي (أَل) أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَتْهَا كَ (نعم عقبى الكرما)

الشرح

قوله: «فِعْلَانِ»: خبرٌ مُقَدَّمٌ.

وقوله: «نعم»: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ.

و«بئس»: معطوفٌ عليه، يعني: أنّ (نعم) و(بئس) فعلان، وهذا هو الرَّاجِحُ من أقوال أهل العلم، والدليل على ذلك دخول تاء التّأنيثِ عليهما، فتقول: (نعمتِ المرأةُ هندٌ، وبئستِ المرأةُ دعدٌ)، وتاء التّأنيثِ من علامة الأفعال.

وقيل: إنّهما اسمان، واستدلّ القائلون بذلك لقولهم بقول بعض العرب، وقد بُشِّرَ بِنْتٍ، قال: (ما هي بِنعم الولد)، قالوا: وحروف الجرّ لا تدخل إلّا

على الأسماء، وكذلك قول بعضهم: (نعم السَّيرُ على بُسِّ العَيْرِ)، والعَيْرُ هو الحِمَارُ، فأَدْخَلَ (على) على (بس)، وحروف الجرِّ لا تدخل إلا على الأسماء.

لكنَّ القولَ الأوَّلَ الذي مشى عليه ابنُ مالكٍ - رحمه الله - أصحُّ، وهذان الكلامانِ مُؤَوَّلانِ، فمعنى (ما هيَ بِنَعْمِ الوَلَدِ) أي: ما هيَ بالَّتِي يُقَالُ فيها: (نَعْمِ الوَلَدِ)، وكذلك قوله: (على بُسِّ العَيْرِ) أي: على مَرْكُوبٍ يُقَالُ فيه: (بِسِّ العَيْرِ).

وقولُ المؤلِّفِ - رحمه الله - «غَيْرٌ مُتَصَرِّفَيْنِ»: يعني أَنَّهُ لا يَأْتِي مِنْهَا المِضَارِعُ، ولا الأَمْرُ، ولا المِصْدَرُ، بل هما هَكَذَا وَجِدًا فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وَغَيْرُ المِتَصَرِّفِ يُسَمَّى جَامِدًا.

وقوله: «رَافِعَانِ اسْمَيْنِ»: (رَافِعَانِ) خَبْرٌ ثَانٍ لِقَوْلِهِ: (نَعْمَ وَبِسِّ)، يعني أَنَّهُمَا فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ، وَكَذَلِكَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ، وَقَوْلُهُ: (رَافِعَانِ) عَمَلٌ فِي قَوْلِهِ: (اسْمَيْنِ) النَّصْبُ، فَقَوْلُهُ: (اسْمَيْنِ) مَفْعُولٌ بِهِ لِرَافِعَانِ، وَفِي (رَافِعَانِ) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى (نَعْمَ) وَ(بِسِّ)، وَليْسَ الضَّمِيرُ هُوَ الأَلْفُ فِي قَوْلِهِ: (رَافِعَانِ)، لِأَنَّ الأَلْفَ فِي قَوْلِهِ: (رَافِعَانِ) عِلْمَةٌ إِعْرَابٍ، وَليْسَتْ ضَمِيرًا، وَالمعنى أَنَّ (نَعْمَ) وَ(بِسِّ) يَرَفَعَانِ اسْمَيْنِ، وَليْسَ كُلُّ وَاحِدَةٍ تَرَفَعُ اسْمَيْنِ، وَلَكِنْ كُلُّ وَاحِدَةٍ تَرَفَعُ اسْمًا.

وهذانِ الاسمانِ يقولُ عنهما: (مُقَارِنِي أَلْ)، يعني أَنَّ فاعِلَهُما لا يكونُ إِلا اسْمًا مُعَرَّفًا بِ(أَلْ)، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَعْمَ المَوْلَى وَنَعْمَ النَّصِيرُ﴾ [الأَنْفَالُ: ٤٠]، فَالفاعِلُ ﴿المَوْلَى﴾، وَهُوَ مَقْرُونٌ بِ(أَلْ)، وَ﴿النَّصِيرُ﴾ أَيضًا فاعِلٌ مَقْرُونٌ بِ(أَلْ).

فلو قلت: (نعم مولى، ونعم نصير) لم يُجْز، بل لا بُدَّ أن يكونَ فاعلُها مقروناً ب(أل)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَيُنَسِّ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، ف﴿الْمَصِيرُ﴾ فاعِلٌ، ولا يصلح أن يكونَ غيرَ محليِّ ب(أل)، بل لا بُدَّ أن يكونَ محليِّ ب(أل).
وقوله: «أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَبَهَا»: يعني: أو يكون فاعلُها مُضَافاً لِمَا فيه (أل).

مثاله: قولُ الله تعالى: ﴿وَلَنَعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، ف﴿دَارُ﴾ ليس فيها (أل)، لكنَّها مُضَافَةٌ لِمَا فيه (أل).

مثال آخر: قَالَ الشَّاعِرُ:

نِعْمَتْ جَزَاءُ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ دَارُ الْأَمَانِ وَالْمَنَى وَالْمِنَّةُ^(١)

فهنا الفاعلُ مُضَافٌ لِمَا فيه (أل).

إِذَنْ: فاعلُها لا بُدَّ أن يكونَ مقروناً ب(أل)، أو مُضَافاً لِمَا فيه (أل)، ويجوزُ أيضاً أن يكونَ الفاعلُ مُضَافاً إلى مضافٍ لِمَا فيه (أل).

مثاله: (نعمَ دارُ كريمِ القومِ)، ف(دار) فاعِلٌ، وهو مضافٌ إلى (كريم)، و(كريم) ليس فيها (أل)، لكنَّها مُضَافَةٌ إلى ما فيه (أل).

إِذَنْ: يصحُّ أن يكونَ فاعلُها محليِّ ب(أل)، أو مُضَافاً لِمَا فيه (أل)، أو مُضَافاً إلى مضافٍ لِمَا فيه (أل)، أو مُضَافاً إلى مضافٍ إلى مضافٍ لِمَا فيه (أل)، وهكذا، المهمُّ أنَّه لا بُدَّ أن تأتي (أل).

(١) البيت بلا نسبة، كما في خزانة الأدب (٩/٤٢١).

وقوله: «نِعْمَ عُقْبَى الْكُرْمَا»: (نِعْمَ) فاعلها غير محليّ ب(أل)، لكنه مضافٌ إلى ما فيه (أل).

واعلم أنّ (نِعْمَ) و(بئس) تحتاج إلى فاعل، وتحتاج إلى مخصوصٍ بالذمِّ وبالمدح غيرِ الفاعلِ، ويكونُ مبتدأً، فمثلاً تقولُ في قوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾: ﴿الْمَوْلَىٰ﴾ فاعلٌ، والمخصوصُ هو (الله)، أي: نِعْمَ المولى الله، ونِعْمَ النَّصِيرُ اللهُ.

وكذلك تقولُ في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾: المخصوصُ هو (الجنة).

فالشّيء الذي وقع عليه الثناء يكونُ محذوفاً، ويُعربُ على أنه مبتدأٌ مؤخرٌ، وجملة (نِعْمَ) وفاعلها خبرٌ مُقدّمٌ.

فنقولُ في إعرابِ: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ﴾: ﴿نِعْمَ﴾: فعلٌ ماضٍ، و﴿الْمَوْلَىٰ﴾: فاعلٌ مرفوعٌ بضمّةٍ مُقدّرةٍ على الألفِ، منعٌ من ظهورِها التّعذرُ، والمخصوصُ محذوفٌ، تقديرُه: (الله)، وهو مبتدأٌ، وخبرُه الجملةُ التي قبله، وهي: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ﴾.

ونقولُ في قولِ الله تعالى: ﴿وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾: المخصوصُ محذوفٌ، والتقديرُ: (النار)، فنقولُ في الإعرابِ: ﴿وَبِئْسَ﴾: فعلٌ ماضٍ للذمِّ، و﴿الْمَصِيرُ﴾: فاعلٌ مرفوعٌ بالضمّةِ الظاهرة، والمخصوصُ محذوفٌ، والتقديرُ: (النار)، وهو مبتدأٌ، وخبرُه جملةٌ ﴿وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾.

٤٨٧- وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفْسَرُهُ مُمَيِّزٌ كَ (نِعْمَ قَوْمًا مَعَشْرُهُ)

الشرح

قوله: «يَرْفَعَانِ»: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بثبوتِ النونِ، والألفُ فاعلٌ.
و«مُضْمَرًا»: مفعولٌ به.

و«يُفْسَرُهُ»: فعلٌ مضارعٌ ومفعولٌ به.

و«مُمَيِّزٌ»: فاعلٌ (يُفْسَرُ)، وجملةٌ (يُفْسَرُهُ مُمَيِّزٌ) صِغَةٌ لـ(مُضْمَرًا).

وقوله: «كَ نِعْمَ قَوْمًا مَعَشْرُهُ»: هنا دَخَلَ حرفُ الجرِّ على جُمْلَةٍ، فنقول:
الكافُ حرفٌ جرٌّ.

و«نِعْمَ قَوْمًا مَعَشْرُهُ»: اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على
آخِرِهِ منعٌ من ظُهورِها الحِكايةِ، لأنَّ معنى قولنا: (كَ نِعْمَ قَوْمًا مَعَشْرُهُ) كهذا
المثالِ، فهو جُمْلَةٌ في حُكْمِ المُفْرَدِ.

وقال بعضُ المُعَرِّبين: إنَّ الكافَ داخلةٌ على مجرورٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ:
(كقولك: نِعْمَ قَوْمًا مَعَشْرُهُ)، وهذا وإن كان له وجهٌ، لكنَّه ضعيفٌ، لأنَّه يحتاجُ
إلى تَقديرٍ محذوفٍ، والأصلُ عَدَمُ الحذفِ، ولهذا نقولُ في قولِ ابنِ مالِكٍ - رحمه
الله تعالى -:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرٌ مَالِكٍ

(قَالَ) فعلٌ ماضٍ، و(مُحَمَّدٌ) فاعلٌ، و(أَحْمَدُ رَبِّيَ اللهُ خَيْرَ مَالِكٍ) إلى آخرِ
كلمةٍ من الألفيَّةِ في محلِّ نصبٍ مَقُولُ القَوْلِ.

لَمَّا قَالَ - رحمه الله - : إِيَّهَا لَا يَرْفَعَانِ إِلَّا مَحَلِّيَّ بِ(أَلْ)، أو مُضَافًا لِمَحَلِّيَّ بِ(أَلْ)
ذَكَرَ أَيْضًا أَنَّهُمَا يَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ، أَي: تَمَيِّزٌ، يَعْنِي: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
فَاعِلُهَا ضَمِيرًا مَفْسَّرًا بِتَمَيِّيزٍ، وَهَذِهِ هِيَ الْقَاعِدَةُ.

مثاله: «نِعَمَ قَوْمًا مَعَشْرَهُ»: (نِعَمَ) فعلٌ ماضٍ، و(قَوْمًا) تَمَيِّزٌ مَنْصُوبٌ
بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (نِعَمَ هُمْ - أَي: القَوْمُ - قَوْمًا).

وقوله: «مَعَشْرَهُ»: هو المَخْصُوصُ بِالمَدْحِ، مَبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالابتداءِ، وَعِلامَةُ
رَفْعِهِ ضَمٌّ آخِرِهِ، و(مَعَشْرٌ) مُضَافٌ، وَالهاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ
جَرٍّ، وَالجُمْلَةُ مِنْ (نِعَمَ قَوْمًا) خَبْرٌ مُقَدَّمٌ، لِأَنَّ (نِعَمَ) و(بِئْسَ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا
يَحْتَاجَانِ إِلَى فَاعِلٍ، وَإِلَى مَخْصُوصٍ بِالمَدْحِ وَالذَّمِّ.

ولو قلنا: (مَعَشْرٌ) هِيَ الفَاعِلُ صَارَتْ لَمْ تَرْفَعِ المِضْمَرَ، وَإِنَّمَا رَفَعَتْ ظَاهِرًا،
ثُمَّ المَعْنَى يَنْفَسِدُ، فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَتَنَبَّأَ عَلَى قَوْمٍ، أَي: نِعَمَ القَوْمِ قَوْمًا، فَإِذَا قِيلَ: مَنْ
هُم؟ أَقُولُ: مَعَشْرَهُ، وَلِهَذَا يُقَالُ: إِنَّ (نِعَمَ) و(بِئْسَ) تَدُلُّ عَلَى العُمُومِ، ثُمَّ عَلَى
الْخُصُوصِ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (نِعَمَ القَوْمِ قَوْمًا) فَهَذِهِ عُمُومٌ، مِثْلُ: (نِعَمَ الرَّجُلِ
زَيْدًا)، فَ(الرَّجُلِ) شَائِعٌ فِي جَمِيعِ الرَّجَالِ، وَلَيْسَ زَيْدًا، وَلِهَذَا تُعْتَبَرُ (أَلْ) هُنَا
لِاسْتِغْرَاقِ الجِنْسِ، ثُمَّ خُصَّ هَذَا الرَّجُلُ بِأَنَّهُ زَيْدٌ، فَكَانَهُ ذِكْرٌ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً عَلَى
سَبِيلِ العُمُومِ، وَمَرَّةً عَلَى سَبِيلِ الخُصُوصِ، فَلِهَذَا لَا بُدَّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ التَّقْدِيرَ:
(نِعَمَ القَوْمِ قَوْمًا) عَلَى سَبِيلِ العُمُومِ، ثُمَّ نَخْصُّ، وَنَقُولُ: (مَعَشْرَهُ).

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿يَسَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، ﴿يَسَّ﴾: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، و﴿لِلظَّالِمِينَ﴾: جازٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ ب﴿يَسَّ﴾، و﴿بَدَلًا﴾ تمييزٌ، والفاعلُ مستترٌ، يعني: يسَّ البَدَلُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا، والمخصوصُ (النَّارُ)، أو ما أشبه ذلك.

٤٨٨- وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

الشرح

لَمَّا ذَكَرَ - رَحِمَهُ اللهُ - أَتَاهَا يَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ كَأَنَّ سَائِلًا يَسْأَلُ: وَهَلْ يَرْفَعَانِ ظَاهِرًا مَعَ وُجُودِ التَّمْيِيزِ أَوْ لَا؟

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللهُ -: فِيهِ خِلَافٌ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْتَجْمَعَ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالتَّمْيِيزِ، لِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ جَمْعَنَا بَيْنَ الْمُفَسِّرِ وَالْمُفَسَّرِ، وَهَذَا حَشْوٌ فِي الْكَلَامِ لَا دَاعِيَ لَهُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَجُوزُ، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّأَكِيدِ، كَأَنَّا أَثْنَيْنَا عَلَيْهِمْ مَرَّتَيْنِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (نِعَمَ الْقَوْمُ قَوْمًا مَعَشْرَهُ)، فَهِنَا جَمَعْنَا بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالتَّمْيِيزِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هَذَا مَمْنُوعٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ، بَلْ هُوَ جَائِزٌ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

وَالتَّغْلِيْبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًّا، وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ

(فَبِئْسَ): فَعَلٌ مَاضٍ، وَ(الْفَحْلُ): فَاعِلٌ، وَ(فَحْلُهُمْ): مَبْتَدَأٌ، وَهُوَ الْمَخْصُوصُ، وَ(فَحَلًّا): تَمْيِيزٌ، أَمَّا قَوْلُهُ: (وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ) فَهِيَ جَمَلَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ، وَ(مِنْطِيقُ): خَبْرٌ ثَانٍ، وَيَحْتَمِلُ: (زَلَاءٌ مِنْطِيقُ) أَي: تَرَلُّ فِي نَطْقِهَا.

وَإِبْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللهُ - لَمْ يُرَجِّحْ شَيْئًا، بَلْ أَطْلَقَ الْخِلَافَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ٣٤).

قاعدة نسيرُ عليها، وهي أنه إذا لم يُقَمْ دليلٌ بينَ من اللُّغَةِ، فإنَّنا نَتَّبِعُ الأَسْهَلَ.
 إِذْنُ فنقولُ: يجوزُ لك أن تجمعَ بين التَّمييزِ والفاعلِ، ويجوزُ لك ألا تجمعَ،
 فَمَنْ قالَ: (نَعَمْ قَوْمًا مَعْشَرُهُ) قلنا: صواب، ومَنْ قالَ: (نِعَمَ القَوْمُ قَوْمًا مَعْشَرُهُ)
 قلنا: صواب.

فإن قال قائلٌ: لكنَّ الإيجازَ خيرٌ من الإطنابِ.

قلنا: لكنَّ الإطنابَ إذا صارَ فيه فائدةٌ توكيدٍ، فإنه جائزٌ.

فإن قال قائلٌ: وما ردُّ المانعينَ على البيتِ السَّابِقِ؟

قلنا: يقولون: شاذُّ، أو نادرٌ، فليس عندهم نُصوصٌ يقولون: نخافُ أنْ
 نخالفَها فنأثمُ، ولهذا سبق كثيرًا أنَّهم يقولون: إنَّ حُجَّةَ النَّحْوِيِّ نَافِقَاءُ^(١)
 يَرْبُوعٍ^(٢).

(١) النافقاء إحدى حجرة اليربوع يكتُمها، ويُظهر غيرَها وهو مَوْضِعٌ يُرَقِّقُهُ، فَإِذَا أُبِيَ مِنْ قِبَلِ
 القاصعاء ضَرَبَ النافقاء برأسه فانتفق، أي خَرَجَ. اللسان: نفق.

(٢) اليربوع واحد اليرابيع، والياء زائدة، لأنه ليس في كلام العرب فعلولٌ سوى ما ندر، مثل
 صَعْفُوقٍ، وهي فارةٌ جُحِرَها أربعة أبوابٍ، وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ: دُوَيْبَةٌ فَوْقَ الجُرْدِ، الذَّكْرُ والأُنْثَى
 فِيهِ سَوَاءٌ. انظر تاج العروس: ربع.

٤٨٩- و(مَا) مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلٌ فِي نَحْوِ: (نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)

الشرح

قوله: «مَا»: اسمٌ موصولٌ، لا تَظْهَرُ عليها علامة الإعرابِ، لأنها مَبْنِيَّةٌ، فهل تجعلها اسماً مَوْصُولًا، أو تجعلها نَكْرَةً؟

فإذا جعلناها تَمْيِيزًا قلنا: التَّقْدِيرُ: (نِعْمَ قَوْلًا يَقُولُ الْفَاضِلُ)، وإذا جعلناها فاعلاً قلنا: التَّقْدِيرُ: (نِعْمَ الْقَوْلُ يَقُولُهُ الْفَاضِلُ)، فَلَمَّا كَانَتْ (مَا) مَحْتَمَلٌ أَنْ تَكُونَ اسْمًا مَوْصُولًا، وهو معرفةٌ، أو تَكُونَ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً، وهو التَّمْيِيزُ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: إِنَّ فِيهَا خِلَافًا.

فبعضهم يقولُ: إِنَّهَا تَمْيِيزٌ، وبعضهم يقولُ: إِنَّهَا فاعِلٌ، وهو يُرَجِّحُ التَّمْيِيزَ، لِأَنَّهُ قَالَ: (وَقِيلَ: فَاعِلٌ)، فمعناه أَنَّهُ قَدَّمَ أَنْ تَكُونَ تَمْيِيزًا، أَي: (نِعْمَ قَوْلًا يَقُولُ الْفَاضِلُ)، فعلى هذا تَكُونُ مِثْلَ قَوْلِكَ: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدًا).

٤٩٠- وَيَذْكَرُ الْمُخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرٍ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا

الشرح

قوله: «وَيَذْكَرُ الْمُخْصُوصُ بَعْدَ»: يعني: بعدَ الفاعلِ، أو بعدَ التَّمييزِ إذا أُضْمِرَ الفاعلُ، وَيَذْكَرُ على أَنَّهُ (مُبْتَدَأٌ)، فقوله: (مُبْتَدَأٌ) حالٌّ من نائبِ الفاعلِ في (يَذْكَرُ)، أي: يَذْكَرُ المخصوصُ بعدَ حالٍ كونه مُبْتَدَأً.

وقوله: «أَوْ خَبَرٍ اسْمٍ»: معطوف على (مُبْتَدَأٌ)، يعني: أو يَذْكَرُ على أَنَّهُ خَبَرٌ اسْمٍ. وقوله: «لَيْسَ»: أي: ليسَ هذا الاسمُ.

«يَبْدُو» أي: يَظْهَرُ (أَبَدًا).

إِذَنْ: أفادنا المؤلفُ - رحمه الله - أَنَّ المخصوصَ يَذْكَرُ بعدَ استيفاءِ (نعم) و(بئس) فاعلَهما، أو التَّمييزَ النَّائبَ عن الفاعلِ، فما إعرابه؟

نقول: لنا في إعرابه وجهان:

الوجهُ الأوَّلُ: أن يكونَ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، والجملةُ قَبْلَهُ خبرٌ.

الوجهُ الثاني: أن يكونَ خبرَ مُبْتَدَأٍ محذوفٍ وجوبًا.

مثال ذلك: (نعمَ الرَّجُلُ زيدٌ): (نعم): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفَتْحِ،

و(الرَّجُلُ): فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ، و(زيدٌ): لك في إعرابه وجهان:

الأوَّلُ: مُبْتَدَأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ، وخبرُهُ

الجملةُ السَّابِقَةُ: (نعمَ الرَّجُلُ).

الثاني: خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، تقديرُهُ: (هو زيدٌ)، أي: نَعَمَ الرَّجُلُ هو - أي: الذي أُثني عليه - زيدٌ.

فإن قال قائلٌ: هل هذا خلافُ القاعدةِ في أنه إذا كان تقديرُ الضميرِ (هو) يكونُ حذفُهُ جوازًا؟

نقول: لا، هذا إذا كان الضميرُ هو الفاعلِ، أو نائبَ الفاعلِ، وليس المبتدأً، فالقاعدةُ ليست عامةً.

إذن: البيتُ يُشيرُ إلى قاعدةٍ، وهي أنه يُذكرُ المخصوصُ بعدَ استيفاءِ (نعم) و(بئس) فاعلهما، أو ما يدلُّ عليه من التَّمييزِ، وهذا المخصوصُ إمَّا أن يكونَ مُبتدأً، وخبرُهُ الجملةُ قبله، وإمَّا أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ وجوبًا.

٤٩١- وَإِنْ يُقَدَّم مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى»

الشرح

قوله: «وَإِنْ يُقَدَّم مُشْعِرٌ بِهِ»: أي: بالخصوص.

«كَفَى»: أي: عن ذِكْرِ المخصوص.

مثاله: (الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى)، فالمخصوص (الْعِلْمُ)، فَنُعْرِبُ (الْعِلْمُ): مبتدأ، و(نِعَمَ): فعلٌ ماضٍ، و(الْمُقْتَنَى): فاعلٌ، والجملة من الفعلِ والفاعلِ خبرٌ المبتدأ، و(الْمُقْتَنَى): معطوفةٌ على (الْمُقْتَنَى).

وهل نقول: (الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى الْعِلْمُ)؟

الجواب: لا، ولهذا قال المؤلف - رحمه الله - : (كَفَى)، فلا حاجة إلى ذِكْرِهِ.

وهذا المثالٌ لذيذٌ جداً، وهو مثالٌ عظيمٌ، وهذا الثناء على الْعِلْمِ صحيحٌ، فوالله هو أفضلٌ من المالِ، فلو جاء عالمٌ وتاجرٌ، فالأفضلُ فيما اقتنى هو العالمُ بلا شكٍّ، وهذا أمرٌ تكفَّلَ اللهُ به، قال اللهُ تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، ولذلك العلماءُ ذكُرهم مرفوعٌ حتَّى بعد موتهم، لكنَّ أهلَ الأموالِ يذهبون مع أموالهم، وتقسَّمُ أموالهم بين الورثة، وتنتهي، لكنَّ العلمَ هو القنيةُ النافعةُ التي يُثني عليها.

وقوله: «وَالْمُقْتَنَى»: يعني: ونِعَمَ الْمُقْتَنَى، أي: المُتَّبِعُ، وعلى هذا،

فالمرادُ به العلمُ الشرعيُّ، وأما العلمُ الذي ليس بشرعيٍّ، فهو على حَسَبِ ما

يكونُ وسيلةً له، فإن كان وسيلةً إلى خيرٍ، فهو خيرٌ، وإن كان وسيلةً إلى شرٍّ، فهو شرٌّ.

ويُدلُّك على أنَّ العِلْمَ نِعَمَ الْمُقْتَنَى والمُقْتَنَى أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ -رحمه الله- في الأندلسِ، وهو ميِّتٌ منذُ مِائَتِ السَّنِينَ، وهو يُدَرِّسُنَا الآنَ، لكنَّ أينَ أصحابُ الأموالِ في وقته؟ هل نفعُونَا؟! بل لا نعرفُهُم فَضْلاً عن أن ننتفعَ بأموالِهِم.

وهذا المثالُ يُوجِبُ لطالِبِ العِلْمِ أن يحرِّصَ على طلبِ العِلْمِ، لأنَّ العِلْمَ نِعَمَ الْمُقْتَنَى والمُقْتَنَى.

وقوله: «كَ العِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى»: الكافُ داخلَةٌ على الجملةِ على أنَّها مثالٌ، فتبقى الجملةُ على ما هيَ عليه، وقد سبقَ أنَّ للمُعْرِبِينَ فيها وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أنَّ الكافَ حرفُ جَرٍّ، و(العِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى) كلُّهُ اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخره، منعٌ من ظُهورِها الحكايةُ، لأنَّه مُؤوَّلٌ بقولِكَ: كهذا المثالِ، وهذا أسهلُّ.

الوجهُ الثاني: أنَّ الكافَ حرفُ جَرٍّ، وأنَّ المجرورَ محذوفٌ، والتَّقديرُ: كقولِكَ: (العِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى).

٤٩٢- وَاجْعَلْ كَ (بِئْسَ) (سَاءَ)، وَاجْعَلْ (فَعْلًا)

مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَ (نِعْمَ) مُسْجَلًا

الشرح

قوله: «كَ بِئْسَ»: الكاف اسمٌ بمعنى مثل، فهو منصوبٌ، لكنه مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ، يعني: واجعل مثل بِئْسَ.

فإن قال قائلٌ: كيف تدخل على (بِئْسَ) الكاف، وهي حرفٌ جرٌّ، وهو فعلٌ؟

فالجواب: لأنَّ المراد لفظه، أي: واجعل كهذا اللفظ.

وقوله: «سَاءَ»: فعلٌ، ومع ذلك نُعْرِبُهُ على أَنَّهُ مفعولٌ به أوَّلُ ل(اجْعَلْ)،

أي: اجعل (سَاءَ) مثل (بِئْسَ)، وكيف يكون مفعولاً به وهو فعلٌ؟!

نقول: لأنَّ المراد لفظه، يعني: اجعل هذا اللفظ (سَاءَ).

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، ﴿الْقَوْمُ﴾ هو

المخصوص، وهو مبتدأ، والفاعل ضميرٌ مستترٌ معروضٌ عنه بالتمييز في قوله: ﴿مَثَلًا﴾، وأصله: (سَاءَ المثلُ مَثَلًا)، لكن لا يُجمَعُ بينهما كما سبق.

إِذْنُ: (سَاءَ) حُكْمُهَا كَ (بِئْسَ) إِذَا قُصِدَ بِهَا إِنْشَاءُ الدَّمِّ، تقول: (سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدًا)، كما تقول: (بِئْسَ الرَّجُلُ زَيْدًا).

أَمَّا إِذَا قُلْتَ: (سَاءَني كذا)، (فَلانُ ضَرَبَ زَيْدًا فِساءَهُ)، أو ما أشَبَهَ ذلك،

فليسَ مِنْ هذا البابِ، لأنَّ الَّذِي مِنْ هذا البابِ ما قُصِدَ بِهِ إِنْشَاءُ الدَّمِّ، لا ما

قُصِدَ بِهِ حَدُوثٌ مَا يَسُوءُ، فَمَا قُصِدَ بِهِ حَدُوثٌ مَا يَسُوءُ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ،
بَلْ هُوَ فِعْلٌ عَادِيٌّ.

وقوله: «وَأَجْعَلُ فَعْلًا»: بَضَمِ الْعَيْنِ.

«مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ»: أَي: مِنْ فِعْلِ ذِي ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ.

«كَنَعَمَ»: فِي الْمَدْحِ وَفِي الْعَمَلِ أَيْضًا.

وقوله: «مُسَجَّلًا»: أَي: مُطْلَقًا، وَلَوْ كَانَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ، فَإِذَا قُصِدَ بِهِ
إِنشَاءُ الْمَدْحِ، فَإِنَّهَا تُضَمُّ، لِأَنَّهُ قُصِدَ بِهِ اتِّصَافُهُ بِهَذَا الْوَصْفِ.

إِذَنْ: (فَعْلًا) الَّذِي يُرَادُ بِهِ إِنشَاءُ الْمَدْحِ يُجْعَلُ كَ (نَعَمَ).

مثال ذلك: (صَدَقَ الرَّجُلُ زَيْدًا)، مِثْلَمَا نَقُولُ: (نَعَمَ الرَّجُلُ زَيْدًا)، فَجَعَلُ

(الرَّجُلُ) فاعلاً، و(زَيْدًا) هُوَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ.

٤٩٣- وَمِثْلُ (نَعَمْ): (حَبَّدَا)، الْفَاعِلُ (ذَا) وَإِنْ تُرِدُ ذَمًّا فَقُلْ: (لَا حَبَّدَا)

الشرح

قوله: «حَبَّدَا»: مبتدأً مُؤَخَّرٌ مرفوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ على آخِرِهِ، مَنَعَ من ظُهُورِهَا الحِكَايَةُ، و(مِثْلُ): خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وهو مضافٌ، و(نَعَمْ) مضافٌ إليه مجرورٌ بكسرةٍ مُقَدَّرَةٍ على آخِرِهِ، مَنَعَ من ظُهُورِهَا الحِكَايَةُ.

مثال ذلك: (حَبَّدَا زَيْدٌ)، فكلُّ يَعْرِفُ أَنَّ المرادَ إنشَاءَ المَدْحِ له، وأمَّا الإعرابُ، فَأَعْرَبَهُ المَوْلُفُ -رحمه الله- فقال: (الْفَاعِلُ ذَا)، فاختلَفَ عن (نَعَمْ)، لأنَّ (نَعَمْ) فاعلُهَا كما سبق اسمٌ مُحَلَّى ب(أل) أو مضافٌ لمحَلِّي ب(أل)، أو ضَمِيرٌ.

لكنْ هنا الفاعِلُ (ذَا)، فتقولُ: (حَبَّدَا زَيْدٌ)، وإن شئتَ أتيتَ بتمييزٍ، أو حالٍ ك(صديقًا)، أو (مُعِينًا)، أو ما أشبهَ ذلك، فنقولُ في إعرابِها: (حَبَّ): فعلٌ ماضٍ، و(ذَا) اسمٌ إشارةٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رَفْعِ فاعِلٍ، وأصلُهَا: (حَبَّ هَذَا)، والإشارةُ لزيدٍ، فإن كانَ حاضرًا، فهو حاضرٌ، وإن لم يكنْ حاضرًا، فهو مُسْتَحْضَرٌ في الذَّهْنِ، و(زيدٌ): مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، وخبرُهُ جملةُ (حَبَّدَا).

وما ذهبَ إليه المَوْلُفُ -رحمه الله- في إعرابِ (حَبَّدَا) هو أحسنُ الأقوالِ.

وقوله: «وإن تُرِدُ ذَمًّا فَقُلْ: لَا حَبَّدَا»: الإعرابُ لا يَختلِفُ، لكن بدلَ (حَبَّدَا) أقولُ: (لا حَبَّدَا).

فإذا أردتَ الذَّمَّ تقولُ: (بَسَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، وإن شئتَ فَقُلْ: (لا نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، و(لا حَبَّدَا الرَّجُلُ زَيْدٌ).

٤٩٤- وَأَوَّلِ الْمَخْصُوصِ أَيَّا كَانَ، لَا

تَعْدِلُ بِ(ذَا)، فَهَوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

الشرح

قوله: «أَوَّلِ»: فعلٌ أمرٍ.

و«ذَا»: مفعولٌ أوَّل.

و«الْمَخْصُوصِ»: مفعولٌ ثانٍ، يعني: اجْعَلِ الْمَخْصُوصَ يَلِي (ذَا) أَيَّا كَانَ حَتَّى وَلَوْ كَانَ جَمْعًا، أَوْ مُثَنًى، فَتَبْقَى (ذَا) عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، فَلَا تَقُولُ: (حَبَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ)، بَلْ تَقُولُ: (حَبَّذَا الْقَوْمِ)، وَ(حَبَّذَا الرَّجُلَانِ)، وَ(حَبَّذَا الرَّجَالَ)، وَلِهَذَا قَالَ: (أَيَّا كَانَ لَا تَعْدِلُ بِذَا).

وقوله: «أَيَّا»: خبرٌ (كَانَ) مُقَدَّمٌ، وَاسْمُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ، يَعْنِي: أَيَّا كَانَ الْمَخْصُوصُ.

وقوله: «لَا تَعْدِلُ بِذَا»: يعني: لَا تَأْتِ عَنْهَا بِبَدِيلٍ لَهَا، بَلْ تَبْقَى عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ.

وقوله: «فَهُوَ»: أي: هَذَا التَّرْكِيبُ.

«يُضَاهِي»: أي: يُشَابِهُ (الْمَثَلَا)، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْأَمْثَالَ لَا تُغَيَّرُ، بَلْ تَبْقَى عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، فَلَوْ قُلْت: (مَنْ يَحْفَظُ أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ فَلَهُ أَلْفُ رِيَالٍ، كُلُّ بَيْتٍ بِرِيَالٍ لِمُدَّةِ سِتَّةِ شُهُورٍ)، ثُمَّ جَاءَكَ رَجُلٌ بَعْدَمَا مَضَتْ السِّتَّةُ شُهُورًا، وَقَالَ:

أنا حَفِظْتُهَا، وسَأَسْمَعُكَ إِيَّاهَا، تقول له: (الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبْنَ)^(١) - بالكسر - ولو كان رجلاً، لأنَّ هذا مَثَلٌ، والأمثال لا تُغَيَّرُ، بل تَبْقَى على لَفْظِهَا، وهذه قاعدةٌ معروفةٌ عندَ أهلِ العلمِ بالعَرَبِيَّةِ، ولهذا يقولُ المَوْلُفُ - رحمه الله - هنا: (فَهُوَ يُضَاهِي المَثَلَا)، أي: أنَّ (ذا) لا تُغَيَّرُ كالأمثالِ لا تُغَيَّرُ.

(١) التاء من (ضَيَّعَتِ) مكسور في كل حال إذا خوطب به المذكر والمؤنث والاثن والجمع، لأن المثل في الأصل خوطبت به امرأة، وهي دَخْتَنُوس بنت لقيط بن زرارة، كانت تحت عمرو بن عُدَّاس، وكان شيخاً كبيراً فَفَرَكْتُهُ - أي كرهته - فطَلَّقَهَا، ثم تزوجها فتى جميل الوجه، أَجْدَبَتْ فبعثت إلى عمرو تطلب منه حَلُوبَةً، فَقَالَ عمرو: (في الصيف ضيعت اللبن)، فلما رجع الرسولُ وَقَالَ لَهَا مَا قَالَ عمرو، ضَرَبَتْ يَدَهَا عَلَى مَنْكَبِ زَوْجِهَا، وَقَالَتْ: (هذا وَمَذْقُهُ خَيْرٌ)، تعني أن هذا الزوج مع عدم اللبن خَيْرٌ مِنْ عمرو، فذهبت كلماتها مَثَلًا. انظر: مجمع الأمثال للميداني (٦٨/٢).

٤٩٥- وَمَا سِوَى (ذَا) اِرْفَعْ بِ(حَبِّ) أَوْ فَجَّرْ

بِالْبَاءِ، وَدُونَ (ذَا) انْضَمَامُ الْحَا كَثُرَ

الشرح

إذا كان فاعل (حَبِّ) سِوَى (ذَا) فماذا تصنعُ به وأنت تريد المدح؟

يقول - رحمه الله -: «مَا سِوَى (ذَا) اِرْفَعْ بِ(حَبِّ) أَوْ فَجَّرْ بِالْبَاءِ»: يعني: إمَّا أَنْ تَرْفَعَهُ بِ(حَبِّ)، وإمَّا أَنْ تُجَرِّهَ بِالْبَاءِ، فتقول: (حَبِّ زَيْدٌ)، أو: (حَبِّ بَزِيدٍ)، تريدُ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ، وهي هنا لا تحتاجُ إلى مخصوصٍ، وإنَّما كانتُ من بابِ (نِعْم) و(بِئْس) في بابِ المعنى دُونَ العملِ، بخلافِ ما إذا كانتُ مع (ذَا).

وقول المؤلف - رحمه الله -: «وَمَا سِوَى ذَا»: يعني بِ(ذَا) الَّتِي فِي (حَبِّذَا).

وقول المؤلف - رحمه الله -: «أَوْ فَجَّرْ»: (أَوْ): حرفُ عطفٍ، ومعناها التَّخْيِيرُ، يعني أَنَّكَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ تَرْفَعَهُ بِ(حَبِّ) أَوْ تُجَرِّهَ بِالْبَاءِ، والفاءُ في قوله: (فَجَّر) زائدةٌ، لأنَّ الحُرُوفَ العاطفةَ لا تتداخلُ، فلا تقول: (جاءَ زَيْدٌ وَثُمَّ عَمْرُو)، فهنا لا يُمكنُ أَنْ نقولَ: إنَّ الفاءَ حرفُ عطفٍ، لأنَّ حرفَ العطفِ لا يدخلُ على حرفِ العطفِ، ولكنَّ يجوزُ أَنْ تكونَ الفاءُ رابطةً جوابًا لشرطٍ مُقدَّرٍ، والمعنى: أو إنَّ لم تَرْفَعْ فَجَّرْ، وعلى هذا فتكونُ الفاءُ رابطةً للجوابِ المحذوفِ شرطه.

وقوله: «فَجَّرْ بِالْبَاءِ»: خاصَّةٌ دُونَ غَيْرِهَا.

وقوله: «وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثْرًا»: (انْضِمَامٌ) مبتدأ، وهو مضاف،
و(الْحَا) مضافٌ إليه.

و«كثُرَ»: فعلٌ ماضٍ، والجملةُ خبرٌ المبتدأ: (انْضِمَامٌ)، و(دُونَ ذَا) مُتَعَلِّقٌ
ب(كثُرَ)، أي: وانْضِمَامُ الحَاءِ كَثُرَ دُونَ (ذَا)، أي: الَّتِي فِي (حَبِّدَا).

والمعنى أَنَّكَ تقولُ: (حَبِّدَا) بالفتح، وتقولُ: (حَبَّ زَيْدٌ)، و(حُبَّ زَيْدٌ)
أو: (حَبَّ بَزِيدٍ)، و(حُبَّ بَزِيدٍ).

إِذَنْ: خلاصةُ الكلام: أَنَّ (حَبَّ) يُرَوِّى بِهَا لِإِنْشَاءِ المَدْحِ، كما يُرَوِّى بِ(نِعْمِ)،
ولكنْ إِنْ كَانَ فَاعِلُهَا (ذَا)، فَهِيَ بَفَتْحِ الحَاءِ، وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهَا غَيْرَ (ذَا)، فَهِيَ
عَلَى الأَكْثَرِ بضمِّ الحَاءِ.

ثُمَّ نقولُ: إِنْ كَانَ فَاعِلُهَا (ذَا)، فَإِنَّهُ لَا يُجْرُ بِالبَاءِ، وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهَا غَيْرَ (ذَا)
جَازَ جَرُّهُ بِالبَاءِ، وَحِينَئِذٍ إِذَا قُلْتَ: (حُبَّ بَزِيدٍ) - تُثَنِّي عَلَيْهِ - نقولُ: (حُبَّ):
فَعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ (حُبَّ) فِي هَذَا
المَكَانِ أَصْلُهَا (حُبُّبَ زَيْدٍ)، لَكِنْ نُقَلَّتِ الضَّمَّةُ إِلَى الحَاءِ عَلَى غَيْرِ القَاعِدَةِ
التَّصْرِيفِيَّةِ (أَي: نُقَلَّتْ حَرَكَةُ العَيْنِ إِلَى الفَاءِ)، فَلَمَّا نُقَلَّتِ الضَّمَّةُ مِنَ البَاءِ
صَارَتِ البَاءُ سَاكِنَةً، وَالسَّاكِنَةُ بَعْدَهَا مُتَحَرِّكٌ مِنْ جِنْسِهَا، فَتُدْعَمُ فِيهِ، وَلهَذَا
قُلْنَا: (حُبَّ).

وَلهَذَا لَوْ قُلْتَ فِي (حُبَّ زَيْدٍ): (حُبَّ): فَعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، قُلْنَا:
هَذَا خَطَأً، لَكِنْ لَوْ أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ عَنِ زَيْدٍ بِأَنَّهُ مَحْبُوبٌ، فَقُلْتَ: (حُبَّ زَيْدٍ)،
فَإِنَّا نَعْرَبُ (حُبَّ) فَعْلًا ماضِيًا مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، و(زَيْدٍ): نَائِبٌ فَاعِلٌ، لِأَنَّكَ

تريدُ أن تُخبرَ بأنه محبوبٌ، لا أن تُنشئَ الثناءَ عليه بالحُبِّ، فبينهما فرقٌ، وهذا من دقائق اللُّغة، ولا يفهمُهُ إلا مَنْ فهمَ المعاني، ويُعرفُ الفرقُ بينهما بالسِّياقِ.

لكن إذا قلت: (حُبَّ بزَيْدٍ)، فهنا لا يجوزُ أن يكونَ (زيد) نائبَ الفاعلِ بكلِّ حالٍ، فالمرادُ به إنشاءُ المدحِ، وذلك لأنَّ الباءَ منعتُ أن يكونَ (زيد) نائبَ فاعلٍ.

ولهذا أرى أنه ينبغي إذا أردتَ أن تنشئَ المدحَ أن تُدخِلَ الباءَ لكي يزولَ الإشكالُ.



أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

قوله: «أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ»: يعني (أَفْعَل) الذي يرادُ به التَّفْضِيلُ، فهو من بابِ إضافةِ الشَّيْءِ إلى نوعِهِ، وذلك لأنَّ (أَفْعَل) تارةً تكونُ صفةً، مثل: (أعرج)، و(أبيض)، و(أحمر)، وما أشبهها، وتارةً تكونُ فعلاً، مثل: (أقدم)، و(أحجم)، و(أكرم)، وما أشبهها، فالمؤلَّفُ -رحمه الله- يقول: «أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ» يعني التي يرادُ بها التَّفْضِيلُ، وهو كلُّ اسمٍ دالٌّ على التَّفَاضُلِ بين شيئين: إمَّا في محمودٍ، وإمَّا في مذمومٍ.

ولا تَظُنَّ أَنَّ (أَفْعَل) التَّفْضِيلِ مِنَ الفَضْلِ الَّذِي هو الإحسانُ والخيرُ، بل هو من التَّفْضِيلِ الَّذِي هو الزيادةُ في قُبْحٍ، أو حُسْنٍ، فإذا قلت: (هذا أطيبُ من هذا)، فهو تفضيلٌ في ممدوحٍ، وإذا قلت: (هذا أقبحُ من هذا)، فهذا تفضيلٌ في شيءٍ مذمومٍ.

والمؤلَّفُ -رحمه الله- لا يُعْنَى بمسألةِ المعنى، إنَّها يُعْنَى بالصيغةِ، ولهذا

قال:

٤٩٦- صُغُ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ (أَفْعَل) لِلتَّفْضِيلِ، وَأَبَ اللَّذْ أَيْ

الشرح

قوله: «صُغُ»: فعلٌ أمرٌ، والأمرُ للوجوبِ على قاعدةِ النَّحوِيِّينَ، لكن ليس المرادُ الوجوبَ الَّذِي يَأْتُمُّ به الإنسانُ.

وقوله: «مِنْ مَصُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ»: أي: من مَصْدَرٍ يُصَاغُ مِنْهُ فِعْلٌ التَّعَجُّبِ، ومفعول (صُع) هو (أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ)، أي: لتفضيلِ شيءٍ على شيءٍ.
وفي قولِ المؤلِّفِ - رحمه الله -: «مِنْ مَصُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ»: إحالةٌ على ما سَبَقَ، وفي التَّعَجُّبِ قال:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَعَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا وَعَيْرِ سَالِكِ سَبِيلِ فِعَالَا

إِذَنْ: فلنرجعُ إلى ما سَبَقَ، ونقولُ في القاعدةِ هنا: إنَّ ما جازَ أَنْ يُصَاغَ مِنْهُ فِعْلٌ التَّعَجُّبِ جازَ أَنْ يُصَاغَ مِنْهُ اسْمُ التَّفْضِيلِ، وما لا فَلَا، لأنَّه قالَ: (وَأَبَ اللَّذُّ أُبِي).

وقوله: «وَأَبَ»: فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ الأَلِفِ، والفتحةُ قبلَها دليلٌ عليها، وفاعلهُ مُسْتَتِرٌ وجوبًا تقديره: (أنت)، والمعنى: ارفض، أو امنع الَّذِي مُنْعَ.

و«اللَّذُّ»: اسمٌ موصولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، أي: الَّذِي، فَحُذِفَتِ الياءُ، وهي لغةٌ في (الَّذِي).

إِذَنْ: لا يُصَاغُ اسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلِ رُبَاعِيٍّ، فإذا أردتُ أَنْ أَصُوغَهُ مِنْ (أَكْرَمَ) لكي أَخْبَرَ عن زيدٍ بأنه يُكْرِمُ النَّاسَ أَكْثَرَ أَقُولُ: (زيدٌ أَشَدُّ إِكْرَامًا مِنْ عَمْرٍو)، ولا أَقُولُ: (أَكْرَمُ مِنْ عَمْرٍو)، بينما في اللُّغَةِ عِنْدَنَا يُصَاغُ، فإذا قالوا: (فلانٌ أَكْرَمَ)، يعني: أَكْثَرَ إِكْرَامًا، لا أَنَّ صِفَةَ الكَرَمِ فِيهِ أَقْوَى، وأما إذا قلتُ: (زيدٌ أَكْرَمُ مِنْ عَمْرٍو)، فهو مِنْ (كَرَمَ) الثَّلَاثِيَّ.

كذلك لا يُصاغ اسمُ التَّفْضِيلِ من (عسى)، فلا أقول: (زيدٌ أَعْسَى من عَمْرٍو)، لأنَّه جامدٌ.

فإذا قال قائلٌ: لكن هل نقول: (فلانٌ أبأسُ من فلانٍ)؟

نقول: لا، إلا إذا كان من (بؤس)، وليس من (بئس).

كذلك لا يُقال: (زيدٌ أموتُ من عَمْرٍو)، لأنَّه غيرُ قابلٍ للتَّفَاوُتِ.

ولا يُقال: (زيدٌ أعمى من عَمْرٍو)، لأنَّه غيرُ قابلٍ أيضًا.

فإن قال قائلٌ: فما الجوابُ عن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي

الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢]؟

فالجواب: أن ﴿أَعْمَى﴾ الأولى وَصْفٌ، وكذلك الثانية وَصْفٌ، إذن:

﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ خبرٌ مُبْتَدَأٌ محذوفٌ، يعني: وهو أضلُّ سبيلًا.

كذلك لا يصحُّ أن تقول: (فلانٌ أكُونُ صِدْقًا من فلانٍ)، لأنَّه ناقصٌ،

وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقول: (تم).

وهل يصحُّ أن تقول: (شِماعُ غانمٍ أحمَرُ من شِماعِ عبدِ الرَّحْمَنِ)؟

الجواب: لا، لأنَّ الوصفَ منه على (أفعل) فلا يجوزُ، وهذا الشرطُ الأخيرُ

فيه خلافٌ، والصَّحيحُ أنَّه جائزٌ، فتقول: (حِبْرٌ هذا أسودٌ من هذا)، وتقول:

(هذا البِساطُ أحمَرُ من هذا البِساطِ)، وتقول: (هذا أصفَرُ من هذا)، وتقول:

(ما رأيتُ أجزعَ ممَّا يُضْرَبُ من فلانٍ)، وتقول: (هذا أعرجُ من هذا) أي:

أشدُّ عرجًا، فالصَّوابُ جوازُه، وقد وردَ في بعضِ الألفاظِ: «ماؤه أبيضٌ من

اللَّبَنِ»^(١). يعني حوض النَّبِيِّ ﷺ والمشهور: «أشدُّ بياضًا»^(٢).

فإذا قال قائل: إذا أجزمته لزم من ذلك اللبس، وهو التباس الوصف بالتمييز، لأن هناك فرقاً بين قولك: (هذا أصفر)، تعني أن وصفه الصفرة، وقولك: (هذا أصفر من هذا).

قلنا: لا لبس، والذي يبين المعنى ذكر المفضل عليه، فأنا لم أقل: (هذا البساط أحمر) فقط، إنما قلت: (هذا البساط أحمر من هذا البساط).

إذن: (من) هي التي تُعِينُ أنه اسم تفضيل، والذين منعوا ليس عندهم شبهة إلا أنه يلتبس هذا بهذا، ونحن نقول: إن الالتباس يزول بتقدير (من)، أو وجودها.

وكذلك لا يجوز أن تقول: (زيد أمرض من عمرو) على أنه مبني من (مرض)، وكذلك لا يجوز أن تقول: (زيد أعنى بالأمر من عمرو)، لأنه مبني للمجهول، لأنه يقال: (عني بالأمر)، ولا يقال: (عني بالأمر).

فإذا قلت: (زيد أعنى من عمرو بالأمر) وأنت تريد من (اعتنى)، وليس من (عني به)، فإنه لا يجوز أيضاً، لأنه زائد على الثلاثي.

إذن: اسم التفضيل حكمه فيما يصاغ منه، وما لا يصاغ حكم فعل التعجب، ويحال على ما سبق.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم (٦٥٧٩).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ، رقم (٢٣٠٠).

٤٩٧- وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ لِمَنْعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

الشرح

قوله: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ.

و«بِهِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(وَصِلَ)، فالتَّقْدِيرُ: وما وُصِلَ بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ.

وقوله: «لِمَنْعٍ»: مُتَعَلِّقٌ بـ(وَصِلَ).

وقوله: «بِهِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(صِلَ)، وعلى هذا فالتَّقْدِيرُ: صِلَ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ، وَجَمَلَةٌ (صِلَ) فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ (مَا).

وتركيبُ البيتِ: وما وُصِلَ بِهِ إِلَى التَّعَجُّبِ لِمَنْعٍ صِلَ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّفْضِيلِ بِمَا لَا يُصَاغُ مِنْهُ بـ(أَشَدُّ) وَشَبَّهَهَا، هَذِهِ الْقَاعِدَةُ.

مثال ذلك: (فَلَانٌ أَشَدُّ دَحْرَجَةً مِنْ فُلَانٍ)، أَوْ: (أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا).

وكذلك بعد ما قلنا: لا يجوزُ أَنْ تَقُولَ: (إِنَّ هَذَا الْبَسَاطَ أَحْمَرُ مِنْ هَذَا الْبَسَاطِ) تَقُولَ: (هَذَا أَشَدُّ مُحْرَةً).

وبعد ما قلنا: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (فُلَانٌ أَعْنَى بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ فُلَانٍ) تَقُولَ: (أَشَدُّ عِنَايَةً بِهِ).

وكما قلنا: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (فُلَانٌ أَمَوْتُ مِنْ فُلَانٍ)، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (أَشَدُّ مَوْتًا)، لِأَنَّهُ لَا يَتَفَاوَتُ، وَلِهَذَا ابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَقُولُ: (يُخْلَفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عِدْمًا)، فَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ عَدِمَ الشَّرْطَ يُؤْتَى

ب(أشدَّ)، فإذا قلت: (أشدُّ موتًا)، فلا يُمكنُ أن يصحَّ على أن المراد الموت نفسه، أي: بعدما يموت، نعم إذا كان معناه أشدَّ نزعًا عند نزع الرُّوح، أو كان المراد سرعة موته فيمكن.

وكذلك (فني)، فإذا كان المراد سرعة فنائه مثلاً، فهنا يُمكنُ أن يقال: (ما أفناه) أي: ما أسرعَ فناءه، بدون واسطة، ولكن المشهور على كلام المؤلف -رحمه الله- أنه يُؤتى بواسطة، فيقال: (ما أسرعَ فناءه)، (ما أسرعَ موته).

كذلك لا يصحُّ (فلانٌ أشدُّ عمى من فلان)، لأنَّ الذي يمنعون هو عمى البصر، والإنسان الذي لا يبصر لا يبصر، فليس فيه تفاضل.

وإذا كان فعلاً غير متصرفٍ ك (نعم) و(بئس)، فهذا من الذي إذا فات شرطه، فليس له بديل، لكن يمكن أن تقول: (نعم أفضل القوم فلان).

المهمُّ أنه إذا أردنا أن نتوصل إلى التفضيل فيما لا يُصاغُ منه اسم التفضيل نأتي ب(أشدَّ) أو شبيهها.

وهنا فائدة: ينتصبُ مصدرُ الفعل الذي لا يُصاغُ منه التفضيلُ على أنه مفعولٌ في بابِ التعجب، فنقولُ في: (ما أشدَّ حمرة): إنَّ (حمرة) مفعولٌ (أشدَّ)، وهنا ينتصبُ على أنه تمييزٌ، لأنه جاء بعد اسم التفضيل.

٤٩٨- و(أَفْعَل) التَّفْضِيلِ صَلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِ(مِنْ) ^(١) إِنْ جُرِّدَا

الشرح

قوله: «أَفْعَل التَّفْضِيلِ»: هذا مِنْ بَابِ الاِشْتِغَالِ، فهو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يُفسَّرُهُ ما بعده، وهذا النَّصْبُ راجح.

(١) في بعض النسخ كُتِبَتْ (بِمن) جميعاً، والأحسنُ من حيثُ الإملاء أنْ تكتبَ الباءُ وحدها، و(من) وحدها، لأنَّ (مِنْ) حرفٌ مستقلٌّ، أي: بهذا الحرف. (الشارح)

٤٩٩- وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرِّدًا أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدًا

الشرح

القاعدة أنه إذا جُرِّدَ اسمُ التَّفضيلِ مِنْ (أل)، أو أُضِفَ إلى نكرةٍ لَزِمَ فِيهِ أمران، وهما الإفرادُ والتذكيرُ.

فقوله: «جُرِّدًا»: يعني: من الإضافة.

وقوله: «وَأَنْ يُوَحَّدًا»: يعني: وأن يكونَ مُفْرَدًا.

مثال ذلك: تقول: (زيدٌ أفضلُ رجلٍ هنا)، (هندٌ أفضلُ امرأةٍ هنا) مع أن (هند) مؤنثٌ، و(أفضل) مُذَكَّرٌ، لكنَّه مضافٌ إلى نكرةٍ، وتقول: (الزيدانِ أفضلُ رَجُلَيْنِ هنا)، (الزيدونِ أفضلُ قومٍ هنا)، لأنَّه مضافٌ إلى نكرةٍ، وتقول: (الهندانِ أفضلُ امرأتينِ هنا)، وكذلك: (الهنداتُ أفضلُ نساءٍ هنا).

- ٥٠٠- وَتَلُو (أَل) طَبُقْ، وَمَا لِمَعْرِفَهُ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنِ ذِي مَعْرِفِهِ
٥٠١- هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهَوَ طَبُقْ مَا بِهِ قُرْنُ

الشرح

قوله: «وَتَلُو (أَل) طَبُقْ»: يعني أَنَّ المَعْرِفَ بـ(أَل) يكونُ مُطَابِقًا لموصوفه، أو ما كانَ خَبْرًا عنه، فتقولُ: (زيدٌ هو الأفضَلُ)، (هندٌ هي الفضلى)، (الزيدانِ هما الأفضلانِ)، (الهندانِ هما الفضليانِ)، (هؤلاءِ الرجالِ الأفضلونِ)، (هؤلاءِ النساءِ هنَّ الفضلياتُ).

فصارَ المحلَّى بـ(أَل) منِ اسمِ التفضيلِ طبقَ الموصوفِ بكلِّ حالٍ، سواءً كانَ خَبْرًا، أو صِفَةً، مُذَكَّرًا كانَ، أو مُؤنَّثًا، مفردًا، أو مثنىً، أو مجموعًا. والقاعدةُ أَنَّ (مِنْ) لا تدخلُ على المحلَّى بـ(أَل)، وأمَّا قولُ الشاعرِ^(١):

وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ

فنقولُ: التَّقْدِيرُ: (ولستَ بالأكثرِ أكثرَ منهم حصى)، أو يُحْمَلُ على زيادةِ الألفِ واللامِ، والأصلُ: (ولستَ بأكثرَ منهم حصى)، ولكنْ لو قيلَ: إِنَّهَا تَأْتِي على سبيلِ النُّدْرَةِ والقِلَّةِ، لم يكنْ هذا مُمْتَنِعًا، أمَّا أَنْ نتكلَّفَ ونقولَ: (أَل) زائدةٌ، أو أَنَّ هناكِ اسمَ تفضيلٍ مُجَرَّدًا مِنْ (أَل)، فلا داعيَ لَهُ.

وقوله: (وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى * وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ) يعني: للغالبِ

(١) البيت للأعشى، كما في شرح الشواهد للعيني (٤٧/٣).

في كثرة الحصى، والفائدة من كثرة الحصى أنهم يعدُّون به، لأنَّ العرب كانوا في الأوَّلِ أُمِّيِّينَ، ليس عندهم حسابٌ، ولا معرفةٌ به، فإذا أرادَ أنْ يعدَّ القومَ أحضَرَ حَصَى، وقال: هذا عددُ القومِ.

ومنه (أَحْصَاهُ) فأصلُّها (عَدَّهُ بِالْحَصَى)، مأخوذةٌ من الحصى، ف(أَحْصَيْتُ الشَّيْءَ) يعني ضَبَطْتُ عَدَّهُ، لأنَّهم كانوا يَضْبِطُونَ العددَ بِالْحَصَى.

وقوله: «وَمَا لِمَعْرِفَةِ أُضِيفَ»: أي: ما أُضِيفَ لمعرفةٍ مِنْ أَسَاءِ التَّفْضِيلِ فَإِنَّهُ (ذُو وَجْهَيْنِ)، يعني: يجوزُ فِيهِ المِطَابَقَةُ وَعَدْمُهَا، فتقولُ: (هِنْدٌ فَضْلِي النِّسَاءِ)، (هِنْدٌ أَفْضَلُ النِّسَاءِ)، فالأوَّلُ مُطَابِقٌ، والثَّانِي غَيْرُ مُطَابِقٍ.

وكذلك تقولُ: (الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الرِّجَالِ)، وهذا غَيْرُ مُطَابِقٍ، وتقولُ: (الزَّيْدَانِ أَفْضَلَا الرِّجَالِ)، وهذا مُطَابِقٌ.

وتقولُ: (طَلَبَةُ العِلْمِ أَفْضَلُ الرِّجَالِ) أو: (أَفْضَلُوا الرِّجَالِ).

وتقولُ: (مُحَمَّدٌ رَسولُ اللَّهِ أَفْضَلُ الأنْبِيَاءِ)، (فَاطِمَةُ فَضْلِي نِسَاءِ العَالَمِينَ نَسَبًا^(١)).

إِذَنْ: إِذَا أُضِيفَ لِمَعْرِفَةٍ جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ، وَهُمَا المِطَابَقَةُ وَعَدْمُهَا، وَعَدْمُهَا هُوَ الإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ.

وقوله «وَلِمَعْرِفَةِ»: ضِدُّهُ مَا أُضِيفَ لِنَكْرَةٍ، وَقَدْ سَبَقَ الكَلَامُ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ يُلْزَمُ التَّذْكِيرَ وَالإِفْرَادَ.

لَكِنْ شَرَطَ المَوْلُفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَقَالَ: «هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ» أي: مَعْنَى (مِنْ).

(١) وكذلك أخواتها. (الشارح)

«فَهُوَ طَبِئُ مَا بِهِ قُرْنٌ»: يعني أَنَّهُ يَجُوزُ الْوَجْهَانِ إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، فَإِنْ لَمْ تَنْوِ مَعْنَى (مِنْ)، فَإِنَّهُ يَجِبُ الْمَطَابَقَةُ.

مثال ذلك: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ أَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ)، فَهنا نَوَيْتَ (مِنْ)، يَعْنِي: أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ.

مثال آخر: (طَلَبَةُ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ أَفْضَلُ طَلَبَةٍ فِي الدُّنْيَا)، فَهنا نَوَيْتَ (مِنْ)، يَعْنِي: أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الطَّلَبَةِ فِي الدُّنْيَا، فَإِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ) جازَ الْوَجْهَانِ.

وَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ غَيْرَ مَطَابِقِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنَجْذِثَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوتِهِ﴾ [البقرة: ٩٦]، وَلَوْ طَابَقَ لِقَالَ: (وَلَتَجِدْتَهُمْ أَحْرَصِي النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ).

وَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ مَطَابِقًا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرِيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وَلَوْ لَمْ يُطَابِقْ لِقَالَ: (أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا).

فَإِنْ لَمْ تَنْوِ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنَّمَا نَوَيْتَ مُطْلَقَ الْفَضْلِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِمَا اقْتَرَنَ بِهِ.

مثال ذلك: (فُلَانٌ أَعْدَلُ النَّاسِ)، فَلَيْسَ قَصْدُكَ أَنَّهُ أَعْدَلُ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ، لَكِنَّ قَصْدَكَ أَنَّهُ حَازَ قِصَبَ الْفَضْلِ فِي الْعَدْلِ.

مثال آخر: (زَيْدٌ وَعَمْرٌو أَعْدَلَا بَنِي فُلَانٍ)، فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّهَا أَعْدَلُ مِنْ بَنِي فُلَانٍ، لِأَنَّهَا مِنْ بَنِي فُلَانٍ، لَكِنَّ الْمَقْصُودَ أَنَّهَا عَادِلَا بَنِي فُلَانٍ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: (الْأَشْجُّ وَالنَّاقِصُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ)، فَالْمُرَادُ أَنَّهَا عَدْلَانِ، لِأَنَّهَا أَعْدَلُ مِنْ كُلِّ بَنِي مَرْوَانَ، وَالْأَشْجُّ هُوَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالنَّاقِصُ هُوَ يَزِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، لِأَنَّهُ كَانَ مُقْتَصِدًا فِي الْعَطَايَا، وَلَيْسَ مُسْرِفًا،

فَسَمَّوْهُ النَّاقِصَ، وَالنَّاسُ لَا يَسْلَمُ مِنْهُمْ أَحَدٌ، إِنَّ أَكْثَرَ الْعَطَاءِ قَالُوا: مُبَدَّرٌ، وَإِنْ اقْتَصَدَ قَالُوا: نَاقِصٌ.

فَصَارَ اسْمُ التَّفْضِيلِ لَا يَخْلُو مِنَ الْأَحْوَالِ التَّالِيَةِ:

الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ مُجَرَّدًا مِنْ (أَل) وَالْإِضَافَةِ، أَوْ مُضَافًا إِلَى نَكْرَةٍ، فَالْوَاجِبُ فِيهِ أَنْ يَلْزَمَ الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ.

الثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ مُحَلَّى بِ(أَل)، فَتَجِبُ فِيهِ الْمِطَابَقَةُ بِكُلِّ حَالٍ.

الرَّابِعَةُ: أَنْ يُضَافَ لِمَعْرِفَةٍ، فِيمَا أَنْ تَنْوِي مَعْنَى (مِنْ)، وَإِمَّا أَلَّا تَنْوِي، فَإِنْ لَمْ تَنْوِ مَعْنَى (مِنْ) وَجَبَتِ الْمِطَابَقَةُ، وَإِنْ نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ) جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ.

فَائِدَةٌ: قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: قِيلَ: وَمِنْ اسْتِعْمَالِ صِيغَةِ (أَفْعَل) لِغَيْرِ التَّفْضِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]، أَي: وَهُوَ هَيِّنٌ عَلَيْهِ، وَرَبُّكُمْ عَالِمٌ بِكُمْ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
أَي: لَمْ أَكُنْ بِعَجَلِهِمْ، وَقَوْلُهُ^(٢):

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْنًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ
أَي: دَعَائِمُهُ عَزِيْزَةٌ طَوِيلَةٌ. اهـ.

(١) البيت للشنفرى الأزدي عمرو بن براق، كما في شرح الكافية الشافية (١/٤٢٤).

(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق، كما في الكامل للمبرد (٢/٢٢٧).

أَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَبُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَلَى بَابِهِ، لَكِنَّهُ يُخَاطَبُ قَوْمًا يُنْكِرُونَ الْبَعْثَ، فَأَرَادَ أَنْ يُخَاطَبَهُمْ بِأَمْرٍ ظَاهِرٍ عَقْلًا، وَهُوَ أَنَّ الْإِعَادَةَ أَهْوَنُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ، فَيَقُولُ: إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ، وَفِي مَحْسُوسِكُمْ وَمَعْرُوفِكُمْ وَمَعْقُولِكُمْ أَنَّ الْإِعَادَةَ أَهْوَنُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ، فَكَيْفَ تُنْكِرُونَ مَا هُوَ أَهْوَنُ فِي عُقُولِكُمْ وَمَحْسُوسِكُمْ، وَإِلَّا فَالْكُلُّ عَلَيْهِ هَيْئًا، لِأَنَّ الْكُلَّ يَكُونُ بِ(كُنْ)، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُكْذِبِينَ لِلرَّسُولِ عَلَى ضَلَالٍ، وَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ وَمَنْ مَعَهُ عَلَى هُدًى.

كَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤] الصَّحِيحُ أَنَّهُ عَلَى بَابِهِ، وَأَنَّهُ أَعْلَمُ بِنَا مِنْ أَنْفُسِنَا - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِكُمْ فَقَطْ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ: (لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ)، الصَّحِيحُ أَنَّهُ عَلَى بَابِهِ أَيْضًا، يَعْنِي: مَا أَنَا بِأَعْجَلِ الْقَوْمِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: لَسْتُ بِعَاجِلِهِمْ، بَلِ الْمُرَادُ لَسْتُ بِأَوَّلِ مَنْ يَمُدُّ يَدَهُ، لِأَنَّ أَوَّلَ مَنْ يَمُدُّ يَدَهُ إِذَا قُدِّمَ الزَّادُ هُوَ أَعْجَلُهُمْ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى شَرِّهِ وَهَمَّتِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَتِمَّالِكُ نَفْسَهُ حَتَّى يُقَالَ لَهُ: (تَفَضَّلْ وَكُلْ).

كَذَلِكَ قَوْلُهُ: (إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا * بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ)، الْمُرَادُ بِهِ التَّفْضِيلُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ: أَعَزُّ وَأَطْوَلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّاعِرَ لَمْ يَقْصِدْ هَذَا، إِنَّمَا قَصَدَ أَنَّهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ مِنَ الْبَيْوتِ الْآخَرَى، وَقَوْلُهُ: (وَأَطْوَلُ) مِنَ الطُّوْلِ الْمَعْنَوِيِّ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الطُّوْلَ الْحِسِّيَّ.

٥٠٢- وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا

٥٠٣- كَمِثْلِ: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا

الشرح

قوله: «إِنْ»: شرطية، واسم (تَكُنْ) مستترٌ وجوبًا تقديره: (أنت)، وخبرها قوله: (مُسْتَفْهِمًا)، يعني: وَإِنْ تَكُنْ مُسْتَفْهِمًا (بِتِلْوِ مِنْ)، بحيثُ يكونُ الَّذِي بَعْدَ (مِنْ) اسمَ استفهامٍ، والَّذِي بَعْدَ (مِنْ) يأتي في آخِرِ الجُمْلَةِ، تقولُ: (الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ)، فَالْمَرْأَةُ تأتي في آخِرِ الجُمْلَةِ، لِأَنَّهَا تأتي بَعْدَ ذِكْرِ الْمُفْضَلِ، وتقولُ: (الشتاءُ أبردُ مِنَ الصَّيْفِ)، فتأتي بِ(مِنْ) بَعْدُ، فإذا كان ما بَعْدَ (مِنْ) اسمَ استفهامٍ، فإن بقيَ في مكانه تركنا القاعدة، وهي أَنَّ الاستفهامَ له الصِّدَارَةُ، أي: أَنَّ الاستفهامَ دائِمًا هو الأوَّلُ، ولهذا يجبُ تقديمُه إذا كان خبرًا للمبتدأ في مثلِ: (أين زيدٌ؟) فماذا نصنع؟

يقولُ المؤلِّفُ - رحمه الله -: «فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا»: (فَلَهُمَا) الضَّمِيرُ يعودُ على (مِنْ)، والاستفهامِ، وجملَةُ (فَلَهُمَا) جوابُ الشرطِ، وهو قوله: (إِنْ تَكُنْ).

إِذْ نَ القاعِدةُ: أَنَّهُ إذا كانَ الْمُفْضَلُ عليه اسمَ استفهامٍ، فَإِنَّهُ يجبُ أَنْ يتقدَّم، فيكونُ في صدرِ الجُمْلَةِ، والعلةُ في ذلك أَنَّ الاستفهامَ له الصِّدَارَةُ.

مثالُه: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، فهذا استفهامٌ، والجوابُ: (أنا خيرٌ من فلانٍ)، لكنَّ لَمَّا كانَ الْمُفْضَلُ عليه اسمَ استفهامٍ، وجبَ أَنْ يُقدِّمَ، فتقولُ: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟).

وكذلك تقول: (مَنْ أَنْتَ أَطْوَلُ؟)، (مَنْ أَنْتَ أَغْنَى؟)، (مَنْ أَنْتَ أَعْلَمُ؟)، وما أشبه ذلك، وسيكون جوابُ المسئولِ مثلاً: (مِنْ فُلَانٍ)، يعني: أنا خيرٌ - أو أطولُ، أو أعلمُ، أو أغنى، أو ما أشبه ذلك - من فُلَانٍ.

وقوله: «وَلَدَى إِحْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا»: يعني: إن جاء في جملة خبرية، فإنَّ التَّقْدِيمَ نَزْرًا، أي: قليلٌ.

مثاله: (خيرٌ مِنْ زَيْدٍ عَمْرُو)، والأصل: عَمْرُو خيرٌ مِنْ زَيْدٍ، لكنَّها جاءت مُقَدِّمَةً، وهذا يكونُ نَزْرًا قليلاً في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وهل يَنْقَاسُ؟

الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَنْقَاسُ، وَأَنَّهُ إِنْ وُجِدَ عَنِ الْعَرَبِ فَهُوَ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمْعِ.
ومن ذلك قولُ الشَّاعِرِ^(١):

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيْعَهَا قَطُوفٌ، وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: (وَأَنلَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ)، والتَّقْدِيرُ: (أَكْسَلُ مِنْهُنَّ).

وقوله: «نَزْرًا»: مصدرٌ في موضعِ الْحَالِ مِنْ فاعِلٍ (وَرَدًا)، يعني: وردَ نَزْرًا.

وقوله: «لَدَى»: أي: عِنْدَ.

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرِّمَّةِ غيلان، كما في شرح الشواهد للعيني (٥٢/٣).

- ٥٠٤- وَرَفَعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا، وَمَتَى عَاقَبَ فَعَلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا
٥٠٥- كَ (لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

الشرح

قوله: «نَزْرًا»: أي: قليل.

وقوله: «وَرَفَعُهُ الظَّاهِرَ»: يعني أنه يرفع الضمير المستتر، ولا يرفع الظاهر إلا قليلاً.

والمسألة فيها خلاف، فمنهم من يقول: إنه لا يرفع الظاهر مطلقاً.

ومنهم من يقول: إنه لا يجوز، وإنه شاذ، وهذا مذهب ابن هشام - رحمه الله - في القطر^(١)، قال: إنه لا يرفع الظاهر إلا في مسألة واحدة، وهي مسألة الكحل^(٢)، فإنه يجوز، وذلك إذا عاقب الفعل.

ومنهم من يقول: إنه يرفعه مطلقاً، ولا مانع، وهذا هو الأقرب، لأنه إذا كان هو بمعنى الفعل، ولكنه يدل على الزيادة والفضل، فما الذي يمنع من أن يكون رافعاً للظاهر؟! ثم إنه هو أيضاً يرفع ضميراً مستتراً تقديره: (هو)، والذي تقديره: (هو) استتاره جائز، وليس بواجب.

وابن مالك - رحمه الله - يرى أنه ممكن، لكنه قليل.

(١) انظر قطر الندى، وبل الصدى (ص: ٢١).

(٢) مثال ذلك قولهم: (مَا رَأَيْتَ رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد). انظر شرح قطر الندى لابن هشام (ص: ٢٨٢).

وقوله: «وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا»: أي: صارَ بمعنى الفعلِ، بحيثُ يَحُلُّ الفعلُ محلَّهُ، لأنَّ (عَاقَبَ الشَّيْءَ) أي: صارَ عَقِبَهُ في مَكَانِهِ، فإذا صحَّ أنْ يحلَّ محلَّهُ الفعلُ، فحينئذٍ يجوزُ أن يرفعَ الظَّاهرَ.

ولا بُدَّ أن يقعَ (أَفْعَل) التَّفْضِيلُ بعدَ نفيٍّ، أو شِبْهِهِ، وشبهُ النَّفْيِ هو النَّهْيُ، والاستفهامُ الإنكاريُّ بمعنى النَّفْيِ.

ولا بُدَّ أن يكونَ مرفوعه أجنبيًّا، أي: غيرَ عائدٍ إلى المفضَّلِ، لأنك إذا قلتَ: (مررتُ برجلٍ أفضلَ مِن زيدٍ)، فكلمةُ (أفضل) فيها ضميرٌ يعودُ على (رَجُلٍ)، لكنْ هنا لا بُدَّ أن يكونَ المرفوعُ أجنبيًّا لا يعودُ على المفضَّلِ.

ولا بُدَّ أيضًا أن يكونَ هذا الأجنبيُّ مُفضَّلًا على نَفْسِهِ باعتبارين، فالتَّفْضِيلُ هنا بين ذاتٍ واحدةٍ باعتبارِ حالين، وليس تفضيلًا بين شَخْصٍ وشَخْصٍ.

مثاله: «لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ»:

«لَنْ»: حرفٌ نفيٌّ ونصبٌ واستقبالٌ.

و«مِن رَفِيقٍ»: (مِن) حرفٌ جرٌّ زائدٌ، و(رَفِيقٍ) مفعولٌ به (لَتَرَى)، يعني:

لن ترى رفيقًا.

وقوله: «أَوْلَى»: صفةٌ ل(رَفِيقٍ).

وقوله: «الْفَضْلُ»: هو فاعلُ (أَوْلَى) معَ أنَّ (أَوْلَى) اسمُ تفضيلٍ، لكنْ لما كانَ الفعلُ يحلُّ محلَّها صحَّ أن ترفعَ الفاعلَ، لأنَّ معنى (لن ترى في الناسِ رفيقًا أَوْلَى به الفَضْلُ): يُوَلَّى به الفَضْلُ.

وقوله: «مِنَ الصِّدِّيقِ»: هذا هو المُفَضَّلُ عليه، وقوله: (مِنَ الصِّدِّيقِ)، حُرِّكَتِ النُّونُ بالفتح لالتقاء السَّاكِنَيْنِ.

مثال آخر: مسألة الكُحْلِ: (ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ منه في عَيْنِ زَيْدٍ)، فقوله: (أَحْسَنَ) بمعنى يَحْسُنُ في عَيْنِهِ الكُحْلُ، فكان مُعَاقِبًا لِلْفِعْلِ الَّذِي هو (يَحْسُنُ)، فصَحَّ أَنْ يرفعَ الظَّاهِرَ.

وهنا تقدَّمَ نفيٌّ، وقوله: (أَحْسَنَ) اسمُ التَّفْضِيلِ، وكانَ المَفْرُوضُ أَنْ يتَحَمَّلَ ضميرًا يعودُ على (أَحَدٍ)، لكنَّه هنا رفعَ ظاهِرًا أَجْنَبِيًّا مِنَ المُفَضَّلِ عليه، ولا يعودُ على المُفَضَّلِ عليه، وقوله: (الكُحْلُ) هو مُفَضَّلٌ في عَيْنِ زَيْدٍ، ومُفَضَّلٌ عليه في عَيْنِ غَيْرِ زَيْدٍ.

فإِذَنْ: الكُحْلُ فُضِّلَ على نَفْسِهِ باعتبارَيْنِ: ففي حالِ كَوْنِهِ في عَيْنِ زَيْدٍ مُفَضَّلٌ، وفي حالِ كَوْنِهِ في عَيْنِ غَيْرِهِ مُفَضَّلٌ عليه.

وَيُمْكِنُ أَنْ نَجْعَلَهَا على غَيْرِ الكُحْلِ، فنقول: (ما رأيتُ رجلًا أحسنَ على رأسِهِ الشَّاعُغُ منه على رأسِ زَيْدٍ)، (ما رأيتُ مجلسًا أحسنَ في جِدَارِهِ اللَّوْنُ الأَزْرَقُ منه في جِدَارِ البَيْتِ)، فليس خاصًّا بالكُحْلِ، لكنَّ هذا المِثَالُ كأنَّ العُلَمَاءَ -رحمهم اللهُ- مثَلُوا به لظُهُورِهِ وسُهُولَتِهِ.

ومسألة الكُحْلِ في الحَقِيقَةِ -وإنَّ كانتْ أشبه ما تكونُ بتمَرينِ الطَّلَبَةِ- فهي في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ قَلِيلٌ وَقوْعُهَا.

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوهُ)، هل يصحُّ أَنْ نجعلَ (أبوهُ) مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، ويكونُ تَقْدِيرُ الجُمْلَةِ: (مررتُ برجلٍ أبوهُ أفضلُ منه)؟

الجواب: لا يصحُّ أن نجعلَ (أبوه) مُبتدأً، لأنَّ (أفضل) عليها فتحةٌ، فهي صفةٌ لـ(رجل)، أمّا لو قلنا: (برجلٍ أفضلٍ منه أبوه)، صحَّ أن نجعلها مُبتدأً وخبراً.

وفي هذا دليلٌ على أن هذه المسألة تُستثنى من القاعدة، وهي أن كلَّ ضميرٍ يكون تقديره: (هو)، فهو مستترٌ جوازاً، إلّا في هذه المسألة، فإنَّ الضميرَ مستترٌ وجوباً، لأنّه لا يحلُّ محله الظاهرُ.

مثال آخر: (ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصَّومُ منه في عشرِ ذي الحجةِ)، فـ(أحبَّ): صفةٌ لـ(أيامٍ)، ونائبُ الفاعلِ (الصَّوم)، وهو أجنبيٌّ من المُفضَّلِ، وفي هذا المثالِ شذوذٌ من جهةٍ ثانية، وهو أنّه صيغَ من فعلٍ مبنيٍّ للمجهولِ.

إذن: قولُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (ورَفَعُهُ الظَّاهِرَ) يشملُ الفاعلَ ونائبَ الفاعلِ، ولهذا لم يُقل: (ورَفَعُهُ الفاعلَ).



النَّعْتُ

النَّعْتُ من الأشياءِ الهامَّةِ، والتَّوابعُ كُلُّها من الأشياءِ الهامَّةِ.
والنَّعْتُ في اللُّغَةِ الوصفُ، فَنَعْتُهُ بمعنَى وَصَفُهُ، تقولُ: (نَعْتُ فلانٍ) أي:
وَصَفُهُ.

وأما في الاصطلاح، فإنَّ المؤلِّفَ - رحمه الله - سيذكرُه بعدَ البيتِ الأوَّلِ.
٥٠٦- يَتَّبِعُ في الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأوَّلَ نَعْتُ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ

الشرح

النَّعْتُ والتَّوْكِيدُ والعَطْفُ والبَدَلُ كُلُّها توابعٌ لِمَا سَبَقَها في الإِعْرَابِ، إنْ
كان مرفوعاً رُفِعَتْ، وإنْ كان منصوباً نُصِبَتْ، وإنْ كان مجروراً جُرِّتْ، وإنْ كان
مجزوماً جُزِمَتْ.

فإذَنْ: الإِعْرَابُ يكونُ على أصليٍّ، وعلى فرعيٍّ، والفرعيُّ هو هذه التَّوابعُ.
وقولُ المؤلِّفِ - رحمه الله - «الأَسْمَاءُ»: همزُها همزةٌ قَطْعٌ، فهِيَ على وزنِ
(أفْعالٍ)، لكنْ هنا نجعلُها همزةً وَصَلٍ لضرورةِ الشُّعْرِ.

وقولُه: «الأَسْمَاءُ»: محلُّها النَّصْبُ على أنَّها مفعولٌ به مُقدَّمٌ.

و«نَعْتُ»: فاعلٌ (يَتَّبِعُ).

والتَّابِعُ هو المُشَارِكُ لِمَا قَبْلَهُ، وَالتَّوَابِعُ أَرْبَعَةٌ: النَّعْتُ، وَالتَّوَكِيدُ،
وَالعَطْفُ، وَالبَدَلُ، وَهِيَ مَجْمُوعَةٌ فِي شَطْرٍ وَاحِدٍ مِنْ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللهُ -
وَكَلُّهَا لَهَا تَعْرِيفَاتٌ، وَلَهَا أَحْكَامٌ.

٥٠٧- فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِّمٌ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسَمٍ مَابِهِ اعْتَلَقَ

الشرح

سبق أن النعت في اللغة العربية بمعنى الوصف، وفي الاصطلاح: (تابع)، فخرج به الأصلي، فإذا قلت: (قام زيد)، (زيد) لا يُمكنُ أن يكون نعتاً، لأنه ليس تابعاً، ودخل فيه جميع التوابع، فلو قلنا: (إن النعت تابع) وسكتنا دخل فيه جميع التوابع: التوكيد، والعطف، والبدل.

لكن تخرج بقية التوابع بقوله: «مُتِّمٌ مَا سَبَقَ»: أي: ما سبقه، وهو المنعوت، فيتمه (بوسمه)، والوسم بمعنى السمة، أي: العلامة، والمراد به الصفة.

فقوله: «بوسمه»: أي: بوصفه، أي: وصف السابق.

«أَوْ وَسَمٍ مَابِهِ اعْتَلَقَ» يعني: أو وصف ما له علاقة به بضمير، أو غيره.

مثال الذي بوسمه: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ)، (رَجُلٍ) مُطْلَقٌ مَا وُصِفَ بِأَيِّ شَيْءٍ، فإذا قلت: (فاضلٍ) أَعْتَمَتَ هَذَا الرَّجُلُ بِوَصْفِهِ بِالْفَضْلِ.

مثال الذي بوسم ما به اعتلق، أي: ما له علاقة به: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ أبوه)، فكلمة (فاضلٍ) تابعة ل(رجلٍ)، لكن الوصف الذي تتضمنه لا يعود على (رجلٍ)، إنما يعود على شيء له به علاقة، فالفاضل في هذا المثال الأب، فكان النعت هنا وصفاً لِمَا له به علاقة، وهو أبوه، لكن (فاضلٍ) صفة ل(رجلٍ) في الإعراب، ولهذا نقول: (مررتُ): فعلٌ وفاعلٌ، والباء حرفٌ جرٌّ، و(رجلٍ): اسمٌ مجرورٌ بالباء، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره، و(فاضلٍ): صفةٌ

ل(رجل)، وهي صفةٌ اصطلاحاً لا صفةٌ معنَى، وصفةُ المجرورِ مجرورةٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره، و(أبوه) فاعلٌ (فاضل)، لأنَّ اسمَ الفاعلِ يعملُ، وهو مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الواوِ، منعٌ من ظهورِها التَّثْقُلُ على مذهبِ سيبويهِ - رحمه الله - الَّذي قالَ ابنُ عقيلٍ عنه:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا^(١)

أو نقولُ على المشهورِ: وعلامةُ رفعِ الواوِ نيابةً عن الضَّمَّةِ، لأنَّه من الأسماءِ الخمسةِ عندَ ابنِ أَجْرُومٍ، وأمَّا ابنُ مالِكٍ فيقولُ: السَّتَّةُ، لكنَّه يقولُ بعد ذلك:

وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

والعلاقةُ هنا بين المنعوتِ والمتبوعِ هو الضَّميرُ، ولهذا لو قلتُ: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ زيدٌ)، لا يستقيمُ، بل لا بُدَّ أن يكونَ هناك علاقةٌ.

وكذلك لو قلتُ: (فاضلٍ أبو أبيه)، (فاضلٍ أبو أبي أبيه)، وهكذا، المهمُّ أنَّه لا بُدَّ أن يكونَ هناك ضميرٌ يربطُ بين هذا وهذا.

فصارَ النِّعْتُ إمَّا أن يكونَ وصفًا للمتبوعِ، مثلُ: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ)، أو وصفًا لِمَا لَهُ بِهِ علاقةٌ كـ (مررتُ برجلٍ فاضلٍ أبوه).

(١) البيت لويسيم بن طارق، ويُقال: لُجَيْم بن صَعْب، وحَذَام امرأته. انظر تاج العروس، مادة (حذم).

٥٠٨- وَلِيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَاكَ (أَمْرٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا)

الشرح

قوله: «وَلِيُعْطَ»: الواو حرف عطف، واللّام لام الأمر، والأمر للوجوب النّحويّ، لا الوجوب الشّرعيّ، فلو قلت: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ)، لا تأثمُ شرعاً، لكنّ النّحويّين يُؤدّبونك على هذا، يقولون: قل: (مررتُ برجلٍ فاضلٍ)، فيجبُ أن تُعْطِيَه في الإعرابِ ما لِمَا تلاه.

وقوله: «وَلِيُعْطَ»: سَكَنَ لامَ الأمرِ، لأنّها سُبِقَتْ بالواو، ولأَمُّ الأمرِ إذا سُبِقَتْ بالواو، أو (ثمّ)، أو بالفاءِ سَكَنْتُ، قال اللهُ تعالى: ﴿مَنْ كَانَتْ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥]، وقال: ﴿وَلِيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وقوله: «وَلِيُعْطَ»: أي: النّعتُ، ف(يُعْطَ): فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للمفعولِ، ونائبُ الفاعلِ مستترٌ يعودُ على النّعتِ، أي: وليُعْطَ النّعتُ في التّعريفِ والتّنكيرِ ما لِمَا تلاه، و(مَا): المفعولُ الثّاني (لِيُعْطَ)، لأنّ المفعولَ الأوّلَ هو نائبُ الفاعلِ، و(مَا) تعودُ على المنعوتِ، أي: للذي تلاه النّعتُ، وعلى هذا ففاعلُ (تَلَا) يعودُ على النّعتِ.

القاعدة: يجبُ أن يكونَ النّعتُ تابعاً للمنعوتِ في التّعريفِ والتّنكيرِ.

مثال ذلك: (أَمْرٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا)، فهنا (قَوْمٍ) نكرةٌ، و(كَرَمًا) نكرةٌ، فإذا نُبِعَهُ في التّنكيرِ، وأعطينا النّعتَ ما للمنعوتِ مِنَ التّنكيرِ.

فإذا أردنا أن نُحوّلَ هذا المثالَ إلى معرفةٍ نقولُ: (أَمْرٌ بِالْقَوْمِ الْكُرَمَاءِ)،

ولو قلت: (امرؤ بقوم الكرماء) لم يصح، لأنه خالفه، فالمنعوت (قوم) نكرة، و(الكرماء) معرفة.

ولو قلت: (امرؤ بالقوم كرماء)، صحَّ على أنَّها حال، لا على أنَّها نعت. وقوله: «كُرْمًا»: حُذِفَتِ الهمزةُ للرَّوِيِّ (أي: للقافية).

وفي قوله «كأمرؤ بقوم كرمًا»: إشكال، وهو أنَّ حروف الجرِّ من علامات الاسم، وهنا (امرؤ) فعل أمر، والكافُ داخلةٌ على فعل الأمر. والجوابُ أنَّ نقول: إمَّا أنَّها داخلةٌ على الجملة على تقديرها بالاسم، والتقدير: كهذا المثال، أو على محذوفٍ تقديره: (كقولك: امرؤ بقوم كرمًا).

مثال آخر: (مررتُ بزيدٍ كريم)، فإذا أردت التَّنْكِيرَ، أي: (مررتُ بمسَمًى زيدًا)، فلا بأس به، أمَّا إذا أردتَ به العَلَمِيَّةَ (أي شخصًا مُعَيَّنًا اسمه زيدٌ) ف(زيد) معرفة، ولا يجوزُ أن يُنْعَتَ بنكرة.

ونظيرُ ذلك ما ذكره في رمضان، قالوا: إذا قصدتَ رمضانَ المعينَ، فهو ممنوعٌ من الصِّرفِ للعَلَمِيَّةِ، وإذا أردتَ غيرَ مُعَيَّنٍ، فهو مصروفٌ للتَّنْكِيرِ، ولهذا قالوا في عبارة الفقهاء: (لا يجوزُ تأخيرُ قضاءِ رمضانَ إلى ما بعدَ رمضانٍ آخر). إذن: يجبُ في النَّعْتِ أن يكونَ تابعًا للمنعوتِ في التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ.

وهل يتبعه في الإعراب؟

الجواب: نعم، ونأخذُه من البيتِ الأوَّلِ: (يتبعُ في الإعرابِ الأسماءُ الأوَّلُ).

فصار النَّعْتُ يتبعُ المنعوتَ في ثلاثة أشياء: في الإعرابِ، والتَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ.

٥٠٩- وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سَوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَاقْفُ مَا قَفَوْا

الشرح

قوله: «وَهُوَ»: الضميرُ يعودُ على النَّعْتِ.

و«لَدَى»: بمعنى عِنْدَ.

وقوله: «التَّوْحِيدِ»: التَّوْحِيدُ في كُلِّ مَقَامٍ بِحَسَبِهِ، فمَعْنَى التَّوْحِيدِ في النَّحْوِ الإِفْرَادُ.

وقوله: «التَّذْكِيرِ»: أَي: المُذَكَّرِ.

«أَوْ سَوَاهُمَا»: أَي: مَا سِوَى التَّوْحِيدِ، وَهُوَ التَّثْنِيَةُ وَالجَمْعُ، لِأَنَّهُ إِمَّا مُفْرَدٌ كزَيْدٍ، أَوْ مُثْنِيٌّ كَالزَّيْدَيْنِ، أَوْ جَمْعٌ كَالزَّيْدِينَ.

وقوله: «كَالْفِعْلِ»: هَذَا خَبْرُ المَبْتَدَأِ: (هُوَ)، يَعْنِي: هُوَ فِي هَذِهِ الأُمُورِ كَالْفِعْلِ، وَهِيَ خَمْسَةُ أُمُورٍ: الإِفْرَادُ، وَالتَّثْنِيَةُ، وَالجَمْعُ، وَالتَّذْكِيرُ، وَالتَّأْنِيثُ.

فهُوَ فِي هَذِهِ الخَمْسَةِ لَا يَتَّبِعُ الَّذِي قَبْلَهُ، إِنَّمَا يَكُونُ كَالْفِعْلِ، فَإِنْ كَانَ وَصْفًا لِلْمَنْعُوتِ تَبِعَهُ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ وَصْفًا فِي غَيْرِهِ تَبِعَ غَيْرَهُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ)، فَهَذَا وَصْفٌ فِي المَنْعُوتِ، فَيَتَّبِعُهُ، وَيَكُونُ مُفْرَدًا مُذَكَّرًا، لِأَنَّ المَنْعُوتَ مُفْرَدًا مُذَكَّرًا.

مِثَالُ آخَرَ: (مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ جَالِسَةٍ)، فَ(جَالِسَةٍ): وَصْفٌ لِلْمَرْأَةِ، إِذَنْ: يَتَّبِعُهَا، فَالْمَرْأَةُ مُفْرَدَةٌ مُؤَنَّثَةٌ، وَ(جَالِسَةٍ) مُفْرَدَةٌ مُؤَنَّثَةٌ.

مثال آخر: (مررتُ برجالٍ قائمينَ)، فهنا (رجال) جمعٌ، و(قائمين) وصفٌ للرجالِ، فيتبعُهُم.

أمثلة أخرى: (مررتُ برجلينِ قائمينِ)، (مررتُ بامرأتينِ جالستينِ)، (مررتُ بنساءٍ جالساتٍ).

إِذَنْ: إِذَا كَانَ النَّعْتُ وَصْفًا لِلْمَنْعُوتِ فَإِنَّهُ يَتَّبَعُهُ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: (مررتُ برجلٍ قامٍ)، (مررتُ بامرأةٍ جلستُ)، (مررتُ برجالٍ قاموا)، (مررتُ برجلينِ قاما، وامرأتينِ جلستَا)، (مررتُ بنساءٍ جلسنَ)، فهو كالفعلِ تمامًا.

لكنْ إِذَا كَانَ النَّعْتُ وَصْفًا فِي غَيْرِهِ كَانَ لَهُ حَكْمُ الْفَعْلِ بِالنَّسْبَةِ لِذَلِكَ الْغَيْرِ.

مثال ذلك: (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه)، (مررتُ برجلٍ جالسةٍ أمه).

فإذا قال قائلٌ: (جالسة) نعتٌ ل(رجل)!

قلنا: لكنَّ الوصفَ يعودُ إلى أمه، ولها علاقةٌ به بالضميرِ.

وكذلك تقول: (مررتُ بامرأةٍ قائمٍ أبوها)، ف(قائم) صفةٌ ل(امرأة) و(قائم) مُذَكَّرٌ، و(امرأة) مُؤنَّثٌ، لأنَّ الوصفَ لأبيها وهو مُذَكَّرٌ، فَيُعْطَى حَكْمَ الْفَعْلِ، كما تقول: (مررتُ بامرأةٍ قامٍ أبوها)، (مررتُ برجلٍ جلستُ أمه).

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه)، ويجبُ هذا التَّركيبُ إِلَّا على لغةٍ (أَكَلُوهُ الْبَرَاغِيثُ)، فعلى هذه اللغةِ يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: (قائمانِ أبواه)، أمَّا على اللغةِ الْفُصْحَى فنقولُ: (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه) كما تقول: (مررتُ برجلٍ قامٍ أبواه)، ولهذا فابنُ مالكٍ - رحمه الله - كلامه مضبوطٌ.

وكذلك تقول: (مررتُ بامرأتينِ حَسَنٍ أبوهما)، (مررتُ برجالٍ حَسَنٍ أبوهم)، و(حَسَنٍ أبأؤهم)، و(حَسَنَةٍ أمَّهُم)، و(حَسَنَةٍ أمَّهُاتِهِم).

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ جالِسَةٍ جدَّته)، ولا بُدَّ أن يُؤنَّث، لأنَّ الجدَّاتِ مؤنَّثٌ، كما تقول: (جَلَسْتُ جدَّته)، ويصحُّ: (جالساتٍ)، على لُغَةٍ (أَكَلُوهُ البَرَاعِيثُ).

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ سابقَةٍ فرسُهُ)، ويصحُّ: (برجلٍ سابقِ فرسُهُ)، لأنَّ التَّأنيثَ ليسَ حقيقيًّا.

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ قائِمةٍ في المسجدِ أمَّهُ)، ويصحُّ: (مررتُ برجلٍ قائِمةٍ في المسجدِ أمَّهُ)، وذلكَ للفضْلِ.

إِذْنُ: صارَ في التَّوْحِيدِ والتَّثْنِيَةِ والجمعِ والتَّذْكِيرِ حُكْمُهُ حُكْمُ الفِعْلِ، فالنَّعْتُ يتبعُ المنعوتِ في:

واحدٍ من أوجه الإعرابِ: الرَّفْعِ، والنَّصْبِ، والجرِّ.

وواحدٍ من التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ.

وواحدٍ من الإفرادِ والتَّثْنِيَةِ والجمعِ، وواحدٍ من التَّذْكِيرِ والتَّأنيثِ إذا كان الوصفُ عائداً على المنعوتِ، فإن كان الوصفُ عائداً إلى غيره، فحُكْمُهُ حُكْمُ الفِعْلِ، يُذَكَّرُ مع المذكَرِ، ويؤنَّثُ مع المؤنَّثِ.

إِذْنُ: يتبعُهُ في أربعةٍ من عَشْرَةٍ.

وإنما قلنا: واحدٍ من التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ، لأنَّهُ لا يمكنُ أن يكونَ معرفةً نكرةً، وانظرْ إلى قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ مُسْلِمَاتٍ

مُؤْمِنَةٍ فَفِيَتْ تَبَيَّتْ عِيدَاتٍ سَدَّحَتْ تَبَيَّتْ وَأَبْكَارًا ﴿[التحریم: ٥]﴾، فالواوُ في ﴿تَبَيَّتْ وَأَبْكَارًا﴾ للتَّنْوِيعِ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ ثَبِيًّا بِكَرًّا، لَكِنَّ الصِّفَاتِ السَّابِقَةَ يُمْكِنُ أَنْ تَوْجَدَ فِي امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ.

فائدة: النعتُ ينقسمُ من حيثُ المعنى إلى أقسام:

الأوَّل: أن يكونَ للتَّخصِيصِ.

الثَّاني: أن يكونَ للمدحِ.

الثَّالثُ: أن يكونَ للدَّمِّ.

الرَّابِعُ: أن يكونَ للتَّرحُّمِ، ومثاله: (مررتُ بزيدِ المسكينِ)، (أعطِ زيدًا

المسكينِ).

الخامسُ: أن يكونَ للتَّوكِيدِ، ومثاله: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ

وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وإِنَّمَا صَارَتْ ﴿وَاحِدَةٌ﴾ توكِيدًا لـ ﴿نَفْخَةٌ﴾، لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ مَفهُومَةٌ مِنْ كَلِمَةِ ﴿نَفْخَةٌ﴾، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَا نَقُولُ: هِيَ توكِيدٌ، وَإِنَّمَا نُعْرِبُهَا عَلَى أَنَّهَا نَعْتُ.

وكذلك قولهم: (أمسِ الدَّابِرُ)، يعني: الماضي، ومعلومٌ أنَّ كَلِمَةَ (أمسِ)

تدلُّ على المعنى، فالدَّابِرُ يكونُ نعتًا، وهو مؤكَّدٌ لـ (أمسِ).

فإن قال قائلُ: كيف قلنا: (الدَّابِرُ) بالرَّفْعِ، وهي نعتٌ لـ (أمسِ) بالكسْرِ؟

فالجواب: أنَّ (أمسِ) مبنيٌّ على الكسْرِ، فهو إِذْنٌ مُبْتَدَأٌ مبنيٌّ على الكسْرِ في

محلِّ رَفْعٍ، والمبنيُّ لا يتغيَّرُ عن حاله.

لكن لو قال قائلٌ: أليس يومُ السَّبْتِ يعودُ؟

قلنا: لكنَّه سبْتُ آخرُ، وليس هو الأوَّلُ، فالأوَّلُ لا يعودُ.

والَّذي يدلُّ على هذه المعاني هو السِّيَاقُ، فأحياناً ربَّما تأتي كلمةٌ واحدةٌ تكونُ ذمًّا في شخصٍ، وتكونُ مدحًا في آخر، لكنَّ السِّيَاقَ هو الَّذي يبيِّنُ أنَّ هذا النَّعْتَ للمدح، أو للذَّمِّ.

٥١٠- وَأَنْعَتَ بِمُشْتَقِّ كَ (صَعِبٍ) وَ (ذَرِبٍ)

وَشَبَّهَهُ كَ (ذَا) وَ (ذِي) وَالْمُتَّسِبِ

الشرح

قوله: «أَنْعَتَ»: فعلٌ أمرٌ، يعني: لا تُجْزِ النِّعْتَ إِلَّا بِمُشْتَقِّ، والمشتقُّ ما دَلَّ على الوصفِ والفاعلِ، وهو أربعةُ أشياء: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، واسمُ التَّفْضِيلِ.

فمثلاً: (قائم) يدلُّ على القيامِ، وذاتٌ مُتَّصِفَةٌ بالقيامِ، و(مضروب) يدلُّ على الضَّرْبِ، وذاتٌ مُتَّصِفَةٌ بوقوعِ الضَّرْبِ عليها، و(بطل) يدلُّ على البُطُولَةِ، ورجلٌ مُتَّصِفٌ بها، و(أفضل) يدلُّ على الأفضليَّةِ، ورجلٌ مُتَّصِفٌ بها.

وإنما وجبَ النِّعْتُ بالمشتقِّ، لأنَّ النِّعْتَ وصفٌ لذاتٍ، فإذا قلت: (مررتُ بالرجلِ الفاضلِ)، ف(الفاضل) وصفٌ للرجلِ، وهو ذاتٌ، فلا بُدَّ أنْ يشتمَلَ على وصفٍ وذاتٍ، وهذا لا يكونُ إلا في المشتقِّ، وهذا وجهٌ كونه لا بُدَّ أنْ يكونَ النِّعْتُ مشتقًّا.

ثمَّ مثَّلَ له ابنُ مالكٍ -رحمه الله- فقال: (كَ صَعِبٍ، وَذَرِبٍ)، فأعطاك الحُكْمَ والمثالَ، فبالحُكْمِ تتقرَّرُ القاعدةُ، وبالمثالِ تتضحُ القاعدةُ، وهذا من حُسْنِ التَّعْلِيمِ أنَّ الإنسانَ إذا أتى بالأحكامِ يُعَقِّبُهَا بِالأمثلةِ، حتى ترسخَ الأحكامُ في ذهنِ الإنسانِ، لا سِيَّما الأشياءُ الَّتِي يصعبُ فهمُها، فإنَّ بضربِ الأمثالِ تُعَقَّلُ المعاني، وهناك كتابٌ اسمه (النحو الواضح)، و(البلاغة الواضحة) قرأناهما في

المعاهد، حيث يأتي بالأمثلة أولاً، ثم يشرحها، ثم يستنتج القاعدة، عكس طريقة الأولين، أمّا الأولون، فإنهم يأتون أولاً بالأحكام، ثم بالأمثلة. وقوله: «صَعِبٍ»: مأخوذة من الصُّعوبَةِ، فهي إِذْنٌ مُشْتَقَّةٌ.

وقوله: «ذَرِبٍ»: من الذَّرَابَةِ، فهي إِذْنٌ مُشْتَقَّةٌ، والصُّعوبَةُ والذَّرَابَةُ تقتضي أنّ الإنسان يكون حازماً، فلا يكون عنده لينٌ فيصُغَفُ، ولا عنده مَحْمُولٌ فيكسِرُ، بل يكون الإنسان طَلَقاً وذَرِباً، ومعه صعوبةٌ.

مثال اسمِ الفاعِلِ: (مررتُ برجلٍ قائمٍ).

مثال اسمِ المفعولِ: (رأيتُ لحمًا مطبوخًا).

مثال الصِّفَةِ: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ).

مثال (أفعل) التَّفْضِيلِ: (مررتُ برجلٍ أفضلَ من زيدٍ).

وقوله: «وَشِبْهِهِ»: أي: شِبْهُ المَشْتَقِّ، وهو ما يُؤوَّلُ بِالمَشْتَقِّ، فيجوزُ أن يُنْعَتَ بما يُشْبِهُ المَشْتَقَّ، مثل: (ذَا) الَّذِي هو اسمُ إشارَةٍ، لأنَّ (ذَا) مُؤَوَّلَةٌ بِالمَشْتَقِّ، أي: المشارِ إليه، فتقولُ: (أكرمِ الرَّجُلَ هَذَا)، فهنا (هَذَا) صفةٌ لـ(الرجلِ).

فإذا قال قائلٌ: أسماءُ الإِشارَةِ غيرُ مُشْتَقَّةٍ!

نقول: لكنّها مُؤَوَّلَةٌ بِالمَشْتَقِّ، أي: أكرمِ الرَّجُلَ المُشارَ إليه، و(المشارِ) اسمُ مفعولٍ، فهو إِذْنٌ مُشْتَقٌّ.

مثال آخر: (هذا رجلٌ حَجْرٌ)، و(حَجْرٌ) جامدٌ، فلا يصحُّ النَّعْتُ به إلا إذا كان مُؤَوَّلًا، أي: رجلٌ قاسٍ، أمّا إن أُريدَ الحَجْرُ الحَقِيقِيُّ بدونِ تأويلٍ، فلا يصحُّ.

مثال آخر: (هذا تلميذٌ زُبْدَةٌ)، ف(زُبْدَةٌ) جامدٌ، لكن نُؤوِّلهُ، أي: لِيْنٌ، ليس قوياً، لأنَّ الزُّبْدَةَ كَيْنَةٌ.

مثال (ذو) الَّتِي بمعنى صاحب: (مررتُ برجلٍ ذي مالٍ).

مثال الموصول: (مررتُ بالرجلِ الَّذِي قامَ)، لأنَّه كقولك: (مررتُ بالرجلِ القائمِ)، فهو مُشْتَقٌّ بِصِلْتِهِ.

مثال (ذي) الموصولة: (مررتُ بزيدٍ ذوَ قامٍ).

وقوله: «ذَا»: اسمُ إشارةٍ، و(ذي) هي الَّتِي بمعنى صَاحِبٍ، لأنَّها ليست اسمَ فاعلٍ، لكنَّها بمعنى اسمِ الفاعلِ.

وقوله: «وَالْمُنْتَسِبُ»: أي: المنسوبُ إلى مكانٍ، أو قبيلةٍ، أو حِرْفَةٍ، أو ما أشبه ذلك.

مثال المنسوبِ إلى قبيلةٍ: (رأيتُ الرجلَ التَّمِيمِيَّ)، ف(تَمِيمٍ) جامدٌ، لكنَّنا نقولُ: هذه نِسْبَةٌ، فَيُؤوَّلُ (التَّمِيمِيَّ) ب(المنسوبِ إلى تَمِيمٍ).

وتقولُ: (أمامي غانمُ الجَرُّوميِّ)، أي: المنسوبُ إلى ابنِ آجُرِّومٍ.

مثال المنسوبِ إلى مكانٍ: (أكرمِ الرجلَ المدنيَّ)، (أكرمِ الرجلَ المكيَّ)، وما أشبه ذلك.

إِذَنْ: يُنَعَتُ بِالمَشْتَقِّ والمؤوَّلِ بِالمَشْتَقِّ، وهو اسمُ الإِشَارَةِ والمنسوبِ.

٥١١- وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا

الشرح

الجملة إمَّا اسميَّةٌ، أو فعليَّةٌ، والقاعدةُ أنَّه إذا جاءتِ الجملةُ بعد معرفةٍ، فهي حالٌ، وإذا جاءت بعد نكرةٍ، فهي صفةٌ، ولهذا قال: (وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا)، فخرج به المَعْرِفُ، فالجملةُ بعد المَعْرِفِ حالٌ لا صفةٌ.

مثال الجملةِ الفعليَّةِ: (رَأَيْتُ طَالِبًا يُقَلِّبُ كِتَابَهُ)، فالجملةُ هي: (يُقَلِّبُ كِتَابَهُ)، و(طَالِبًا) نكرةٌ، ويجوزُ نعتُ النكرةِ بالجملةِ، فنقول: (رَأَيْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(طَالِبًا): مفعولٌ به منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهِرةِ، و(يُقَلِّبُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ ظاهِرةٍ، وفاعلُهُ مستترٌ جوازًا تقديرُهُ: (هو)، و(كِتَابٌ): مفعولٌ به، وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، وجملةُ (يُقَلِّبُ كِتَابَهُ) في محلِّ نصبٍ صفةٌ لـ(طَالِبًا).

فإذا قلتَ: (مررتُ بالطَّالِبِ يُقَلِّبُ كِتَابَهُ)، فالجملةُ هنا بعد معرفةٍ، فتكونُ في موضعِ نصبٍ على الحالِ.

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ يبيعُ خُبْزًا)، ف(رجلٍ): نكرةٌ، و(يبيعُ خُبْزًا): جملةٌ، فتكونُ صفةً لـ(رجلٍ).

مثال الجملةِ الاسميَّةِ: (مررتُ برجلٍ أبوه كريمٌ)، ف(مررتُ): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(رجلٍ): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، و(أبوه): مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواوُ نيابةً عن الضمَّةِ، لأنَّه من الأسماءِ الخمسةِ، أو السِّتَّةِ - على

الخلافة - وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، و(كريم): خبرٌ (أبو)، والجملةُ من المبتدأ والخبرِ في محلِّ جرٍّ صفةً ل(رجل).

مثال آخر: (رَأَيْتُ كَاتِبًا خَطَّهُ جَمِيلٌ)، ف(كاتبًا): مفعولٌ (رَأَيْتُ)، و(خطَّ): مبتدأ، وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، و(جميلٌ): خبرٌ (خطَّ)، والجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةً ل(كاتبًا).

والخلاصةُ أنَّ الجملةَ تكونُ نعتًا، لكن بشرطٍ أن يكونَ المنعوتُ نكرةً، مثل: (مررتُ برجلٍ يقرأُ)، (مررتُ برجلٍ كتابه معه)، أمَّا أن تقولَ: (مررتُ بالرجلِ يقرأُ)، فتأتي الجملةُ بعد معرفةٍ، فهنا الجملةُ حالٌ، ولهذا من الضوابطِ المعروفةِ عندهم أنَّ الجُمْلَ بعدَ النكراتِ صفاتٌ، وبعدَ المعارفِ أحوالٌ.

وقوله: «فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا»: يعني أنَّه إذا نعتَ بالجملةِ، فإنَّه يثبتُ لها ما يثبتُ للجملةِ الخبريةِ، وقد سبق في بابِ المبتدأ ماذا يلزمُ إذا وقعتِ الجملةُ خبرًا، ومن أهمِّ ذلك أنَّه يجبُ أن تشتمَلَ على رابطٍ يربطُها بالمبتدأ، فلو قلت: (مررتُ برجلٍ عمرو قائمٌ) لم يَجْزُ، لأنَّ (عمرو قائمٌ) ليس فيها رابطٌ يربطُها بالموصوفِ.

مثال ذلك: (مررتُ برجلٍ ابنه كبيرٌ)، فالرابطُ هو الهاءُ في (ابنه).

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ ما أدراك ما الرجلُ)، فهنا يصحُّ، لأنَّ (الرجلُ)

تعودُ على الأوَّلِ، مثلُ قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢].

إذَنْ: تُعْطَى مَا تُعْطَاهُ الْجُمْلَةُ الْخَبْرِيَّةُ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَهَذِهِ الْإِحَالَةُ مِنَ الْمُؤَلَّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِحَالَةٌ عَلَى مِثْلِيٍّ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: ارْجِعْ إِلَى بَابِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ، وَاَنْظُرْ شُرُوطَ الْجُمْلَةِ إِذَا وَقَعْتَ خَبْرًا فَاتَتْ بِهَا هُنَا.

لكن المؤلف - رحمه الله - استثنى، فقال:

٥١٢- وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرُ تُصِبِ

الشرح

قوله: «وَأَمْنَعْ هُنَا»: أي: في بابِ النَّعْتِ (إِيقَاعِ ذَاتِ الطَّلَبِ)، فلا تأتي الجملةُ المنعوتُ بها طَلْبِيَّةً، وإنما تأتي خبريَّةً، أي: إنَّهَا لا تأتي فعلٌ أمرٍ، ولا مقرونةً بـ(لا) النَّاهِيَّةِ، ولا مقرونةً بأداةٍ استنفهامٍ.

إِذَنْ: لا يُمَكِّنُ أَنْ تَأْتِيَ الْجُمْلَةُ نَعْتًا إِذَا كَانَتْ طَلْبِيَّةً، لَكِنْ تَأْتِي خَبْرِيَّةً، لِأَنَّهُ قَالَ: (وَأَمْنَعْ هُنَا).

مثال ذلك: (زَيْدٌ أَكْرَمُهُ)، فهنا (زَيْدٌ) مبتدأٌ، وجملةُ (أَكْرَمُهُ) خبرٌ، وتقول: (زَيْدٌ لا تُهِنُّهُ)، والجملةُ هنا خبريَّةٌ.

لكن لا يصحُّ أَنْ تقولَ: (مررتُ برجلٍ اضْرِبْهُ)، لِأَنَّهَا طَلْبِيَّةٌ، وَنَحْنُ نَرِيدُ أَنْ تَكُونَ نَعْتًا، وَالْجُمْلَةُ الطَّلْبِيَّةُ لا تَقَعُ نَعْتًا، لَكِنْ تَقَعُ خَبْرًا.

كذلك لا يصحُّ أَنْ تقولَ: (مررتُ برجلٍ لا تَكْسِرُ خَاطِرَهُ)، ولا: (مررتُ برجلٍ هل رَأَيْتَهُ فِي السُّوقِ؟)، لِأَنَّهَا طَلْبِيَّةٌ.

فإن قال قائلٌ: فما جوابُكم عن قولِ الشَّاعِرِ، وَقَدْ اسْتِضَافَ قَوْمًا بِالنَّهَارِ، وَكَانَ الْقَوْمُ بُخْلَاءً، فَقَالُوا: لَنْ نُقَدِّمَ لَهُ ضِيافَةً فِي النَّهَارِ فَيَرَاهَا فَيُشِمَّتْ بِنَا الأَعْدَاءِ، فَإِذَا أَظْلَمَ اللَّيْلُ جِئْنَا لَهُ بِضِيافَةٍ رَدِيئَةٍ لِأَجْلِ أَلَّا يَرَاهَا، فَلَمَّا أَظْلَمَ اللَّيْلُ أَحْضَرُوا لَهُ حَلِيْبًا نَصْفُهُ مَاءٌ، لَكِنَّ هَذَا الضَّيْفَ كَانَ بَلِيَّةً مِنَ البَلَايَا، فَقَالَ^(١):

(١) البيت من الرجز، وهو منسوب للعجاج في ملحق ديوانه (٢/٣٠٤)، وخزانة الأدب (٢/١٠٩)،

حَتَّىٰ إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَل رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُ

فالذُّبُ لونه أشهبُ، فهو يقول: جاؤوا بلبينٍ أشهبٍ مثل لونِ الذُّبِّ، واللبُّنُ الأشهبُ يكونُ ثلاثة أرباعه ماءً.

فقوله: (بِمَذْقٍ): الباءُ حرفُ جرٍّ، و(مَذْقٍ): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، و(هل): أداةٌ استفهامٌ، و(رَأَيْتَ): فعلٌ وفاعلٌ، و(الذُّبُّ): مفعولٌ به، و(قَطُ): ظرفٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، وجملةٌ: (هل رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُ)، يريدُ الشاعرُ أن تكونَ صفةً ل(مَذْقٍ)، فكيفَ الجوابُ عن قولِ ابنِ مالكٍ - رحمه الله -: (وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ)؟

نقول: الجوابُ من كلامِ ابنِ مالكٍ - رحمه الله - حيثُ قال: (وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ تُصْبِ)، أي: إن أتتِ الجملةُ الطليبةُ صفةً لِمُنْكَرٍ فَأَضْمِرِ الْقَوْلَ، فتقولُ في البيتِ: (جاؤوا بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ: هل رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُ)، ويكونُ الوصفُ هنا هو المحذوفُ: (مَقُولٍ فِيهِ)، وهو مفردٌ، وليس جملةً، وتكون جملةً (هل رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُ) مقولُ القولِ.

مثال آخر: (مررتُ برجلٍ اضْرِبْهُ)، فهنا نُضْمِرُ الْقَوْلَ، أي: مقولٍ فيه: اضْرِبْهُ.

ويُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ - رحمه الله - (إِنْ أَتَتْ) أَنَّكَ لَا تَأْتِي بِهَا، فَلَا نَقْبَلُ أَنْ تَأْتِيَ إِلَّا مِنَ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ، وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا أَتَتْ نُؤَوِّلُهَا فَنُضْمِرُ الْقَوْلَ.

خلاصة ما سبق:

القاعدة الأولى: لَا يُنْعَتُ إِلَّا بِمُشْتَقٍّ، أَوْ بِمُؤَوَّلٍ بِمُشْتَقٍّ، لِأَنَّ الْوَصْفَ

= والدرر (١٠/٦)، وشرح التصريح (١١٢/٢)، والمقاصد النحوية (٦١/٤)، وبلا نسبة في الإنصاف (١١٥/١)، وخزانة الأدب (٣٠/٣)، وهمع الهوامع (١١٧/٢).

يدلُّ على الصِّفَةِ والمُتَّصِفِ بها (أي: الذاتِ)، فلا بُدَّ أن يكون مُشْتَقًّا.

القاعدةُ الثَّانِيَةُ: تقعُ الجملةُ نعتًا لنكرةٍ، وتُعْطَى حُكْمَ الجملةِ الواقعةِ خبرًا، إلاَّ أنَّه هنا لا تأتِ بالجملةِ الطَّلِبِيَّةِ، وإنَّ أتتْ وجبَ إضمارُ القولِ ليكونَ نعتًا، وتكونُ الجملةُ مقولًا للقولِ المحذوفِ.

فائدة: قال ابن عقيل - رحمه الله - : وزعم بعضهم أنَّه يجوزُ نعتُ المَعْرِفِ بالألفِ واللامِ الجنسيةِ بالجملةِ، وجعلَ منه قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهُمُ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، وقولُ الشَّاعِرِ^(١):

وَلَقَدْ أَمْرٌ عَلَى اللَّئِيمِ يُسْبِنِي

فَمَضَيْتُ نُمَّتَ قُلْتُ: لَا يَعْنِينِي

﴿نَسَلَخُ﴾ صفةُ (اللَّيْلِ)، و(يُسْبِنِي): صفةُ اللَّئِيمِ. اهـ.

ومنهم مَنْ أَوَّلَ أَنَّ اللَّيْلَ وَاللَّئِيمَ بِمعنى النَّكْرَةِ، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ: (وَأَيُّهُمُ لَيْلٌ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ)، (وَلَقَدْ أَمْرٌ عَلَى لَيْئِيمٍ يُسْبِنِي)، وحينئذٍ يكونُ هذا بِمعنى النَّكْرَةِ، لِأَنَّهُ لِلجِنْسِ، وَالجِنْسُ عَامٌّ فِي أَفْرَادِهِ، فَهُوَ كَالنَّكْرَةِ الْمُطْلَقَةِ فِي أَفْرَادِهَا.

وكما عَلِمْنَا مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ نَجْعَلَ جَمْلَةً ﴿نَسَلَخُ﴾ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، يَعْنِي: حَالِ كَوْنِنَا سَاخِئِينَ مِنْهُ النَّهَارَ.

كذلك: (وَلَقَدْ أَمْرٌ عَلَى اللَّئِيمِ يُسْبِنِي)، أي: حَالِ كَوْنِهِ يُسْبِنِي.

ويقولون: إِنَّ الدَّلِيلَ إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ الاحْتِمَالُ بَطَلَ بِهِ الاستِدْلَالُ.

(١) البيت من الكامل، وهو لرجل من بني سلول، كما في الكتاب (٣/ ٢٤)، والتصريح (٢/ ١١٤).

٥١٣- وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

الشرح

قوله: «وَنَعْتُوا»: إِذْنٌ: فالمسألة مسألة استعمال، فيكون الضمير في (نَعْتُوا) عائداً على المستعملين، وهم العرب، لا النحاة، فقوله (وَنَعْتُوا): أي: العرب.

وقوله: «كَثِيرًا»: مفعولٌ مُطْلَقٌ ل(نَعْتُوا)، يعني: نَعْتُوا نَعْتًا كَثِيرًا بالمصدر، ولهذا تجد في القرآن، وفي السنة، وفي كلام العرب، وفي كلام الناس النعت بالمصدر كثيراً.

مثال ذلك: (هذا رجلٌ عَدْلٌ)، فكلمة (عَدْلٌ) مصدرٌ، لأنّها مصدرٌ (عَدَلٌ، يَعْدِلُ، عَدْلًا).

مثال آخر: (هذا رجلٌ ثِقَّةٌ)، ف(ثِقَّةٌ) مصدرٌ (وَثَقَ، يَثِقُ، ثِقَّةً) ك(وَعَدَ، يَعِدُ، عِدَّةً).

مثال آخر: (هذا رجلٌ رَضِيٌّ)، ف(رَضِيٌّ) مصدرٌ (رَضِيَ، يَرْضَى، رِضًى).

فإذا نعتَ بالمصدرِ فإنَّ المؤلِّفَ - رحمه الله - يقولُ:

«فالتزَمُوا» أي: العرب الذين نعتوا بالمصدر (الإفْرَادَ)، ولو كان المنعوتُ مُثَنًى، أو جَمْعًا، (وَ) التَزَمُوا (التَّذْكِيرَ)، ولو كان المنعوتُ مُؤنَّثًا، يعني: أنّهم أَبَقُوا المصدرَ على حاله، وذلك لأنَّ المصدرَ لا يُجْمَعُ، ولا يُثَنَّى، بل يبقى على ما هو عليه.

مثال ذلك: (هذا رجلٌ عدلٌ)، (هذه امرأةٌ عدلٌ)، (هذان رجلانِ عدلٌ)،
(هاتان امرأتانِ عدلٌ)، (هؤلاء رجالٌ عدلٌ)، (هؤلاء نساءٌ عدلٌ).

لكن كيف تأويل هذا المصدر، لأن المصدرَ معني، والنعتُ صفةٌ دالٌّ على
ذاتٍ، فالعدلُ غيرُ العادلِ، والرّضى غيرُ المرّضيِّ؟
نقول: ذكروا في تأويله واحداً من ثلاثة أوجه:

الوجهُ الأوّل: أن المصدرَ مُؤوَّلٌ بِمُشْتَقٍّ: إمّا اسمٌ فاعلٍ، أو اسمٌ مفعولٍ،
فإن كان قائماً بالمنعوتِ، فهو بمعنى اسمِ الفاعلِ، وإن كان واقعاً على المنعوتِ،
فهو بمعنى اسمِ المفعولِ، فقولك: (عدلٌ) بمعنى (عادلٍ)، فهو بمعنى اسمِ
الفاعلِ، و(رَضِي) بمعنى (مرّضي)، فهو بمعنى اسمِ المفعولِ.

الوجهُ الثّاني: أن المصدرَ على حاله، وأنّه على تقديرِ مُضَافٍ، أي: ذو
عدلٍ، تقول: (هذا رجلٌ ذو عدلٍ)، (هذان رجلانِ ذوا عدلٍ)، (رأيتُ رجلينِ
ذوي عدلٍ)، قال الله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

الوجهُ الثّالث: أن النعتَ دالٌّ على صفةٍ وصاحبها، فإذا قلت: (مررتُ
برجلٍ قائمٍ)، (قائم) دالٌّ على صفةٍ، وعلى ذاتٍ، وهو صاحبُ الصّفةِ، فجعلنا
هذا المنعوتَ نفسَ المصدرِ من بابِ المبالغةِ كأنّه هو نفسه ذلك المعنى، فإذا
قلت: (رجلٌ عدلٌ)، فكأنّه هو العدلُ نفسه، كما تقول: (رجلٌ رحمةٌ)، (رحمة)
مصدرٌ، أي: ذو رحمةٍ، أو أنّه هو الرّحمةُ نفسها من بابِ المبالغةِ.

هذا هو توجيهُ المصدرِ إذا نُعتَ به.

(تنبيه): يوجد في كتاب الفقه عبارة، وهي (ويثبت دخول الشهر غير رمضان بشهادة عدلين)، فنقول: هذا من باب تسامح الفقهاء، ويُعتبر عند العرب حنناً، لكن يُقال: (بشهادة اثنين عدلٍ)، أو: (ذوي عدلٍ) مثل ما قال الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ﴾، ولم يقل -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ-: (وأشهدوا عدلين).

٥١٤- وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فِعَاطِفًا فَرَّقَهُ، لَا إِذَا اتَّكَفَ

الشرح

إذا كُنَّا نُرِيدُ أَنْ نَنَعْتَ اثْنَيْنِ، فَيَجِبُ أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَ النَّعْتَيْنِ بِالْعَطْفِ.

مثال ذلك: (مررتُ بزيدٍ وعمرو الكريمِ والبخيلِ)، فلا يصحُّ أن تقول: (مررتُ بزيدٍ وعمرو الكريمينِ البخيلينِ)، لأنَّكَ تُدْخِلُ واحداً في صفةٍ لا يتَّصِفُ بها، بل تقول: (مررتُ بزيدٍ وعمرو الكريمِ والبخيلِ)، ويكونُ هذا من بابِ اللَّفِّ والنَّشْرِ المُرتَّبِ، فالكريمُ للأوَّلِ، والبخيلُ للثَّاني.

ولو قلت: (مررتُ بزيدٍ وعمرو الكريمِ البخيلِ)، لم يصحَّ، لأنَّه يَحْتَمِلُ أَنَّ (الكريمِ البخيلِ) وصفانِ لكلِّ منهما، فإذا قلت: (والبخيلِ) فالعطفُ يقتضي المغايرةَ، ويوزَّعُ على ما سبق.

ويجوزُ أن نُؤَيِّ كَلَّ نعتِ صاحبه، فنقول: (مررتُ بزيدٍ الكريمِ، وعمرو البخيلِ)، لكنْ إذا أردتُ أن أجمعَ فأقول: (بزيدٍ وعمرو) فلا بُدَّ من التَّفريقِ بحرفِ العطفِ.

أمَّا إذا اتَّكَفَ، فإنَّنا لا نُفَرِّقُهُ بعطفٍ، فإذا كان كِلَاهِما كريماً نقول: (مررتُ بزيدٍ وعمرو الكريمينِ)، لأنَّه ما دامَ اختصارُ الكلامِ مُمكنًا فهو الواجبُ، ولماذا نُطِيلُ؟! وقوله: «نعتاً»: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، يُفسَّرُ ما بعده، وهنا يترجَّحُ النَّصْبُ، لأنَّه إذا كانَ الفعلُ طلبياً، فإنَّ النَّصْبَ يترجَّحُ، لكنْ إذا ولى الاسمُ ما لا يليه إلا الفعلُ، فحينئذٍ يجبُ النَّصْبُ، مثل: (إنَّ زيدا رأيتَه فأكرمه).

٥١٥- وَنَعَتَ مَعْمُولِيَّ وَحِدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبَعُ بغيرِ اسْتِثْنَا

الشرح

قوله: «وَعَمَلٍ»: معطوفٌ على (مَعْنَى).

وقوله: «أَتْبَعُ»: فعلٌ أمرٌ، والمفعولُ قوله: (وَنَعَتَ مَعْمُولِيَّ).

وقوله: «أَتْبَعُ بغيرِ اسْتِثْنَا»: أي: لا تَسْتَنْ شَيْئًا، فإذا كان النَعْتُ لمعمولينِ لعاملينِ مُتَّفِقِينَ في العَمَلِ والمعنى، فإنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- يقولُ: (أَتْبَعُ بغيرِ اسْتِثْنَا)، أي: أَتْبَعُهُ المعمولينِ بغيرِ استثناءٍ.

مثاله: لا بُدَّ أَوْلَا أَنْ نَأْتِيَ بعاملينِ، ثُمَّ نَسَلِّطُهَا على معمولينِ، ثُمَّ نَأْتِي بالنَعْتِ، فتقولُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا، وَأَكْرَمْتُ عَمْرًا الكَرِيمِينَ)، فهنا العَمَلُ واحدٌ، وهو النَّصْبُ، لكنِ المعنى مختلفٌ.

إِذَنْ: لا يَصِحُّ، بَلْ يَجِبُ أَنْ تُفَرَّقَ.

لكنْ إذا اختلفا في اللَّفْظِ دونَ المعنى، كما لو قلتُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا وَأَبْصَرْتُ عَمْرًا الكَرِيمِينَ)، فظاهرُ كلامِ ابنِ مالِكٍ -رحمه الله- أَنَّهُ يَجُوزُ، لِأَنَّ المعنى واحدٌ، والعَمَلُ واحدٌ، فَإِنَّ (رَأَيْتُ) بِمعنى (أَبْصَرْتُ)، والمعمولانِ كلاهما منصوبٌ.

فإِذَنْ: يَجُوزُ أَنْ تُتْبَعَ بغيرِ استثناءٍ، سواءً فَرَّقْتَ، أو لم تفرِّقْ.

مثال آخر: (سارَ زَيْدٌ، ومَشَى عَمْرُو الكَرِيمَانِ).

فإن اختلفَ العاملانِ عملاً، أو اختلفا معنًى، فإنه لا يُتبعُ.

مثالُ الاختلافِ في العملِ: (جاءَ زيدٌ، وأكرمتُ عمراً المجتهدَيْن) فهنا لا يصحُّ، لأنَّ (عمراً) منصوبٌ، و(زيد) مرفوعٌ، فإن رفعتَ مراعاةً لزيدٍ خالفتَ عمراً، وإن نصبتَ مراعاةً لعمرو خالفتَ زيداً، إذن: نقولُ: صِفْ كُلَّ واحدٍ على حَدِّته، فنقولُ: (جاءَ زيدٌ المجتهدُ، وأكرمتُ عمراً المجتهدَ).

مثالُ الاختلافِ في المعنى: (نَجَحَ زيدٌ، وفشِلَ عمرو المحبُوبانِ)، فهنا لا يصحُّ لاختلافِ المعنى، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (وَحَيْدِي مَعْنَى وَعَمَلٍ)، فنقولُ: فرَّقْ، واجعلْ نعتَ كُلِّ واحدٍ يَلِيهِ، ولا تجمَعُهما، وذلك لاختلافِهما في المعنى.

الخلاصة: إذا تعدَّدَ المنعوتانِ، وعاملُهما مختلفٌ في المعنى، أو في العملِ، فإنه يجبُ التَّفريقُ.

إذا اتَّفَقَ العاملانِ عملاً ومعنًى، فإنه يجوزُ الإِتباعُ، ويجوزُ التَّفريقُ، لأنَّ التَّفريقَ هو الأصلُ، فقولُ المؤلِّفِ -رحمه الله- هنا: (فَأَتْبِعْ) أي: على سبيلِ الإباحةِ، وليسَ على سبيلِ الوجوبِ واللُّزومِ، لأنَّ لي أنْ أُتْبِعَ كُلَّ واحدٍ نَعْتَهُ، ولا أَجْمَعُهما.

إذا اختلفَ النِّعَتانِ لَزِمَ التَّفريقُ.

إذا اختلفَ العاملانِ معنًى لَزِمَ التَّفريقُ.

إذا اختلفَ العاملانِ عملاً لَزِمَ التَّفريقُ.

٥١٦- وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

الشرح

قوله: «نُعُوتٌ»: في إعرابها ثلاثة آراءٍ للعلماء، فإذا ولي أداة الشرط اسمٌ مرفوعٌ، فللعلماء فيه ثلاثة أقوال^(١).

إذا كثرت النعوتُ والمنعوتُ واحدٌ، فلا يخلو من حالين:

الحال الأولى: أن يفتقر إليها.

الحال الثانية: ألا يفتقر.

ومعنى كونه مُفْتَقِرًا إليها أنه لا يتعين، ولا يُعرفُ بدونها.

فإن كان لا يتعين بدونها وجب الإتيان، ولا يجوز القطع، لأنه لا يتعين بدونها، فيجب أن تكون تابعة له، وهذا معنى قوله: (وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ).

مثال ذلك: (جاء زيدٌ الكريمُ الشُّجاعُ القُرْشِيُّ)، وهناك زيدٌ كريمٌ شجاعٌ تميميٌّ، فعندنا ثلاثة نُعُوتٍ، لكن لا يتعين إلا بالثالث، لأنك لو قلت: (جاء زيدٌ الكريمُ الشُّجاعُ) لم نعلم هل هو التميميُّ أو القُرْشِيُّ؟ فإذا قلت: (القُرْشِيُّ) تَعَيَّنَ، وعلى هذا فيجب الإتيان في كل هذه النعوتِ، لأنه لا يتعين بدونها، ولهذا قال: (وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ)، وجوابُ الشرطِ قوله: (أُتْبِعَتْ).

(١) سبق ذكرها في (ص: ١٠٢، وما بعدها).

مثال آخر: (جاءني مُحَمَّدُ الْكَرِيمُ الشُّجَاعُ الْمُجْتَهِدُ)، وعندنا رجلانِ كُلُّ منهما اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، وهو كَرِيمٌ وشُجَاعٌ، فهنا يَجِبُ الْإِتْبَاعُ، لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ بِدُونِهَا، فَإِذَا كَانَ لَا يُعْرَفُ بِدُونِهَا، فَلَا بُدَّ أَنْ تُتْبَعَ، أَمَّا إِذَا كَانَ يَعْرَفُ بِأَوَّلِهَا، أَوْ بِدُونِهَا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْقَطْعُ فِيهَا عِدَا الْأَوَّلِ.

والقطعُ معناه أَنَّكَ لَا تَجْعَلُهُ تَابِعًا لَهُ فِي الْإِعْرَابِ، إِنَّمَا تَجْعَلُهُ مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَوْ مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ.

مثال ذلك: (مُحَمَّدُ الْفَاضِلُ الْمُجْتَهِدُ الْكَرِيمُ)، نقول: (الفاضل) نعتٌ، و(المجتهد) التَّقْدِيرُ فِيهَا: (أَعْنِي الْمُجْتَهِدَ)، و(الكريم) التَّقْدِيرُ فِيهَا: (أَعْنِي الْكَرِيمَ).

مثال آخر: (رَأَيْتُ مُحَمَّدًا الْفَاضِلَ الْكَرِيمَ الْمُجْتَهِدَ)، فنقول: (الكريم) خبرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (هُوَ الْكَرِيمُ)، وَهَكَذَا.

إِذْنٌ: إِذَا كَانَ مَفْتَقَرًا لِوَاحِدٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَّبَعَهُ، أَوْ لِثَلَاثِينَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَّبَعَهُ، أَوْ لِثَلَاثَةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَّبَعَهُ.

إِذْنٌ: الْقَاعِدَةُ: إِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْرُوفًا بِدُونِ هَذِهِ النُّعُوتِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا عِدَا الْأَوَّلِ الْقَطْعُ.

مثال آخر: (رَأَيْتُ عَيْسَى الْفَاضِلَ الْمُجْتَهِدَ الْكَرِيمَ)، فَكُلُّهَا هُنَا تَابِعَةٌ، لَكِنْ هَلْ يَجُوزُ الْقَطْعُ؟

نقول: يَجُوزُ، لِأَنَّ (عَيْسَى) يَتَّعَيَّنُ بِدُونِهَا، فَلَيْسَ هُنَاكَ عَيْسَى إِلَّا وَاحِدًا، فَهُوَ مُتَّعَيَّنٌ بِدُونِ هَذِهِ النُّعُوتِ، فَنَقُولُ: (الفاضل) تَابِعٌ، وَمَا بَعْدَهُ يَجُوزُ أَنْ

يكونَ تابعًا، ويجوزُ أن يكونَ مَقْطُوعًا، فتقول: (رأيتُ عيسىَ الفاضلَ المجتهدُ
الكرِيمُ).

مثال آخر: (جاءَ غانمُ الدَّؤُوبُ الكَرِيمُ الشُّجاعُ)، ويجوزُ القطعُ في هذا،
لأنَّهُ يَتَعَيَّنُ بدونها، فليس هناك مَنْ يُسَمَّى غانمًا إلا واحدًا^(١).

(١) يُريدُ الشارح - رحمه الله - مَمَّن حضرَ الدَّرْسَ.

٥١٧- وَقَطَعَ أَوْ اتَّبَعَ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعَلِّمًا

الشرح

قوله: «أَوْ اتَّبَعَ»: لا تُقْلُ: (أَوْ اتَّبَعَ)، لأنَّ الهمزة في قوله: (اتَّبَعَ) همزة قطع، لأنها من (اتَّبَعَ، يُتَّبَعُ)، والأمر منها: (اتَّبِعْ)، و(أَوْ) ساكنة، فنُقلت حركة همزة القطع إلى الواوِ الساكنة، فصارَ النطقُ بها هكذا.

فإذا قال قائلٌ: كيف تُسقطون همزة القطع، وهي لا تسقط، إنما الذي يسقط همزة الوصل؟

قلنا: من أجل ضرورة الشعر، وقد قال الحارثيُّ - رحمه الله - في ملحّة الإعراب^(١):

وَجَائِزٌ فِي حَالَةِ الشَّعْرِ الصَّلِيفِ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

الشَّاهدُ قولُه: (الصَّلِيفِ)، فَإِنَّ الشَّعْرَ صَلِيفٌ، لا يجعلُ الشَّاعرُ على ما يُريدُ، فقد يَصْرِفُ ما لا يَنْصَرِفُ، وقد يمنعُ من الصَّرْفِ ما يَنْصَرِفُ، وهنا غيرُ حتَّى الحركة، لكن: هل يجوزُ للشَّاعرِ أَنْ يَنْصَبَ المرفوعَ لضرورةِ الشُّعرِ؟
نقول: نعم، أجازهُ بعضهم، ذكرهُ السُّيوطيُّ في ألفيته.

وقوله: «وَأَقْطَعَ أَوْ اتَّبَعَ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا»: فإذا كان مُعَيَّنًا ومعروفًا بدونها، فلكَ القطعُ حتَّى في أوّلِ واحدٍ منها، كما هو ظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ - رحمه الله -.

(١) انظر ملحّة الإعراب (ص: ٧٢).

لكن يقول: «أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنًا»: يعني: أو اقطع بعضها إن تَعَيَّنَ
بالبعض الآخر.

مثال ذلك: (جاء زيدٌ الكريمُ الشُّجاعُ التَّميميُّ)، وهناك رجلٌ يُسَمَّى
زيدًا، وهو كريمٌ قُرشيٌّ، لكنه غيرُ شجاع، فهنا يجوزُ القطعُ في: (التَّميميُّ)، لأنَّه
يتعيَّنُ بدونها، أمَّا (الشُّجاعُ)، فلا بُدَّ أن يكونَ تابعًا، لأنَّه لا يتعيَّنُ بدونه.

خلاصة ما سبق:

إذا كان المنعوتُ لا يتعيَّنُ بدونِ النُّعوتِ الكثيرة، فإنَّه يجبُ فيها الإِتباعُ.
إذا كان يتعيَّنُ ببعضها جازَ قطعُ ما يتعيَّنُ بدونه، وجازَ الإِتباعُ أيضًا، لأنَّ
الإِتباعَ هو الأصلُ.

إذا كان يتعيَّنُ بدونها كلُّها جازَ قطعُها كلُّها، والإِتباعُ.

٥١٨- وَارْفَعِ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

الشرح

قوله: «أَوْ انْصِبْ»: حُرِّكَتِ الواوُ بالكسرةِ لِالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، لِأَنَّ هَمْزَةَ (انْصِبْ) هَمْزَةٌ وَصَلٍ.

وقوله: «مُضْمِرًا»: حَالٌ مِنْ فاعِلٍ (ارْفَعِ أَوْ انْصِبْ).

وقوله: «إِنْ قَطَعْتَ»: هذه جملةٌ شرطيةٌ مُعْتَرِضةٌ، يعني: وارفعِ أَوْ انصبِ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً، أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ.

وقوله: «مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا»: هذا لَفٌّ ونَشْرٌ مُرْتَبٌّ، أي: ارفعِ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً، أَوْ انصبِ مُضْمِرًا نَاصِبًا.

وقوله: «لَنْ يَظْهَرَ»: أي: المُبتدأُ، ولا النَّاصِبُ، فيجبُ أَلَّا يَظْهَرَ، لِأَنَّهُمَا إِنْ ظَهَرَ صَارَ النَّعْتُ بِالْجُمْلَةِ.

مثال ذلك: (مررتُ بزيدِ الكَريمِ الشُّجاعِ)، وزيدٌ يتعَيَّنُ بِاسْمِهِ، فليس هناك زيدٌ غيرٌ واحدٍ، فهنا يجوزُ القَطْعُ في (الكَريمِ)، وفي (الشُّجاعِ)، ويجوزُ القَطْعُ في واحدٍ منها، والِإِتْبَاعُ في الثَّانِي، ويجوزُ الإِتْبَاعُ في الجَمِيعِ، فتقولُ: (مررتُ بزيدِ الكَريمِ الشُّجاعِ)، وهذا هو الأَصْلُ، وتقولُ: (مررتُ بزيدِ الكَريمِ الشُّجاعِ)، وتقولُ: (مررتُ بزيدِ الكَريمِ الشُّجاعِ)، وتقولُ: (مررتُ بزيدِ الكَريمِ الشُّجاعِ).

إِذْنٌ: يجوزُ جرُّهما على الإِتِّبَاعِ، ورفعُهما على إِضْمَارِ المُبْتَدَأِ، ونصبُهما على إِضْمَارِ فِعْلِ، ورفعُ الأوَّلِ ونصبُ الثَّانِي، ونصبُ الأوَّلِ ورفعُ الثَّانِي، وجرُّ الأوَّلِ ورفعُ الثَّانِي أو نصبُه أو جرُّه.

فإذا قلت: (مررتُ بزَيْدِ الكَرِيمِ الشُّجَاعِ) نقولُ: (مررتُ): فِعْلٌ وفَاعِلٌ، والباءُ حرفٌ جرٌّ، و(زيد): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، و(الكريم): خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، والتَّقْدِيرُ: (هو الكريمُ)، وتكونُ الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، أي: حالٌ كونه هو الكريمُ، يعني: لا غيرَه، ويجوزُ أيضًا أن تكونَ بيانيَّةً لا محلَّ لها من الإعرابِ، و(الشُّجَاعِ): مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (أعني الشُّجَاعِ)، والجملةُ أيضًا في موضعِ نصبٍ على الحالِ، أو الجملةُ (أعني) هنا بيانيَّةٌ، لا محلَّ لها من الإعرابِ.

والحاصلُ أنَّه إذا قَطَعْتَ فلك النَّصْبُ على تقديرِ فِعْلٍ، ولك الرَّفْعُ على تقديرِ مُبْتَدَأٍ، وحينئذٍ إن كانَ المنعوتُ معرفةً، فالجملةُ بعده حالٌ، وإن كانَ نكرةً فالجملةُ الأولى بعده صفةٌ، والجملةُ الثانيةُ يجوزُ أن تكونَ صفةً، ويجوزُ أن تكونَ حالًا، لأنَّ النِّكْرَةَ إذا خُصِّصَتْ جازَ أن يقعَ منها الحالُ.

٥١٩- وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

الشرح

هذه القاعدة معروفة من باب المبتدأ والخبر عند قوله:

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ.....

وهي في الحقيقة ضابطٌ من ضوابط النحو.

وقوله: «مَا مِنَ الْمَنْعُوتِ»: يعني: والذي مِنَ المنعوتِ، ذ(مَا): اسمٌ موصولٌ مبتدأ، وجملة: (عَقْلٌ) صلة الموصولِ، يعني: وما عَقْلٌ مِنَ النَّعْتِ والمنعوتِ.

وقوله: «يَجُوزُ حَذْفُهُ»: خبرُ المبتدأ.

وقوله: «عَقْلٌ»: هو هنا بمعنى عِلْمٍ، وهذا مِنَ صِلْفِ الشُّعْرِ أَنْ يَأْتِيَ العَقْلُ بمعنى العلم.

وقوله: «يَجُوزُ حَذْفُهُ»: أي: ولا يجبُ، لكنّه في النَّعْتِ يَقِلُّ، والذي يكثرُ هو حذفُ المنعوتِ، فحذفُ المنعوتِ كثيرٌ في القرآنِ، وفي غيره، لأنَّ المنعوتَ بمجردِ أَنْ تقرأ النَّعْتَ تعرفه، لكن النَّعْتُ إِذَا حَذَفْتَهُ، فَمَنْ الَّذِي يُعْلِمُنَا أَنَّ هناك نعتًا محذوفًا، ولهذا كَانَ حذفُ النَّعْتِ قليلًا، لأنّه يُرادُ به بيانُ صفةِ المنعوتِ، وَإِذَا كَانَ المرادُ به بيانُ الصِّفَةِ، فكيفَ يُحذفُ؟!

مثال حذفِ المنعوتِ: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى

اللَّهُ مَتَابًا ﴿ [الفرقان: ٧١]، أي: عَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا، ولهذا قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الفرقان: ٧٠].

مثال آخر: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبِيغَتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ﴾ [سبأ: ١١]، أي: أَنْ أَعْمَلَ دُرُوعًا سَابِغَاتٍ، فَهَذَا حُذِفَ الْمَنْعُوتُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَكَيْفَ نَعَرُبُ النَّعْتَ إِذَا حُذِفَ الْمَنْعُوتُ؟

نَقُولُ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَحُلُّ مَحَلَّهُ، فَلَا نَحْتَاجُ أَنْ نُقَدِّرَ، فَنَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبِيغَتٍ﴾: ﴿سَبِيغَتٍ﴾ مَفْعُولٌ ﴿أَعْمَلَ﴾، وَلَا نَقُولُ: الْمَفْعُولُ مَحذُوفٌ، وَهَذِهِ صِفَةٌ.

مِثَالُ مَا حُذِفَ فِيهِ النَّعْتُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، قَالُوا: إِنَّمَا عَلَى تَقْدِيرِ نَعْتٍ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: كُلُّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مِنْ أَيْنَ عَلِمْنَا أَنَّ هُنَاكَ نَعْتًا مَحذُوفًا تَقْدِيرُهُ: (صَالِحَةٌ)؟

فَالْجَوَابُ: لِأَنَّهُ خَرَقَهَا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿حَقَّقَ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ [الكهف: ٧١]، وَالْخَرَقُ إِفْسَادٌ، وَإِنَّمَا أَفْسَدَهَا لِئَلَّا يَأْخُذَهَا الْمَلِكُ، إِذَنْ: فَالْمَلِكُ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ، فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ هُنَاكَ حَذْفًا، وَهُوَ مَأْخُودٌ مِنَ السِّيَاقِ.

التَّوَكُّيدُ

يُقَالُ: التَّوَكُّيدُ، وَيُقَالُ: التَّأَكُّيدُ، وَالتَّوَكُّيدُ أَفْصَحُ، لِأَنَّهُ الَّذِي فِي الْقُرْآنِ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَيْفًا﴾ [النحل: ٩١].

ومعنى التَّوَكُّيدِ التَّقْوِيَةُ، وَهُوَ نَوْعَانِ: لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ.

فَاللَّفْظِيُّ هُوَ تَكَرُّرُ اللَّفْظِ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ لِلرَّجُلِ: (احْرِضْ عَلَى الْعِلْمِ، احْرِضْ عَلَى الْعِلْمِ)، فَهَذَا تَوْكِيدٌ لَفْظِيٌّ، لِأَنَّهُ مَا عَدَا أَنْ كَرَّرْتَ اللَّفْظَ مَرَّتَيْنِ، وَقَدْ يُكَرَّرُ ثَلَاثًا كَمَا فِي قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ». كَرَّرَهَا ثَلَاثًا، حَتَّى قَالَ لَهُ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خَابُوا وَخَسِرُوا، مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟»^(١).

وَأَمَّا الْمَعْنَوِيُّ فَذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي هَذِهِ الْأَيَّاتِ:

٥٢٠- بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكِّدَا

الشرح

قوله: «الاسم»: مبتدأ، وجملة (أكدا) خبره.

وقوله: «بالنفس أو بالعين»: متعلق بـ(أكدا).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار، رقم (١٠٦).

والمؤلّف - رحمه الله - مُعلِّمٌ حتّى بالتعبير، فقد قال في التّرجمة: (التّوكيدُ)، وقال في البيت: (أُكِّدًا)، ولم يقل: (وُكِّدًا) مع أنّه لو جاء بالواو، لم يَحْتَلِّ الوَزنُ، لكنّ كأنّه يقول: يجوزُ بالهَمْزِ، ويجوزُ بالواوِ.

يُوكِّدُ الاسمُ بالنَّفْسِ، ويُوكِّدُ بالعَيْنِ، فمثالُ النَّفْسِ: (أكرمتُ زيدًا نَفْسَهُ)، ذ(نَفْسَهُ) تأكيدٌ.

ومثالُ العَيْنِ: (رأيتُ زيدًا عَيْنَهُ)، ذ(عين) هنا توكيدٌ بمعنى (نَفْسِ).

وتقولُ في إعرابِ: (أكرمتُ زيدًا نَفْسَهُ): (أكرمتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(زيدًا): مفعولٌ به منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرة، و(نَفْسِ): توكيدٌ ل(زيد) منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرة، وهو مضافٌ، والهَاءُ مضافٌ إليه مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ جرٍّ.

والفائدةُ من التّأكيدِ أمران:

الأوّل: التّقويةُ، والثّاني: نفيُ احتمالِ المَجَازِ، لأنّك إذا قلت: (أكرمتُ زيدًا) يَحْتَمَلُ أنّك أكرمتَ والدّه، أو قَرِيبَهُ، أو غُلامَهُ، أو رسولَهُ الَّذي أرسلَهُ إليك، فإذا قلت: (نَفْسَهُ) يزولُ هذا الاحتمالُ.

إذن: ففائدتهُ مع التّوكيدِ نفيُ احتمالِ المَجَازِ.

واعلمُ أنّه ليسَ كُلّما جاءتِ النَّفْسُ والعَيْنُ فهي تأكيدٌ، فقد تكونُ لغيرِ التّأكيدِ، كما لو قلتَ: (أزهقتُ زيدًا نَفْسَهُ)، فهنا لا تكونُ تأكيدًا، وإنّما تكونُ بدلًا، أو عطفَ بيانٍ، لأنّك لم تُردِّ أن تُوكِّدَ زيدًا بالنَّفْسِ، وإنّما تُريدُ أن تُبيِّنَ ما وقعَ عليه الفعلُ.

وكذلك تقول: (فَقَاتُ زَيْدًا عَيْنَهُ)، فهنا (عَيْن) بدلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، لَأَنَّهُ معلومٌ أَن زَيْدًا نَفْسَهُ لَا يُفْقَأُ.

إِذْنُ: لَيْسَ كُلُّهَا جَاءَتْ النَّفْسُ وَالْعَيْنُ بَعْدَ اسْمٍ، فَهِيَ تَوْكِيدٌ، لَكِنْ إِذَا جَاءَتْ مُؤَكَّدَةً لِذَلِكَ الْاسْمِ فَهِيَ تَوْكِيدٌ.

ثُمَّ اشْتَرَطَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَقَالَ: (مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا)، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهَا - أَي: فِي النَّفْسِ وَالْعَيْنِ - ضَمِيرٌ يُطَابِقُ الْمُؤَكَّدَ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ)، فَهَذَا الضَّمِيرُ هُوَ الْهَاءُ، لَكِنْ لَوْ قُلْتُ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا نَفْسَهَا) لَمْ يَصَحَّ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُطَابِقَ، وَ(هَا) لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِلْمَرْأَةِ.

وَلَوْ قُلْتُ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا نَفْسَهُمَا)، لَمْ يَصَحَّ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُطَابِقَ، لَكِنْ لَوْ قُلْتُ: (أَكْرَمْتُ الرَّجُلَيْنِ نَفْسَهُمَا)، فَابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: (مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا)، وَهُوَ هُنَا مُطَابِقٌ.

إِذْنُ: إِذَا قُلْتُ: (أَكْرَمْتُ الرَّجُلَيْنِ نَفْسَهُمَا) فَهُوَ جَائِزٌ، لِأَنَّ الْمُؤَلِّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَقُلْ: إِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَكَّدُ مُطَابِقًا لِلْمُؤَكَّدِ، وَإِنَّمَا قَالَ: (مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا).

وَلَوْ قُلْتُ: (أَكْرَمْتُ الرَّجَالَ نَفْسَهُمْ)، صَحَّ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ مُطَابِقٌ.

٥٢١- وَاجْمَعُهُمَا بِ(أَفْعُلٍ) إِنْ تَبَعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

الشرح

قوله: «اجْمَعُهُمَا»: الضميرُ يعودُ على النفسِ والعينِ.

«بِ أَفْعُلٍ»: أي: على وَزْنِ (أَفْعُلٍ)، فاجعلْ (عَيْنِ) على وَزْنِ (أَفْعُلٍ) تكن: (أَعْيُنَ)، واجعلْ (نفس) على وَزْنِ (أَفْعُلٍ) تَكُنْ: (أَنفُسَ).

إِذْنُ: المؤلَّفُ - رحمه الله - بَيَّنَّ غيرَ ما يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ الْأَوَّلِ، فَبَيَّنَ أَنَّهَا جُمُوعَانِ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ عَلَى (أَفْعُلٍ)، وَكَلَامُهُ يَشْمَلُ الْمُثَنَّى وَالْجَمْعَ، فَتَقُولُ: (جَاءَ الرَّجُلَانِ أَنْفُسُهُمَا)، وَلَا تَقُولُ: (جَاءَ الرَّجُلَانِ أَنْفُسُهُمْ)، لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَمْ يُطَابِقِ. وَتَقُولُ: (جَاءَ الرَّجَالُ أَنْفُسُهُمْ)، (جَاءَتِ النِّسَاءُ أَنْفُسَهُنَّ).

إِذْنُ: عِنْدَ التَّوَكِيدِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ، لَا بُدَّ أَنْ يَشْتَمِلَا عَلَى ضَمِيرٍ يَطَابِقُ الْمُؤَكَّدَ مُطْلَقًا، أَمَّا الْعَيْنُ وَالنَّفْسُ، فَإِنَّهُمَا فِي الْمُفْرَدِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَا مُفْرَدَتَيْنِ، وَفِي الْجَمْعِ لَا بُدَّ أَنْ تُجْمَعَا عَلَى (أَفْعُلٍ).

أَمَّا إِذَا أُكِّدَ الْمُثَنَّى بِالنَّفْسِ، أَوْ بِالْعَيْنِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، فَلْأَفْصَحُ الْجَمْعُ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ، ثُمَّ التَّشْبِيهُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (جَاءَ الرَّجُلَانِ أَنْفُسُهُمَا)، ثُمَّ (جَاءَ الرَّجُلَانِ نَفْسُهُمَا)، (جَاءَ الرَّجُلَانِ نَفْسَاهُمَا).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: (نَفْسُهُمَا)، مَعَ أَنَّهَا اثْنَانِ، وَ(نَفْسِ)

واحدة؟!!

نقول: لأنه مفردٌ مضافٌ، والمفردُ المضافُ يكونُ للعمومِ.

أمَّا وجهُ الجمعِ فهو أنَّ المشيَّ يُفِيدُ التَّعدَدَ، فإن قلنا: إنَّ أقلَّ الجمعِ اثنان، فلا إشكال، وإن قلنا: إنَّ أقلَّ الجمعِ ثلاثةٌ، فإنَّها تُجمَعُ لئلاَّ يجتمعَ علامتا تثنيةٍ فيما هو كالكلمة الواحدة، ولهذا إذا قلت: (جاءَ الرَّجُلانِ أَنْفُسُهُما)، أخفُّ على اللِّسانِ ممَّا إذا قلت: (جاءَ الرَّجُلانِ نَفْسَاهُما).

وقوله: «تَكُنُّ مُتَّبِعًا»: أي: للعربِ، ويجوزُ في (تَكُنُّ مُتَّبِعًا) أي: للنَّحويينَ الَّذِينَ أَصَدَرُوا هذِهِ الْأَحْكامَ بِمَقْتَضَى اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ.

٥٢٢- و(كُلًّا) اذْكَرْ فِي الشُّمُولِ و(كِلا) (كِلتَا) جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا

الشرح

يُؤَكِّدُ بِ(كُلِّ) إِذَا أُريدَ الشُّمُولُ، وَمَا دُمْنَا نَقُولُ: (الشُّمُولُ)، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يُؤَكِّدُ إِلَّا مَا لَهُ أَفْرَادٌ مُتَبَايِنَةٌ، مِثْلُ: الْقَوْمِ، فَتَقُولُ: (جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ).

فَإِذَا كَانَ لَا يَتَجَزَّأُ، فَإِنَّهُ لَا يُؤَكِّدُ بِ(كُلِّ)، لِأَنَّ احْتِمَالَ الْمَجَازِ فِيهِ غَيْرُ وَارِدٍ. فَلَوْ قُلْتُ: (جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ) لَمْ يَصِحَّ، لِأَنَّ أَجْزَاءَهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْفَرِدَ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ فِي الْمَجِيءِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُؤَكَّدَ بِ(كُلِّ)، لِأَنَّ احْتِمَالَ الْمَجَازِ هُنَا غَيْرُ وَارِدٍ.

وَلَوْ قُلْتُ: (أَعْتَقْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ)، صَحَّ، لِأَنَّ لَهُ أَجْزَاءً مُشَاعَةً يُمْكِنُ أَنْ تُعْتَقَ، وَأَجْزَاءً لَا تُعْتَقُ.

وَلَوْ قُلْتُ: (أَكَلْتُ الْحُرُوفَ كُلَّهُ)، صَحَّ، لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُجْزَأَ.

وَلَوْ قُلْتُ: (دَخَلَ زَيْدٌ كُلَّهُ)، فَهَذَا يَصِحُّ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ، كَمَا لَوْ كَانَ الْمَكَانُ ضَيِّقًا، وَالْمَرَادُ: أَنَّهُ وَسِعَهُ.

إِذْنُ: الْقَاعِدَةُ: أَنَّ مَا تَتَعَدَّدُ أَجْزَاؤُهُ يُمْكِنُ أَنْ يُؤَكَّدَ بِ(كُلِّ)، وَلِهَذَا قَالَ: (فِي الشُّمُولِ)، وَأَمَّا مَا لَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَعَدَّدَ فِيهِ الْأَجْزَاءُ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ.

وَقَوْلُهُ: «وَكِلَا كِلْتَا»: أَيُ: يُؤَكَّدُ أَيْضًا بِ(كِلا) و(كلتا)، لَكِنْ لَا يُؤَكَّدُ بِهَا إِلَّا الْمَثْنَى، فَتَقُولُ: (قَامَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا)، (رَأَيْتُ الْمَرَاتِينَ كِلْتَيْهِمَا).

إِذَنْ: (كِلَا) و(كِلتَا) للشُّمُولِ، لَكِنَّهَا خَاصَّتَانِ بِالْمَثْنَى، أَمَّا (كُلٌّ) فَلِلْجَمْعِ.
 وقوله: «جَمِيعًا»: أي: يُؤكِّدُ بـ(جميع)، ويحتملُ أنَّ قوله: (جَمِيعًا) يعودُ على
 (كُلٌّ) و(كِلَا) و(كِلتَا)، أي: أنَّ كُلَّ هذه الثَّلَاثِ لا بُدَّ أنْ تُوصَلَ بِالضَّمِيرِ.
 ولا شكَّ أنَّ (جميع) يُؤكِّدُ بها، فتقولُ: (جاءَ القومُ جميعهم)، لكنَّها إذا لم
 تُضَفْ صارتُ حالًا لا توكيدًا، قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولٌ
 اللَّهُ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، فهنا لا تكونُ توكيدًا، لأنَّها لم تُوصَلَ
 بِالضَّمِيرِ.

فإذا وُصِلَتْ بضميرِ المؤكِّدِ صارتُ توكيدًا، مثل: (جاءَ القومُ جميعهم)،
 (رأيتُ القومَ جميعهم)، (مررتُ بالقومِ جميعهم)، وإلَّا فهيَ على حَسَبِ
 العواملِ.

وقوله: «بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا»: يعودُ على كَلِّ الأربَعِ كلماتٍ: (كُلٌّ)، (كِلَا)،
 (كِلتَا)، (جميع)، فإنَّ لم تُوصَلَ بِالضَّمِيرِ، لم تقعْ توكيدًا، كما قال اللهُ سبحانه
 وتعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا
 لِيُؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، وقال: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا﴾ [الطارق: ٤]، فـ﴿كُلٌّ﴾
 هنا مبتدأ، وليستُ توكيدًا، لأنَّها لم تُضَفْ إلى ضميرِ.

فلا بُدَّ أنْ تُضَافَ إلى ضميرِ، ويسبقها ما يُؤكِّدُ، مثل: (إِنَّ القومَ كلَّهم
 فاهمون).

وقوله: «كُلًّا»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ (أذْكَرُ).

وقوله: «وَكَيَلَا»: معطوفةٌ على (كُلًّا)، يعني: واذكرُ أيضًا (كِلَا)، وقوله:

«كَلْتًا»: معطوفةٌ على (كُلًّا)، و(جَمِيعًا) معطوفةٌ عليها، لكنْ بإسقاطِ حرفِ العطفِ مِنْ أَجْلِ ضَرُورَةِ الشُّعْرِ.

وقوله: «بِالضَّمِيرِ»: مُتَعَلِّقٌ بقوله: (اذْكُرْ)، و(مُوصَلًا) حَالٌ مِمَّا سَبَقَهُ، يعني: حَالٌ كَوْنَهُ مُوصَلًا بِالضَّمِيرِ، ويجوزُ أَنْ نقولَ: إِنَّ قولَهُ (بِالضَّمِيرِ): مُتَعَلِّقٌ بقوله: (مُوصَلًا)، وتقديرُ البيتِ: واذْكُرْ (كُلًّا) و(كِلَا) و(كِلْتَا) و(جَمِيعًا) فِي الشُّمُولِ مُوصَلًا بِالضَّمِيرِ، هذا هو إعرابُ البيتِ.

والقاعدةُ منه: أَنَّهُ يُؤَكَّدُ بِ(كُلِّ) و(كِلَا) و(كِلْتَا) و(جَمِيع) مُضَافَةً إِلَى ضميرِ المؤكِّدِ.

٥٢٣- وَاسْتَعْمَلُوا أَيضًا كَ (كُلُّ) فَاعِلُهُ مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوَكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ

الشرح

قوله: «اسْتَعْمَلُوا»: فعلٌ وفاعلٌ.

و«أَيْضًا»: مصدرٌ لعاملٍ محذوفٍ تقديرُه: (أَصَّ يَبْيِضُ).

وقوله: «فَاعِلُهُ»: مفعولٌ (اسْتَعْمَلُوا).

وقوله: «مِنْ عَمَّ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(فَاعِلِهِ) حَالًا أَوْ صِفَةً.

وقوله: «فِي التَّوَكِيدِ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(اسْتَعْمَلُوا).

وقوله: «وَاسْتَعْمَلُوا»: أي: العربُ.

وقوله: «أَيْضًا»: مصدرٌ (أَصَّ يَبْيِضُ) بمعنى رَجَعَ، وهي دائمةٌ محذوفةٌ

العامل، فلا يقال: (أَبْيَضُ أَيْضًا) أي: أَرَجِعُ رُجُوعًا، وإنما تُسْتَعْمَلُ دائمةً على المَصْدَرِيَّةِ، وعاملها محذوفٌ دائمةً.

وقوله: «فَاعِلُهُ»: أي: اسمُ فاعلٍ على وَزْنِ (فَاعِلَةٌ).

«مِنْ عَمَّ» أي: مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ (عَمَّ)، وهو فِعْلٌ ماضٍ مُضَارِعُهُ (يَعُمُّ)،

وليس حرفٌ جرٌّ، واسمٌ استفهامٌ، واسمُ الفاعلِ منه (عَامٌّ)، والمعنى: استعملوا (عَامَّةً) فِي مَكَانِ (كُلِّ).

مثال ذلك: (جَاءَ الْقَوْمُ عَامَّتَهُمْ)، وهو بإزاءِ قَوْلِكَ: (جَاءَ الْقَوْمُ كُلَّهُمْ)،

فالمعنى واحدٌ.

و(عامّة) مثل (جميع) إذا لم تتّصل بالضمير تكون غير مؤكّدة، إنّما هي على حسب السياق، ففي قول الرسول ﷺ: «وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»^(١). هي للعموم، وهي هنا تكون حالاً، وقال النبي ﷺ: «عَامَّةٌ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ»^(٢). أي: أكثره.

وكثيراً ما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- وغيره ممّن يذكر الخلاف: (عامّة العلماء على هذا القول).

أمّا إذا جاءت (عامّة) مؤكّدة فهي للكُلِّ.

القاعدة: تستعمل (عامّة) في التوكيد كما يُستعمل لفظ (كُلٌّ)، وعلى هذا فيكون مضافاً إلى ضمير المؤكّد.

وقوله: «مِثْلُ النَّافِلَةِ»: يحتمل أن يكون مفعولاً مطلقاً، أي: استعمالاً مثل النافلة، ويحتمل أن يكون حالاً، أي: مُشَبَّهًا لِلنَّافِلَةِ، والنافلة معناها الزيادة كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ آتَلَ فَتَهَجَدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ [الإسراء: ٧٩] أي: زائداً لك.

قال الشارح: معنى (زائدة) أن كثيراً من النحويين لم يذكروها، فيكون الذي ذكرها زائداً على غيره في ذكرها، هكذا قال.

وقال بعض المحشّين: بل معنى قوله (مِثْلُ النَّافِلَةِ): أي: مثل هذا الوزن (أي على وزن: فاعلة)، ولو كان المؤكّد مُذَكَّرًا.

(١) أخرجه البخاري: أول كتاب التيمم، رقم (٣٣٥)، ومسلم: أول كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٥٢١).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (١/٢٩٣)، والدارقطني في سننه (١/١٢٧).

وهذا الذي ذكره المحشي أحسن مما ذكره الشارح، فالأحسن أن نقول: إن قوله (مثل النافلة) أي: أنها تلزمها التاء، وإن كان المؤكد بها مذكراً، فتقول: (جاء القوم عامتهم)، ولا تقول: (عامهم)، وتقول: (رأيت القوم عامتهم)، (مررت بالقوم عامتهم).

فقوله: «مثل النافلة»: أي: مثل النافلة في لزوم التاء، ولو كان الموصوف بها مذكراً، قال الله تعالى: ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ ﴾ [الإسراء: ٧٩]، فهي هنا حال من التهجد، أي: حال كونه نافلة لك، والتهجد مذكّر.

وكونها مؤكدة للشمول واضح من معناها، لأن العموم معناه الشمول، وهي مأخوذة من (عم، يعم)، أي: شمل يشمل، فهو شامل. أمّا (كافة) فلم يذكرها، لكن ينبغي أن تكون مثل (عامّة).

- ٥٢٤- وَبَعْدَ (كُلِّ) أَكَّدُوا بـ (أَجْمَعًا) (جَمَعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جَمَعًا)
 ٥٢٥- وَدُونَ (كُلِّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) (جَمَعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جَمَعُ)

الشرح

مثال (أَجْمَعُ): (جاءَ القومُ كلُّهم أجمعُ).

مثال (جَمَعَاءَ): (جاءتِ القبيلةُ كلُّها جَمَعَاءَ).

مثال (أَجْمَعِينَ): (جاءَ القومُ كلُّهم أجمعونَ).

مثال (جَمَعُ): (جاءتِ النساءُ كلُّهنَّ جَمَعُ).

لكن قال: (وَدُونَ (كُلِّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) (جَمَعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جَمَعُ))،
 كونُ ابنِ مالكٍ - رحمه الله - يُكرِّرُ هذا التكريرَ غريباً منه، والمعنى أَنَّهُم أَكَّدُوا
 بَعْدَ (كُلِّ)، وَدُونَ (كُلِّ)، لكن دُونَ (كُلِّ) قَدْ يَجِيءُ، وليس كثيراً، فتقول: (جاءَ
 الرَّجَالُ أَجْمَعُ)، (جاءتِ القبيلةُ جَمَعَاءَ)، (جاءَ القومُ أَجْمَعُونَ)، (جاءتِ النساءُ
 جَمَعُ) بدونِ (كُلِّ).

وقال الشاعر^(١):

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
 إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

(١) البيت من الرجز، ولا يُعلم قائله، انظر شرح الشواهد للعيني (٣/ ٧٦).

و(الذَّلْفَاءُ) قِيلَ: إِنَّهَا اسْمُ امْرَأَةٍ، وَقِيلَ: هِيَ الْمَرْأَةُ الْحَسَنَاءُ، وَقَوْلُهُ:
ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكَى أَجْمَعًا، لِكَيْ تُقْبَلَهُ.

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكَى أَجْمَعًا)، وَلَمْ يَقُلْ: (الدَّهْرَ كُلَّهُ أَبْكَى
أَجْمَعًا).

وَفِي الْبَيْتِ أَيْضًا شَاهِدٌ لِحَوَازِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُؤَكَّدِ وَالْمُؤَكَّدِ، وَهُوَ قَوْلُهُ:
(الدَّهْرَ أَبْكَى)، فِـ(أَبْكَى) جَمَلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ، وَنَظِيرُهَا فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا
يَحْزَنُ وَيَرْضَى بِمَا ءَأْتَتْهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١]، فِـ﴿كُلُّهُنَّ﴾ لَيْسَ
تَوْكِيدًا لِلضَّمِيرِ الَّذِي فِي ﴿ءَأْتَتْهُنَّ﴾، وَلَكِنَّهُ تَوْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ:
﴿وَيَرْضَى﴾، فَفُصِّلَ بَيْنَ الْمُؤَكَّدِ وَالْمُؤَكَّدِ.

إِذْنًا: عَلِمْنَا مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ الْأَكْثَرَ أَنَّهُ لَا يُؤَكَّدُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ
(كُلِّ)، وَأَنَّهُ قَدْ يُجَاءُ بِهَا بَدُونِ (كُلِّ).

٥٢٦- وَإِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قَبْلَ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ

الشرح

انتقل المؤلف - رحمه الله - إلى بحثٍ آخر، وهو: هل تُؤكِّد النكرة؟

قال بعض النحويين: إنها لا تُؤكِّد، وقال آخرون: إنها تُؤكِّد، وتوسط المؤلف - رحمه الله - فقال: يجوز أن تُؤكِّد النكرة إذا كان في ذلك فائدة، وأما إذا لم يكن فائدةً، فإنها لا تُؤكِّد، ومنه قول الشاعر^(١):

لِكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ

فقال: (حَوْلٍ كُلِّهِ)، ولم يقل: (يا لیت عِدَّةَ الحولِ كلِّه رجبُ)، ومنه البيت الذي سبق:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

الشاهد قوله: (حَوْلًا) نكرة، و(أَكْتَع) مؤكِّد له.

ولكن يقول ابن مالك - رحمه الله -:

«وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ»: أي: أنه لا تُؤكِّد النكرة، سواء أفادت

أم لم تُفد، وعلى هذا، فإذا قلت: (جلستُ عندك شهرًا كلِّه)، فهو ممنوعٌ عند البصريين، وما جاء به السماع، فهو عندهم إما شاذٌّ، وإما نادرٌ قليلٌ، والشاذُّ لا يُقاسُ عليه.

(١) البيت من البسيط، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (٣/٧٧).

أما على رأي ابن مالك - رحمه الله - وهو الصحيح من أنه إذا وجدت الفائدة من التوكيد، فلا مانع، فتقول: (جلستُ عندك شهرًا كلّه)، لئلا يظنَّ ظانُّ أنني جلستُ عندك أكثرَ الشهر، فيكونُ في هذا فائدة، فإذا كان فيه فائدة، فلا حرج.

٥٢٧- واغْنَبَ بِ(كِلْتَا) فِي مُثْنَى وَ(كِلا) عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَاءَ)

الشرح

(كِلا) و(كِلتا) يُؤكِّدُ بهما ما دَلَّ على اثْنَيْنِ، فيشملُ المثنَى والمفردَ إذا عَطِفَ عليه مفردٌ، فتقول: (جاءَ زيدٌ وعمروُ كِلاهما)، (أكرمتُ زيدًا وعمرًا كِليهما)، (أكرمتُ الزَّيْدَيْنِ كِليهما)، وكذلك (كِلتا) يُؤكِّدُ بها المثنَى المُؤنَّثُ.

يقولُ ابنُ مالِكٍ - رحمه الله -: (كِلا) و(كِلتا) يُغْنِيانِ (عن وَزْنِ فَعْلَاءَ)، وهي (جَمَعَاءُ)، (وَوَزْنِ أَفْعَلَاءَ)، وهي (أَجْمَعُ)، فبدلَ مَنْ أَنْ تقولَ: (جاءَ الزَّيْدانِ أَجمَعهما)، تقولُ: (كِلاهما)، وكذلك في النِّساءِ تقولُ: (رأيتُ المرأتَيْنِ كِليهما)، ولا تقولُ: (جَمَعَاويهما)، وما قاله المؤلِّفُ - رحمه الله - صحيحٌ.

٥٢٨- وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُفْصَلِ

٥٢٩- عَنِتُّ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدُ لَنْ يُتْرَمَا

الشرح

إذا أكدت الضمير المتصل - ومنه المستتر - بالنفس والعين، فلا بُدَّ أن تأتي بينه وبين المؤكِّد بالضمير المنفصل، إذ لو قيل: (المرأة خرجت عيُنها)، توهمت الباصرة، أو: (نفسُها) توهمت نفس الحياة، فلما كان في هذا التركيب يحصل الاشتباه حُمِلَ الباقي عليه، فكان لا بُدَّ أن تقول: (هندٌ ذهبَتْ هي نفسُها)، (هندٌ ذهبَتْ هي عيُنها).

وإذا قلت: (قُمتِ نفسُك) - تُخاطبُ امرأةً - فهنا لا يُوهم.

لكن قالوا: إنَّه يُوهم في هذا التركيب، فحُمِلَ الباقي عليه، وهذه علةٌ معلولةٌ، والصَّحيحُ أنَّه لو قيل بأنَّ هذا لم يُسمعَ عن العَرَبِ، لكان أحسنَ.

مثال آخر: (قُمتِ أنتِ نفسُك)، تقول: (قُمتِ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أنتِ):

ضميرٌ مؤكِّدٌ للضمير، و(نفسُك): مؤكِّدٌ آخرٌ للضمير الأوَّل، فهنا يكونُ المؤكِّدُ اثنيْن: ضميرٌ أكَّدَ ضميراً، ثمَّ جاءتِ النفسُ والعينُ.

وقوله: «عَنِتُّ ذَا الرَّفْعِ»: إذا قيل لك: متى يجبُ الإتيانُ بالضميرِ المنفصلِ

عندَ تأكيدِ الضميرِ المتصلِ؟

تقول: يجبُ بشرطين:

الأوّل: أن يكون الضمير المؤكّد ضمير رفعٍ.

الثاني: أن يكون التأكيد بالنفس، أو بالعين.

مثاله: (جِئْتُمْ كُلُّكُمْ)، فهنا لا يجب الضمير المنفصل، لأنّه ليس بالنفس، ولا بالعين، لكن لو قلت: (جِئْتُمْ أَنْفُسَكُمْ)، وجب أن تقول: (جِئْتُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ).

وعلم من قول المؤلف - رحمه الله -: (عَنِيتُ ذَا الرَّفْعِ) أنّه لو أُكِّدَ الضمير المتصل المنصوب، فلا يجب الفصل، فتقول: (أكرمْتُكَ نَفْسَكَ)، (مررتُ بِكَ عَيْنِكَ).

وقول المؤلف - رحمه الله -: (فَبَعَدَ الْمُنْفَصِلُ) ظاهره أنّه لو فصل بغير الضمير المنفصل لم يَجُزْ، ولكن بعض النحويين يقول: يجوز أن تفصل بغير الضمير المنفصل، فتقول: (نزلتُم في البيتِ أَنْفُسَكُمْ)، (نزلتُم في البيتِ أَعْيُنَكُمْ)، لأنّ المهم أن يكون هناك فاصل بين الضمير المتصل، وبين المؤكّد، وهو النفس والعين.

أمّا إذا أُكِّدَ بغير النفس والعين، فإنّه لا يجب، فتقول: (قُمْتُما كِلَاكُمَا)، (قُمْتُم كُلُّكُمْ)، ولا يجب أن تقول: (قُمْتُم أَنْتُمْ كُلُّكُمْ)، إنّما هذا خاصّ بالنفس والعين.

وقوله: «وَأَكَّدُوا»: الضمير يعود على العرب، لأنّهم هم أهل الكلام.

وقوله: «بِمَا سِوَاهُمَا»: أي: بما سوى النفس والعين.

وقوله: «وَالْقَيْدُ»: وهو الفصل بضمير منفصل.

«لَنْ يُلتَزَمَا»: أي: لم يأتوا بضميرٍ مُنفصلٍ.

خلاصةُ البيتينِ بالأسئلةِ الآتيةِ:

هل يجوزُ تأكيدُ الضميرِ بالنفسِ وبالعينِ؟

الجواب: يجوزُ تأكيدُ الضميرِ بالنفسِ وبالعينِ.

هل يجوزُ توكيدُ الضميرِ، سواءً كانَ مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا

بالنفسِ، أو بالعينِ؟

الجواب: يجوزُ.

هل يجبُ الفصلُ بالضميرِ المنفصلِ إذا أُكِّدَ الضميرُ المتصلُ بالنفسِ، أو

بالعينِ؟

الجواب: في حالِ النَّصبِ والجرِّ لا يجبُ، وفي حالِ الرفعِ يجبُ الفصلُ

بالضميرِ المنفصلِ، وقيل: بالضميرِ المنفصلِ، أو بأيِّ فاصلٍ يكونُ.

٥٣٠- وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكْرَرًا كَقَوْلِكَ: (ادْرُجِي، ادْرُجِي)

الشرح

قوله: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مبتدأ.

و«مِنَ التَّوَكِيدِ»: جارٌّ ومجرورٌ بيانٌ لـ(مَا).

و«لَفْظِيٌّ» خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، تقديره: (هو لفظيٌّ).

وقوله: «يَجِي»: الجملةُ خبرٌ المبتدأ (مَا)، يعني: والذي هو لفظيٌّ من التَّوَكِيدِ يَجِيءُ مُكْرَرًا.

وَأَفْهَمْنَا الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ هَذَا أَنَّ التَّوَكِيدَ نَوْعَانِ: تَوَكِيدٌ مَعْنَوِيٌّ، وَتَوَكِيدٌ لَفْظِيٌّ.

فالتَّوَكِيدُ المَعْنَوِيُّ مَا كَانَ بِالْأَلْفَاظِ السَّابِقَةِ، وَهِيَ النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلٌّ، وَأَجْمَعٌ، وَأَجْمَعُونَ، وَجَمْعٌ، وَجَمَعَاءُ، وَعَامَّةٌ، وَكَيْلًا، وَكَيْلَاتًا.

والتَّوَكِيدُ اللَّفْظِيُّ مَا جَاءَ مُكْرَرًا: إمَّا بِالْكَلِمَةِ، أَوْ بِالْجُمْلَةِ، فَالْمَثَلُ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَالْخَطَابُ فِيهِ لِأَنْثَى: (ادْرُجِي، ادْرُجِي) مُكْرَرٌ بِالْجُمْلَةِ، وَقَدْ تَكُونُ بِالْكَلِمَةِ مِثْلُ: (قَامَ قَامَ الرَّجُلُ).

وقوله: «مُكْرَرًا»: سواءٌ كُرِّرَ بِاللَّفْظِ، أَوْ كُرِّرَ بِالمَعْنَى مع اختلافٍ يسيرٍ في اللَّفْظِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَتَاهُمْ رُؤْيَا﴾ [الطارق: ١٧]، ﴿أَمَاهُمْ﴾ تَوَكِيدٌ لـ ﴿مَهَل﴾ مع أَنَّ الفِعْلَ مُخْتَلِفٌ بَعْضُ الاختلافِ.

وكذلك أيضًا لو قلت تُخاطِبُ جالسًا: (قِفْ، قُمْ)، فهذا توكيدٌ لفظيٌّ،
لأننا كررنا اللفظَ بمعناه.

إِذَنْ: ما كانَ مُكْرَرًا بلفظٍ مُطابِقٍ، مثل: (ادْرُجِي، ادْرُجِي)، أو بلفظٍ
مرادفٍ، مثل: (قِفْ، قُمْ)، (اقْعُدْ، اجْلِسْ)^(١)، أو بلفظٍ مُغايرٍ بعضَ الشَّيءِ
كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَهْلُهُمْ رُؤْيًا﴾، فهذا يُسمَّى توكيدًا لفظيًّا.

(١) فائدة: التَّفْرِيقُ بين القُعُودِ والجلوسِ في الإطلاقِ ليس بصحيحٍ، فيقال: (قعد) يعني: من قيامٍ،
و(قعد) يعني: من نَوْمٍ. (السَّارِح)

٥٣١- وَلَا تُعِدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ

الشرح

إذا أردت أن تؤكد ضميراً متصلاً تأكيداً لفظياً، فلا تعد هذا الضمير المتصل إلا مع اللفظ الموصول به، سواء كان هذا اللفظ فعلاً، أو حرفاً، أو اسماً.
مثال الفعل: إذا أردت أن أؤكد أنني أكرمتك، فلا أقول: (أكرمتك)، ولكن أقول: (أكرمتك، أكرمتك).

فإن قال قائل: لكنه حينئذ يشبهه بالتأكيد اللفظي بالجملة!

نقول: هذا ضرورة، ولا بد منه.

مثال الحرف: (مررت بك بك)، ولا أقول: (مررت بك).

٥٣٢- كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلَا بِهِ جَوَابٌ كَ (نَعَمْ)، وَكَ (بَلَى)

الشرح

قوله: «كَذَا الْحُرُوفُ»: يعني: لا تُعَدُّ الحروفَ وحدها إلا مع ما اتَّصَلَتْ به.

مثال ذلك: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، فإذا أردتُ أَنْ أُؤَكِّدَ (إِنَّ) أقولُ: (إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، ولا يصحُّ أَنْ أقولُ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ).

مثال آخر: (أَتَيْتُ مَنْ عِنْدِ صَاحِبِي)، وأريدُ أَنْ أُؤَكِّدَ (مِنْ) فأقولُ: (أَتَيْتُ مَنْ عِنْدِ مَنْ عِنْدِ صَاحِبِي)، ولا أقولُ: (أَتَيْتُ مَنْ مِنْ عِنْدِ صَاحِبِي).

وقوله: «غَيْرَ مَا تَحْصَلَا بِهِ جَوَابٌ»: يعني: إِلَّا أَحْرَفَ الجواب، فَإِنَّهَا تُكْرَرُ لفظًا، بدونِ ما اتَّصَلَ بها، وأحرفُ الجوابِ (كَنَعَمْ، وَكَبَلَى، وَلا، وَجَيْرِ، وَأَجَلِ)، فكلُّ أَحْرَفِ الجوابِ تُؤَكِّدُ لفظًا، بدونِ أَنْ يُؤْتَى بها اتَّصَلَتْ به (١).

مثال ذلك: قَالَ لَكَ رَجُلٌ: هَلْ فَهَمْتَ النَّحْوُ؟، فتقولُ: (نعم، نعم)، وَإِنْ كُنْتَ لَمْ تَفْهَمْ تقولُ: (لا، لا).

لكن: إلى متى التكرار؟

يقولون: لا تُكْرَرُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ، فَإِنَّهُ شَيْنٌ عِنْدَ الْأَدْبَاءِ، وَغَيْرُ مَسْمُوعٍ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَيْضًا، وَالْمَرَادُ التَّأَكِيدُ اللَّفْظِيُّ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ يَقْتَضِي فَرُبَّمَا تَزِيدُ، وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ، فَقَدْ يُفَرِّقُ بَيْنَ مَا قُصِدَ بِهِ التَّوْبِيخُ وَالتَّوَكِيدُ الْعَظِيمُ، وَبَيْنَ الْكَلَامِ الْعَادِيِّ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ دَاعٍ فَكَمَا قَالَ النَّحْوِيُّونَ.

(١) ومن أحرف الجواب: (إي) كذلك.

لكن إذا قيل لك: هل فهمت أليّة ابن مالك وحفظتها عن ظهر قلب؟،
تقول: (لا، لا، لا، لا، لا، لا)، لأنّ المسئول عنه اثنان، سُئِلت عن حفظها
وفهمها، وإذا كنت حافظاً فاهماً لها، تقول: (نعم، نعم، نعم، نعم، نعم).

كذلك (بلى) يُجابُ بها النفيّ المُصدّرُ بالاستفهام، فإذا قيل: (أليس نبينا
محمدٌ ﷺ خاتم الرُّسلِ؟) تقول: (بلى، بلى، بلى)، ولا تزدُ على ثلاثٍ، لأنّه شينٌ
عند الأُدباء.

٥٣٣- وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انفَصَلَ أَكْذِبُهُ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

الشرح

قوله: «مُضْمَر»: هذا من باب الاشتغال، لأنَّ (به) هو ضَمِيرُهُ، ذَا أَكْذِبِ (مشغولٌ به).

والمعنى: أَكْذِبُ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ، ولو كَانَ ضَمِيرَ جَرٍّ، وضائِرُ الرَّفْعِ معروفةٌ.

لكن: ما المرادُ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ؟

الجواب: يقول: «الَّذِي قَدْ انفَصَلَ»: أي: أَنَّ ضَمِيرَ الرَّفْعِ المنفصلَ يُؤَكِّدُ به كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ.

مثالُ ضَمِيرِ الرَّفْعِ: (قُمْتَ أَنْتَ)، فالتَّاءُ في (قمت) ضَمِيرٌ رفِعَ مُؤَكِّدَةٌ بِ(أنتَ)، و(أنتَ) ضَمِيرٌ رفِعَ منفصلٌ.

مثالُ ضَمِيرِ النَّصْبِ: (رَأَيْتُكَ أَنْتَ)، ذَا (رأيتُ): فَعْلٌ وِفَاعِلٌ، وَالكَافُ مَفْعُولٌ به مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، و(أَنْ): ضَمِيرٌ مُؤَكِّدٌ لِلكَافِ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَالتَّاءُ حَرْفٌ خَطَابٍ.

مثالُ ضَمِيرِ الجَرِّ: (مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ)، ذَا (مررتُ) فَعْلٌ وِفَاعِلٌ، وَالبَاءُ حَرْفٌ جَرٍّ، وَالكَافُ ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، و(أَنْ) ضَمِيرٌ منفصلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ تَوَكِيدٌ لِلكَافِ، وَالتَّاءُ حَرْفٌ خَطَابٍ.

ويجوزُ في ضميرِ النَّصْبِ أَنْ يُؤَكَّدَ بِضَمِيرِ نَصْبٍ مُنْفَصِلٍ، فتقولُ: (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ)، وتقولُ: (أَكْرَمْتُكَ إِيَّاكَ)، وهذا هو الأَصْلُ، وَإِنَّمَا أُكِّدُ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ تَوْشَعًا، وَإِلَّا فَالأَصْلُ أَنْ يُؤَكَّدَ الضَّمِيرُ المَنْصُوبُ بِضَمِيرِ نَصْبٍ.

لكن: هل يجوزُ: (مررتُ بكِ إِيَّاكَ)؟

الجواب: لا يجوزُ، لأنَّ ابنَ مالِكٍ -رحمه الله- يقولُ: أُكِّدُ بِمَضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ، و(إِيَّاكَ): ضميرُ نَصْبٍ.

وهل يجوزُ: (قمتُ إِيَّاكَ)؟ الجواب: لا، لا يجوزُ.

والقاعدةُ من هذا البيتِ: يجوزُ توكيدُ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ المُنْفَصِلِ، وهذا التَّوكِيدُ لفظيٌّ، لأنَّ الضَّمِيرَ مرادفٌ للضَّمِيرِ، ولا يضرُّ أَنْ يَكُونَ هذا مُتَّصِلًا، وهذا مُنْفَصِلًا، لأنَّ هذا اختلافٌ لفظيٌّ فقط، وأمَّا المعنى فهو واحدٌ.



عَطْفُ الْبَيَانِ

العطفُ معناه التَّنْيُ، فَتَنِي شَيْءٌ عَلَى شَيْءٍ يُسَمَّى عَطْفًا، وَمِنْهُ عَطْفُ طَرْفِي الْحَبْلِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، أَمَّا هُنَا، فَإِنَّ الْعَطْفَ بَيْنَهُ الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ:
٥٣٤- الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقُ

الشرح

العطفُ ينقسمُ إلى قسمين: عطفُ بيانٍ، وعطفُ نسقٍ، فما كان بواسطة الحرفِ فهو عطفُ نسقٍ، مثل: (جاء زيدٌ وعمرو)، فقولنا: (عمرو) عطفُ نسقٍ.
وما كان بغيرِ واسطةِ الحرفِ فهو عطفُ بيانٍ، وسيأتي تعريفه.
وقوله: «الآن»: هي ظرفٌ للإشارةِ إلى الزمانِ الحاضرِ كما أنَّ (هنا) ظرفٌ للإشارةِ إلى المكانِ الحاضرِ، فالآن) ظرفٌ، وهي مبنيةٌ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ.
وقوله: «الغرضُ الآن»: أي: في هذا البابِ.

«بَيَانٌ مَا سَبَقُ»: وهو عطفُ البيانِ، فَقَدَّمَ الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْكَلَامَ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ، لِأَنَّهُ أَقْلٌ، وَلِأَنَّهُ أَشْبَهُ بِالنَّعْتِ، فَكَانَ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ أَقْرَبَ مِنْهُ، وَالنَّعْتُ قَدْ سَبَقَ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّعْتِ التَّوَكِيدُ، وَإِنَّمَا فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِالتَّوَكِيدِ، لِأَنَّ التَّوَكِيدَ فِي الْحَقِيقَةِ مُؤَكِّدٌ لِدَاتِ الشَّيْءِ.

٥٣٥- فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبَهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

الشرح

قوله: «فَذُو الْبَيَانِ»: أي: فعطف البيان تعريفه.

«تَابِعٌ شَبَهُ الصِّفَةِ»: والحدُّ لا بُدَّ فيه مِنْ جِنْسٍ وَفَصْلٍ، فقوله: (تَابِعٌ) جنسٌ يدخلُ فيه جميعُ التَّوابعِ، فيدخلُ فيه النَّعْتُ، والتَّوكِيدُ، وعطفُ النَّسَقِ، والبدلُ، وقوله: (شَبَهُ الصِّفَةِ) خرجَ به النَّعْتُ، لأنَّ مُشَابَهَ الشَّيْءِ لَيْسَ هُوَ الشَّيْءَ، فَهُوَ يُشَبِّهُ النَّعْتَ فِي بَيَانِ مَتَّبِعِهِ، لَكِنَّهُ يُخَالِفُ النَّعْتَ فِي أَنَّهُ جَامِدٌ، وَالنَّعْتُ مُشْتَقٌّ، أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ، وَيُظْهِرُ هَذَا بِالْمَثَالِ:

تقول: (جاءَ أبو حَفْصِ الفاروقِ)، ذ(الفاروقِ) صفةٌ لأبي حَفْصِ، وتقول: (جاءَ أبو حَفْصِ عُمَرُ)، ذ(عُمَرُ) عطفُ بيانٍ، وليس بصفةٍ، لأنَّ (عُمَرُ) عَلَمٌ، فَهُوَ اسْمٌ جَامِدٌ، لَكِنَّ (الفاروقِ) مُشْتَقٌّ، فَهُوَ صِفَةٌ، وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللهُ - : (تَابِعٌ شَبَهُ الصِّفَةِ)، وليس بصفةٍ، لأنَّه يَخْتَلِفُ عَنْهَا بِأَنَّهُ جَامِدٌ، وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ، أَوْ مُؤَوَّلَةٌ بِالْمُشْتَقِّ.

وقوله: «حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ»: بهذا خرجَ بَقِيَّةُ التَّوابعِ، لأنَّ التَّوابعَ لا تَنكشِفُ بِهَا حَقِيقَةُ الْقَصْدِ، بَلْ كُلُّ تَابِعٍ مُسْتَقِلٌّ، أَمَّا النَّعْتُ فَقد تَتَبَيَّنُ بِهِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ، لَكِنَّهُ مُشْتَقٌّ كَمَا سَبَقَ، وَأَمَّا بَقِيَّةُ التَّوابعِ فَلَيْسَتْ كَذَلِكَ.

إِذَنْ: عطفُ البَيَانِ مِنْ حَيْثُ المعنى مثلُ النَّعْتِ، إِلَّا أَنَّ النَّعْتَ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِالْمُشْتَقِّ، وَهَذَا اسْمٌ جَامِدٌ، وَلِهَذَا قَالَ:

٥٣٦- فَأُولَيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَبِ

الشرح

قوله: «أُولَيْنَهُ»: أي: أعطيه، وهو فعل أمر، ومفعول أول، وهو الهاء في (أُولَيْنَهُ).

وقوله: «مَا»: هذا هو المفعول الثاني.

وقوله: «الْأَوَّلِ»: هو المتبوع، والمعنى: أعطيه من موافقة الأول ما النعت ولي من وفاق الأول، وقد سبق أن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة:

في واحد من أوجه الإعراب.

وفي واحد من التعريف أو التنكير.

وفي واحد من الأفراد وفرعيه.

وفي واحد من التذكير والتأنيث.

فإذا كان المتبوع مرفوعاً صار عطف البيان مرفوعاً، وإذا كان المتبوع منصوباً صار عطف البيان منصوباً، وإذا كان مُفْرَدًا صار عطف البيان مُفْرَدًا، وإذا كان مُؤَنَّثًا صار عطف البيان مُؤَنَّثًا، والعكس بالعكس.

ومن هذه القاعدة (أنه يُعْطَى أَحْكَامَ النَّعْتِ فِي التَّبَعِيَّةِ) فهمنا أنه يجوز أن يكون عطف البيان بين نكرتين، وإلى هذا أشار بقوله:

٥٣٧- فَكَذَّيْكَوْنَا نِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ

الشرح

هنا قاسَ الْمُخْتَلَفَ فيه على المتَّفَقِ عليه، فالنَّحْوِيُّونَ بَصْرِيُّهُمْ وكوفيُّهُمْ اتَّفَقُوا على أَنَّ عطفَ البيانِ يكونُ بينَ معرفتَيْنِ، لِأَنَّهُ يُفِيدُ التَّخْصِيصَ، فتقولُ: (جاءَ أبو بكرٍ عبدُ اللهِ بنُ أبي قُحَافَةَ)، ذ(عبد) عطفُ بيانٍ، وهو هنا بينَ مَعْرِفَتَيْنِ، لِأَنَّ (أبو بكرٍ) هو المتبوعُ، وهو معرفةٌ، و(عبدُ اللهِ) هو التَّابِعُ، وهو معرفةٌ، فالتَّابِعُ والمتبوعُ مَعْرِفَتَانِ، لكنْ هلْ يكونُ بينَ نكْرَتَيْنِ؟

الجواب: نعم، هذا ما ذهبَ إليه ابنُ مالِكٍ -رحمه الله- معَ أَنَّهُ يُعَدُّ مِنَ البصريِّينَ، لكنَّهُ بصريٌّ مجتهدٌ يميلُ إلى أن ما يَرَاهُ هو الصَّوابُ، ومذهبُ الكوفيِّينَ ومنهُمُ ابنُ آجُرُّومٍ -رحمه الله- أَنَّهُ يَقَعُ عطفُ البيانِ بينَ النِّكْرَتَيْنِ، واستشهدوا لذلكَ من القرآنِ، قالوا: إِنَّ اللهَ -سبحانه وتعالى- يقولُ: ﴿وَيَسْقَى مِنَ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، فقوله: ﴿مَاءٍ﴾ نكرةٌ، ونوعُ هذا الماءِ ﴿صَدِيدٍ﴾، وهو اسمٌ لماءِ الجروحِ، وهو اسمٌ جامدٌ، ومعَ ذلكَ صارَ عطفَ بيانٍ، لكنْ بماذا يجيبُ البصريُّونَ عن الآيةِ؟

يقولون: هذا بَدَلٌ، وسيأتينا -إن شاء اللهُ- أن ضابطَ البَدَلِ هو الَّذي لو حُذِفَ المُبَدَلُ منه قامَ مقامه، قالوا: لو قالَ -سُبْحَانَهُ وتعالى-: (وَيُسْقَى مِنَ صَدِيدٍ)، استقامَ الكلامُ، فهو إِذَنْ بَدَلٌ، وليسَ عطفَ بيانٍ.

أما هؤلاءُ فيقولون: نحنُ نقولُ: إِنَّهُ يجوزُ أن يكونَ بدلًا، لكنَّهُ يجوزُ أيضًا أن يكونَ عطفَ بيانٍ، وما المانعُ أن اللهُ بيِّنَ نوعَ هذا الماءِ أَنَّهُ صَدِيدٌ؟

وكذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]،
 ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ عطفُ بيانٍ، لأنَّ ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ ليست مُشْتَقَّةً، فهي عطفُ بيانٍ، وأولئك
 يقولون: إنَّها بدَلٌ، لأنَّه لو قال: (يُوقَدُ مِنْ زَيْتُونَةٍ مُبْرَكَةٍ) صحَّ، لكن نقول: ما
 المانع أن تكون عطفَ بيانٍ؟ قالوا: إنَّ المانع أن المراد بعطفِ البيانِ أنَّه يُبيِّنُ
 متبوعه ويُخصِّصُه ويُميِّزه من غيره، والنكرة لا تُبيِّنُ النكرة.

لكن الردَّ عليهم أن نقول: النكرة الموصوفة، أو المبيَّنة تُخصِّصُها،
 فبدل أن يقول: (من ماءٍ) ويُطْلَقُ، فيكون صالحًا لكلِّ ماءٍ، ميِّزَ هذا الماءَ بقوله:
 ﴿صَكِيدٍ﴾.

وكذلك قوله: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ﴾، فبدل أن تكون عامَّةً لكلِّ شجرةٍ
 مُباركةٍ خصَّصَها بقوله: ﴿زَيْتُونَةٍ﴾، فالتخصيصُ حتَّى في النكراتِ موجودٌ.
 فإذن: دليلهم ليس بصحيح، ولهذا مشى ابنُ مالكٍ - رحمه الله - على
 القولِ بأنَّه يجوزُ أن يكون عطفُ البيانِ ومتبوعه نكرتين.

٥٣٨- وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)

٥٣٩- وَنَحْوِ: (بِشْرِ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ) وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

الشرح

القاعدة: كل ما جاز أن يكون عطف بيانٍ جاز أن يكون بدلًا، والعكس بالعكس، إلا في بعض أنواع البدل كما سيأتينا - إن شاء الله - مثل بدل الغلط، وبدل البعض، وبدل الشمول، لكن المراد بدل الكل من الكل، ولهذا فقوله: (صَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ) ليس على إطلاقه، بل المراد: لبديَّة كل من كل، فيجب أن يُقَيَّد بهذا.

وقوله: «صَالِحًا»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ (يُرَى)، يعني أن عطف البيان صالح لأن يكون بدلًا، أي: بدل كل من كل إلا في مسائل:

المسألة الأولى: (نَحْوِ: يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)، و(يَعْمُرَا) عَلَمٌ مأخوذٌ مِنَ الفعلِ المضارع، مثل: (يَزِيدُ) و(يَشْكُرُ)، و(غُلَامٌ) نكرةٌ مخصوصةٌ، وليست مضافةً إلى (يَعْمُرَا)، لأنه لو كانت مضافةً لم يكن عندنا عطف بيانٍ، لكن (غُلَامٌ) وحدها، و(يَعْمُرَا) وحدها.

وهنا (غُلَامٌ) مُصَدَّرَةٌ بحرفِ النداء، وهي مبنيةٌ على الضمِّ، و(يَعْمُرَا) عطفٌ بيانٍ لـ(غُلَامٌ) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، ولا يصحُّ أن نجعله بدلًا من (غُلَامٌ)، لأنَّ البدل هو الذي يصحُّ أن يحلَّ محلَّ المُبدَلِ منه، وهنا لا يصحُّ أن يحلَّ (يَعْمُرَا) محلَّ (غُلَامٌ)، لأنه منصوبٌ، فلو قلت: (يَا يَعْمُرَا) لم يصحَّ، لأنَّ

هذا لَحْنٌ، لكن تقول: (يا يَعْمُرُ)، لأنَّ المُنَادَى إذا كان عَلَمًا وجبَ بناؤُهُ على الضَّمِّ.

فإذا قيل: ما وجهُ نصبِها إذا كانت عطفَ بيانٍ؟

نقول: لأنَّها كالصِّفَةِ في الإعرابِ، وصفةُ المُنَادَى يجوزُ أن تُنَعَتَ على محلِّه لا على لفظِها، ومحلُّ المُنَادَى النَّصْبُ، فنقول: (يَعْمُرَ) عطفَ بيانٍ (غُلامٌ) تابعٌ لمحلِّه.

لكن لو كانتِ العبارةُ: (يا غلامُ يَعْمُرُ) صحَّ أن يكونَ بدلًا كما يصحُّ أن يكونَ عطفَ بيانٍ، لأنَّه حينئذٍ يحلُّ محلَّ المُبَدَّلِ منه.

إِذْنُ: القاعدةُ: إذا وُجِدَ مُنَادَى مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ، وبعده عطفُ بيانٍ منصوبٌ، فإنَّه لا يصحُّ أن يكونَ بَدَلًا، لأنَّه لو حلَّ محلُّه لم يُنصَبْ، والبَدَلُ على اعتبارِ أنَّه يحلُّ محلَّ المُبَدَّلِ منه.

المسألةُ الثَّانِيَةُ: «وَنَحْوِ: بِشْرِ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ»: يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرِ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرُقُبُهُ وَفَوْعَا

تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ أَنَّهُ لَا يُضَافُ اسْمٌ مُحَلَّى بِ(أَل) إِلَّا إِذَا كَانَ وَصْفًا مُضَافًا لِمَا فِيهِ (أَل)، أَوْ مُضَافًا إِلَى مُضَافٍ إِلَى مَا فِيهِ (أَل)، وَهَذَا قَوْلُهُ: (التَّارِكِ) اسْمٌ فَاعِلٌ مُحَلَّى بِ(أَل)، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (البَكْرِيِّ)، وَهُوَ مُحَلَّى بِ(أَل)، فَالْإِضَافَةُ صَحِيحَةٌ.

(١) البيت من الوافر، وهو للمرَّار بن سعيد الأسدي، كما في الكتاب (١/١٨٢)، وخزانة الأب (٤/٢٨٦)، والتصريح (٢/١٥٠).

و(بِشْر) عَلَمٌ، لَكِنْ هَلْ يَصِحُّ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ مَا فِيهِ (أَل)؟

الجواب: لا يَصِحُّ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ مَا فِيهِ (أَل)، لِأَنَّ مَا فِيهِ (أَل) لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا فِيهِ (أَل)، وَهَذَا (التَّارِكُ) مُحَلَّى بِ(أَل)، وَمُضَافٌ إِلَى مَا فِيهِ (أَل): (البُكْرِيُّ)، وَ(بِشْر) لَيْسَ فِيهِ (أَل)، فَتُعْرَبُهُ عَطْفَ بَيَانٍ لِلْبُكْرِيِّ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ نَجْعَلَهُ بَدَلًا، لِأَنَّنا لَوْ أَحَلَلْنَاهُ مَحَلَّ (البُكْرِيِّ)، وَقَلْنَا: (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بِشْر) لَمْ يَصِحَّ، لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا فِيهِ (أَل)، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا، لِأَنَّهُ لَوْ أُزِيلَ الْمَتْبَعُ، وَجُعِلَ التَّابِعُ مَكَانَهُ لَمْ يَصِحَّ.

ثُمَّ أَشَارَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى رَدِّ قَوْلِ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ الَّذِينَ يُجَوِّزُونَ أَنْ يُضَافَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَحَلَّى بِ(أَل) إِلَى الْعَلَمِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ (أَل).

فَقَالَ: «وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرَضِيِّ»: يَعْنِي: لَيْسَ أَنْ يُجَوِّزَ كَوْنُهُ بَدَلًا بِالْقَوْلِ الْمَرَضِيِّ، أَي: الْمَقْبُولِ، وَظَاهِرُ الْعِبَارَةِ: وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْقَوْلِ الْمَرَضِيِّ، لَكِنْ لَيْسَ هَذَا مَعْنَاهَا.

وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ (بِشْر) يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا كَمَا هُوَ عَطْفٌ بَيَانٍ.

خِلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي الْبَيْتَيْنِ: أَنَّ كُلَّ عَطْفٍ بَيَانٍ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا، إِلَّا إِذَا كَانَ هَذَا الَّذِي هُوَ عَطْفٌ بَيَانٍ لَا يَصِحُّ أَنْ يُحَلَّ مَحَلَّ التَّابِعِ لِأَيِّ سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، سِوَاءَ كَانَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَوْ غَيْرَهُ.



عَطْفُ النَّسْقِ

تَقَدَّمَ أَنَّ الْعَطْفَ هُوَ الثَّنْيُ، وَمِنْهُ ثَنِي الرِّدَاءِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَأَمَّا النَّسْقُ
فَإِنَّهُ فِي اللُّغَةِ التَّتَابُعُ، تَقُولُ: (جَاءُوا عَلَى نَسْقٍ وَاحِدٍ) أَي: مُتتَابِعِينَ.

وَأَمَّا عَطْفُ النَّسْقِ فِي الْإِصْطِلَاحِ، فَقَالَ فِيهِ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

٥٤٠- تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ كَ (أَخْضَصَ بُودٌ وَثَنَاءً مِنْ صَدَقٍ)

الشرح

قوله: «تَالٍ»: أي: تابعٌ.

«بِ»: واسطة.

«حَرْفٍ مُتْبِعٍ»: أي: أَنَّ عَطْفَ النَّسْقِ هُوَ مَا تَبَعَ غَيْرَهُ بِوَاسِطَةِ الْحَرْفِ،
وَلَكِنَّ الْمُؤَلِّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - اشْتَرَطَ فَقَالَ: (بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ) احْتِرَازًا مِنَ الْحُرُوفِ
غَيْرِ الْمُتْبِعَةِ، لِأَنَّ مَا يَتْلُو فَاءَ السَّبَبِيَّةِ، أَوْ حَرْفَ الْجَرِّ لَيْسَ بِمَعْطُوفٍ، فَلَوْ قُلْتُ
مَثَلًا: (نَظَرْتُ إِلَى فُلَانٍ)، فَهَذَا تَابِعٌ بِالْحَرْفِ، لَكِنَّ هَذَا الْحَرْفَ غَيْرُ مُتْبِعٍ.

وَحُرُوفُ الْإِتْبَاعِ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَعَرَفُوهَا بِالتَّبَعِ وَالِاسْتِقْرَاءِ،
فَتَبَّعُوا كَلَامَ الْعَرَبِ، فَوَجَدُوا أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ إِذَا جَاءَتْ بَيْنَ كَلِمَتَيْنِ جَعَلَتْ
الثَّانِيَةَ تَابِعَةً لِلأُولَى.

إِذَنْ: فَالْعَطْفُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ وَاسِطَةٍ بَيْنَ التَّابِعِ وَالمُتْبِعِ، وَهِيَ حَرْفُ الْعَطْفِ.

وقوله: «تالٍ»: خبرٌ، وأصلها (تالي) بالياء، لكن حُذِفَتِ الياءُ، وبقِيَ الكسْرُ.
 وقوله: «أَخْصَصُ بُودٌ وَثَنَاءٌ مَنْ صَدَقَ»: هذه حكمةٌ، والغالبُ أنَّ أمثلةَ
 ابنِ مالكٍ - رحمه الله - حكمةٌ، والوُدُّ معناه خَالِصُ المحبَّةِ، وليس مُطلقَ المحبَّةِ،
 والثَّنَاءُ المدحُ بالصِّفَاتِ الحميدةِ، ويُطلقُ على المدحِ مُطلقًا حتَّى في الخصالِ
 الذميمةِ، كقوله في الحديثِ: «أَثْنُوا عليه شَرًّا»، و«أَثْنُوا عليه خيرًا»^(١)، لكنَّ المرادُ
 هنا الخيرُ، والمعنى: لا تُحِبَّ إِلَّا الَّذِي ذَكَرَ، ولا تُثْنِ إِلَّا على مَنْ ذَكَرَ، وهو مَنْ
 صَدَقَ في قوله وفِعْله وقَصْدِهِ، لأنَّ الصِّدْقَ يكونُ بالقولِ والفعلِ والقَصْدِ.

فالصِّدْقُ في القصدِ هو الإخلاصُ، وفي القولِ هو الإخبارُ بما يُطابِقُ
 الواقعَ، وفي الفعلِ أن يكونَ مُوافقًا لِمَا في قلبه، ومنه في الشَّرْعِ اتِّبَاعُ النَّبِيِّ - عليه
 الصَّلَاةُ والسَّلَامُ -.

إِذَنْ: يُريدُ ابنُ مالكٍ - رحمه الله - مَنْ صَدَقَ في الكلِّ، فلو أنَّ رَجُلًا يُظهِرُ
 أَنَّهُ صديقٌ لك، لكنْ إذا غِبتَ عَقَرَكَ، فهذا لا تُخَصِّصُه بالوُدِّ والثَّنَاءِ، لأنَّه لم
 يَصْدُقْ.

لكن لو أنَّ رَجُلًا يُخْبِرُكَ بما في قلبه غائبًا وحاضرًا، فمعناه أَنَّهُ صادقٌ،
 فهذا استَمْسِكُ به وأثْنِ عليه.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، رقم (١٣٦٧)، ومسلم: كتاب
 الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شر، رقم (٩٤٩).

٥٤١- فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ فَآ حَتَّى أَمْ أَوْ كَ (فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)

الشرح

قوله: «مُطْلَقًا»: يقول أهل العلم: إذا رأيتَ في كلامِ العلماءِ (مُطْلَقًا) فانظرُ للذي قبلها، والذي بعدها، لأنه مُطْلَقٌ من قيدٍ سابقٍ، أو لاحقٍ، وهنا مُطْلَقٌ من قيدٍ لاحقٍ، لأنَّ قوله في البيت الذي يليه: (وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا فَحَسَبْتُ) يُبَيِّنُ معنى الإِطْلَاقِ.

إِذْنُ قوله: «فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا»: يعني: لفظًا ومعنى، هذا هو معنى الإِطْلَاقِ.

مثال الواو: (جاءَ زيدٌ وعمرو)، (رأيتُ زيدًا وعمرًا)، (مررتُ بزيدٍ وعمرو).

وقوله: «ثُمَّ»: هي في سياقِ كلامِ المؤلِّفِ - رحمه الله - بيانُ لحرفِ العطفِ.

إِذْنُ: (ثُمَّ) معطوفةٌ على (وَاوٍ) بإسقاطِ حَرْفِ العطفِ، أي: بواوٍ وثُمَّ.

وقوله: «أَمْ أَوْ»: لأجلِ ضرورةِ الشُّعْرِ نَقَلَ حركةَ الهمزةِ إلى الميمِ، وفتح

الميمِ، وخفَّفَ الهمزةَ.

وقوله: «فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»: هذا ثناءٌ على الطَّالِبِ، والشَّاهدُ قوله: (وَوَفَا).

وقوله: «فِيكَ»: جازٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ مُتَقَدِّمٌ.

و«صِدْقٌ»: مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، والواوُ حرفُ عطفٍ.

و«وَفَا»: معطوفةٌ على (صِدْقٍ)، والمعطوفُ على مرفوعٍ مرفوعٌ، وعلامةُ

رفعه ضمَّةٌ ظاهرةٌ في آخره.

وقوله: «كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً»: سبقَ أَنَّ لِلْمُعْرِبِينَ فِي ذَلِكَ رَأْيَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنَّ الْكَافَ حَرْفُ جَرٍّ، وَالْجُمْلَةُ كُلُّهَا مَجْرُورَةٌ، فَيَكُونُ (فَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً) مَجْرُورًا بِالْكَافِ، وَعَلَامَةٌ جَرُّهُ فَتَحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

الثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: كَقَوْلِكَ: فَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً.

٥٤٢- وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسَبُ بَلٍ وَلَا لَكِنْ كَ (لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا)

الشرح

قوله: «وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسَبُ»: يعني: دون معنى، وهذا مُحْتَرَزُ قوله فيما سبق: (فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا).

وقوله: «فَحَسَبُ»: مبنيٌّ على الضَّمِّ، والفاء يقولون: إنها زائدة لتحسين اللفظ، وأصلها: (أَتَّبَعْتَ لَفْظًا حَسَبُ)، لكن يأتون بها لتحسين اللفظ.

وحروف العطف على رأي ابن مالك - رحمه الله - تسعة: ستة تُتْبَعُ المعطوف لفظًا ومعنى، وثلاثة تُتْبَعُ لفظًا لا معنى، وعند ابن آجروم - رحمه الله - عشرة، فزاد (إمًا)، وابن مالك - رحمه الله - لا يراها من حروف العطف، والآجرومي - رحمه الله - يراها من حروف العطف.

وقوله: «بَلٍ»: فاعل (أَتَّبَعْتَ)، والواو حرف عطف، و(لَا) معطوفة على (بَلٍ)، و(لَكِنْ) معطوفة على (بَلٍ)، لكن بإسقاط حرف العطف، وأصلها: وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسَبُ (بَلٍ)، و(لَا)، و(لَكِنْ).

مثال (بَلٍ): (نَامَ الرَّجُلُ، بَلِ الصَّبِيُّ)، فهنا أَتَّبَعْتَ لَفْظًا، فالذي نَامَ هو الصَّبِيُّ.

مثال آخر: (مَا نَامَ الرَّجُلُ، بَلِ الصَّبِيُّ)، فقوله: (مَا نَامَ الرَّجُلُ) نفياً، و(بَلِ الصَّبِيُّ) إتياعاً.

مثال (لا): (جاء زيد لا عمرو)، فهنا أتبعْتُ باللفظِ فقط، لأنَّ عمراً ما جاء.

مثال (لكن): (ما قديم زيد، لكن عمرو)، وهنا أتبعْتُ لفظاً دون معنى.

مثال آخر: «لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا»: ف(لَمْ): حرفٌ نفيٌّ وجَزْمٌ وَقَلْبٌ، و(يَبْدُ): فعلٌ مُضارعٌ مجزومٌ، وعلامةُ جَزْمِهِ حذفُ الواوِ، وَالضَّمَّةُ قَبْلُهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا، و(امْرُؤٌ): فاعلٌ (يَبْدُ) مرفوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ، و(لَكِنْ): حرفٌ عطفٍ، و(طَلَا): معطوفةٌ على (امْرُؤٌ)، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألفِ، منعٌ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ، وَالطَّلَا يَقُولُونَ: إِنَّهُ الظَّبِّيُّ، والمعنى: لكنَّ بَدَا طَلَا، أَمَّا المرءُ لم يَبْدُ.

٥٤٣- فَأَعْطِفُ بِوَاوٍ سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

الشرح

الواوُ تسمى أمَّ البابِ، لأنَّه يُعْطَفُ بِهَا كُلُّ شَيْءٍ.

وقوله: «سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا»: السَّابِقُ هُوَ الْمُتَقَدِّمُ، وَاللَّاحِقُ هُوَ الْمُتَأَخِّرُ، وَالْمُصَاحِبُ الْمُوَافِقُ هُوَ الَّذِي مَعَهُ.

مثال ذلك: (وُلِدَ مُحَمَّدٌ وَابْنُهُ)، فابنُه لَاحِقٌ، وتقول: (مَرَّ عَلَيَّ رَمَضَانٌ وَشَعْبَانٌ وَأَنَا هُنَا)، فهنا عَطَفْنَا سَابِقًا عَلَى لَاحِقٍ، فلا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يُغَلِّطَكَ وَيَقُولَ: شَعْبَانٌ هُوَ الْأَوَّلُ، لَكِنْ لَوْ تَقُولُ: (جَلَسْتُ فِي الْبَلَدِ الْفُلَانِيِّ رَمَضَانَ ثُمَّ شَعْبَانَ)، فهذا غَلَطٌ، لِأَنَّ شَعْبَانَ هُوَ الْأَوَّلُ، ولهذا احتاجوا إلى أَنْ يُجَيِّبُوا عَنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ سَادَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ جَدُّهُ

فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: سِيَادَةُ الْإِنْسَانِ مُبَاشِرَةٌ، وَالَّتِي تَلِيهَا سِيَادَةُ أَبِيهِ، وَالَّتِي تَلِيهَا سِيَادَةُ جَدِّهِ، فَالْإِنْسَانُ يَنْتَفِعُ بِسِيَادَتِهِ هُوَ أَوَّلًا، ثُمَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ سَيِّدًا فِسِيَادَةُ أَبِيهِ تَنْفَعُهُ، وَهَذَا تَجَدُّ الصَّبِيِّ ابْنِ الْوَزِيرِ لَا قِيمَةَ لَهُ، لَكِنْ إِذَا صَارَ أَبُوهُ مُمْسِكًا يَدَهُ صَارَ لَهُ قِيمَةٌ، لِأَنَّهُ قَدْ سَادَ أَبُوهُ، فَإِذَا لَمْ يَسُدِّ الْأَبُ سَادَ الْجَدُّ، فَهُوَ يَقُولُ: أَنَا لَا أُرِيدُ أَنْ أُرْتَبِّهَمَ فِي الْوُجُودِ، فَتَرْتَبِّهَمَ فِي الْوُجُودِ الْجَدُّ هُوَ الْأَوَّلُ، ثُمَّ الْأَبُ، ثُمَّ

(١) البيت لأبي نواس في ديوانه (١/٣٥٥)، وخزانة الأدب (١١/٣٧)، والدرر (٦/٩٣)، وبلا نسبة في الجني الداني (ص:٤٢٨)، وجواهر الأدب (ص:٣٦٤)، ورفض المباني (ص:١٧٤).

الولد، لكن أُريدُ أنْ أرتبهم بما ينتفعُ به، فإنه ينتفعُ أولاً بسيادتهِ بنفسه، ثمَّ بأبيه، ثمَّ بجده، لكن يتوجهُ عليه التَّغليطُ، أمَّا إذا قلتَ: (بقيتُ في هذا المكانِ رمضانَ وشعبانَ)، فلا أحدَ يَقدرُ أنْ يُغلِّطَكَ.

مثالُ المصاحِبِ الموافقِ: (جاءَ زيدٌ وعليٌّ معًا)، وتقول: (دخلَ عليٌّ زيدٌ وعليٌّ)، فإن كان البابُ واسعًا يكونُ موافقًا، وإن كان البابُ ضيقًا ففيه سابقٌ ولاحقٌ.

٥٤٤- وَأَخْصَصَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ كَ (اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي)

الشرح

قوله: «أَخْصَصَ بِهَا»: أي: بالواو.

«عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ»: وهو كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى اشْتِرَاكِ، فَإِنَّ مَتَّبِعَهُ لَا يُغْنِي عَنْهُ، فَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الْوَاوُ فَقَطْ.

مثال ذلك: (تَخَاصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو)، فلا يَصِحُّ: (تَخَاصَمَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو)، ولا: (تَخَاصَمَ زَيْدٌ فَعَمْرُو).

مثال آخر: (اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي)، فلو قلت: (اصْطَفَّ هَذَا ثُمَّ ابْنِي)، أو: (اصْطَفَّ هَذَا فَأَبْنِي)، لم يَصِحَّ.

مثال آخر: (تَقَاتَلَ زَيْدٌ وَعَمْرُو)، فلا يَصِحُّ هُنَا إِلَّا الْوَاوُ فَقَطْ.

المهمُّ أَنَّ كُلَّ مَا دَلَّ عَلَى الْمُشَارَكَةِ لَا يَصِحُّ فِيهِ الْعَطْفُ إِلَّا بِالْوَاوِ، وَهَذَا قَالَ: (لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ)، فلا بُدَّ فِيهِ مِنْ مُشَارِكٍ، فَهَذَا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْعَاطِفُ فِيهِ حَرْفَ الْوَاوِ.

٥٤٥- وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ

الشرح

أفادنا المؤلف - رحمه الله - أن معنى الفاء و(ثُمَّ) الترتيب، لكنهما يختلفان، فالفاء للترتيب باتصال، و(ثُمَّ) للترتيب بانفصال، ولهذا نقول: (ثُمَّ) للتراخي. فإذا قلت: (جاء زيد فعمرُّو)، فالمدَّةُ بينها قليلة، وإذا قلت: (جاء زيد ثمَّ عمرُّو)، فالمدَّةُ بينها كثيرة، لأنَّها للتراخي.

واعلم أن الفاء أيضًا إذا عطفَت جملةً على جملة، أو مشتقًا، فإنَّها تدلُّ مع ذلك على السببية، ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، أي: بسبب وكزِّه، فإذا كان العطفُ عطفَ جملةٍ على جملة، أو كان مشتقًا، فإنَّها تُفيدُ مع ذلك السببية، وهي عاطفةٌ في نفس الوقت.

أمَّا (ثُمَّ) فلا تُفيدُ السببية، ولو كان فعلًا، أو مُشتقًا.

٥٤٦- وَأَخْضَصُ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَاةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَاةُ

الشرح

من خصائص الفاء أَنَّهُ يُعْطَفُ بِهَا مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صَلَاةً لِلْمَوْصُولِ عَلَى الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صَلَاةً لِلْمَوْصُولِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ صَلَاةَ الْمَوْصُولِ هُوَ أَنَّ الصَّلَاةَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ هِيَ صَلَاةُ الْمَوْصُولِ.

فَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : «مَا لَيْسَ صَلَاةً»: أَي: مَا لَيْسَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صَلَاةً.

«عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَاةُ»: أَي: عَلَى شَيْءٍ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صَلَاةً، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تُفِيدُ الْإِرْتِبَاطَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ، فَلَمَّا كَانَتْ تُفِيدُ الْإِرْتِبَاطَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ أَعْنَى الْعَطْفِ بِهَا عَنِ وُجُودِ عَائِدٍ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُولِ، وَذَلِكَ أَنَّ جُمْلَةَ صَلَاةِ الْمَوْصُولِ تَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُولِ، فَلَوْ قُلْتُ: (جَاءَنِي الَّذِي قَامَ زَيْدٌ)، لَمْ يَصِحَّ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا عَائِدٌ، لَكِنْ لَوْ قُلْتُ: (جَاءَنِي الَّذِي قَامَ) - أَي: هُوَ - أَوْ قُلْتُ: (جَاءَنِي الَّذِي قَامَ أَبُوهُ)، صَحَّ لَوْ جُودِ الْعَائِدِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتُ: (أَكْرَمْتُ اللَّذِينَ اجْتَهَدُوا)، صَحَّ، لَكِنْ لَوْ قُلْتُ: (أَكْرَمْتُ اللَّذِينَ اجْتَهَدَ عَمْرُو)، لَمْ يَصِحَّ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (أَكْرَمْتُ اللَّذِينَ اجْتَهَدُوا فغَضِبَ زَيْدٌ)، فَهَذَا يَصِحُّ، مَعَ أَنَّ جُمْلَةَ (غَضِبَ زَيْدٌ) لَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُولِ، فَنَقُولُ: لِأَنَّهَا عَطِفَتْ بِالْفَاءِ.

ومثل التحوُّون بمثالٍ غريب، مثَّلوا بقولهم: (الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الدُّبَابِ)، ونقول: (الَّذِي يَزْعُدُ فَيَنْزَعُجُ الطَّلْبَةُ المَاطُورُ)، فهنا جملة: (يَزْعُدُ) صلةُ الموصولِ، وفيها عائدٌ على الموصولِ، وهو الضَّميرُ، أي: (يَزْعُدُ هو)، أمَّا جملةُ (يَنْزَعُجُ الطَّلْبَةُ)، فليس فيها ضميرٌ عائدٌ على الموصولِ.

إِذَنْ: عَطَفْنَا مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِلَةً عَلَى الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِلَةً.

الخلاصة:

تختصُّ الفاءُ بأنَّه يُعْطَفُ بِهَا مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِلَةً عَلَى مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِلَةً، فلو جئت بدلَ الفاءِ بالواوِ، وقلت: (الَّذِي يَزْعُدُ وَيَنْزَعُجُ الطَّلْبَةُ المَاطُورُ)، لم يَصِحَّ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ عَائِدٍ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: (وَيَنْزَعُجُ مِنْهُ الطَّلْبَةُ)، فعلى هذا التَّقْدِيرِ يَصِحُّ، أمَّا بدونَ تَقْدِيرِ عَائِدٍ فَلَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْفَاءِ فَقَطْ، وَكَذَلِكَ لَوْ جِئْنَا بِدَلِّ الْفَاءِ بِ(ثُمَّ) أَوْ بِ(أَوْ) مَا صَحَّ.

والفرقُ بينها وبينَ غَيْرِهَا أَنَّهَا تُفِيدُ ارْتِبَاطَ الْجُمْلَتَيْنِ بَعْضُهُمَا بِبَعْضٍ، وَهَذَا اسْتَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْإِخْوَةَ مَعَ الْأَبِ وَالْأُمِّ يَجْبُونَهَا مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ، مَعَ أَنَّهُمْ لَا يَرْتَوْنَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْأَبَوِيَّةُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، فَالْفَاءُ فِي ﴿فَإِنْ كَانَ﴾ مَرْبُوطَةٌ بِالَّتِي قَبْلَهَا.

٥٤٧- بَعْضًا بِ(حَتَّى) اعْطِفْ عَلَى كُلِّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

الشرح

قوله: «بَعْضًا»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لقوله: (اعْطِفْ).

وقوله: «عَلَى كُلِّ»: مُتَعَلِّقٌ ب(اعْطِفْ)، يعني: اعطف بعضًا على كلِّ (حَتَّى)،
(وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا)، فلا بُدَّ إِذْنٍ من أمرين:

الأوَّل: أن يكون ما بعدها بعضًا مما قَبَلَهَا.

الثَّاني: أن يكون ما بعدها غَايَةً لِمَا قَبَلَهَا، ولهذا قال: (بَعْضًا)، ثمَّ قال:
(وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ).

فلو قلت: (جاء زيدٌ حَتَّى عَمَّرُو)، لم يصحَّ، لأنَّ (حَتَّى) لا تَعْطِفُ إِلَّا
بعضًا على كُلِّ، والمراد (حَتَّى) العاطفةُ، وليست (حَتَّى) الجارَّةُ.

ولا بُدَّ أيضًا أن يكون غَايَةً لِمَا قَبَلَهُ: إمَّا في الشَّرَفِ والرَّفْعَةِ، وإمَّا في
الدُّونِ، يعني: إمَّا أَنَّهُ دُونَهُ، أو أَعْلَى مِنْهُ.

مثاله: (قَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المَشَاةِ)، فهذا المَثَلُ صحيحٌ، لأنَّ المَشَاةَ بَعْضٌ
مِنَ الحُجَّاجِ، وهو غَايَةٌ في الدُّونِ، لأنَّهم همُ الفُقَرَاءُ.

مثال آخر: (كُلُّ النَّاسِ يُتَوَفَّى حَتَّى الأَنْبِيَاءِ)، وهذا المَثَلُ صحيحٌ، لأنَّ الأَنْبِيَاءَ
بَعْضٌ مِنَ النَّاسِ، وغَايَةٌ في الرَّفْعَةِ والشَّرَفِ.

مثال آخر: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا)، وهذا المثالُ صحيحٌ، لأنَّ الرَّأْسَ غايةً في الدُّونِ.

ولو قلت: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا)، فَإِنَّ الرَّأْسَ لم يُؤْكَلْ، لأنَّ (حَتَّى) هنا حرفٌ جرٌّ للغاية، يعني: إلى رَأْسِهَا، أمَّا الرَّأْسُ فلم يُؤْكَلْ.

ولو قلت: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا) صحَّ على أنَّ (حَتَّى): ابتدائيةٌ، و(رأس): مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ دلَّ عليه ما قبله، يعني: حَتَّى رَأْسِهَا أَكَلْتُهُ.

٥٤٨- و(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ أَوْ هَمْزَةَ عَن لَفْظِ (أَيِّ) مُغْنِيَهُ

الشرح

ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللهُ - مَا يَخْتَصُّ بِ(أَمْ)، وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، وَتَكُونُ لِلْعَطْفِ بَعْدَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ، وَ(هَمْز) وَ(هَمْزَة) مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَهَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ هِيَ كُلُّ هَمْزَةٍ تَقَعُ بَعْدَ (سَوَاءً)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ سَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَضْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٦]، وَأَمْثَلْتُهَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةً.

وَمِنْ خِصَائِصِ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهَا يُحَوَّلُ إِلَى مَصْدَرٍ بَدُونِ حَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ، وَهَذَا قَلِيلٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، لَكِنَّهُ مَوْجُودٌ، مِثَالُهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ سَبَرْنَا﴾، أَي: سَوَاءٌ عَلَيْنَا جَزَعْنَا وَصَبَرْنَا، فَهَذَا حَوَّلْنَا الْفِعْلَ إِلَى مَصْدَرٍ بَدُونِ حَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، أَي: إِنْذَارُكَ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ.

وَبِهَذَا تَبَيَّنَ لَنَا كَيْفَ نُعَرِّبُ مِثْلَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، فَنَقُولُ ﴿سَوَاءٌ﴾: خَبْرٌ مُقَدَّمٌ، وَ﴿عَلَيْنَا﴾: صِفْتُهُ، وَ﴿أَجْرَعْنَا أَمْ سَبَرْنَا﴾: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، أَي: جَزَعْنَا وَصَبَرْنَا سَوَاءٌ عَلَيْنَا.

وَمِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُسَبِّكُ فِيهَا الْفِعْلُ بِمَصْدَرٍ بَدُونِ حَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ قَوْلُهُ

تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ حَوَافًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤].

ونظيرها في وجود الحرف المصدريّ قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الروم: ٢٥]، فأتى بـ(أَنْ) المصدرية.

ونظيرها في وجود المصدرِ وحده دونَ (أَنْ) قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٢].

ونقول في إعرابِ قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ﴾: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ﴾: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مُقَدَّمٌ، و﴿يُرِيكُمْ﴾ مؤوَّلٌ بمصدرٍ، والتقدير: ومن آياته إراءتكم.

ومنه أيضًا المثل المشهور: (تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه)، والتقدير: سماعك بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه، فأولت بالمصدرِ بدونِ (أَنْ)، وهذا يُضربُ مثلاً لمن تصوّرَ الشيءَ عظيمًا، ثم إذا رآه صار في عينه حقيرًا.

وقوله: «أَوْ هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَةٌ»: يعني: بعد همزة قائمة مقامَ (أَيٍّ).

مثاله: (أعندك زيدٌ أم عمرو؟)، فهذه الهمزة نابت عن قولك: (أيهما عندك؟)، أي: أيُّها نابت منابَ (أَيٍّ).

ولو قلت: (سواءٌ عليك أفهمت، أو لم تفهم)، لم يصحّ، بل لا بُدَّ أن تأتي بـ(أَمْ).

وكذلك لا تقول: (سواءٌ عليك أفعلت، أو لم تفعل)، بل تقول: (أم لم تفعل)، هذا هو التعبيرُ الفصيحُ، وهكذا في القرآن، فكلُّ القرآنِ على هذا، قال الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا

أَوْعَطَتْ أَمْرًا تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴿١﴾، وقال تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنَا أَمْ صَبْرُنَا مَا لَنَا مِنَ مَحِيصٍ﴾.

وهل هناك قسم ثالث للهمزة لا تكون فيه على هذه الصفة؟

الجواب: نعم، وهو كثير، فتقول مثلاً: (أَفْهَمْتَ أَوْ لَمْ تَفْهَمْ؟)، لأنَّ الهمزة في (أَفْهَمْتَ) كَيْسَتْ همزة التَّسْوِيَةِ، وَلَا تُغْنِي عَنْ (أَيِّ)، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (أَيُّهَا؟)، لِأَنَّهُ لَا يُطْلَبُ فِيهَا التَّعْيِينُ، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: (أَفْهَمْتَ أَوْ لَمْ تَفْهَمْ؟).

ولو قلت: (هل فَهَمْتَ أم لم تَفْهَمْ؟) لم يَصِحَّ، لأنَّ (أم) لا تأتي إلا في موضعين فقط: إثر همز التَّسْوِيَةِ، أو همزة عن لفظ (أَيِّ) مُغْنِيَةً.

إِذَنْ: ما نجدُه كثيرًا في كلام النَّاسِ مثل: (هل يَصِحُّ هذا أم لا يَصِحُّ؟) لا يَصِحُّ، بل نقول فيه: الصَّوَابُ: (أو لا يَصِحُّ).

وهل يجوزُ أَنْ أقولَ: (أجاء زيدٌ أم عمرو؟).

الجواب: نعم، يَصِحُّ، لأنَّ المعنى: (أَيُّها جاء؟)، لكن: (هل جاء زيدٌ أم عمرو؟) لا يَصِحُّ، لأنَّ (أم) لا تأتي إلا بعدَ الهمزة.

الخلاصة:

أولاً: أَنْ (أم) لا تأتي عَاطِفَةً إلا بعدَ همزة.

ثانياً: لا بُدَّ أَنْ تكونَ الهمزة هنا همزة التَّسْوِيَةِ، أو همزة قائمة مقامَ (أَيِّ).

٥٤٩- وَرَبِّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنَّ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

الشرح

قوله: «أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ»: أي: همزة التَّسْوِيَةِ، لكن بشرط أن يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، ولا يخفى به المعنى، فإن خَفِيَ المعنى، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهَا.

مثال ذلك: (سواءً عَلِمْتَ هذا أم لم تَعْلَمْ)، والأصل: (سواءً أَعْلِمْتَ هذا أم لم تَعْلَمْ)، ولكن يجوز إسقاط الهمزة بشرط أمن اللَّبْسِ.

مثال آخر: قال الشاعر^(١):

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِيَا

فقوله: (بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرِ) أصلها: أَسْبَعِ رَمَيْنِ الْجَمْرِ، وهذا مثل قولك: (أزيدُ عندك أم عمرو؟)، فإن المعنى: ما أدري بأيِّهما رَمَيْنِ الْجَمْرِ، ولكن أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ لِلْعِلْمِ بِهَا.

وقوله: «وَرَبِّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنَّ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ»: عِلْمٌ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَلْزَمُ مِنْ سُقُوطِهَا خَفَاءُ الْمَعْنَى، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهَا، بل يجبُ الْإِتْيَانُ بِهَا، وهذا - أعني إسقاطها - كثيرٌ في كلام النَّاسِ، بل وفي كلامِ الْفُقَهَاءِ - رحمهم الله - حيثُ يقولونَ دَائِمًا: (سواءً فعلٌ ذلك، أو لم يفعل)، (سواءً رَضِيَ، أم لم يَرْضَ)، (سواءً كذا، أو كذا)، ولا يأتونَ بالهمزة.

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، كما في خزانة الأدب (١١/١٢٤).

وأكثرُ مَنْ رأيتُ يأتي بالهمزة المتأخرون الذين صَنَّفوا أخيراً، وإلا فحتَّى
المُصنِّفون في النَّحوِ فيما سبقَ قليلٌ إتيانهم بالهمزة، والسَّببُ في ذلك أنَّ حَذْفَهَا
جائزٌ إذا لم يكنْ لَبْسٌ.

٥٥٠- وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَل) وَفَتْ إِنَّ تَكُ مِمَّا قِيَدَتْ بِهِ خَلَتْ

الشرح

إذا جاءت (أَمْ)، ولم يسبقها همزة استفهام، ولم تكن مُغْنِيَةً عن لفظ (أَيِّ)، فإنها تكون مُنْقَطِعَةً، أي: غير مُتَّصِلَةٍ، وهذه المُنْقَطِعَةُ تُعْتَبَرُ غير عاطفية، بل هي استئنافية ابتدائية، لكنَّ المؤلِّفَ - رحمه الله - أتى بها تَمِيمًا للتَّقْسِيمِ، فصارت (أَمْ) على كلام المؤلِّفِ - رحمه الله - تنقسم إلى قِسْمَيْنِ: مُتَّصِلَةٌ، ومُنْقَطِعَةٌ.

فالمُتَّصِلَةُ هي التي تأتي بعد همزة التَّسْوِيَةِ، أو بعد همزة مُغْنِيَةٍ عن (أَيِّ)، أي: همزة بمعنى (أَيِّ) يُطَلَّبُ بها التَّعْيِينُ.

والمُنْقَطِعَةُ هي التي تأتي في غير هذا الموضع، فلا يسبقها همزة التَّسْوِيَةِ، وليست بمعنى (أَيِّ)، فتكون بمعنى (بَل) تمامًا، وهل هي بمعنى (بَل) والهمزة، أو بمعنى (بَل) وحدها؟

الجواب: هي بمعنى (بَل) وحدها، لكن أحيانًا تأتي بمعنى (بَل) والهمزة، ولهذا المُعْرَبُونَ الَّذِينَ يُعْرَبُونَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ يَقُولُونَ دَائِمًا: (أَمْ) بمعنى (بَل) وهمزة الاستفهام.

والفرقُ بينهما من وَجْهَيْنِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أَنَّ المُتَّصِلَةَ هي التي بمعنى (أَمْ)، والمنقطة هي التي

بمعنى (بَل).

تقول: (أعندك زيد أم عمرٌو؟) المعنى: أو عمرٌو، وهكذا قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَطَّتْ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٦]، أي: أو لم تكن، أي: أن هذا وهذا سواء.

الوجه الثاني: أن المتصلة لا بُدَّ فيها من ذكر المُعَادِلِ، فيكون ما بعدها مُعَادِلًا لِمَا قَبْلَهَا، أي: مُقَابِلًا لَهُ، أمَّا في المنقطعة، فليس الأمر كذلك، فلا يكون مُعَادِلًا لِمَا قَبْلَهَا.

مثال المتصلة: قال الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، فهذان مُتَعَادِلَانِ.

مثال آخر: (لا أدري أعندك زيدٌ أم عمرٌو؟)، فهذان مُتَعَادِلَانِ فِي عِلْمِي، إِذَنْ: هَذِهِ مُتَّصِلَةٌ.

مثال المنقطعة: قال الله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّرٰىصٌ بِهِ رَبِّبِ الْمُنُونِ﴾ (٣٠) قُلْ تَرٰىصُوا فَاِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمَرٰىصِيْنَ (٣١) أَمْ تَأْمُرُهُمْ اٰحْلٰمُهُمْ بِهٰذَا اَمْ هُمْ قَوْمٌ طٰغُوْنَ (٣٢) أَمْ يَقُولُونَ نَقَوْلُهُ، [الطور: ٣٠-٣٣]، فكلُّ هذه بمعنى (بل)، فقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾ ليس قَبْلَهَا مَا يُعَادِلُهَا، ولهذا صارت مُنْقَطِعَةً بِمَعْنَى (بل)، وقوله: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ﴾ هنا أيضًا بمعنى (بل)، لِأَنَّهُ لَا يُقَابِلُهَا مَا قَبْلَهَا، وكذلك قوله: ﴿أَمْ هُمْ قَوْمٌ طٰغُوْنَ﴾ بمعنى: بل هم قومٌ طٰغُوْنَ.

مثال آخر: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٨]، لِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهَا شَيْءٌ يُعَادِلُهَا، فَكَلَّمَا أَتَتْ، وَلَيْسَ قَبْلَهَا مَا يُعَادِلُ الَّذِي بَعْدَهَا فَهِيَ مُنْقَطِعَةٌ.

٥٥١- خَيْرٌ أَيْحَ قَسَمَ بِ(أَوْ) وَأَبْرِهِمْ وَأَشْكُكَ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

الشرح

تأتي (أو) للمعاني التالية:

المعنى الأول: التَّخْيِيرُ، والمعنى الثاني: الإِبَاحَةُ.

والفرق بين التَّخْيِيرِ والإِبَاحَةِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعَ بَيْنَهَا، فَهُوَ تَخْيِيرٌ، وَإِنْ كَانَ يُمَكِّنُ، فَهُوَ إِبَاحَةٌ.

وعلى هذا، فإذا قلت: (صَلِّ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ الثَّانِي)، فَهُوَ لِلتَّخْيِيرِ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، عَلَى أَنَّهَا فَرِيضَةٌ، لَكِنْ لَوْ كَانَتْ صَلَاةً أُخْرَى، أَوْ الصَّلَاةَ نَفْسَهَا عَلَى أَنَّهَا مُعَادَةٌ، فَنَعَمْ يُمَكِّنُ، فَعَلَى هَذَا فَهِيَ لِلإِبَاحَةِ.

وإذا قلت: (كُلِ الْخُبْزَ، أَوْ الرُّزَّ)، فَهُوَ لِلإِبَاحَةِ، لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (الْبَسِ الْعَبَاءَ، أَوْ الثَّوْبَ)، لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَلْبَسَهَا كِلَيْهِمَا.

وإذا قلت: (فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ أَعْتَقْ رَقَبَةً، أَوْ أَطْعَمْ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أَكُسْهُمْ، أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) فَالْأَوْلَى (أَوْ) فِيهَا لِلإِبَاحَةِ، فَأَيَّ وَاحِدَةٍ فَعَلْتَ أَجْزَأَتْكَ، وَأَمَّا الْآخِرَةُ، فَهِيَ لِلتَّخْيِيرِ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهَا، وَبَيْنَ السَّابِقِ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ نَقُولُ: إِنَّ كَفَّارَةَ الْإِيمَانِ عَلَى التَّخْيِيرِ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى، وَعَلَى التَّرْتِيبِ فِي الرَّابِعِ (أَي: بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى وَالصَّيَامِ).

وإذا قلت: (تَزَوَّجَ هُنْدًا، أو أُخْتَهَا)، فهي للتَّخْيِيرِ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَجْمَعَ بينهما شَرْعًا.

وإذا قلت: (جَالَسَ زَيْدًا، أو عَمْرًا)، وكِلَاهِمَا رَجُلٌ صَالِحٌ، فهي للإِبَاحَةِ، لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ تَجْمَعَهُمَا، وَيُمَكِّنُ أَنْ تَنْفَرَدَ بِوَاحِدٍ.

المعنى الثالث: التَّقْسِيمُ، وهو كثيرٌ في كلامِ أهلِ العِلْمِ، ومنه قولُ النَّحْوِيِّينَ: (الكَلِمَةُ اسْمٌ، أو فِعْلٌ، أو حَرْفٌ)، ومنه: (العِلْمُ نَافِعٌ، أو ضَارٌّ)، (النَّاسُ شَقِيٌّ، أو سَعِيدٌ).

المعنى الرَّابِعُ: الإِبْهَامُ، ومثَّلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، ولكنَّ هذا ليس بصَحِيحٍ، بل هذا مِنْ بَابِ التَّقْسِيمِ، أي: أَحَدُنَا عَلَى حَقٍّ، وَالثَّانِي عَلَى ضَلَالٍ، إِمَّا نَحْنُ، أو أَنْتُمْ، وَليس هذا مِنْ بَابِ التَّشْكِيكِ، وَلَا مِنْ بَابِ الشُّكِّ، وَلَا الإِبْهَامِ.

فائدة: إِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ (أو) فِي الإِبْهَامِ، فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لُغَةً.

المعنى الخَامِسُ: الشُّكُّ، وهذا كثيرٌ، تقول: (هذا الَّذِي أَقْبَلَ زَيْدًا، أو عَمْرًا)، أي: أَنَا شَاكٌّ فِيهِ.

مثال آخر: أَرَاكَ رَجُلٌ كِتَابَةٌ فَقَالَ: هَلْ هَذِهِ كِتَابَةٌ فَلَانٍ؟ فَقُلْتَ: (هَذِهِ كِتَابَةٌ فَلَانٍ، أو فَلَانٍ)، فَهَذِهِ لِلشُّكِّ.

مثال آخر: سَأَلْتُكَ مَنْ الَّذِي قَدِمَ؟، فَقُلْتَ: (فَلَانٌ أو فَلَانٌ، لَا أُدْرِي أَيُّهُمَا)، فَهَذِهِ لِلشُّكِّ أَيْضًا.

المعنى السَّادِسُ: الإِضْرَابُ، ومثَّلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، قالوا: لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ

لِلشَّكِّ، لَأَنَّ اللَّهَ -سبحانه وتعالى- يَعْلَمُ، وَلَا لِلتَّشْكِيكِ، لِأَنَّهُ تَعَالَى يُبَيِّنُ، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾، [النساء: ٢٦]، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُلَبَّسَ عَلَى عِبَادِهِ -سبحانه وتعالى- وَليستُ لِلتَّخْيِيرِ، وَلَا لِلتَّقْسِيمِ، فَقَالُوا: هِيَ بِمَعْنَى (بَل)، أَي: أَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ، بَل يَزِيدُونَ عَلَى مِائَةِ أَلْفٍ.

وَلَكِنَّ ابْنَ الْقَيْمِ -رحمه الله- مَا ارْتَضَى هَذَا، وَقَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِمَعْنَى (بَل)، وَلَوْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى مَعْنَى (بَل) لَقَالَ: (بَل يَزِيدُونَ)، أَوْ لَقَالَ: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ مِائَةِ أَلْفٍ)، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ بِهَا تَحْقِيقُ مَا سَبَقَ، وَقَالَ إِنَّ (أَوْ) تَأْتِي لِلتَّحْقِيقِ، مِثْلَمَا لَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: كَمْ يَأْتِي هَذَا وَزَنًا؟ فَقُلْتَ: (هَذَا يَزِنُ رَطْلًا، أَوْ أَكْثَرَ)، فَلِمَعْنَى إِنْ لَمْ يَزِدْ لَمْ يَنْقُصْ، قَالَ: وَهَذَا أَسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِيْبِ الْعَرَبِ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ: أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُحَقِّقُوا الشَّيْءَ قَالُوا: إِنَّهُ كَذَا أَوْ كَذَا.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَلِمَعْنَى الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَيْمِ -رحمه الله- جَيِّدٌ، وَالْمَعْنَى الَّذِي نَحَا إِلَيْهِ النَّحْوِيُّونَ أَيْضًا جَيِّدٌ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ بَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَالِمٌ بِعَدَدِهِمْ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَأَخْبَرْنَا بِأَنَّهُمْ مِائَةُ أَلْفٍ، إِنْ لَمْ يَزِيدُوا مَا نَقُصُّوا.

لَكِنْ يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ كَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ وَكَلَامِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ كَلَامَ ابْنِ الْقَيْمِ -رحمه الله- يَقْتَضِي أَنَّهُمْ مِائَةُ أَلْفٍ بِالتَّأَكِيدِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ لِنَفْيِ النِّقْصِ، وَلَا تَدُلُّ عَلَى الزِّيَادَةِ، أَمَّا النَّحْوِيُّونَ، فَكَلَامُهُمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ أَزِيدُ مِنْ مِائَةِ أَلْفٍ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ الزِّيَادَةُ مُطْلَقَةً، يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ مِائَةُ أَلْفٍ وَعِشْرَةَ أَلْفٍ، أَوْ مِائَةُ أَلْفٍ وَوَاحِدٌ، أَوْ مِائَةُ أَلْفٍ وَخَمْسُونَ أَلْفًا.

وَكَلامُ ابْنِ الْقَيْمِ -رحمه الله- أَجُودٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَخْبَرْنَا بِأَنَّهُ أَرْسَلَهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ، وَكَذَلِكَ الظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَاهَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: لَا يَنْقُصُونَ.

٥٥٢- وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِّ مَنفَذًا

الشرح

قوله: «رُبَّمَا»: للتقليل، وليست هنا للتكثير.

وقوله: «عَاقَبَتِ الْوَاوَ»: أي: جاءت بدلًا عنها.

«إِذَا لَمْ يُلْفِ»: أي: يجِدُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَْا سَيِّدَهَا لَدَا أَلْبَابِ﴾

[يوسف: ٢٥] أي: وجدها.

وقوله: «ذُو النُّطْقِ»: أي: الناطق.

«لِلْبَسِّ»: أي: لاشتباها.

«مَنفَذًا»: أي: مكانًا ينفذ منه اللبس.

ومعنى البيت أن (أو) تأتي بمعنى الواو، بشرط ألا يكون هناك لبس، فإن كان هناك لبس، فإنه يُمنع أن تأتي ب(أو) مكان الواو، ومثّلوا لذلك بقول الشاعر في عمّار بن عبد العزيز - رحمه الله (١) -:

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

فقوله: (أَوْ كَانَتْ) (أو) هنا بمعنى: وكانت، ولا تحتل غير هذا

المعنى، ولو كانت تحتل غير هذا المعنى لَمَا صحَّ المجيءُ بها، لأنَّ ابن مالك

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير، انظر خزنة الأدب (١١/٦٩)، ومعنى اللبيب (١/١٣٣)،
والتصريح (١/٤١٥).

- رحمه الله - اشترط ألا يُوجدَ لَبْسٌ.

فإن قال قائلٌ: وما الذي منَعَ الشَّاعِرَ أنْ يَأْتِيَ بالواوِ؟

قلنا: منَعَهُ مِنَ الواوِ ضَرُورَةُ الشُّعْرِ، فإذا قال: (جاءَ الخِلافَةُ وكانتْ له

قَدْرًا)، لم يَسْتَقِم.

٥٥٣- وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ (إِمَّا) الثَّانِيَةَ فِي نَحْوِ: (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَةَ)

الشرح

قوله: «وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ»: يعني: لا في العَمَلِ، أي: في أَنهَا تَكُونُ لِلتَّخْيِيرِ، ولِلإِبَاحَةِ، ولِلتَّقْسِيمِ، وما أشبه ذلك من معاني (أَوْ).

وقوله: «إِمَّا ذِي»: أي: الحاضرة.

«وَإِمَّا النَّائِيَةَ»: أي: البعيدة، فتقول مثلاً: (اخترَ إِمَّا ذِي، وَإِمَّا النَّائِيَةَ)، (وَإِمَّا) الأُولَى لِلتَّفْصِيلِ، وليست بمعنى (أَوْ)، و(إِمَّا) الثَّانِيَةَ بمعنى (أَوْ)، والتَّقْدِيرُ: إِمَّا هَذِهِ أَوْ هَذِهِ، كما يُقَالُ: (الكَلِمَةُ إِمَّا اسْمٌ، وَإِمَّا فِعْلٌ)، (الماءُ إِمَّا طَهُورٌ، وَإِمَّا نَجِسٌ)، (الصَّلَاةُ إِمَّا فَرِيضَةٌ، وَإِمَّا نَافِلَةٌ)، وما أشبه ذلك.

وقول ابن مالك - رحمه الله - «فِي الْقَصْدِ»: يعني: لا في الإعرابِ، فلا تقول: إِنَّ (إِمَّا) حرفُ عطفٍ، خلافاً لابن آجُرُومٍ، فَإِنَّ الآجُرُومِيَّ - رحمه الله - يرى أَنَّ (إِمَّا) من حُرُوفِ العطفِ، ولكنَّ الصَّوَابَ مع ابن مالك - رحمه الله - لأنَّ العطفَ إِنَّمَا حصلَ بالواوِ، وحرفُ العطفِ لا يدخلُ على حرفِ العطفِ، نعم، لو فُرِضَ أَنَّهُ يصحُّ في الكلام أن تقولَ: (إِمَّا ذِي إِمَّا النَّائِيَةَ)، لكان لا بأسَ، لكنَّهُ لا يصحُّ، وعلى هذا فنقول: إِنَّ (إِمَّا) ليست عاطفةً.

وإنما نصَّ عليها ابن مالك - رحمه الله - وقال: إِنَّمَا مِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ لِدَفْعِ قولٍ من يقول: إِنَّمَا مِثْلُ (أَوْ) فِي الإعرابِ والعملِ.

٥٥٤- وَأَوَّلِ (لَكِنْ) نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا، وَ(لَا) نَدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا

الشرح

قوله: «لَكِنْ»: من حروفِ العطفِ، أي: اجعلها وَايَةً، وليس المرادُ: اجعلِ النَّفْيَ والنَّهْيَ بعدها، فالمفعولُ الأوَّلُ هو فاعلٌ معنَى، وقد سبقَ أنَّ بابَ (كَسَا) و(أَعْطَى) يكونُ المفعولُ الأوَّلُ منه فاعِلًا، فيُقَدَّم، تقولُ: (أَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً)، فزَيْدٌ لابسٌ.

معنى البيتِ أنَّ (لكن) لا تأتي إلا بعدَ النَّفْيِ والنَّهْيِ.

مثالُ النَّفْيِ: (ما قامَ زيدٌ لكنَّ عَمْرُو)، (لَنْ يُفْلِحَ المجرمُ، لكنَّ المُتَّقِي).

مثالُ النَّهْيِ: (لا تُكْرِمُ كَسُولًا، لكنَّ مُجْتَهِدًا)، (لا تضربُ زيدًا، لكنَّ عَمْرًا).

فإن قال قائلٌ: هل هذا عطفٌ مُفْرَدٍ، أو عطفٌ جملةٌ؟

فالجواب: أنَّه من بابِ عَطْفِ الجُمَلِ بَعْضُهَا على بَعْضٍ، وعلى هذا فنقولُ:

(لكن): حرفُ عطفٍ، و(عَمْرًا): مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقْدِيرُ: (لكنَّ اضربَ عَمْرًا)، لأننا لو جعلناه معطوفًا على (زيد) لتتأقَّى الكلامُ، لأنَّ (زيدًا) في سياقِ النَّفْيِ، و(عَمْرًا) في سياقِ الإثباتِ، وعلى هذا فهو عطفٌ جملةٌ على جملةٍ، ومثله: (ما قامَ زيدٌ، لكنَّ عَمْرُو) يعني: لكنَّ قامَ عَمْرُو.

و(لكن) تُفيدُ إثباتَ الحُكْمِ لِمَا بعدها، وأمَّا ما قَبَلَهَا، فإِنَّهَا نافيةٌ له، فإذا

قلت: (ما قامَ زيدٌ، لكنَّ عَمْرُو) أي: هو القائمُ، فلا بُدَّ أن يكونَ ما بعدها يُغايِرُ ما قَبَلَهَا، ولهذا فهي للاستدراكِ.

وقوله: «و(لَا) نِدَاءٌ»: (لَا) هي العاطفة، وهي هنا مبتدأ، و(نِدَاءٌ) مفعولٌ
ل(تَلَا)، و(أَمْرًا) و(إِثْبَاتًا) معطوفانِ على (نِدَاءٌ)، أي: و(لَا) تَلَا نِدَاءً.
فإن قال قائلٌ: لماذا لم يَقُلْ: (وَلَا تَكَلْتُ)؟

نقول: لأنَّ (لَا) حرفٌ يجوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ بلفظه، وَأَنْ يُعْتَبَرَ بمعناه، فمعنى
(وَلَا تَلَا): أي: أَنْ (لَا) تَتَلُو هذه الثلاثة.

فإن قال قائلٌ: لماذا لا تكونُ (لَا) معطوفةً على (لَكِنَّ)، ويكونُ قوله: (تَلَا)
صفةً ل(إِثْبَاتًا)؟

نقول: لأنَّه حينئذ يكونُ الإثباتُ بَعْدَهَا، ولا بُدَّ أَنْ يكونَ الإثباتُ قَبْلَهَا،
وهذا هو الَّذي يُوجِبُ أَنْ تكونَ (لَا) مُبْتَدَأً.

مثالُ النِّداءِ: (يا زيدُ لا عَمْرُو)، يعني: لا يا عَمْرُو.

مثالُ الأَمْرِ: (أَكْرِمْ زيدًا لا عَمْرًا).

مثالُ الإثباتِ: (قامَ زيدٌ لا عَمْرُو).

وعَلِمَ مِنْ قولِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (أَوْ إِثْبَاتًا) أَنَّ (لَا) لا يُعْطَفُ بها في
النَّفْيِ، فلا تقولُ: (ما قامَ زيدٌ لا عَمْرُو)، فإذا أردتُ أَنْ أُثْبِتَ قيامَ عَمْرُو آتِي
ب(لَكِنَّ)، أو (بَل)، لأنَّ (لَا) لا تأتي في النَّفْيِ والنَّهْيِ، ولكن تأتي في الإثباتِ والنِّداءِ
والأَمْرِ، عكس (لكن)، ف(لكن) لا تأتي في الإثباتِ، وتأتي في النَّفْيِ والنَّهْيِ.

فإن قال قائلٌ: وما الدليلُ على أَنَّهُ لا يصحُّ أَنْ أقولَ: (ما قامَ زيدٌ لا عَمْرُو)؟

نقول: التَّسْبُعُ، فلا يأتي هذا في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، ف(لَا) لا تأتي عاطفةً في سياقِ

النَّفْيِ أَبَدًا.

٥٥٥- و(بَل) كَ (لَكِنَّ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَ (لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَل تَيْهَا)

الشرح

قوله: «بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا»: مَصْحُوبَاها هما النَّفْيُ والنَّهْيُ، يعني: أن (بَل) يُعْطَفُ بها في سِيَاقِ النَّفْيِ، وفي سِيَاقِ النَّهْيِ.

مثال النَّفْيِ: (ما قام زيدٌ، بل عمروٌ)، (زيدٌ ليس بقائمٍ، بل عمروٌ).

مثال آخر: (لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ، بَل تَيْهَا).

قوله: «تَيْهَا»: أصلها: (تَيْهَاء)، لكن قُصِرَتْ لِلضَّرُورَةِ، والقَصْرُ لِلضَّرُورَةِ جائزٌ، وعلى هذا نقول: (لَمْ): حرفُ نَفْيٍ وجزمٍ وَقَلْبٍ، و(أَكُنْ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لم)، وعلامةُ جزمِهِ السُّكُونُ، واسمُهَا مُسْتَتِرٌ وجوبًا تقديرُهُ: (أنا)، و(فِي مَرْبَعٍ): جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبْرُ (أَكُنْ)، و(بَل): حرفُ عطفٍ، و(تَيْهَا): معطوفةٌ على (مَرْبَعٍ)، أو على جُمْلَةٍ.

فنقول: (بَل أنا في تَيْهَاء)، و(تَيْهَاء): اسمٌ مجرورٌ بـ(في)، وعلامةُ جرِّهِ فَتْحُ الهمزةِ المحذوفةِ لِلضَّرُورَةِ نيابةً عن الكسرةِ، لأنه اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ أَلْفُ التَّأْنِيثِ الممدودةٌ.

والمَرْبَعُ هو مكانُ الرَّبِيعِ، والتَّيْهَاءُ هي الصَّحْرَاءُ الَّتِي ليس فيها رَبِيعٌ، لِأَنَّهَا -أي: الصَّحْرَاءُ الَّتِي ليس فيها رَبِيعٌ- يتيهُ فيها الإنسانُ، فَتُسَمَّى التَّيْهَاءَ، وليتَ المؤلَّفَ -رحمه الله- ما مثلَ بهذا المثالِ.

مثال النهي: (لا تُكْرِمَ عَمْرًا، بل زيدًا).

إِذْنُ: (بل) و(لَكِنْ) يُعْطَفُ بهما في سِيَاقِ النَّهْيِ والنَّهْيِ فقط، و(لا) في سياق الإثباتِ والأمرِ والنِّدَاءِ.

٥٥٦- وَأَنْقَلَ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

الشرح

لَمَّا ذَكَرَ - رحمه الله - أَنَّ (بَل) ك (لَكِنْ) بعد مَصْحُوبَيْهَا بَيْنَ أَهْلِهَا مُخَالَفٌ (لَكِنْ) فِي الْمَعْنَى.

وقوله: «الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ»: يعني: غير الْمَنْفِيِّ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَا زَيْدٌ قَائِمٌ، بَلْ عَمْرٌو)، فَإِنَّكَ نَفَيْتَ قِيَامَ زَيْدٍ، وَأَثَبْتَ الْقِيَامَ لِعَمْرٍو، لَكِنْ هَلْ نَقَلْتَ لِلثَّانِي حُكْمَ الْأَوَّلِ، أَوْ ضِدَّ حُكْمِ الْأَوَّلِ؟

الجواب: ضِدَّ حُكْمِ الْأَوَّلِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ (بَل) فِي مَقَامِ الْإِثْبَاتِ، فَإِنَّهَا تَنْقُلُ حُكْمَ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي، وَيَكُونُ الْأَوَّلُ بَعْدَ سَلْبِ الْحُكْمِ عَنْهُ مَسْكُوتًا عَنْهُ.

فَإِذَا قُلْتَ: (قَامَ زَيْدٌ، بَلْ عَمْرٌو)، فَهَمْنَا أَنَّ الْقِيَامَ مِنْ عَمْرٍو، وَأَمَّا زَيْدٌ فَمَسْكُوتٌ عَنْهُ، لَا نَدْرِي: هَلْ قَامَ، أَوْ لَمْ يَقُمْ، وَنَقُولُ: (قَامَ): فَعَلٌ مَاضٍ، وَ(زَيْدٌ): فَاعِلٌ، وَ(بَلْ): حَرْفٌ عَطْفِي، وَ(عَمْرٌو): مَعْطُوفٌ عَلَى (زَيْدٍ).

المهمُّ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ بَأَنَّ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ، ثُمَّ أَضْرَبْتَ، وَأَخْبَرْتَ أَنَّ الْقَائِمَ هُوَ عَمْرٌو، فَيَقِي زَيْدٌ مَسْكُوتًا عَنْهُ، لَا نَدْرِي: هَلْ هُوَ قَائِمٌ أَوْ لَا؟

مثال الأمر الجلي: (أَكْرِمَ زَيْدًا، بَلْ عَمْرًا)، فهنا (أَكْرِمَ): فَعَلٌ أَمْرٌ، وَ(زَيْدًا): مَفْعُولٌ بِهِ.

٥٥٧- وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّصِلٌ عَطَفْتَ فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ

٥٥٨- أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلا فَصْلٍ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَاشِيًّا، وَضَعْفَهُ اعْتَقَدُ

الشرح

قوله: «إِنْ»: شرطية، وفعل الشرط قوله: (عَطَفْتَ)، يعني: وَإِنْ عَطَفْتَ على ضمير رفعٍ مُتَّصِلٍ، وجواب الشرط: (فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ).

وقوله: «إِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ»: خرج به ضمير النصب، وضمير الجر، فلا يثبت لهما هذا الحكم.

وقوله: «مُتَّصِلٌ»: دخل فيه البارز والمستتر، لأنَّ كِلَيْهِمَا مُتَّصِلٌ، وخرج منه الضمير المنفصل، فلا يدخل في هذا الحكم.

وقوله: «فَأَفْصِلْ»: فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب.

وقوله: «بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ»: أي: ضمير الرفع، لأنَّ الَّذِي هُنَا ضَمِيرُ الرَّفْعِ، فَ(أَل) هُنَا لِلْعَهْدِ، أَي: بِالضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ لِلرَّفْعِ.

مثال ذلك: (زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو)، وتريدُ أَنْ تَعْطَفَ عَمْرًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي (قَامَ)، فَيَجِبُ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ قَامَ هُوَ وَعَمْرُو).

مثال آخر: (قَمْتُ وَعَمْرُو)، فهنا يجبُ أَنْ تَقُولَ: (قَمْتُ أَنَا وَعَمْرُو)، لأنَّ التَّاءَ فِي (قَمْتُ) ضَمِيرٌ رَفَعٌ مُتَّصِلٌ، فَيَجِبُ أَنْ تَقُولَ: (قَمْتُ أَنَا وَعَمْرُو)، فَإِنْ لَمْ تُقُلْ: (أَنَا) فَإِنَّكَ تَقُولُ: (قَمْتُ وَعَمْرًا) لتكونَ واوَ المَعِيَّةِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا ابْنُ

مالك - رحمه الله - في باب المفعول معه حيث قال:

وَالنَّصْبُ مُحْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسْقِ

وإذا قلت: (قمتُ أنا وعمرو)، نقول في إعرابها: (قمتُ): فعلٌ وفاعلٌ،
و(أنا): توكيدٌ للتاء في قوله: (قمتُ) مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ، وهو
توكيدٌ لفظيٌّ، لأنَّ اللَّفْظَ واحدٌ، فكلُّه ضائرٌ، وقوله: (وعمرو): الواو حرفٌ
عطفٍ، و(عمرو) معطوفةٌ.

وإذا قلت: (زيدٌ قام هو وعمرو)، نقول في إعرابها: (زيد): مبتدأٌ،
و(قام): فعلٌ ماضٍ، وفاعله مُستترٌ جوازاً تقديره: (هو)، و(هو): توكيدٌ
للضمير المستترِ، و(عمرو): معطوفةٌ على الضمير المستترِ في (قام).

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٣٥]،
فهنا ﴿ اسْكُنْ ﴾ فعلٌ أمرٍ، وفاعله مُستترٌ وجوباً تقديره: (أنت)، و﴿ أَنْتَ ﴾:
توكيدٌ للضمير المستترِ، والواو حرفٌ عطفٍ، و(زَوْج): معطوفةٌ على الضمير
المُستترِ في ﴿ اسْكُنْ ﴾.

وقوله: «مُتَّصِلٌ»: لو كان ضميراً منفصلاً، فإنه لا يجبُ الفصلُ بضميرٍ
منفصلٍ، لأنه لو أوجِبْنَا الفَصْلَ بالضميرِ المنفصلِ ما أتَيْنَا بطائلٍ، إذ إنَّ الضميرَ
المنفصلَ موجودٌ من قَبْلُ، فنقولُ: (ما قام إلا أنا وعمرو)، ف(أنا): فاعلٌ (قام)،
(وعمرو): الواو حرفٌ عطفٍ، و(عمرو): معطوفةٌ على الضميرِ (أنا)، والمعطوفُ
على المرفوعِ مرفوعٌ.

إِذْنُ: القاعدةُ. إذا عطفْتَ على ضميرٍ رفعٍ مُتَّصِلٍ وجبَ أنْ تَفْصِلَ بضميرٍ

منفصل، فإن لم تأت به فاعِدِلْ عن العطفِ إلى النَّصْبِ لتكونَ الواوُ واوَ المعيةِ، ويكونُ ما كان بصَدَدٍ أَنْ يُعْطَفَ مفعولًا معه.

وقوله: «أَوْ فَاصِلٍ مَا»: (مَا) نكرةٌ واصفةٌ، والتَّقْدِيرُ: (فَاصِلٍ أَيِّ فَاصِلٍ)، يعني: أو افضلُ بأيِّ فاصلٍ، حتَّى وإن لم يكن ضميرَ الرَّفْعِ المنفصلِ.

مثال ذلك: (قمتُ مُسرِّعًا وزيدٌ)، فهنا فَصَلْنَا بفاصلٍ، وهو الحالُ، وكذلك تقولُ: (جلستُ في المسجدِ وعمرو)، لأننا فَصَلْنَا بالجاءِ والمجرورِ، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: فافصلُ بالضميرِ، أو بأيِّ فاصلٍ.

وقوله: «وَبِلَا فَضْلٍ يَرِدُ فِي النَّظْمِ»: يعني: وقد يَرِدُ العَطْفُ على ضميرِ الرَّفْعِ المُتَّصِلِ بدونِ فَضْلٍ، فلا يُفْصَلُ، لا بضميرٍ، ولا بغيره، لكن في النَّظْمِ. وقوله: «فَاشِيًا»: أي: كثيرًا، لكن قال:

«وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ»: يعني: وإن كان واردًا، فاعتقدُ أَنَّ العَطْفَ ضعيفٌ، والأقوى النَّصْبُ على المعيةِ، قال الشاعرُ^(١):

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كِنَعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا

فهنا (زَهْرٌ): معطوفةٌ على الضميرِ المستترِ في (أَقْبَلْتُ) بدونِ فاصلٍ، ولولا النَّظْمُ لقال: (إِذْ أَقْبَلْتُ هِيَ).

وقوله: «ضَعْفُهُ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ ل(اعْتَقَدُ)، لأنَّ (اعْتَقَدُ) لم يأخذ مفعوله، أي: واعتقدُ ضَعْفَهُ.

(١) البيت من الخفيف، وهو لعامر بن أبي ربيعة، انظر شرح الشواهد لليعني (٣/ ١١٤).

- ٥٥٩- وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا
 ٥٦٠- وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا، إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّشْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا

الشرح

قوله: «عَوْدُ»: مُبْتَدَأٌ، خبرُهُ جُمْلَةٌ: (قَدْ جُعِلَا)، و(لَازِمًا) المفعولُ الثاني (لِجُعِلَا) مُقَدَّمٌ، ونائبُ الفاعِلِ في (جُعِلَا) مُسْتَتِرٌ هو المفعولُ الأوَّلُ.
 وقوله: «خَافِضٍ»: يَشْمَلُ ما إذا كان الخَافِضُ حَرْفًا، أو إذا كان الخَافِضُ اسمًا.

فإن قال قائلٌ: لماذا لم يُقَلِّ المؤلِّفُ - رحمه الله - هنا: (مُتَّصِل)؟
 قلنا: لأنَّ الضَّميرَ المجرورَ لا يكونُ إلا مُتَّصِلًا.
 والقاعدةُ من هذا البيتِ: إذا عَطَفْتَ على ضميرٍ مجرورٍ، فإنه يَجِبُ عليك أن تُعيدَ الجارَّ، سواءً كان اسمًا، أو كان حرفًا.

وهنا قال: «وَعَوْدُ خَافِضٍ»: فتابع ابنَ أَجْرُومٍ - رحمه الله - لأنَّ ابنَ أَجْرُومٍ هو الَّذي يقولُ: (الخَفِضُ) بدلُ: (الجَرُّ)، ولم يُقَلِّ: (وَعَوْدُ جَارٍّ)، لكنَّ للضَّرورةِ لا بأسَ أن يَسْتَعيرَ.

مثال ذلك: (مررتُ بك وبزيدٍ)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (مررتُ بك وزيدٍ).
 وتقولُ: (زرتُ المسجدَ، فجلستُ فيه، وفي البيتِ)، ولا يجوزُ أن تقولَ:
 (جلستُ فيه والبيتِ).

وتقول: (هذا المأل لك ولزيد)، ولا تقول: (هذا المأل لك وزيد).

وتقول: (هذا غلامك وغلام زيد)، ولا يصح أن تقول: (هذا غلامك وزيد).

وقوله: «وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا»: هذا اختيار لابن مالك - رحمه الله - والضمير المُستتر في (ليس) يعود على إعادة الخافض، يعني: وليس إعادة الخافض عندي لازماً، (إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مُبتناً) و(إذ) للتعليل، فما دام جاء في النظم والنثر الصحيح البليغ، فكيف يجب؟!

قال الله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِءَ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ولم يقل: (وَبِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)، لكن الذين يمنعون من هذا يقولون: ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ معطوف على ﴿سَبِيلِ﴾، يعني: وصد عن سبيل الله وكُفِّر بالله، وصد عن المسجد الحرام، كما في قوله تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥].

وقال تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِءَ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] على قراءة الجر، فهم يتساءلون بالله، ويتساءلون بالأرحام، فيقول: أسألك بالرحم، وبالقرابة التي بيني وبينك أن تُنقذني، أو تُدافع عني، وما أشبه ذلك، أمّا القراءة المشهورة فهي ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾، وليس فيها شاهد.

فابن مالك - رحمه الله - يقول: أنا لا أرى أنه يجب إعادة الخافض (أي: الجار)، لأنه ورد في القرآن الكريم، وهو أصح ما يكون من الكلام.

ولكن المشكلة أن المتعصب لمذهب يحاول أن يحرف، يقول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِءَ وَالْأَرْحَامِ﴾: إن الواو حرف قسم، لكن

نقول: كَوْنُ اللَّهِ يُقْسِمُ بِالْأَرْحَامِ بَعِيدٌ، بَلْ يُخْبِرُ، ويقول: اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ، وَتَسَاءَلُونَ بِالْأَرْحَامِ.

وَأَمَّا النَّظْمُ، فَقَالَ الشَّاعِرُ^(١):

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

أي: (فَمَا بِكَ وَبِالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ)، وهذا البيت يُمكنُ أَنْ يُؤوَّلَ، وَيُقَالَ: إِنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِ: (وَالْأَيَّامِ) حَرْفُ قَسَمٍ، أَي أَنَّهُ أَقْسَمَ بِالْأَيَّامِ، وَلَكِنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ، الْأَصْلُ خِلَافُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا ضَمِيرُ النَّصْبِ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فنقول: الْمَسْكُوتُ عَنْهُ مَعْفُوفٌ عَنْهُ.

فإذن: ضَمِيرُ النَّصْبِ إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ، فَلَا تُعِدُّ النَّاصِبَ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْكَ الْفَضْلُ، فتقول: (أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدًا)، (أَكْرَمْتَنِي وَصَدِيقِي)، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَقُولَ: (أَكْرَمْتُكَ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا)، وَلَا: (وَأَكْرَمْتُ صَدِيقِي).

فإن قال قائل: ما الفرقُ بين المنصوبِ والمجرورِ؟

نقول: مِنْ جِهَةِ الْبَلَاغَةِ الْمَجْرُورُ فِيهِ رَكَاكَةٌ.

خلاصة ما سبق:

إِذَا عَطَفْنَا عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ وَجَبَ الْفَضْلُ: إِمَّا بِضَمِيرِ مُنْفَصِلٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا لَمْ يَحْتَجْ إِلَى فَاصِلٍ.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف (ص: ٤٦٤)، وخزانة الأدب (٥/١٢٣)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٠٧)، وجمع الهوامع (٢/١٣٩).

إِذَا عَطَفْنَا عَلَى ضَمِيرٍ مَجْرُورٍ وَجَبَ إِعَادَةُ الْجَارِّ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ كَلَامِ
النَّحْوِيِّينَ، وَلَا يَجِبُ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ الصَّحِيحُ.
الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ جَائِزٌ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ضَمِيرٍ فَضْلٍ.

٥٦١- وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ،

الشرح

قوله: «مَعَ مَا عَطَفَتْ»: يعني: مع مَعْطُوفِهَا، فَتُحَذَفُ الْفَاءُ مَعَ مَعْطُوفِهَا، وَلَكِنْ بَشْرَطِ أَنْ يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، فَإِنْ لَمْ يُؤْمَنِ اللَّبْسُ لَمْ يُجْزِ الْحَذْفُ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَاعِدَةً مُفِيدَةً فِي هَذَا، وَهِيَ قَوْلُهُ:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ.....

وهذه قاعدةٌ مِنْ أَصُولِ النَّحْوِ، فَإِذَا عَلِمَ الْمَعْطُوفُ، فَإِنَّ الْفَاءَ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَعْطُوفِهَا، وَمَثَلُوا لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، قَالُوا: إِنَّ التَّقْدِيرَ: (فَأَفْطَرَ، فَعِدَّةً)، فَحُذِفَتِ الْفَاءُ وَمَعْطُوفِهَا، وَلَيْسَ فِي هَذَا لَبْسٌ، لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْعِدَّةُ إِلَّا إِذَا أَفْطَرَ، أَمَّا إِذَا صَامَ فَلَا عِدَّةَ.

كَذَلِكَ أَيْضًا الْوَاوُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَعْطُوفِهَا، لَكِنْ بَشْرَطِ أَلَّا يُوجَدَ لَبْسٌ، مِثَالُهُ: (رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانَ)، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ مِثَالُ هَزِيلٍ، وَلَوْلَا أَنَّهُمْ ذَكَرُوهُ مَا تَكَلَّمْنَا بِهِ، يَقُولُونَ: التَّقْدِيرُ: (رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانَ)، أَي: ضَعِيفَانَ، قَالُوا: وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّهُ مَحذُوفٌ أَنَّ (طَلِيحَانَ) مُثَنَّى، وَ(رَاكِبُ النَّاقَةِ) مُفْرَدٌ، وَلَا يُخْبَرُ بِالْمُثَنَّى عَنِ الْمُفْرَدِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ هُنَاكَ شَيْءٌ مَحذُوفٌ.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ غَيْرُ هَذَا الْمِثَالِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّ هَذَا

المثال متى يُوجدُ، ومتى يُقرأ؟! وأيضا ليس بمعلوم، فلو قلت: (راكبُ النَّاقَةِ
 طَلِيحَانٍ) لقلنا: هذا لَحْنٌ لا شكَّ فيه، أو إنَّ اسْمَهُ (طَلِيحَانٍ) إذا قلنا بِضَمِّ
 الطَّاءِ، لكنَّهم يَضْبِطُونَهَا بفتحِهَا.

ونحنُ نقولُ: ما كان معلوماً، فإنه يجوزُ حذفُه بناءً على قاعدة: (وَحَذْفُ
 مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ).

.....، وَهِيَ أَنْفَرَدَتْ

٥٦٢- بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِيَوْمِهِمْ أَنْتَقِي

الشرح

قوله: «وَهِيَ»: أي: الواو.

«أَنْفَرَدَتْ»: عن بقية حُرُوفِ العطفِ.

«بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ»: أي: محذوفٍ.

«قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ»: أي: أَنَّهُ يُحَذَفُ الْعَامِلُ، وَيَبْقَى الْمَعْمُولُ، وَمَثَلُوا لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ^(١):

..... وَرَجَّحْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونََا

والتَّزَجِيجُ هُوَ أَنْ يُقَصَّ مِنْهَا، حَتَّى تَكُونَ جَمِيلَةً دَقِيقَةً كَالزَّجِّ، وَهُوَ طَرْفُ الرُّمَحِ.

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (وَالْعُيُونََا)، وَالْعُيُونَُ لَا تُزَجَّجُ، لَكِنَّ الْمَعْنَى: وَكَحَلْنَ الْعُيُونََ.

كَذَلِكَ قَوْلُهُ:

..... عَلَفْتَهَا تَيْنًا وَمَاءً بَارِدًا

(١) البيت من الوافر، وهو من كلام الراعي النميري، وهو من شواهد ابن هشام في معني اللبيب، رقم (٥٨٧)، وفي أوضح المسالك، رقم (٢٥٩)، وفي شرح شذور الذهب، رقم (١١٦) وابن جني في الخصائص (٢/٤٣٢).

أي: وَسَقَيْتُهَا مَاءً بَارِدًا، فَحَذَفَ الْعَامِلَ، وبقِيَ المعمولُ.

قالوا: ومنهُ قوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، قالوا: لِأَنَّ ﴿زَوْجَ﴾ لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي ﴿أَسْكُنْ﴾، لِأَنَّ ﴿أَسْكُنْ﴾ فِعْلٌ أَمْرٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ ظَاهِرًا، فَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ ظَاهِرًا، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (أَسْكُنْ أَنْتَ، وَلَيْسَ اسْكُنْ زَوْجَكَ الْجَنَّةَ)، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا تَكْلُفٌ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ لَا شَاهِدَ فِي ذَلِكَ، وَبَابُ الْجَدَلِ مَفْتُوحٌ، حَتَّى فِي النَّحْوِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ: (زَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَ)، فَمَعْنَاهُ حَسَّنَ، فَالْتَزَجِجُ مُضَمَّنٌ مَعْنَى التَّحْسِينِ، وَحِينَئِذٍ لَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ نُقَدِّرَ فِعْلًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (عَلَفْتَهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا)، فَإِنَّهُ يُضَمَّنُ مَعْنَى (أَطْعَمْتَهَا)، وَالْمَاءُ مَطْعُومٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وَقَوْلُهُ: «دَفَعًا لَوْهَمِ اتَّقِي»: هَذَا تَعْلِيلٌ لِتَقْدِيرِ الْمَحذُوفِ، أَي: إِنَّهَا قَدَرْنَا لِذَفْعِ الْوَهْمِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ جَعْلِهِ مَعْطُوفًا عَلَى الْمَوْجُودِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: أَنَّهُ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ دَفْعًا، فَقَوْلُهُ: (زَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَ) إِذَا لَمْ نُقَدِّرْ: (وَكَحَلْنَ الْعِيُونَ) تَوْهَمَ الْوَاهِمُ أَنَّ الْعِيُونَ تُزَجَّجُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ (وَعَلَفْتَهَا تَبْنًا، وَمَاءً بَارِدًا) إِذَا لَمْ نُقَلِّ: (وَسَقَيْتُهَا) تَوْهَمَ السَّامِعُ أَنَّ الْمَاءَ يُعَلَفُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: (دَفْعًا لَوْهَمِ اتَّقِي) لَيْسَ تَعْلِيلًا لِحَذْفِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَعْلِيلٌ لِتَقْدِيرِهِ، يَعْنِي أَنَّهُ يُقَدَّرُ هَذَا الْعَامِلُ الْمَحذُوفُ، حَتَّى لَا يَتَوْهَمَ السَّامِعُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْفِعْلِ الْمَوْجُودِ، فَيُفْسَدُ الْمَعْنَى.

٥٦٣- وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَا هُنَا اسْتَبَحَّ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

الشرح

قوله: «اسْتَبَحَّ»: أي: اجعله مُبَاحًا.

ففي بابِ الْعَطْفِ عندنا تابعٌ ومتبوعٌ، فالمتبوعُ هو المعطوفُ عليه، والتابعُ هو المعطوفُ، فابنُ مالكٍ - رحمه الله - يقولُ: يجوزُ حَذْفُ المتبوعِ إذا كان ظاهراً بيِّناً.

ومثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿أَوْلَمَ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا﴾ [الروم: ٩]، وقالوا: إِنَّ التَّقْدِيرَ: (أَعْفَلُوا ولم يَسِيرُوا في الأرضِ)، فهنا حَذَفَ المتبوعُ، وأبْقَى التابعَ.

ولِعِلْمَاءِ النَّحْوِ في مثلِ هذا التَّرْكِيبِ وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنَّ الهمزةَ داخلةً على محذوفٍ مُقَدَّرٍ بحسبِ السِّيَاقِ.

الوجهُ الثاني: أَنَّ الهمزةَ محلُّها بعدَ العاطفِ، لكنْ قَدِّمَتْ لِأَنَّ لها الصِّدَارَةَ، وهذه الجملةُ استفهاميةٌ معطوفةٌ على ما سبقَ، وأصلُ ﴿أَوْلَمَ يَسِيرُوا﴾: (وَأَلَمْ يَسِيرُوا)، فليس هناك شيءٌ محذوفٌ.

وهذا الرَّأْيُ أَرْجَحُ، لِأَنَّا نَسَلِّمُ به مِنَ التَّقْدِيرِ، ولِأَنَّهُ في بَعْضِ الآيَاتِ يَصْعَبُ عَلَيْكَ أَنْ تَقْدَرَ شَيْئاً، وهذا الشَّيْءُ الْمُقَدَّرُ - الَّذِي يُقَدَّرُهُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ محذوفٍ - إِنَّمَا يُقَدَّرُ مِمَّا يُفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ، وإذا كان السِّيَاقُ

سَيُفْهِمُنَا إِيَّاهُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِهِ، فَقَوْلُهُ: ﴿أَوْلَمَ يَسِيرُوا﴾ الاستفهامُ هُنَا لِلتَّوْبِيخِ، وَلَا تَوْبِيخَ إِلَّا عَلَى عَقْلِيَّةٍ، فَتَكُونُ الْعَقْلِيَّةُ مُسْتَفَادَةً مِنْ مُجَرَّدِ الْاِسْتِفْهَامِ، وَحَيْثُ لَا نَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ.

وَأَهْمُ شَيْءٍ عِنْدِي فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ هُوَ أَنَّهُ أَحْيَانًا يُعْيِيكَ التَّقْدِيرُ، فَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُقَدِّرَ، وَحَيْثُ نَقُولُ: الْأَرْجَحُ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ مِنْ بَعْدِ الْوَاوِ، لَكِنَّهَا قَدِّمْتَ عَلَيْهَا لِأَنَّ هَمْزَةَ الْاِسْتِفْهَامِ لَهَا الصَّدَارَةُ.

لَكِنَّ الْمُؤَلَّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَرَى أَنَّهَا مِنْ هَذَا النَّوعِ، فَهُمْ مَثَلُوا لِذَلِكَ بِهَذِهِ الْآيَةِ.

وَقَوْلُهُ: «وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ»: (عَطْفٌ): مُبْتَدَأٌ، وَ(الْفِعْلُ): مَفْعُولٌ لِلْمَصْدَرِ، يَعْنِي: وَأَنْ تَعْطِفَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ فَهُوَ صَحِيحٌ، لَكِنَّ هَلِ الْعَطْفُ عَلَى الْجُمْلَةِ، أَوِ الْعَطْفُ عَلَى الْفِعْلِ؟

نَقُولُ: الْعَطْفُ عَلَى الْفِعْلِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ فِعْلًا مَجْزُومًا عَلَى فِعْلِ مَجْزُومٍ جَزَمْتَ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ هُوَ الَّذِي يُعْطَفُ، فَتَقُولُ: (إِنْ تَجْتَهَدُ وَتَعْرِفُ الْإِعْرَابَ تَنْجَحُ فِي النَّحْوِ)، فَقَوْلُهُ: (وَتَعْرِفُ الْإِعْرَابَ) مَعْطُوفٌ عَلَى (تَجْتَهَدُ)، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ مَجْزُومٌ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ ٦٨﴾ يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُخْلَدُ فِيهِ مُهَكَانًا ﴿[الفرقان: ٦٨-٦٩]، فَعَطْفَ (يُخْلَدُ) عَلَى ﴿يُضْعَفُ﴾.

٥٦٤- وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلٍ فِعْلاً وَعَكْسًا اسْتَعْمَلَ تَجِدُهُ سَهْلاً

الشرح

الاسم الذي يُشَبِّهُ الفعل هو اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، وما أشبههما، فيجوزُ أنْ تُعْطِفَ فِعْلاً عَلَى اسْمٍ يُشَبِّهُ الفِعْلَ.

مثال اسم الفاعل: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾ [الحديد: ١٨]، أي: إِنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَاللَّاتِي تَصَدَّقْنَ وَأَقْرَضُوا.

مثال آخر: (إِنَّ الرَّكَّابَ وَاسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ زَيْدٌ)، أي: إِنَّ الَّذِي رَكِبَ وَاسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ زَيْدٌ.

مثال اسم المفعول: (إِنَّ الْمَرْكُوبَ وَيُؤَكَّلُ الْبَعِيرُ)، والتَّقْدِيرُ: إِنَّ الَّذِي يُرَكَّبُ وَيُؤَكَّلُ الْبَعِيرُ.

وقوله: «وَعَكْسًا اسْتَعْمَلَ تَجِدُهُ سَهْلاً»: العكسُ هو أنْ تُعْطِفَ مَا يُشَبِّهُ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ.

مثاله: قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ
وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (وَمُجْرٍ)، فَهِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى (يُبِيرُ)، وَ(يُبِيرُ) مَحَلُّهَا النَّصْبُ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِ(أَلْفَيْتُهُ)، لِأَنَّ (أَلْفَيْتُهُ) بِمَعْنَى وَجَدْتُهُ.

(١) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل (٣/ ٢٤٤).

وقوله: (يُبِيرُ عَدُوَّهُ) أي: يُهْلِكُ عَدُوَّهُ، وقوله: (مُجْرٍ) أصله: (وَمُجْرِيًا)، لكن حُذِفَتِ الياءُ لَصُرُورَةِ الشَّعْرِ، وإلَّا فيجِبُ أَنْ يُنْصَبَ بِالْفَتْحَةِ.

وقوله: «شِبْهِ فِعْلٍ»: أمَّا الجَامِدَةُ، فلا تُعْطَفُ عَلَى الفِعْلِ، لِأَنَّهَا لَا تُشْبِهُ الفِعْلَ.

الخلاصة:

الأفعالُ يُعْطَفُ بِعُضِّهَا عَلَى بَعْضٍ.

الفعلُ يُعْطَفُ عَلَى اسْمٍ مُشْبِهِ لِلْفِعْلِ.

الاسمُ المُشْبِهُ لِلْفِعْلِ يُعْطَفُ عَلَى الفِعْلِ.

يُعْطَفُ الاسْمُ عَلَى الاسْمِ، وَهِيَ الأَصْلُ.



الْبَدَلُ

الْبَدَلُ مَعْنَاهُ أَنْ يُوَضَّعَ شَيْءٌ بَدَلَ شَيْءٍ، هَذَا فِي الْأَصْلِ، فَإِذَا قُلْتَ: (أَبَدَلْتُ هَذَا بِهَذَا)، فَهَذَا الْبَاءُ دَخَلَتْ عَلَى الْمَأْخُودِ، وَإِذَا قُلْتَ: (اسْتَبَدَلْتُ هَذَا بِهَذَا)، فَالْبَاءُ دَخَلَتْ عَلَى الْمَتْرُوكِ، فَ(اسْتَبَدَلْتُ هَذَا): أَخَذْتُهُ بَدَلًا (بِهَذَا)، أَي: تَرَكْتُهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١]، فَهَذَا دَخَلَتْ الْبَاءُ عَلَى الْمَتْرُوكِ.

فِيحِبُّ أَنْ نَعْرِفَ الْفَرْقَ بَيْنَ: (أَبَدَلْتُ كَذَا بِكَذَا) وَ: (اسْتَبَدَلْتُ كَذَا بِكَذَا)، وَكَثِيرًا مَا يَغْلَطُ الْإِنْسَانُ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا.

أَمَّا الْبَدَلُ فِي اصْطِلَاحِ التَّحْوِيلِيِّينَ فَيَقُولُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

٥٦٥- التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِأَلَا وَاسِطَةً هُوَ الْمُسَمَّى (بَدَلًا)

الشرح

الْحَدُّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ جَامِعًا مَانِعًا، فَقَوْلُهُ (التَّابِعُ): جَامِعٌ، لَكِنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ، لِأَنَّنا لَوْ اقْتَصَرْنَا وَقَلْنَا: (الْبَدَلُ هُوَ التَّابِعُ)، دَخَلَ فِيهِ جَمِيعُ التَّوَابِعِ الْمَاضِيَةِ. وَقَوْلُهُ: «الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ»: أَي: أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ فَصَدَ هَذَا الْبَدَلُ، وَهَذَا فَصْلٌ، وَهُوَ جَامِعٌ، لَكِنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ، لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ بَقِيَّةُ التَّوَابِعِ، حَتَّى إِذَا قُلْتَ مَثَلًا: (قَامَ زَيْدٌ الْفَاضِلُ)، فَ(الْفَاضِلُ) مَقْصُودَةٌ بِالْحُكْمِ، أَي: أَنَّ أُبَيَّنَ وَصْفَهُ بِالْفَضْلِ.

وقوله: «بِالْحُكْمِ»: أي: بالإعرابِ والمعنى.

وكذلك إذا قلت: (قَامَ زَيْدٌ، بِلِ عَمْرٍو)، فالمقصودُ بالحكمِ (عَمْرٍو)، ومع ذلك لا نقولُ: إِنَّ (بِلِ عَمْرٍو) مِنْ بَابِ الْبَدَلِ، ولهذا أَخْرَجَهَا بقوله: (بِلَا وَاسِطَةٍ)، يعني أَنَّهُ لا يكونُ بَوَاسِطَةٍ، احترازًا مِمَّا عَطَفَ بِ(بِلِ)، فَإِنَّهُ تابعٌ مقصودٌ بِالْحُكْمِ وَحَدَهُ، لكنْ بَوَاسِطَةٍ، وهي حرفُ العطفِ.

إِذَنْ: إذا أردتَ أَنْ تُعَرِّفَ الْبَدَلَ تقولُ: (هو التَّابِعُ المقصودُ بِالْحُكْمِ بلا واسِطَةٍ)، فصار (التَّابِعُ) جنسًا يشملُ جميعَ التَّوابعِ، و(المقصودُ بِالْحُكْمِ) فَضْلًا يَدْخُلُ فِيهِ النَّعْتُ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ، وَجَمِيعُ حُرُوفِ الْعَطْفِ، حَتَّى الْمَعْطُوفُ بِ(بِلِ)، لَأَنَّهُ مقصودٌ بِالْحُكْمِ، و(بلا واسِطَةٍ) يَخْرُجُ بِهِ الْمَعْطُوفُ بِ(بِلِ)، فإذا قلتَ: (قَامَ زَيْدٌ، بِلِ عَمْرٍو)، فالمقصودُ هنا الإخبارُ بقيامِ عَمْرٍو، لكنْ بَوَاسِطَةٍ، وهي (بِلِ)، فلا يكونُ ذلكَ بَدَلًا، لَأَنَّهُ بَوَاسِطَةٍ، أَمَّا بَقِيَّةُ التَّوابعِ، فَكُلُّهَا تَدْخُلُ ما عدا العطفَ بِ(بِلِ).

وقوله: «هُوَ الْمُسَمَّى»: أي: عندَ النَّحْوِيِّينَ.

مثال ذلك: (رَأَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا)، فالمقصودُ هنا (عَمْرًا)، وهو بِدُونِ وَاسِطَةٍ. وتقولُ: (نَفَعَنِي زَيْدٌ مَالَهُ)، فالمقصودُ الإخبارُ بِأَنَّ مَالَهُ نَفَعَكَ، وذلكَ بغيرِ واسِطَةٍ.

- ٥٦٦- مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِ(بَلْ) وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سَلِبٌ
 ٥٦٧- وَذَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُزْ إِنْ قَصْدًا صَحِبَ
 ٥٦٨- ك (زُرُهُ خَالِدًا)، وَ (قَبْلَهُ الْيَدَا) وَ (اعْرِفُهُ حَقَّهُ)، وَ (خُذْ نَبْلًا مُدَى)

الشرح

قوله: «مُطَابِقًا»: مفعول ثانٍ ل(يُلفَى).

وقوله: «يُلفَى»: بمعنى يُوجدُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥]، أي: وَجَدَا.

وقوله: «أَوْ بَعْضًا»: مَعُطُوفٌ عَلَى (مُطَابِقًا).

وقوله: «أَوْ مَا»: اسمٌ موصولٌ معطوفٌ على (مُطَابِقًا)، ونائبُ الفاعلِ هو المفعولُ الأوَّلُ، والمعنى أَنَّهُ يُلفَى مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ.

وقوله: «أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِ(بَلْ)»: أي: وَيُلفَى أحيانًا كَمَعُطُوفٍ بِ(بَلْ)، وسبقُ أَنْ (بَلْ) تُفِيدُ أَنَّ الْحُكْمَ ثَابِتٌ لِمَا بَعْدَهَا، وَسَاكِنَةٌ عَمَّا قَبْلَهَا، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ يَقُولُ: (وَذَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُزْ إِنْ قَصْدًا صَحِبَ)، وَالْمَشَارُ إِلَيْهِ (ذَا) آخِرُ قِسْمٍ، وَهُوَ الْمَعُطُوفُ بِ(بَلْ)، فَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: تَارَةً يَكُونُ لِلْإِضْرَابِ، وَتَارَةً يَكُونُ لِلْغَلَطِ وَالنَّسْيَانِ.

فتبين أن أقسام البدل خمسة:

الأوَّلُ: مُطَابِقٌ، وَيُسَمَّى (بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ).

الثَّانِي «بَعْضًا»: بأن يكونَ البَدَلُ بَعْضًا مِنَ المُبَدَّلِ مِنْهُ، كَيْدِهِ وَرَجْلِهِ وَعَيْنِهِ وَرَأْسِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَيُمْكِنُ أَنْ نُحْمَلَ كَلَامَ المُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللهُ - أَنْ يَكُونَ البَدَلُ بَعْضًا مِنَ المُبَدَّلِ مِنْهُ، أَوْ بِالعَكْسِ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِبَدَلِ الكُلِّ مِنَ البَعْضِ، لَكِنَّهُ خِلَافٌ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ.

الثَّالِثُ: بَدَلُ الاِشْتِمَالِ، بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَ البَدَلِ وَالمُبَدَّلِ مِنْهُ عِلَاقَةٌ غَيْرُ البَعْضِيَّةِ، لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتِ البَعْضِيَّةَ، فَهِيَ بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، لَكِنْ يَكُونُ هُنَاكَ عِلَاقَةٌ لَيْسَتْ البَعْضِيَّةَ، إِنَّمَا هِيَ أَمْرٌ آخَرٌ كَالعِلْمِ وَالمَالِ وَالفَرَسِ وَمَا أَشْبَهَهَا.

الرَّابِعُ: بَدَلُ الإِضْرَابِ.

الخَامِسُ: بَدَلُ الغَلَطِ.

فالبَدَلُ إِذْنٌ عَلَى تَقْسِيمِ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللهُ - خَمْسَةَ أَنْوَاعٍ، وَعَلَى تَقْسِيمِ ابْنِ أَجْرُومٍ - رَحِمَهُ اللهُ - أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ، وَالمَعْنَى مُتَقَارِبٌ. وَقَوْلُهُ: «وَذَا»: أَي: الأَخِيرُ اعْزُهُ لِلإِضْرَابِ.

«إِنْ قَصِدًا صَحِبَ»: أَي: أَنَّهُ قَصِدَ إِسْنَادِ الحُكْمِ إِلَيْهِ أَوَّلًا، ثُمَّ عَدَلَ عَنْهُ أَحْيَرًا، وَأَسْنَدَهُ إِلَى الثَّانِي، فَصَارَ الحُكْمُ لِلأَخِيرِ فَقَطْ، فَهَذَا سَمُّهُ (إِضْرَابًا).

وقَوْلُهُ: «وَدُونَ قَصِدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبَ»: أَي: وَإِنْ لَمْ تَقْصِدِ الأَوَّلَ، لَكِنْ جَرَى عَلَى لِسَانِكَ بِدُونِ قَصِدٍ، فَهَذَا سَمُّهُ (بَدَلٌ غَلَطٍ).

إِذْنُ: الفَرْقُ بَيْنَ بَدَلِ الإِضْرَابِ، وَبَدَلِ الغَلَطِ أَنْ بَدَلَ الإِضْرَابِ قَصِدَ المُضْرَبِ الأَوَّلَ الَّذِي هُوَ المُبَدَّلُ مِنْهُ، ثُمَّ عَدَلَ إِلَى الثَّانِي، وَأَمَّا بَدَلُ الغَلَطِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْهُ إِطْلَاقًا، لَكِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى هَذِهِ الكَلِمَةِ فَقَالَهَا.

إِذْنٌ: فِي الْحَقِيقَةِ أَنَّ الْحُكْمَ لِلْأَخِيرِ فِيهِمَا جَمِيعًا، لَكِنْ هَلْ قَصَدَ الْأَوَّلُ ثُمَّ عَدَلَ، أَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ، وَلَكِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ أَوْ غَلِطَ؟
الأمثلة:

مثال بدل المطابقة: «زُرُهُ خَالِدًا»: (فَخَالِدًا) لَيْسَتْ بِاسْمِ فَاعِلٍ، لَكِنَّهَا عِلْمٌ، فَتَكُونُ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (زُرْ خَالِدًا).

ولو قلت: (زُرْ زَيْدًا عَبْدَ اللَّهِ)، إِذَا كَانَ لـ(زَيْدٍ) اسْمَانِ، (فَعَبْدَ اللَّهِ) بَدَلٌ مِنَ (زَيْدِ)، أَي: اسْمٌ ظَاهِرٌ مِنْ اسْمِ ظَاهِرٍ.

ولو قلت: (ارْكَبِ الْجَمَلَ الْبَعِيرَ)، فَهُوَ بَدَلٌ مُطَابِقَةٌ، لِأَنَّ الْجَمَلَ هُوَ الْبَعِيرُ، وَكَذَلِكَ: (ارْكَبِ السَّيَّارَةَ الْمُوتِرَ)، (اشْتَرِ هَاتِفًا تَلِفُونًا)، وَالْأَمْثَلَةُ كَثِيرَةٌ.

مثال بدل بعض من كل «قَبْلُهُ الْيَدُ»: فَالضَّمِيرُ فِي (قَبْلُهُ) يَعُودُ عَلَى الْإِنْسَانِ كُلِّهِ، فَإِذَا قُلْتَ: (الْيَدُ) - وَالْيَدُ بَعْضٌ مِنَ الْإِنْسَانِ - تَكُونُ الْيَدُ هُنَا بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَمِثْلُهُ: (قَبْلُهُ الرَّأْسُ)، (قَبْلُهُ الْجَبْهَةُ)، (دَاوُدُ زَيْدًا عَيْنَهُ الْيُسْرَى)، فَهَذَا نُسَمِّيهِ (بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ).

وبعض التحويين أثبت بدل الكل من البعض، واستشهد له بقول الشاعر^(١):

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فقال: (أَعْظَمًا)، وَالْعِظَامُ بَعْضُ الْإِنْسَانِ.

مثال بدل الاشتمال «اعْرِفْهُ حَقَّهُ»: وَكَذَلِكَ: (اعْرِفْ زَيْدًا حَقَّهُ)، فَهَذَا بَدَلٌ اشْتِمَالٍ.

(١) سبق عزوه (ص: ٤٥٣) من المجلد الثاني.

٥٦٩- وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةٌ جَلَا
 ٥٧٠- أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتِمَالًا كَ (إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا)

الشرح

قوله: «الظاهر»: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره: (لا تُبَدِّلِ الظَّاهِرَ مِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ)، لَأَنَّ قَوْلَهُ: (لَا تُبْدِلُهُ) مشغولٌ عن نصبِ الظَّاهِرِ بِضَمِيرِهِ.
 يقول المؤلف - رحمه الله -: لا تُبَدِّلِ الاسمَ الظَّاهِرَ مِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ، وهو ضميرُ المتكلمِ، وضميرُ المخاطَبِ.

مثال ذلك: (ضربتُك زيدًا)، وتريدُ أن تجعلَ (زيدًا) بدلًا من الكافِ، فهذا لا يصحُّ، لأنَّ الكافَ ضميرٌ مخاطَبٌ، فهو ضميرٌ حاضرٌ، فلا يجوزُ أن يكونَ بدلًا من ضميرِ الحاضرِ.

ومفهومُ كلامه أنَّه يجوزُ إبدالُ الاسمِ الظَّاهِرِ مِنْ ضَمِيرِ الْغَائِبِ، وقد مثلَ به المؤلفُ نفسه - رحمه الله - فقال: (كزُرُهُ خَالِدًا)، ف(خَالِدًا) بدلٌ من الضَّمِيرِ، وهو ضميرٌ غيبيَّةٌ.

وعُلِمَ منه أنَّه يجوزُ إبدالُ الظَّاهِرِ مِنَ الظَّاهِرِ، وهو كذلك، كقوله: (خُذْ نَبْلًا مُدَى)، ف(نَبْلًا) ظاهرٌ، و(مُدَى) ظاهرٌ أيضًا.

وعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّه لَا يَجُوزُ إِبْدَالُ الظَّاهِرِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، لِأَنَّهُ ضَمِيرٌ حَاضِرٌ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: (أَكْرَمْتَنِي مُحَمَّدًا)، فَلَا يَصِحُّ عَلَيَّ أَنْ (مُحَمَّدًا) بَدَلَ مِنَ الْيَاءِ.

وَأَمَّا الضَّمِيرُ مَعَ الضَّمِيرِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ بَدَلًا، بَلْ يَكُونُ تَأْكِيدًا.
لكن قال: لا تُبَدِّلُهُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: (مَا إِحَاطَةٌ جَلَا)، أي: مَا أَظْهَرَ إِحَاطَةً، أي: تَفْصِيلًا دَالًّا عَلَى الْعُمُومِ، فَيَكُونُ هَذَا الْبَدَلُ مُفِيدًا لِلإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ مِنْ شَيْءٍ يَحْتَمِلُ الشُّمُولَ وَعَدَمَهُ.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَاوَلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: (نَا) فِي ﴿لَنَا﴾، لَكِنَّهُ بَدَلٌ بِإِعَادَةِ الْجَارِ. وَتَمَثِيلُ النَّحْوِيِّينَ بِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ هَذَا بَدَلٌ بِإِعَادَةِ حَرْفِ الْجَرِّ.

وقوله: ﴿تَكُونُ لَنَا﴾ يَحْتَمِلُ أَي: لَنَا نَحْنُ الْمَوْجُودِينَ، وَيَحْتَمِلُ أَي: لِبَعْضِنَا، وَيَحْتَمِلُ: لَنَا مَعَشَرَ النَّصَارَى، فَلَمَّا قَالَ: ﴿لَاوَلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ دَلَّ عَلَى الإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ، يَعْنِي: لَنَا جَمِيعًا.

فإن قال قائل: هذا لا يَدُلُّ عَلَى الإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ، لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿لَاوَلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾، لَكِنْ: وَسَطُنَا؟

نقول: يَدْخُلُ فِي هَذَا، لِأَنَّ ذِكْرَ الطَّرَفَيْنِ يَتَضَمَّنُ الْوَسْطَ، لِأَنَّهَا مُحِيطَانُ بِهِ مُكْتَتَفَانِ لَهُ، فَهُوَ دَالٌّ عَلَى الإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ.

المسألة الثانية: «أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا»، أَي: صَارَ بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ.

مثاله: تَقُولُ لِعَبْدِكَ: (بِعُتْكَ بَعْضَكَ).

المسألة الثالثة: «أَوْ اسْتَمَالَ»: يعني: أَوْ كَانَ بَدَلَ اسْتَمَالَ، فإذا كان بدلَ اسْتَمَالَ، يجوزُ أَنْ يُبَدَلَ الظَّاهِرُ مِنَ الضَّمِيرِ الحَاضِرِ.

مثاله: (إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَ)، ويجوزُ: (كَأَنَّكَ) على أَنَّ (كَأَنَّ) للتَّشْبِيهِ، لكن (إِنَّكَ) أَحْسَنُ، وبينهما فرقٌ مِنْ جِهَةِ المعنى، فإذا قلت: (كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَ)، فَإِنَّكَ تَتَوَقَّعُ أَنَّ ابْتِهَاجَهُ اسْتَمَالَ، وإذا قلت: (إِنَّكَ)، فَإِنَّكَ تُؤَكِّدُ أَنَّ ابْتِهَاجَهُ اسْتَمَالَ، وعلى هذا يجوزُ الوجهُان، ومن حيثُ الإعرابُ لا يَخْتَلِفُ، لأنَّ الكافَ الأَخيرةَ في (كَإِنَّكَ) على كُلِّ تَقْدِيرٍ محلُّها النَّصْبُ، سواءً جَعَلْنَا (كَأَنَّ) للتَّشْبِيهِ، أم الكافَ حرفَ جَرٍّ، و(إِنَّ) للتَّوَكُّيدِ.

وقوله: «ابْتِهَاجَكَ»: بدلُ مِنَ الكافِ الثَّانيةِ في (كَأَنَّكَ).

وقوله: «اسْتَمَالَ»: هل معناه اسْتَمَالَ النَّاسَ، أي: أَمَّاهُمْ وَجَذَبَهُمْ إِلَيْهِ لِقُوَّةِ ابْتِهَاجِهِ، أو بمعنى مَالٍ، أي: تَنَحَّى نَحْوَ المِيلانِ، أي: أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ بدأ بعدَ البهجةِ والسُّرورِ يحزنُ، لأنَّه بدأ يميلُ؟

نقول: ابنُ مالِكٍ - رحمه الله - فيما عَلِمْنَا مِنْهُ يَنْتَقِي الأمثلةَ الطَّيِّبَةَ، فالأوَّلُ هو الأوَّلُ، فَكَوْنُ ابْتِهَاجِهِ يُمِيلُ النَّاسَ إِلَيْهِ أَحْسَنُ مِنْ كَوْنِهِ يَزُولُ عَنْهُ، وَيَبْقَى عَبُوسًا.

مثال آخر: (عَرَفْتُكَ حَقَّكَ).

لكن لو قلت: (بِعْتُكَ بَيْتَكَ)، فهنا لا يَصِحُّ، لأنَّ (بَيْتَ) مَفْعُولٌ ثَانٍ، أي: بَعْتُ عَلَيْكَ البَيْتَ، فالبَيْتُ مَبِيعٌ، والإنسانُ مَبِيعٌ عَلَيْهِ، وبينهما فَرْقٌ.

٥٧١- وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الِهْمَزِ يَلِي هَمْزًا كَ (مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أُمَّ عَلِيٍّ؟)

الشرح

قوله: «الْمُضَمَّنِ الِهْمَزِ»: أي: همزة الاستفهام، والاسمُ الْمُضَمَّنُ الِهْمَزِ هو كلُّ اسمٍ دالٌّ على الاستفهام.

والقاعدة: كلُّ ما كانَ بَدَلًا مِنْ اسمٍ استفهامٍ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَلِيَّ الِهْمَزَةَ.

مثاله: (مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أُمَّ عَلِيٍّ؟)، ولا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ بِالْهَمْزَةِ، فلو قلت: (مَنْ ذَا

سعيد أم علي؟) قلنا: لا يصحُّ إلا على تقدير الهمزة.

ونقولُ في إعرابه: (مَنْ): اسمُ استفهامٍ مبتدأٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ

رَفَعٍ، و(ذَا): اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رَفَعٍ خَبَرُ المبتدأ، والهمزةُ

للاستفهام، و(سعيد): بَدَلٌ مِنْ (مَنْ)، لِأَنَّهُ يَقُولُ: (بَدَلُ الْمُضَمَّنِ الِهْمَزِ)،

والمُضَمَّنُ الِهْمَزُ هو اسمُ الاستفهام، و(أُمَّ): حَرْفُ عَطْفٍ، و(عَلِيٍّ): معطوفٌ

على (سعيد).

مثال آخر: (ما عندك أخبز أم لحم؟)، (ما اشتريت أكتابًا أم قميصًا؟).

٥٧٢- وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَ (مَنْ) يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعِينُ)

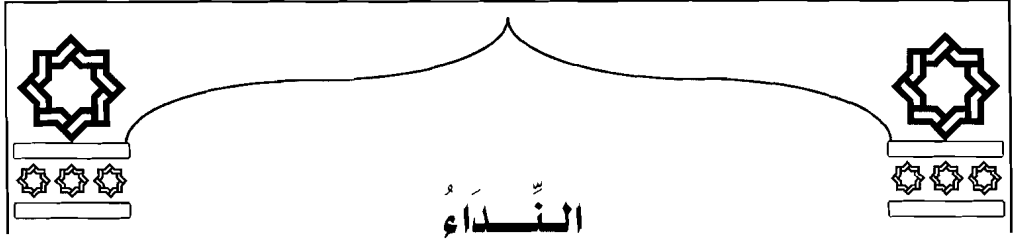
الشرح

يُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ، وَسَبَقَ أَنَّهُ يُبَدِّلُ الْأِسْمَ مِنَ الْأِسْمِ.

مثاله: «مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعِينُ»: ف(مَنْ): اسم شرطٍ يجزمُ فعلين، و(يَصِلُ): فعلٌ مُضَارِعٌ، وهو فعلُ الشَّرْطِ مجزومٌ ب(مَنْ)، و(إِلَيْنَا): جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ ب(يَصِلُ)، و(يَسْتَعِينُ): فعلٌ مُضَارِعٌ مجزومٌ بالسُّكُونِ بَدَلًا مِنْ (يَصِلُ)، كَأَنَّهُ قَالَ: (مَنْ يَسْتَعِينُ بِنَا)، و(بِنَا): جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ ب(يَسْتَعِينُ)، و(يُعِينُ): فعلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، وهو مجزومٌ على أَنَّهُ جوابُ الشَّرْطِ.

وسبق أن مثلنا بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ ٦٨﴾ يُضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴿[الفرقان: ٦٨-٦٩]﴾ ف﴿يُضَعَفُ﴾ بالسُّكُونِ على أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ ﴿يَلْقَى﴾.

وإلى هنا انتهى بابُ البدلِ، وهو آخرُ بابِ التَّوابعِ



النِّدَاءُ بِالْمَدِّ، وَهُوَ طَلْبُ الْإِقْبَالِ بِ(يَا)، أَوْ إِحْدَى أَخْوَاتِهَا.

ثُمَّ إِنَّ النِّدَاءَ قَدْ يَكُونُ حَقِيقَةً، أَوْ ضِمْنًا، فَقَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٥٨] لَيْسَ فِيهِ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ، احْضُرُوا)، لَكِنْ فِيهِ: (حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ)، وَهَذَا نِدَاءٌ ضِمْنًا.

وَالنِّدَاءُ لَهُ أَحْرَفٌ مُعَيَّنَةٌ، جَمَعَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ حِينَهَا تَتَّبَعُوا ذَلِكَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ كَحُرُوفِ التَّنْبِيهِ، لَكِنَّهَا خَاصَّةٌ بِالنِّدَاءِ.

٥٧٣- وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا)

و(أَيُّ) و(آ)، كَذَا (أَيَّا) ثُمَّ (هَيَا)

٥٧٤- وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبُ

أَوْ (يَا)، وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنِبُ

الشرح

قَوْلُهُ: «لِلْمُنَادَى»: أَي: الْمَدْعُوُّ.

«النَّاءِ»: أَي: الْبَعِيدِ، وَأَصْلُهُ: (النَّائِي) بِالْيَاءِ، لَكِنْ حُذِفَتِ الْيَاءُ لَصَّرُورَةِ

الْوَزْنِ.

«أَوْ كَالنَّاءِ»: أي: كَالْبَعِيدِ، لكَوْنِهِ غَافِلًا، أَوْ سَاهِيًا، أَوْ نَائِمًا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالنَّائِي وَشِبْهُهُ لَهُ (يَا)، فَتَقُولُ: (يَا فُلَانُ)، فَتَمُدُّ الصَّوْتِ لِأَجْلِ أَنْ يَسْمَعَ.

كَذَلِكَ إِذَا صَارَ غَافِلًا مِثْلَ طَالِبٍ مِنَ الطَّلَبَةِ يُفْتَشُّ الْكِتَابَ، وَلَا يَتَّبِعُهُ لِلْمُدْرَسِ، فَتَقُولُ لَهُ: (يَا فُلَانُ)، فَلَوْ قَالَ: أَنَا قَرِيبٌ، لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ إِلَّا أَمْتَارٌ، تَقُولُ: لَكِنَّكَ غَافِلٌ.

كَذَلِكَ النَّائِمُ تَقُولُ لَهُ: (يَا فُلَانُ، قُمْ)، لِأَنَّهُ كَالْبَعِيدِ فِي كَوْنِهِ يَحْتَاجُ إِلَى مَدِّ الصَّوْتِ.

وَقَوْلُهُ: «هَيَا»: لَيْسَ بِاسْمِ الْمَرْأَةِ الَّذِي نَعْرِفُ، لَكِنْ أُبْدِلَتِ الْهَمْزَةُ فِي (أَيَا) هَاءً، فَقِيلَ: (هَيَا فُلَانُ).

وَفِي (أَيُّ) لُغَةٌ ثَانِيَةٌ، وَهِيَ (آي)، فَصَارَتْ حُرُوفُ النَّدَاءِ ثَمَانِيَّةً: (يَا)، وَ(أَيُّ)، وَ(آي)، وَ(أ)، وَ(هَيَا)، وَ(أَيَا)، وَ(وَآ).

وَقَوْلُهُ: «وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي»: أَي: الْقَرِيبِ الْمُتَّبِعِ غَيْرِ الْغَافِلِ الصَّاحِي غَيْرِ النَّائِمِ، لِأَنَّ الْغَافِلَ كَالْبَعِيدِ، فَتَقُولُ: (أَزِيدُ)، لِأَنَّهُ قَرِيبٌ وَمُتَّبِعٌ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَدِّ الصَّوْتِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يُنْزَلُ الْبَعِيدُ مَنْزِلَةَ الْقَرِيبِ، وَقَدْ يُنْزَلُ الْقَرِيبُ مَنْزِلَةَ الْبَعِيدِ، فَقَدْ يُنَادِي الْإِنْسَانَ صَدِيقَهُ وَهُوَ بَعِيدٌ بِلَفْظِ الْهَمْزَةِ، فَيَسْتَحْضِرُهُ كَأَنَّهُ قَرِيبٌ عِنْدَهُ، فَيَقُولُ: (أَزِيدُ!) أَوْ: (يَا زَيْدُ!)، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس الكندي، كما في تاج العروس (عنز)، وشرح الشواهد للعيني (٣/١٧٢)، والتصريح (٢/٢٦٤).

أَفَاطِمُ! مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَرْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وقوله: «(وَإِ) لِمَنْ نُدِبَ»: أي: للمندوب، وأصل النَّدْبِ الدُّعَاءُ، لكنَّ النَّدْبَ هنا عند النَّحْوِيِّينَ هو المُنَادَى المُتَفَجِّعُ عليه، أو المُتَوَجَّعُ منه، فلو أنَّ رَجُلًا يُؤَلِّهُ ظَهْرَهُ يقولُ: (وَإِ ظَهْرَاهُ)، وهذا مُتَوَجَّعُ منه، أو انهدَمَ بيته، يقولُ: (وَإِ بَيْتَاهُ)، أو ماتتِ ناقةُ، يقولُ: (وَإِ نَاقَتَاهُ)، وهذا مُتَفَجِّعُ عليه.

وإنما اختارتِ العربُ (وَإِ)، لأنَّ دَلَالَتَهَا على التَّوَجُّعِ ظاهرةٌ جدًّا، وهي أَظْهَرُ مِنْ (يَا)، ولهذا إذا أُخْبِرَتِ الإنسانَ بشيءٍ يُوحِشُهُ يقولُ: (وَإِ)، لأنَّها تُقالُ في الأشياءِ التي تُوحِشُ، أو تُؤَلِّمُ، أو ما أشبهها.

وقوله: «أَوْ يَا»: يعني: ويجوزُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ (يَا) في النُّدْبَةِ، فتقولُ: (يَا ظَهْرَاهُ)، وهذا كثيرٌ في اللُّغَةِ العامِّيَّةِ، فهم لا يعرفونَ (وَإِ)، لكن قالَ: (وَغَيْرُ (وَإِ) أَي: (يَا) (لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنِبْ)، ف(يَا) تُسْتَعْمَلُ في محلِّ (وَإِ)، بشرطِ ألاَّ يكونَ هناك لَبْسٌ، فإنَّ كانَ هناك لَبْسٌ، فإنَّنا نَرْجِعُ إلى الأَصْلِ، وهو (وَإِ).

فلو أنَّ رَجُلًا يَتَفَجَّعُ على نَاقَتِهِ فقالَ: (وَإِ نَاقَتَاهُ)، صحَّ، ولو قالَ: (يَا نَاقَتَاهُ)، صحَّ، لأنَّ عندنا دليلاً، وهو مَدُّها ووصلُها بالهاءِ، وهذا هو العملُ في النُّدْبَةِ، لكن لو قالَ: (يَا نَاقَتِي) لم يَجْزُ أَنْ يَجْعَلَهَا نُدْبَةً لأجلِ اللَّبْسِ.

فانقسمت حروفُ النداءِ إلى أقسام:

الأوَّلُ: ما كانَ للبعيدِ، والثَّاني: ما كانَ للقريبِ، والثَّالثُ: ما كانَ للنُّدْبَةِ،

فألهزمةٌ للقريبِ، و(وَإِ) للنُّدْبَةِ، والباقِي للبعيدِ، وتُستَعْمَلُ (يَا) للنُّدْبَةِ بشرطِ ألاَّ يكونَ هناك لَبْسٌ، أمَّا (هَيَا) و(أَيَا) و(أَيُّ) و(آ)، فلا تُسْتَعْمَلُ في النُّدْبَةِ.

٥٧٥- وَعَيْرٌ مَنْدُوبٌ وَمُضْمَرٌ وَمَا جَا مُسْتَعَانًا قَدْ يُعْرَى فَاعْلَمَا
٥٧٦- وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَادِلَهُ

الشرح

لَمَّا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حُرُوفَ النَّدَاءِ الَّتِي تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ،
ذَكَرَ مَسْأَلَةً أُخْرَى، وَهِيَ: هَلْ يُحْدَفُ حَرْفُ النَّدَاءِ وَيَبْقَى عَمَلُهُ، أَوْ لَا؟

فَقَوْلُهُ: «قَدْ يُعْرَى»: أَي: يُعْرَى مِنْ حَرْفِ النَّدَاءِ، فَتُحْدَفُ أَدَاةُ النَّدَاءِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: تَقُولُ: (يَا زَيْدُ، قُمْ)، وَتَقُولُ: (زَيْدُ، قُمْ)، فَتُحْدَفُ حَرْفَ النَّدَاءِ.

مِثَالُ آخَرَ: تَقُولُ: (ظَهْرَاهُ!) نَادِيًا، فَهَذَا لَا يَجُوزُ، فِإِذَا قَالَ: (وَإِذَا ظَهْرَاهُ!)،
(وَإِذَا صَدِيقَاهُ!)، (وَإِذَا سَيَّارَتَاهُ!)، (وَإِذَا نَاقَتَاهُ!)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ نَقُولُ: لَا يَجُوزُ أَنْ
تُحْدَفَ (وَإِ)، لِأَنَّهُ مَنْدُوبٌ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّنَا لَوْ حَدَفْنَا هَذَا مَا عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ
نُدْبَةٌ، وَهُوَ حَرْفٌ جِيءَ بِهِ لِيَدُلَّ عَلَى مَعْنَى خَاصَّةٍ فِي النَّدَاءِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْدَفَ،
وَلَوْ حَدَفْنَا لَفَاتَ هَذَا الْغَرَضُ.

وَقَوْلُهُ: «وَمُضْمَرٌ»: يَعْنِي: أَنَّ الْمُنَادِيَ الْمُضْمَرَ لَا تُحْدَفُ مِنْهُ يَاءُ النَّدَاءِ.

وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ الصَّمِيرَ يُنَادَى مُطْلَقًا، وَقَالَ بَعْضُ
النَّحْوِيِّينَ: إِنَّ الصَّمِيرَ لَا يُنَادَى مُطْلَقًا، وَقَالَ آخَرُونَ: يُنَادَى صَمِيرُ الْمُخَاطَبِ
دُونَ غَيْرِهِ، فَيُقَالُ: (يَا إِيَّاكَ، قَدْ أَغْتَتِكَ)، (يَا إِيَّاكَ، قَدْ نَفَعْتِكَ)، (يَا إِيَّاكَ،
أَطَعْتُكَ)، وَهَكَذَا، بَدَلُ أَنْ تَقُولَ: (يَا فُلَانُ).

أَمَّا ضَمِيرُ الْغَائِبِ (يَا أَيَّاهُ)، فظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ - رحمه الله تعالى - أَنَّهُ يَجُوزُ، وَلَكِنَّ الْمَشْهُورَ عَدَمُ الْجَوَازِ، وَلَوْ قِيلَ بَعْدَ الْجَوَازِ إِلَّا فِيمَا وَرَدَ بِهِ السَّمْعُ لَكَانَ وَجِيهًا، فَلَا يُنَادَى الضَّمِيرُ إِلَّا إِذَا وَرَدَ بِهِ السَّمْعُ، فَهُوَ يُحْفَظُ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وقوله: «وَمَا جَا مُسْتَعَانًا»: فَإِنَّهُ قَدْ يُعْرَى، فَتَسْتَعِيثُ اللَّهُ ﷻ تَرْثِي لِلْمُسْلِمِينَ: (يَا لَلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ)، فَتَدْخُلُ (يَا) عَلَى الْمُسْتَعَاثِ، وَتَكُونُ اللَّامُ مَفْتُوحَةً فِيهِ، وَتَقُولُ: (يَا لَرَجُلِ الْمُرُورِ لِقَاطِعِ الْإِشَارَةِ)، تَسْتَعِيثُ بِرَجُلِ الْمُرُورِ لِقَاطِعِ الْإِشَارَةِ.

يقول المؤلف - رحمه الله -: إِنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمُسْتَعَاثِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحَذَفَ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (لَلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ).

وقوله: «فَاعَلِمًا»: الْأَلْفُ عَوَظٌ عَنِ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ، وَهَذَا بُنِيَ الْفِعْلُ مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ، وَأَصْلُهَا: (فَاعَلَمَنَ).

وقوله: «وَذَاكَ»: الْمَشَارُ إِلَيْهِ التَّعْرِيَةُ، أَي: حَذَفُ حَرْفِ النَّدَاءِ.

وقوله: «الْمَشَارِ لَهُ»: أَي: فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ.

مثال ذلك في اسم الجنس: (يَا نَهَارُ، مَا أَطْوَلَكَ!)، (يَا لَيْلُ، مَا أَطْوَلَكَ!)، (يَا جَمَلُ، مَا أَحْرَنَكَ!)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَحَذَفُ الْيَاءِ مِنْهُ قَلِيلٌ، فَلَا تَقُولُ: (جَمَلُ، مَا أَحْرَنَكَ!)، وَلَا: (سَيَّارَةٌ، مَا أَحْرَبَكَ!)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لِأَنَّ هَذَا اسْمُ جِنْسٍ، وَلَيْسَ كَالْعَلَمِ الَّذِي يُوجَّهُ لَهُ الْخَطَابُ، فَلِذَلِكَ لَا تُحَذَفُ مِنْهُ الْيَاءُ.

مثال المشار له باسم الإشارة: (يَا هَذَا، مَا أَغْفَلَكَ!)، وَأَمَّا (هَذَا، مَا أَغْفَلَكَ!)

فقليل، ومنه قول الشاعر^(١):

ذَا ارْعَوَاءَ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ
أَسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ

والشاهد قوله: (ذَا ارْعَوَاءَ)، أي: يا هذا، ارْعَوِ، فحذف حرف النداء في اسم الإشارة قليل.

وذهب بعض أهل العلم إلى أنه ممنوع، فلا يجوز أن يُحذف حرف النداء من اسم الجنس، ومن اسم الإشارة، ولكن ابن مالك - رحمه الله - يقول: «وَمَنْ يَمْنَعُهُ» أي: مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ يَاءِ النَّدَاءِ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وفي اسم الإشارة.

«فَانْصُرْ عَاذِلَهُ»: أي: لآئِمه، يعني: انْصُرِ الَّذِي يُلُومُهُ، ويقتضي هذا الكلام أن ابن مالك - رحمه الله - يُرَجِّحُ جَوَازَ الحذف، لكنه قليل، ولهذا قال: (وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلٌّ).

والحقيقة أن الشعرَ صَليْفٌ كما قال صاحبُ المُلْحَةِ، وإلا فمثلُ هذا التَّركيبِ يُعْتَبَرُ في البلاغةِ تعقيدًا، لأنه لا تكادُ تفهَمُ المعنى منه، لكن ضرورة الشعرِ تُلْجِئُهُ - رحمه الله - إلى أن يقولَ مثلَ هذا الكلامِ، ثم هو يريدُ منَّا أيضًا أن نكونَ فطاحِلَ في النَّحوِ، وفي العَرَبِيَّةِ، فيأتي بمثلِ هذا الكلامِ - الَّذِي فيه نوعٌ من التعقيدِ - لكي نتعلَّمُ ونفكِّرَ، أمَّا لو جاءنا بشيءٍ مطبوخٍ، لا يحتاجُ إلا إلى أكلٍ، فإنه لا يكونُ هذا جيِّدًا.

(١) البيت من الخفيف، وهو غير منسوب، كما في شرح الشواهد للعينى (٣/١٣٦).

٥٧٧- وَابْنِ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدًا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهْدًا

الشرح

بدأ المؤلف - رحمه الله - بأحكام المنادى، والأحكام أهم من الأدوات، لأن الأدوات تأتي عفواً، ويحدها الإنسان فيما كتبه غيره، لكن الكلام على حكم المنادى.

وبدأ المؤلف - رحمه الله - بحكم المبنى، فقال:

«وَابْنِ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدًا»: يعني: إذا ناديت اسماً معرفاً مفرداً فابنه.

«عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهْدًا»: أي: على الذي قد عهد في رفعه.

وقوله: «عَهْدًا»: أي: علم، والمراد بالمفرد هنا ليس مُقَابِلَ الْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَّةِ، لكن المراد ما ليس مُضَافًا، ولا شَبِيهًا بِالْمُضَافِ، فما دلَّ على واحدٍ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، وما دلَّ على اثنين يُبْنَى عَلَى الْأَلْفِ، وما دلَّ على جمعٍ يُبْنَى عَلَى الْوَاوِ.

إِذَنْ: الْقَاعِدَةُ: إِذَا كَانَ الْمُنَادَى مَعْرِفَةً مُفْرَدًا وَجِبَ بِنَاؤُهُ عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ.

وعلم من قول المؤلف - رحمه الله -: (وَابْنِ) أَنَّهُ لَا يُنَوَّنُ، لِأَنَّ الضَّمَّةَ ضَمَّةَ بِنَاءٍ لَا إِعْرَابٍ، وَالمَبْنِيُّ لَا يُنَوَّنُ إِلَّا إِذَا كَانَ تَنْوِينًا عِوَضًا كَمَا سَبَقَ، فَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ)، (يَا بَكْرُ)، (يَا عَلِيُّ)، (يَا جَعْفَرُ)، فهذا منادى معرفة مفرد، (يَا رَجُلُ) لِرَجُلٍ مُعَيَّنٍ، وَيُسَمَّى هَذَا (النَّكِرَةَ الْمُقْصُودَةَ)، فَ(رَجُلُ) نَكْرَةٌ، لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ مُقْصُودًا صَارَ كَالْمَعْرِفَةِ.

وإذا كنت تُنادي اثنين تقول: (يا زيدان)، (يا بكران)، (يا عمران)، (يا خالدان)، (يا رجLAN) إذا قصدت رجلين معينين.

وتُنادي جمع المذكر السالم فتقول: (يا مسلمون)، (يا قانتون)، (يا صالحون)، (يا متعلمون)، وما أشبه ذلك.

ولو أن رجلاً قال: (يا زيداً)، قلنا: خطأ، لأنه يُبنى على الضم، ولو قال: (يا مسلمين) قلنا: خطأ، لأنه يُبنى على الواو، فلا بُدَّ أن تقول: (يا مسلمون).

الخلاصة:

إذا كان المنادى اسماً معرفةً مفرداً وجب بناؤه على ما يُرفعُ به.

٥٧٨- وَأَنُو أَنْضَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيُجَرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا

الشرح

إذا كان المُنَادَى مَبْنِيًّا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَادَى، فَإِنَّا نَنُوِي ضَمَّةً جَدِيدَةً.

مثاله: (يا هَذَا)، وَلَا نَضُمُّهَا فَتَقُولُ: (يا هَذَا)، وَتَقُولُ: (يا مَنْ يَقُولُ لِلشَّيْءِ: كُنْ فَيَكُونُ)، وَلَا تَقُولُ: (يا مَنْ)، بَلْ تُبْقِيهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ.

وكذلك لو ناديتَ شَخْصًا اسْمُهُ (حَيْثُ)، تَقُولُ: (يا حَيْثُ)، وَنَقُولُ فِي إِعْرَابِهَا: (يا): حَرْفُ نِدَاءٍ، وَ(حَيْثُ): مُنَادَى مَبْنِيٌّ عَلَى ضَمِّ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهِ اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْبِنَاءِ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي (يا هَذَا): مَبْنِيٌّ عَلَى ضَمِّ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهِ اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِسُكُونِ الْبِنَاءِ، لِأَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ الَّذِي حَصَلَ بِالنِّدَاءِ بِنَاءٌ جَدِيدٌ مُتَجَدِّدٌ، عَارِضٌ طَارِئٌ.

إِذَنْ: هَذَا الْمَبْنِيُّ عَلَى سُكُونٍ، أَوْ ضَمٍّ، أَوْ كَسْرٍ يُنَوَى ضَمُّهُ.

وقوله: «وَلِيُجَرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا»: أَي: هَذَا الَّذِي كَانَ مَبْنِيًّا إِذَا نَادَيْنَاهُ حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِحُكْمِهِ لَوْ كَانَ مَبْنِيًّا مِنْ أَجْلِ النَّدَاءِ، وَهُوَ الْبِنَاءُ الْمُجَدَّدُ، وَهَذَا الشَّطْرُ إِنَّمَا يَتَبَيَّنُ مَعْنَاهُ فِيهَا يَأْتِي، أَمَّا هُنَا فَلَا يَتَبَيَّنُ مَعْنَاهُ.

٥٧٩- وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَاً وَشِبْهَهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا

الشرح

قوله: «المُفْرَد»: هو ما ليس مُضَافًا ولا شِبْهَهُ.

وقوله: «الْمَنْكُورَ»: أي: النكرة، فالمفرد النكرة يُنصب، ولهذا قال: (أنصب).

مثاله: (يا رجلاً، أنقذ فلاناً)، وقالوا: مثل قول الأعمى: (يا رجلاً، خذ بيدي)، فهو لم يقصد رجلاً معيناً، بل قصد أي رجلٍ من الرجال، فيكون هذا نكرة، فيُنصب بالفتح.

وتقول: (يا طالباً، كن مجتهداً)، تُخاطب أي طالب، فيكون منصوباً، وتقول: (يا مسلمين) بالتصبي، لأنه مُنكرٌ، فلا تُخاطب مسلمين معينين.

وقوله: «وَالْمُضَافَاً»: هذا هو الثاني، فالمضاف أيضاً يُنصب عند النداء، فتقول: (يا عبد الله)، (يا): حرف نداء، و(عبد): منادى منصوبٌ بياء النداء، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، وهو مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه، وقال النبي ﷺ: «يا عبد الله، لا تكن مثل فلان، كان يقوم من الليل، فترك قيام الليل»^(١). ولو قلت: (يا عبد الله) لم يصح.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه، رقم (١١٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر، رقم (١١٥٩).

ومثله أيضاً قولُ الله تعالى: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، وقولُه: ﴿قُلْ يَاعِبَادِي الَّذِينَ اسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣]، وأمثله كثيرةٌ.

وتقولُ أيضاً: (يا غُلامَ زيدٍ، أَقْبِلْ)، ذ(يا): حرفُ نداءٍ، و(غُلامٌ): مُنادى منصوبٌ بالفتحة الظَّاهرة، وهو مضافٌ، و(زَيْدٌ): مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافة، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه.

ولو قلت: (يا غُلامُ زيدٍ)، كان هذا ممنوعاً، وإنَّما تقولُ: (يا غُلامٌ) بالنَّصبِ، هذا معنى قولِ ابنِ مالكٍ - رحمه الله -: (وَالمُضَافَا).

وقولُه: «وَشَبَّهَهُ»: شَبَّهَ المُضَافِ يقولون: هو ما تَعَلَّقَ به شيءٌ مِنْ تمامِ مَعْنَاهُ: إمَّا فاعِلاً به (أي: أَنَّهُ هو الَّذِي رَفَعَهُ)، أو مفعولاً به، أو مجروراً.

مثالُ الفاعلِ: (يا كَرِيماً أبوه، أَقْبِلْ)، فهنا (كَرِيماً) مُنادى مُعَيَّنٌ، لكنَّه شَبِيهٌ بالمُضَافِ، لأنَّه تَعَلَّقَ به شيءٌ مِنْ تمامِ مَعْنَاهُ فاعِلاً به، وهو مثلُ قولِكَ: (يا كَرِيمَ الأبِ)، فهو شَبِيهٌ بالمُضَافِ تماماً.

مثالُ المفعولِ به: (يا بائعاً ثوبه، عندي لك ثوبٌ)، (يا طالِعاً جبلاً)، ذ(طالِعاً) نكرةٌ مُعَيَّنَةٌ، فالمقصودُ هذا الشَّخْصُ المُعَيَّنُ، لكنَّه تَعَلَّقَ به شيءٌ مِنْ تمامِ مَعْنَاهُ، فصارَ شَبِيهاً بالمُضَافِ، وعلى هذا فِقْسُ.

وتقولُ: (يا قارئاً الكتابِ، تأمِّله)، ولو قلتَ: (يا قارئُ الكتابِ)، لم يصحَّ، لأنَّه شَبِيهٌ بالمُضَافِ، فإنَّ قولَكَ: (يا قارئاً الكتابِ) مثلُ قولِكَ: (يا قارئِ الكتابِ)، وأنت لو قلتَ: (يا قارئَ الكتابِ)، صارَ مُضَافاً، فلهذا يقولون: إنَّ هذا شَبِيهٌ بالمُضَافِ.

مثال المجرور: (يا لَطِيفًا بالعبادِ، كُنْ بي لَطِيفًا)، ذ(لَطِيفًا) نكرة مقصودة،
مُوجَّهَةٌ إلى الله -عزَّ وجلَّ- لكن (بالعباد) تَعَلَّقَ بها لِيَتِمَّ مَعْنَاهَا، وهو مجرورٌ
بحرفِ الجرِّ.

إِذْنُ: الشَّيْبَةُ بِالْمُضَافِ هو ما تَعَلَّقَ به شيءٌ مِنْ تمامِ معناه: إمَّا فاعلاً به، أو
مفعولاً به، أو مجروراً به.

وقوله: «عَادِمًا»: حَالٌ مِنْ فاعِلٍ (انْصَبَ).

و«خِلَافًا»: مفعولٌ بِهِ (لِعَادِمًا) أي: لَنْ تَجِدَ خِلَافًا، فكأنَّ ابْنَ مالِكٍ
-رحمه الله تعالى- يقول: إِنَّ النَّحْوِيِّينَ -أو العربَ- أَجْمَعُوا على أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ
تُنْصَبُ.

الخلاصة: النكرة غير المقصودة، والمضاف، والشَّيْبَةُ بِالْمُضَافِ إذا نُودِيَتْ،
فلا بُدَّ أَنْ تُنْصَبَ، وهناك شَيْئَانِ يُبَيِّنَانِ على ما يُرْفَعَانِ به، وهما المَعْرِفَةُ والنَّكْرَةُ
المقصودة.

- ٥٨٠- وَنَحْوُ (زَيْدٍ) ضَمٌّ وَافْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ: (أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ)
٥٨١- وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِلَ (ابْنُ) عَلَمًا أَوْ يَلِ الْإِلَ (ابْنُ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

الشرح

قوله: «زَيْدٌ»: عَلَمٌ، فهو مُعَرَّفٌ، فيستحقُّ الْبِنَاءَ عَلَى الضَّمِّ، فتقول: (يا زَيْدُ)، لكنْ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ (ابْنُ)، وبعْدَ (ابْنِ) عَلَمٌ، أَوْ كَانَ اسْمَ أَنْثَى، وبعْدَهَا (ابنة)، وَالَّذِي بَعْدَهَا عَلَمٌ، فهنا يجوزُ فِي (زَيْدِ) الضَّمُّ والفتحُ.

مثاله «أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ»: فهنا (زَيْدُ) بعْدَهَا (ابْنُ)، و(سَعِيدِ) عَلَمٌ، والهمزةُ من حُرُوفِ النِّدَاءِ، فنقولُ فِي إعرابهِ عَلَى الضَّمِّ: الهمزةُ حرفُ نداءٍ، و(زَيْدُ): مُنَادَى مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، و(ابْنُ): صِفَةٌ لـ(زَيْدُ) مَنْصُوبٌ، وعلامةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، قالوا: وَيَجُوزُ أَنْ تُعْرَبَهُ مُنَادَى مُسْتَقِلًّا، لكنْ إِذَا أَعْرَبْتَهُ مُنَادَى مُسْتَقِلًّا مَا جاز فِي الْأَوَّلِ إِلَّا الرَّفْعُ، فتقولُ: (أَزِيدُ يا ابنَ سَعِيدِ، لَا تَهْنُ).

وإِذَا بَنَيْنَا (زَيْدَ) عَلَى الْفَتْحِ، وقلنا: (أَزِيدَ بْنَ سَعِيدِ)، نقولُ فِي الإعرابِ: الهمزةُ حرفُ نِداءٍ، و(زَيْدُ): مُنَادَى مَبْنِيٌّ عَلَى ضَمِّ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ، منعٌ مِنْ ظُهُورِهِ إِتْبَاعُهُ لِصِفَتِهِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وهناك قولٌ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وما بعْدَهُ عَلَى الْفَتْحِ، وتُلغى كَلِمَةُ (ابْنِ)، لكنَّ الإعرابَ الصَّحِيحَ أَنْ نقولَ: (زَيْدُ): مُنَادَى مَبْنِيٌّ عَلَى ضَمِّ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ، منعٌ مِنْ ظُهُورِهِ إِتْبَاعُهُ لِصِفَتِهِ، لَأَنَّهُ مُتَّبَعٌ لَهَا بِالْفَتْحِ فَقَطْ، فصارتْ فَتْحَتُهُ فَتْحَةَ إِتْبَاعٍ لَا إعرابٍ.

إِذَنْ: إِذَا وَجِدَ عِلْمًا، وَبَعْدَهُ (ابن)، وَبَعْدَهُ عِلْمٌ، فَإِنَّ الْعِلْمَ الْأَوَّلَ يَجُوزُ فِيهِ
الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ وَالنَّصْبِ.

وَأَمَّا (ابن) فَمَنْصُوبَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلَا تُبْنَى، لِأَنَّهَا مُضَافٌ، وَلَوْ نُودِيَتْ
نَفْسُهَا لَوَجِبَ نَصْبُهَا، فَهِيَ إِذَنْ مَنْصُوبَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَمَّا الْعِلْمُ الثَّانِي، فَهُوَ
مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَى حُكْمِ (ابن)؟

نَقُولُ: بَلْ تَكَلَّمَ لِدُخُولِهَا فِي عُمُومِ قَوْلِهِ: (وَالْمُضَافَا)، وَ(ابن) مُضَافٌ،
فَيَكُونُ مَنْصُوبًا بِالْفَتْحَةِ.

فَإِذَا صَارَ الَّذِي قَبْلَ (ابن) لَيْسَ بِعِلْمٍ، فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، مِثْلُ: (يَا غُلَامُ
ابنَ زَيْدٍ)، وَ(غُلَام) لَيْسَتْ بِعِلْمٍ.

وَإِذَا صَارَ الَّذِي بَعْدَ (ابن) لَيْسَ بِعِلْمٍ، فَإِنَّهُ كَذَلِكَ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، فَتَقُولُ:
(يَا زَيْدُ ابْنَ الْكَرِيمِ)، وَالْكَرِيمُ لَيْسَتْ بِعِلْمٍ، وَإِذَا صَارَ الَّذِي بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ لَيْسَ
كَلِمَةً (ابن) تَعَيَّنَ الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ، فَتَقُولُ: (يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو)، فَيَتَعَيَّنُ فِي
(زَيْد) هُنَا الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو)، لِأَنَّهُ
لَيْسَ فِيهِ (ابن) بَيْنَ عِلْمَيْنِ، فَإِذَا صَارَ (ابن) بَيْنَ عِلْمَيْنِ، فَلَا بَأْسَ، وَأَمَّا
(صَاحِب) فَيَتَعَيَّنُ فِيهَا النَّصْبُ، وَلَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ، لِأَنَّهُ مُضَافٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ (أخ) مِثْلُ (ابن)؟

قُلْنَا: الظَّاهِرُ أَنَّهَا مِثْلُهَا، وَهَمَّ لَمْ يَذْكُرُوا الْأَخَ، وَإِنَّمَا ذَكَرُوا الْبِنْتَ، لَكِنَّ
الظَّاهِرَ أَنَّ (أخ) وَ(خال)، وَكُلَّ الْكُنَى مِثْلُهَا.

٥٨٢- وَاضْمُمُ أَوْ أَنْصِبْ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا

الشرح

قوله: «أَوْ»: هنا للتَّخْيِيرِ.

وقوله: «اضْمُمُ»: أي: ابنِ على الضَّمِّ.

وقوله: «أَوْ أَنْصِبْ»: أي: أَعْرِبْهُ بِالْفَتْحِ نَصْبًا.

وقوله: «مَا»: اسمٌ موصولٌ مفعولٌ (اضْمُمُ أَوْ أَنْصِبْ)، وهنا فيه اشتغالٌ، والمعروفُ أَنَّهُ في مِثْلِ هذا يكونُ مفعولًا للثَّانِي.

وقوله: «اضْطَرَّارًا»: مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ، أي: لِلضَّرُورَةِ، وعاملُهُ (نُونًا)، والألفُ فيها للإِطْلَاقِ، أي: اضْمُمُ، أو انصِبْ ما نُونَ اضْطَرَّارًا.

القاعدةُ: إذا جاء الاسمُ مُسْتَحِقًّا لِلْبِنَاءِ على الضَّمِّ، والمبنيُّ على الضَّمِّ لا يُنَوَّنُ، فتقولُ: (يا زيدُ)، (يا عَمْرُو)، (يا بكرُ)، (يا خالدُ)، ولا تقولُ: (يا زيدُ)، (يا عَمْرُو) إلخ، لكنْ إذا نُونَ مِنْ أَجْلِ الضَّرُورَةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُعْرِبَهُ على أَنَّهُ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، أو على أَنَّهُ منادى منصوبٌ، فشملَ قولُ المؤلِّفِ - رحمه الله -: (مَا اضْطَرَّارًا نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ)، المُنَادَى الَّذِي يُبْنَى على الضَّمِّ لِكَوْنِهِ نكرةً مقصودةً، أو يُبْنَى على الضَّمِّ لِكَوْنِهِ عَلَمًا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ أَنْ تَقُولَ في إِعْرَابِهِ: إِنَّهُ منصوبٌ ببياءِ النِّداءِ مِثْلًا، أو إِنَّهُ مبنيٌّ على الضَّمِّ، ونُونٌ لِلضَّرُورَةِ.

قال الشاعر^(١):

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامِ

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (يَا مَطْرٌ)، وكان عليه أن يقول: (يا مَطْرُ)، لكنه نَوَّهَ لضرورة الشُّعْر، لأنه لو لم يُنَوِّهْ لانكسر البيت، وعلى هذا نقول في الإعراب: (سَلَامٌ): مبتدأ، وهو مضافٌ إلى اسمِ الجلالة، و(يَا): حرفُ نِدَاءٍ، و(مَطْرٌ): مُنادى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، وتُؤنُّ للضرورة، و(عَلَيْهَا): جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ (سَلَامٌ).

ويجوزُ أن يقولَ: (سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرًا عَلَيْهَا)، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله خيرنا- فقال: (وَاضْمُمُ، أَوْ انصِبْ)، وإنَّما جازَ النَّصْبُ، لأنه لما دَخَلَهُ التَّنوينُ، صارَ كأنَّهُ غَيْرُ مقصودٍ، ولذلك النَّكْرَةُ المقصودةُ تُبنى على الضَّمِّ، فلمَّا دخل التَّنوينُ صارَ كأنَّهُ غَيْرُ مقصودٍ، والمُنَادى النَّكْرَةُ غيرُ المقصودِ حكمه أن يُنصَبَ، ونقولُ في إعرابه: (يَا): حَرْفُ نِدَاءٍ، و(مَطْرًا): مُنادى منصوبٌ بـ(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِهِ.

إِذَنْ: لا يَغْلَطُ الإنسانُ في بابِ الضَّرورةِ، إن شاء نَصَبَ، وإن شاء رَفَعَ. وأما قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرٌ)، فهذا على الأصلِ، لأنه ليس فيه تنوينٌ. وقال الشاعر^(٢):

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتِكَ الْأَوَاقِي

(١) البيت من الوافر، وهو للأحوص محمد بن عاصم، كما في الكتاب (٢/٢٠٢)، وخزانة الأدب (٢/١٥١)، وشرح الشواهد للعيبي (٣/١٤٤)، والتصريح (٢/٢٢١).
(٢) البيت من الخفيف، وهو للمهلل، كما في شرح الشواهد للعيبي (٣/١٤٥).

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (يَا عَدِيَّ)، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ لَوْلَا الضَّرُورَةُ: (يَا عَدِيَّ)،
لَأَنَّهُ عَلِمَ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ يَجُوزُ أَنْ يُنَوَّنَ لِمُضَرَّةِ الشُّعْرِ، وَإِذَا نُونَ
جَازَ أَنْ يَبْقَى عَلَى ضَمِّهِ، وَجَازَ أَنْ يُنْصَبَ.

وَقَوْلُهُ: «مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ»: فِي الْأَوَّلِ قَالَ: إِنَّهُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ
لَأَجْلِ أَنْ يَشْمَلَ الْمُنَى، وَجَمَعَ الْمَذْكَرَ السَّلَامَ، وَهَنَا لَمْ يَقُلْ: عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ، لِأَنَّ
الْكَلَامَ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّ الْبِنَاءَ عَلَى الضَّمِّ، أَمَّا الْجَمْعُ، فَهُوَ يَبْقَى عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ،
وَكَذَلِكَ الْمُنَى.

٥٨٣- وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَل) إِلَّا مَعَ (اللَّهِ) وَمَحْكِي الْجُمْلِ
٥٨٤- وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِضِ وَشَدَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

الشرح

تقدّم أنّ المنادى يجوز فيه حذف أداة النداء، لكن لا تجتمع أداة النداء مع (أل)، فلا تقول: (يا النبي)، (يا الرجل) إلا للضرورة، والضرورة عند النحويين هي الشعر.

وقوله: «إِلَّا مَعَ اللَّهِ»: فلفظ الجلالة اختصّ بجواز جمع (يا) مع (أل)، فتقول: (يا الله)، ولا يجب عليك أن تقول: (يا أيها الله)، قالوا: وهنا تكون همزتها همزة قطع، فلا تقول: (يا الله)، ويجوز أن تجعلها همزة وصل، لكن الأفصح أنها تقطع.

وقوله: «وَمَحْكِي الْجُمْلِ»: فلو سمينا شخصا بجملة اسمية محلاة ب(أل) جاز أن نناديه ب(يا).

مثاله: دخل علينا رجل وقال: (الصباح بارد)، فأخذنا عليه هذه الكلمة، وبدأنا نسميه (الصباح بارد)، ونقول: (جاء الصباح بارد)، (دخل الصباح بارد)، وما أشبه ذلك، فإذا أردنا أن نناديه ب(يا) نقول: (يا الصباح بارد)، وهنا يجب أن تجعلها همزة قطع لقبح اجتماع (يا) النداء مع (أل) الساكنة في الهمزة، فتقطع الهمزة ليزول هذا القبح، أمّا في (يا الله)، فيجوز أن تجعل الهمزة همزة وصل، وهمزة قطع.

وقوله: «وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِضِ»: أي: تَعْوِضِ المِيمِ عن الياءِ، فالأكثرُ أن يُقالَ: (اللَّهُمَّ)، بدلًا من (يا اللهُ)، ولهذا إذا تدبَّرتِ الأدعيةَ الواردةَ في الكتابِ والسُّنةِ وجدتها: (اللَّهُمَّ)، دونَ (يا اللهُ)، مثل: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي)، فتعوَّضُ المِيمِ عن الياءِ، وأُخِّرَتْ لِأَجْلِ أنْ يكونَ الابتداءُ باسمِ الله -سُبْحَانَهُ وتعالى-.

وقوله: «وَشَدَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضٍ»: القَرِيضُ هو الشُّعْرُ، والمثالُ قولُ الشاعر^(١):

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثْتُ أَلَمًا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ، يَا اللَّهُمَّ

فجاءَ بـ(يا) لِأَجْلِ أنْ يستقيمَ الوزنُ، ومع ذلك جَعَلَ الهَمْزَةَ سَاكِنَةً.

واعلمَ أنَّ (اللَّهُمَّ) يُؤْتَى بها لِلنِّدَاءِ وَالطَّلَبِ، كما في قَوْلِكَ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي)، وما أشبه ذلك.

ويُؤْتَى بها لِلتَّكْيِيدِ لِيُبَيِّنَ لِلْمُخَاطَبِ أنْ هذا الأمرُ مُؤَكَّدٌ، فصيَّامُ بنُ ثَعْلَبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جَاءَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ: «إِنِّي سَأَلْتُكَ وَمُشَدَّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ». فَأَذِنَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ أَنْ يَسْأَلَ، فَقَالَ: «أَسْأَلُكَ بِالَّذِي خَلَقَكَ وَخَلَقَ مَنْ قَبْلَكَ: اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً؟». قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». ثُمَّ سَأَلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: «أَنْشُدْكَ: اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ خَمْسَ صَلَوَاتٍ؟»، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». وَذَكَرَ الصَّوْمَ وَالزَّكَاةَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»^(٢). كُلُّ هَذَا مِنْ أَجْلِ التَّوَكُّيدِ.

(١) البيت من الرجز، وهو لأبي خراش الهذلي، انظر خزائن الأدب (٢/٢٩٥)، وشرح الشواهد للعيني (٣/١٤٦)، والتصريح (٢/٢٢٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب طرح الإمام المسألة على أصحابه، رقم (٦٣).

ويؤتى بها للقلّة والنُدرة، وهذه تُوجدُ كثيرًا في كُتُبِ المُؤلِّفين، حيث يقولون:
 (لا يكونُ كذا وكذا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَذَا وكذا)، فيأتون بها للتقليلِ
 والنُدورِ، وكذلك لو سألَكَ سائلٌ: هل فلانٌ يزورك؟ فتقول: (أبدًا ما زارني،
 اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا احتاجَ إليَّ جاءَ يزورني).

فصارتُ (اللَّهُمَّ) تُستعملُ على ثلاثةٍ وُجوهٍ: في النداءِ، وفي التأكيدِ، وفي
 التقليلِ.

فإن قال قائلٌ: وما معنى قولهم: (الله، الله)؟

نقول: هذا ليس بنداءٍ، ولكن على سبيلِ التحذيرِ، أي: أُحذِرُكُمْ اللهُ،
 أُحذِرُكُمْ اللهُ.



فصل

٥٨٥- تابع ذي الضمِّ المُضَافِ دُونَ (أَل) أَلزِمُهُ نَضْبًا كَ (أَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ)

الشرح

قوله: «تابع»: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه قوله: (أَلزِمُهُ)، أي: أَلزِمُ تابع ذي الضمِّ.

وقوله: «المُضَافِ»: صفةٌ لـ(تابع).

وقوله: «دُونَ أَل» حالٌ من (تابع)، أي: حالٌ كَوْنِهِ دُونَ (أَل).

وقوله: «تابع ذي الضمِّ»: التَّوابعُ خَمْسَةٌ: النَّعْتُ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ، وَعَطْفُ النَّسْقِ، وَالتَّوَكِيدُ، وَالبَدَلُ، وَعِنْدَ ابْنِ أَجْرُومٍ -رحمه الله- أَرْبَعَةٌ، لِأَنَّهُ أَدْرَجَ عَطْفَ الْبَيَانِ فِي التَّوَكِيدِ.

إِذَنْ: قَوْلُهُ (تَابِعَ ذِي الضَّمِّ) يَشْمَلُ الْخَمْسَةَ، لَكِنَّهُ يُسْتثنَى مِنَ التَّوابعِ مَا سِيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ -رحمه الله-.

فَإِذَا وُجِدَ تَابِعٌ مِنَ التَّوابعِ الْخَمْسَةِ إِلا مَا اسْتثنَى فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ -رحمه الله- فَهَذَا حُكْمُهُ.

فَإِذَا كَانَ مُضَافًا وَخَالِيًا مِنْ (أَل) فَإِنَّ الْمُؤَلِّفَ -رحمه الله- يَقُولُ: (أَلزِمُهُ نَضْبًا) وَلَوْ كَانَ الَّذِي قَبْلَهُ مَضْمُومًا.

مثاله: «أَزَيْدُ ذَا الْحَيْلِ»: فالهمزة لِنِدَاءِ الْقَرِيبِ، و(زَيْدُ): مُنَادَى مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، و(ذَا): صِفَةٌ ل(زَيْدُ)، وَهُوَ مُضَافٌ، وَلَيْسَ فِيهِ (أَل).

فإِذَنْ: صَارَ (ذَا الْحَيْلِ) تَابِعًا لِذِي ضَمٍّ، وَهُوَ مُضَافٌ، وَخَالَ مِنْ (أَل)، فَتَقُولُ: (أَزَيْدُ ذَا الْحَيْلِ)، وَوَجْهُ النَّصْبِ أَنَّهُ عَلَى الْمَحَلِّ، لِأَنَّ (زَيْدُ) مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

مثال آخر: (يا اللهُ بَدِيعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)، (يا عَمْرُو غُلَامَ زَيْدِ).

٥٨٦- وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ، وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِيلٌ نَسَقًا وَبَدَلَا

الشرح

قوله: «وَمَا سِوَاهُ»: أي: المضافِ دونَ (أل)، فيشملُ قوله: (وَمَا سِوَاهُ) ما ليسَ بمُضَافٍ، وما أُضِيفَ، ولكنْ فيه (أل)، فيجوزُ فيه الرَّفْعُ، ويجوزُ فيه النَّصْبُ.

مثال ما ليسَ بمُضَافٍ: (يا زَيْدُ الظَّرِيفِ)، ف(الظَّرِيفِ): صِفَةٌ ل(زَيْدِ)، وهي غَيْرُ مُضَافَةٍ، فيجوزُ أَنْ تَقُولَ: (يا زَيْدُ الظَّرِيفِ)، و(يا زَيْدُ الظَّرِيفِ)، ف(الظَّرِيفِ) باعتبارِ اللَّفْظِ، و(الظَّرِيفِ) باعتبارِ المَحَلِّ، ومع ذلك يقولون: إِنَّهُ صِفَةٌ مَنْصُوبَةٌ بَفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الإِتْبَاعُ (أي: إِتْبَاعُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ بِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ)، وَإِلَّا فَمَحَلُّهُ النَّصْبُ، لَكِنْ أُتْبِعَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ فِي الحَرَكَةِ فَقَطْ، وَلِهَذَا نَقُولُ: (الظَّرِيفِ) صِفَةٌ ل(زَيْدِ) مَنْصُوبَةٌ بَفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا حَرَكَةُ الإِتْبَاعِ، وَهَذَا إِذَا بَنَيْنَاهُ عَلَى الضَّمِّ، فَقَلْنَا: (يا زَيْدُ الظَّرِيفِ).

أَمَّا إِذَا قَلْنَا: (يا زَيْدُ الظَّرِيفِ)، فَهُوَ صِفَةٌ عَلَى المَحَلِّ.

مثال ما أُضِيفَ وفيه (أل): (يا زَيْدُ الحَسَنِ الوَجْهِ)، وتقولُ: (يا زَيْدُ الحَسَنِ الوَجْهِ).

فتبيِّن بهذا أَنَّ تَابِعَ ذِي الضَّمِّ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الحالُ الأوَّلَى: أَنْ يَكُونَ مُجَرَّدًا مِنَ الإِضَافَةِ، وَفِيهِ (أل).

الحال الثانية: أن يكون مضافاً مجرداً من (أل).

الحال الثالثة: أن يكون مضافاً مع (أل).

فالمُضَافُ دونَ (أل) الواجبُ فيه النَّصْبُ، وما عداهُ يجوزُ فيه الرَّفْعُ والنَّصْبُ.

وقوله: «وَأَجْعَلَا كَمُسْتَقْلٍ نَسَقًا وَبَدَلَا»: أخرج من التَّوابعِ النَّسَقَ والبَدَلَ، وبقي النَّعْتُ والتَّوَكِيدُ وَعَطْفُ البَيَانِ، فيجوزُ فيهنَّ الأَوْجُهُ الَّتِي سَبَقَتْ.

أمَّا النَّسَقُ - وهو ما عَطِفَ بواحدٍ من حُرُوفِ العَطْفِ - فإنَّ التَّابِعَ يكونُ كالمُسْتَقْلِ، لا علاقةَ له بالَّذي قبله، وكذلك إذا كان بَدَلًا، فإنَّهُ يكونُ كالمُسْتَقْلِ.

مثال النَّسَقِ: (يا زيدُ وَعَمْرُو)، (يا): حَرْفُ نداءٍ، و(زيد): مُنادَى، والواوُ حَرْفُ عَطْفِ، و(عَمْرُو): معطوفٌ على (زيد) مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ، لأنَّك لو ناديتَ عَمْرًا مُسْتَقِلًّا بِنَيْتِهِ على الضَّمِّ، وكذلك تقولُ: (يا زيدُ ورجلٌ).

وتقولُ: (يا زيدُ وعبدَ الله)، (يا زيدُ وَعَلَامَ عَمْرُو)، (يا زيدُ وطالعا جَبَلًا)، (يا ربُّ ولطيفًا بالعِبَادِ)، فيجبُ النَّصْبُ، لأنَّهُ لو كان المُنادَى مُسْتَقِلًّا لوجبَ نَصْبُهُ.

الخلاصة:

إنَّ كانَ التَّابِعُ عَطِفَ نَسَقٍ، أو بَدَلًا، فإنَّ الثَّانِي يُجْعَلُ كأنَّهُ مُنادَى مُسْتَقِلٌّ، فإنَّ كانَ عَلَمًا، أو نِكْرَةً مقصودةً بِنِيَّ على الضَّمِّ، وإنَّ كانَ مُضَافًا، أو شَبِيهًا به، فهو منصوبٌ.

أَمَّا إِذَا كَانَ التَّابِعُ صِفَةً، أَوْ تَوْكِيدًا، أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، فَلَهُ هُنَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ:
 إِمَّا أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ مُضَافًا مُحَلِّيًّا بِ(أَلٍ)، أَوْ مُضَافًا غَيْرَ مُحَلِّيٍّ بِ(أَلٍ)، أَوْ غَيْرَ
 مُضَافٍ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُضَافٍ، أَوْ كَانَ مُضَافًا مُحَلِّيًّا بِ(أَلٍ) جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ:
 الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، وَإِنْ كَانَ مُضَافًا غَيْرَ مُحَلِّيٍّ بِ(أَلٍ) تَعَيَّنَ فِيهِ النَّصْبُ.

٥٨٧- وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ (أَل) مَا نُسِقًا ففِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

الشرح

إذا عَطَفْتَ عَلَى الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ عَلَى الضَّمِّ اسْمًا مَصْحُوبًا بِ(أَل)، ففِيهِ وَجْهَانِ،
ولكنَّ الرَّفْعَ أَفْضَلَ، وَلِهَذَا قَالَ:

«وَرَفْعٌ يُنْتَقَى»: أَي: يُخْتَارُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَجِبَالٌ أَوْبَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾

[سبأ: ١٠]، وَفِي قِرَاءَةٍ: ﴿وَالطَّيْرُ﴾، فَهِيَ قِرَاءَتَانِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ.

وتَقُولُ: (يَا زَيْدُ وَالْعَلَامُ)، أَمَّا وَجْهُ النَّصْبِ فَعَطْفُ عَلَى الْمَحَلِّ، لِأَنَّ مَحَلَّ

(زَيْدِ) الْمُنَادَى النَّصْبُ، وَأَمَّا ضَمُّهُ فَلِلْإِتْبَاعِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَمَا حُرِّكَ لِلإِتْبَاعِ،
فَلَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ، لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِمَا قَبْلَهُ، فَيَقَالُ: الْوَاوُ حَرْفٌ عَطْفٍ، وَ(الْعَلَامُ): مَعْطُوفٌ
عَلَى (زَيْدِ) مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظَهُورِهَا الإِتْبَاعُ.

إِذَنْ: إِذَا كَانَ مَا نُسِقَ مُحَلِّيًّا بِ(أَل)، ففِيهِ وَجْهَانِ، وَلَكِنَّ الْمَوْلِّفَ -رَحِمَهُ اللهُ-

يَقُولُ: (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى)، وَالْقِرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ بِالنَّصْبِ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَجِبَالٌ أَوْبَى مَعَهُ،

وَالطَّيْرُ﴾، لَكِنَّ النَّحْوِيِّينَ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: النَّحْوِيُّ كَالْتَعَلْبِ، تُدْخِلُ يَدَكَ عَلَيْهِ

مِنْ بَابِهِ، فَيَخْرُجُ مِنْ نَافِقَائِهِ^(١)، قَالُوا: إِنَّ ﴿وَالطَّيْرُ﴾ عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ لَيْسَتْ

مَعْطُوفَةٌ عَلَى ﴿يَجِبَالٌ﴾، بَلْ مَفْعُولٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، أَي: وَسَخَرْنَا لَهُ الطَّيْرَ،

وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ تَكَلُّفٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْوَجْهَانِ عَلَى السَّوَاءِ، لِأَنَّهُ مَا دَامَ

الْقُرْآنُ وَرَدَ بِهِمَا جَمِيعًا فَالْقُرْآنُ أَفْصَحُ الْكَلَامِ.

(١) تقدم الكلام عليه (ص: ١٨٩).

٥٨٨- و(أَيُّهَا) مَصْحُوبٌ (أَلْ) بَعْدُ صِفَةً يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

الشرح

هذا البيت فيه شيء من الإشكال في تركيبه، وفي معناه.

فقوله: «مَصْحُوبٌ»: يجوز فيه وجهان: النَّصْبُ وَالرَّفْعُ.

فعلى الرَّفْعِ نقول: (أَيُّهَا): كُلُّهَا مُبْتَدَأٌ، لأنَّ الْمُرَادَ لَفْظُهَا، و(مَصْحُوبٌ): مُبْتَدَأٌ ثَانٍ.

وقوله: «يَلْزَمُ»: أي: مَصْحُوبٌ (أَلْ)، وهو خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي، وَالْمُبْتَدَأُ الثَّانِي وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ.

فإذا قال قائل: إذا كان خبرُ المبتدأ جملةً، فلا بُدَّ لها من رابطٍ يربطها بالمبتدأ، فأين الرَّابِطُ؟

قلنا: الرَّابِطُ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: (يَلْزَمُهَا)، ومعنى الْبَيْتِ أَنَّ مَصْحُوبَ (أَلْ) يَلْزَمُ (أَيًّا) حَالِ كَوْنِهِ صِفَةً مَرْفُوعًا بَعْدَهَا.

فأفادنا الْمُؤَلَّفُ - رحمه الله - ثلاث فوائد:

الأولى: أَنَّ الَّذِي يَلِي (أَيُّهَا) لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَصْحُوبًا بِ(أَلْ).

الثَّانِيَةُ: لَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا، لِقَوْلِهِ: (بَعْدُ)، أَي: بَعْدَهَا.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ مَحَلَّهُ مِنَ الْإِعْرَابِ صِفَةٌ (لَا أَي) لِقَوْلِهِ: (صِفَةً).

وقوله: «بالرَّفْع»: أي: بالبناءِ على الضَّمِّ، فصارت (أَيُّ) يُؤْتَى بها صِلَةً لِنِدَاءٍ ما فيه (أَل)، وما يَأْتِي بَعْدَهَا وفيه (أَل) فَحُكْمُهُ أَنَّهُ صِفَةٌ لَهَا.

أمَّا على وجهِ النَّصْبِ «(أَيُّهَا) مَصْحُوبَ (أَل)»: فالمعنى أن (أَيُّهَا) يُلْزَمُ مَصْحُوبَ (أَل)، فيكونُ اللَّازِمُ هنا (أَيُّ) بخِلافِهِ على التَّقْدِيرِ الأوَّلِ، فعلى التَّقْدِيرِ الأوَّلِ اللَّازِمُ هو المصحوبُ، وهل يتغيَّرُ المعنى؟

نقول: لا، لا يتغيَّرُ، لأنَّهُ إذا لَزِمَ مَصْحُوبُ (أَل) لا (أَيُّهَا)، لَزِمَ أن تكونَ (أَيُّهَا) لازمةً له، ففي الحقيقة لا يَخْتَلِفُ المعنى، وإنَّما يَخْتَلِفُ الإعرابُ.

وقد سبقَ أَنَّهُ لا يجوزُ أن يُنادَى ما فيه (أَل) بـ(يا) مُباشرةً له إلا في موضعين: إلامع (الله)، ومحكي الجُمَلِ، فلا يجوزُ أن تقولَ: (يا الإنسان).

إذَنْ: ماذا أصنعُ إذا كنتُ أريدُ أن أناديَ الإنسانَ؟

نقول: يجبُ أن يُؤْتَى بـ(أَيُّ) صِلَةً لَهَا، فتقولُ: (يا أَيُّهَا الإنسانُ)، ويأتي مصحوبُ (أَل) بَعْدَهَا على أَنَّهُ صِفَةٌ لَهَا، فكأنَّ المُنَادَى حقيقةً ما بعدَ (أَيُّ)، ولهذا نقولُ: (أَيُّ) هنا صِلَةٌ، وهذا كثيرٌ في القرآن، قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ﴾ [الأفقال: ٦٤]، ﴿يَأْتِيهَا الرَّسُولُ﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الانفطار: ٦]، وما أشبهَ هذا.

ونقولُ في إعرابِ قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ﴾: (يا) حرفُ نِدَاءٍ، و(أَيُّ) مُنادَى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ، ووجهُ البناءِ أَنَّهُ مُنادَى مقصودٌ، و(ها) للتَّبْيِيهِ، و﴿النَّبِيُّ﴾: صِفَةٌ لـ(أَيُّ) مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبٍ على أَنَّهُ هو المُنَادَى حقيقةً، وإنَّما أتينا بـ(أَيُّ) من أجلِ كَرَاهَةِ أن يُلِيَ (يا) ما فيه (أَل).

فإن قال قائل: قلنا في (يا أيها الرجل): إن (الرجل) صفة، وسبق أن نعت لا يكون إلا مشتقاً؟

نقول: نعم، هو جامد، لكنه مؤوّل بالمستق، لأن معنى (يا أيها الرجل): يا أيها المنادى، أو نقول: إنه عطف بيان، ونسلم من هذا الإيراد.

فإن قال قائل: هل يجوز أن يكون بدلاً؟

قلنا: لا، لا يجوز، لأن من شرط البدل أن يحل محل المبدل منه، وهنا لو أنك حذفت (أي)، وأردت أن يحل ما بعدها محلها ما صح، والبدل من شرطه أن يحل محل المبدل منه، فإذا لم يصح ما صح، ولهذا قال ابن مالك - رحمه الله -:

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةِ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)

مثال آخر: (أيها الرجل)، تقول في إعرابها: (أي): مُنادَى مبني على الضم في محل نصب، و(ها): للتبني، و(الرجل): صفة ل(أي) مبني على الضم في محل نصب، لأن الأصل أن يُنادى: (يا الرجل)، لكن لما كانت اللغة العربية تمنع اجتماع (يا) مع (أل) في غير ما استثنى توصلنا ب(أي).

وتقول: (يا أيها الغلامان)، فالغلامان: صفة ل(أي) مبني على الألف في محل نصب، لأن المثني يُرفع بالألف، فيبنى على ما يُرفع به، مثل: (يا أيها المسلمون) مبني على الواو.

إذن: هذا البيت مُستثنى من بيت سابق، وهو قوله: (جمع يا) و(أل) إلا مع (الله) ومحكّي الجمل، فلا تجمع (يا) مع (أل) إلا مع (الله)، ومحكّي

الجُمَلِ، أو في حالِ الضَّرُورَةِ، فهذه ثلاثُ مسائلَ، وهذه هي الرَّابِعَةُ، فإذا جاءَ مصحوبُ (أل)، وأردنا أن تُنادِيَه، وليس مِنَ الثَّلَاثِ السَّابِقَةِ، فإنَّنا نأتي بِ(أَيِّها).

وقولُ المؤلِّفِ - رحمه الله - : «يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ»: إشارةٌ إلى أنَّ هناك قومًا يقولون: لا يلزمُ فيه الرَّفْعُ، ويجوزُ فيه الوجهانِ، فإنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ يقولُ: يجوزُ فيه النَّصْبُ، فيجوزُ أنْ تقولَ: (يا أَيُّها الرَّجُلُ) إِتِّبَاعًا لمحلِّ (أَيِّ)، لأنَّ محلَّها النَّصْبُ.

ولكنَّ مَهْمَا كانَ، فإنَّ الرَّفْعَ هنا بالاتِّفَاقِ أَوْلَى، وهو الَّذي نَطَقَ به القرآنُ كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾، ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾، وما أشبه ذلك.

وهنا بحثُ في (أَيِّ): إذا كان المُنَادَى مُثَنَّى مثل (الرَّجُلانِ)، فهل تُثَنِّيها؟ الجوابُ: لا، لا تُثَنَّى، فلا يُقالُ: (يا أَيُّها الرَّجُلانِ)، ولا: (يا أَيُّها الرَّجُلانِ)، ولا تُجْمَعُ أيضًا، فلا يُقالُ: (يا أَيُّهُمُ الرَّجَالُ)، لكن هل تُؤنَّثُ؟ نقولُ: نعم، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧]، فأنثها.

فإذا أردتَ أنْ تنادِيَ امرأتينِ تقولُ: (يا أَيُّهُما المرأتانِ)، وجماعةً مِنَ النِّسَاءِ تقولُ: (يا أَيُّهُنَّ النِّسَاءُ)، وتكونُ التَّاءُ للتَّأْنِيثِ، و(ها) للتَّثْنِيَةِ.

ويجوزُ أنْ تبقى مُذَكَّرًا، فتقولُ: (يا أَيُّها المرأةُ).

إِذْنُ: (أَيِّ) تُؤنَّثُ مع المُوَنَّثِ، ولا تُثَنَّى، ولا تُجْمَعُ، وهذا لم يذكَرْه ابنُ مالكٍ - رحمه الله - لكنَّه مَعْرُوفٌ.

الخلاصة:

إذا كان المُنَادَى مُحَلِّيًّا بِ(أَلْ)، فَإِنَّهُ يَمْتَنَعُ أَنْ يُبَاشِرَ (يَا) إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ:
(الله)، ومَحَكِيًّا الْجَمَلِ.

إذا كان لا يُمَكِّنُ أَنْ يُبَاشِرَ (يَا)، فَإِنَّكَ تَأْتِي بِ(أَيِّ)، فَتُنَادِيهِ، تَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، (يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ)، وَ(أَيِّ) صِلَةٌ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى مَا يَمْتَنَعُ فِيهِ مُبَاشَرَةٌ (يَا).

أَنَّ (أَيِّ) لَازِمَةٌ الْإِفْرَادِ، أَمَّا فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، فَإِنَّهَا تُذَكَّرُ مَعَ الْمَذْكَرِ، وَتُؤَنَّثُ مَعَ الْمَوْنَّثِ.

٥٨٩- و(أَيُّهَا ذَا) ^(١) (أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدَّ وَوَصَفُ (أَيُّ) بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

الشرح

مصحوب (أل) هو الذي يأتي بعد (أَيُّ)، فهل يأتي غير مصحوب (أل)؟
 نقول: أمَّا العَلَمُ، فلا يُمكنُ أن يأتي بعد (أَيُّ)، فلا يصحُّ أن تقول: يا أَيُّها
 زَيْدٌ، وكذلك المضاف - مثل: (يا أَيُّها غُلامُ زيدٍ) - لا يأتي، وأمَّا الاسمُ
 الموصولُ، واسمُ الإشارةِ، فذكرهما المؤلفُ - رحمه الله -.

إِذْنُ: يأتي المحلُّ ب(أل)، كما يُفيدُه البيتُ الأوَّلُ، ويأتي كذلك اسمُ الإشارةِ، إذْ
 قد وَرَدَ أَنَّ (أَيُّها) يليها اسمُ الإشارةِ، تقول: (أَيُّها ذَا)، وإن شئتَ فقل: (الرَّجُلُ)،
 وإن شئتَ فلا تقل، ويأتي كذلك الاسمُ الموصولُ، تقول: (أَيُّها الَّذِي).

وقوله: «أَيُّها الَّذِي»: يُفيدُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُريدُ اسمَ الموصولِ المحلِّ ب(أل)، وأمَّا اسمُ
 الموصولِ مثل (مَنْ)، فلم يَرِدْ، مثل: (يا أَيُّها مَنْ قامَ)، ويصح: (أَيُّها الَّذِي قامَ).

إِذْنُ: الَّذِي يَلِي (أَيُّها) كُلُّ محلِّ ب(أل)، واسمُ الإشارةِ، واسمُ الموصولِ
 المحلِّ ب(أل).

وقوله: «وَوَصَفُ (أَيُّ) بِسَوَى هَذَا»: أي: المذكورِ، وهو ثلاثةُ أشياء:
 المحلِّ ب(أل)، واسمُ الإشارةِ، والموصولِ المحلِّ ب(أل).

«يُرَدُّ»: أي: يُرْفَضُ، فلا يُقبَلُ.

(١) هذا الصوابُ في رَسْمِها، وفي نسخةٍ (أَيُّ هذا)، فتكون (أي) اسمَ استفهامٍ، ولا تكونُ وِصْلَةً
 للنداءِ. (الشارح)

٥٩٠- وَذُو إِشَارَةٍ كَ (أَيِّ) فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةَ

الشرح

قوله: «ذُو إِشَارَةٍ»: أَي: اسمُ الإِشارة.
«كَ (أَيِّ)»: أَي: الَّتِي فِي (أَيُّهَا).

«فِي الصِّفَةِ»: فلا تُوصَفُ إلا بالاسمِ الموصولِ، أو المحلِّ بِ(أَل).

فإذا أردتَ أن تصفَ اسمَ الإِشارةِ المُنادَى، فإنَّكَ تصفُهُ بما فيه (أَل)، أو باسمِ الموصولِ المحلِّ بِ(أَل)، فتقولُ: (يا هَذَا الَّذِي فَعَلَ كَذَا)، وتقولُ: (يا هَذَا الرَّجُلَ)، ولكن لا تقولُ: (يا هَذَا زَيْدًا)، أو: (يا هَذَا مَنْ عَمِلَ كَذَا وكَذَا).

وظاهرُ كَلَامِ المؤلِّفِ - رحمه الله - أَنَّهُ يجوزُ أن تُوصَفَ باسمِ الإِشارةِ، لأنَّهُ قالَ: «كَ (أَيِّ) فِي الصِّفَةِ»، و(أَيِّ) تُوصَفُ باسمِ الإِشارةِ، فهل يُقالُ: (يا هَذَا ذَا)؟

نقولُ: نحنُ نَسْتَغْنِي بِ(هَذَا)، لأنَّ عندنا اسمَ إِشارةٍ، فلا نحتاجُ اسمَ إِشارةٍ آخَرَ، لكنْ فِي (أَيِّ) إذا أَرَدْنَا أن نُنادِيَ اسمَ الإِشارةِ، فلا بُدَّ أن نأتيَ باسمِ الإِشارةِ.

وقولُ المؤلِّفِ - رحمه الله - «كَ (أَيِّ) فِي الصِّفَةِ»: يعني: فِي المسألتينِ الأخيرَتينِ، وهما المحلِّ بِ(أَل)، واسمُ الموصولِ المحلِّ بِ(أَل).

وقوله: «إِنْ كَانَ تَرْكُهَا»: أَي: الإِشارةِ.

«يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةَ»: أي: العِلْمَ بِالْمُنَادَى، فَإِنَّكَ تَأْتِي بِاسْمِ الْإِشَارَةِ إِذَا كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةَ، وَإِذَا كَانَ تَرْكُهَا لَا يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةَ، فَإِنَّكَ تَأْتِي بِ(أَيِّ)، فَاشْتَرَطَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَصِحَّةِ مَجِيءِ اسْمِ الْإِشَارَةِ بَدَلًا عَنْ (أَيِّ) أَنْ يَكُونَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةَ.

مثاله: (يا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، فهنا عرفتَ أَنَّ الْمُنَادَى رَجُلٌ، لَكِنْ أَنَا أُرِيدُ أَنْ أُعَيِّنَ رَجُلًا، فَأَقُولُ بَدَلًا (أَيِّ): (يا هَذَا الرَّجُلُ) لِأَجْلِ أَنْ تَعْرِفَ أَنَّ الْمُنَادَى هُوَ هَذَا الْمَشَارُ إِلَى، فَإِذَا كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةَ، فَإِنَّكَ تَأْتِي بِاسْمِ الْإِشَارَةِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يُفِيْتُ مِثْلَ: (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ)، (يا أَيُّهَا الْعَالِمُ)، (يا أَيُّهَا الْأَبُ)، (يا أَيُّهَا الْقَاضِي)، (يا أَيُّهَا الْأَمِيرُ)، فَلَا حَاجَةَ إِلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ، لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ بِالْعَهْدِ الدُّهْنِيِّ، فَإِذَا قُلْتَ: (يا أَيُّهَا الْقَاضِي)، أَعْرِفُ أَنَّهُ هُوَ الْقَاضِي الْمُعَيَّنُ الَّذِي نَحْنُ نَعْرِفُ، وَكَذَلِكَ (يا أَيُّهَا الْأَمِيرُ).

لَكِنْ إِذَا كَانَ تَرْكُ اسْمِ الْإِشَارَةِ يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةَ بِعَيْنِ الْمُنَادَى، فَإِنَّا نَأْتِي بِاسْمِ الْإِشَارَةِ.

فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِتْيَانَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ بَدَلًا عَنْ (أَيِّ)، إِنَّمَا يَكُونُ لِلضَّرُورَةِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ تَرْكُهَا يُفَوِّتُ الْمَعْرِفَةَ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يُفَوِّتُ الْمَعْرِفَةَ فَلَا تَأْتِي بِهِ، لِأَنَّ (أَيًّا) هِيَ الْأَصْلُ، فَنَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ.

٥٩١- فِي نَحْوِ: (سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ) يَنْتَصِبُ

ثَانٍ، وَضَمَّ وَافْتَحَ أَوْ لَا تُصِبُ

الشرح

قوله: «سَعْدُ»: مُنَادَى حُذِفَتْ مِنْهُ (يَا النَّدَاءُ، وَالْأَصْلُ: (يَا سَعْدُ)، وَقَوْلُهُ: «سَعْدُ الْأَوْسِ»: هُوَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَمَّا سَعْدُ الْخَزْرَجِ فَهُوَ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيَاتُهُ مَعْرُوفَةٌ، وَخِتَامُ حَيَاتِهِ بِالشَّهَادَةِ، وَاهْتَزَّ لَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- وَفِيهِ قَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو^(١)

فَإِذَا قُلْتَ: (يَا سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ)، فَإِنَّ الثَّانِيَّ يَنْتَصِبُ، لِأَنَّهُ مُنَادَى مُضَافٌ، فَإِذَا كَانَ بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ، أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، فَإِنَّهُ يَنْتَصِبُ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ يَقُولُ فِيهِ الْمُؤَلَّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

«وَضَمَّ وَافْتَحَ أَوْ لَا تُصِبُ»: يَعْنِي: يَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ وَجْهَانِ:

الْأَوَّلُ: الضَّمُّ عَلَى الْأَصْلِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُضَافٍ، وَالْعَلَمُ إِذَا نُودِيَ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، فَتَقُولُ: (يَا سَعْدُ).

الثَّانِي: الْفَتْحُ، فَتَقُولُ: (يَا سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ)، لَكِنَّ: لِمَاذَا جَازَ؟

(١) البيت من الطويل، وهو منسوب لحسان بن ثابت في أوضح المسالك (١/١٢٩)، وشرح التصريح (١/١٢١)، والمقاصد النحوية (١/٣٩٣)، وليس في ديوانه.

اختلف فيه النحويون، قال بعضهم: إنه جاز على أن تكون (سعد) الثانية مقحمة زائدة، وكان الأصل: (يا سعد الأوس)، وهذا على رأي من يجوزون زيادة الأسماء، والمسألة فيها خلاف بين النحويين، أمّا زيادة الحروف، فظاهر أنّها جائزة وشائعة.

وقال بعضهم: إنه ينصب، فيبنى مع الثاني كبناء (خمسة عشر)، فتقول في الإعراب على هذا الرأي: (يا): حرف نداء، و(سعد سعد): اسم مُنادَى مبني على الفتح في محل نصب، لأنه مُضَافٌ مثل (خمسة عشر)، و(خمسة عشر) مبنية على الفتح.

وقال بعضهم: إننا نفتح على الإتيان، بمعنى أن يكون تابعاً لما بعده، فتكون حركة إتيان، وعلى هذا نقول: (سعد): مُنادَى مبني على ضم مُقدّر على آخره، منع من ظهوره الإتيان.

وفي الحقيقة أن هذه الإعرابات لا بأس أن الإنسان يتمرن عليها ويعرفها، لكن أهم شيء عندنا الحكم، وهو أن الثاني ينصب، والأول يجوز فيه الوجهان: الفتح، والضم.

وله شاهد من كلام العرب، وهو قول الشاعر^(١):

يا زَيْدُ زَيْدِ الْعَمَلَاتِ الذُّبْلِ

ويجوز: (يا زَيْدُ زَيْدِ الْعَمَلَاتِ الذُّبْلِ)، واليَعْمَلَاتُ هي الإِبْلُ.

(١) البيت لعبد الله بن رَوَاحَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وقيل: لبعض ولد جرير، كما في الكتاب لسيبويه (٢/٢٠٥)، وانظر شرح الشواهد للعيني (٣/١٥٣).



الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٥٩٢- وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّحَ إِنْ يُضَفُّ (يَا)

ك (عَبْدٌ، عَبْدِي، عَبْدٌ، عَبْدًا، عَبْدِيَا)

الشرح

تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحَ الْآخِرِ، أَوْ مُعْتَلَّ الْآخِرِ، وَأَنَّ الْمُعْتَلَّ تُفْتَحُ فِيهِ الْيَاءُ، سِوَاءً كَانَ مُعْتَلًّا بِالْأَلْفِ، أَوْ بِالْيَاءِ، حَتَّى الْمُشْتَبِهِ الْمَرْفُوعِ، وَجَمْعَ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ الْمَرْفُوعِ، أَوْ الْمَنْصُوبِ أَوْ الْمَجْرُورِ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: (يَا فِتَايَ)، (يَا مُسْلِمِيَّ).

وَأَمَّا إِذَا نَادَيْتَ غُلَامِيَّكَ فَتَقُولُ: (يَا غُلَامِيَّ)، إِنْ عَيَّنْتَ، لِأَنَّهُ يَكُونُ نَكْرَةً مَقْصُودَةً، فَيُنَى عَلَى الْأَلْفِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ صَحِيحَ الْآخِرِ فَالْمَوْلُفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: فِيهِ لُغَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ،

فَقَالَ:

«وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّحَ»: أَي: كَانَ آخِرُهُ صَحِيحًا، وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، وَحُرُوفُ الْعِلَّةِ هِيَ الْوَاوُ وَالْأَلْفُ وَالْيَاءُ.

وَقَوْلُهُ: «إِنْ يُضَفُّ ل (يَا)»: الْمُرَادُ بِ(يَا) هُنَا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، (كَعَبْدِ، عَبْدِي، عَبْدٌ، عَبْدًا، عَبْدِيَا)، فَهَذِهِ خَمْسُ لُغَاتٍ، فَتُنَادِي عَبْدَكَ فَتَقُولُ:

(يا عبِد)، ونقول: (يا): حرف نِدَاءٍ، و(عَبِد): مُنادى منصوبٌ ب(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبل الياءِ، منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بحركةِ المناسبةِ، ولا نقول: (عَبِد) مُضافٌ، لأنَّ الياءَ محذوفةٌ، لكن نقول: وحذفتِ الياءُ للتخفيفِ.

(عَبِدِي)، وهي مثل (عَبِد)، إلا أنَّك تقول: (عَبِد) مُضافٌ، والياءُ مضافٌ إليه مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جرٍّ.

(عَبَدَ)، نقول: أصلها (عَبَدَا) بالألفِ، أي: أَنَّا قَلَبْنَا الياءَ ألفًا، ثمَّ حَذَفْنَا الألفَ للتخفيفِ، فقلنا: (يا عَبَدَ)، ونقول في إعرابها: (يا): حرف نِدَاءٍ، و(عَبَدَ): مُنادى منصوبٌ ب(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبل ياءِ المُتَكَلِّمِ المقلوبةِ ألفًا في محلِّ نَصْبٍ، والألفُ المُنْقَلِبَةُ عن ياءٍ محذوفةٌ للتخفيفِ، وأمَّا الفتحةُ الموجودةُ فليست للإعرابِ.

(عَبَدَا)، والفرقُ بينها وبين التي قبلها أنَّ الألفَ المُنْقَلِبَةَ عن ياءٍ بقيتْ، فنقول في إعرابِ (عَبَدَا): مُنادى منصوبٌ ب(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبل الألفِ المُنْقَلِبَةِ عن ياءٍ، منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بحركةِ المناسبةِ^(١)، و(عَبَدَ) مُضافٌ، والألفُ المُنْقَلِبَةُ عن ياءٍ مُضافٌ إليه مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جرٍّ.

(عَبَدِيَا)، والألفُ هنا للإِطْلَاقِ، والمرادُ: (عَبَدِي)، فتقول: (يا عَبَدِي)، ف(عَبَدَ) مُنادى منصوبٌ ب(يا) النِّداءِ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبل ياءِ

(١) حركةُ المناسبةِ إنَّ نَظَرْنَا إلى الأصلِ قلنا: الكسرةُ، وإن نَظَرْنَا إلى الصُّورَةِ التي هنا قلنا: الفتحةُ، والخلافُ سهلٌ. (الشارح).

المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر.

وإضافة الشيء إلى النفس كثيرة، مثل: (عبدِي)، (بعيري) (بيتي)، وهكذا، فلذلك جاءت فيها لغات متعددة، فكلما كثر الشيء عند العرب تجد له أسماء كثيرة.

وفي القرآن الكريم يقول الله تعالى: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، وأصلها: (يا عبادي فاتقون)، فحذفت الياء، ويقول تعالى: ﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣]، فأتى بالياء مفتوحة كاللغة الأخيرة.

٥٩٣- وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ، وَحَذْفُ الْيَاءِ اسْتَمَرَّ فِي (يَا ابْنَ أُمَّ) (يَا ابْنَ عَمٍّ) لَا مَفْرَّ

الشرح

إِذَا أُضِيفَ إِلَى (أُمَّ) وَ(عَمٍّ) كَلِمَةُ (ابْنِ) جَازَ فِيهِ مَعَ اللُّغَاتِ السَّابِقَةِ لُغَتَانِ: الْكَسْرُ، وَالْفَتْحُ، فَتَقُولُ: (يَا ابْنَ أُمَّ)، وَتَقُولُ: (يَا ابْنَ أُمَّ).

وَقَوْلُهُ: «اسْتَمَرَّ»: أَي: اطَّرَدَ، وَالْمُرَادُ حَذْفُ الْيَاءِ، وَلَوْ قُلْنَا: إِنَّهُ يَعُودُ عَلَى مَا سَبَقَ كُلَّهُ لَقَالَ: (اسْتَمَرًّا)، لِأَنَّهَا اثْنَانِ.

وَقَوْلُهُ: «يَا ابْنَ أُمَّ، يَا ابْنَ عَمٍّ»: إِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَتْ هَذِهِ مِثْلَ الْأُولَى؟

نَقُولُ: لَا، لِأَنَّهُ فِي الْأُولَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ هُوَ الْمُنَادَى، وَهَذَا الْمُنَادَى مُضَافٌ إِلَى مُضَافٍ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَلَيْسَ الْمُنَادَى هُوَ الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.

وَهَذَا خَاصٌّ بِ(ابْنِ أُمَّ)، وَ(ابْنَ عَمٍّ)، أَمَّا (غَلَامِي)، وَمَا أَشْبَهَهَا، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُنَادَى غَيْرَ مُضَافٍ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ تَبَقِيَ الْيَاءُ، فَتَقُولُ: (يَا ابْنَ غَلَامِي)، وَلَا تَقُولُ: (يَا ابْنَ غَلَامٍ).

وَنَقُولُ فِي إِعْرَابِ (يَا ابْنَ أُمَّ): (يَا): حَرْفُ نِدَاءٍ، وَ(ابْنِ): مُنَادَى مَنْصُوبٌ بِ(يَا) النِّدَاءِ، وَعِلَامَةٌ نَصْبِهِ فَتَحَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَ(ابْنِ): مُضَافٌ، وَ(أُمَّ): مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ، وَعِلَامَةٌ جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى مَا قَبْلَ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ لِلتَّخْفِيفِ، وَ(أُمَّ): مُضَافٌ، وَالْيَاءُ الْمَحذُوفَةُ لِلتَّخْفِيفِ مُضَافٌ إِلَيْهِ.

أَمَّا (يَا ابْنَ أُمَّ)، فَنَقُولُ: (ابْنِ): مُضَافٌ، وَ(أُمَّ): مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ

بالإضافة، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبل الألفِ المُتقلِّبةِ عن الياءِ المحذوفةِ للتَّخْفِيفِ.

فإن قال قائلٌ: وهل مثلُها: (يا ابنَ أخي)؟

نقول: لا، لأنَّ هذه أكثرُ استعمالاً.

٥٩٤- وَفِي النَّدَا (أَبْتِ) (أُمَّتِ) عَرَضُ وَاكْسِرُ أَوْ افْتَحْ، وَمِنْ يَا التَّاءِ عَوْضُ

الشرح

يجوزُ في النداءِ خاصَّةً أنْ تُبَدَلَ الياءُ من (أبي) تاءً، مع أنَّه سبقَ أنْ تُبَدَلَ الياءُ أَلِفًا، والألفُ والياءُ حرفًا عِلَّةً، لكنْ هنا يجوزُ أنْ تُبَدَلَهَا بحرفٍ صحيحٍ، وهو التَّاءُ، فتقول: (يا أَبْتِ)، قال اللهُ تعالى: ﴿يَا أَبْتِ أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصفات: ١٠٢]، ونُعْرِبُهَا فنقول: (يا): حرفُ نِداءٍ، (أَبْ): مُنادَى منصوبٌ بـ(يا) النداءِ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِهِ، وهو مُضَافٌ، والتَّاءُ المُنْقَلِبَةُ عن ياءٍ مُضَافٍ إليه مبنِيٌّ على الكسْرِ في محلِّ جرٍّ.

وكذلك تقول: (يا أُمَّتِ) بَدَل (يا أُمِّي)، وليست موجودةٌ في القرآنِ، فنقول: (يا): حرفُ نِداءٍ، و(أُمُّ): مُنادَى منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و(أُمُّ): مُضَافٌ، والتَّاءُ المُنْقَلِبَةُ عن الياءِ مُضَافٌ إليه مبنِيٌّ على الكسْرِ في محلِّ جرٍّ.

وقوله: «عَرَضُ»: أي: وَقَعَ عَرَضًا، وليس بِإِلازِمٍ، لأنَّ الأَصْلَ أنْ تقولَ: (يا أباي)، و(يا أُمِّي).

وقوله: «وَاكْسِرُ أَوْ افْتَحْ»: فتقول: (يا أَبْتِ)، (يا أُمَّتِ)، (يا أَبْتِ)، (يا أُمَّتِ).

وقوله: «أَوْ افْتَحْ»: للتَّخْيِيرِ.

وقوله: «مِنْ يَا»: جارٌّ ومجرورٌ في موضعِ نصبٍ على الحالِ مِنْ (عَوْضُ)، و(التَّاءُ): مُبْتَدَأٌ، و(عَوْضُ): خبرُ المُبْتَدَأِ، أي: جاءتِ التَّاءُ عَوْضًا عن الياءِ، وكانَ المُؤَلِّفَ - رحمه اللهُ - أشارَ بقوله: (وَمِنْ يَا التَّاءِ عَوْضُ) إلى دفعِ تَوَهُّمِ أنْ تكونَ

التَّاءُ لِلتَّائِيثِ فَقَطْ، لِأَنَّهُ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّهَا لِلتَّائِيثِ مِثْلَ مَا قَالُوا فِي (تُمَّ):
(تُمَّتَ)، وَلَكِنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّ التَّاءَ اسْمٌ، لِأَنَّهَا عَوَّضَ مِنَ الْيَاءِ.

خِلاصَةٌ هَذَا الْفَصْلِ: الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ:

إِنْ كَانَ مُعْتَلًّا بَقِيَتِ الْيَاءُ مَفْتُوحَةً.

إِذَا كَانَ صَحِيحًا غَيْرَ (أَبٍ) وَ(أُمِّ) فَفِيهِ خَمْسُ لُغَاتٍ.

إِذَا كَانَ أَبًا، أَوْ أُمَّ، فَفِيهِ سَبْعُ لُغَاتٍ: الْخَمْسُ الْمَذْكُورَةُ، وَالسَّادِسَةُ: (أَبَتِ) (أُمَّتِ)، وَالسَّابِعَةُ: (أَبَتَ)، (أُمَّتَ).

وَإِذَا كَانَ مُضَافًا إِلَى مُضَافٍ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ:

فَإِنْ كَانَ (ابْنَ أُمِّ)، أَوْ (ابْنَ عَمِّ)، فَفِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ.

إِنْ كَانَ غَيْرَ (ابْنَ أُمِّ)، وَ(ابْنَ عَمِّ)، فَإِنَّهُ تَبَقَى الْيَاءُ مَفْتُوحَةً، أَوْ سَاكِنَةً، وَرُبَّمَا مُحْذَفٌ لِلتَّخْفِيفِ، وَحَذْفُ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لِلتَّخْفِيفِ كَثِيرٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ.

أَسْمَاءٌ لَازِمَتِ النَّدَاءِ

قوله: «أَسْمَاءٌ»: مُبْتَدَأٌ.

و«لَازِمَتِ»: خَبْرُهُ، ويجوزُ أَنْ تكونَ (أَسْمَاءٌ) خبرَ المُبتدَأِ، أي: هذه أسماءٌ، وعلى هذا التَّقديرِ نَسَلِمُ مِنْ إيرادِ: لماذا صحَّ الابتداءُ بالنكرة؟
وقوله: «لَازِمَتِ»: يعني: صارت مُلازمةً للنداءِ.

٥٩٥- و(فُلٌ) بَعْضُ مَا يُحْصَى بِالنِّدَاءِ (لَوْ مَانُ) (نَوْمَانُ) كَذَا،

الشرح

قوله: «فُلٌ»: هذا للرجل، وللمرأة (فُلَةٌ)، واختلفَ فيهما النحويون:

فبعضهم قال: إنَّ أصلَ (فُلٌ): فلانٌ، وأصلَ (فُلَةٌ): فلانةٌ.

وقال آخرون: بل هي كلمةٌ مُستقلةٌ برأسها غيرُ منحوته، فإذا قلتَ: (يا

فُلٌ) يعني: يا مرءً، وإذا قلتَ: (يا فُلَةٌ) يعني: يا امرأةً.

وبناءً على ذلك نقولُ دائماً: (يا فُلٌ)، بخلاف ما لو قلنا: إنَّهُ مُحْتَزَلٌ من

قَوْلِكَ: (فُلان)، فإنَّهُ يجوزُ أَنْ نقولَ: (يا فُلٌ)، و(يا فُلٌ)، لكنْ هنا نقولُ: (يا

فُلٌ)، على أَنَّهُ كلمةٌ مُستقلةٌ بنفسها كنايةً عن المرءِ، فتقولُ: (يا فُلٌ، استقمْ)،

يعني: يا مرءً، استقمْ، وتقولُ: (يا فُلَةٌ، استحيي)، يعني: يا امرأةً، استحيي.

وهل يجوزُ أن تقولَ: (فُلٌ قائمٌ)؟

الجواب: لا، لأنَّ هذه مما تختصُّ بالنداء، ولا يُمكنُ أن تقولَ: (رأيتُ فُلًا)، ولا: (مررتُ بفُلٍ)، لأنَّها خاصَّةٌ بالنداء.

وقوله: «لُؤْمَانُ»: أي: كثيرُ اللُّؤمِ وعَظِيمُه، وهذا أيضًا مما يُختصُّ بالنداء، فتقولُ: (يا لُؤْمَانُ)، لأنَّ فيها شيئًا من التَّوبيخِ: أن يكونَ لئيبيًا كثيرَ اللُّؤمِ، ونقولُ في إعرابها: (يا): حَرَفُ نِدَاءٍ، و(لُؤْمَانُ): مُنَادَى مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ مَقْصُودَةٌ.

وقوله: «نَوْمَانُ»: أي: كثيرُ النَّوْمِ، لا تكادُ تراهُ إلا نائمًا، وهذا أيضًا مما يُختصُّ بالنداء، لأنَّ كثرةَ النَّوْمِ فِي الْحَقِيقَةِ عَيْبٌ، ولهذا إذا صارَ الإنسانُ كثيرَ النَّوْمِ، فلا بُدَّ أنَّ هناك سببًا، فينبغي أن يعرَّضَ نفسه على الأطبَّاءِ، لأنَّه قد يكونُ هناك مَرَضٌ لا يدري عنه، فالنَّوْمُ لا بُدَّ أن يكونَ مُتَزِنًا مع اليَقَظَةِ، صحيحٌ أنَّ الأطفالَ قد ينامونَ في الأربعِ والعشرينَ ساعةً عشرينَ ساعةً.

وقوله: «لُؤْمَانُ»: مُبْتَدَأٌ.

و«نَوْمَانُ»: معطوفٌ عليه بإسقاطِ حَرَفِ العَطْفِ.

و«كَذَا»: جارٌّ ومجرورٌ خبرُ المُبْتَدَأِ.

إِذْنٌ: صارَ عندنا أربعُ كَلِمَاتٍ: (فُلٌ)، و(فُلَّةٌ)، و(نَوْمَانُ)، و(لُؤْمَانُ)، وتُعْرَبُ إِعْرَابَ النِّكْرَةِ المَقْصُودَةِ.

.....، وَاطَّرَدَا

٥٩٦- فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزَنْ (يَا حَبَاثِ) وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي

الشرح

قوله: «اطَّرَدَا»: أي: اطَّرَدَ قِيَاسِيًّا.

وقوله: «فِي سَبِّ الْأُنْثَى»: أي: عَيَّبَهَا وَشَتَّمَهَا، وما أشبه ذلك، فتقول: (يَا حَبَاثِ)، (يَا لِكَاعِ)، (يَا فَجَارِ)، (يَا فَسَاقِ)، وإذا كانت كَذُوبَةً تقول: (يَا كَذَابِ)، وإذا كانت فَيِّحَةً تقول: (يَا قَبَاحِ)، وعلى هذا فِقَسْ، فإذا أردت أن تُنَادِيَ أَنْثَى واصفًا لها بِالْعَيْبِ وَالسَّبِّ تُنَادِيهَا عَلَى وَزَنِ (فَعَالِ).

وقوله: «الْأَمْرُ»: مُبْتَدَأٌ، وَ(هَكَذَا) خَبَرُهُ، أي: يَكُونُ الْأَمْرُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ مُطَّرَدًا عَلَى وَزَنِ (فَعَالِ)، فتقول لِرَجُلٍ: (نَزَالِ نُكْرِمُكَ)، أي: انزِلْ نُكْرِمُكَ، وتقول: (دَرَاكِ) بمعنى أَدْرِكُ، وَ(تَرَاكِ) بمعنى ائْتُرُكَ، وَ(حَضَارِ) مِنْ (حَضَرَ)، وَ(سَجَادِ) مِنْ (سَجَدَ)، وَ(رَكَاعِ) مِنْ (رَكَعَ)، وعلى هذا فِقَسْ.

وَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَطَّرَدَ مِنَ الرَّبَاعِيِّ؟

نقول: لا، لأنَّ الْمُؤَلَّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: (مِنَ الثَّلَاثِيِّ).

فإن قال قائل: اسْمُ الْفِعْلِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ، ما علاقته بالنداء؟

نقول: جاء به استطرادًا.

٥٩٧- وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلٌ) وَلَا تَقَسُّ، وَجُرِّ فِي الشُّعْرِ (فُلٌ)

الشرح

شَاعَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلٌ)، بَيْنَمَا اطَّرَدَ فِي سَبِّ الْأُنْثَى (فَعَالٌ).

وقوله: «وَلَا تَقَسُّ»: إِذْنٌ: نَقْتَصِرُ عَلَى السَّمَاعِ، فَمَا وُجِدَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ بِالسَّمَاعِ أَخَذْنَا بِهِ، أَمَّا أَنْ نَأْتِيَ بِهِ مِنْ عِنْدِنَا، فَلَا يُمَكِّنُ، فَلَا نَقُولُ فِي سَبِّ الذُّكُورِ: (يَا فُجْرٌ)، وَلَا: (يَا فُسْقُ)، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ، وَالْمَسْأَلَةُ مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْوُرُودِ عَنِ الْعَرَبِ، لَكِنْ وَرَدَ فِيهَا (لُكْعُ)، وَهِيَ كَلِمَةٌ تُعَبَّرُ عَنِ السَّبِّ، لَكِنْ نَحْنُ لَا يُمْكِنُ أَنْ نَقِيسَ، فَلَا نَقُولُ لِإِنْسَانٍ غَافِلٍ عَنِ الدَّرْسِ كَثِيرًا: (يَا غُفْلُ، انْتَبِهْ)، لَكِنْ نَقُولُ لِطَالِبَةٍ غَافِلَةٍ: (يَا عَفَالِ، انْتَبِهِي)، لِأَنَّهُ مُطَرِّدٌ، أَمَّا هَذَا فَهُوَ مَسْمُوعٌ.

إِذْنٌ: الْأَشْيَاءُ الْمَقْصُورَةُ عَلَى السَّمَاعِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ تُشْبَهُ فِي الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ مَا يُسَمُّونَهُ بِالتَّعْبُدِيِّ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وقوله: «وَجُرِّ فِي الشُّعْرِ فُلٌ»: أَي: وَرَدَ مَجْرُورًا فِي الشُّعْرِ، مَعَ أَنَّهُ مَخْتَصٌّ بِالنِّدَاءِ.

مثاله: قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَجْلِ فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

(١) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي، كما في الكتاب لسيبويه (٢/٢٤٨)، وخزانة الأدب (٢/١٩٠)، وشرح الشواهد للعيني (٣/١٦١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/٢٤٠).

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (فُلَانًا عَنْ فُلٍ)، أَي: عَنْ رَجُلٍ مِنَ الرِّجَالِ، وَهَذَا الْبَيْتُ مِمَّا يُؤَيِّدُ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ (فُلًا) مَنْحُوتٌ مِنْ (فُلَانٍ)، لَكِنْ لَوْ كَانَتْ مِنْ (فُلَانٍ) لَقَالَ: (عَنْ فُلَانٍ)، وَبَقِيَ مَفْتُوحًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَا يَكُونُ هَذَا تَرْخِييًّا؟

نَقُولُ: التَّرخِيمُ فِيهِ لُغْتَانِ، وَأَيْضًا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي النَّدَاءِ، وَفِي غَيْرِهِ لَا يَأْتِي إِلَّا شَاذًا.

وقوله: «جَرٌّ»: إِنَّ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ قِيَاسِيَّةً، فَكُلَّمَا جَاءَ (فُلٌ) فِي الشُّعْرِ، فَلَكَ أَنْ تُدْخِلَ عَلَيْهِ حَرْفَ الْجَرِّ، فَإِنَّ (جَرٌّ): فَعْلٌ أَمْرٌ، وَإِنْ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ سَمَاعِيَّةً، فَإِنَّ (جَرٌّ): فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، أَي: جَرَّهُ الْعَرَبُ، وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ الْأَقْرَبُ احْتِمَالًا.

خلاصة الأبيات:

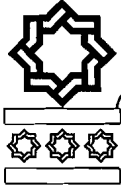
القاعدة الأولى: أَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يُخْتَصُّ بِالنِّدَاءِ فَقَطْ، فَلَا يَأْتِي غَيْرَ مُنَادِيٍّ، وَهِيَ: (فُلٌ)، (فُلَةٌ)، (لُؤْمَانٌ)، (نَوْمَانٌ).

القاعدة الثانية: يَجُوزُ أَطْرَادًا أَنْ يُصَاحَ لَسَبِّ الْأُنْثَى اسْمٌ عَلَى وَزْنِ (فَعَالٍ).

القاعدة الثالثة: يُصَاحُ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ فِعْلٌ أَمْرٌ عَلَى وَزْنِ (فَعَالٍ).

القاعدة الرابعة: يُقَالُ فِي سَبِّ الذُّكُورِ: (فُعِلْ)، لَكِنَّهُ سَمَاعِيٌّ غَيْرُ قِيَاسِيٍّ.

القاعدة الخامسة: أَنَّ (فُلًا) سُمِعَتْ فِي الشُّعْرِ فِي حَالِ الْجَرِّ غَيْرَ مُنَادَاةٍ.



الاستغاثة

الاستغاثة هي طلبُ إزالةِ الشُّدَّةِ، والإنقاذُ منها، أي: أنه إذا وَقَعَ الإنسانُ في شِدَّةٍ، وطلبَ من أحدٍ أن يُقَدِّهَ منها يُسمَّى هذا الطَّلَبُ (استغاثَةً).

وهي من النَّاحِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ جائزةٌ بغيرِ الله فيما يَقْدِرُ عليه، وأما فيما لا يقدرُ عليه فغيرُ جائزةٍ.

وعندنا في الاستغاثَةِ مُسْتَعِيثٌ، ومُسْتَعَاثٌ به، ومُسْتَعَاثٌ له.

فالمُسْتَعِيثُ هو المُتَكَلِّمُ، والمُسْتَعَاثُ به هو المُنَادِي، والمُسْتَعَاثُ له هو الواقِعُ في شِدَّةٍ، وطلبَ مُخْلِصُهُ منها.

٥٩٨- إِذَا اسْتَعِيثَ اسْمٌ مُنَادَى حُفْضًا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَ (يَا لَلْمُرْتَضَى)

الشرح

إذا أردت أن تُنادِي شخصًا مُسْتَعِيثًا به، فلا تقول: (يا زَيْدُ)، بل تقول: (يا لَزَيْدُ).

فإن قال قائلٌ: لماذا عُدِلَ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ عن (يا زَيْدُ) إلى (يا لَزَيْدُ)؟

قلنا: السَّبَبُ كَأَنَّهُ أَتَى بِاللَّامِ الدَّالَّةِ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، وَالتَّنْبِيهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: (يا) - وَأَيْنَ يَتَّجِهُ نِدَائِي؟ - (لَزَيْدُ)، فَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ (يا زَيْدُ)، لِأَنَّ (يا زَيْدُ) بِمَعْنَى

أَدْعُو زَيْدًا، لكن: (يا لَزَيْدٍ) أَبْلَغُ، كَأَنِّي أَقُولُ: أَنَا أَنهِي طَلَبِي وَنَدَائِي إِلَى زَيْدٍ،
فهو أَشَدُّ فِي الْحَثِّ وَالْإِسْرَاعِ.

فَأَمَّا الْمُنَادَى فَإِنَّا نُدْخِلُ عَلَيْهِ لَامَ الْجَرِّ وَنَجْرُهُ، وَسَبَبُ فَتْحِ اللَّامِ أَنَّهُ لَمَّا
كَانَ الْمُنَادَى كَأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِ(يَا)، صَارَ كَأَنَّهُ ضَمِيرٌ.

وَأَمَّا الْمُسْتَعَاثُ لَهُ، فَإِنَّهُ يُؤْتَى بِهِ بَعْدَ الْمُسْتَعَاثِ بِهِ مَجْرورًا بِاللَّامِ مَكْسورَةً
عَلَى الْأَصْلِ.

فَإِذَا قُلْتَ: (يَا زَيْدُ)، فَ(زَيْدُ) مَبْنِيٌّ عَلَى الصَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، فَإِذَا جَعَلْنَاهُ
مُسْتَعَاثًا نَقُولُ: (يَا لَزَيْدٍ): (يَا): حَرْفُ اسْتِعَاثَةٍ، وَاللَّامُ حَرْفُ جَرٍّ، وَ(زَيْدٍ):
مُسْتَعَاثٌ مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اسْتِعَاثُ الْمَحَلِّ
بِحَرَكَةِ حَرْفِ الْجَرِّ الَّذِي زَيْدٌ لِبَيَانِ أَنَّهُ مُسْتَعَاثٌ.

مِثَالُ آخَرَ: تَسْتَعِيثُ بِرَجُلٍ مُرْتَضَى مَقْبُولِ الشَّفَاعَةِ لِشَخْصٍ مَكْرُوهٍ لَا
تُقْبَلُ شَفَاعَتُهُ، فَتَقُولُ: (يَا لِلْمُرْتَضَى لِلْمَكْرُوهِ).

مِثَالُ آخَرَ: تَسْتَعِيثُ بِاللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - فَتَقُولُ: (يَا لِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ).

وَنَقُولُ فِي الْإِعْرَابِ: (يَا): حَرْفُ اسْتِعَاثَةٍ، وَاللَّامُ حَرْفُ جَرٍّ، وَ(لِلَّهِ):
اسْمٌ مَجْرورٌ بِاللَّامِ، وَعِلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ ظَاهِرَةٍ فِي آخِرِهِ، وَهُوَ الْمُنَادَى،
وَ(لِلْمُسْلِمِينَ): اللَّامُ حَرْفُ جَرٍّ، وَ(المُسْلِمِينَ): اسْمٌ مَجْرورٌ بِاللَّامِ، وَعِلَامَةُ جَرِّهِ
الْيَاءُ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرِ، لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُذَكَّرٌ سَالِمٌ، وَأَمَّا مُتَعَلِّقُ الْجَارِّ وَالْمَجْرورِ - لِأَنَّ
الْجَارَّ وَالْمَجْرورَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُتَعَلِّقٍ - فَقِيلَ: إِنَّهُ (يَا)، لِأَنَّهَا نَائِبَةٌ مَنَابَ (أَدْعُو)،
فَصَارَ الْجَارُّ وَالْمَجْرورُ مُتَعَلِّقًا بِهَا، وَقِيلَ: إِنَّهَا مَحذُوفَةٌ، وَهُوَ: (يَا لِلَّهِ أَدْعُوكَ

للمسلمين، أو أَسْتَغِيثُكَ لِلْمُسْلِمِينَ)، فيكونُ الجارُّ والمجرورُ الأخيرُ مُتَعَلِّقًا بفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه سياقُ الكلامِ.

إِذْنٌ: إذا أردتَ أنْ تَسْتَغِيثَ بشيءٍ لشيءٍ فاجعلِ المُنَادِيَّ مجرورًا بِاللَّامِ المفتوحة، واجعلِ المُسْتَغَاثَ له مجرورًا بِاللَّامِ المكسورة حَسَبَ الأَصْلِ، لكن رُبَّمَا تَدْخُلُ اللَّامُ فِي المُسْتَغَاثِ لَهُ عَلَى شَيْءٍ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَفْتُوحَةً مَعَهُ، مِثْلُ: (لَكَ)، فَتُفْتَحُ، فَتَقُولُ: (يَا لَيْلَهُ لَكَ)، أو يقول لك إنسانٌ: فلانٌ وَقَعَ فِي شِدَّةٍ، وَإِنَّهُ فِي حَاجَةٍ وَضُرُورَةٍ، فَتَقُولُ: (يَا لَيْلَهُ لَهُ)، فَتُفْتَحُهَا، لِأَنَّهَا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا الضَّمِيرُ تَكُونُ مَفْتُوحَةً، وَمِثْلُهَا: (لَهَا).

وقولُ المُوَلِّفِ - رحمه الله -: «يَا لِلْمُرْتَضَى»: أصلُها بدونِ استغاثَةٍ: (يا مُرْتَضَى)، أو: (يا أَيُّهَا المُرْتَضَى) إِذَا أَبْقَيْنَا (أَل).

٥٩٩- وَافْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ (يَا) وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنَانِ

الشرح

إذا عطفت مُستغاثًا آخرَ على المُستغاثِ الأولِ، فإن كَرَّرْتَ (يا) فافتح مع المعطوفِ، فتقولُ: (يا لزيد، ويا لعمرو ليكر)، فالمُستغاثُ به اثنان: (زيد)، و(عمرو)، والمُستغاثُ له (بكر).

إذن: إذا استغثت باثنين وعطفت واحدًا على الآخر، وأعدت (يا) فافتح اللام.

وقوله: «وَفِي سِوَى ذَلِكَ»: تقدّم صورتان:

الصورة الأولى: مُستغاثٌ واحدٌ قرن باللام.

الصورة الثانية: مُستغاثٌ آخرٌ معطوفٌ عليه بتكرير (يا)، فتفتح اللام فيها، فقوله (وَفِي سِوَى ذَلِكَ) يشمل صورتين أيضًا:

الصورة الأولى: المُستغاثُ المعطوفُ على مُستغاثٍ بدون تكرير (يا).

الصورة الثانية: المُستغاثُ له.

مثاله: (يا لزيد، ولعمرو ليكر)، ولم نقل: (ولعمرو)، لأن (يا) لم تتكرر.

وإذا قلت: (يا لزيد، ويا لعمرو ليكر) قلنا: خطأ، لأنك إذا كررت (يا)

فلا بد أن تفتح.

وإذا قلت: (يا لزيدٍ لعمرو)، صحَّ، لأنَّها دخلت على المُستغاثِ له.

وإذا قلت: (يا لزيدٍ لعمرو)، قلنا: خطأ، لأنَّ ابنَ مالكٍ - رحمه الله - يقولُ: (وفي سِوَى ذَلِكَ بِالكَسْرِ اثْبَتًا).

٦٠٠- وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ

الشرح

قوله: «عَاقَبَتْ أَلِفٌ»: الأَصْلُ أَنْ يَقُولَ: (أَلِفًا)، لَكِنْ حَذَفَ أَلِفَ الْأَلِفِ إِمَّا لِلرَّوِيِّ، وَإِلَّا فَعَلَى لُغَةِ رِبِيعَةَ، لِأَنَّ رِبِيعَةَ مِنَ الْعَرَبِ يَقْفُونَ عَلَى الْمَنْصُوبِ بِحَذْفِ الْأَلِفِ، فَيَقُولُونَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا).

فَإِذَا قُلْتَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، فَقَالَ لَكَ شَخْصٌ: هَذَا عَاطَطٌ، فَقُلْ: أَنَا رِبِيعِي، أَي: مِنْ جِهَةِ اللِّسَانِ، وَليْسَ بِالنَّسَبِ، فَحِينَئِذٍ لَا يَقْدِرُ أَنْ يُعَلِّطَكَ.

لَكِنْ أَقُولُ: ذَهَبَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ، لِأَنَّ اللِّسَانَ تَغَيَّرَ، فَمَا بَقِيَ عَلَيْنَا إِلَّا أَنْ نَرْجِعَ إِلَى لِسَانِ فُرَيْشٍ الَّذِي نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

وقوله: «وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفٌ»: بِمَعْنَى أَنَّهَا قَدْ حُذِفَ اللَّامُ وَيَأْتِي بَدَلَهَا أَلِفٌ، فَتَقُولُ بَدَلُ (يَا لَزِيدٍ لِعَمْرٍو)، تَقُولُ: (يَا زَيْدًا لِعَمْرٍو)، وَنَقُولُ: إِنَّ الْأَلِفَ بَدَلٌ عَنِ اللَّامِ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: (عَاقَبَتْ أَلِفٌ).

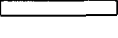
وقوله: «وَمِثْلُهُ»: أَي: مِثْلُ الْمُسْتَعَاثِ فِي كَوْنِهِ يُحْتَمُّ بِالْأَلِفِ.

«اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ»: أَي: جِيءَ بِهِ لِلتَّعَجُّبِ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: (يَا عَجَبًا لِمَنْ يَنَامُ)، وَأَصْلُهَا: (يَا لِعَجَبٍ) تَسْتَعِيثُ الْعَجَبَ (لِمَنْ يَنَامُ)، وَقَدْ يُقَالُ: (وَأَعَجَبًا لِمَنْ يَنَامُ).

وكثيرٌ من النَّاسِ يقرؤونها: (يا عَجَبًا لِمَنْ يَنَامُ)، فهل نُلَحِّنُ هذا الرَّجُلَ
الَّذِي قَالَ: (وا عَجَبًا)، أو: (يا عَجَبًا)؟

الجواب: نعم، نُلَحِّنُهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَعَجَّبَ، أَمَّا إِذَا أَرَادَ أَنْ يُنَادِيَ عَجَبًا،
وقال: إِنِّي أَقُولُ: (يا عَجَبًا)، مِثْلَ قَوْلِ الْأَعْمَى: (يا رَجُلًا)، فَقَصْدِي أَنْ أُنَادِيَ
أَيَّ عَجَبٍ، فَقَدْ نَصَحْتُ كَلَامَهُ.

لكن لا شك أن اللُّغَةَ الفصيحةَ أن يُقالَ: (وا عَجَبًا)، وأنا أسمع كثيرًا من
الوُعَاظِ فِي مَوَاعِظِ رَمَضَانَ يقولون: (وا عَجَبًا لِمَنْ يَنَامُ)، والصَّوَابُ أَنْ يُقالَ:
(وا عَجَبًا لِمَنْ يَنَامُ)، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ بَدَلُ اللَّامِ.



النُّدْبَةُ

النُّدْبُ فِي اللُّغَةِ الدُّعَاءُ، وَلَكِنَّهُ فِي الاصِّطِلَاحِ: هُوَ نِدَاءُ الشَّيْءِ تَفَجُّعًا عَلَيْهِ أَوْ تَوَجُّعًا مِنْهُ، وَفِي الفِقْهِ النُّدْبَةُ هِيَ تَعْدَادُ مَحَاسِنِ المِيَّتِ، لَكِنَّهَا فِي النِّحْوِ لَيْسَتْ هَذَا، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي الفِقْهِ: (هَذَا فَلَانُ الَّذِي يَفْعَلُ كَذَا، وَيَفْعَلُ كَذَا) سُمِّيَ نُدْبَةً، لَكِنَّهُ فِي الاصِّطِلَاحِ فِي النِّحْوِ لَا يُسَمَّى نُدْبَةً.

والحرفُ الْمُخْتَصُّ بالنُّدْبَةِ فِي بَابِ النِّدَاءِ هُوَ (وَا) كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللهُ- فِيمَا سَبَقَ: (وَا) لِمَنْ نُدِبَ - أَوْ (يَا) إِذَا أُمِنَ اللَّبْسُ.

٦٠١- مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا نَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أَبْهَمَا

٦٠٢- وَيُنْدَبُ المَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ كَ (بِئْرٍ زَمَزَمٍ) يَلِي (وَا مَنْ حَفَرَ)

الشرح

حُكْمُ المَنْدُوبِ حُكْمُ المُنَادَى تَمَامًا، فَيُنَى عَلَى الضَّمِّ، حَيْثُ يُنَى ذَاكَ عَلَى الضَّمِّ، وَيُنْصَبُ حَيْثُ يُنْصَبُ ذَاكَ، فَيُجْعَلُ مَا لِلْمُنَادَى لِلْمَنْدُوبِ، إِلَّا أَنَّ المَوْلَّفَ -رَحِمَهُ اللهُ- اسْتَشْنَى فَقَالَ: (وَمَا نَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أَبْهَمَا)، فَلَا تُنْدَبُ المُنْكَرُ وتَقُولُ مِثْلًا: (وَارْجُلُ)، لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ، وَالنَّكْرَةُ غَيْرُ مَعْلُومٍ حَتَّى يُتَفَجَّعَ عَلَيْهِ، أَوْ يُتَوَجَّعَ مِنْهُ، لَكِنْ يَجُوزُ نِدَاؤُهُ.

كذلك لا يُندَبُ المُبْهَمُ، مثل: (أَيِّ)، و(الَّذِي)، و(مَنْ)، وما أشبه ذلك، واستثنى من المُبْهَمِ في قوله: (وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ)، أي: بالَّذِي اشْتَهَرَ به، فَيُسْتثنَى من المُبْهَمِ الموصول الَّذِي اشْتَهَرَ بِصِلَتِهِ، فَإِنَّهُ يُنْدَبُ، لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُشْتَهَرًا بِصِلَتِهِ يَزُولُ الإِبْهَامُ فِيهِ.

مثال ذلك: إذا قلت: (أَكْرِمُ مَنْ حَفِظَ الْأَلْفِيَّةَ)، وكُلُّ الطُّلَّابِ يَحْفَظُونَهَا، فهذا مُبْهَمٌ، لكن إذا قلت: (أَكْرِمُ مَنْ حَفِظَ الْأَلْفِيَّةَ)، ولم يَحْفَظْهَا إِلَّا وَاحِدٌ فَقَطْ فهنا تَعَيَّنَ، وَإِنْ كَانَتِ الصِّيغَةُ صِيغَةً إِبْهَامٍ، لَكِنَّهُ مَعْلُومٌ.

وتقول: (جَزَى اللهُ مَنْ أَضَاءَ لَنَا الطَّرِيقَ خَيْرًا)، ونحن نعرفُ أَنَّ الَّذِي أَضَاءَ الطَّرِيقَ هُوَ فُلَانٌ فَقَطْ، فهنا يكونُ مُعَيَّنًا.

فإذا كان الموصول مشهورًا بصِلَتِهِ جازَ أَنْ يُنْدَبَ، لَأَنَّهُ مُعَيَّنٌ يَزُولُ فِيهِ الإِبْهَامُ، ولهذا قال: (وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ).

وقوله: «كَ (بِئْرَ زَمْزَمَ) يَلِي (وَإِنَّ حَفْرًا)»: (بِئْرَ زَمْزَمَ) مُقَدَّمٌ هُنَا، لَكِنْ صَعُهُ مُؤَخَّرًا، لَأَنَّهُ قَالَ: (يَلِي: وَإِنَّ حَفْرًا)، فتقول: (وَإِنَّ حَفْرًا بِئْرَ زَمْزَمَ)، وهذا مَوْصُولٌ، وهو غيرُ مُعَيَّنٍ لِمَنْ لَا يَعْلَمُهُ، لَكِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ، فيكونُ قولنا: (وَإِنَّ حَفْرًا بِئْرَ زَمْزَمَ) كقولنا: (وَإِنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ)، لَأَنَّهُ مَعْلُومٌ مُشْتَهَرٌ.

مثال آخر: (وَإِنَّ عَبْرَ نَهْرٍ دَجَلَةَ لِقِتَالِ الْفُرْسِ)، فهذا مَشْهُورٌ، وهو سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فيصحُّ أَنْ تُنْدَبَ، لَأَنَّهُ مَشْهُورٌ، ونحنُ هنا نَتَكَلَّمُ عَنْ صِيغَةِ النَّدْبَةِ فَقَطْ، أَمَّا التَّحْلِيلُ وَالتَّحْرِيمُ، فمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَدْبُ الْأَمْوَاتِ.

وهل يصحُّ أن تقولَ: (وَإِهَذَا)؟

نقول: لا، لأنَّه غيرُ مشهورٍ.

إِذَنْ: كُلُّ مُبْهَمٍ يَصِحُّ نِدَاؤُهُ، وَلَا يَصِحُّ نُدْبَتُهُ، وَكُلُّ مُنْكَرٍ يَصِحُّ نِدَاؤُهُ،
وَلَا تَصِحُّ نُدْبَتُهُ.

٦٠٣- وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صَلُّهُ بِالْأَلْفِ مَتْلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ

الشرح

كذلك أيضًا يُخَالِفُ الْمُنَادَى فِي قَوْلِهِ: (وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صَلُّهُ بِالْأَلْفِ)،
فَالْمَنْدُوبُ مُنْتَهَاهُ يُوصَلُ بِالْأَلْفِ، فَتَقُولُ فِي النَّدَاءِ: (يَا زَيْدُ)، وَلَا تَأْتِي بِالْفِ،
وَتَقُولُ: (وَا زَيْدًا) فِي النُّدْبَةِ.

وقول المؤلف - رحمه الله -: «صَلُّهُ بِالْأَلْفِ»: هذا أمرٌ، والأصل في الأمرِ
الْوَجُوبُ، لكن له قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ، فالأمر هنا ليس للوَجُوبِ كما سيأتي إِلَّا إِذَا
التَّبَسَّ بِالْمُنَادَى، بحيث تكون أداة النُّدْبَةِ (يَا)، وَإِذَا لَمْ نَصَلْهُ بِالْأَلْفِ التَّبَسَّ
بِالْمُنَادَى، فحينئذٍ تتعَيَّنُ الألفُ، وَإِلَّا فلا تجبُ، لأنَّ النُّدْبَةَ معلومةٌ بالحرفِ
المُخْتَصِّصِ بها (وا).

إِذَنْ: استفدنا من كلام المؤلف - رحمه الله - أَنَّ الْمَنْدُوبَ يُخَالِفُ الْمُنَادَى
أَيْضًا فِي أَمْرِ ثَالِثٍ، وَهُوَ وَصَلُ آخِرِهِ بِالْأَلْفِ.

وقوله: «مَتْلُوهَا»: أي: التي كانت الألفُ تَالِيَةً له، فهي تَالِيَةٌ (اسمُ فاعلٍ)،
وَالسَّابِقُ مَتْلُوهَا (اسمُ مفعولٍ).

وقوله: «إِنْ كَانَ مِثْلَهَا»: أي: إِنْ كَانَ أَلْفًا، يعني: أَنْ أَلْفَ النُّدْبَةِ إِذَا سَبَقَهَا
أَلْفٌ، حُذِفَتِ الألفُ التي قبلها، لِأَنَّه التَّقَى سَاكِنَانِ: الألفُ التي في أَصْلِ
الكَلِمَةِ، وَأَلْفُ النُّدْبَةِ، وَإِذَا التَّقَى سَاكِنَانِ، وَهُمَا حَرْفَا لَيْنٍ حُذِفَا أَحَدُهُمَا، قَالَ
ابنُ مالِكٍ - رحمه الله -:

إِنْ سَاكِنَانَ التَّقِيَا اِكْسِرَ مَا سَبَقَ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذَفَهُ اسْتَحَقَّ

هنا لو قال قائل: لماذا لا نَحْذِفُ أَلِفَ النُّدْبِيَّةِ، وَنُبْقِي الأَلِفَ التي في الأَصْلِ،
لأَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ؟

نقول: لا، بل نَحْذِفُ الأَوَّلِي، لأنَّ هذا هو الأَصْلُ، ولأنَّ أَلِفَ النُّدْبِيَّةِ
جِيءَ بِهَا لِمَعْنَى، فلو حَذَفْنَاها فَاتَ هذا المعنى.

مثال ذلك: رجلٌ عنده مُوسَى حِلَاقَةٍ، فَانْكَسَرَتْ، أو ضَاعَتْ، فَقَالَ: (وا
مُوسَاهُ)، فَالأَلِفُ هنا أَلِفُ النُّدْبِيَّةِ، أَمَّا أَلِفُ (مُوسَى) فَحُذِفَتْ، لأنَّ ابنَ مالِكٍ
-رحمه الله- يقولُ: (مَتَلُوْهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ).

ولو قال قائل: لماذا لا يقولُ: (وا مُوسَاهُ)؟

نقول: هو ثَقِيْلٌ، وَأَيْضًا إِذَا التَّقِي سَاكِنَانَ، فلا بُدَّ أَنْ يُحْذَفَ الأَوَّلُ، أو
يُكْسَرَ إِذَا كَانَ غيرَ حَرْفِ لَيْنٍ.

إِذْنُ: المَوْضِعُ الرَّابِعُ مِمَّا يُجَالِفُ فِيهِ المُنَادِي هو قَوْلُهُ: (مَتَلُوْهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا
حُذِفَ)، أَمَّا المُنَادِي فلا يُحْذَفُ مِنْهُ شَيْءٌ.

٦٠٤- كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمْلُ

الشرح

هذا الموضع الخامس مما يُخَالِفُ فِيهِ الْمُنَادَى، وذلك أَنَّ الْمُنْدُوبَ قَدْ لَا يَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى الصَّمِّ، فَيُحَذَفُ التَّنْوِينُ مِنَ الصِّلَةِ، فَتَقُولُ فِي (وَإِنْ حَفَرَ بئرَ زَمَزِمِ): (وَإِنْ حَفَرَ بئرَ زَمَزِمًا)، و(زَمَزِمِ) فِيهَا لُغَتَانِ: الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ.

وقوله: «أَوْ غَيْرِهَا»: كما لو أُضِيفَ، فَتَقُولُ: (وَإِنْ غُلَامَ زَيْدًا)، فَتَحْذِفُ التَّنْوِينَ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمْلُ).

٦٠٥- وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلَهُ مُجَانِسًا إِنَّ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَا بَسَا

الشرح

هذه المسائل من النَّحْوِيِّينَ تُشْبِهُ مسائلَ الْفَرَضِيِّينَ حيثُ يقولون: إذا مات الإنسانُ عن عِشْرِينَ جَدَّةً، فكم الْوَارِثُ مِنَ الْعِشْرِينَ جَدَّةً؟ فهذا شيءٌ بَعِيدٌ، وهذا الَّذِي قَالَ ابْنُ مَالِكٍ - رحمه الله - هنا مِنَ الْأَشْيَاءِ الْبَعِيدَةِ.

وسبقَ أَنْ آخَرَ الْمَنْدُوبِ يُلْحَقُ بِهِ الْأَلْفُ، وَمِنْ ضَرُورَةِ الْخَاطِئِ الْأَلْفِ أَنْ يَكُونَ الَّذِي قَبْلَهَا مَفْتُوحًا، فَإِذَا كَانَ الشَّكْلُ الَّذِي قَبْلَ الْأَلْفِ إِذَا فَتَحْنَاهُ أَوْجَبَ لَبْسًا فَإِنَّا نُبْقِيهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَنُحَوِّلُ الْأَلْفَ إِلَى حَرْفٍ يُجَانِسُ تِلْكَ الْحَرَكَةَ.

وقوله: «أُولِهِ»: مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْإِسْتِغَالِ، وَ(أُولٍ): فِعْلٌ أَمْرٍ، فَالرَّاجِعُ إِذْنُ هُوَ النَّصْبُ.

وقوله: «حَتْمًا»: مُتَعَلِّقٌ بِ(أُولِهِ)، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ل(أُولِهِ) هُوَ (مُجَانِسًا)، يَعْنِي: أَوَّلِ الشَّكْلِ مُجَانِسًا حَتْمًا، فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: وَمَتَى أُولِيهِ حَتْمًا؟

نقول: «إِنَّ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَا بَسَا»: إِذَا كَانَ إِبْقَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ يُوهِمُ اللَّبْسَ، فَيَجِبُ أَنْ تَجْعَلَ الْأَلْفَ الَّتِي لِلنُّدْبَةِ حَرْفًا مُجَانِسًا لِلْحَرَكَةِ الَّتِي قَبْلَهَا.

مثال ذلك: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَنْدَبَ غُلَامَ غَائِبٍ تَقُولُ: (وَإِذَا غُلَامُهُ)، وَآخِرُ الْمَنْدُوبِ هُنَا هَاءٌ مُضْمُومَةٌ، فَعِنْدَمَا نَصِلُ بِهَا أَلْفَ النُّدْبَةِ يَجِبُ أَنْ نُفْتَحَ، فَتَقُولُ: (وَإِذَا غُلَامَهَا)، فَإِذَا قُلْنَا: (وَإِذَا غُلَامَهَا) التَّبَسُّعُ عَلَيْنَا الْأَمْرُ: هَلْ هُوَ نَدَبَ غُلَامِ امْرَأَةٍ، أَوْ نَدَبَ غُلَامِ رَجُلٍ؟ فَمَاذَا نَصْنَعُ؟

نقول: أَخِرُّ المندوبِ - وهو الهاءُ - مضمومٌ، والذي يُجَانِسُ الصَّمَّةَ هو الواوُ، فاجعلْ أَلِفَ الندبةِ واوًا، فقل: (وا غُلامُهُو)، ونقول في إعرابه: (غُلام) مَندُوبٌ، وهو مُضَافٌ، والهاءُ مُضَافٌ إليه مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ جرٍّ.

كذلك أيضًا إذا كان مكسورًا، وأوهم الفتح، فإننا نَقَلِبُ الألفَ ياءً.

مثاله: (وا غُلامِكي) تُخاطِبُ امرأةً تَنَدُبُ غُلامًا لها حَبِيبًا وطِيبًا، ويقضي حاجاتها، ومات، فَتَنَدُبُهُ تَفْجُوعًا عليه، وتقول: (وا غُلامِكي)، فيُلْحَقُ بِأَخِرِ المندوبِ أَلِفٌ، وعندما نُلْحِقُ (وا غُلامِكي) الألفَ، فَإِنَّهُ يُفْتَحُ ما قبلها، فنقول: (وا غُلامِكاها)، وعندما نقول: (واغُلامِكاها)، فهل نحن نَنَدُبُ غُلامَ رجلٍ، أو غُلامَ امرأةٍ؟!

إِذَنْ: نُبْقِي الكسرةَ الَّتِي تَدُلُّ على خِطابِ المرأةِ على حَالِها، ونجعلُ الألفَ مُجَانِسٌ الكسرةَ، فتكونُ ياءً، فنقول: (وا غُلامِكيه)، وتبقى الهاءُ لِلسَّكْتِ، وليست بواجبةً.

إِذَنْ: كَأَنَّهُ مُسْتَشْنَى مِمَّا سَبَقَ: (مُتَّهَى المَندُوبِ صَلُهُ بِالْأَلِفِ) إِلَّا إذا كان وَصَلُهُ بِالْأَلِفِ يُوجِبُ اللَّبَسَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُقَلَّبَ الألفُ إلى حرفٍ مُجَانِسٍ للحركة، فإن كانتِ الحركةُ كسرةً تُجَعَلُ الألفُ ياءً، وإن كانتِ الحركةُ ضَمَّةً تُقَلَّبُ الألفُ واوًا.

٦٠٦- وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكَتٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ، وَالْهَاءَ لَا تَزِدْ

الشرح

قوله: «وَاقِفًا»: حَالٌ مِنْ فاعِلٍ (زِدْ)، و(هَاءَ): مفعولٌ به، أي: زِدْ هَاءَ سَكَتٍ حَالِ كَوْنِكَ وَاقِفًا، فَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى الْمندُوبِ، فَإِنَّهُ يُخْتَمُ بِالْأَلِفِ كَمَا سَبَقَ، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَزِيدَ هَاءَ سَكَتٍ فَافْعَلْ.

«وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ»: أي: فزِدِ المَدَّ، (وَالْهَاءَ لَا تَزِدْ).

مثال ذلك: (وا زَيْدَاهُ)، وهذا مُتَفَجِّعٌ عليه، كقولِ فاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا حينَ تُوفِّيَ الرسولُ ﷺ: «وا أَبْتَاهُ»^(١). وتقولُ: (وا رأسي رأساءَ)، (وا ظَهري ظَهْرَاهُ)، (وا ظَهْرَاهُ)، (وا رأساءَ)، وما أشبه ذلك، وهذا مُتَوَجِّعٌ منه.

وتقولُ: (وا غلاماهُ)، لأنَّ هَاءَ السَكَتِ سَاكِنَةٌ، لِأَنَّهَا مَوْقُوفٌ عَلَيْهَا، فتقولُ: (وا غلاماهُ) جَوَازًا، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (وا غُلَامًا).

وقوله: «وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ»: ظاهرُهُ أَنَّ المَدَّ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ، وَأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (وا غُلَامَ) فَهُوَ جَائِزٌ، وَهَذَا مَا مَشَى عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُحَشِّينَ، فيقولون: إِنَّ قَوْلَهُ: (مُنْتَهَى الْمندُوبِ صَلُّهُ بِالْأَلِفِ) الْأَمْرُ فِيهِ لِلِاسْتِحْبَابِ، وَلَيْسَ لِلْوَجُوبِ، قالوا: وَإِنَّمَا حَمَلْنَاهُ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّصِّ الْآخِرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ)، أي: فزِدِ المَدَّ.

(١) هذا اللفظ أخرجه ابن ماجه: كتاب الجنائز: باب ذكر وفاته ﷺ رقم (١٦٣٠)، وهو عند البخاري: كتاب الغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، رقم (٤١٩٣) بلفظ: «يا أَبْتَاهُ».

ولكنني أنا ربما أعارضُ هذا، وأقول: إنَّ قولَ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-:
 (وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِدُّ) يعني: وإنَّ تشأ فاقصرْ على المدِّ دون الهاءِ،
 وتكونُ الجُمْلَةُ جُمْلَةً واحدةً، وهذا قد يُعارضُ بأنَّه قال: (وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتِ
 إِنْ تُرِدْ)، فيكونُ مُكْرَرًا مع الشَّطْرِ الأوَّلِ، لأنَّه لا يَخْرُجُ عن معنى الشَّطْرِ الأوَّلِ
 أبدًا إذا حملناه على ما ذُكِرْتُ، وعليه فيكونُ حملُ قوله: (صِلُهُ بِالْأَلْفِ) على
 الاستحبابِ وَجِيهًا.

إذَنْ: صارَ عندنا ثلاثُ صُورٍ في المندوبِ:

الأولى: (وا غلامَ) بالفتحِ فقط.

الثانية: (وا غلاماه) بالألفِ وهاءِ السَّكْتِ.

الثالثة: (وا غلاما) بالألفِ فقط.

٦٠٧- وَقَائِلٌ: (وَاعْبُدِيَا) (وَاعْبُدَا) مَنْ فِي النَّدَا لِيَا ذَا سُكُونٍ أَبَدِي

الشرح

تَقَدَّمَ أَنَّ (عَبْدِي) الْمُضَافَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ خَمْسُ لُغَاتٍ إِذَا كَانَ صَحِيحَ الْآخِرِ.

فَعَلِي لُغَةً مَن يَقُولُ: (عَبْدِي) بِالسُّكُونِ يَجُوزُ فِي النُّدْبَةِ أَنْ تَقُولَ: (وَاعْبُدَا) (وَاعْبُدِيَا)، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْكَلِمَةَ الَّتِي عِنْدَنَا قَبْلَ النُّدْبَةِ (عَبْدِي) بِالْيَاءِ وَالسُّكُونِ، فَيَجُوزُ فِي النُّدْبَةِ أَنْ آتِيَ بِاللَّفِّ النُّدْبَةَ، وَأُحْذَفَ الْيَاءُ، لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ، فَأَقُولُ: (وَاعْبُدَا).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا تُحْذَفُ الْيَاءُ وَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى الْإِضَافَةِ؟

نَقُولُ: وَاللَّفُّ النُّدْبَةَ دَالَّةٌ عَلَى النُّدْبَةِ، فَلَوْ حَذَفْنَاهَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نُدْبَةٌ، وَهَذَا نَحْذِفُ الْيَاءَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ.

وَيَجُوزُ أَنْ آتِيَ بِاللَّفِّ النُّدْبَةَ وَأُبْقِيَ الْيَاءَ، وَإِذَا أَبْقَيْتَهَا فَلَا بُدَّ أَنْ أُحَرِّكَهَا بِمَا يُنَاسِبُ الْأَلْفَ، وَهُوَ الْفَتْحَةُ، فَأَقُولُ: (وَاعْبُدِيَا).

وَأَمَّا عَلَى اللُّغَاتِ الْآخَرَى فَتَبْقَى عَلَى أَصْلِهَا، فَعَلِي لُغَةً مَن يَأْتِي بِالْيَاءِ مَفْتُوحَةً (عَبْدِي) آتِيَ بِاللَّفِّ النُّدْبَةَ، وَأُبْقِيَ الْيَاءَ مَفْتُوحَةً عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، فَأَقُولُ: (وَاعْبُدِيَا)، وَعَلَى لُغَةٍ حَذَفَ الْيَاءَ (عَبْد) آتِيَ بِاللَّفِّ فَقَطُّ، فَأَقُولُ: (وَاعْبُدَا)، إِنَّمَا الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ هُوَ (عَبْدِي) بِالْيَاءِ السَّاكِنَةِ.

فإن قال قائلٌ: إذا قلنا: (واعبدا) فلعلة ندب عبدا غير مضاف إلى أحد؟
نقول: هذا واردٌ، لكن إذا علم أني أندب عبدي المضاف إليّ، فتكون الياءُ
حذفت لالتقاء الساكنين، أمّا إذا كنتُ أنادي مُنكرًا، فقد تقدّم في أوّل كلامِ
المؤلف - رحمه الله - أن المنكر لا يُندب، فإذا قلت: (واعبدا) على أن المندوب
عبدٌ فقط ما صحّت الندبة، أمّا إذا كانَ علما فلا بأس.

التَّرْخِيمُ

التَّرْخِيمُ فِي اللُّغَةِ: التَّرْقِيقُ، وَأَمَّا فِي الاصِّطْلَاحِ، فَهُوَ حَذْفُ آخِرِ الْمُنَادَى، وَالتَّرْخِيمُ يُؤْتَى بِهِ لِلتَّحْسِينِ، وَهَذَا لَا يَأْتِي إِلَّا فِي مَقَامِ الرَّقَّةِ وَاللِّينِ، أَوْ التَّعْظِيمِ أحيانًا.

٦٠٨- تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَ (يَا سَعَا) فَيَمِنْ دَعَا سَعَادَا

الشرح

قوله: «تَرْخِيمًا»: يقولون: إنَّ التَّرْخِيمَ فِي الاصِّطْلَاحِ هُوَ حَذْفُ آخِرِ الْمُنَادَى، وَإِذَا كَانَ هُوَ حَذْفَ آخِرِ الْمُنَادَى، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ (تَرْخِيمًا) مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى يَكُونُ: رَخِمَ لِلتَّرْخِيمِ، وَهَذَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَى، وَإِلَّا فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يَفْهَمُ أَنَّهَا مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ.

وعلى هذا - أي: إذا كان التَّرْخِيمُ هُوَ حَذْفَ آخِرِ الْمُنَادَى - فَإِنَّهَا تَكُونُ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: (جَلَسْتُ قُعُودًا)، وَتَكُونُ مَصْدَرًا مَعْنَوِيًّا عَلَى رَأْيِ ابْنِ أَجْرُومٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَوْ مَفْعُولًا مُطْلَقًا عَلَى رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَيْثُ قَالَ:

وَقَدْ يُنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَ (جَدَّ كُلِّ الْجِدِّ)، وَ(افْرَحِ الْجَدْلُ)

إِذَنْ: قَوْلُهُ (تَرْخِيمًا): نَقُولُ: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عَامِلُهَا قَوْلُهُ: (احْذِفْ).

والتَّرخِيمُ في اصطلاح النحويين حَذْفُ آخِرِ المُنَادِي، وقد قَالَ الرَّسُولُ ﷺ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «يَا عَائِشُ»^(١). فحذَفَ آخِرَهُ.

وقوله: «كَ (يَا سَعَا) فِيْمَنْ دَعَا سَعَادًا»: لو كان هناك امرأةً اسمُها سَعَاد، وأردتَ أَنْ تُرَخِّمَ بالنداءِ تقولُ: (يا سَعَا)، أو: (سَعَا)، سواءً أبقيتَ حرفَ النداءِ، أم حذفتَه.

وقوله: «سَعَادًا»: الألفُ للإِطلاقِ، وليستَ مِنْ بِنِيَةِ الكَلِمَةِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا رقم (٣٧٦٨)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا رقم (٢٤٤٧).

وهل يجوز في كلِّ مُنادَى؟ قال المؤلِّفُ - رحمه الله -:

٦٠٩- وَجَوِّزْنُهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِأَلْهَا، وَالَّذِي قَدَّرُحْمَا

٦١٠- بِحَذْفِهَا وَفَرُّهُ بَعْدُ،

الشرح

قوله: «مطلقاً»: سواء كان المؤنث بالتاء ثلاثياً، أم رباعياً، أم خماسياً، وسواء كان علماً، أم اسم جنس، أم صفة، فإنه يُرْحَمُ بكلِّ حالٍ. مثال ذلك: تُنادي فلانة فتقول: (يا فلان)، ولا تقول: (يا فلان).

وإذا كنت تريد أن تُرْحَمَ امرأة اسمها (عائشة) تقول: (يا عائش)، أو رجلاً اسمه (حمزة) تقول: (يا حمز)، أو (شاة) تقول: (يا شا)، أو (صخرة) تقول: (يا صخر).

فإن قال قائل: (حمزة) مُدَكَّرٌ!

قلنا: لكن التانيث فيه لفظي.

إذن: كلُّ ما حُتِمَ بالتاء فإنه يُرْحَمُ، ولهذا قال: (وَجَوِّزْنُهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِأَلْهَا).

وقوله: «وَالَّذِي قَدَّرُحْمَا»: أي: من المؤنث بالهاء.

«بِحذفها»: أي: حذف الهاء وحدها.

«وفره»: كما في (يا حمز)، (يا عائش)، (يا فاطم)، وما أشبه ذلك.

.....، وَاحْظُلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا

٦١١- إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ، الْعَلَمُ دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادِ مُتَمِّ

الشرح

قوله: «احظلاً»: أي: امنع.

وقوله: «ما»: بمعنى الذي، أي: امنع ترخيم الذي خلا من هذه الهاء، وهي هاء التانيث، فالمنادى الخالي من تاء التانيث لا يُرْحَمُ إلا بشروط:

الشرط الأول: أن يكون رباعياً، فإن كان ثلاثياً لم يُرْحَم، مثل: (زيد)، فلا تقول: (يا زي)، ومثل: (عمرو)، فلا تقول: (يا عم)، ومثل: (عمر)، فلا تقول: (يا عم)، لأنه دون الرباعي، وكذلك (شمس) لامرأة، لأنه ثلاثي، أمّا (جعفر)، فإنك تُرْحَمُه، فتقول: (يا جعفر).

الشرط الثاني: أن يكون علماً، فإن كان غير علم لم يُرْحَم، مثل: (قائم)، فلا تقول: (يا قائم)، ومثل: (جلمد)، فلا تقول: (يا جلم)، لأنه ليس بعلم، وأمّا (نهار)، فإن كان علماً جازاً، فنقول: (يا نهار)، وإن كان غير علم لم يُرْحَم.

الشرط الثالث: «دون إضافة»: فإن كان مضافاً لم يُرْحَم، مثل: (عبد الله)، فإنك لا تُرْحَمُه فتقول: (يا عب)، لأن الإضافة تفوت، والإضافة نسبة شيء إلى شيء، فإن حذفت المضاف إليه، ما تبين أنه مضاف إلى شيء، وإن حذفت بعض

المُضَافِ إِلَيْهِ، مَا صَحَّ، فَمَثَلًا (غُلَامٌ جَعْفَرٌ) لَا يَصِحُّ أَنْ تُرَخِّمَهُ، فَتَقُولُ: (يَا غُلَامُ)، وَتَحذفُ (جَعْفَرُ)، أَوْ تَقُولُ: (يَا غُلَامَ جَعُ)، أَوْ تَقُولُ: (يَا غُلَامَ جَعْفُ).

إِذَنْ: لَا بُدَّ أَنْ نَقُولَ: (يَا غُلَامَ جَعْفَرٍ).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُؤَنَّثًا مِثْلَ: (يَا أَبَا عَائِشَةَ) فَهَلْ تُرَخِّمُهُ؟

نَقُولُ: لَا، لِأَنَّهَا لَا تُرِيدُ أَنْ تُرَخِّمَ (عَائِشَةَ)، إِنَّمَا تُرِيدُ أَنْ تُرَخِّمَ أَبَا عَائِشَةَ، فَإِذَا حذفتَ آخَرَ (عَائِشَةَ) صَارَ التَّرخِيمُ لَهَا هِيَ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ «وَإِسْنَادٌ مُتَمِّمٌ»: وَالْمُرَادُ الْمُرَكَّبُ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا، فَبَعْضُ الْأَعْلَامِ تَكُونُ مُرَكَّبَةً تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا مِثْلَ: (تَأَبَّطُ شَرًّا) اسْمُ رَجُلٍ، وَ(شَابَ قَرْنَاهَا) اسْمُ امْرَأَةٍ، فَهَذَا لَا يُرَخِّمُ، فَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نُرَخِّمَ (تَأَبَّطُ شَرًّا) وَقَلْنَا: (يَا تَأَبَّطُ) لَمْ يَصَحَّ.

وَهَلْ يَصِحُّ أَنْ نُرَخِّمَ (جَادَ الْحَقُّ)؟

نَقُولُ: لَا، لَا يُرَخِّمُ، لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا.

بَقِيَ التَّرْكِيبُ الْمَرْجِيُّ مِثْلَ: (مَعْدِيكْرَبُ)، وَهُوَ عَلَمٌ، وَ(حَضَرَ مَوْتُ)، وَهُوَ عَلَمٌ عَلَى بَلَدٍ مُعَيَّنٍ، فَيَجُوزُ أَنْ تُرَخِّمَ (مَعْدِيكْرَبُ)، لِأَنَّ الْمُؤَلَّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَا مَنَعَ إِلَّا اثْنَيْنِ مِنَ التَّرْكِيبِ، وَهُمَا التَّرْكِيبُ الْإِضَافِيُّ، وَالتَّرْكِيبُ الْإِسْنَادِيُّ، وَأَمَّا التَّرْكِيبُ الْمَرْجِيُّ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ، فَتَقُولُ: (يَا مَعْدُ)، فَتَحذفُ آخِرَهُ.

وَأَنَا عِنْدِي أَنَّنَا نَقُولُ: حَتَّى فِي الْمُرَكَّبِ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا، يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ، لِأَنَّ الْمُرَكَّبَ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا لَا يَدُلُّ عَلَى اثْنَيْنِ، بَلِ الْمَسْمَى وَاحِدٌ، بِخِلَافِ الْمُرَكَّبِ

تركيباً إضافياً، فإنه مُرَكَّبٌ من مُضَافٍ ومُضَافٍ إليه، وكذلك التَّركيبُ المَزْجِيُّ لا يدلُّ على اثنين، ف(معديكرب) واحدٌ، وليس (معدِي) مُضَافاً، و(كرب) مُضَافاً إليه، فلم يُقْصَدْ منه الدَّلَالَةُ على التَّعَدُّدِ، ولهذا نقولُ: إِنَّهُ إِذَا جازَ التَّركيبُ المَزْجِيُّ، فينبغي أنْ يَجوزَ التَّركيبُ الإِسْنادِيُّ.

٦١٢- وَمَعَ الْآخِرِ اِحْدَفِ الَّذِي تَلَا اِنْ زَيْدًا لَيْنًا سَاكِنًا مُكْمَلًا
٦١٣- اَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتَحٌ فِ فِي

الشرح

الترخيمُ هو حَذْفُ آخِرِ المُنَادِي، لكن هل يُحذفُ معِ الْآخِرِ شيءٌ؟
يقولُ المؤلِّفُ -رحمه الله-:

«وَمَعَ الْآخِرِ اِحْدَفِ الَّذِي تَلَا»: أي: الَّذِي تَلَاهُ الْآخِرُ، وهو ما قَبْلَ الْآخِرِ، فيُحذفُ الْآخِرُ، وَالَّذِي قَبْلَهُ بِشَرْطٍ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ «اِنْ زَيْدًا»: أي: اِنْ كَانَ الحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الْآخِرِ حَرْفًا زَائِدًا.

الشَّرْطُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ «لَيْنًا»: أي: حَرْفَ لَيْنٍ، وَحُرُوفُ اللَيْنِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ، أَمَّا الْأَلْفُ، فَإِنَّهَا لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً، وَكَوْنُهُ يَقُولُ: (لَيْنًا سَاكِنًا) يُجْرُجُ الْأَلْفَ، لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ رَابِعًا فَأَكْثَرَ، فَقَوْلُهُ: (مُكْمَلًا اَرْبَعَةً فَصَاعِدًا)،

أي: يَجِيءُ تَمَامَ الْأَرْبَعَةِ فَمَا زَادَ، احْتِرَازًا مِمَّا لَوْ كَانَ هُوَ الثَّلَاثَ.

مثال ذلك: (مسكين)، تقول فيها: (يا مسك)، ولك فيها وجهان:

الوجهُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَبْنِيَهُ عَلَى الضَّمِّ، وَهَذِهِ يُسَمُّونَهَا لُغَةً مَنْ لَا يَتَنَطَّرُ، وَقَوْلُ:

(يا مسك)، ف(يا): حَرْفُ نِدَاءٍ، وَ(مسك): مُنَادَى مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

الوجه الثاني: أن تُبقيها مكسورةً، وهذا هو الأصل، وهذه على لُغَةٍ مَن يَنْتَظِرُ، فتقول: (يا مِسْكٍ)، ف(يا): حرفُ نداءٍ، و(مِسْكٍ): مُنادَى مَبْنِيٌّ على ضَمِّ مُقدَّرٍ على آخِرِهِ، منعٌ مَن ظُهورِهِ اشتغالُ المحلِّ بحركةِ الانتظارِ.

فعلى لُغَةٍ مَن لا ينتظرُ يكون الموجدُ كأنه اسمٌ مُستَقِلٌّ، وعلى لُغَةٍ مَن ينتظرُ يكون كأنه اسمٌ مقطوعٌ مَبْتُورٌ.

ولاحظْ أَننا لا نُرَخِّمُهُ على أَنَّهُ واحدُ المساكينِ، إِنما نُرَخِّمُهُ على أَنَّ (مساكين) عَلَمٌ، أَي: رجلٌ سَمَّيْنَاهُ (مِسْكِينًا).

مثال آخر: (عُثمان) تقول فيها: (يا عُثْمَ)، وهي على لُغَةٍ مَن ينتظرُ، وتقول: (يا عُثْمَ) على لُغَةٍ مَن لا ينتظرُ.

مثاله: (منصور)، فإذا أردتَ أن تُرَخِّمَهُ تقول: (يا مَنْصُ) بضمِّ الصَّادِ، وفيه اتَّفَقَتِ اللُّغَتانِ، لأنَّك إذا حَذَفْتَ الواوَ والرَّاءَ، تبقى الصَّادُ مضمومةً، وهذا على لُغَةٍ مَن ينتظرُ، وإذا بَنَيْتَها على الضَّمِّ، فكَذلكَ أيضًا تقول: (يا مَنْصُ)، لكنَّ الإعرابَ يَخْتَلِفُ، فإذا أَجْرَيْتَها على لُغَةٍ مَن ينتظرُ، فَإِنَّكَ تقول: (يا): حرفُ نداءٍ، و(منص): مُنادَى مَبْنِيٌّ على ضَمِّ مُقدَّرٍ على آخِرِهِ، منعٌ مَن ظُهورِهِ اشتغالُ المحلِّ بحركةِ الانتظارِ، لأنَّ هذه الضَّمَّةَ ما جِيءَ بها مِن أَجْلِ النِّداءِ، فهي الضَّمَّةُ الأَصْلِيَّةُ.

وكذلكَ نقولُ في (عُثْمَ)، و(عُثْمَ).

أمَّا (غَضَنْفَر)، فلا يصحُّ أن نَحْذِفَ النُّونَ، لأنَّهُ ليسَ حرفَ لينٍ، وليسَ رابعًا فأكثرَ.

وأَمَّا (عُصْفُور) فيجوزُ، لأنَّ الواوَ رابعةٌ، وهي زائدةٌ، لأنَّها مِنَ العُصْفِرِ.
وأَمَّا (قِنْدِيل) فيصحُّ أنْ نَحْدِفَ الياءَ، لأنَّ أَصْلَهَا (قَنْدَل)، فالياءُ زائدةٌ،
ووزنُها (فِعْلِيل).

وقوله: «وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَا بِيهَا فَتَحُّ قُفْيٍ»: (فَتَحُّ): مُبْتَدَأٌ، و(قُفْيٍ):
الجملةُ خبرُ المُبتدأ، و(بِيهَا): جازٌّ ومجروزٌ مُتعلِّقٌ ب(قُفْيٍ)، أي: وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ
وَيَاءٍ فَتَحُّ قُفْيٍ بِيهَا، و(قُفْيٍ) أي: أُتْبِعَ.

الواوُ والياءُ مِنَ حُرُوفِ اللَّيْنِ، لأنَّ حُرُوفَ اللَّيْنِ مجموعةٌ في قولك: (وَاي)،
وهي الواوُ والألفُ والياءُ^(١)، والحركةُ المُناسبةُ للواوِ هي الضَّمَّةُ، مثل:
(مَنْصُور)، والحركةُ المُناسبةُ للياءِ هي الكسرةُ، مثل: (مِسْكِين)، فإذا كانت
الواوُ قبلها مفتوحٌ، والياءُ قبلها مفتوحٌ، فإنَّ فيه خلافاً:

فمنهم من قال: تُحْدَفُ الواوُ، وتُحْدَفُ الياءُ.

ومنهم من قال: لا تُحْدَفَانِ، بل تَبْقَيَانِ.

مثال ذلك في الواوِ: (فِرْعَوْن)، فالواوُ مِنَ حُرُوفِ اللَّيْنِ، والذي قبلها
حَرَكَةٌ غيرُ مُناسبةٍ، وهي الفَتْحَةُ، فتقول: (يا فِرْعَو) على قولٍ، وتقول: (يا فِرْعَ)
على قولٍ آخَرَ.

(١) الحروفُ الثلاثةُ تُسمَّى حروفِ (لين) و(عِلَّة) و(مد)، فلها أسماءٌ ثلاثةٌ، فالألفُ دائماً حرفٌ مدٌّ،
وأما الواوُ والياءُ، فإنَّ كانتِ الحركةُ قبلها مُناسبةً، فهما حرفا مدٍّ، وإنَّ كانتِ غيرَ مُناسبةٍ، فهما
حرفا عِلَّةٍ ولينٍ فقط، ولا نقول: حرفا مدٍّ، وهذا تقسيمُها عند النحويِّين، وعلى هذا فنقول: في
(فرعون) حرفٌ لينٌ وعِلَّةٌ، ولا نقول: حرفٌ مدٌّ، وفي (منصور) حرفٌ مدٌّ ولينٌ وعِلَّةٌ، وأما
الألفُ فهي دائماً تكونُ حرفَ مدٍّ وعِلَّةٍ. (الشارح)

مِثَالهَا فِي الْيَاءِ: (عُرْنَيْقُ)، وَهُوَ الطَّيْرُ الْمَعْرُوفُ الَّذِي يُسَمِّيهِ النَّاسُ عِنْدَنَا (عُرْنُوقَ)، فَتَقُولُ: (عُرْنَيْ)، أَوْ (عُرْنَ).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: اشْتَرَطْنَا فِي الْمُرْخَمِ غَيْرِ الْمَخْتُومِ بِالتَّاءِ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا!

نَقُولُ: نُسَمِّيْ إِنْسَانًا (عُرْنَيْقَ)، فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ شَخْصًا لِبَاسُهُ دَائِمًا أَبْيَضُ نَاصِعُ الْبِيَّاضِ، وَهُوَ خَفِيفُ الْمَشْيِ، فَدَائِمًا يُسْرِعُ كَأَنَّهُ يَطِيرُ، فَنَقُولُ لَهُ: (يَا عُرْنَيْقُ)، وَهَلْ هُوَ مُصَغَّرٌ؟

نَقُولُ: لَا، الظَّاهِرُ أَنَّ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَكَيْفَ نُرْخِّمُ (هُرَيْرَةَ)؟

نَقُولُ: نَحْذِفُ التَّاءَ فَقَطْ.

٦١٤- وَالْعَجْزَ أَحَدٌ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلَّ تَرْخِيمٌ جُمْلَةً، وَذَا عَمَرُو نَقَلَ

الشرح

المُرَكَّبُ يُحَدَفُ عَجْزُهُ كُلُّهُ عِنْدَ التَّرْخِيمِ، وَهَذَا أْبْلَغُ مِنْ حَذْفِ حَرْفَيْنِ، لِأَنَّ التَّرْخِيمَ حَذَفُ حَرْفٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ أَتِينَا إِلَى حَذْفِ حَرْفَيْنِ، ثُمَّ أَتِينَا إِلَى حَذْفِ الْعَجْزِ كُلِّهِ.

مثاله: (مَعْدِيكَرِبَ)، فَهَذَا مُرَكَّبٌ تَرْكِيبًا مَرْجِيًّا، فَإِذَا حَذَفْنَا (كَرِبَ) صَارَ الْمَحذُوفُ ثَلَاثَةَ حُرُوفٍ، وَكَذَلِكَ (حَضْرَمَوْتُ) وَ(بَعْلَبَكَّ)، لِأَنَّ الْكَافَ مُشَدَّدَةٌ.

وهل يدخل التركيب الإضافي في هذا الكلام؟

الجواب: لا يدخل، لِأَنَّهُ سَبَقَ فِي قَوْلِهِ: (دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ)، وَهَذَا قَالَ فِي الْإِسْنَادِ: (وَقَلَّ تَرْخِيمٌ جُمْلَةً)، يَعْنِي أَنَّ مَا رُكِّبَ تَرْكِيبَ جُمْلَةٍ، فَإِنَّ تَرْخِيمَهُ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ (تَأَبَّطَ شَرًّا)، فَهَذَا مُرَكَّبٌ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا، لِأَنَّ (تَأَبَّطَ): فَعْلٌ مَاضٍ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتَرٌ، وَ(شَرًّا): مَفْعُولٌ بِهِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ كُلُّهَا جِيءَ بِهَا، وَوُضِعَتْ اسْمَ رَجُلٍ، فَصَارَ مُرَكَّبًا تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا، وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُرَخِّمَ؟

نقول: سبق في كلام المؤلف - رحمه الله - أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ قَالَ: (دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ)، لَكِنْ هُنَا نَاقِضٌ وَقَالَ: (وَقَلَّ تَرْخِيمٌ جُمْلَةً)، فَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ فِيهَا سَبَقَ: (دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ)، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِسْنَادِ الْكَثْرَةَ، أَي: أَنَّهُ لَا يَكْثُرُ تَرْخِيمُ الْمُرَكَّبِ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا.

إِذَنْ: الْمُرَكَّبَاتُ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ: إِسْنَادِيٌّ، وَإِضَافِيٌّ، وَمَزْجِيٌّ، فَالْمَزْجِيُّ يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ وَبكَثْرَةٍ، وَالإِضَافِيُّ لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا، وَالإِسْنَادِيُّ يَجُوزُ، لَكِنْ بِقِلَّةٍ.

مثال آخر: (شَابَ قَرْنَاها)، إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُرَخِّمَهُ نَقُولُ: (يَا شَابَ)، وَنَحْذِفُ (قَرْنَاها) كَلِّها.

وقوله: «وَذَا عَمْرُو نَقَلَ»: (ذَا): اسْمٌ إِشَارَةٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأً، وَ(عَمْرُو): مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ(نَقَلَ): فَعْلٌ مَاضٍ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ.

وقوله: «عَمْرُو»: هُوَ سِبْيَوِيَّةٌ إِمَامٌ أَهْلُ الْبَصْرَةِ فِي النَّحْوِ، وَأَيْمَةُ النَّحْوِ مَا جَاءَتْهُمُ الْإِمَامَةُ هَكَذَا بَدُونَ تَعَبٍ، بَلْ كَانُوا يَتَعَبُونَ، وَيَخْرُجُونَ إِلَى الْبَرَارِيِّ، وَيَتَلَقَّوْنَ الْأَعْرَابَ الَّذِينَ مَا دَخَلُوا فِي الْمَدِينِ، وَلَا تَغَيَّرَتْ أَلْسِنَتُهُمْ، فَيَنْقُلُونَ عَنْهُمْ الْكَلَامَ، فَمِنْ جَهْلَةٍ مَا نَقَلَ سِبْيَوِيَّةٌ أَنَّهُمْ -أَي: الْعَرَبَ- يُرَخِّمُونَ الْمُرَكَّبَ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا.

وَكُونُ ابْنِ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَقُولُ: (وَذَا عَمْرُو نَقَلَ)، وَيَأْتِي بِهَذَا لِيَقْوِيَ كَلَامَهُ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَرْخِيمَ الْمُرَكَّبِ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا قَلِيلٌ جِدًّا، وَهُوَ كَذَلِكَ. الْخِلَاصَةُ: أَنَّ الْمُرَخِّمَ يُحْذَفُ مِنْهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَحَرْفَانِ، وَالْعَجْزُ مُطْلَقًا، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا يُحْذَفُ.

أما بالنسبة للمركب، فالمركب ثلاثة أقسام: مركب تركيباً إضافياً، ومركب تركيباً إسنادياً، ومركب تركيباً مزجياً، فالمركب تركيباً إضافياً لا يرخم، والمركب تركيباً إسنادياً يرخم بقلة، والمركب تركيباً مزجياً يرخم بكثرة.

- ٦١٥- وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلِ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ
 ٦١٦- وَاجْعَلْهُ - إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا - كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَمَّامًا
 ٦١٧- فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي (تَمُودَ): (يَا تَمُودُ)، وَ: (يَا تَمِي) عَلَى الثَّانِي بِيَا

الشرح

(مَا) فِي قَوْلِهِ: «مَا حُذِفَ»: مَفْعُولٌ (نَوَيْتَ)، أَي: إِنْ نَوَيْتَ مَا حُذِفَ بَعْدَ حَذْفِهِ.

«فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلِ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ»: وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْبَاءَ هُنَا بِمَعْنَى (عَلَى)، يَعْنِي: فَاسْتَعْمِلِ الْبَاقِيَّ عَلَى مَا أَلِفَ فِيهِ قَبْلَ الْحَذْفِ، أَي: اجْعَلْهُ عَلَى حَالِهِ إِذَا نَوَيْتَ بَعْدَ الْحَذْفِ مَا حَذَفْتَ، وَهَذَا فِي كُلِّ مَا سَبَقَ مِنَ التَّرْخِيَّاتِ.

مثاله: تقول: (يَا مِسْكَ)، (يَا عُنْثَمَ)، (يَا مَنْصُ)، فلم يُعَيِّرْ شَيْئًا فِي الْحَرَكَاتِ، وَنَقُولُ فِي إِعْرَابِ (يَا عُنْثَمَ): (عُنْثَمَ) مُنَادَى مُرَخَّمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَمِّ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهِ اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْإِنْتِظَارِ.

وقوله: «وَاجْعَلْهُ»: أَي: اجْعَلِ الْمُرَخَّمَ إِنْ لَمْ تَنْوِ الْمَحْذُوفَ كَمَا لَوْ كَانَ هَذَا الْمُرَخَّمُ تَمَّ بِالْحَرْفِ الْآخِرِ الْمَوْجُودِ.

وقوله: «وَضَعًا»: أَي: بِحَسَبِ وَضْعِ الْعَرَبِ، فَلَا نَلْتَفِتُ إِلَى الْمَحْذُوفِ إِطْلَاقًا، فَنَقُولُ فِي (عُثْمَانَ): (يَا عُنْثَمَ)، وَفِي (مَسْكِينَ): (يَا مِسْكَ)، وَفِي (مَنْصُورَ): (يَا مَنْصُ) عَلَى أَنَّ الصَّمَّةَ لَيْسَتْ بِالْحَرَكَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَهَذَا نَقُولُ فِي (يَا مَنْصُ)

على هذا: (يا): حَرْفٌ نِدَاءٌ، و(مَنْصُ): مُنَادَى مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، لَأَنَّا قَدَرْنَا أَنَّ هَذِهِ الضَّمَّةَ حَرَكَةٌ بِنَاءٍ لَا حَرَكَةٌ اِنْتِظَارٍ.

وإذا كان آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، مِثْلَ (يَا فِرْعَوْنَ) عَلَى لُغَةٍ مَن لَّا يَحْذِفُ الْوَاوَ نَقُولُ: مَبْنِيٌّ عَلَى ضَمِّ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهِ الثَّقُلُ. وكذلك نَقُولُ فِي (عُرْنَيْقٍ): (يَا عُرْنَيْقِ).

مثال آخر: (حَمْزَةٌ) عَلَى لُغَةٍ مَن يَنْتَظِرُ نَقُولُ: (يَا حَمْزُ)، وَعَلَى لُغَةٍ مَن لَّا يَنْتَظِرُ نَقُولُ: (يَا حَمْزُ).

مثال آخر: (قَتَادَةٌ) عَلَى لُغَةٍ مَن يَنْتَظِرُ: (يَا قَتَادُ)، وَعَلَى لُغَةٍ مَن لَّا يَنْتَظِرُ: (يَا قَتَادُ).

يقولون: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قِيلَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَرَأَ: ﴿وَنَادُوا يَا مَالٍ﴾، فَقَالَ: «مَا كَانَ أَشْغَلَ أَهْلَ النَّارِ عَنِ التَّرْحِيمِ»^(١).

لَكِنْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّهُمْ لَا يُرْحَمُونَ، لَكِنَّهُمْ ضُعَفَاءُ لَا يُكْمِلُونَ النُّطْقَ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: إِذَا ثَبَتَتِ الْقِرَاءَةُ، فِيمَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمْ يَعْجِزُونَ عَنِ الْإِكْمَالِ لِلضَّعْفِ، وَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: رَحِمُوا اسْتِعْطَافًا.

وقوله: «عَلَى الْأَوَّلِ»: أَي: إِذَا نُوِيَتْ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ، وَهِيَ لُغَةٌ مَن يَنْتَظِرُ، تَقُولُ فِي (ثَمُودَ): (يَا ثَمُودَ)، فَنَقُولُ: (ثَمُودَ): مُنَادَى مَبْنِيٌّ عَلَى ضَمِّ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهِ اشْتِغَالِ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْاِنْتِظَارِ.

(١) ذكره الزخشي في الكشاف (٤/٢٦٤)، والرازي في تفسيره (٢٧/٦٤٤).

وقوله: «(يا ثمي) عَلَى الثَّانِي بِيَا»: وهي لُغَةٌ مَن لا يَنْتَظِرُ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا قلنا: (يا ثمي)، ولم نقل: (يا ثمو)؟

يقولون: لأنه لا يُوجَدُ اسمٌ مُعْرَبٌ آخِرُهُ واوٌ مضمومٌ ما قبلها، أمَّا المَبْنِيُّ فَيُوجَدُ مثل (هُوَ)، وكذلك المنقول، كما لو سَمَّيْنَا شَخْصًا بـ(يدعو)، وكذلك غيرُ العَرَبِيِّ، مثل: (قَمَنْدُو) و(سَمَنْدُو)، فلهذا يقولون في (ثمو) على لُغَةٍ مَن لا يَنْتَظِرُ: لا بُدَّ أَنْ تَجْعَلَهُ (يا ثمي)، فيكونُ مُعْتَلًّا بالياءِ، لأنَّ الاعتلالَ بالياءِ كثيرٌ، مثل: (قاضي)، و(داعي)، و(هادي)، وما أشبه ذلك.

فإذا قال قائلٌ: وكيف نُعْرِبُهُ على هذا؟

نقول: (يا): حرفٌ نداءٍ، و(ثمي): مُنادَى مُرَحَّمٌ مَبْنِيٌّ على ضمِّ مُقَدَّرٍ على آخِرِهِ، منعٌ من ظُهُورِهِ الثَّقَلِ.

مثال آخر: (مَسْكِين)، نقولُ فيه: (يا مِسْكُ) على لُغَةٍ مَن يَنْتَظِرُ، و(يا مِسْكُ)

على لُغَةٍ مَن لا يَنْتَظِرُ.

٦١٨- وَالتَّزِيمِ الْأَوَّلِ فِي كَ (مُسْلِمَةً) وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَ (مُسْلَمَةً)

الشرح

قوله: «التَّزِيمِ الْأَوَّلِ»: وهو لُغَةٌ مَنْ يَنْتَظِرُ.

«فِي كَ (مُسْلِمَةً)»: فإذا ناديت امرأةً بهذا الاسمِ (مُسْلِمَةً)، وأردتِ التَّخِيمَ، فَإِنَّكَ تَحْذِفُ الهاءَ، فتقول: (يا مُسْلِمَ) على لُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ، و(يا مُسْلِمَ) على لُغَةٍ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ، لكنْ هُنَا يَتَعَيَّنُ لُغَةٌ مَنْ يَنْتَظِرُ، لِأَنَّنا لو أَتينا بها على لُغَةٍ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ، وقلنا: (يا مُسْلِمَ) اشتبهَ المُنَادَى المذكَرُ بالمؤنَّثِ، لكن تقول: (يا مُسْلِمَ) على لُغَةٍ مَنْ يَنْتَظِرُ.

وقوله: «التَّزِيمِ»: فعلٌ أمرٌ، والأمرُ للوجوبِ، والعِلَّةُ في وجوبِ الالتزامِ هُنَا خَوْفُ اللَّبْسِ.

وقوله: «وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ»: وهما لُغَةٌ مَنْ يَنْتَظِرُ، وَمَنْ لَا يَنْتَظِرُ.

«فِي كَ (مُسْلَمَةً)»: و(مُسْلَمَةً) ليس بعلمٍ يَخْتَلَفُ فِيهِ المذكَرُ والمؤنَّثِ، لكنها اسمٌ مكانٍ للسلامةِ، والمكانُ يَصْلُحُ تذكيرُهُ وتأنِيثُهُ، فتقول: (مُسْلَمَةً) أي: هذا المكانُ مُسْلَمَةٌ كما تقول: (مَفَازَةٌ) و(مَهْلَكَةٌ)، وما أشبه ذلك.

فإذا أردتِ أنْ تُرَخِّمَ تقول: (مُسْلَمَ)، و(مُسْلِمَ)، لأنه ليس فيه التباسٌ.

فإن كان علمًا فهو منقولٌ من اسمٍ مكانٍ إلى العَلَمِيَّةِ، ويصيرُ فِيهِ الوجهانِ، لأنه لا يُوجَدُ امرأةٌ اسمُها (مُسْلَمَةٌ)، بخلافِ (مُسْلِمَةً) و(مُسْلِمَ)، فيُفَرِّقُ بينها بالهاءِ.

الخلاصة:

يجوزُ في التَّرخيمِ لُغَتَانِ: لُغَةٌ مَن يَنْتَظِرُ، وَلُغَةٌ مَن لَا يَنْتَظِرُ، فَإِنْ حَصَلَ
لَبْسٌ فِي التَّزَامِ إِحْدَاهُمَا، وَجَبَ الْعُدُولُ عَنْهَا، وَأَتَيْنَا بِالْوَجْهِ الَّذِي لَا يَلْتَبَسُ.

٦١٩- وَلَا ضَطْرَارَ رَحَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: (أَحْمَدًا)

الشرح

قوله: «رَحَّمُوا»: الفاعل يعودُ على العَرَبِ، لأنَّ النَّحْوِيِّينَ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يُغَيِّرُوا فِي اللَّغَةِ.

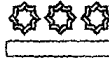
يقولُ المؤلِّفُ - رحمه الله -: إِنَّ العَرَبَ رَحَّمُوا لِلضَّرُورَةِ بَدُونَ نِدَاءٍ، لَكِنْ بَشْرَطٍ أَنْ يَكُونَ هَذَا المُرْخَمُ صَالِحًا لِلنِّدَاءِ.

مثاله: (أحمد)، فلو فَرَضْنَا أَنَّ (أحمد) جَاءَتْ فِي سِيَاقِ بَيْتٍ مِنَ الشُّعْرِ، وَلَوْ أَبْقَيْنَاهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ اخْتَلَّ وَزُنُ البَيْتِ، فَإِنَّا نَحْذِفُ آخِرَهَا، وَنَقُولُ: (أَحْم) عَلَى حَسَبِ الإِعْرَابِ، لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِنِدَاءٍ. قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشُوا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ
الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (طَرِيفُ بِنُ مَالٍ)، وَأَصْلُهَا (ابْنُ مَالِكٍ)، فَرَحَّمَهُ بَدُونَ نِدَاءٍ،
وَلَكِنْ لِلضَّرُورَةِ، وَهُوَ مُنَوَّنٌ عَلَى لُغَةٍ مَن يَنْتَظِرُ، وَقَوْلُهُ: (طَرِيفُ) هُوَ
المَخْصُوصُ بِالمَدْحِ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ(الْفَتَى) فَاعِلٌ.

الخلاصة: التَّرْخِيمُ فِي الأَصْلِ خَاصٌّ بِالنِّدَاءِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ يُرْخَمُ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ
لِلضَّرُورَةِ فَقَطْ، وَهِيَ الشُّعْرُ.

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، كما في الكتاب لسيبويه (٢/٢٥٤)، وشرح الشواهد
للعيبي (٣/١٨٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/٢٦٦).



الاختصاصُ

الاختصاصُ بالشيءِ معناه الانفرادُ به، وقَصُرُ الحُكْمِ عليه، تقول: (اِخْتَصَصْتُ بِكَذَا)، بمعنى اِنْفَرَدْتُ به، ولهذا يُقَالُ: هذا مَالِكُ الخَاصِّ، وهذا يَبْتَكَ الخَاصِّ، وهذا الكِتَابُ خَاصٌّ لِفلَانٍ، أي: أَنَّهُ مُنْفَرِدٌ به عن غَيْرِهِ، ومَقْصُورٌ عليه.

والاختصاصُ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ قَرِيبٌ في الاصطلاحِ مِنَ المعنى اللُّغَوِيِّ، لِأَنَّ المُتَكَلِّمَ يَقْصُرُ الحُكْمَ على نَفْسِهِ، وَلَهُ شُرُوطٌ أَفادها المَوْفِّ - رحمه الله - بقوله:

٦٢٠- اِخْتِصَاصٌ كِنْدَاءٍ دُونَ (يَا) كَ (أَيُّهَا الفَتَى) بِإِثْرٍ (ارْجُونِيَا)

الشرحُ

قوله: «ارْجُونِيَا»: أصلها (ارْجُونِي)، فالألفُ هنا للإِطْلَاقِ، تقول: (ارْجُونِي أَيُّهَا الفَتَى)، ف(أَيُّهَا الفَتَى) للمُتَكَلِّمِ، فلا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَهَا شيءٌ، أي: أَنْ الاختصاصُ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا بشيءٍ، وأمَّا النِّداءُ فلا يُشْتَرَطُ، تقول: (يا مُحَمَّدُ)، (يا بَكْرُ)، (يا خَالِدُ)، (يا عَمْرُو)، وما أشبه ذلك.

مثالُه: لو قلتَ تَسْأَلُ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَرَحِمَكَ: (يا رَبِّ، اغْفِرْ لي عَبْدَكَ الضَّعِيفَ)، وما أشبه ذلك.

وقوله: «ارجوني»: (ارجو): فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ النَّونِ، والواوُ فاعلٌ، وهي واوُ الجماعة، مثلُ قوله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، ف(ارْجُونِي) على وزنِ (ادْعُونِي)، والنونُ لِلوَقَايَةِ، والياءُ مفعولٌ به.

وقوله: «أَيُّهَا الْفَتَى»: (أَيُّهَا) يقولون: إِنَّ (أَيَّ) مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، والتَّقْدِيرُ: (أَخْصُ أَيُّهَا الْفَتَى)، وهي مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، ولا تقولُ: إِنَّهَا مُنَادَى، يقولون: لَأَنْتَ لو قلت: إِنَّهَا مُنَادَى، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعَادَةِ أَنْ الْإِنْسَانَ يُنَادِي نَفْسَهُ، لَكِنْ لو قلت: (أَخْصُ أَيُّهَا الْفَتَى)، صَحَّ، وهذا مِنَ الْغَرِيبِ، و(هَا): لِلتَّنْبِيهِ، و(الْفَتَى): صِفَةٌ ل(أَيَّ) تَابِعٌ لِلْفِظَةِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: تَابِعٌ لِلْفِظَةِ، لَأَنَّنا لو أَبَدْنَا (الْفَتَى) الَّذِي هُوَ مَقْصُورٌ بِاسْمٍ صَحِيحِ الْآخِرِ وَقُلْنَا: (ارْجُونِي أَيُّهَا الرَّجُلُ) يَكُونُ (الرَّجُلُ) صِفَةً ل(أَيَّ) تَابِعًا لِلْفِظَةِ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

إِذَنْ: (الْفَتَى) صِفَةٌ ل(أَيَّ) تَابِعٌ لِلْفِظَةِ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ.

ولو قال: (ارْجُونِي أَيُّهَا الْفَتِيَانُ)، ما صارتِ اِخْتِصَاصًا، وكذلك لو قال: (ارْجُونِي أَيُّهَا الْفَتَى)، فليسَ باِخْتِصَاصٍ.

وقوله: (ارجوني أيها الفتى)، الفتى في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ يُطْلَقُ عَلَى الْكَرِيمِ، فالْمَعْنَى: ارْجُونِي لِأَنِّي مَحَلٌّ لِلرَّجَاءِ، أَنِّي أُعْطِيكُمْ، وَأُنْعِمُ عَلَيْكُمْ.

إِذَنْ: فَهَمْنَا أَنَّ الْاِخْتِصَاصَ مِثْلَ النِّدَاءِ، لَكِنْ يَخْتَلِفُ عَنْهُ بِأَمُورٍ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا بِشَيْءٍ، لِقَوْلِهِ: (بِإِثْرٍ).

الأمرُ الثَّاني: أَنَّهُ لَا يَقْتَرِنُ بِ(يا)، لقوله: (دُونَ يَا).

الأمرُ الثَّالثُ: أَنَّهُ يَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ، أَوْ لِلْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ، فَهنا فِي (أَيُّهَا

الفتى) لِلْمُتَكَلِّمِ.

٦٢١- وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ (أَيِّ) تَلُو (أَل)

كَمِثْلٍ: (نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَدَلْ)

الشرح

قوله: «ذَا»: نائبُ فاعلٍ، وتعودُ على الاختصاصِ، يعني: قد يُرى الاختصاصُ (دُونَ (أَيِّ) تَلُو (أَل))، لأنَّ المِثَالَ الَّذِي ذَكَرَهُ المَوْلَفُ -رحمه الله- فيه (أَيِّ) في قوله: (أَيُّهَا الفَتَى)، لكنْ قد يُرى دُونَ (أَيِّ) مَقْرُونًا بـ(أَل)، مع أَنَّهُ لو كان نِدَاءً لم يُقْرَن بـ(أَل) إلا إذا توصلَ إليه بـ(أَيِّ).

مثاله «نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَدَلْ»: فـ(نَحْنُ): مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ (أَسْخَى)، و(الْعُرْبَ): منصوبةٌ على الاختصاصِ، والمعنى: نحنُ -أخصُّ العُرْبَ- أَسْخَى مَنْ بَدَلْ.

فصارتْ صُورُ الاختصاصِ ثَلَاثًا:

الصُّورَةُ الأُولَى: أَنْ يَكُونَ الاختصاصُ مَقْرُونًا بـ(أَيِّ).

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ مُعْرَفًا بـ(أَل) دُونَ (أَيِّ).

الصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنْ يَكُونَ مُضَافًا، مِثْلَ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ»^(١). فـ(نَحْنُ): مُبْتَدَأٌ، وَجَمَلَةٌ (لا نُورَثُ) خَبْرُهُ، و(مَعَاشِرَ الأنبياءِ): منصوبٌ على الاختصاصِ، والمعنى: نحنُ -أخصُّ مَعَاشِرَ الأنبياءِ- لا نُورَثُ.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/٤٦٣).

وفيهما كلها يكون منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ تقديره: (أَخْصَّ).

فكأن الاختصاصَ يُفَسِّرُ الضَّمِيرَ السَّابِقَ.

فقوله: «نَحْنُ»: مَنْ نحن؟ الجواب: (العُربُ)، ففَسَّرَ الضَّمِيرَ.

وكذلك «ارْجُونِي»: مَنْ نرجو؟ الجواب: (أَيُّهَا الْفَتَى)، وفي الحديث: «نَحْنُ»،

مَنْ نحن؟ الجواب: «مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ»، ولهذا قلنا: لا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَهُ ضَمِيرٌ، إمَّا

للمتكلم، أو للمتكلّم ومعه غيره، حتّى يكون كالتفسير له.

وقوله: «العُربُ»: أي: العُربُ، وما قاله صحيحٌ، فلا يُوجَدُ في الأُمَّةِ أُمَّةٌ

أَكْرَمُ مِنَ الْعَرَبِ، وَلَا أَزْكَى نَسَبًا، وَلَا أَطْيَبَ مَحْتَدًا^(١) مِنَ الْعَرَبِ، ولهذا كان

الرَّسُولُ ﷺ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ الرُّسُلِ - كان من العرب، وقد قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ

أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فلو لا أَنَّ أُمَّةَ الْعَرَبِ هِيَ خَيْرُ الْأُمَّةِ

مَا جَعَلَهُ اللَّهُ مِنْهَا، ولكن بعد الإسلام صار خير الناس المسلمين، سواء من

العرب، أم من غير العرب، ولكن يزداد المسلم العربيُّ طيبًا إلى طيبه.

(١) المَحْتَدُ: الأَصْلُ وَالطَّبْعُ. اللِّسَانُ: حَتَدُ.

التَّحذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

هذا البابُ بابٌ لمسألتين:

المسألة الأولى: التَّحذِيرُ، وهو الإنذارُ بِالْمَخُوفِ، فَ(تُحذِرُهُ) أي: تُنذِرُهُ بشيءٍ مَخُوفٍ لِيَحذَرَ منه.

المسألة الثانية: الإغراء، وهو الحثُّ على فِعْلٍ شَيْءٍ مَطْلُوبٍ تُغْرِيهِ به مِنْ أَجْلِ أَنْ يُدْرِكَه وَيُحْصِلَهُ.

٦٢٢- (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُحذَرٌ بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجَبَ

الشرح

قوله: «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ (لِنَصَبِ) على أَنَّهُ يُرَادُ به لَفْظُهُ، لِأَنَّ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) بِمعنى هذا اللَّفْظِ، أو هذا التَّرْكِيبِ، والواوُ حَرْفٌ عَطْفِيٌّ، وَ(نَحْوَهُ) مَعطُوفٌ على (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ).

وقوله: «نَصَبٌ مُحذَرٌ»: يعني أَنَّ المُحذَرَ نَصَبٌ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ)، وما شابهه، مثل: (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)، (إِيَّاكَ وَالرَّبَا)، (إِيَّاكَ وَالْحَنَاءَ)، (إِيَّاكَ وَالغَيْبَةَ)، وما أشبه ذلك.

وقوله: «بِهَا»: أي: بِعَامِلٍ، فَ(مَا) هنا نَكْرَةٌ موصُوفَةٌ.

وقوله: «اسْتَتَارَهُ وَجَبَ»: عَبَّرَ هنا بِالاستتارِ على سبيلِ التَّسَامُحِ، لِأَنَّ المرادَ بِالاستتارِ هنا الحذفُ، وَالاستتارُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الضَّمائِرِ فِي عَوَامِلِهَا، وَهذا الَّذِي

معنا من باب الحذف، وليس من باب الاستتار، فهو من باب التسامح، أو من باب استعمال الاستتار في غير معناه الاصطلاحي، بل في معناه اللغوي، فيكون المراد بقوله (بما استتاره وجب) أي: بما وجب اختفاؤه.

وقوله: «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ»: (إِيَّاكَ): مفعول لفعل محذوف تقديره: (أَحَذَّرُكَ)، هذا هو الأصل، فالضَّميرُ في (أَحَذَّرُكَ) ضميرٌ مُتَّصِلٌ، فلَمَّا حَذَفْنَا الفِعْلَ مَا وَجَدْنَا شَيْئًا يَتَّصِلُ بِهِ الضَّميرُ، فاضْطَرَرْنَا إِلَى فَضْلِ الضَّميرِ، وقلنا: (إِيَّاكَ)، فعلى هذا يكون (إِيَّا) ضميرًا مُنْفَصِلًا مَبْنِيًّا عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِعَامِلٍ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: (أَحَذَّرُ)، وليس: (أَحَذَّرُ) وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ -رَحِمَهُ اللهُ-: (أَحَذَّرُ)، لَكِنَّ الصَّوَابَ: (أَحَذَّرُ).

وقوله: «وَالشَّرَّ»: الواو حرف عطف، و(الشَّرَّ): مفعول لفعل محذوف، وليس معطوفًا على (إِيَّاكَ)، لأننا لو قلنا: إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى (إِيَّاكَ) فَسَدَ المَعْنَى، وَصَارَ: أَحَذَّرُكَ وَأَحَذَّرُ الشَّرَّ، وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ.

إِذْنُ: يَكُونُ مَفْعُولًا لِفِعْلِ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: (إِيَّاكَ أَحَذَّرُ، وَجَانِبِ الشَّرِّ)، أَوْ: (اجْتَنِبِ الشَّرَّ)، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَيَكُونُ هَذَا عَطْفَ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ.

وقوله: «بِمَا اسْتَتَارُهُ وَجَبَ»: يدلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُبْرَزَ الفِعْلَ هُنَا، فَلَوْ قُلْتُ: (إِيَّاكَ أَحَذَّرُ)، مَا كَانَ مِنْ بَابِ التَّحذِيرِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ جُمْلَةً مُسْتَقْلَةً، وَلَا تُسَمَّى تَحذِيرًا، وَإِنَّمَا سُمِّيَ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) تَحذِيرًا مَعَ حَذْفِ العَامِلِ، لِأَنَّ هَذَا أَبْلَغُ فِي تَبْيِيهِ المَخَاطَبِ، فَلَوْ قَالَ: (أَحَذَّرُكَ)، مَا صَارَ لَهُ فِي نَفْسِ المَخَاطَبِ كَمَا يَكُونُ لِقَوْلِهِ: (إِيَّاكَ)، وَلَا سِيَّيَا فِي الصَّيغَةِ الثَّانِيَةِ الَّتِي فِيهَا التَّكْرَارُ (إِيَّاكَ إِيَّاكَ).

٦٢٣- وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِ(إِيَّا) انْسُبْ، وَمَا

سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

٦٢٤- إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ

كَ(الضَّيْغَمِ الضَّيْغَمِ يَا ذَا السَّارِي)

الشرح

قوله: «دُونَ عَطْفٍ»: يعني أَنَّكَ إِذَا أَتَيْتَ بِالتَّحْذِيرِ بِدُونِ عَطْفٍ فَقَلْتَ: (إِيَّاكَ الشَّرَّ).

وقوله: «وَمَا سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ»: إِذَا جَاءَتْ (إِيَّا) فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِضْمَارِ، وَأَمَّا مَا سِوَى (إِيَّا) فَإِنْ تَكَرَّرَ وَجَبَ الْإِضْمَارُ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ جَازَ الْإِضْمَارُ وَالْإِظْهَارُ، كَمَا لَوْ قَلْتَ: (الْأَسَدُ)، فَيَجُوزُ أَنْ أَقُولَ: (أَحْذِرِ الْأَسَدَ)، وَآتَى بِالْفِعْلِ، أَمَّا لَوْ قَلْتَ: (الْأَسَدَ الْأَسَدَ)، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ.

وقوله: «الضَّيْغَمِ»: هُوَ الْأَسَدُ.

وقوله: «الضَّيْغَمِ الضَّيْغَمِ»: مُحْذَرٌ مِنْهُ، وَهُوَ مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مُحْذُوفٍ، وَيُحْذَفُ مِنْ أَجْلِ التَّكْرَارِ.

مثال آخر: (إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا)، أَي: إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، وَآتَى بِ(مِنْ)، لِأَنَّ (أَنْ) هُنَا عَلَى تَقْدِيرِ (مِنْ)، لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: (أَحْذَرُكَ فِعْلَ كَذَا)، مَا صَارَ هُنَاكَ مُحْذَرٌ مِنْهُ، وَلَا يَكُونُ مُحْذَرًا مِنْهُ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ (مِنْ).

مثال آخر: (ماز، رأسك والسيف)، وأصله: (مازن)، لكن هنا ترخيمٌ بحذفٍ آخره، وهو النون، والتحذيرُ في: (رأسك والسيف)، والتقديرُ: (قِ رأسك)، فهو مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (قِ)، وقوله: (والسيف): الواوُ حرفٌ عطفٍ، و(السيف): مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: احذر، أو جانبِ السيف، وما أشبه ذلك.

٦٢٥- وَشَدَّ (إِيَّايَ)، و(إِيَّاهُ) أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ

الشرح

قوله: «وَشَدَّ (إِيَّايَ)»: لَأَنَّ التَّحذِيرَ يَكُونُ لِلْمُخَاطَبِ، وَلَا يَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ، فَلَا تَقُولُ: (إِيَّايَ وَالشَّرَّ)، وَلَكِنَّهُ يُقَالُ شُدُوذًا، وَالشَّاذُّ مَعْنَاهُ الْمُخَالَفُ لِلْقِيَاسِ.

وقوله: «و(إِيَّاهُ) أَشَدُّ»: أَي: أَكْثَرُ شُدُوذًا، وَذَكَرَ لَهُ مَثَلًا فِي الشَّرْحِ (١) قَالَ فِيهِ: (إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السُّتَيْنَ، فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ) أَي: النَّسَاءَ الشَّابَّاتِ، فَلَا يَتَزَوَّجُهُنَّ، وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (فَأِيَّاهُ)، حَيْثُ حَدَّرَ بَضْمِيرِ الْغَيْبَةِ، وَهَذَا شَاذٌّ.

إِذَنْ: فَالتَّحذِيرُ بِ(إِيَّايَا) يَكُونُ لِلْمُخَاطَبِ وَالمُتَكَلِّمِ وَالمُغَائِبِ، فَالمُخَاطَبُ هُوَ الكَثِيرُ الوَارِدُ، وَالمُتَكَلِّمُ شَاذٌّ، وَالمُغَائِبُ أَشَدُّ.

وقوله: «عَنْ سَبِيلِ»: مُتَعَلِّقٌ بِ(انْتَبَذَ)، وَالمَعْنَى: مَنْ قَاسَ هَذِهِ الضَّمَائِرَ عَلَى ضَمِيرِ المَخَاطَبِ، فَقَدْ خَرَجَ، وَبُعِدَ عَنِ سَبِيلِ الْقَصْدِ وَالمَنْهَجِ الحَقِّ، فَكَأَنَّ المُوَلِّفَ - رَحِمَهُ اللهُ - يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَقْيَسٌ، وَيَرَى أَنَّهُ مُقْتَصَرٌّ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ.

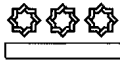
(١) شرح ابن عقيل - رحمه الله -.

٦٢٦- وَكُمَحَذِّرٍ بِلَا (إِيَّا) اجْعَلَا مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

الشرح

الإغراءُ ضدُّ التحذيرِ، فهو إِذْنٌ تَنْبِيهُ المَخَاطَبِ عَلَى أمرٍ يُرَعَّبُ أَنْ يَحْصَلَ عَلَيْهِ، ذ(أَغْرَيْتُهُ) معناه: أَنَّنِي نَبَّهْتُهُ عَلَى أمرٍ يَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَ بِهِ، وَلَكِنْ لَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ (إِيَّا)، وَلَكِنْ بِلَا (إِيَّا)، مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»^(١). ذ(الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ) نَقُولُ فِيهَا: مَفْعُولٌ لِفِعْلٍ مَحذُوفٍ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الإِغْرَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: الزَمُوا الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، وَ(الصَّلَاةُ) الثَّانِيَةُ تَوْكِيدٌ، وَمِثْلُهَا فِي كَلَامِ المَوْلَفِ -رَحِمَهُ اللهُ-: (الضَّيْنَعَمَ الضَّيْنَعَمَ يَا ذَا السَّارِي)، لَكِنْ (الضَّيْنَعَمَ الضَّيْنَعَمَ) تَحذِيرٌ، وَ(الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ) إِغْرَاءٌ. وَمِثْلُهُ أَيْضًا أَنْ تَقُولَ: (العِلْمَ العِلْمَ)، يَعْنِي: الزَّمِ العِلْمَ العِلْمَ.

(١) أخرجه بمعناه أبو داود: كتاب الأدب، باب في حق المملوك، رقم (٥١٥٦).



أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

اسمُ الفعلِ هو الاسمُ الذي وُضِعَ عَلَمًا عَلَى الْفِعْلِ، كما تُسَمَّى وَلَدَكَ بِاسْمِهِ، وكما تقولُ: (هذه مِرْوَحَةٌ)، (هذا زيدٌ)، (هذا عَمْرُو)، (هذا خالدٌ).

وهو على ثلاثة أقسامٍ:

الأوَّلُ: ما وُضِعَ لِلْأَمْرِ.

الثَّانِي: ما وُضِعَ لِلْمَاضِي.

الثَّالِثُ: ما وُضِعَ لِلْمُضَارِعِ.

٦٢٧- مَا نَابَ عَنْ فِعْلِ كَ (شَتَّانَ) وَ(صَهْ) هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوْهْ) وَ(مَهْ)

الشرح

قوله: «مَا نَابَ عَنْ فِعْلِ»: ثُمَّ قَيَّدَ هَذِهِ النَّيَابَةَ بِالْمِثَالِ، فَقَالَ: (كَ شَتَّانَ)، وليس ما نابَ عن فِعْلٍ مطلقًا، لأنَّ اسمَ الفاعلِ والمصدرَ يُنوبانِ عن الفعلِ، لكنَّهما ليسا كَ (شَتَّانَ)، وقد قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله- في أوَّلِ الكتابِ: (وَكَتَابَةُ عَنِ الْفِعْلِ بِلا تَأَثَّرٍ) لِأَجْلِ أَنْ يُخْرِجَ اسمَ الفاعلِ، فَإِنَّهُ نَائِبٌ مَنَابِ الْفِعْلِ، لَكِنْ بِتَأَثَّرٍ، فَيَتَأَثَّرُ بِالْعَوَامِلِ، فَتَقُولُ مِثْلًا: (أَنَا مُكْرِمٌ زَيْدًا)، فَ(مُكْرِمٌ) نَابَتْ عَنِ كَلِمَةِ (أَكْرِمُ)، لَكِنَّهَا تَتَأَثَّرُ بِالْعَوَامِلِ، وَالْمَرَادُ هُنَا مَا نَابَ عَنِ فِعْلٍ، وَلَمْ يَتَأَثَّرْ بِالْعَوَامِلِ، وَلِهَذَا قَيَّدَ ذَلِكَ بِالْمِثَالِ فِي قَوْلِهِ: (كَ شَتَّانَ وَصَهْ).

وقوله: «شَتَّانَ»: اسمُ فعلٍ ماضٍ، لأنَّه بمعنى افترق.

وقوله: «صَهَ»: اسمُ فعلٍ أمرٍ، لأنَّه بمعنى اسكُتْ، ونحنُ نقولُ في اللُّغة العامِّيَّة بدلَ (صَهَ): (أُصِرْ)، وهي مُحرَّفةٌ من (صَهَ)، وليست مُقتَضِبَةً من (اسكُتْ)، فلا نقولُ: إنَّ أصلَ (أُصِرْ) (اسكُتْ)، فحذفتِ الكافُ والتَّاءُ، لأنَّنا إذا قلنا بهذا لَزِمَ حَذْفُ التَّاءِ والكافِ، وإبدالُ السِّينِ صَادًا، لكنْ إذا قلنا: إنَّها نائِبَةٌ مَنَابَ (صَهَ)، فهو أَقْرَبُ.

وقوله: «أَوْهَ»: أي: أَتَوَجَّعُ، ونحنُ نقولُ فيها: (أَوْوه)، وأصلُها: (أَوْهَ)، ونقولُ: (آه) أي: أَتَوَجَّعُ.

وقوله: «مَهَ»: أي: اكْفُفْ وتَوَقَّفْ عن الشَّيْءِ، فلو شاهدتَ واحدًا يعبُثُ وهو حَاضِرُ الدَّرْسِ، تقولُ له: (مَهَ)، أي: اكْفُفْ عن العَبَثِ.

و(شَتَّانَ) لِلْمَاضِي، و(صَهَ) لِلْأَمْرِ، و(أَوْهَ) لِلْمُضَارِعِ، و(مَهَ) لِلْأَمْرِ.

٦٢٨- وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَ (آمِينَ) كَثُرَ وَغَيْرُهُ كَ (وَي) وَ (هَيْهَاتَ) نَزُرُ

الشرح

قوله: «نَزُرُ»: أي: قَلَّ.

وقوله: «وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ»: وهو اسمُ فِعْلٍ الأَمْرِ كَثِيرٌ، مثل: (آمِينَ)، أي: اسْتَجَبَ، فهي اسمُ فِعْلٍ أَمْرٍ، لكنها بالنسبة لله ﷻ نقول: اسمُ فِعْلٍ دُعَاءٍ، ولا نقول: أمرٌ، لأنَّ الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - لا يُوجَّهُ إليه الأَمْرُ، إذ إنَّ الأَمْرَ هو طَلَبُ الكَفِّ على سبيل الاستعلاء.

ونقولُ في إعرابها: اسمُ فِعْلٍ أَمْرٍ مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ، لكنَّهُ يُسَكَّنُ، لأنَّهُ يُوقَفُ عليه، والمتحرِّكُ إذا وَقَفَ عليه يُسَكَّنُ.

ونسَمِعُ بعضَ الَّذِينَ يُؤَمِّنُونَ يقولون: (آمِينَ)، فهل يصحُّ أن يقولَ: (آمِينَ)؟

نقول: نعم، فيها لُغَةٌ، لكنها قَلِيلَةٌ جَدًّا، والأفصحُ بالمدِّ (آمِينَ).

وهل يصحُّ أن يقولَ: (آمِينَ)؟

نقول: لا، لأنَّ المعنى يَخْتَلِفُ، ف(آمِينَ) بمعنى قاصِدِينَ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢٦]، ولهذا قال الفقهاء: يَحْرُمُ تَشْدِيدُ مِيمِهَا، فإنَّ فِعْلَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، لأنَّكَ إذا شَدَّدْتَهَا صارتُ بمعنى قاصِدِينَ، فتكَلَّمُ بكلامٍ لا يجوزُ في الصَّلَاةِ، فتبطلُ صَلَاتُكَ.

وقوله: «وَغَيْرُهُ»: أي: غيرُ الَّذِي بمعنى (افعل)، فيشتملُ اسمَ الفِعْلِ الماضي، واسمَ الفِعْلِ المضارع.

وقوله: «وَيَ» : بمعنى أَعْجَبُ، ويقولُ الْمُؤَلَّفُ - رحمه الله - : إِنَّهَا قَلِيلَةٌ مَعَ أَنَّهَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ، قال اللهُ تَعَالَى: ﴿وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢].

وقوله: «هَيْهَاتَ» : بمعنى بَعُدَ، كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، فَهَيْهَاتَ ﴿: اسمُ فِعْلِ ماضٍ بمعنى (بَعُدَ) مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَهَيْهَاتَ ﴿: تَوْكِيدٌ لَهُ، وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾ قَالُوا: إِنَّهَا زَائِدَةٌ، وَ﴿مَا﴾: فاعِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَ﴿تُوعَدُونَ﴾: صِلْتَهُ، أَي: هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الَّذِي تُوعَدُونَهُ.

وقد جاءت بدون اللام في قول الشاعر^(١):

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ

الشَّاهِدُ أَنَّهُ عَدَّاهَا إِلَى الْفَاعِلِ بَدُونَ اللَّامِ.

إِذَنْ: نَأْخُذُ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ قَاعِدَةٌ، وَهِيَ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الطَّلَبِ، فَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَبِمَعْنَى الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ قَلِيلَةٌ.

(١) البيت من الطويل، وهو منسوب لجرير، انظر لسان العرب (هيه)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/١٩٨).

٦٢٩- وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَ) وَهَكَذَا (دُونَكَ) مَعَ (إِيَّاكَ)

الشرح

قوله: «الْفِعْلُ»: مُبْتَدَأٌ.

و«مِنْ أَسْمَائِهِ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

و«عَلَيْكَ»: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَالجُمْلَةُ خَبَرٌ الْمُبْتَدَأِ.

يقول المؤلف - رحمه الله -: من أسماء الأفعالِ (عَلَيْكَ)، تقول: (عَلَيْكَ زَيْدًا)، بمعنى الزَّم زَيْدًا، وفي اللُّغَةِ الْعَامِّيَّةِ: (عَلَيْكَ بِزَيْدٍ)، أي: الزَّمه، فنقول: (عليك): اسمُ فِعْلٍ أَمْرٍ بِمعنى (الزَّم) مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وفيه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: (أنت)، وَإِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ مِرَاعَاةً لِلشَّكْلِ، لِأَنَّ (عليك) شَكْلُهَا جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، فَتَبْقَى هَكَذَا، وَالكَافُ مِنْ بِنْيَةِ الْفِعْلِ، وَإِلَّا لَقَلْنَا: الْكَافُ حَرْفُ الْخِطَابِ هِيَ الْفَاعِلُ، و(زَيْدًا): مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحِ الظَّاهِرَةِ.

وقوله: «دُونَكَ»: مِنْ أَسْمَاءِ الْفِعْلِ، وَأَصْلُهَا ظَرْفٌ (دُون) مُضَافًا إِلَى كَافِ الْخِطَابِ، لَكِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ اسْمَ فِعْلٍ أَمْرٍ بِمعنى (خُذْ)، تقول: (دُونَكَ الْكِتَابَ) أَي: خُذْهُ.

ونقول في إعرابها: (دُونَكَ): اسمُ فِعْلٍ أَمْرٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: (أنت)، و(الْكِتَابَ): مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ فَتْحَةُ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ.

كذلك (إِلَيْكَ) أصلها جَارٌ ومَجْرُورٌ، ف(إِلَى) حَرْفٌ جَرٌّ، والكافُ اسمٌ مَجْرُورٌ، لكنْ تُسْتَعْمَلُ اسمُ فِعْلِ أَمْرٍ بِمَعْنَى (تَنَحَّ وَأَبْعُدْ عَنِّي)، ونقولُ في إِعْرَابِهَا كما قلنا في: (دُونِكَ).

وذكر ابن القيم - رحمه الله - في بدائع الفوائد^(١) بحثاً في (حَمْدَ) و(مَدَحَ)، وكيف أن العربَ فَرَّقَتْ بينهما، وجعلتْ هذا له معنًى، وهذا له معنًى، مع أن الحروفَ واحدةً، وأطالَ النَّفْسَ كما هي عَادَتُهُ - رحمه الله - وقال: وكان شَيْخُنَا - يعني ابنَ تَيْمِيَّةَ رحمه الله - إذا بحثَ في هذا الأَمْرِ أتى بِالْعَجَبِ الْعُجَابِ، ولكنَّهُ كما قال القائلُ^(٢):

تَأَلَّقَ الْبَرْقُ نَجْدِيًّا فَقُلْتُ لَهُ
إِلَيْكَ عَنِّي فَإِنِّي عَنكَ مَشْغُولٌ

فقد كان - رحمه الله - مَشْغُولًا بِهَا هو أَهْمٌ مِنْ مَبَاحِثِ النَّحْوِ، لِأَنَّهُ مَشْغُولٌ بِمُنَاطَرَةِ الْفَلَّاسِفَةِ وَالْمَنَاطِقَةِ، وَأَهْلِ الْكَلَامِ وَغَيْرِهِمْ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كِتَابَاتِهِ - رحمه الله - وَجَزَاهُ خَيْرًا.

فإذا قال قائلٌ: وهل تدخلُ (إِلَيْكَ) على غيرِ (عَنْ) كما لو قال: (إِلَيْكَ بَعِيدًا)؟

نقول: إذا قلت: (إِلَيْكَ بَعِيدًا)، فهي بِمَعْنَى (تَنَحَّ عَنِّي بَعِيدًا)، لكنْ حُذِفَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ.

(١) بدائع الفوائد كتاب لابن القيم - رحمه الله - وليس مُبَوَّبًا، بل كَلَّمَا طَرَأَ عَلَيْهِ فَائِدَةٌ كَتَبَهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَلَكِنَّهُ كِتَابٌ جَيِّدٌ. (الشارح)، وانظر الكتاب (٩٢/٢).

(٢) انظر لب اللباب، لأسمامة بن منقذ (ص: ١٩٨).

٦٣٠- كَذَا (رُوَيْدًا) (بَلَّةً) نَاصِيئِينَ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

الشرح

قوله: «رُوَيْدًا»: أصلها أنها تأتي مَصْدَرًا، قال الله تعالى: ﴿فَهَلِ الْكَافِرِينَ أَتْمَلَهُمْ رُوَيْدًا﴾ [الطارق: ١٧]، وتأتي اسمَ فِعْلٍ، فتقول: (رُوَيْدَ زَيْدًا) أو: (رُوَيْدَكَ زَيْدًا)، وفي هذه الحالِ تكونُ اسمَ فِعْلٍ أَمْرٍ.

وكذلك (بَلَّةً)، ولكنها تُسْتَعْمَلُ أحيانًا مَصْدَرًا، وإذا اسْتُعْمِلَتْ مَصْدَرًا، فإنَّها لا تكونُ اسمَ فِعْلٍ، بل تكونُ مَصْدَرًا مضافًا إلى ما بَعْدَهُ، ولهذا قال: (وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ).

٦٣١- وَمَا لِمَا تَتُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا، وَأَخَّرَ مَا لِيذِي فِيهِ الْعَمَلُ

الشرح

اسمُ الفعلِ يعملُ عملَ الفعلِ الَّذِي هو اسمٌ له، فَإِنْ كَانَ لَازِمًا، فهو لَازِمٌ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا، فهو مُتَعَدِّدٌ، فَ(صَه) بمعنى اسكُتْ، فهو لَازِمٌ، فلا يتعدَّى إلى مَفْعُولٍ، وَإِذَا قُلْتَ: (دُونَكَ الْكِتَابَ)، فهو مُتَعَدِّدٌ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى (خُذْ)، فيكونُ نَاصِبًا لِمَفْعُولِهِ.

لكن يقول المؤلف - رحمه الله -: (وَأَخَّرَ مَا لِيذِي فِيهِ الْعَمَلُ).

قوله: «مَا لِيذِي»: المُشَارُ إِلَيْهِ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ، أَي: أَخَّرَ مَا لِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فِيهِ الْعَمَلُ، فلا يتقدَّمُ مَفْعُولُهَا عَلَيْهَا، فلا تقول: (زيدًا دونك).

فإذا قال قائل: يَرِدُ عَلَيْكُمْ قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فإنَّ ﴿كَتَبَ﴾ مُقَدَّمٌ عَلَى ﴿عَلَيْكُمْ﴾، و﴿عَلَيْكُمْ﴾: اسمُ فعلٍ بمعنى الزموا.

نقول: أجاب عنه المانعون فقالوا: إِنَّ ﴿كَتَبَ﴾: مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ ﴿عَلَيْكُمْ﴾، وَإِنَّ التَّقْدِيرَ: الزموا كتاب الله، وتكون ﴿عَلَيْكُمْ﴾ كِتَابِيَّةً لَهُ.

٦٣٢- وَاحِكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ

الشرح

قوله: «سِوَاهُ»: أي: سِوَى الْمُنْكَرِ، فَإِذَا أَتَيْتَ بِاسْمِ الْفِعْلِ مُنَوِّنًا فَهُوَ عَامٌّ، وَإِنْ أَتَيْتَ بِهِ غَيْرَ مُنَوِّنٍ فَهُوَ خَاصٌّ.

مثال ذلك: سَأَلَنِي سَائِلٌ فِي أَثْنَاءِ الدَّرْسِ، فَقُلْتُ لَهُ: (صَهْ)، فَسَأَلَ سِوَايَ آخَرَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُمْتَثِلًا، لِأَنَّ (صَهْ) مَعْرِفَةٌ، أَي: عَنْ هَذَا الْكَلَامِ فَقَطْ، فَإِنْ قُلْتُ: (صَهْ) فَالْمَعْنَى اسْكُتْ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ.

مثال آخر: كُنْتَ فِي مَجْلِسٍ، وَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَتَكَلَّمَ مَعَكَ بِكَلَامٍ لَا تَرِيدُ أَنْ أَحَدًا يَعْلَمَ عَنْهُ، فَإِنَّكَ تَقُولُ لَهُ: (صَهْ)، لِأَنَّكَ تُرِيدُهُ أَنْ يَسْكُتَ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ فَقَطْ.

مثال آخر: عِنْدَكَ وَلَدٌ صَغِيرٌ، وَأَرَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ، وَأَنْتَ لَا تَرِيدُهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ لَهُ: (صَهْ)، لِأَجْلِ الْأَيْتِ كَلَامٍ.

مثال آخر: طَالِبٌ فِي الدَّرْسِ، إِذَا انْفَتَحَ الْبَابُ انْتَفَتَ، وَإِنْ تَحَرَّكَتِ الْمَرْوَحَةُ انْتَفَتَ، وَإِنْ حَرَّكَ أَحَدٌ الْمُسَجَّلَ انْتَفَتَ، وَإِنْ فَتَحَ الْكِتَابَ انْتَفَتَ، تَقُولُ لَهُ: (مَهْ)، أَي: اكْفُفْ عَنْ هَذَا الْفِعْلِ الْمَعْيَنِ الَّذِي فِيهِ تَشَاغُلُ عَنِ الدَّرْسِ، وَأَمَّا إِذَا قُلْتَ: (مَهْ)، فَالْمَعْنَى اكْفُفْ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، فَلَا تُحَرِّكْ، وَلَا الْكِتَابَ الَّذِي مَعَكَ.

فصَارَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا يُرَادُ بِهِ الْعُمُومُ، وَمَا يُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ أَنَّكَ إِنْ نَوَّنتَ، فَهُوَ لِلْعُمُومِ، وَإِنْ لَمْ تُنَوِّنْ، فَهُوَ لِلْخُصُوصِ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَاحِكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي

يُنَوَّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ)، وَأَمَّا مَا لَيْسَ قَابِلًا لِلتَّنْوِينِ فَيَبْقَى عَلَى الْعُمُومِ.
وهذه قاعدةٌ عندهم، ولهذا يُمكنُ للإنسانِ أَنْ يَعْرِفَ الطَّالِبَ: هل فَهَمَ أو
لم يَفْهَمَ؟، فإذا قال له: (صِهْ)، ثُمَّ سَكَتَ عن هذا الكلامِ، وجاءَ بكلامٍ آخرَ،
فإنَّهُ غيرُ مُمْتَثِلٍ، أمَّا إذا قُلْتُ له: (صَهْ)، ثُمَّ جاءَ بكلامٍ آخرَ فإنَّهُ يَكُونُ مِمْتَثَلًا.
وتستطيعُ يا طالبَ العِلْمِ أَنْ تَمْتَحِنَ به مَنْ حَوْلَكَ، وَكُنَّا في زَمَنِ الطَّلَبِ
يَمْتَحِنُ بعضُنَا بعضًا به، فإذا قالَ: (صِهْ)، فيعني: اسْكُتْ، ولا تُقُلْ شيئًا، وإذا
قالَ: (صَهْ) فيعني: عنْ هذا الحديثِ المُعَيَّنِ فقط.

٦٣٣- وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

الشرح

قوله: «مَا»: مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ (يُجْعَلُ)، و(صَوْتًا): مَفْعُولٌ (يُجْعَلُ) الثَّانِي مُقَدِّمًا.

وقوله: «مَا لَا يَعْقِلُ»: نَائِبُ فَاعِلٍ (خُوطِبَ)، يَعْنِي الَّذِي خُوطِبَ بِهِ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ يُجْعَلُ صَوْتًا.

أمثلة: تقولُ لِلْبَعِيرِ: (حَيٍّ)، أَي: قُمْ، و(إِخٍّ)، أَي: ابْرُكْ، وتقولُ لِلغَنَمِ: (إِحْسًا)، أَي: امشِ، وتقولُ لِلحِمَارِ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ يَمْشِيَ: (حَرًّا)، وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ يَقِفَ: (أَشًّا).

فإن قال قائلٌ: وهل أسماء الأصوات كلها بصيغة الأمر؟

نقول: هذا هو الظاهر.

٦٣٤ - كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَ (قَبْ) وَالزَّمُ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهَوَ قَدْ وَجَبَ

الشرح

قوله: «أَجْدَى»: أي: أفادَ.

وقوله: «قَبْ»: يقولون: إِنَّهُ صَوْتُ السَّيْفِ إِذَا جُعِلَ فِي الْغَمْدِ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ فَوْقِ نَقْوٍ (دُبْ)، يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: إِنَّهُ يُجْعَلُ حُكْمُهُ حُكْمَ اسْمِ الْفَعْلِ.

وقوله: «وَالزَّمُ بِنَا النَّوْعَيْنِ»: وهما أسماء الأَصْوَاتِ، وما أَجْدَى حِكَايَةً، فَكُلُّهُ يَلْزَمُ بِنَاؤُهُ، لِأَنَّهُ يَنْوِبُ مَنْابَ الْفَعْلِ بَدُونَ تَأَثُّرٍ بِالْعَوَامِلِ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ الْبِنَاءِ أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ نَائِبَةً مَنْابَ الْفَعْلِ بَدُونَ تَأَثُّرٍ بِالْعَوَامِلِ.

نوناً التوكيد

قوله: «نوناً»: مُثَنَّى، أي: هذان نوناً التوكيد، وقال: (نوناً التوكيد)، لأنهما اثنتان: شديدة، وخفيفة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا مِن الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، و﴿لَيْسَجَنَّ﴾ شديدة، و﴿وَلْيَكُونَا﴾ خفيفة، وقال تعالى: ﴿لَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، وهذه خفيفة.

٦٣٥- لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كُنُونِي (أَذْهَبَنَّ) و(أَقْصِدْنَهُمَا)

الشرح

التوكيدُ معناه التَّقْوِيَةُ، فالفعلُ يُؤَكِّدُ بِنُونَيْنِ، (هُمَا كُنُونِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنَهُمَا)، ف(أَذْهَبَنَّ) مُشَدَّدَةٌ، و(أَقْصِدْنَهُمَا) خَفِيفَةٌ.

إِذَنْ: فَنُونَا التَّوَكِيدِ هُمَا عِبَارَةٌ عَنْ نُونَيْنِ تَلْحَقَانِ آخِرَ الْفِعْلِ، إِحْدَاهُمَا مُشَدَّدَةٌ، وَتُسَمَّى الثَّقِيلَةَ، وَالثَّانِيَةَ سَاكِنَةً، وَتُسَمَّى الْخَفِيفَةَ، وَلَكِنْ قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: (لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ) هَلْ يَشْمَلُ كُلَّ فِعْلٍ؟

الجواب: لا، ولهذا قال:

- ٦٣٦- يُؤَكِّدَانِ (افْعَلْ) و(يَفْعَلْ) آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا (أَمَّا) تَالِيَا
 ٦٣٧- أَوْ مُثَبِّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) و(لَمْ)، وَبَعْدَ (لَا)
 ٦٣٨- وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا

الشرح

قوله: «افْعَلْ»: إشارة إلى فعل الأمر.

و«يَفْعَلْ»: إشارة إلى الفعل المضارع، وبقي الماضي، فلا يمكن أن يُؤَكِّدَ بنون التوكيد، فلا تقول: (لقد فهمنَّ الدرسَ زيدٌ)، أو تقول: (والله لفهمنَّ الدرسَ زيدٌ)، ولكن يُؤَكِّدُ ب(قد) مثلاً.

إِذَنْ: لا تدخل نون التوكيد إلا على فعلين فقط، وهما المضارع والأمر.

أَمَّا الأمر فأطلق المؤلف - رحمه الله - حيث قال: (يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ)، وظاهره بدون شرط، ولا قيد، فيؤكِّدانِ فعل الأمر بدون شرط، ولا قيد، تقول: (اضربنَّ)، (قومنَّ)، (اركبنَّ)، وعلى هذا فقس.

إِذَنْ: فعل الأمر يجوز توكيده وعدمه بدون شرط، ولا قيد.

أَمَّا الفعل المضارع فقيده فقال: (آتيا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا، (أَمَّا) تَالِيَا أَوْ مُثَبِّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) و(لَمْ)، وَبَعْدَ (لَا) وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا).

فقولُه: «آتِيَا»: حالٌ مِنْ (يَفْعَلْ) فقط، وليسَ مِنْ (افْعَلْ)، لأنَّ (افْعَلْ) ليسَ فيها قيدٌ.

الموضعُ الأوَّلُ: «ذَا طَلَبَ»: أي: إذا جاءَ المضارعُ ذا طَلَبٍ، مثل أن تَقْتَرِنَ به (لا) النَّاهِيَّةَ، مثل: (لا تَضْرِبَنَّ)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِسَائِيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣]، فهذا طَلَبٌ، وهو النَّهْيُ، فكلُّ نَهْيٍ طَلَبٌ، لأنَّ النَّهْيَ طَلَبُ الكَفِّ.

وتقولُ: (لِتَقُومَنَّ يَا زَيْدُ)، فهذا طَلَبٌ، وذلك في لَامِ الأَمْرِ، وتقولُ: (هَلْ تَقُومَنَّ يَا زَيْدُ؟)، وهذا أيضًا طَلَبٌ، لأنَّهُ اسْتِفْهَامٌ، والاسْتِفْهَامُ طَلَبُ الإِفْهَامِ.

الموضعُ الثاني: «أَوْ شَرْطًا (إِمَّا) تَالِيًا»: أي: إذا أتى شَرْطًا تَالِيًا (إِمَّا)، و(إِمَّا) هي (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ اقْتَرَنْتَ بها (مَا) الزَّائِدَةُ المُؤَكِّدَةُ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، ف﴿تَرِينَ﴾: مُضَارِعٌ أتى بعد (إِمَّا) الشَّرْطِيَّةِ.

ومثل قولُه تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقولُه: ﴿فَإِمَّا نَشَقَّفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ﴾ [أنفال: ٥٧].

الموضعُ الثالثُ: (أَوْ مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا)، أي: أو جاءَ مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا، وَزَيْدٌ شَرْطًا رَابِعًا، وهو أن يكونَ غيرَ مَفْصُولٍ عن لَامِهِ، فَالشَّرْطُ أَرْبَعَةٌ، فإذا تَمَّتِ الشَّرْطُ الأَرْبَعَةُ يُؤَكِّدُ المُضَارِعُ وَجُوبًا.

مثالُه: قال اللهُ تعالى: ﴿يَلْبُدَنَّ فِي الحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، وقال: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَيُبَعَثَنَّ﴾ [التغابن: ٧]، ف﴿لَيُبَعَثَنَّ﴾ مُثَبَّتٌ فِي قَسَمٍ - وهو ﴿وَرَبِّي﴾ - وهو مُسْتَقْبَلٌ، وغيرُ مَفْصُولٍ عن لَامِهِ.

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿وَلَيْنَ نَصْرُوهُمْ لِيُوَلِّبَ الْأَدْبَرَ﴾ [الحشر: ١٢]،
﴿لِيُوَلِّبَ﴾ مُثَبَّتَةٌ فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلٍ غَيْرِ مَفْصُولٍ مِنْ لَامِهِ.

فخرج بقوله: (مُثَبَّتًا) إذا كان مَنْفِيًّا، فإذا كان في قَسَمٍ، ولكنه مَنْفِيٌّ فَإِنَّ
نُونَ التَّوَكِيدِ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ، قال الله تعالى: ﴿وَلَيْنَ قُوَاتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]،
وَلَا يَصِحُّ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ أَنْ نَقُولَ: (لَا يَنْصُرُهُمْ)، لِأَنَّهُ مَنْفِيٌّ، وَقَالَ: ﴿لَيْنَ
أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] ولم يُوكِّدْهَا فيقول: (لَا يَخْرُجْنَ مَعَهُمْ).

وكذلك لو قلت: (إِنْ أَكْرَمْتَنِي لَا أَهْيِنَنَّكَ) لم يَصِحَّ، لِأَنَّهُ نَفْيٌ، وَالنَّفْيُ لَا
يُمْكِنُ أَنْ يَجْتَمِعَ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ.

وقوله: «مُسْتَقْبَلًا»: خرج به ما لو قلت: (والله لأضربنك الآن)، فلا يجوزُ
أَنْ تَقُولَ: (لأضربنك)، أَوْ: (والله لأكرمنك أمس)، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقْبَلٍ.
وَقَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ: يجوزُ أَنْ تَقُولَ: (والله لأضربنك الآن).

وَالشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَفْصُولٍ مِنْ لَامِهِ، فَإِنْ فُصِّلَ مِنْ لَامِهِ، فَإِنَّهُ
لَا تَلْحَقُهُ نُونَ التَّوَكِيدِ، كقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ مَتَّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل
عمران: ١٥٨]، فَاللَّامُ لِلتَّوَكِيدِ، لَكِنْ لَمْ يَقُلْ: (لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرْنَ)، لِأَنَّهُ فُصِّلَ مِنْ لَامِهِ
بِجَارٍ وَمَجْرُورٍ.

وكذلك لو قال قائلٌ: (إِنْ أَكْرَمْتَنِي لِنِي الْبَيْتِ أَكْرِمَنَّكَ)، لم يَصِحَّ، لِأَنَّهُ
فُصِّلَ بَيْنَ لَامِ التَّوَكِيدِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ.

وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تُحْدَفَ نُونَ التَّوَكِيدِ مَعَ الْقَسَمِ إِلَّا إِذَا كَانَ مَنْفِيًّا، وَهَذَا قَالُوا
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٨٥]: التَّقْدِيرُ: (لَا تَفْتَأُ)،

لأجلِ أَنْ يَصِحَّ، وإلَّا لو كانت إثباتاً لقال: (تالله تفتأن).

وعلى هذا فلو أن رجلاً قال: (والله أصوم)، فأصبح صائماً، فهل عليه كفارةٌ أو لا؟

الجواب: قال الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - بناءً على هذه القاعدة النحوية: إذا قال الإنسان: (والله أصوم)، ثم صام فعليه كفارة اليمين، لأنه حينئذ في يمينه، لأن المضارع إذا جاء مثبتاً بعد القسم، وليس فيه نون التوكيد فإنه يُقدَّر قبله (لا)، فإذا قال: (والله أصوم)، فأصبح صائماً، قلنا: عليك كفارة، لأنه لا يستقيم الكلام لغةً إلا على تقدير (لا).

ولكن بعض أهل العلم قال: إنه لا شيء عليه، لأنه وإن كان هذا هو مقتضى القواعد العربية، لكن الأيمان مرجعها إلى العرف، والعرف عند الناس أنه إذا قال: (والله أصوم)، فإنه يريد الصوم، ولا يحظر بباله أن المعنى (لا أصوم).

إذن: إذا تمت الشروط الأربعة وجب التوكيد، وإذا انتفى واحد، امتنع التوكيد.

وقوله: «وقلَّ بعدَ (ما) و(لم)، وبعَدَ (لا) و(غيرِ) (إِما) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَاءِ»: أي: أن توكيده قليلٌ في هذه المواضع:

الموضع الأول: «بعَدَ (ما)»: أي: (ما) الزائدة في غير الشرط.

مثاله: (بعين ما أرينك)، وأصلها: (بعين أراك)، ولكن يصح أن تُؤكَّد، فيقال: (بعين ما أرينك)، إلا أنه قليل.

الموضع الثاني: بعد (لَمْ)، مثل: (لَمْ يَقُومَنَّ زَيْدٌ)، لكنَّهُ قَلِيلٌ، والأفصحُ: (لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ).

الموضع الثالث: بعد (لَا)، مثل: (لَا يَقُومَنَّ زَيْدٌ)، تنفي قيامه، وهذا قليلٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُضَيِّبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، ف(لَا) نافيةٌ.

وكوننا نقول: إِنَّهُ قَلِيلٌ وهو موجودٌ في القرآنِ في النَّفْسِ مِنْ هَذَا شَيْءٍ، لأنَّ القليلَ معناه أَنَّهُ ضَعِيفٌ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، والصَّوَابُ أَنَّهُ بَعْدَ (لَا) لَيْسَ مِنَ القَلِيلِ، لأنَّهُ موجودٌ فِي القرآنِ، وهو أَفْصَحُ شَيْءٍ.

الموضع الرابع: بعدَ غيرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الجُزْءِ، أي: مِنْ أدواتِ الشَّرْطِ، لأنَّ (طَوَالِبَ الجُزْءِ) هي أدواتُ الشَّرْطِ.

مثاله: (إِنْ تَقُومَنَّ أَكْرَمُكَ)، والأكثرُ: (إِنْ تَقُمْ أَكْرَمُكَ)، لكنَّهُ يَصِحُّ عَلَى قَلَّةِ أَنْ تَقُولَ: (إِنْ تَقُومَنَّ أَكْرَمُكَ).

إِذَنْ: صارتِ الأفعالُ بالنِّسْبَةِ لِنُونِ التَّوَكِيدِ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

القسمُ الأوَّلُ: لا يمكنُ أَنْ يُؤَكِّدَ بها، وهو الماضي.

القسمُ الثاني: يجوزُ أَنْ يُؤَكِّدَ بها مُطْلَقًا، وهو الأمرُ.

القسمُ الثالثُ: المُضارِعُ، وفيه تفصيلٌ.

وقد قالوا: إِنَّهَا تجري فِيه الأَحْكامُ الخَمْسَةُ: واجبٌ، وقَرِيبٌ مِنَ الوُجُوبِ،

وَمُتَنَعٌ، وَقَلِيلٌ، وَأَقْلٌ.

فيجبُ التَّوكِيدُ بأربعةِ شُرُوطٍ: أَنْ يَقَعَ جَوَابًا لِقَسَمٍ مُثَبَّتٍ مُسْتَقْبَلٍ غَيْرِ
مفصولٍ بينه وبين اللّامِ.

وَيَمْتَنَعُ إِذَا اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ شئتَ فَقُلْ: يَمْتَنَعُ فِي كُلِّ حَالٍ لَا
يُؤَكِّدُ فِيهَا، أَي: لَمْ يُوجَدْ فِيهَا سَبَبٌ يَقْتَضِي التَّوكِيدَ، وَهَذَا أَعْمٌ.

وَيَكُونُ كَثِيرًا بَعْدَ (إِمَّا) مِنْ طَوَائِبِ الْجَزَاءِ.

وَيَقِلُّ بَعْدَ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ سِوَى (إِمَّا)، وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ) وَ(لَا).

وَأَخْرَجَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ كَ (ابْرَزَا)

الشرح

قوله: «أَخْرَجَ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ.

و«افْتَحَ»: فِعْلٌ أَمْرٍ، أَي: افْتَحَ آخَرَ الْمُؤَكَّدِ.

وقوله: «ابْرَزَا»: الألفُ هي نُونُ التَّوَكُّيدِ المُنْقَلِبَةُ أَلِفًا، وهي خفيفةٌ في الأصلِ، وأصلُ (ابْرَزَا): (ابْرَزَنُ)، فقلبتِ النُّونُ الخفيفةُ أَلِفًا، فقليلُ: (ابْرَزَا).

ويؤخذُ مِنَ المِثَالِ أَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ تَتَّصِلَ نُونُ التَّوَكُّيدِ بِالفِعْلِ لفظًا وتقديرًا، فإذا اتَّصَلَتْ بِهِ، فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى الفَتْحِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيُبَدَنَّ﴾ [الهمزة: ٤]، ومِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾ [فصلت: ٥٠].

أَمَّا إِذَا لَمْ تَتَّصِلِ النُّونُ بِالفِعْلِ، فَإِنَّهُ لا يُبْنَى عَلَى الفَتْحِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ﴾ [الزخرف: ٨٧].

فإن قال قائلٌ: وما الفرقُ بين ﴿لَيَقُولَنَّ﴾، و﴿لَيَقُولَنَّ﴾؟

نقول: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ قَدْ بَاشَرَتْ الفِعْلَ لفظًا وتقديرًا، و﴿لَيَقُولَنَّ﴾ لَمْ تُبَاشِرْهُ تقديرًا، لَكِنْ بَاشَرَتْهُ لفظًا، فَالنُّونُ بَعْدَ اللَّامِ مُبَاشِرَةٌ، لَكِنَّهَا مِنْ حَيْثُ التَّقْدِيرِ لَمْ تُبَاشِرْهُ، إِذْ إِنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الفِعْلِ أَشْيَاءَ مَحذُوفَةً.

- ٦٣٩- وَأَشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا
 ٦٤٠- وَالْمُضْمَرَ أَحَدَفْنَاهُ إِلَّا الْأَلْفُ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ
 ٦٤١- فَاجْعَلْهُ مِنْهُ - رَافِعًا غَيْرَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ - يَاءً كَ (اسْعَيْنَ سَعِيًا)

الشرح

قوله: «رَافِعًا»: أي: حال كون الفعلِ رافعًا.

فإذا كان الفعلُ مُعْتَلًا بِالْأَلْفِ، فإمَّا أَنْ يَرْفَعَ ظَاهِرًا، وإمَّا أَنْ يَرْفَعَ ضَمِيرًا،
 فَإِنْ رَفَعَ ظَاهِرًا، قُلِبَتِ الْأَلْفُ يَاءً، مثل: (لَيْسَعَيْنَ زَيْدٌ)، فَقُلِبَتِ الْأَلْفُ يَاءً
 لِتَظَهَرَ الْفَتْحَةُ عَلَيْهَا، لِأَنَّ الْفَتْحَةَ لَا تَظْهَرُ عَلَى الْأَلْفِ، ومثل: (لَتَسْعَيَانٌ)،
 فَقُلِبَتِ الْأَلْفُ يَاءً.

وإن رَفَعَ ضَمِيرًا غَيْرَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ، فَإِنَّ الْأَلْفَ تُقَلَّبُ يَاءً، مثل: (لَتَسْعَيَانٌ)،
 فَالضَّمِيرُ هُنَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: (أَنْتَ).

وإذا رَفَعْتَ ضَمِيرًا بَارِزًا، قُلِبَتِ أَيْضًا يَاءً، مثل: (لَيْسَعَيَانٌ).

٦٤٢- وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي

وَإِوَايَا شَكْلٍ مُجَانِسٍ قُفْيِ

٦٤٣- نَحْوُ: (أَخْشَيْنِ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ، وَ(يَا

قَوْمٌ^(١) أَخْشَوْنَا) وَاضْمُ، وَقِسْ مُسَوِّيَا

الشرح

قوله: «هَاتَيْنِ»: الإشارةُ تَعُودُ إِلَى الْوَإِ وَالْيَاءِ، فَإِذَا رَفَعَ الْفِعْلُ الْمُعْتَلُّ بِالْأَلِفِ وَآوًا، أَوْ يَاءً، وَجَبَ حَذْفُ الْأَلِفِ، وَهَذَا قَالَ: (وَاحْذِفْهُ)، أَيِ الْأَلِفِ (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ)، وَهُمَا الْوَإِ وَالْيَاءُ.

وقوله: «وَفِي وَإِوَايَا»: الْمَرْفُوعَيْنِ بِالْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ بِالْأَلِفِ.

«شَكْلٍ مُجَانِسٍ قُفْيِ»: أَيِ: أَتَّبِعْ، وَأَمَّا الشَّكْلُ الْمُجَانِسُ، فَالَّذِي يُجَانِسُ الْوَإِ وَالضَّمَّةَ، وَالْيَاءَ الْكَسْرَةَ، وَهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦]، وَقَالَ فِي الْيَاءِ: ﴿فَأِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦].

مثاله: (لَتَسْعَوْنَ يَا قَوْمُ)، فَالْفِعْلُ هُنَا رَافِعٌ وَآوًا، وَحُذِفَتِ الْأَلِفُ، وَلَمْ تَبْقَ فُتَقَلَّبَ يَاءً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦]، فَحُذِفَتِ الْأَلِفُ، لِأَنَّ الْفِعْلَ رَفَعَ وَآوًا، فَالْوَاوُ الْمَوْجُودَةُ هِيَ الْفَاعِلُ.

مثال آخر: (يرمي) تقول فيه مُسْنَدًا إِلَى وَإِ الْجَمَاعَةِ بِدُونِ تَوْكِيدِ (يرمُون)،

(١) وفي نسخة: (يَا قَوْمُ)، وهو جائز. (الشارح).

فَتُحَذَفُ الْيَاءُ، فَإِذَا أَكَدْتَ تُحَذَفُ وَاوُ الْجَمَاعَةِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَتَقُولُ: (هَلْ تَرْمُنَّ يَا قَوْمُ؟).

مثال آخر: (يَحْشُونَ بِاللَّهِ)، هُنَا حُذِفَتِ الْأَلْفُ، وَبَقِيَتْ وَاوُ الْجَمَاعَةِ، فَعِنْدَمَا تُؤَكِّدُ هَذَا الْفِعْلَ تُحَذَفُ نُونُ الرَّفْعِ، فَتَكُونُ نُونُ التَّوَكِيدِ أَوْهَا سَاكِنٌ، وَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ أَنْ نُحَرِّكَ الْوَاوَ، وَتَكُونُ بِحَرَكَةٍ مُجَانِسَةٍ، فَنَقُولُ: (لَتَحْشُونَ اللَّهَ).

وَإِذَا رَفَعَ يَاءً، فَإِنَّ الْأَلْفَ تُحَذَفُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾، فَالْفُ الْفِعْلِ حُذِفَتْ، وَالْيَاءُ الْمَوْجُودَةُ هِيَ الْفَاعِلُ.

مثال آخر: (ترمي) إذا أسندتها إلى ياءِ المُخَاطَبَةِ تقولُ: (تَرْمِينِ)، لَكِنْ فِي التَّوَكِيدِ تُحَذَفُ الْيَاءُ فَتَقُولُ: (تَرْمِنَ).

الخلاصة:

إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُعْتَلًّا بِالْأَلْفِ: فَإِنْ رَفَعَ الْوَاوَ، أَوْ الْيَاءَ، حُذِفَتِ الْأَلْفُ، وَشَكِلَتِ الْوَاوُ بِالضَّمِّ، وَالْيَاءُ بِالكَسْرِ.

وَإِنْ رَفَعَ غَيْرَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ، فَإِنَّ الْأَلْفَ تُقَلَّبُ يَاءً.

وَأَمَّا الْفِعْلُ الْمُعْتَلُّ بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ، فَإِنَّكَ تُسِنِدُ الْفِعْلَ الْمُعْتَلَّ بِالْأَلْفِ إِلَى وَاوِ الْجَمَاعَةِ، أَوْ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ، فَتَذْهَبُ الْأَلْفُ، ثُمَّ تُحَذَفُ نُونُ الرَّفْعِ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ، وَتَأْتِي نُونُ التَّوَكِيدِ، وَلَا بُدَّ مِنْ حَرَكَةٍ قَبْلَهَا تَكُونُ مُجَانِسَةً فِي الْوَاوِ، وَفِي الْيَاءِ.

وَإِذَا أَسْنَدْتَهُ إِلَى الْآلِفِ الْاِثْنَيْنِ تَجِدُ أَنَّ الْأَلْفَ تَنْقَلِبُ يَاءً، مِثْلَ: (تَحْشَيَانِ اللَّهُ).

٦٤٤- وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا أُلْفٌ

الشرح

قوله: «خَفِيفَةٌ»: سبق أن نُونَ التَّوَكِيدِ خَفِيفَةٌ وَثَقِيلَةٌ (أي: مُشَدَّدَةٌ)، فالخفيفة لا تقع بعد الألفِ، لأنَّها ساكنَةٌ، والألف ساكنَةٌ، فلا تَجْتَمِعَانِ، فإذا قلتَ لرجلينِ مُخَاطِبُهُمَا: (لَتَبِعَانِ) بنونِ خَفِيفَةٍ لم يصحَّ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا لا نقولُ: تقعُ، لكنْ تُحْرَكُ بالكسرِ مثل النونِ المُشَدَّدَةِ؟

قالوا: لأننا لو حررناها بالكسرِ لاشتبهت بنونِ الإعرابِ، لأنَّ النونَ في (تَقُومَانِ) نونُ الإعرابِ، فهذا لا تقع بعد الألفِ.

لكن تأتي بالنونِ المُشَدَّدَةِ، ولهذا قال: (لَكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا)، أي: الشديدة (أُلْفٌ)، قال الله تعالى: ﴿فَأَسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]، ونقولُ في إعرابِ ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾: ﴿لَا﴾: ناهيةٌ، و﴿تَتَّبِعَانِ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مجزومٌ بـ(لا) النَّاهِيَةِ، وعلامةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، والألفُ فاعلٌ، والنونُ الموجودةُ للتوكيدِ، وحُرِّكَتْ بالكسرِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

مثال آخر: (لَتَبِعَانِ)، فنقول: اللَّامُ مُوطَّئَةٌ لِلْقَسَمِ، و(تَبِعَانِ): فعلٌ مُضارعٌ مرفوعٌ بالنونِ المحذوفةِ لتوالي الأمثالِ، ولا نقولُ: بثبوتها، لأنَّها لم تثبتْ، بل مُقَدَّرَةٌ، والألفُ فاعلٌ، والنونُ للتوكيدِ، وحُرِّكَتْ بالكسرِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

٦٤٥- وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا فَعَمَلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا

الشرح

قوله: «وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا»: أي: قبل نون التوكيد المُشَدَّدة، فإذا أَكَّدتَ الفعل المُسْنَدَ إلى نونِ النَّسْوَةِ فَرِدْ أَلْفًا، ثمَّ ائتِ بنونِ التَّوَكِيدِ.

مثال ذلك: تقولُ للنَّسْوَةِ: (لا تَضْرِبْنَ)، ف(لا): نَاهِيَةٌ، و(تَضْرِبْ): فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جَزْمٍ لا تُصَالِه بنونِ النَّسْوَةِ، فإذا أردتُ أَنْ أُؤَكِّدَ هذا الفعلَ، آتِي بِأَلْفٍ بَعْدَ النُّونِ، ثُمَّ بِنُونِ التَّوَكِيدِ، فأقولُ: (لا تَضْرِبَنَّ).

فإن قال قائلٌ: لماذا آتينا بالألفِ؟

قالوا: للفصلِ بين نونِ النَّسْوَةِ، ونونِ التَّوَكِيدِ الشَّدِيدَةِ، لئلاَّ تجتمعَ ثلاثُ نُونَاتٍ في محلِّ واحدٍ، هذا هو تَعْلِيلُ النَّحْوِيِّينَ، وهكذا نَطَقَ الْعَرَبُ.

٦٤٦- وَأَحْدَفُ خَفِيفَةً لِسَاكِينٍ رَدِفٌ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفُ
٦٤٧- وَازْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

الشرح

قوله: «رَدِفٌ»: أي: جاء بعدها، فإذا وقعت نونُ التَّوكِيدِ الخفيفة، وجاء بعدها سَاكِينٌ، وجبَ أنْ تُحْدَفَ، لآئِنَهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَجْتَمَعَ سَاكِينَانِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تُحْدَفَ نُونُ التَّوكِيدِ.

مثال ذلك: إذا قلت: (اضْرِبِ الرَّجُلَ)، فالنُّونُ هُنَا سَاكِنَةٌ، لِأَنَّ نُونَ التَّوكِيدِ الخفيفة سَاكِنَةٌ، وَالْهَمْزَةُ فِي (الرَّجُلِ) سَاكِنَةٌ، فَلَا بُدَّ أَنْ تُحْدَفَ النُّونُ، فَتَقُولُ: (اضْرِبِ الرَّجُلَ).

مثال آخر: إذا قلت: (ادْخُلِ الْمَسْجِدَ)، فَ(ادْخُلِ) مُؤَكَّدٌ بنونِ التَّوكِيدِ الخفيفة، وَبَعْدَهَا (الْمَسْجِدَ)، وَالْهَمْزَةُ -أَي: هَمْزَةُ الْوَصْلِ- فِيهِ سَاكِنَةٌ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (ادْخُلِ الْمَسْجِدَ)، لَكِنْ تَقُولُ: (ادْخُلِ الْمَسْجِدَ)، وَتُحْدَفُ النُّونُ.

وهذه يمكنُ أَنْ يُلْغِزَ بِهَا الْإِنْسَانُ، فَيَقُولُ: فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ بَدُونِ

أَيِّ شَيْءٍ؟

قالوا: ومنه قولُ الشَّاعِرِ^(١):

لَا تُثِيبَنَّ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرُ كَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ

(١) البيت من الخفيف، وهو للأضبط بن قُريِّع، كما في تاج العروس (ركع) (٣٦٢/٥)، وخزانة الأدب (٤٥٢/١١)، وشرح الشواهد للعيني (٢٢٥/٣)، والتصريح (٣١٢/٢).

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ)، وَأَصْلُهَا: (لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ)، وَهَذِهِ أَيْضًا مَا يُلْغِزُ بِهِ، فَيَقَالُ: (لَا) نَاهِيَّةٌ، وَنُصِبَ الْفَعْلُ مَعَهَا.

لَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: أَنْتُمْ عَلَّلْتُمْ بَأَنَّهُ التَّقَى سَاكِنَانِ، فَلِمَاذَا لَا تَكْسِرُونَهَا وَتَبْقَى، فَنَقُولُ: (لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ) أَوْ: (ادْخُلْنَ الْمَسْجِدَ)؟

نَقُولُ: نَعَمْ، هَذَا يَنْتَقِضُ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ نُونَ التَّوَكِيدِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَأْتِيَ مَكْسُورَةً إِلَّا إِذَا كَانَتْ بَعْدَ أَلِفٍ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ بَعْدَ أَلِفٍ، وَأَنَا أَقُولُ: بَعْضُ الْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ مَهْمَا عَلَّلَ النَّحْوِيُّ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَخَلَّصَ، فَنَقُولُ: الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ السَّمَاعُ، فَهَكَذَا سُمِعَتْ.

وَقَوْلُهُ: (عَلَّكَ) لُغَةٌ فِي (لَعَلَّكَ)، وَقَوْلُهُ: (أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا) أَي: أَنْ تَذَلَّ وَتَنَزَلَ وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ، وَهَذِهِ حِكْمَةٌ عَظِيمَةٌ، لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيكَ وَهُوَ فَاقِرٌ يَسْأَلُكَ، ثُمَّ مَا تَلَبَّثُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَنْتَ الْفَقِيرَ، وَتَأْتِي تَسْأَلُهُ، وَهَذَا كَثِيرٌ.

إِذَنْ: إِذَا أُكِّدَ الْفَعْلُ بِنُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ، فَإِنَّهُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا سَاكِنٌ فَإِنَّهَا تُحْدَفُ حَتَّى لَا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ.

فَإِنْ كَانَتِ النُّونُ شَدِيدَةً، فَإِنَّهَا تَبْقَى، مِثْلُ: (ادْخُلْنَ الْمَسْجِدَ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [الفتح: ٢٧]، فَبَقِيَتِ النُّونُ.

وَقَوْلُهُ: «وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَ»: النُّونُ يُبْنَى الْفَعْلُ مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ، سِوَاءً كَانَتْ شَدِيدَةً، أَوْ خَفِيفَةً، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَجَنَّ وَليَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، لَكِنْ إِذَا كَانَ الَّذِي قَبْلَهَا غَيْرَ مَفْتُوحٍ، فَيَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ مَضْمُومًا، وَمَا إِذَا كَانَ مَكْسُورًا، فَمِثَالُ الضَّمِّ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا

أَلَكْتَبَ ﴿[آل عمران: ١٨٦]، ومثال المَكْسُورِ: (لَتَفْهَمَنَّ يَا هِنْدُ)، وأصلها: (لَتَفْهَمِينَ)، كما سبق، فهنا تُحذفُ النُّونُ، لكن يقول: (وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عِدْمًا)، فإذا حَذَفْتَهَا فَارْدُدْ ما كان مَعْدُومًا حين الْوَصْلِ. وعلى هذا، فإذا وَقَفْنَا نَرُدُّ الياءَ والواوَ، ونقول: (يا هِنْدُ، لَتَفْهَمِي)، ونقول: (يا قَوْمُ، لَتَسْمَعُو).

فإذا قال قائل: وما الَّذي يُدْرِينَا أَنَّ الْفِعْلَ مُؤَكَّدٌ؟

نقول: إذا جاءتِ اللَّامُ الْوَاقِعَةُ في جوابِ الْقَسَمِ، فإنه يجبُ تَأْكِيدَهُ، فإذا لم نجدِ النُّونَ عَرَفْنَا أَنَّ هُنَاكَ حَذْفًا وَتَغْيِيرًا، وَأَنَّ النُّونَ أَصْلُهَا موجودَةٌ بِالتَّأْكِيدِ، كذلك لو لم يكنْ مُؤَكَّدًا لَوَجَبَ أَنْ تَأْتِيَ نونُ الرَّفْعِ، ولقلنا: (يا هِنْدُ، لَتَفْهَمِينَ)، و(يا قَوْمُ، لَتَسْمَعُونَ)، فلَمَّا لم تَأْتِ نونُ الرَّفْعِ، ووُجِدَ ما يقتضي التَّوْكِيدَ -وهي اللَّامُ الْمُوطَّئَةُ لِلْقَسَمِ- عَلِمْنَا أَنَّ هُنَاكَ نونَ تَوْكِيدٍ، لكنَّها حُذِفَتْ، ولَمَّا حُذِفَتْ وَجَبَ أَنْ نَرُدَّ ما حُذِفَ مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَقْفِ، لأنَّ ما حُذِفَ مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ حُذِفَ لَوْجُودِهَا، فإذا زالتِ رَجَعِ.

فإذا قال قائل: قوله: (وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ)، فإذا كانَ بَعْدَ فَتْحَةٍ؟

نقول: يقولُ الْمُؤَلِّفُ -رحمه الله-:

٦٤٨- وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا وَقَفَّا كَمَا تَقُولُ فِي (قَفَنُ): (قِفَا)

فتقولُ في (أضربن): (أضربا).

وقوله: «أَبْدَلْنَهَا»: الضَّمِيرُ يَعُودُ على نونِ التَّوْكِيدِ الْخَفِيفَةِ.

أَمَّا الثَّقِيلَةُ، فإذا وَقَفْتَ فَسَكَّنْهَا، فتقولُ: (أضربن).

الخلاصة:

أنَّ نونَ التَّوكِيدِ تَتَّبِعُ الفِعْلَ، إمَّا وُجُوبًا، وإمَّا جَوَازًا بِقَلَّةٍ، وإمَّا جَوَازًا بِكَثْرَةٍ، وإمَّا جَوَازًا بِكَثْرَةٍ عَلَى قُرْبِ الوُجُوبِ عَلَى حَسَبِ التَّفْصِيلِ السَّابِقِ.

مَا لَا يَنْصَرِفُ

اعلم أن الأسماء ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا يتغير حسب العوامل، وهو المبنى.

تقول: (جاء من قام)، و(رأيت من قام)، و(مررت بمن قام)، فلا تتغير (من).

الثاني: ما يتغير تغيراً تاماً، وهو المعرب المنصرف، ويسمى: (متمكناً أمكن).

الثالث: ما يتغير تغيراً ناقصاً، وهو المعرب غير المنصرف، ويسمى (متمكناً

غير أمكن).

والصرف في اللغة: التغيير، تقول: (صرفت الشيء)، أي: غيرته عن وجهه،

لكن في الاصطلاح النحوي:

٦٤٩- الصرف تنوين أتى مبيناً معنى به يكون الاسم أمكناً

الشرح

الصرف هو التنوين الذي أتى ليبيّن تمكّن الاسم من الاسميّة، فخرج

بقوله: (تنوين) ما لا ينون، وخرج بقوله: (أتى مبيناً معنى به يكون الاسم

أمكناً) تنوين العوض، فلا يسمى صرفاً، لأنه تنوين لعارض بخلاف التنوين

في (زيد)، و(عمرو)، و(بكر)، و(خالد).

لكن في قوله تعالى: ﴿حِينَئِذٍ نَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤] (إذ) منونة، لكن هذا

التَّنْوِينَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ عِوَضٌ عَنْ جُمْلَةٍ مَحذُوفَةٍ، كَذَلِكَ (جَوَارٍ) وَ(غَوَاشٍ) فِيهَا تَنْوِينٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ تَنْوِينًا لِبَيَانِ تَمَكُّنِ هَذَيْنِ الْأَسْمِينَ مِنَ الْأَسْمِيَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ الْعِوَضِ.

مثال التَّنْوِينِ الَّذِي يُبَيِّنُ تَمَكُّنَ الْأَسْمِ مِنَ الْأَسْمِيَّةِ: التَّنْوِينُ فِي (عَلِيٍّ) وَفِي (مُحَمَّدٍ) وَفِي (بَكْرٍ) وَفِي (خَالِدٍ) وَفِي (سَمَاءٍ) وَفِي (أَرْضٍ)، وَمَا أَشْبَهَهَا.

ثُمَّ إِنَّ الْأَسْمَ الَّذِي لَا يَنْصَرَفُ يَخْتَصُّ بِحُكْمَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُ لَا يُنَوَّنُ أَبَدًا، لَا مَرْفُوعًا، وَلَا مَنْصُوبًا، وَلَا مَجْرُورًا.

الثاني: أَنَّهُ يُجْرَى بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ، إِلَّا أَنْ يُضَافَ، أَوْ يُحَلَّى بِ(أَلٍ)،

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِيهَا سَبَقَ:

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرَفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَلٍ) رَدَفٌ

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا هُوَ الْأَسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرَفُ؟

نَقُولُ: يَقُولُ الْعُلَمَاءُ: إِنَّهُ مَا كَانَ فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تَسْعُ، أَوْ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ

تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ، وَهَذِهِ الْعِلَلُ مَجْمُوعَةٌ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَجْمَعُ وَزِنٌ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكْبٌ وَزِدْ عَجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كُمَلَا

الْأُولَى: (أَجْمَعُ)، وَالثَّانِيَةُ: (زِنٌ)، وَالثَّلَاثَةُ: (عَادِلًا) أَي: الْعَدْلُ، وَالرَّابِعَةُ:

(أَنْتَ)، وَالخَامِسَةُ: (بِمَعْرِفَةٍ)، وَهِيَ الْعَلَمِيَّةُ، وَالسَّادِسَةُ: (رَكْبٌ)، أَي: التَّرْكِيْبُ

الْمَرْجِي، وَالسَّابِعَةُ: (زِدْ)، وَهِيَ زِيَادَةُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ، وَالثَّمَانَةُ: (عَجْمَةُ)،

وَالتَّاسِعَةُ: (الْوَصْفُ)، أَي: الْوَصْفِيَّةُ.

ثم إن المؤلف - رحمه الله - بدأ بالتأنيث، فقال:

٦٥٠- فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

الشرح

قوله: «أَلِفُ»: مُبْتَدَأٌ.

و«مَنَعٌ»: الجملة خبرُ المُبتدأ.

وقوله: «صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ»: أي: صَرَفَ الَّذِي اتَّصَلَ بِهِ.

إِذْنُ: أَلِفُ التَّأْنِيثِ مَانِعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ، سِوَاءَ كَانَتْ مَمْدُودَةً أَمْ مَقْصُورَةً، لِأَنَّهُ قَالَ: (أَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا)، وَسِوَاءَ اتَّصَلَتْ بِاسْمٍ، أَوْ عِلْمٍ، أَوْ صِفَةٍ، لِقَوْلِهِ: (كَيْفَمَا وَقَعَ).

مثال أَلِفِ التَّأْنِيثِ الممدودة: (صَحْرَاءُ)، فهي ممدودة، لِأَنَّهَا أَلِفٌ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ، و(صَحْرَاءُ) اسْمٌ، وَلَيْسَتْ بِعِلْمٍ، وَلَا صِفَةٍ.

مثال آخَرَ: (خَضْرَاءُ)، وَهِيَ صِفَةٌ، مَأْخُودَةٌ مِنَ الخُضْرَةِ.

مثال آخَرَ: (أَسْمَاءُ) اسْمُ امْرَأَةٍ، وَهِيَ عِلْمٌ.

مثال أَلِفِ التَّأْنِيثِ المَقْصُورَةِ - وَهِيَ الَّتِي لَيْسَ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ -: (حُبْلَى) أَي: حَامِلٌ، وَهِيَ صِفَةٌ، وَكَذَلِكَ (فُضِّلَى).

مثال آخَرَ: (سَلْمَى)، و(لَيْلَى)، و(سَلْوَى)، وَهَذِهِ أَعْلَامٌ.

مثال آخَرَ: (أَرْطَى)، و(عَلْقَى)، وَهَذَانِ اسْمَانِ.

إِذَنْ: أَلْفُ التَّأْنِيثِ مَهْمَا كَانَتْ، عَلَمًا، أَوْ اسْمًا، أَوْ صِفَةً مَمْدُودَةً، أَوْ مَقْصُورَةً: مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ، وَأَقْسَامُهَا سِتَّةٌ، لِأَنَّهَا مَقْصُورَةٌ وَمَمْدُودَةٌ، وَهِيَ عَلَمٌ وَاسْمٌ وَصِفَةٌ.

مثال: (مررتُ بأسماءَ)، تقول: (مررتُ): فَعَلٌ وَفَاعِلٌ، وَالبَاءُ حَرْفٌ جَرٌّ، وَ(أسماءَ): اسْمٌ مَجْرُورٌ بِالبَاءِ، وَعِلَامَةٌ جَرُّهُ الْفَتْحَةُ نِيَابَةٌ عَنِ الْكَسْرِ، لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ أَلْفُ التَّأْنِيثِ الْمَمْدُودَةُ.

مثال آخر: (مررتُ بامرأةٍ فضلى)، تقول: (مررتُ): فَعَلٌ وَفَاعِلٌ، وَ(بامرأةٍ): جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَ(فضلى): صِفَةٌ لِ(امرأةٍ) مَجْرُورٌ، وَعِلَامَةٌ جَرُّهُ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ نِيَابَةٌ عَنِ الْكَسْرِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ.

مثال آخر: (أصدقاء) مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ لِأَلْفِ التَّأْنِيثِ، وَإِذَا أُرِدَتْ أَنْ تُعْرَفَ أَنَّ الْأَلْفَ لِلتَّأْنِيثِ تَزِيهُمًا، فَ(أصدقاء) وَزَيْهَمًا (أفعلاء)، لَكِنْ (أسماء) جَمْعُ (اسم)، فَلَا تُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّ وَزَيْهَمًا (أفعال)، فَالْهَمْزَةُ أَصْلِيَّةٌ.

فإن قال قائل: لكن (أصدقاء) ليست مؤنثًا؟

قلنا: لكنَّ الجَمْعَ جَعَلَهَا مُؤنَّثًا، لِأَنَّ (أصدقاء) جَمْعُ صَدِيقٍ، وَهَذَا لَيْسَ جَمْعًا أَصْلُهُ مُؤنَّثٌ، لَكِنَّهُ تَأَنَّثَ بِالْجَمْعِ.

٦٥١- وَزَائِدَا (فَعْلَان) فِي وَصْفِ سَلِمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثِ خْتِمٍ

الشرح

قوله: «زَائِدَا (فَعْلَان)»: الزِّيَادَةُ فِي (فَعْلَان) هِيَ الْأَلْفُ وَالنُّونُ، وَإِنَّمَا قَالَ: (فَعْلَان)، لِأَنَّ (فَعْلَان) هُوَ الَّذِي يُورَزُنُ بِهِ الْكَلِمَاتُ، وَهَذَا يُقَالُ: فَاءُ الْكَلِمَةِ، وَعَيْنُ الْكَلِمَةِ، وَلَا مُ الْكَلِمَةِ، وَيَبْقَى الزَّائِدُ فِيهَا هُوَ الْأَلْفَ وَالنُّونَ.

إِذْنُ: الْأَلْفُ وَالنُّونُ مَانِعَانِ مِنَ الصَّرْفِ، لَكِنْ بِشُرُوطٍ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ فِي وَصْفٍ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَسْلَمَ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثِ خْتِمٍ.

- ٦٥٢- وَوَصَفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنٌ (أَفْعَلًا) مَمْنُوعٌ تَأْنِيثِ بِتَا كَ (أَشْهَلًا)
 ٦٥٣- وَالْغَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَ (أَرْبَعٍ) وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ
 ٦٥٤- قَالَ (أَذْهَمُ): الْقَيْدُ، لِكَوْنِهِ وُضِعَ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا أَنْصِرَافُهُ مُنْعٌ

الشرح

مُنْعٌ مِنَ الصَّرْفِ وَصَفٌ أَصْلِيٌّ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلٍ)، وَبَشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ مَمْنُوعٌ التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ، فَاشْتَرَطَ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ- ثَلَاثَةً أَوْ صَافٍ:

الوصفُ الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ وَصْفًا أَصْلِيًّا.

الوصفُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلٍ).

الوصفُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ خَالِيًا مِنَ التَّاءِ.

فَإِذَا تَمَّتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ.

مثاله: (أَشْهَلُ)، وَمُؤَنَّثُهُ: (شَهْلَاءُ)، فنقول: (أَشْهَلُ) وَصَفٌ أَصْلِيٌّ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلٍ)، وَمَمْنُوعٌ التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ.

مثال آخر: (أَحْمَرُ)، (أَصْفَرُ)، (أَخْضَرُ)، (أَزْرَقُ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ (أَفْضَلُ)، لِأَنَّهُ وَصَفٌ أَصْلِيٌّ مَمْنُوعٌ التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ، فَيَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ.

مثاله: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ فُلَانٍ)، فنقول: (مَرَرْتُ): فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ(بِرَجُلٍ): جَارٌّ وَجَرَّوْرٌ، وَ(أَفْضَلَ): صِفَةٌ لِرَجُلٍ، وَصِفَةُ الْمَجْرُورِ مَجْرُورٌ،

وعلامته جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصّرف الوصفية، ووزن الفعل (أكرم).

فإذا قلت: (قائم)، فإنه مصروف، لأنه ليس على وزن (أفعل).

وقوله: «وصفٌ أصليٌّ»: خرج به ما إذا كان الوصف عارضاً، أي: غير أصلي، فإنه يلغى، ولا يُعتبر، ويرجع إلى الأصل، فإذا وجدنا اسماً على وزن (أفعل) عرّضت له الوصفية - وإلا فأصله ليس بوصف - فإنه لا يُمنع من الصّرف اعتباراً بأصله.

مثال ما كان اسماً، ثم كان صفة: كلمة (أربع)، فهي وصف، تقول: (مررتُ بنساءٍ أربع)، أي: بالغاتِ هذا العدد، لكن أصل (أربع) ليس وصفاً، لأن أصله اسم لهذا العدد الذي بين الثلاثة والخمسة، تقول: (اشتريتُ أربعَ شياهُ)، فهو هنا ليس وصفاً، وتقول: (مررتُ بنساءٍ أربع)، وهنا يكون وصفاً.

إذن: الأصل فيه الاسمية، وهو أنه اسمٌ لعددٍ يكون بين الثلاثة والخمسة، وابن مالك - رحمه الله - يقول: (ألغينَ عارضَ الوصفية)، فلا تعتبره، وعليه تكون (أربع) مصروفة، وإن جعلت صفة، لأن الوصف فيها عارض، فألغيناه، واعتبرنا الأصل، فتقول: (مررتُ بنساءٍ أربع)، (اشتريتُ شياهاً أربعاً).

وقوله: «وعارضُ الإسمية»: أي: ألغ عارضَ الاسمية، واعتبر الوصف الأصلي، وهذه عكس المسألة السابقة، فإذا وجد وصف على (أفعل) كان في الأوّل وصفاً، ثم عرّضت له الاسمية، فإننا نعتبر الأصل، ولا نعتبر الاسم.

وقوله: «الأدھم»: مُبتدأ.

و«انصراف» : مُبتدأ ثانٍ.

و«منع» : خبرُ المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبرُ المبتدأ الأول، أي: فالأدهمُ انصرفه منع.

وقوله: «القيْدُ»: عطفُ بيانٍ، أي: الأدهمُ الَّذي هو القيْدُ.

مثال ما كان أصله صفةً، ثمَّ جُعِلَ اسماً: (الأدهمُ)، فكلمة (الأدهم) أصلها وصفٌ، مثل: (أخضر)، (أبيض)، (أزرق)، لكنّه وُضِعَ اسماً للقيْد (أي: الغلّ) ولو كان أبيض، وقد قال الحجاجُ لرجل: إِنَّا حَامِلُوكِ عَلَى الأدهمِ، فقال المهذّبُ: مثلُ الأميرِ يَحْمِلُ عَلَى الأدهمِ وَالكُمَيْتِ^(١) وَالأشقر^(٢)، فصرف (الأدهم)^(٣).

فصارت (الأدهم) في الأصلِ وصفاً، لكنها جُعِلتِ اسماً للقيْد، سواءً كان أدهمَ، أم غيرَ أدهمَ، فاسميتها عَارِضَةٌ، فنَعَتِبِرُ الأصلَ، ويكونُ ممنوعاً مِنَ الصَّرْفِ، وإن لم يَرِدْ به الصِّفَةُ، لأنَّ الأصلَ أَنَّهُ لِلصِّفَةِ، ولهذا قال: (فالأدهمُ القَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعَ فِي الأصلِ وَصفاً انصرافه مُنِعَ).

وقوله: «لِكَوْنِهِ وُضِعَ فِي الأصلِ وَصفاً»: مُتعلِّقٌ بـ(منع)، أي: فالأدهمُ القَيْدُ انصرافه مُنِعَ لِكَوْنِهِ فِي الأصلِ وَصفاً.

(١) الكُمَيْتُ: لونٌ لَيْسَ بِأشقرَ وَلَا أدهمَ. اللسان (كمت).

(٢) الأشقرُ مِنَ الدَّوَابِّ: الأحمَرُّ فِي مُعْرَةَ حَمْرَةَ صافيةٍ يَحْمَرُّ مِنْهَا السَّيْبُ وَالْمَعْرِفَةُ وَالنَّاصِيَةُ، فَإِنِ اسْوَدَّ فَهُوَ الكُمَيْتُ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: أَكْرَمُ الحَيْلِ وَذَوَاتُ الحَيْرِ مِنْهَا شُقْرُهَا. اللسان (شقر).

(٣) الدُّهْمَةُ -بالضَّم-: السَّوَادُ، وَالأدهمُ: الأَسْوَدُ، يَكُونُ فِي الحَيْلِ وَالإِبِلِ وَغَيْرِهِمَا. اللسان (دهم)، وانظر القصة في تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٧/٤٨).

خلاصة الأبيات الثلاثة:

إذا اجتمع وصفٌ أصليٌّ على وزنِ (أفعل) ليس مؤنثُهُ مختومًا بالتاء، فإنه لا ينصرفُ، والعبرةُ بالأصلِ، فلو كان أصلُهُ اسمًا، ثمَّ جعلَ وصفًا، فإنه ينصرفُ، ولو كان في الأصلِ صفةً، ثمَّ جعلَ اسمًا، فإنه لا ينصرفُ.

٦٥٥- و(أَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى) مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنْعَا

الشرح

قوله: «أَجْدَلٌ»: اسمٌ لِلصَّغْرِ، وهي في الأصلِ صِفَةٌ، تقولُ: (فُلَانٌ أَجْدَلٌ من فُلَانٍ)، لكنّه جُعِلَ اسْمًا، تقولُ: (عندي أَجْدَلٌ أَصِيدُ به)، أي: صَغْرٌ، فصار المرادُ بـ(أَجْدَلٍ) - وهو في الأصلِ صِفَةٌ - اسْمًا، فهل تُنَوِّسِيَتِ الصِّفَةُ، وصارَ مصروفًا، أو أننا نقولُ: ما دام أَنّه قد سُمِّيَ صِفَةً في الأوَّلِ، فإنّه غيرُ مصروفٍ؟ يقول ابنُ مالِكٍ - رحمه الله - : إِنَّهُ مصروفٌ، لأنَّ الصِّفَةَ تُنَوِّسِيَتُ، فكأنّه لم يُسْتَعْمَلِ صِفَةً، ثمَّ نُقِلَ إلى الصَّغْرِ، ولهذا قال: (مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنْعَا)، أي: وقد تُمنَعُ.

مثال ذلك: تقولُ: (اشتريتُ أَجْدَلًا من السُّوقِ)، على أنّها مصروفَةٌ، وتقولُ: (اشتريتُ أَجْدَلٌ من السُّوقِ) على الوجهِ الثاني: (وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنْعَا).

فإن قال قائلٌ: كلمةُ (أَدْهَم) في الأصلِ صِفَةٌ، ثمَّ جُعِلَتِ اسْمًا للقيِّدِ، وقلنا: إنّها لا تُنصَرِفُ اعتبارًا بالأصلِ، وكذلك (أَجْدَل) صِفَةٌ، فجُعِلَتِ اسْمًا لِلصَّغْرِ، وقلنا: إنّها مصروفَةٌ، وقد لا تُنصَرَفُ، فما الفرقُ؟

يقولون: لأنَّ ظُهُورَ الصِّفَةِ في (أَدْهَم) أقوى من ظُهُورها في (أَجْدَل)، لأنَّ (أَدْهَم) لونٌ مثلُ: أَخْضَر، وَأَحْمَر، لكنَّ (أَجْدَل) اسمٌ تفضيلٍ، فظُهُورُ الصِّفَةِ في الأوَّلِ أقوى من ظُهُورها في الثاني، ولأنَّ الصِّفَةَ تُنَوِّسِيَتُ إطلاقًا، فإنَّ

الصَّغْرُ لَا يُجَادِلُ، فَكَأَنَّ الصِّفَةَ مُحِيتٌ مُطْلَقًا مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَجُعِلَتْ اسْمًا لِلصُّقُورِ.

وقوله: «أَخِيلٌ»: هو طَائِرٌ مَعْرُوفٌ، وَكَأَنَّ هَذَا الطَّائِرَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - جَمِيلُ الشَّكْلِ، فَكَأَنَّ عِنْدَهُ خَيْلَاءً، أَوْ أَنَّهُ إِذَا قَامَ يَمْشِي يَتَأَرَّجِحُ، فَهُوَ أَخِيلٌ.

فإذا قلت: (رَأَيْتُ أَخِيلاً)، أَوْ: (رَأَيْتُ أَخِيلاً)، فَأَيُّهَا الْجَائِزُ؟

نقول: يَجُوزُ هَذَا وَهَذَا، لَكِنَّهَا بِالتَّنْوِينِ أَكْثَرُ، لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: (وَقَدْ يَتَلَنُ السَّمْعَا)، وَ(قَدْ) لِلتَّقْلِيلِ.

وقوله: «أَفْعَى»: هِيَ الْحَيَّةُ، وَ(أَفْعَى) عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلْ)، وَكَانَ يُقَالُ: (فُلَانٌ أَفْعَى مِنْ فُلَانٍ)، قِيلَ: إِنَّ فِيهَا إِعْلَالَ مَكَانٍ، وَأَصْلُهَا (أَفْوَعُ مِنْ فُلَانٍ)، فَنُقِلَ حَرْفُ الْعِلَّةِ إِلَى الْآخِرِ، فَصَارَتْ (أَفْعَى).

إِنَّمَا كَلِمَةُ (أَفْعَى) فِي الْأَصْلِ اسْمٌ تَفْضِيلٍ، وَالْآنَ اسْمٌ لِلْحَيَّةِ، فَيَصِحُّ أَنْ نَجْعَلَهَا مَصْرُوفَةً، وَأَنْ نَجْعَلَهَا غَيْرَ مَصْرُوفَةٍ.

لكن إذا قال قائل: أَخْرَجَهَا أَلْفٌ، فَلَا يَتَبَيَّنُ أَنَّهَا مَصْرُوفَةٌ، أَوْ أَنَّهَا غَيْرُ

مَصْرُوفَةٍ؟

قلنا: صَحِيحٌ، فَعِنْدَ النُّطْقِ لَا يَتَبَيَّنُ، لَكِنْ عِنْدَ الْإِعْرَابِ يَتَبَيَّنُ، فَإِذَا قُلْتَ: (نَظَرْتُ إِلَى أَفْعَى) وَأَرَدْنَا أَنْ نُعْرِبَهَا عَلَى أَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ نَقُولُ: (إِلَى): حَرْفُ جَرٍّ، وَ(أَفْعَى): اسْمٌ مَجْرُورٌ بِ(إِلَى)، وَعَلَامَةٌ جَرُّهُ فَتَحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى آخِرِهِ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرَةِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ، لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرَفُ.

وأما على القولِ بأنَّها مصروفةٌ، فإنَّنا نقولُ: (أفعى): اسمٌ مجرورٌ بـ(إلى)،
 وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِهِ، منعٌ من ظُهورِها التَّعَدُّرُ، أمَّا النطقُ
 بالنَّسبةِ لكلمةِ (أفَعَى)، فإنَّه لا يَظْهَرُ فيه أثرٌ.

أما إذا أُضِيفَتْ، فإنَّها تَنْصَرِفُ، وتُجْرُ بِكَسْرَةِ مُقَدَّرَةٍ على الألفِ.

٦٥٦- وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظِ (مَثْنَى) وَ(ثَلَاثَ) وَ(أُخْرَى)

الشرح

قوله: «وَمَنْعُ عَدْلٍ»: مُبْتَدَأٌ، وَ(مُعْتَبَرٌ) خَبْرُهُ، يَعْنِي أَنَّ مِنْ مَوَاقِعِ الصَّرْفِ الْعَدْلَ مَعَ الْوَصْفِ، وَالْعَدْلُ مَعْنَاهُ التَّغْيِيرُ، فَتُغَيَّرُ الْكَلِمَةُ إِلَى كَلِمَةٍ أُخْرَى تَعْدِلُ بِهَا عَنِ بِنَائِهَا الْأَصْلِيِّ، وَيَكُونُ فِي الْوَصْفِ فِي لَفْظِ (مَثْنَى) وَ(ثَلَاثَ) وَ(أُخْرَى).

وَ(مَثْنَى) وَ(ثَلَاثَ) أَي: (مَفْعَل) وَ(فُعَال)، وَ(مَثْنَى) وَصَفٌ بِمَعْنَى اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، فَتَقُولُ: (مَرَّ بِي نِسَاءٌ مَثْنَى)، أَي: اثْنَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ.

وَ(ثَلَاثَ) أَي: ثَلَاثَ ثَلَاثَ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [فاطر: ١].

يُقَالُ: (مَثْنَى) وَ(ثَنَاءً)، وَيُقَالُ: (مَثَلْتِ) وَ(ثَلَاثَ)، وَيُقَالُ: (مَرَبَعٌ) وَ(رُبَاعٌ)، وَيُقَالُ: (مُخْمَسٌ) وَ(مُخْمَاسٌ)، وَيُقَالُ: (مَسْدَسٌ) وَ(سُدَّاسٌ)، وَيُقَالُ: (مَسْبَعٌ) وَ(سُبَاعٌ)، وَيُقَالُ: (مَثْمَنٌ) وَ(ثُمَانٌ)، وَيُقَالُ: (مَتْسَعٌ) وَ(تُسَاعٌ)، وَيُقَالُ: (مَعَشْرٌ) وَ(عُشَارٌ)، هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، لَكِنَّهُ مَا سُمِعَ إِلَّا فِي (مَثْنَى) وَ(ثَلَاثَ) وَ(رُبَاعٌ) وَ(تُسَاعٌ) وَ(عُشَارٌ)، إِنَّمَا الْقِيَاسُ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا كُلُّهَا.

وَ(مَثْنَى) وَصَفٌ مَعْدُولٌ عَنِ اثْنَيْنِ، فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ الْوَصْفِيَّةُ وَالْعَدْلُ.

وتقول: (مررتُ بنساءٍ ثُلَاثٍ)، أي: مُجْتَمِعَاتٍ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ثَلَاثًا، و(بنساء): جَارٌّ ومَجْرُورٌ، و(ثُلَاثٍ): صِفَةٌ ل(نساء) مَجْرُورٌ، وَصِفَةٌ المَجْرُورِ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةٌ جَرُّهُ الفَتْحَةُ نِيَابَةً عَنِ الكَسْرِ، لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرَفُ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ الوَصْفِيَّةُ وَالْعَدْلُ.

وقوله: «أُخْرٍ»: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وَلَمْ يَقُلْ: (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخِرٍ)، وَهِيَ مَعْدُولَةٌ عَنِ (أُخْرَى)، فَلَوْ قِيلَ: (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى) صَحَّ، وَقِيلَ: إِنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنِ (الأُخْر) الَّتِي بِ(أَل)، وَلَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَا يَسْتَقِيمُ فِيمَا إِذَا كَانَ المَوْصُوفُ نَكْرَةً، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوصَفَ بِمَعْرِفَةٍ.

فتقول: ﴿مِّنْ أَيَّامٍ﴾: جَارٌّ ومَجْرُورٌ، و﴿أُخَرَ﴾: صِفَةٌ ل﴿أَيَّامٍ﴾ مَجْرُورٌ، وَصِفَةٌ المَجْرُورِ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةٌ جَرُّهُ الفَتْحَةُ نِيَابَةً عَنِ الكَسْرِ، لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرَفُ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ الوَصْفِيَّةُ وَالْعَدْلُ.

إِذْنًا: عِنْدَنَا فِي الأَوْصَافِ ثَلَاثَةٌ أَوْزَانٍ: (مَثْنَى)، و(ثُلَاثٍ)، وَمَا كَانَ عَلَى وَزْنَيْهِمَا مِنَ العَدَدِ، وَالثَّالِثُ: (أُخْرٍ)، فَكُلُّ هَذِهِ المَانِعُ لَهَا مِنَ الصَّرْفِ الوَصْفِيَّةِ وَالْعَدْلُ.

وَإِذَا قُلْتَ: (مَثْنَى مَثْنَى) ف(مَثْنَى) الثَّانِيَةُ تُوكَدُ.

٦٥٧- وَوَزُنْ (مَثْنَى) وَ(ثُلَاثَ) كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعَلِّمَا

الشرح

قوله: «كهُمَا»: أي: كوزنهما.

«مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ»: فنقول: (مَوْحَدًا)، و(أَحَادًا).

وقوله: «فَلْيُعَلِّمَا»: أي: فَلَا تَزِدْ عَلَى الْأَرْبَعِ.

وقال بعضهم: بل نزيدُ إلى العَشْرَةِ، وما المانعُ؟! وإذا كان لم يُسْمَعْ، فلا

يعني ذلك أَنَّهُ لَا يَصِحُّ.

٦٥٨- وَكُنْ لَجْمِعٍ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلًا) أَوْ أَلِ (مَفَاعِيلٍ) بِمَنْعٍ كَافِلًا

الشرح

قوله: «مُشْبِهٍ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ»: ولم يقل: (في كلِّ جَمْعٍ على مَفَاعِلٍ)، وذلك لأنَّ (مَفَاعِلٍ) فيها مِيمٌ زائدةٌ، و(مَفَاعِيلٍ) فيها أيضًا مِيمٌ زائدةٌ، وليس بشرطٍ أن يكون فيها ميمٌ زائدةٌ، لكنَّ الشرطُ أن يكون الجمعُ على هذا الوزن، بحيثُ يكون أولُّه وثانيه مُتَحَرِّكَيْنِ، وبعدهما أَلِفٌ، وبعدهم الألفُ حَرْفٌ مكسورٌ، وقد يكون فيه ياءٌ، أو لا يكون فيه ياءٌ.

أمثلة: (مَسَاجِد) ك (مَفَاعِلٍ)، و(مَصَابِيح) ك (مَفَاعِيلٍ)، و(مَفَاتِيح) ك (مَفَاعِلٍ)، و(مَفَاتِيح) ك (مَفَاعِيلٍ)، وأمَّا (قَوَالِب) و(قَوَاعِد)، فهي على شِبْهِ (مَفَاعِلٍ)، ووزنُها (فَوَاعِلٍ)، و(دَحَارِج) على شِبْهِ (مَفَاعِلٍ)، ووزنُها (فَعَالِلٍ)، و(صَوَارِيخ) على مُشْبِهٍ (مَفَاعِيلٍ)، وهو (فَوَاعِيلٍ)، لأنَّ (صَوَارِيخ) مأخوذةٌ من (صَرَخ)، والحروفُ الأَصْلِيَّةُ فيها هي الصَّادُ والرَّاءُ والخاءُ، وأمَّا الواوُ والألفُ والياءُ، فهي زَوَائِدُ.

والقاعدةُ أنَّ الزَّائِدَ في الموزونِ يُؤْتَى به بلفظه في الميزانِ، (صَوَارِيخ) على وزن (فَوَاعِيلٍ)، فالواوُ زائدةٌ، فجاءت بلفظها، وكذلك الألفُ والياءُ، وأمَّا الصَّادُ والرَّاءُ والخاءُ فهي أَصْلِيَّةٌ، ولذلك جاءت بالفاءِ والعَيْنِ واللامِ.

وكذلك (طَوَاغِيَت) على شِبْهِ (مَفَاعِيلٍ)، لأنَّ وَزْنَها (فَوَاعِيلٍ)، وأمَّا (مَوَاعِينِ)، فهل هي مِن (مَعْنِ)، أو مِن (عَانَ)؟ لكنَّ الظَّاهِرَ أنَّ الميمَ في (مَاعُونِ)

أَصْلِيَّةٌ، وَأَنَّ (مَاعُونَ) وَزُيْهَا (فَاعُولٌ)، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ (مَوَاعِينُ) وَزُيْهَا (فَوَاعِيلُ).

إِذَنْ: كُلُّ مَا شَابَهَ (مَفَاعِلُ)، أَوْ (مَفَاعِيلُ)، فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِعِلَّةِ وَاحِدَةٍ، وَعَلَى هَذَا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا، أَوْ وَصْفًا مُذَكَّرًا، أَوْ مُؤَنَّثًا، فَمَا دَامَ أَنَّهُ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، وَيُسَمُّونَ هَذَا الْوِزْنَ (صِيغَةَ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا أَهْدَى وَلَا أَلْقَتَيْدَ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿أَلْقَتَيْدَ﴾ مِنْ هَذَا النَّوْعِ.

٦٥٩- وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ كَ (الْجَوَارِي) رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَ (سَارِي)

الشرح

وقوله: «وَذَا»: مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، وَنَصْبُهَا رَاجِعٌ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ النَّصْبُ فِي الْاِسْتِغَالِ إِلَّا إِذَا وَجَبَتْ أَدَاةٌ لَا يَلِيهَا إِلَّا فِعْلٌ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمَشْغُولُ طَلَبًا - كَمَا هُنَا فِي قَوْلِهِ: (أَجْرِهِ) - فَإِنَّ الْأَرْجَحَ النَّصْبُ.

وقوله: «وَذَا اغْتِلَالٍ»: أَي: وَأَجْرٌ ذَا اغْتِلَالٍ، وَهُوَ مَا كَانَ آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ مِنْ هَذَا الْوَزْنِ أَجْرِهِ رَفَعًا وَجَرًّا كَ (سَارِي)، وَ (سَارِي): اسْمٌ فَاعِلٌ مُعْتَلٌّ بِالْيَاءِ.

وَفِي حَالِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ تُحْدَفُ الْيَاءُ، وَتُنَوَّنُ الرَّاءُ، فَتَقُولُ: (هَذَا سَارِ)، (هَذَا): مُبْتَدَأٌ، وَ (سَارِ): خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَالتَّنْوِينُ هُنَا عَوَظٌ عَنِ الْحَرْفِ الْمَحذُوفِ.

وَتَقُولُ فِي الْجَرِّ: (مَرَرْتُ بِسَارِ)، (مَرَرْتُ): فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالبَاءُ حَرْفٌ جَرٌّ، وَ (سَارِ): اسْمٌ مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ، وَعَلَامَةٌ جَرُّهُ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَالتَّنْوِينُ هُنَا عَوَظٌ عَنِ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ.

فَإِذَا جَاءَ عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، وَهُوَ مُعْتَلٌّ الْآخِرِ، فَإِنَّكَ تُجْرِيهِ كَ (سَارِ)، فَتَحْدِفُ حَرْفَ الْعِلَّةِ وَتُنَوِّنُهُ.

مِثَالُ الرَّفْعِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، فَكَلِمَةُ ﴿غَوَاشٍ﴾ جُمِعَ عَلَى وَزْنِ (فَوَاعِلِ)، لِأَنَّهُ فِي الْوَزْنِ يَكُونُ الْمَحذُوفُ لِعِلَّةٍ كَالْمَوْجُودِ، وَهَذِهِ هِيَ صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، فَهَذَا حُدِفَتِ الْيَاءُ،

وَنُونٌ مَا قَبْلَهَا، وَبَقِيَ مَكْسُورًا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَنَقُولُ فِي إِعْرَابِهَا: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ﴾: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ خَبْرٌ مُقَدَّمٌ، وَ﴿غَوَاشٍ﴾: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةِ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ^(١)، وَالنُّونُ عَوَضٌ عَنِ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ، وَأَصْلُهَا: (غَوَاشِي)، فَلَمَّا حُذِفَتِ الْيَاءُ لِلتَّخْفِيفِ نُونٌ آخِرُ الْأِسْمِ لِلتَّعْوِيزِ.

مثال الجر: (مررتُ بجوارٍ يلعبن)، (جوارٍ) جمع جارية، ووزنها (فواعل)، فتقول: (مررتُ): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرٍّ، و(جوارٍ): اسمٌ مجرورٌ بالياءِ، وعلامةُ جرِّه فتحه مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ، لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرَفُ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ.

وعُلمَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (رَفْعًا وَجَرًّا) أَنَّهُ فِي حَالِ النَّصْبِ لَا يُجْرَى كَ (سَارٍ)، وَإِنَّمَا يَبْقَى حَرْفُ الْعِلَّةِ مَنْصُوبًا بِدُونِ تَنْوِينٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ﴾ [النحل: ١٥] ﴿رَوَاسِيَ﴾ مُعْتَلَّةٌ بِالْيَاءِ، وَبَقِيَتْ الْيَاءُ فِي حَالِ النَّصْبِ مَنْصُوبَةً.

وَأَتَى الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِهَذَا الْبَيْتِ لِأَجْلِ أَنْ يَكُونَ كَالِاسْتِثْنَاءِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَكَانَ لِجَمْعٍ مُشَبِّهِ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعِ كَافِلًا).

خلاصة هذا البيت:

أَنَّ مَا كَانَ مَجْمُوعًا عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، فَلَا يَخْلُو: إِذَا أَنْ يَكُونَ

(١) لِأَنَّ التَّنْوِينَ آخِرُهُ نُونٌ سَاكِنَةٌ، وَالْيَاءُ الْمَحذُوفَةُ سَاكِنَةٌ، فَحُذِفَ الْأَوَّلُ، مَعَ أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ عِنْدَ التَّأَمُّلِ تَجِدُ أَنَّهُ مَحذُوفٌ لِلتَّخْفِيفِ، وَجَاءَ التَّنْوِينُ عَوَضًا عَنْهُ. (الشارح)

مرفوعًا، أو مجرورًا، أو منصوبًا، فإن كان مرفوعًا، أو مجرورًا، فإنه يجوز إجراؤه
إجراء المعتل بالياء، مثل: (سار)، فتقول: (هؤلاء جوارٍ)، و(مررتُ بجوارٍ).

وإن كان منصوبًا، فإن الياء تبقى مفتوحةً بدون تنوين، فتقول: (رأيتُ
جوارِي يَلْعَبْنَ)، ولا يصحُّ أن تقول: (رأيتُ جوارٍ)، ولا: (رأيتُ جوارِيًا).

٦٦٠- وَلَا سَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

الشرح

(سَرَاوِيل) ليس جَمْعًا، وَإِنَّمَا هُوَ مُفْرَدٌ، تَقُولُ: (عَلِيَّ سَرَاوِيلُ)، وليس عليك إِلَّا وَاحِدٌ، فَاللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ لَا تَقُولُ: (سِرْوَال) إِلَّا فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ جِدًّا، وَلَكِنَّ اللُّغَةَ الْفُصِيحَةَ الْمَشْهُورَةَ: (سَرَاوِيل)، وَجَمْعُهُ (السَّرَاوِيلَات) كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمُحْرَمِ: «لَا يَلْبَسُ السَّرَاوِيلَاتِ»^(١). وَهُوَ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمٌ.

إِذْنُ: (سَرَاوِيل) مُفْرَدٌ، لَكِنْ فِيهِ شَبَهُ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ، وَهَذَا قَالَ: (وَلَا سَرَاوِيلَ) بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ، أَي: شَبَهُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، أَمَّا الْمَعْنَى فَلَا، لِأَنَّ صِيغَةَ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ تَدُلُّ عَلَى تَعَدُّدٍ، وَ(سَرَاوِيل) لَا يَدُلُّ عَلَى تَعَدُّدٍ، لَكِنَّهُ يُشْبَهُهُ فِي اللَّفْظِ، وَهَذَا قَالَ: (وَلَا سَرَاوِيلَ) بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ اقْتَضَى، أَي: ذَلِكَ الشَّبَهُ (عُمُومَ الْمَنْعِ) أَي: أَنْ يُمْنَعَ (سَرَاوِيل) مِنَ الصَّرْفِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعٍ، وَهُوَ قَدْ قَالَ فِيمَا سَبَقَ: (وَكَفَى لِمَنْعٍ مُشْبِهِ مَفَاعِلًا...)، فَكَأَنَّهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- ذَكَرَ إِيرَادًا، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ هَذَا الْوِزْنُ لَيْسَ بِجَمْعٍ، فَهَلْ أَمْنَعُهُ؟ فَقَالَ: لَهُ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ، لِأَنَّهُ يُشْبَهُ هَذَا الْجَمْعَ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، فَ(سَرَاوِيل) عَلَى وَزْنِ (فَعَالِيلِ)، لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْوَاوَ أَصْلِيَّةٌ، مَعَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا اللَّفْظَ أَعْجَمِيٌّ فِي الْأَصْلِ، لَكِنَّهُ عَرَبٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب ما لا يلبس المحرم من الثياب، رقم (١٥٤٢)، ومسلم: كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج وعمرة، رقم (١١٧٧).

مثال ذلك: (أَتَيْتُ بِسَرَاوِيلَ مِنَ السُّوقِ)، ف(أَتَيْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفٌ جرٌّ، و(سراويل): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرة، لأنَّهُ يُشْبِهُ صِيغَةَ مُتَّهَى الْجُمُوعِ.

٦٦١- وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَلَا نَصْرَافَ مَنَعُهُ يَحِقُّ

الشرح

قوله: «وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ»: الضمير يعودُ على ما كان مُشبهًا له (مَفَاعِلِ) أو (مَفَاعِيلِ).

وقوله: «بِهِ»: نائبُ الفاعلِ لـ (سُمِّيَ)، فإذا قال قائلٌ: كيف جازَ تقديمُ نائبِ الفاعلِ على الفعلِ؟

قلنا: لأنَّ نائبَ الفاعلِ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به، والمفعولُ بهِ يجوزُ تقديمُه على الفعلِ.

وقوله: «سُمِّيَ»: أي: جُعِلَ عَلَمًا، فإذا سُمِّيَتْ بهذه الصِّيغَةِ مِنَ الْجَمْعِ، سُمِّيَتْ بها إِنْسَانًا، فَإِنَّهَا تُنْتَعَمُ مِنَ الصَّرْفِ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَدُلُّ إِلَّا عَلَى وَاحِدٍ، لِأَنَّ الصِّيغَةَ رُكِبَتْ عَلَيْهِ.

مثال ذلك: رَجُلٌ سَمِّيَنَاهُ (مَسَاجِدَ)، فتقولُ: (مررتُ بِمَسَاجِدَ، فاشتريتُ منه خُبْزًا)، فكلمةُ (مَسَاجِدَ) هنا تدلُّ على عَلَمٍ مُفْرَدٍ، لكنَّ لَمَّا كَانَتْ مُسَمَّاءً بصيغةٍ مُنتهَى الجُمُوعِ، ثَبَتَ لَهَا حُكْمُ صِيغَةِ مُنتهَى الجُمُوعِ، ولهذا قال: (فَالْأَنْصَرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ)، فتقولُ: (مررتُ): فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، والبَاءُ حَرْفٌ جَرٌّ، و(مساجد): اسْمٌ مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ، وَعَلَامَةٌ جَرَّهُ الْفَتْحَةُ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرِ، لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرَفُ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ إِحْطَاقُهُ بِمُنْتَهَى الْجُمُوعِ مِنْ أَجْلِ اللَّفْظِ.

وأشارَ بقوله (يَحِقُّ) إلى أَنَّ هناكَ خلافاً، لأنَّ بعضَ النَحْوِيِّينَ يقول: لا يُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، لأنَّهُ هنا سُلِبَتْ دَلالَتُهُ على الجُمُعِيَّةِ، وصارَ دالًّا على المَفْرَدِ، فينصرفُ، لأنَّهُ زالَ مَعْنَاهُ.

وقوله: «أَوْ بِهَا لَحِقَ بِهِ»: أي: الَّذِي يُلْحَقُ بِصِغَةِ مُنْتَهَى الجُمُوعِ إِذَا سَمِّيَتْ بِهِ، فَإِنَّهُ مَنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، فَلَوْ سَمِّيَتْ شَخْصًا بِ(سَرَائِيلَ)، فَهَذَا لَيْسَ بِصِغَةِ مُنْتَهَى الجُمُوعِ فِي الْأَصْلِ، بَلْ هُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ، وَمَعَ ذَلِكَ يَكُونُ مَنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِصِغَةِ مُنْتَهَى الجُمُوعِ.

مثال آخر: (شَرَّاحِيلَ)، وَهُوَ عَلَمٌ مَعْرُوفٌ فِي الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، فَلَيْسَ جَمْعًا، وَمَعَ ذَلِكَ تُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّهَا تُشْبِهُ الجَمْعَ.

إِذَنْ: مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ صِغَةِ مُنْتَهَى الجُمُوعِ، أَوْ سُمِّيَ بِهَا أُحِقَّ بِصِغَةِ مُنْتَهَى الجُمُوعِ، فَإِنَّ ابْنَ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللهُ - يَقُولُ: (فَالْأَنْصِرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ)، أَي: مَنَعُ صَرْفِهِ هُوَ الْحَقُّ.

والفاءُ فِي قَوْلِهِ: (فَالْأَنْصِرَافُ) رابطةٌ لِجَوَابِ الشَّرْطِ، وَالشَّرْطُ هُوَ قَوْلُهُ: (وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ)، وَ(الْأَنْصِرَافُ): مُبْتَدَأٌ، وَ(مَنَعُ): مُبْتَدَأٌ، وَ(يَحِقُّ): الجُمْلَةُ خَبَرُ المُبْتَدَأِ الثَّانِي، وَالجُمْلَةُ مِنَ المُبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبْرِهِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ المُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ، وَالجُمْلَةُ مِنَ المُبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ جَوَابُ الشَّرْطِ.

٦٦٢- وَالْعَلَمَ اَمْنَعُ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيْبَ مَزْجِ نَحْوُ: (مَعْدِي كَرِبًا)

الشرح

قوله: «الْعَلَمَ»: بالنَّصْبِ، ويجوزُ (الْعَلَمُ)، لكنَّهُ مرجوحٌ، لأنَّ المشغولَ هنا طَلَبٌ، وإذا كان المشغولُ طَلَبًا، فالأرجحُ النَّصْبُ.

وقوله: «مَزْجٌ»: أي: خَلَطٌ، كأنَّكَ خَلَطْتَ الكَلِمَتَيْنِ، وجَعَلْتَهُما كَلِمَةً واحدةً، فإذا قلت: (عَبْدُ اللهِ)، فهاتانِ كَلِمَتانِ مُتضايِفَتانِ، لأنَّ (عَبْد) لها مَعْنَى، و(الله) لها مَعْنَى، لكنْ إذا أَتَيْتَ بكَلِمَتَيْنِ ومَزَجْتَهُما، وجَعَلْتَهُما دالَّتَيْنِ على شيءٍ واحدٍ، فإنَّ هذا يُسَمَّى (تَرْكِيْبَ مَزْجٍ).

مثالُهُ: (مَعْدِيكِرِب)، وأصلُ (مَعْدِي) اسمٌ مفعولٍ، وهو كَلِمَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، و(كِرِب): فعلٌ ماضٍ، وهي كَلِمَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، فخلطتُهما وجعلتُهما شيئًا واحدًا.

فإذا وجدنا عَلَمًا مُرَكَّبًا تَرْكِيْبًا مَزْجِيًّا، سواءً كان عَلَمًا لِإنسانٍ، أو لِمكانٍ، فإنَّهُ ممنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، والمانعُ له مِنَ الصَّرْفِ العِلْمِيَّةُ والتَّرْكِيْبُ المَزْجِيُّ.

مثالُهُ: (مَعْدِيكِرِب)، تقولُ: (مررتُ بِمَعْدِيكِرِب)، ذ(مررتُ): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفٌ جرٌّ، و(معديكرب): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ، لأنَّهُ اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ له مِنَ الصَّرْفِ العِلْمِيَّةُ والتَّرْكِيْبُ المَزْجِيُّ.

مثال آخر: (بَعْلِبَك)، وأصلُها (بعل) و(بَك)، فخلطَ الاسمانِ، وجُعِلَا اسمًا واحدًا، تقولُ: (سكنتُ في بَعْلِبَك)، ذ(سكنتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(في): حرفٌ جرٌّ،

و(بَعْلَبِكَ): اسمٌ مجرورٌ بـ(في)، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرة، لأنَّه اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له من الصِّرفِ العلميَّةُ والتَّركيبُ المزجيُّ.

مثال آخر: (حَضَرَ مَوْتَ).

إِذْنُ: إذا رُكِّبَ تركيبًا مَزْجِيًّا، وهو عَلَمٌ، فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصِّرفِ، وهذه العِلَّةُ - وهي التَّركيبُ المزجيُّ - لا تُوجَدُ في الصِّفَةِ، إِنَّمَا تُوجَدُ في الأعلامِ فقط.

٦٦٣- كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي (فَعَلَانَا) كَ (غَطْفَان) وَكَ (أَصْبَهَانَا)

الشرح

قوله: «كَذَاكَ حَاوِي»: أي: كَالْعَلَمِ الْمُرَكَّبِ الْعَلَمِ الْحَاوِي زَائِدِي (فَعَلَان)، و(حَاوِي) أي: جامع.

و«زَائِدِي فَعَلَانَا»: هما الألفُ والنونُ، ولا يُشترطُ أن يكونَ على وَزْنِ (فَعَلَان)، إنما المهمُّ أن يوجدَ عَلَمٌ فيه زيادةُ الألفِ والنونِ، وكلُّ عَلَمٍ فيه زيادةُ الألفِ والنونِ فهو ممنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ.

مثال: (حَسَان)، إن كان مِنَ الحُسْنِ، فالنُونُ أصليَّةً، وإن كان مِنَ الحَسِّ - كما قال اللهُ تعالى: ﴿إِذْ تَحْسُونَهُمْ بِإِذْنِهِ﴾ [آل عمران: ١٥٢] - فهي زَائِدَةٌ، فإذا كُنْتَ لا تَدْرِي، فانظُرْ إلى السَّمَاعِ، فإن كان مَسْمُوعًا بَعْدَ الصَّرْفِ، فهو غيرُ مَصْرُوفٍ، وإن كان غيرَ مَسْمُوعٍ، فَإِنَّكَ بِالْخِيَارِ، فعلى هذا تكونُ المسألةُ على أَحْوَالٍ:

الحالُ الأولى: ما عَلِمْتَ زيادةُ الألفِ والنونِ فيه، فهو ممنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ بدونِ تَفْصِيلٍ.

الحالُ الثانيةُ: ما كانَ مُحْتَمَلًا لِلزِّيَادَةِ وَعَدَمِهَا، فَإِنَّا نَرْجِعُ لِلسَّمَاعِ، فإن كان مَسْمُوعًا مَصْرُوفًا، فَإِنَّهُ يُصْرَفُ، وتكونُ النُونُ أصليَّةً، وإن سُمِعَ غيرَ مَصْرُوفٍ، فَإِنَّهُ لا يُصْرَفُ، وتكونُ النُونُ زَائِدَةً.

الحال الثالثة: إذا لم يُسْمَعْ فأنت بالخيار، فإن رَاعَيْتَ أَنَّ النُّونَ أَصْلِيَّةٌ صَرَفْتَ، وإن رَاعَيْتَ أَنَّهَا غَيْرُ أَصْلِيَّةٍ لم تَصْرِفْ.

وأما (حَسَّان) فإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَا سُمِعَ إِلَّا مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ النُّونُ زَائِدَةً.

مثال آخر: (عُثْمَان) النُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ.

مثال آخر: (عَفَّان)، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْعِفَّةِ، فَالنُّونُ زَائِدَةٌ، وَيَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْعُفُونَةِ فَالنُّونُ أَصْلِيَّةٌ، وَيَكُونُ مَصْرُوفًا، لَكِنْ الْمَسْمُوعُ (عَفَّان)، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، وَتَكُونُ النُّونُ زَائِدَةً، وَهُوَ مُسْتَقٌّ مِنَ الْعِفَّةِ.

إِذْنُ: قَوْلُهُ: «كَذَلِكَ حَاوِي زَائِدِي فَعَلَانَا»: أَي: كَذَاكَ الْعَلَمُ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ، فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ.

فإذا قال قائلٌ: بماذا نعرفُ الزِّيَادَةَ؟

قلنا: بتصريفِ الكلمة، فإذا سقطتِ النُّونُ فِي أَحَدِ التَّصَارِيفِ، فَهِيَ زَائِدَةٌ.

وقوله: «غَطَّفَان»: هُوَ عَلَمٌ عَلَى قَبِيلَةٍ.

و«أَصْبَهَان»: عَلَمٌ عَلَى بَلَدَةٍ، فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الْعَلَمَ، سِوَاهُ كَانَ عَلَمًا لِلْبُلْدَانِ، أَوْ لِلْإِنْسَانِ، أَوْ أَيِّ عِلْمٍ يَكُونُ.

٦٦٤- كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرَطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
٦٦٥- فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَ (جُورٍ) أَوْ (سَقَرٍ) أَوْ (رَيْدٍ) اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرَ

الشرح

قوله: «كَذَا مُؤَنَّثٌ»: أي: كذا عَلِمَ مُؤَنَّثٌ، و(مُؤَنَّثٌ): صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (كذا عَلِمَ مُؤَنَّثٌ).

وقول المؤلف - رحمه الله -: «بهاءٍ»: المعروفُ أنَّ المؤنَّثَ يُؤنَّثُ بالتاءِ، لكن تاءَ المفردِ قد يُعبرُ عنها بعضُ أهلِ العِلْمِ بالهاءِ، ولكنَّ الأكثرَ على أنَّهم يُعبرونَ عنها بالتاءِ، ولو أنَّ ابنَ مالكٍ - رحمه الله - قال: (كذا مُؤَنَّثٌ بتاءٍ مُطلقًا)، لم ينكسرِ البيتُ، لكنَّ كأنه يرى الرَّأيَ الثاني، وهو أنَّ التاءَ التي ليست للجمع تُسمَّى هاءً.

وقوله: «مُطْلَقًا»: كلمةُ الإِطلاقِ تعني على أيِّ شيءٍ كان، سواءً كانَ لمذكورٍ أم لمؤنَّثٍ، وسواءً كانَ ثلاثةَ أحرفٍ، أم أكثرَ، أم أقلَّ، وتكونُ الهاءُ هي الثالثةُ، فقوله (بهاءٍ مُطلقًا)، أي: على أيِّ صفةٍ كانَ، فهو ممنوعٌ من الصِّرفِ للعلميةِ والتأنيثِ، والتأنيثُ هنا هو التاءُ، لكنَّ إن كانَ لمدكَّرٍ فتأنيثُه لفظيٌّ، وإن كانَ لمؤنَّثٍ فتأنيثُه لفظيٌّ ومعنويٌّ.

مثال ذلك: نحنُ نعرفُ أنَّ من الصَّحابةِ من اسمُه (قَتَادَة)، ومن اسمُه (طَلْحَة)، ومن اسمُه (سَمُرَة)، ومن اسمُه (أُسامة)، ومن اسمُه (حَمْزَة)، وكلُّ هذه الأسماءِ ممنوعٌ من الصِّرفِ للعلميةِ والتأنيثِ، وهو تأنيثٌ لفظيٌّ، فلو قال

قائل: (وعن طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) كان مُحْطًا.

لكن لو قال قائل: أَلَسْتَ تقول: (قطعتُ طَلْحَةَ^(١))، فأوقدتُ النَّارَ تحتَ

الْقَدْرِ؟!!

قلنا: لكن (طَلْحَةَ) هنا ليست عَلَمًا.

فإذا قال قائل: أَلَسْتَ تقول: (مررتُ بامرأةٍ قَائِمَةٍ)، فهنا (امرأة) و(قائمة)

كِلْتاهُما مَصْرُوفَتان، وفيهما التَّاءُ؟!!

قلنا: لكن ليست عَلَمًا، وعلى هذا فيَجِبُ أَنْ نَقُولَ في قوله: (كَذَا مُؤَنَّثٌ):

إِنَّ هُنَاكَ شَيْئًا مَحْذُوفًا، وهو (عَلَمٌ)، أي: كذا عَلَمٌ مُؤَنَّثٌ بهاءٍ مطلقًا لأجلِ أَنْ

يُخْرِجَ الوَصْفُ والاسْمُ الجَامِدُ، ف(امرأة): اسمٌ جامدٌ، و(قائمة): وَصْفٌ.

لكن لو جاءني بنتٌ فسَمَّيْتُهَا (امرأةً)، فهنا يكون ممنوعًا من الصَّرْفِ،

ولهذا كلمة (فَاطِمَةَ) و(عَائِشَةَ) إن كانتا وَصْفًا، فهما مَصْرُوفَتان، وإن كانتا عَلَمًا،

فهما غيرُ مَصْرُوفَتَيْنِ، تقول: (مررتُ بِعَجُوزٍ عَائِشَةٍ مِثْلَ سَنَةٍ)، فهنا مَصْرُوفَةٌ،

لأنَّهَا وَصْفٌ، وتقول: (مررتُ بامرأةٍ فَاطِمَةٍ وَلَدَهَا)، وهنا أيضًا مَصْرُوفَةٌ، لأنَّهَا

ليست عَلَمًا.

إِذَنْ: كُلُّ عَلَمٍ مَخْتومٍ بتاءِ التَّانِيثِ، فهو ممنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، سواءً كان هذا

العَلَمُ لِمُذَكَّرٍ أم لِمُؤَنَّثٍ، وسواءً كان على ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أو أَكْثَرَ.

وقوله: «الْعَارِ»: أي: الخالي مِنَ التَّاءِ، فإذا كان عَلَمًا مُؤَنَّثًا بغيرِ التَّاءِ - وهو

ما يُسَمَّى بالتَّانِيثِ المعنويِّ - فهو ممنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، لكن في مَوَاضِعَ:

(١) الطَّلْحَةُ في الأَصْلِ: واحِدَةُ الطَّلْحِ، وَهِيَ شَجَرٌ عِظَامٌ مِنْ شَجَرِ العِضَاهِ. النِّهَايَةُ (طلع).

الموضع الأول: «كُونُهُ ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلَاثِ»: أي: زاد على ثلاثة أحرفٍ.

مثاله: (زَيْنَب)، (سُعَاد)، وكذلك (أَسْمَاء)، لكن هذا فيه أيضًا عِلَّةٌ تَقُومُ مقامَ عِلَّتَيْنِ، وفيه أيضًا عِلَّةٌ أُخْرَى، وهي العِلْمِيَّةُ.

إِذْنُ: كُلُّ عِلْمٍ مُؤَنَّثٍ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ.

فَإِنْ كَانَ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ، فَفِي الْمَوَاضِعِ التَّالِيَةِ:

الموضع الثاني: إِذَا كَانَ كَ (جُورَ)، فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّ فِيهِ الْعُجْمَةَ، فَجُبِرَ تَأْنِيثُهُ بِكُونِهِ أَعْجَمِيًّا، فَتَقُولُ: (هَذِهِ جُورٌ)، (دَخَلْتُ جُورَ)، (مَشَيْتُ إِلَى جُورَ)، وَلَا تَصْرَفُهَا، لِأَنَّهَا أَعْجَمِيَّةٌ.

الموضع الثالث: إِذَا كَانَ كَ (سَقَرَ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾

[المدثر: ٤٢]، وَكَانَ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّهُ مُتَحَرِّكُ الْوَسْطِ، وَفِيهِ أَيْضًا الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّأْنِيثُ، فَلِتَحَرُّكِ وَسْطِهِ صَارَ ثَقِيلًا مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ.

الموضع الرابع: إِذَا كَانَ كَ (زَيْد) اسْمَ امْرَأَةٍ، فَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً سَمَّاهَا أَبُوهَا

(زَيْدَ)، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّ اسْمَ الذَّكَرِ عَلَى الْمَرْأَةِ ثَقِيلٌ مَعْنَى، فَلِأَجْلِ الثَّقَلِ قَالُوا: يَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ.

وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا سَمَّى امْرَأَةً (عُبَيْدَ)، فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّهُ رُبَاعِيٌّ،

وَكَلَّ اسْمٍ رُبَاعِيٍّ جَعَلْتَهُ عَلِمًا مُؤَنَّثًا، فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ.

إِذْنُ: صَارَ الثَّلَاثِيُّ مِنَ الْمُؤَنَّثِ مَصْرُوفًا إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ: مُتَحَرِّكُ الْوَسْطِ،

وَمَا كَانَ أَعْجَمِيًّا، وَمَا كَانَ مُذَكَّرًا سُمِّيَ بِهِ مُؤَنَّثًا.

٦٦٦- وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقُ وَعُجْمَةٌ كَ (هِنْدُ)، وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

الشرح

المؤنثُ الثلاثيُّ الساكنُ الوَسَطِ إذا عَدِمَ العُجْمَةَ والتَّذْكِيرَ، أي: أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمِ رَجُلٍ سُمِّيَ بِهِ امْرَأَةٌ، وَلَيْسَ بِأَعْجَمِيٍّ، فَلِلْعُلَمَاءِ فِيهِ وَجَهَانٌ: الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ.

مثاله: (هند)، فهي عربيَّةٌ من ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ سَاكِئَةِ الوَسَطِ، وَهِيَ اسْمٌ لِمُؤنَّثٍ، فَيَجُوزُ فِيهَا وَجَهَانٌ: الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ، فَتَقُولُ: (هَذِهِ هِنْدُ)، وَ(هَذِهِ هِنْدُ)، وَتَقُولُ: (رَأَيْتُ هِنْدًا) وَ(رَأَيْتُ هِنْدَ)، وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهِنْدٍ)، وَ(مَرَرْتُ بِهِنْدَ)، وَلَكِنَّ ابْنَ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللهُ - يَقُولُ: (وَالْمَنْعُ) أَي: مِنَ الصَّرْفِ (أَحَقُّ).

خلاصة الأبيات الثلاثة السابقة:

يُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ كُلِّ عِلْمٍ مَخْتومٍ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا بَدُونَ شَرْطٍ.
يُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ كُلِّ عِلْمٍ مُؤنَّثٍ زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، أَوْ كَانَ أَعْجَمِيًّا، أَوْ كَانَ مُحْرَكًا الوَسَطِ، أَوْ كَانَ اسْمًا لِذَكَرٍ سُمِّيَ بِهِ أُنْثَى.

إذا كان ثلاثيًا ساكنًا الوَسَطِ، وَلَمْ يُسَمَّ بِهِ ذَكَرٌ، فَإِنَّ فِيهِ وَجَهَيْنِ، وَالْمَنْعُ أَحَقُّ.
وإذا كان في الوَسَطِ حَرْفٌ عِلَّةٌ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِثْلُ (هِنْدِ)، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الحَرْفُ الصَّحِيحُ مَعَ خِفَّتِهِ فِيهِ وَجَهَانٌ، فَهَذَا مِنْ بَابِ أَوْلَى.

٦٦٧- وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرَفُهُ امْتِنَعَ

الشرح

من الأسماء التي تُمنَعُ من الصَّرْفِ «العَجْمِيُّ الْوَضْعُ»: أي: أنه ليس من كلام العرب، وإنما هو من كلام العجم.

«والتَّعْرِيفُ»: أي: أنه عَلِمَ بِلُغَةِ الْعَجَمِ، والمراد بالتَّعْرِيفِ هنا الْعَلَمِيَّةُ، وليس التَّعْرِيفَ الْمُقَابِلَ لِلنَّكْرَةِ، كما سبق في الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ.

وقوله: «مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرَفُهُ امْتِنَعَ»: هذه الجملة خبرُ الْمُبْتَدَأِ، فَ(العَجْمِيُّ): مُبْتَدَأٌ، وَ(صَرَفُهُ): مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ(امْتِنَعَ): الجملة خبرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي، وَالْمُبْتَدَأُ الثَّانِي وَخبرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خبرِ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ.

ومعنى البيت أن الْعَجْمِيَّ وَضَعًا وَعَلَمِيَّةً الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثِ مَمْنُوعٌ صَرَفُهُ.

فقوله: «العَجْمِيُّ الْوَضْعُ»: احترازٌ من الْعَرَبِيِّ الْوَضْعِ، فَإِذَا وُجِدَ اسْمٌ عَرَبِيٌّ، فَإِنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، وَلَوْ تَسَمَّى بِهِ الْأَعْجَمِيُّ.

مثال ذلك: (حُسَيْن) عَرَبِيٌّ، وَالْعَجْمُ يَتَسَمَّوْنَ بِ(حُسَيْن) كَثِيرًا، فَهَلْ نَقُولُ: لَمَّا كَانَ هَذَا عَلَمًا أَعْجَمِيًّا يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ؟

نقول: لا، لَأَنَّ أَصْلَهُ عَرَبِيٌّ.

وقوله: «والتَّعْرِيفُ»: يعني: أنه عَلِمَ بِلُغَةِ الْعَجَمِ، فَلَوْ جُعِلَ اسْمُ الْجِنْسِ عَلَمًا بِلُغَةِ الْعَرَبِ، وَهُوَ عِنْدَ الْعَجَمِ لَيْسَ بِعَلَمٍ، لَمْ يُمْنَعْ مِنَ الصَّرْفِ.

ومثّلوا لذلك بـ(قَالُونَ)، وهو أحدُ الرُّوَاةِ عن القُرَّاءِ، لكنّه عَرَبِيٌّ، وأصلُ (قَالُونَ) في اللُّغَةِ الأَعْجَمِيَّةِ اسْمُ جِنْسٍ، أو صِفَةٌ بمعنى (جَيِّدٌ)، فليستْ عَلَمًا. إِذَنْ: تقولُ: (قال قَالُونَ)، و(سمعتُ قَالُونَ)، و(استحسنتُ قِرَاءَةَ قَالُونَ)، لأنّه ليس عَجَمِيًّا التَّعْرِيفِ.

وقوله: «مَع زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ»: هذا شَرْطٌ، وهو أن يكونَ زَائِدًا على الثَّلَاثِ، فإن لم يكنْ زَائِدًا على الثَّلَاثِ، فإنّه يُصْرَفُ، فإنّه يُصْرَفُ، ولو كان عَجَمِيًّا الوَضْعِ والتَّعْرِيفِ. مثاله: (نُوحٌ)، لأنّه قبلَ أن تَأْتِيَ العَرَبِيَّةُ، ومثل: (لُوطٌ)، لأنّه ليس من العَرَبِ، وإن كانتِ العُرُوبَةُ موجودةً، ومثل: (هُودٌ)، لكن هذا فيه نِزَاعٌ، فبعضهم قال: إنّه عَرَبِيٌّ، وبعضهم قال: إنّه غيرُ عَرَبِيٍّ، لكن مَهْمَا كان، فإنّه ليس زَائِدًا على الثَّلَاثَةِ.

قال بعضُ المُحَسِّنِينَ: جميعُ أَسْمَاءِ المَلَائِكَةِ ممنوع من الصَّرْفِ للعلميّة والعُجْمَةِ. وكأَنَّهُم يُريدون أن ما ليس من وَضْعِ العَرَبِ فهو أَعْجَمِيٌّ، إلا أَنَّهُم استثنوا أربعةً من المَلَائِكَةِ، وهم مَالِكٌ، وِرْضَوَانٌ، ومُنْكَرٌ، ونَكِيرٌ، فهؤلاء الأربعةُ يُصْرَفُونَ، ومَنْ عَدَاهُمْ مِنَ المَلَائِكَةِ لا يُصْرَفُونَ، مثل: جِبْرِيْلٌ، ومِيكَائِيلٌ، وإِسْرَافِيْلٌ، وهَارُوتٌ، وَمَارُوتٌ.

كذلك الأنبياءُ أَسْمَاءُوَهُم لا تَنْصَرِفُ للعلميّة والعُجْمَةِ إلا مَنْ يَأْتِي، وهم مُحَمَّدٌ، وشُعَيْبٌ، وصَالِحٌ، وهُودٌ، ولُوطٌ، ونُوحٌ، وشَيْثٌ على القولِ بأنّه نَبِيٌّ، فهؤلاء سبعةٌ من الأنبياءِ تَنْصَرِفُ أَسْمَاءُوَهُم، والْبَقِيَّةُ لا تَنْصَرِفُ أَسْمَاءُوَهُم، مثل: (يُونُسُ)، فهو ممنوعٌ من الصَّرْفِ.

فإذا قال قائلٌ: و(ذو الكِفْل)؟

نقول: ذو الكِفْل مضافٌ، ف(ذو) بمعنى صَاحِب، وهو مضافٌ إلى (الكِفْل)، فإنَّ عَنَيْتَ (ذا)، فهي مضافٌ، وإنَّ عَنَيْتَ (الكِفْل)، فهي مُحَلَّاةٌ ب(أل)، مثل: (ذي النُّون)، مع أنَّه يونسُ، والمُرَكَّبُ تركيبًا إِضَافِيًّا يُعَرَّبُ أَوَّلُهُ وَحَدَهُ، وَثَانِيَهُ مجرورًا بالإضافةِ دائِمًا، فهنا وَجَدَ مَانِعٌ مِنْ كَوْنِهِ مَمْنوعًا مِنَ الصَّرْفِ، وهو الإِضَافَةُ فِي أَوَّلِهِ، و(أل) فِي آخِرِهِ.

وهنا إشكال: سبق أن (جور) غيرُ مَصْرُوفَةٍ، وهي أَعْجَمِيَّةٌ، فكيفَ كانت غيرَ مَصْرُوفَةٍ وهي لم تَرِدْ عَلَى الثَّلَاثِ؟

نقول: التَّأْنِيثُ اجْتَمَعَ مَعَ العَلَمِيَّةِ فَقَوَّاهَا.

فإذا قال قائلٌ: أنتم تقولون: إنَّ المُوْنَّثَ الثَّلَاثِيَّ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ، و(جور) تقولون: إنَّهَا مَمْنوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ؟

نقول: صَحِيحٌ أَنَّ كَوْنَهَا ثَلَاثِيَّةً سَاكِنَةً الوَسْطِ يَمْتَضِي أَنْ يَجُوزَ فِيهَا الوَجْهَانِ، لَكِنْ مَنَعَ مِنْ جَوَازِ الوَجْهَيْنِ كَوْنُهَا أَعْجَمِيَّةً، لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ ثَلَاثِيَّةً نَقُولُ: اجْتَمَعَ سَبَبَانِ ضَعِيفَانِ، فَكَانَا قَوِيَّيْنِ، كَمَا يَرْتَقِي الحَدِيثُ الحَسَنُ بِطُرُقِهِ إِلَى أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا لِغَيْرِهِ، فَهَذِهِ اجْتَمَعَ فِيهَا عُجْمَةٌ وَتَأْنِيثٌ، لَكِنَّ العُجْمَةَ لَا تَقْوَى عَلَى أَنْ يَكُونَ مَمْنوعًا مِنَ الصَّرْفِ، وَالتَّأْنِيثُ لَا يَقْوَى عَلَى أَنْ يَكُونَ فِي الصَّرْفِ وَجْهَانِ، فَلِذَلِكَ صَارَتْ مَمْنوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ وَجُوبًا.

٦٦٨- كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلًا أَوْ غَالِبِ كَ (أَحْمَدٍ) وَ(يَعْلَى)

الشرح

قوله: «كَذَاكَ»: أي: كَالَّذِي ذُكِرَ، والمرادُ الْعَلَمُ أَيضًا.

«ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلًا»: بمعنى أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْأَفْعَالِ، إمَّا دَائِمًا، وَإِمَّا غَالِبًا.

فَالدَّائِمُ مِثْلُ لِه فِي الشَّرْحِ بِقَوْلِهِ: (ضَرِبَ)، فَلَوْ سُمِّيَ شَخْصٌ (ضَرِبَ)، فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ (فَعَلَ)، وَكَلِمَةُ (فَعَلَ) لَا تُوجَدُ فِي الْأَسْمَاءِ، إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ.

كَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْتَ شَخْصًا (كُتِمَ)، نَقُولُ: هَذَا عَلَمٌ مُوَازِنٌ لِلْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ، فَيَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، فَتَقُولُ: (جَاءَ كُتِمَ)، (ضَرَبْتُ كُتِمَ)، (مَرَرْتُ بِكُتِمَ).

وَكَذَلِكَ (فَعَّلَ)، مِثْلُ: (كَلَّمَ)، (شَدَّدَ)، (حَسَّنَ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، نَقُولُ: هَذَا أَيضًا مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ يَخُصُّ الْفِعْلَ.

- ٦٦٩- وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ
 زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ
- ٦٧٠- وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا
 كَ (فَعَلِ) التَّوَكُّيدِ أَوْ كَ (ثُعَلَا)
- ٦٧١- وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا (سَحَرَ)
 إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ
- ٦٧٢- وَابْنِ عَلَى الْكُسْرِ (فَعَالِ) عَلَمًا
 مُؤَنَّثًا، وَهُوَ نَظِيرُ (جُشَمَا)
- ٦٧٣- عِنْدَ تَمِيمٍ، وَاصْرِفْ مَا نُكِّرَا
 مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا
- ٦٧٤- وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فِي
 إِعْرَابِهِ نَهَجَ (جَوَارِ) يَقْتَضِي
- ٦٧٥- وَلَا ضَطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ
 ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

- ٦٧٦- اَرْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَ (تَسْعَدُ) لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالتِّي مِنْ بَعْدِ ظَنَّ تَخْفِيفَهَا مِنْ (أَنَّ) فَهُوَ مُطَّرَدٌ (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا إِنْ صُدِّرَتْ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوَصَّلًا إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا إِظْهَارُ (أَنَّ) نَاصِبَةٌ، وَإِنْ عُدِمَ وَبَعْدَ نَفْيٍ (كَانَ) حَتْمًا أَضْمِرًا مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَوْ (أَلَّا أَنْ) خَفِي حَتْمٌ كَ (جُدَّ حَتَّى تَسْرَدَا حَزَنًا) بِهِ اَرْفَعَنَّ، وَانْصَبِ الْمُسْتَقْبَلَا مُحْضَيْنِ (أَنَّ) وَسَتَرَهَا حَتْمٌ نَصَبٌ كَ (لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعُ)
- ٦٧٧- وَبِ (لَنْ) انْصَبُهُ وَ (كَيْ)، كَذَا بِ (أَنَّ) ٦٧٨- فَانْصَبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحَّحْ، وَاعْتَقِدْ ٦٧٩- وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلْ (أَنَّ) حَمَلًا عَلَى ٦٨٠- وَنَصَبُوا بِ (إِذَنْ) الْمُسْتَقْبَلَا ٦٨١- أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَانْصَبْ وَارْفَعَا ٦٨٢- وَبَيْنَ (لَا) وَوَلَامٍ جَرُّ التُّزِمِ ٦٨٣- (لَا) فَ (أَنَّ) أَعْمَلُ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا ٦٨٤- كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَضْلُحُ فِي ٦٨٥- وَبَعْدَ (حَتَّى) هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنَّ) ٦٨٦- وَتَلَوْ (حَتَّى) حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا ٦٨٧- وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبِ ٦٨٨- وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تَفِدُ مَفْهُومَ (مَعَ)

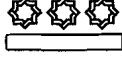
- ٦٨٩- وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمَدُ
 ٦٩٠- وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ
 ٦٩١- وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بَغَيْرِ (أَفْعَلٍ) فَلَا
 ٦٩٢- وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبُ
 ٦٩٣- وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطْفُ
 ٦٩٤- وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِوَى
- إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدُ
 (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ مَخَالِفٍ يَقَعُ
 تَنْصِبُ جَوَابَهُ، وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا
 كَنْصَبٍ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ
 تَنْصِبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفُ
 مَا مَرَّ، فَاقْبَلُ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى



عوامل الجزم



٦٩٥- بِ(لَا) وَلَا مِ طَالِبًا ضَعَّ جَزَمًا
 ٦٩٦- وَاجْزَمَ بِ(إِنْ) وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(مَهْمَا)
 ٦٩٧- وَ(حَيْثُمَا) (أَنِّي)، وَحَرْفٌ (إِذْ مَا)
 ٦٩٨- فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَانِ: شَرْطٌ قَدَّمَ
 ٦٩٩- وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ
 ٧٠٠- وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنُ
 ٧٠١- وَاقْرَأْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ
 ٧٠٢- وَتَخَلْفُ الْفَاءُ (إِذَا) الْمُفَاجَاةُ
 ٧٠٣- وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَفْتَرِنُ
 ٧٠٤- وَجَزَمُ أَوْ نَضَبُ لِفِعْلٍ إِثْرًا فَا
 ٧٠٥- وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ
 ٧٠٦- وَاحْذَفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمَ
 ٧٠٧- وَإِنْ تَوَالِيَا وَقَبْلَ ذُو خَبَرٍ
 ٧٠٨- وَرَبَّيَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ



فصل لَوَّ

- ٧٠٩- (لَوَّ) حَرْفٌ شَرْطِيٌّ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلُّ
إِيْلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قُبْلُ
٧١٠- وَهِيَ فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَ(إِنْ)
لَكِنَّ (لَوَّ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقَرَّنَ
٧١١- وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرْفًا
إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: (لَوَّ يَفِي كَفَى)



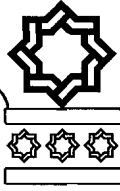
أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا

- ٧١٢- (أَمَّا) كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ، وَفَا
لِتَلُو تَلُوهَا وَجُوبًا أَلْفَا
٧١٣- وَحَذْفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَثْرِ إِذَا
لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ بُدَا
٧١٤- (لَوْلَا) وَ(لَوْمَا) يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ
إِذَا امْتِنَاعًا بِوَجُودِ عَقْدَا
٧١٥- وَبِهِمَا التَّحْضِيزُ مِرْزُ وَ(هَلَّا)
(أَلَا) (أَلَا)، وَأَوْلَيْنَهَا الْفِعْلَا
٧١٦- وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ
عُلِّقَ أَوْ بظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

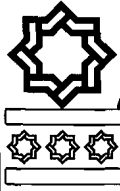


الإخبار بالذِي والألفِ واللامِ

- ٧١٧- مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالذِّي حَبَرَ عَنِ (الذِي) مُبْتَدَأً قَبْلَ اسْتَقْرَرَّ
٧١٨- وَمَا سَوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صَلَهِ عَائِدُهَا خَلْفَ مُعْطِي التَّكْمَلَةِ
٧١٩- نَحْوُ: (الذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا) فَذَا (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ فَادِرِ الْمَأْخِذَا
٧٢٠- وَبِ(اللَّذِينَ) وَ(الَّذِينَ) وَ(الَّتِي) أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ
٧٢١- قَبُولِ تَأْخِيرِ وَتَعْرِيفِ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا
٧٢٢- كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاعٍ مَا رَعَوْا
٧٢٣- وَأَخْبِرُوا هُنَا بِ(أَل) عَنِ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ
٧٢٤- إِنْ صَحَّ صَوْغُ صَلَاةٍ مِنْهُ ل(أَل) كَصَوْغِ (وَاقٍ) مِنْ (وَقَى اللهُ الْبَطْلَ)
٧٢٥- وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَاةً (أَل) ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنَ وَأَنْفَصَلَ



العدد



- ٧٢٦- ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ
 ٧٢٧- فِي الضِّدِّ جَرْدٌ، وَالْمُمَيِّزُ اجْرِرُ
 ٧٢٨- وَ(مِائَةٌ) وَ(الْأَلْفَ) لِلْفَرْدِ أَضْفُ
 ٧٢٩- وَ(أَحَدٌ) اذْكُرْ، وَصَلْنَهُ بِعَشْرٍ
 ٧٣٠- وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ: (إِحْدَى عَشْرَةَ)
 ٧٣١- وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ) وَ(إِحْدَى)
 ٧٣٢- وَلِـ (ثَلَاثَةٍ) وَ(تِسْعَةٍ) وَمَا
 ٧٣٣- وَأَوَّلِ (عَشْرَةٍ) (اِثْنَيْ) وَ(عَشْرًا)
 ٧٣٤- وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعْ بِالْأَلْفِ
 ٧٣٥- وَمَيِّزِ الْ (عِشْرِينَ) لِدِ (تِسْعِينَ)
 ٧٣٦- وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمَثَلِ مَا
 ٧٣٧- وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ
 ٧٣٨- وَصُغَ مِنْ (اِثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقَ إِلَى
 فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ
 جَمْعًا بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ
 وَ(مِائَةٌ) بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ
 مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرَ
 وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهُ
 مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَافْعَلْ قَصْدًا
 بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قَدَّمَا
 (اِثْنَيْ) إِذَا أَنْشَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
 وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أَلْفُ
 بِوَاحِدٍ كَ (أَرْبَعِينَ حِينَا)
 مَيِّزَ (عِشْرُونَ) فَسَوِّبْنَهُمَا
 يَبْقُ الْبِنَاءُ، وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ
 (عَشْرَةَ) كَ (فَاعِلٍ) مِنْ (فَعَلَا)

- ٧٣٩- وَاحْتِمُهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالنَّوْءِ، وَمَتَى
ذَكَرْتَ فَادْكُرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ تَا
٧٤٠- وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ
تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ
٧٤١- وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا
فَوْقَ فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا
٧٤٢- وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِيِ اثْنَيْنِ)
مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيْبَيْنِ
٧٤٣- أَوْ (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضْفِ
إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي فِيهِ
٧٤٤- وَشَاعَ الْإِسْتِعْنَا بِ (حَادِي عَشْرًا)
وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) اذْكُرَا
٧٤٥- وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ
بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَאוِ يُعْتَمَدُ

تلخيص أحكام العدد والمعدود

للعدد مع المعدود حُكْمَانِ:

أحدهما: من جهة التذكير والتأنيث.

والثاني: من جهة الإعراب.

فأما من جهة التذكير والتأنيث، فإن ألفاظ العدد لها حالات:

(واحد واثنان)، وهذان يكونان تبعاً للمعدود مطلقاً، فتقول: (رجلان

اثنان)، و(امرأتان ثنتان).

(عشرون، وأخواته، وألف، ومليون وأخواته)، وهذه دائماً التذكير مطلقاً،

فتقول: (عشرون رجلاً)، و(عشرون امرأة)، و(ألف رجل)، و(ألف امرأة)،

و(مليون رجل)، و(مليون امرأة).

(مائة)، وهذه دائمة التَّائِيثِ، فتقول: (مائة رجل)، و(مائة امرأة).
 (من ثلاثة إلى تسعة)، فهذه لها حالان: فتارة تكون مُفْرَدَةً، وتارة تكون مُرَكَّبَةً.

وفي كلتا الحالتين فهي على عكسِ المعدودِ تذكيرًا وتأنيثًا، فتدكرُ مع المؤنثِ، وتؤنثُ مع المذكرِ.

فيقال في حالِ الإفرادِ: (ثلاثة رجال)، و(ثلاث نسوة)، وفي حالِ التَّركيبِ: (ثلاثة عشر رجلًا) و(ثلاث عشرة امرأة).

(عشرة)، فهذه تارة تكونُ مُوَافِقَةً للمعدودِ، وتارة تكونُ مُعَاكِسَةً له، فإن كانت مُرَكَّبَةً، فهي مُوَافِقَةٌ للمعدودِ، فتقول: (عندي إحدى عشرة امرأة، وأحد عشر رجلًا).

وإن كانت غيرَ مُرَكَّبَةٍ، فهي على عكسِ المعدودِ، فتقول: (عندي عشرة رجال، وعشر نسوة).

وأما من ناحية الإعرابِ، فالعددُ على حَسَبِ العوَامِلِ، وأما المعدودُ، فعلى حَسَبِ العددِ كما يأتي:

فإن كان العددُ لفظَ (ألف) و(مائة) و(مليون) وأخواته، فإنَّ المعدودَ مفردٌ مجرورٌ بالإضافة، تقول: (ألف رجل)، و(مائة رجل)، وقد يكونُ جَمْعًا مجرورًا بـ(من)، مثل: (ألف من الرجال) و(مائة من الرجال)، وقد تضافُ المائةُ فقط إلى الجمعِ مثل: (مائة رجل)، وقد يكونُ تمييزًا مُفْرَدًا منصوبًا، مثل: (عندي مائة رجلًا).

وإن كان العدد لفظاً (واحد) و(اثنان)، أو مؤنثهما، فإنَّ المعدودَ يُؤْتَى به جمعاً مجروراً بـ(من) ليس إلا، تقول: (واحدٌ مِنَ الرِّجَالِ)، و(واحدةٌ مِنَ النِّسَاءِ)، و(اثنانِ مِنَ الرِّجَالِ)، و(اثنانِ مِنَ النِّسَاءِ).

وإن كان العدد لفظاً (ثلاثة) و(عشرة)، وما بينهما، فتمييزُهما لا يكون إلا دالاً على تعددٍ، ولا يكون مُفْرَدًا، ويجوزُ فيه الجرُّ بالإضافة، أو بـ(من)، فتقول: (عندي ثلاثة رجالٍ) أو: (ثلاثة مِنَ الرِّجَالِ).

ويجوزُ فيه أيضًا أن يتبعَ العددَ في الإعرابِ على أَنَّهُ عطفٌ بيانٍ، مثل: (عندي خمسة أثوابٍ).

وإن كان العدد لفظاً (أحد عشر) وأخواته، و(عشرون) وأخواته، فإنَّ المعدودَ مُفْرَدٌ منصوبٌ، أو جمعٌ مجرورٌ بـ(من)، تقول: (عندي أَحَدَ عَشَرَ رجلاً، وعشرون غلامًا)، أو: (أَحَدَ عَشَرَ مِنَ الرِّجَالِ، وعشرون مِنَ الغِلْمَانِ).

ويجوزُ في (أَحَدَ عَشَرَ) وأخواته سِوَى (اثنِي عَشَرَ) و(اثنِي عَشْرَةَ) أن يُضَافَ إلى مُسْتَحَقٍّ، فتقول: (عندي أَحَدَ عَشَرَ زَيْدٍ، وتِسْعَ عَشْرَةَ عَمْرٍو).

وإعرابُ (اثنَا عَشَرَ)، و(اثنَا عَشْرَةَ) أن تقول: (اثنَا) أو (اثنَا) مرفوعٌ بالألفِ نيابةً عن الضمَّةِ، لأنَّه مُلْحَقٌ بِالْمُثَنِّيِّ، و(عشر) أو (عشرة) مبنِيٌّ على الفَتْحِ لِتَضَمُّنِهِ معنى حرفِ العطفِ، إِذِ التَّقْدِيرُ: (اثنان وعشر)، ولا محلَّ لَهُ مِنَ الإعرابِ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ نونِ المُثَنِّيِّ.



كَمْ وَكَايْنٌ وَكَذَا

- ٧٤٦- مَيِّزُ فِي الْإِسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا
مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَ (كَمْ شَخْصًا سَمًا)
٧٤٧- وَأَجْزَأَنْ تَجْرَهُ (مِنْ) مُضْمَرًا
إِنْ وَلَيْتَ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا
٧٤٨- وَاسْتَعْمَلْنَهَا مُحْبَرًا كَ (عَشْرَةَ)
أَوْ (مِائَةً) كَ (كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً)
٧٤٩- كَ (كَمْ): (كَايْنٌ) وَ (كَذَا)، وَيَتَّصِبُ
تَمَيِّزُ دَيْنٍ أَوْ بِهِ صِلُ (مِنْ) تُصَبُّ



الْحِكَايَةُ

- ٧٥٠- احكْ بِ(أَيِّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ
وَالنُّونَ حَرَّكَ مُطْلَقًا وَأَشْبَعْنَ
٧٥١- وَوَقَفًا احكْ مَا لِمَنْكُورٍ بِ(مَنْ)
٧٥٢- وَقُلْ: (مَنَانٍ) وَ(مَنِينٍ) بَعْدَ (لِي)
٧٥٣- وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتُ): (مَتَهُ)
٧٥٤- وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفَ
بِ(مَنْ) بِإِثْرٍ: (ذَا بِنْسُوَةٍ كَلِفُ)
٧٥٥- وَقُلْ: (مَنُونٍ) وَ(مَنِينٍ) مُسْكِنًا
إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا)
٧٥٦- وَإِنْ تَصِلُ فَلْفِظُ (مَنْ) لَا يَحْتَلِفُ
وَنَادِرٌ مَنُونٍ فِي نَظْمٍ عُرِفَ
٧٥٧- وَالْعَلَمَ احكِيَّتُهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ)



التَّانِيثُ



- ٧٥٨- عَلَامَةُ التَّانِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ
٧٥٩- وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ
٧٦٠- وَلَا تَلِي فَارِقَةً (فَعُولًا)
٧٦١- كَذَاكَ (مَفْعَلٌ)، وَمَا تَلِيهِ
٧٦٢- وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَ (قَتِيلٍ) إِنْ تَبِعَ
٧٦٣- وَالْأَلِفُ التَّانِيثُ ذَاتُ قَصْرِ
٧٦٤- وَالْإِشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى
٧٦٥- وَمَرَطَى) وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعًا
٧٦٦- وَكَ (حُبَارَى) سُمَّهَى سِبْطَرَى
٧٦٧- كَذَاكَ (حُلَيْطَى) مَعَ (الشُّقَارَى)
٧٦٨- لِـمَدَّهَا (فَعْلَاءُ) (أَفْعَلَاءُ)
٧٦٩- ثُمَّ (فَعَالًا) (فُعْلَلًا) (فَاعُولًا)
٧٧٠- وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ (فَعَالًا)، وَكَذَا
- وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ
وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ
أَصْلًا وَلَا أَلْ (مِفْعَالٌ) وَأَلْ (مِفْعِيلًا)
تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُدُودٍ فِيهِ
مَوْصُوفُهُ غَالِبًا التَّاءُ تَمْتَنِعُ
وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ: أَنْثَى (الْغُرَّى)
يُؤَدِّيهِ وَزْنُ (أَرْبَى) وَالطُّوَلَى
أَوْ مَضَدَّرًا أَوْ صِفَةً كَ (شَبْعَى)
ذِكْرَى وَحِثَّى) مَعَ (الْكَفْرَى)
وَاعْزُ لَغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا
مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَ (فَعْلَاءُ)
وَ (فَاعِلَاءُ) (فِعْلِيَا) (مَفْعُولًا)
مُطْلَقَ فَاءٍ (فَعْلَاءُ) أُخِذَا



المَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

- ٧٧١- إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَأَلَّاسِفِ
- ٧٧٢- فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرِ نُبُوتٌ قَصْرٌ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ
- ٧٧٣- كَ (فِعْلٍ) وَ (فُعْلٍ) فِي جَمْعِ مَا كَ (فِعْلَةٍ) وَ (فُعْلَةٍ) نَحْوُ: الدُّمَى
- ٧٧٤- وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتَّى عُرِفَ
- ٧٧٥- كَمَضَدِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا بِهِمْزٍ وَصَلٍ كَ (ارْعَوَى) وَ كَ (ارْتَأَى)
- ٧٧٦- وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدًّا بِنَقْلِ كَ (الْحَجَا) وَ كَ (الْحِذَا)
- ٧٧٧- وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ



كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحًا

إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا
وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَ (مَتَى)
وَأُولِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ
وَنَحَوُ: عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا
صَحْحٌ، وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرٍ
حَدُّ الْمُنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا
وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفَ
وَتَاءَ ذِي التَّاءِ أَلْزَمَنَّ تَنْجِيَهُ
إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءِهِ بِمَا شَكِلَ
مُخْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا
خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلًّا قَدْ رَوُوا
وَزُبِيَّةً، وَشَدَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ
قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأَناسٍ انْتَمَى

٧٧٨- آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي اجْعَلُهُ يَا
٧٧٩- كَذَا الَّذِي أَلِيَ أَصْلُهُ نَحْوِ (الْفَتَى)
٧٨٠- فِي غَيْرِ ذَا ثِقَلٍ وَأَوَّ الْأَلِفِ
٧٨١- وَمَا كَ (صَحْرَاءٍ) بِوَاوٍ ثِنْيَا
٧٨٢- بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرِ مَا ذُكِرَ
٧٨٣- وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى
٧٨٤- وَالْفَتْحِ أَبَقِ مُشْعِرًا بِمَا حُدِفَ
٧٨٥- فَالْأَلِفَ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ
٧٨٦- وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا أَنْبَلُ
٧٨٧- إِنْ سَاكِنِ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا
٧٨٨- وَسَكَنِ التَّالِيِ غَيْرِ الْفَتْحِ أَوْ
٧٨٩- وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ
٧٩٠- وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا



جَمْعُ التَّكْسِيرِ

إذا قال قائلٌ: متى نَجْمَعُ المَفْرَدَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ، ومتى نَجْمَعُهُ جَمْعَ تَصْحِيحٍ؟
 نقولُ: إذا تَمَّتْ فيه شُرُوطُ جَمْعِ التَّصْحِيحِ يُجْمَعُ جَمْعَ تَصْحِيحٍ؛ لأنَّ جَمْعَ
 التَّصْحِيحِ له شُرُوطٌ، وإذا لم تَتَمَّ فليسَ هناك إلاَّ جَمْعُ التَّكْسِيرِ، معَ أنَّ جَمْعَ
 التَّكْسِيرِ قد يُوجَدُ في شيءٍ له جَمْعُ تَصْحِيحٍ.
 ٧٩١- (أَفْعَلَةٌ) (أَفْعَلٌ) نُمَّ (فِعْلَةٌ) نُمَّتَ (أَفْعَالٌ) جُمُوعٌ قَلَّةٌ

الشرح

جُمُوعُ القِلَّةِ تَنْتَهِي بِالعَشْرَةِ، وجُمُوعُ الكَثْرَةِ تَبْدَأُ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى ما لا نِهَايَةَ
 له، فلو قلتُ: (عِنْدِي لَكَ أَرْغِفَةٌ)، فهذا الجَمْعُ جَمْعُ قِلَّةٍ، فلو أَحْضَرْتُ ثَلَاثَةَ
 أَرْغِفَةٍ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهَا، فقلتُ: أنا أريدُ عَشْرِينَ رَغِيفًا، أقولُ: لا يُمَكِّنُ؛ لأنَّ
 مُنْتَهَى جَمْعِ القِلَّةِ عَشْرَةٌ، فلا يُمَكِّنُ أنْ أُعْطِيَكَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، ولا يَجِبُ عَلَيَّ إِلَّا
 أَقْلُ ما يَقَعُ عَلَيْهِ الاسمُ، وأقْلُ ما يَقَعُ عَلَيْهِ الجَمْعُ ثَلَاثَةٌ.

ولكنْ معَ ذلكَ لا يُؤَخِّدُ هذا الكلامُ على أَنَّهُ حُكْمٌ شرْعِيٌّ، لكنْ نريدُ أنْ
 نَتَكَلَّمَ على ما تَقْتَضِيهِ قَوَاعِدُ النِّحْوِ، إِلَّا أنَّ الإقْرَارَاتِ تَخْضَعُ لِأَعْرَافِ النَّاسِ،
 فقد يَكُونُ مِثْلًا دَلَالَةُ العُرْفِ فِي جَمْعِ القِلَّةِ لِلْكَثْرَةِ، وقد يَكُونُ الأَمْرُ بِالْعَكْسِ.

وقوله: «أَفْعَلَةٌ»: مثاله: (أَرْغِفَةٌ)، و(أَكْسِيَّةٌ)، و(أَغْطِيَّةٌ)، و(أَسْئَلَةٌ)،

و(أَسْلِحَةٌ)، وهذه جموعٌ قَلَّةٌ، وهي كثيرةٌ.

وقوله: «أَفْعُلُ»: مثاله: (أَرْجُلُ)، لكن سَيَأْتِينَا فِي كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهَا قَدْ تَفِي بِجَمْعِ الْكَثْرَةِ؛ لِأَنَّهُ هَكَذَا جَاءَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمِثْلُ: (أَعْبُدُ) جَمْعِ (عَبَدُ)، و(أَوْجِهْ) جَمْعِ (وَجِهْ)، وَعَلَى هَذَا فِقْسُ.

وقوله: «فِعْلَةٌ»: مثلُ: (فَتِيَّةٌ) جَمْعِ (فَتَى)، و(صَبِيَّةٌ) جَمْعِ (صَبِيٍّ)، وَالْأَمْثَلَةُ كَثِيرَةٌ، لَكِنَّ الْمِيزَانَ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

وقوله: «أَفْعَالٌ»: هَذَا كَثِيرٌ أَيْضًا فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، مِثْلُ: (أَسْبَابٌ)، و(أَرْقَامٌ)، و(أَحْكَامٌ)، و(أَحْجَامٌ)، و(أَنْعَامٌ)، فَهَذِهِ كُلُّهَا جَمْعٌ قَلَّةٌ.
إِذَنْ: جُمُوعُ الْقَلَّةِ أَرْبَعَةٌ فَقَطْ، وَالْبَاقِي كُلُّهُ جُمُوعٌ كَثْرَةٌ.

٧٩٢- وَبَعْضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضَعًا يَفِي

كَ (أَرْجُلٍ)، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَ (الصُّفْيِ)

الشرح

قوله: «وَبَعْضُ ذِي»: يُشِيرُ إِلَى هَذِهِ الْأَوْزَانِ الْأَرْبَعَةِ.

«بِكْثَرَةٍ وَضَعًا»: أَي: حَسَبَ وَضَعَ اللَّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ.

«يَفِي»: أَي: أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَوْزَانِ قَدْ يَدُلُّ عَلَى الْكَثْرَةِ بِمُقْتَضَى الْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ.

مثاله: (أَرْجُلٍ)، فَلَ تَقُولُ: إِنَّهَا لَا تَدُلُّ إِلَّا عَلَى ثَلَاثَةِ أَرْجُلٍ فَقَطْ، بَلْ تَدُلُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَرْجُلٍ وَمَا زَادَ، إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ.

وقوله: «وَالْعَكْسُ جَاءَ»: وَهُوَ أَنَّ يُوجَدَ أَوْزَانُ جُمُوعِ كَثْرَةٍ تُسْتَعْمَلُ فِي جُمُوعِ الْقِلَّةِ.

مثاله: (الصُّفْيِ)، وَوَزْنُهَا (فُعُولُ)، وَلَيْسَ مِنْ أَوْزَانِ الْقِلَّةِ؛ لِأَنَّ أَوْزَانَ الْقِلَّةِ أَرْبَعَةٌ فَقَطْ: (أَفْعِلَةٌ)، وَ(أَفْعَالُ)، وَ(فِعْلَةٌ)، وَ(أَفْعُلُ)، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ تُسْتَعْمَلُ فِي الْكَثْرَةِ وَفِي الْقِلَّةِ.

وقوله: «الصُّفْيِ»: أَصْلُهَا (فُعُولُ)، لَكِنْ قَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ لَمَّا قَلِبَتِ يَاءً كَانَ لَا بُدَّ أَنْ نَكْسِرَ مَا قَبْلَهَا، وَالصُّفْيُ هُوَ جَمْعُ صَفَا وَصَفْوَانٍ، وَهُوَ الصَّخْرُ.

إِذْنُ: المسألة خاضعة للغة العربية، لكن مع ذلك لا أرى مانعاً من أن
نؤصل قواعد نرد ما نشتبهُ فيه إلى هذه القواعد وإن كانت قد تحتلُّ كثيراً.

- ٧٩٣- (لَفْعَلٍ) اسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعَلُ) وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا اِيضًا يُجْعَلُ
٧٩٤- إِنْ كَانَ كَ (الْعِنَاقِ) وَ(الدَّرَاعِ) فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدًّا الْأَحْرَفِ

الشرح

قوله: «اسمًا»: ضدُّ الصِّفَةِ.

وقوله: «صَحَّ عَيْنًا»: أي: أَنْ عَيْنَهُ لَيْسَتْ حَرْفَ عِلَّةٍ، احْتِرَازًا مِنَ الَّذِي عَيْنُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ، فَإِذَا كَانَ (فَعْلُ) اسْمًا صَحِيحَ الْعَيْنِ فَإِنَّ جَمْعَهُ عَلَى (أَفْعَلِ).

مثاله: (فَلْس) و(أَفْلَس)، وَالْفَلْسُ نَوْعٌ مِنَ النَّقْدِ مِثْلَ الْقِرْشِ.

مثال آخر: (طَبِي)، (أَطْبِي)، لَكِنْ نَحْذِفُ آخِرَهُ وَنُنَوِّنُهُ، فَنَقُولُ: (أَطْبٍ).

وقوله: «(لَفْعَلٍ) اسْمًا»: إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى وَزْنِ (فَعْلٍ) فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ جَمْعُهُ عَلَى (أَفْعَلِ).

مثاله: (ذُئِب) فَهُوَ اسْمٌ ثَلَاثِيٌّ صَحِيحُ الْعَيْنِ، لَكِنَّهُ عَلَى وَزْنِ (فَعْلٍ)، وَلِهَذَا لَا يُقَالُ فِي جَمْعِهِ: (أَذُئِب).

فإذا كان على وزنِ (فَعْلٍ) فهل يُجْمَعُ عَلَى (أَفْعَلِ)؟

نقول: لا، وذلك مثل: (سَبَب)، لا نقول: جمعه (أَسْبَب)، بل (أَسْبَاب).

لكن قد يرد علينا كلمة (شَخْص)، فجمعه (أَشْخَاص)، وهو اسمٌ ثَلَاثِيٌّ عَلَى وَزْنِ (فَعْلٍ)، وهو صحيحُ الْعَيْنِ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَرِدْ عَنِ الْعَرَبِ إِلَّا (أَشْخَاص).

وبهذا نَعْرِفُ أَنَّ القاعدةَ التي ذَكَرَهَا هؤلاءُ العلماءُ - رحمهم اللهُ - في جمعِ التَّكْسِيرِ غيرُ مُطَرِّدَةٍ، فالسَّماعُ هو الَّذي يَحْكُمُ.

وقوله: «اسمًا»: احتِرازٌ مِمَّا إذا كانَ صِفَةً، مثل: (فَخُم)، و(ضَخُم)، فكلمةُ (ضَخُم) على وزنِ (فَعَل)، لكنَّها ليستِ اسمًا، بل هي صِفَةٌ، فلا نَقولُ فيها: (أَضَخُم).

وقوله: «صَحَّ عَيْنًا»: أي إذا كانَ مِثْلَ: (زَيْد)، لم يُجْمَعُ على (أَزِيد)؛ لِأَنَّهُ مُعْتَلٌّ العَيْنِ.

مِثَالُ آخَرُ: (ثَوْب)، يُقالُ فيها: (أَثَوَاب)، ولا يُقالُ: (أَثُوب)، ومع ذلك جاءَ عن العَرَبِ أَنَّهُم قالوا: (أَثُوب).

مِثَالُ آخَرُ: (عَيْن)، يُقالُ فيها: (عُيُون)، ولا يُقالُ: (أَعْيَان)، ويُقالُ: (أَعْيُن)، لكنَّهُ شاذٌّ، فالعَرَبُ الَّذِينَ قالوا: (أَعْيُن) تَرَكُوا هذا الشَّرْطَ، والمؤلَّفُ - رحمه اللهُ - يقولُ: (لا فَعَلٍ) اسمًا صَحَّ عَيْنًا، وفي كَلِمَةِ (عَيْن) لم يَصَحَّ حرفُ العَيْنِ.

لكن هل يُوجَدُ في القرآنِ (أَعْيُن)؟

الجوابُ: نعم، مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿قالوا فأتوا به على أعين الناس﴾ [الأنبياء: ٦١]، وإذا كانتِ مَوْجودَةً في القرآنِ فلا يَنْبَغِي أن نَقولَ: شاذٌّ؛ لأنَّ القرآنَ يَحْكُمُ، ولا يُحْكَمُ عليه، وبهذا نَعْرِفُ أن تَأصيلَ القواعدِ في جَمعِ التَّكْسِيرِ تَأصيلٌ غيرُ مُستَقِيمٍ؛ لأنَّهُم يَرَوْنَ أن مِثْلَ (أَعْيُن) جَمعٌ شاذٌّ، مع أَنَّهُ وُجِدَ في القرآنِ، فكيفَ يَكُونُ شاذًّا؟! بل نَقولُ: هذا كثيرٌ، وأنا أَميلُ إلى أن جَمعَ التَّكْسِيرِ ليسَ له أوزانٌ مُطَرِّدَةٌ، وأن أوزانَهُ كُلِّها أَغْلِبِيَّةٌ.

كذلك (أَفْعُل) تأتي جَمْعًا لِلرُّبَاعِيِّ إِذَا كَانَ اسْمًا مُؤَنَّثًا مَمْدُودًا مَا قَبْلَ الْآخِرِ كـ (العِنَاقِ)^(١) و(الدَّرَاعِ)، فقد قال ابن مالك: (فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدَّةِ الْأَحْرَفِ).

مثال: (عِنَاق) تقولُ فيها: (أَعْنُقُ)، وفي (دِرَاع) تقولُ: (أَدْرُع).

وأما (حِمَار) فليسَ مُؤَنَّثًا، بل مُذَكَّرٌ، ولهذا لا نقولُ فيه: (أَحْمُر).

وكذلك (غُلام) لا نقولُ فيه: (أَغْلُم)؛ لِأَنَّهُ مُذَكَّرٌ.

وأما (سُعَاد) فنقولُ فيها: (أَسْعُدُ)، هذا هو القِيَّاسُ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ رُبَاعِيٌّ

مُؤَنَّثٌ مَمْدُودٌ مَا قَبْلَ الْآخِرِ.

وقوله: «العِنَاقِ»: هي الصَّغِيرَةُ مِنْ وَلَدِ الْمَعْزِ. و(الدَّرَاعِ) معروفةٌ.

(١) العنق الأثنى من أولاد المعز ما لم يتم له سنة. النهاية عنق.

٧٩٥- وَغَيْرُ مَا (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدٌ مِنْ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا بِ(أَفْعَالٍ) يَرِدُ

الشرح

قوله: «وغير ما (أفعل) فيه مُطَّرِدٌ»: (أفعل) تَطَّرِدُ في (فعل) اسمًا صحيح العَيْنِ، فإذا لم يَطَّرِدْ فيه (أفعل) وكان ثَلَاثِيًّا فَإِنَّهُ بِ(أَفْعَالٍ) يَرِدُ.

مثاله: (سبب) نقولُ فيه: (أسباب)، و(فرح) نقولُ فيه: (أفراح)، و(شطط) نقولُ فيه: (أشطاط)، إن جُمِعَ؛ لأنَّ (شطط) مَصْدَرٌ، وكذلك (شخص) نقولُ فيه: (أشخاص).

٧٩٦- وَغَالِبًا أَعْنَاهُمْ (فِعْلَانُ) فِي (فُعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ)

الشرح

الفرق بين (فُعَلٍ) و(فَعَلٍ): أَنَّ (فَعَلٍ) مَفْتُوحُ الْفَاءِ، وَهَذَا مَضْمُومُهَا، وَأَنَّ (فَعَلٍ) سَاكِنُ الْعَيْنِ، وَهَذَا مَفْتُوحُهَا، وَهَذَا قَالَ: (غَالِبًا أَعْنَاهُمْ)، أَي: الْعَرَبَ، (فِعْلَانُ فِي (فُعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ)) فِي (صِرْدٍ)، وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ، وَالْقِيَاسُ فِي (صِرْدٍ): (أَصْرَادٍ)؛ لِأَنَّهُ اخْتَلَّ فِيهَا شَرْطٌ مِنَ الشُّرُوطِ، وَهُوَ فَتْحُ الْفَاءِ، فَجَاءَ مَضْمُومَ الْفَاءِ وَمَفْتُوحَ الْعَيْنِ، فَيَكُونُ جَمْعُ (صِرْدٍ) عَلَى الْقِيَاسِ: (أَصْرَادٍ)، لَكِنَّ الْعَرَبَ لَمْ يَقُولُوا: (أَصْرَادٍ)، بَلْ قَالُوا: (صِرْدَانٍ).

وَالصُّرْدُ نَوْعٌ مِنَ الطُّيُورِ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ: النَّمْلَةُ، وَالنَّحْلَةُ، وَالْهُدْهُدُ، وَالصُّرْدُ»^(١)، يَقُولُ بَعْضُ أَصْحَابِ الطُّيُورِ الَّذِينَ يَعْرِفُونَهَا: إِنَّهُ هُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: الصَّبْرِيُّ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الآداب، باب في قتل الذر، برقم (٥٢٦٧)، والإمام أحمد في مسنده، برقم (٣٠٦٧).

٧٩٧- في اسمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدِّ ثَالِثٍ (أَفْعَلَةٌ) عَنْهُمْ أَطْرَدُ

الشرح

قوله: «مُذَكَّرٍ»: احترازٌ من المؤنث.

و«رُبَاعِيٍّ»: احترازٌ من غيرِ الرُّبَاعِيِّ.

و«بِمَدِّ ثَالِثٍ»: احترازٌ مما لم يُمَدَّ ثَالِثُهُ.

مثال ذلك: كلمة (طَعَامُ)، اسمٌ مُذَكَّرٌ رُبَاعِيٌّ مَمْدُودٌ الثَّالِثِ، فتقولُ في جَمْعِهِ: (أَطْعِمَةٌ)، وكذلك (لِيَاسُ) تقولُ في جَمْعِهِ: (أَلْبَسَةٌ)، و(كِسَاءُ) تقولُ في جَمْعِهِ: (أَكْسِيَةٌ)، و(حِذَاءُ) تقولُ في جَمْعِهِ: (أَحْذِيَةٌ).

إِذَنْ: كُلَّمَا وَجَدْنَا اسْمًا رُبَاعِيًّا مَمْدُودَ الثَّالِثِ فَإِنَّ جَمْعَهُ عَلَى (أَفْعَلَةٍ).

وهل مثل ذلك (زَيْنَبُ)؟.

نقولُ: لا؛ لَأَنَّهُ اخْتَلَّ فِيهَا شَرْطَانِ: أَمَّا غَيْرُ مُذَكَّرٍ، وَأَمَّا لَمْ تُمَدَّ.

كذلك (سُعَادُ) اخْتَلَّ فِيهَا شَرْطٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّأْنِيثُ، وَشَرْطُنَا أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا، فَلَا نَقُولُ فِي جَمْعِ (سُعَادِ): (أَسْعِدَةٌ).

٧٩٨- وَالزَّمَّةُ فِي (فَعَالٍ) أَوْ (فِعَالٍ) مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ

الشرح

قوله: «الزَّمَّةُ»: أي: الجمع على (أَفْعَلَةٌ)، (فِي (فَعَالٍ) أَوْ (فِعَالٍ))، لكن بشرط أن يكونا (مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ)، أي: أن نفس المُفْرَد يكون فيه تضييفٌ أو إعلالٌ، والفرق بين التضييف والإعلال أن التضييف: هو أن يتكرر الحرف، والإعلال: أن يكون فيه حرفٌ عِلَّةً.

مثال (فَعَالٍ) مُضَعَّفًا: (قَرَار)، نقولُ فيه: (أَفْرَّة)، و(جَلَال) نقولُ فيه: (أَجَلَّة)، وما أشبه ذلك.

مثالُ الإِعْلَالِ: (قَبَاءٌ)^(١)، جَمْعُهُ (أَقْبِيَّة)، و(كِسَاء) أَيضًا، وجمعه (أَكْسِيَّة)، و(خِبَاء) جَمْعُهُ (أَخْبِيَّة)، و(غِطَاء) جَمْعُهُ (أَغْطِيَّة)، وعلى هذا فقس. فإن قال قائل: وهل (سَمَاء) مثلُ (قَبَاء) تُجْمَعُ على (أَسْمِيَّة)؟ نقولُ: لا.

(١) القباء من الثياب. القاموس المحيط قبو.

٧٩٩- (فَعَلٌ) لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ) و(حَمْرًا) و(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى

الشرح

قوله: «لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ) و(حَمْرًا)»: (أَحْمَر) نقولُ في جَمْعِهِ: (حُمْر)، وفي (أَخْضَر) نقولُ: (خُضْر)، وفي (حَمْرَاء) نقولُ: (حُمْر)، وفي (سَوْدَاء) نقولُ: (سُود)، وعلى هذا فِقْسُ، قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ»^(١).

وقوله: «و(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى»: أي: يُعْلَمُ، والمعنى: أنَّ كَلِمَةَ (فِعْلَةٌ) تَأْتِي، لَكِنَّهَا بِالنَّقْلِ، أي: بِالسَّاعِ عَنِ الْعَرَبِ، وَليست بِقِيَّاسِيَّةٍ، بل كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى النَّقْلِ.

مثالها: (وَلَدَةٌ) جَمْعُ (وَلَدٍ)، و(غِلْمَةٌ) جَمْعُ (غِلَامٍ)، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة، برقم (٢٩٤٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي رضي الله عنه، برقم (٢٤٠٦).

٨٠٠- و(فُعْلٌ) لِاسْمِ رُبَاعِيٍّ بِمَدِّ

قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اِعْلَالًا فَقَدْ

٨٠١- مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلِفِ،

و(فُعْلٌ) جَمْعًا ل(فُعْلَةٍ) عُرِفَ

٨٠٢- وَنَحْوِ: (كُبْرَى)، وَلَا (فُعْلَةٍ) (فِعْلٌ)

وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعْلٍ)

الشرح

قوله: «وَلَا (فِعْلَةٍ) (فِعْلٌ)»: مثل: (حِكْمَةٌ) و(حِكْمٌ)، و(كِسْرَةٌ) و(كِسْرٌ).

وقوله: «وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعْلٍ)»: مثل: (لِحْيَةٌ) و(لِحْيٌ)، و(حَلِيَّةٌ) و(حُلِيٌّ)، مع أن القياس أن يُقَالَ: (لِحْيٌ) و(حِلِيٌّ).

وقوله: «وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ»: هل معناه أنه يُجُوزُ الِوْجُهَانِ، و(فُعْلٌ) قَلِيلَةٌ، أو أن المعنى أنه قد يَجِيءُ مُخَالِفًا لِلْقِيَاسِ، فلا تَقُولُ في (لِحْيَةٍ): (لِحْيٌ)؟
نَقُولُ: الظاهرُ الأوَّلُ، وأنه يُجُوزُ أن تَقُولَ: (لِحْيٌ) و(لِحْيٌ).

٨٠٣- فِي نَحْوِ (رَامٍ) ذُو اطَّرَادٍ (فُعَلَةٌ) وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ) وَ (كَمَلَةٌ)

الشرح

قوله: «رامٍ»: اسمٌ فاعلٍ مَنْقُوصٌ، ومثله: (قَاضٍ)، و(غَازٍ)، و(سَامٍ)، فتَقُولُ في (رامٍ): (رُمَاةٌ)، وفي (قَاضٍ): (قُضَاةٌ)، وفي (سَامٍ): (سَمَاةٌ).
فإن قال قائلٌ: المؤلفُ - رحمه الله - يَقُولُ: (فُعَلَةٌ)، و(رُمَاةٌ) ليست على وَزْنِ (فُعَلَةٌ)؟

نقول: بل هي على وَزْنِ (فُعَلَةٌ)، لكنَّ فيها إِعْلَالًا، وأصلُ (رُمَاةٌ): (رُمِيَّةٌ)، لكنَّ تَحَرَّكَتِ الياءُ، وانْفَتَحَ ما قَبْلَها، فُقِلِبَتْ أَلِفًا، فصارتُ (رُمَاةٌ).
أيضًا (عُرَاةٌ) أصلُها (عُرُوَّةٌ)؛ لأنَّها من (عُرَا، يَعُرُو)، لكنَّ قِيلَ فيها: (عُرَاةٌ)؛ لأنَّ الواوَ تَحَرَّكَتْ، وانْفَتَحَ ما قَبْلَها، فُقِلِبَتْ أَلِفًا، فقيلَ: (عُرَاةٌ)، وعلى هذا فِقَسُ.

وقوله: «وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ) وَ (كَمَلَةٌ)»: (كَامِلٍ) على وَزْنِ (فَاعِلٍ)، لكنها ليست مَنْقُوصَةً؛ لأنَّ آخِرَها حَرْفٌ صَحِيحٌ، فيُقَالُ في (كَامِلٍ): (كَمَلَةٌ)، على وَزْنِ (فُعَلَةٌ).

أمثلةٌ أُخْرَى: (سَاحِرٍ) وَ (سَحْرَةٌ)، (فَاجِرٍ) وَ (فَجْرَةٌ)، (كَاهِنٍ) وَ (كَهَنَةٌ)، (كَافِرٍ) وَ (كَفْرَةٌ).

٨٠٤- (فَعَلَى) لِيَوْصِفِ كَ (قَتِيلٍ) و (زَمِنٌ) و (هَالِكٍ)، و (مَيِّتٌ) بِهِ فَمِنْ

الشرح

قوله: «(فَعَلَى) لِيَوْصِفِ كَ (قَتِيلٍ)»: يعني: لكلِّ وَصْفٍ يُشَبِّهُهُ (قَتِيلٍ)، و (قَتِيلٍ) (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُولٍ)، فكلُّ (فَعِيلٍ) بمعنى (مَفْعُولٍ) لَهُ (فَعَلَى).
أمثلة: (قَتِيلٍ) نَقُولُ فِي جَمْعِهِ: (قَتَلَى)، و (جَرِيحٍ) نَقُولُ فِيهِ: (جَرَحَى).
و هل (قَضِيبٍ) مِثْلُهُ، يَكُونُ جَمْعُهُ (قَضَبَى)؟

الجواب: لا؛ لأنَّ المَوْئَلَفَ - رحمه الله - قال: ((فَعَلَى) لِيَوْصِفِ)، و (قَضِيبٍ) اسمٌ، و ليس بَوْصَفٍ، و كذلك: (عَسِيبٍ) لا نَقُولُ فِيهِ: (عَسَبَى)؛ لأنَّه اسمٌ.
و قوله: «و (زَمِنٌ)»: هذه صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، و هو المَقْعُدُ الَّذِي لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْشِيَ، و يُسَمِّيهِ النَّاسُ (مُحْرَوَلٍ)، فنَقُولُ فِي جَمْعِهِ: (زَمَنَى).

و قوله: «و (هَالِكٍ)»: أي: و (هَالِكٍ)، يُقَالُ فِي جَمْعِهِ: (هَلَكَى).
و قوله: «مَيِّتٌ»: يُقَالُ فِيهِ: (مَوْتَى)، و (مَيِّتٌ) عَلَى وَزْنِ (فَيْعَلٍ)؛ لأنَّ أَصْلَهُ (مَيِّوتٌ) مِنْ: (مَاتَ، يَمُوتُ)، و لَكِنْ حَصَلَ فِيهِ إِعْلَالٌ بِقَلْبِ الواوِ يَاءً، ثُمَّ أُدْغِمَتْ فِي الَّتِي قَبْلَهَا، فِقِيلٌ: (مَيِّتٌ).

و هذه الإِعْلالاتُ الَّتِي يَذْكُرُهَا النُّحَوِيُّونَ - رحمه الله - إِنَّمَا يَتَّصِفُ بِهَا تَصَيِّدًا، و إِلَّا فَإِنَّ اللُّغَةَ العَرَبِيَّةَ و كَلَامَ العَرَبِ هُوَ الحَاكِمُ عَلَى هَذِهِ الأَشْيَاءِ، و إِلَّا فَمَا الَّذِي يُدْرِينَا أَنَّ أَصْلَ (مَيِّتٌ) هُوَ (مَيِّوتٌ)، قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ أَصْلَهَا (مَوِيَّتٌ).

و مثلها: (سَيِّدٌ) فأصلها: (سَيِّودٌ).

- ٨٠٥- لا (فُعِلْ) اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا (فِعَلَهُ) وَالْوَضْعُ فِي (فَعَلٍ) وَ (فِعْلٍ) قَلَّلَهُ
- ٨٠٦- وَ (فُعِلْ) ل (فَاعِلٍ) وَ (فَاعِلَهُ) وَصَفَيْنِ نَحْوُ: (عَاذِلٍ) وَ (عَاذِلَهُ)
- ٨٠٧- وَ مِثْلُهُ أَلْ (فُعَّالٌ) فِيهَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمَعْلِّ لَأَمَّا نَدَّرَا
- ٨٠٨- (فَعْلٌ) وَ (فَعَلَةٌ) (فِعَالٌ) لِهْمَا وَقَلَّ فِيهَا عَيْنُهُ إِلَيَا مِنْهُمَا
- ٨٠٩- وَ (فَعْلٌ) أَيضًا لَهُ (فِعَالٌ) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ
- ٨١٠- أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ (فَعَلٍ): ذُو التَّاءِ، وَ (فَعْلٌ) مَعَ (فُعْلٍ)، فَاقْبَلِ
- ٨١١- وَ فِي (فَعِيلٍ) وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدَّ كَذَلِكَ فِي أَنْشَاءهِ أَيضًا اطَّرَدُ

الشرح

- قوله: «وَفِي (فَعِيلٍ) وَصَفَ فَاعِلٍ»: إِنَّمَا قَالَ: (وَصَفَ فَاعِلٍ) احْتِرَازًا مِنْ (فَعِيلٍ) وَصَفَ مَفْعُولٍ كَ (جَرِيحٍ) وَ (قَتِيلٍ)، فَلَهَا أَوْزَانٌ أُخْرَى.
- وقوله: «كَذَلِكَ فِي أَنْشَاءهِ»: أَي: أُنْتَى (فَعِيلٍ)، وَهِيَ (فَعِيلَةٌ)، مِثْلُ: (كَرِيمٍ) وَ (كَرِيمَةٌ)، وَ (مَرِيضٍ) وَ (مَرِيضَةٌ).
- وَ (كَرِيمٍ) فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، أَي: كَارِمٌ، وَهُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ.

٨١٢- وَشَاعَ فِي وَصْفِ عَلَى (فَعَلَانَا) أَوْ أُنْثِيَهُ أَوْ عَلَى (فُعَلَانَا)

٨١٣- وَمِثْلُهُ (فُعَلَانَةٌ)، وَالزَّمَهُ فِي نَحْوِ: (طَوِيلِ) و(طَوِيلَةٍ) تَفِي

الشرح

قوله: «وَشَاعَ فِي وَصْفِ عَلَى (فَعَلَانَا) أَوْ أُنْثِيَهُ»: أُنْثِيَا (فَعَلَانِ) هُمَا (فَعَلَى) و(فَعَلَانَةٌ)؛ لِأَنَّ (فَعَلَانَ) الْوَصْفَ مُؤَنَّثُهُ يَكُونُ عَلَى (فَعَلَى)، مِثْلُ: (سَكْرَانِ) و(سَكْرَى)، وَأَحْيَانًا يَكُونُ عَلَى (فَعَلَانَةٌ)، مِثْلُ: (نَدْمَانِ) و(نَدْمَانَةٌ).

وَيُمْكِنُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْقَامُوسِ أَوْ لِسَانِ الْعَرَبِ، وَيَعْرِفُ جَمْعَ أَيِّ كَلِمَةٍ.

- ٨١٤- وَبِ (فُعُولٍ) (فَعِلٌ) نَحْوُ: (كَبِدٌ) يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَّرِدُ
 ٨١٥- فِي (فَعَلٍ) اسْمًا مُطْلَقَ الْفَاءِ، وَ (فَعَلٌ) لَهُ، وَوَلَدٌ (فُعَالٍ) (فِعْلَانٌ) حَصَلَ
 ٨١٦- وَشَاعَ فِي (حُوتٍ) وَ (قَاعٍ) مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

الشرح

قوله: «فِي (فَعَلٍ) اسْمًا مُطْلَقَ الْفَاءِ»: أي: مُثَلَّثَ الْفَاءِ، سِوَاءً بِالْفَتْحِ مِثْلُ: (فَعَلٌ)، أَوْ بِالْكَسْرِ مِثْلُ: (فِعْلٌ)، أَوْ بِالضَّمِّ مِثْلُ: (فُعَلٌ).
 وقوله: «اسْمًا»: احْتِرَازًا مِنَ الصِّفَةِ.

- ٨١٧- و(فَعَلًا) اسْمًا و(فَعِيلًا) و(فَعَلٌ) - غَيْرُ مُعَلِّ الْعَيْنِ - (فُعْلَانٌ) شَمَلِ
- ٨١٨- و(كَرِيمٍ) و(بَخِيلٍ): (فُعْلًا)، كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
- ٨١٩- وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءٌ) فِي الْمَعْلِّ لَأَمَّا وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلِّ
- ٨٢٠- (فَوَاعِلٌ) ل(فَوَعَلٍ) و(فَاعِلٍ) و(فَاعِلَةٌ)
- ٨٢١- و(حَائِضٍ) و(صَاهِلٍ) و(فَاعِلَةٌ) وَشَدَّ فِي الْ(فَارِسِ) مَعَ مَا مَاتَلَهُ
- ٨٢٢- وَب(فُعَائِلَ) اِجْمَعَنَّ (فَعَالَهُ) وَشَبَّهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَه
- ٨٢٣- وَبِالْ(فَعَالِي) وَالْ(فَعَالِي) جُمَعَا (صَحْرَاءُ) وَالْ(عَذْرَاءُ)، وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا

الشرح

قوله: «وَالْقَيْسَ»: أي: الْقِيَّاسُ، من: قَاسَ، يَقْيِسُ، قَيْسًا.

٨٢٤- وَاجْعَلْ (فَعَالِيٍّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ كَأَلِ (كُرْسِيِّ) تَتَّبَعِ الْعَرَبُ

الشرح

مثال ذلك: (بَصْرِيٍّ) من البصرة، فالياء فيها مُتَّجِدَّةٌ لِلنَّسَبِ، أمَّا الياءُ في (كُرْسِيِّ) فَأَصْلِيَّةٌ، وليستُ لِلنَّسَبِ إِلَى الكُرْسِ، لكنَّهَا في (بَصْرِيٍّ) لِلنَّسَبِ إِلَى البصرة.

ومثله: (رُومِيٍّ)، و(فَارِسِيٍّ)، و(كُوفِيٍّ)، فالياءُ فيها لِلنَّسَبِ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي الْأَصْلِ.

- ٨٢٥- وَبِ(فَعَالِل) وَشِبْهِهِ انْطَقَا
 فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
 ٨٢٦- مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي
 جُرِّدَ الْأَخْرَافِ بِالْقِيَاسِ
 ٨٢٧- وَالرَّابِعُ الشَّيْبِيُّ بِالْمَزِيدِ قَدْ
 يُحْدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ
 ٨٢٨- وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْدَفَهُ مَا
 لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْخَتَا

الشرح

ضَابِطٌ صِيغَةً مُنْتَهَى الْجُمُوعِ كُلِّ جَمْعٍ ثَالِثُهُ أَلْفٌ بَعْدَهَا حَرْفَانِ، مِثْلُ:
 (فَعَالِل)، (فَعَائِل)، (مَفَاعِل).

وقوله: «اللذ»: أي: الذي.

وقوله: «زَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي»: أي: الْمُتَجَاوِزُ أَرْبَعَةً، (ذَالْعَادِي) بِمَعْنَى
 الْمُتَجَاوِزِ، وَليْسَ مَأْخُوذًا مِنَ الْعَادَةِ.

- ٨٢٩- وَالسَّيْنُ وَالنَّامِنُ كَ (مُسْتَدْعٍ) أَرْزَلُ
 إِذْ بَيْنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلٌّ
 ٨٣٠- وَالْوَيْمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا
 وَالْهَمْزُ وَالْيَاءُ مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
 ٨٣١- وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ أَحْدَفِ أَنْ جَمَعْتَ مَا
 كَ (حَيْرَبُونِ) فَهُوَ حُكْمٌ حَتْمًا
 ٨٣٢- وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي (سَرْنَدِي)
 وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَالِ (عَلْنَدِي)



التصغير

التصغير ضد التكبير، والتكبير بقاء الاسم كما هو عليه، وليس هناك تكبيرٌ وتوسيطٌ وتصغيرٌ، فالأسماءُ إما مكبرةٌ، وإما مُصغرةٌ.

والتصغيرُ يرادُ به:

أولاً: تصغيرُ ما يتوهمُ كبره، فلو أن أحداً قال: أنا لا أريدُ أن أذهبَ مع هذا الطريقِ؛ لأنَّ فيه جبلاً، فتقولُ له: ليس فيه إلا جُبيلٌ لأجلِ أن يعزَمَ ويمشي، فهو - حقيقةً - جُبيلٌ صغيرٌ، ولكنه يتوهمُ أنه كبيرٌ، أي: أيُّ لم أحقره؛ لأنَّه حقيرٌ، لكن لأنَّ هذا هو الواقعُ.

ثانياً: التَّحقيرُ، مثل (سُبَّع) فالسُّبُعُ معروفٌ، وجِسْمُه معروفٌ، لكنَّ الإنسانَ قد يظنُّ أنه عظيمٌ، فأحقره وأقولُ: (سُبَّع)، وكذلك لو قال قائلٌ: أنا لا أذهبُ لفلانٍ أزوره؛ لأنَّ عنده كلباً عظيماً يأكلُ الإنسانَ، فأقولُ له: ليس عنده إلا كليبٌ، أي: كليبٌ صغيرٌ، أو: أسيدٌ، إن كان عنده أسدٌ.

ثالثاً: تقليلُ ما يُظنُّ تكثيره، فلو قال شخصٌ: هذا الرجلُ عنده دراهمٌ كثيرةٌ؛ لأنَّه أعطى صربيةً قدرها عشرة آلاف، فقال آخرٌ: لا، ليس عنده إلا دريهماتٌ.

رابعاً: تقريبُ ما يتوهمُ بُعده، إمَّا بالزمنِ، كما لو كان الإنسانُ نائماً عقبَ

الظُّهْر، فاستيقظَ، وقال: وقتُ العَصْرِ سَيَأْخُرُ، فأقولُ له: أنتَ الآنَ قُبَيْلَ العَصْرِ، فالغَرَضُ هنا تَقْرِيْبُ ما يَتَوَهَّمُ بَعْدَهُ في الزَّمَنِ.

وَإِذَا بِالْمَكَانِ، كما لو ظَنَّ إنسانٌ أَنَّهُ مُرْتَفِعٌ كَثِيرًا، فأقولُ له: أنتَ فُوقَ الدَّارِ، ومنهُ قولُ حُبَيْبِ الفَلَّاسِفةِ: مَقامُ النُّبُوَّةِ في بَرزَخِ فُوقِ الرِّسولِ ودُونَ الوَلِيِّ، فالأفْضَلُ عندهم هو الوَلِيُّ، ثمَّ النَّبِيُّ، لكنَّ النَّبِيَّ مُنْحَطٌّ جَدًّا عن الوَلِيِّ؛ لِأَنَّهُ قالَ: (دُونَ الوَلِيِّ)، ثمَّ بَعَدَ ذلكَ الرِّسولُ، والنَّبِيُّ قَرِيبٌ مِنْهُ، وَكِلاهِما دُونَ الوَلِيِّ.

ولهذا يَزْعُمُونَ أَنَّ أَوْلِيَاءَهُمْ أَفْضَلُ مِنَ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِياءِ، وَيَقولُونَ: إِنَّ مِنْ أَيْمَتِنَا مَنْ هُوَ فِي مَرْتَبَةٍ لا يَنالُها مَلِكٌ مُقَرَّبٌ، وَلا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، فَاتَلَّهُمُ اللهُ، وَهَذَا كُفْرٌ، وَيَقولُونَ: أَيْمَتُنَا فِي الجَنَّةِ يَدْخُلونَها بِلا حِسابٍ وَلا عَذابٍ.

ومنه أيضًا قولُ بَعْضِ النَّاسِ إِذا أَرادَ أَنْ يُقَرَّبَ لَكَ الشَّيْءُ يَقولُ: ما بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ إِلاَّ خُطِيوَاتٌ، وَرُبَّما تَمَثَّي نِصفَ يَوْمٍ وَأنتَ لَمْ تَصِلْهُ.

وهذه مَعروفَةٌ عِنْدَ البَادِيَةِ، إِذا قالَ لَكَ: المَاءُ قَرِيبٌ^(١)، فَرُبَّما تَمَثَّي يَوْمًا كَامِلًا، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلى أَنَّهُمْ نَشِيطُونَ، وَأَنَّهُ لا يَهْمُهُمُ المِساْفَةُ قَرِيبَتْ أَوْ بَعُدَتْ.

وَإِذَا بِالرُّبَّةِ، مِثْلَ قولِهِم: (أُصِغِرُ مِنْكَ)، أَي: أَصْغَرَ مِنْكَ، وَهَذَا التَّعْبِيرُ قَلِيلٌ، مِثَالُهُ: لو ظَنَّ شَخْصٌ أَنَّ مَرْتَبَتَهُ كَبِيرةٌ، فَتَقولُ: هُوَ أَصِغِرُ مِنْكَ، أَي: أَصْغَرَ مِنْكَ قَلِيلًا.

خامسًا: التَّعْظِيمُ، كقولِ الشَّاعِرِ يُريدُ المَوْتَ:

(١) هي على وزن (فُعِيل)، لكن أُدْغِمَت الياءُ في الياءِ. (الشارح)

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُؤَيْبِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(١)

لكن قال بعض النحويين: المراد بقوله: (دُؤَيْبِيَّةٌ)، أنها شيء سهل عند الناس، فكل الناس يُصَابُونَ بها، وليست شيئاً عزيزاً لا يمكن أن يُدْرَكَ، ومع ذلك فإنها وإن كانت شائعة وتُصِيبُ كلَّ الناسِ فإنها تَصْفَرُّ منها الْأَنَامِلُ.

سادساً: التَّمْلِيحُ، كقول النبي ﷺ لابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «يَا غُلَيْمُ»^(٢).

وله أغراضٌ مُتَعَدِّدَةٌ، لكنَّ الغالبَ أَنَّهُ يُرَادُ به التَّحْقِيرُ، وله أَوْزَانٌ مُتَعَدِّدَةٌ.

(١) البيت من الطويل، وهو لليبيد بن ربيعة، انظر شرح الشواهد للعيني (١٥٧/٤).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (٢٨٠٤).

٨٣٣- (فَعَيْلًا) اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَرْتَهُ نَحْوُ: (فُذِيٌّ) فِي (قَدَا)

الشرح

الثَّلَاثِيُّ إِذَا صَغَرْتَهُ فَوَزَنَهُ دَائِمًا (فُعَيْلٌ).

مثال ذلك: (قَدَا)، نقولُ فيه: (فُذِيٌّ)، (عَدَا) نقولُ فيه: (عُدِيٌّ)، (هُدَى) نقولُ فيه: (هُدِيٌّ)، (فَتَى) نقولُ فيه: (فُتِيٌّ)، (سَبَبٌ) نقولُ فيه: (سُبَيْبٌ)، (بَابٌ) نقولُ فيه: (بُوبِيٌّ)، (نَابٌ) نقولُ فيه: (نُوبِيٌّ)، (مَرَضٌ) نقولُ فيه: (مُرِيضٌ)، (وَعْدٌ) نقولُ فيه: (وُعَيْدٌ)، وعلى هذا فِقَسْ.

إِذْنُ: كُلُّ ثَلَاثِيٍّ سِوَاكَ كَانَ مُعْتَلًّا الْآخِرِ أَوْ الْوَسَطِ أَوْ صَحِيحًا أَوْ كَانَ مِثَالًا - أَي: مُعْتَلًّا الْأَوَّلِ مِثْلُ: (وَعْدٌ) - فَإِنَّهُ يُصَغَّرُ عَلَى (فُعَيْلٍ).

٨٣٤- (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلٍ) لِمَا فَاقَ كَجَعَلٍ (دِرْهَمٍ): (دُرَيْهَمًا)

الشرح

إذا كان الاسم رُبَاعِيًّا فَأَكْثَرَ يُقَالُ فِيهِ: (فُعَيْعِلٌ) و(فُعَيْعِيلٌ).

مثال ذلك: (جَعْفَرٌ) تقولُ فيه: (جُعَيْفِرٌ)، و(دِرْهَمٌ) تقولُ فيه: (دُرَيْهَمٌ)، و(مَسْجِدٌ) تقولُ فيه: (مُسَيْجِدٌ)، و(عُصْفُورٌ) تقولُ فيه: (عُصَيْفِيرٌ)، فما زاد على الثلاثي فوزنه في التَّصْغِيرِ إِمَّا (فُعَيْعِلٌ)، وإمَّا (فُعَيْعِيلٌ)، والرُّبَاعِيُّ له وزنٌ مُعَيَّنٌ، والخُمَاسِيُّ له وزنٌ مُعَيَّنٌ.

وقوله: «لِمَا فَاقَ»: يعني: زاد عليه.

فإن قال قائل: فإن كان الاسم ثنائيًّا؟

قلنا: لا يُمكنُ أن يُقَالَ الاسمُ عن ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ إِلَّا إذا كَانَ هُنَاكَ حَذْفٌ اعْتِبَاطًا - كما يقولون - أو لِعِلَّةِ تَصْرِيْفِيَّةٍ، مثل: (عِدَّةٌ)، و(يَدٌ) وما أشبهها، وإلَّا فكلُّ الأسماءِ المُعْرَبَةِ لا تَنْقُصُ عن ثَلَاثَةِ

إِذْنٍ: أوزانُ التَّصْغِيرِ ثَلَاثَةٌ فَقَطْ: (فُعَيْلٌ)، و(فُعَيْعِلٌ)، و(فُعَيْعِيلٌ)، ولا تَجِدُ وَزْنَ رَابِعًا أَبَدًا حَتَّى ولو زَادَتِ الكَلِمَاتُ فَإِنَّهَا تُرَدُّ إِلَى هَذَا، فمَثَلًا (اسْتِكْبَارٌ) لا يُمكنُ أن تُخْرَجَ عن (فُعَيْلٍ) أو (فُعَيْعِلٍ) أو (فُعَيْعِيلٍ).

٨٣٥- وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلْ بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

الشرح

إذا جاء الاسم المصغر بحيث لم نجد له مثالا - والمراد بالمثال هنا هذه الأوزان الثلاثة - فإننا نرُدُّه، فنحذف منه ما نحذف في صيغة منتهى الجموع حتى يكون موازنا لهذه الأمثلة الثلاثة.

مثال ذلك: (مُستخرج)، لو أردت أن تُصغره ما تمكنت من تصغيره على الأوزان الثلاثة، فماذا تصنع؟

نقول: احذف الزوائد، فتقول: (مُخْرِج) أو (مُخْرِج)، وكذلك (مُدْخِر) تقول فيه: (دُخِر) أو (دُخِرِج)، فما زاد على الأربعة كالحماسي والسُداسي لا بُدَّ أن نحذف منه شيئا، كما سبق في صيغة منتهى الجموع مما زاد على أوزانها فإننا نحذف منه الزوائد، ولهذا قال:

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلْ بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

٨٣٦- وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ (يَا) قَبْلَ الطَّرْفِ

إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا أَنْحَدَفَ

الشرح

يَجُوزُ أَنْ نُعَوِّضَ قَبْلَ الْآخِرِيَاءِ تَكُونَ عَوَضًا عَنِ الْأَحْرَفِ الْمَحْدُوفَةِ.

مثال ذلك: (مُسْتَخْرِج)، لا بُدَّ أَنْ نَحْدِفَ مِنْهَا السَّيْنَ وَالتَّاءَ، فنقول:

(مُخْرِج)، كما قال المؤلف رحمه الله:

وَالسَّيْنَ وَالتَّاءِ مِنْ كَ (مُسْتَدْعٍ) أَزَلْ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخِلَّ

ويجوز لنا أن نعوض ياء عما حذفناه، فنقول في (مُسْتَخْرِج): (مُخْرِج)،

ونقول أيضًا: (مُخْرِج)، لكن يقول: (إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا أَنْحَدَفَ)،

فإن لم يكن انحذف فإنه لا تعوض الياء؛ لأن الياء إنما تكون عوضًا عما حذف،

فإذا كانت الحروف كلها أصولًا فإنها لا يُحْدَفُ منها شيء.

٨٣٧- وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَيِّنِ حُكْمًا رُسِمًا

الشرح

قوله: «وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ»: أي: خَارِجٌ عنه (كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَيِّنِ)، أي: بابِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، وبَابِ التَّصْغِيرِ، فَمَا خَالَفَ الْقَوَاعِدَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ خَارِجًا عَنِ الْقِيَاسِ، والقاعدةُ أَنَّ الخَارِجَ عَنِ الْقِيَاسِ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عليه؛ لأنَّ مَا خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ كَيْفَ يُقَاسُ عليه؟! بل يُعْتَدَرُ عنه.

٨٣٨- لِيَتْلُو يَا التَّصْغِيرِ - مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٍ، أَوْ مَدَّتِهِ - الْفَتْحُ أَنْحَتَمَ

الشرح

ما بعد ياءِ التَّصْغِيرِ مَكْسُورٌ كما في (فُعَيْلِ)، لكنْ إذا جاءتْ ياءُ التَّصْغِيرِ في عِلْمٍ مُؤَنَّثٍ، فَإِنَّهُ لَا يُكْسَرُ ما بعد ياءِ التَّصْغِيرِ، بَلْ يَكُونُ مَفْتُوحًا.

مثالُه: (فَاطِمَةَ) نَقُولُ فِيهَا: (فُطَيْمَةَ)، وَلَا نَقُولُ: (فُطَيْمِي) عَلَى وَزْنِ (فُعَيْلِ)، وَنَقُولُ فِي (وَرْدَةَ): (وُرَيْدَةَ)، وَهَذَا قَالَ: (الْفَتْحُ أَنْحَتَمَ).

وقوله: «أَوْ مَدَّتِهِ»: أَي: مَدَّةِ التَّأْنِيثِ، سِوَاءِ كَانَتْ مَمْدُودَةً أَوْ مَقْصُورَةً، فَنَقُولُ فِي (سَلَمَى): (سَلَيْمَى)، وَلَا نَقُولُ: (سَلَيْمِي)، وَنَقُولُ فِي (صَحْرَاءَ): (صُحَيْرَاءَ).

٨٣٩- كَذَلِكَ مَا مَدَّةً (أَفْعَالٍ) سَبَقُ أَوْ مَدَّ (سَكَرَانَ) وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

الشرح

سَبَقَ أَنْ (أَفْعَالٍ) مِنْ أَوْزَانِ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ فِي الْقِلَّةِ، فَإِذَا صَغَّرْتَهَا تَفْتَحُ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ، فَتَقُولُ فِي (أَسْبَابٍ): (أُسَيَابٍ)، وَتَقُولُ فِي (أَعْمَالٍ): (أُعْمَالٍ)، وَتَقُولُ فِي (أَبْوَابٍ): (أُبْيُوبٍ)، وَعَلَى هَذَا فَحَسُّ، فَإِذَا جَاءَتْ (أَفْعَالٍ) -التي هي جَمْعٌ مِنْ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ- فَإِنَّهُ لَا يُكْسَرُ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ.

وقوله: «أَوْ مَدَّ (سَكَرَانَ) وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ»: أي: أَنَّهُ يُفْتَحُ، فَتَقُولُ فِي (سَكَرَانَ): (سُكَيْرَانَ)، وَتَقُولُ فِي (غَرَبَانَ): (غُرَبِيَانَ)، وَتَقُولُ فِي (عَطْشَانَ): (عُطَيْشَانَ).

فَمَدَّ (سَكَرَانَ) -وهو (فَعْلَان) الَّذِي مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَى) - تَبَقَّى الْأَلْفُ فِيهِ، وَلَا يُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا.

مِثَالٌ آخَرُ: (عُثْمَانَ)، يُصَغَّرُ بِ(عُثْيَانَ)، وَلَا نَقُولُ: (عُثْيَمِينَ)، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ هَذَا خَطَأً فِي تَصَرُّفِ الْعَامَّةِ.

وقوله: «سَكَرَانَ»: احْتِرَازٌ مِمَّا لَيْسَ كَذَلِكَ، فَ(سَكَرَانَ) مُؤَنَّثُهُ (سَكَرَى)، فَأَمَّا (فَعْلَان) الَّذِي مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَانَةٌ) فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَنَقُولُ فِي (شَيْطَانَ): (شَيْطِينَ)، وَفِي الْعَامِّيَّةِ يَقُولُونَ: (هَذَا سُوَيْطِينَ).

وَتَقُولُ فِي (سِرْحَانَ): (سُرَيْحِينَ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى بَابِهِ، لَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ

يُجْمَعُ عَلَى (سَرَّاحِينَ)، فَإِذَا جُمِعَ عَلَى (سَرَّاحِينَ)، فَإِنَّ التَّصْغِيرَ يُلْحَقُ بِالْجَمْعِ، وَيُقَالُ: (سَرَّاحِينَ)، وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ كُلُّهَا غَالِبًا قَلِيلَةٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ.

- ٨٤٠- وَالْفُ التَّائِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَاوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا
 ٨٤١- كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
 ٨٤٢- وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعَلَانَا) مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَ (زَعْفَرَانَا)

الشرح

إذا جاءت ألف التائيث الممدودة أو تاء التائيث من بعد أربعة أحرف فإنها تعدُّ منفصلةً، أي: أمَّا لا تخضع للقواعد التي سبق استثنائها، وإذا قدرناها منفصلةً فإنَّ ما كان على أربعة أحرف يُصغَّرُ على (فُعَيْل)، فإذا قدرناها منفصلةً فلا بُدَّ أن نكسِرَ ما بعد ياء التصغير.

مثال ذلك: (جُحْدُبَاء)، فهنا ألف التائيث الممدودة وقعت زائدة على الأربعة، أي: خامسة فأكثر، فلا نُغَيِّرُ صيغة التصغير من أجلها، بل نقول فيها: (جُحَيْدْبَاء)، ولا نقول: (جُحَيْدْبَاء)، بينما (حَمْرَاء) نقول فيها: (حُمَيْرَاء).

فإن قال قائل: ما الفرق مع أن كلاً منها ألف ممدودة؟

قلنا: لأنَّ الألف الممدودة في (جُحْدُبَاء) صارت خامسة فأكثر، وألف التائيث الممدودة في (حَمْرَاء) رابعة.

إذن: القاعدة أنَّ ألف التائيث الممدودة بعد الأحراف الأربعة لا تُغَيِّرُ صيغة التصغير.

وقوله: «وَتَاوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا»: مثل (حَنْظَلَة)، ففيها تاء التائيث، وهي

خَامِسَةٌ، فلا نُغَيِّرُ مِثَالَ التَّصْغِيرِ من أَجْلِهَا، فنقولُ في (حَنْظَلَةٌ): (حُنَيْظَلَةٌ)، ولا نقولُ: (حُنَيْظَلَةٌ).

فإن قال قائلٌ: ما الفرقُ؟

قلنا: لأنَّ تاءَ التَّائِيثِ وَقَعَتْ خَامِسَةً، فإذا وَقَعَتْ خَامِسَةً فَإِنَّا نَعُدُّهَا مُنْفَصِلَةً.

وقوله: «كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ»: والمرادُ أَنَّهُ تَجَاوَزَ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ، مثل: (عَبْقَرِيٍّ)، فالياءُ زائدةٌ على أَرْبَعَةٍ، فنَعْتَبِرُهَا مُنْفَصِلَةً لئَلَّا نُغَيِّرَ صِيغَةَ التَّصْغِيرِ، فنقولُ في (عَبْقَرِيٍّ): (عُبَيْقَرِيٍّ)، والياءُ المُشَدَّدَةُ هي ياءُ النَّسَبِ، وهي حَرْفٌ وَاحِدٌ.

وقوله: «وَعَجْزُ الْمُضَافِ»: عَجْزُ الْمُضَافِ مُنْفَصِلٌ حَقِيقَةٌ، وهو المُضَافُ إليه، فنقولُ في (عَبْدَ اللَّهِ): (عُبَيْدُ اللَّهِ)، وَنَجْعَلُ ما بَعْدَ ياءِ التَّصْغِيرِ كَأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ عن عَجْزِهِ.

ولكن اعْلَمْ أَنَّ (عُبَيْدَ اللَّهِ) وما أَشْبَهَهَا خَاضِعَةٌ لِلْعَوَامِلِ، فَإِنَّكَ تقولُ: (هذا عُبَيْدُ اللَّهِ)، و: (رَأَيْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ)، و: (مَرَرْتُ بِعُبَيْدِ اللَّهِ).

وقوله: «وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعَلَانَا)»: مثل: (زَعْفَرَانِ)، فالألفُ والنونُ زَائِدَتَانِ بَعْدَ أَرْبَعٍ، فنقولُ في (زَعْفَرَانِ): (زُعَيْفَرَانِ)، بخلاف (سُكْرَانِ)، فنقولُ فيها: (سُكَيْرَانِ)؛ لأنَّ الألفَ والنونَ في (زَعْفَرَانِ) زائدةٌ على الأربعةِ، فتُعدُّ مُنْفَصِلَةً.

وقوله: «مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ»: عَائِدٌ على ما سَبَقَ، فإنَّ ما لم يَزِدْ على أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ قَدْ سَبَقَ أَنَّهُ لا يُعَدُّ مُنْفَصِلًا، بل يَجِبُ فَتْحُ ما قَبْلَهُ كما سَبَقَ، مثل: (سُكْرَانِ) نقولُ فيه: (سُكَيْرَانِ).

٨٤٣- وَقَدَّرَ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةِ أَوْ جَمْعِ نَصَحِيحِ جَلَا

الشرح

قوله: «جَلَا»: أي: ظَهَرَ، فُقَدَّرَهُ مُنْفَصِلًا، وَإِذَا قَدَّرْنَا مُنْفَصِلًا فَإِنَّا نُصَغِّرُهُ عَلَى (فُعَيْعِلْ)، فنقولُ في (مُسْلِمَيْنِ): (مُسَيْلَمَيْنِ)، ونقولُ في (مُسْلِمِينَ): (مُسَيْلَمِينَ)، فُقَدَّرَهُ كَأَنَّهُ (مُسْلِمٌ)، و(مُسْلِمٌ) نقولُ فيه: (مُسَيْلِمٌ) على وزنِ (فُعَيْعِلْ)، ولا نقولُ: (مُسَيْلَمٌ).

إِذْنُ: (مُسْلِمَيْنِ) نقولُ فيها: (مُسَيْلَمَيْنِ)، ولا نقولُ: (مُسَيْلَمَيْنِ)، و(مُسْلِمِينَ) نقولُ فيها: (مُسَيْلَمِينَ)، ولا نقولُ: (مُسَيْلَمِينَ)؛ لَأَنَّا نَعْتَبِرُ عِلْمَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ مُنْفَصِلًا.

٨٤٤- وَالْفُ التَّائِيْثُ ذُو الْقَصْرِ مَتَى

زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَنْبُتَا

٨٤٥- وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) خَيْرٌ

بَيْنَ الْ (حُبَيْرَى) - فَادِرٍ - وَالْ (حُبَيْرِ)

الشرح

ألف التائيث الزائد على الأربعة لا يثبت؛ لأنه إذا ثبت تغيرت به صيغة التصغير.

مثاله: (حَبْنَطَى)^(١)، فهنا زائد على الأربعة، وقد قال المؤلف - رحمه الله

تعالى:-

وَأَلْفُ التَّائِيْثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَنْبُتَا

فنقول فيها: (حَبْنَطَى)، ولا نقول: (حَبْنَطَى)، بل نحذفها إلا إذا كان

ثالثه ألفاً زائدة فأنت مُخَيَّرٌ، ولهذا قال:

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) خَيْرٌ بَيْنَ الْ (حُبَيْرَى) - فَادِرٍ - وَالْ (حُبَيْرِ)

والحُبَارَى نَوْعٌ مِنَ الطَّيُورِ، فَلَوْ صِدَّتْ حُبَارَى صَغِيرَةً نَقُولُ: (صِدْتُ

حُبَيْرًا) أَوْ: (حُبَيْرَى)، فَيَجُوزُ أَنْ تُحْدَفَ الْأَلْفُ الثَّلَاثَةُ، وَتُبْقِيَ الْأَلْفَ الْآخِرَةَ،

(١) هو القصير السمين الضخم البطين. انظر تاج العروس (حبطاً)

وَيَجُوزُ أَنْ تَحْدِفَ الْآخِرَةَ، وَتُبْقِيَ الْأُولَى، لَكِنْ إِذَا أَبْقَيْتَ الْأُولَى فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ
تَقْلِبَهَا يَاءً؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ كَسْرُ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ، فَتَقُولُ فِي (حُبَيْرٍ): (فُعَيْلٌ).

إِذَنْ: لَكَ فِيهَا رَأْيَانٍ: (حُبَيْرٍ)، وَ(حُبَيْرِي)، أَمَّا ذَكَرُهَا فَهَذَا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى
كُتُبِ اللُّغَةِ.

٨٤٦- وَازْدُدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبُ (قِيَمَةً) صَيَّرَ (قُوَيْمَةً) تُصَبُّ

الشرح

قوله: «لَيْنًا»: حالٌ أو مفعولٌ ثانٍ (لِقَلْبِ)، يعني: وَازْدُدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا قَلْبَ لَيْنًا، أي: قَلْبَ أَلْفَا أَوْ يَاءً.

مثاله: (قِيَمَةً)، فالثاني فيها ياءٌ، لكن ليس أصلها الياءُ، إنما أصلها الواوُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ (قَوِّمْتُ الشَّيْءَ أَقْوَمُهُ)، وَلَكِنَّهَا قَلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً لِعِلَّةِ تَصْرِيْفِيَّةٍ، وَهِيَ أَنَّ مَا قَبْلَهَا مَكْسُورٌ، فإِذَا جَاءَتِ الْوَاوُ سَاكِنَةً، وَمَا قَبْلَهَا مَكْسُورٌ قَلِبَتْ يَاءً؛ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ لَا تَتَنَاسَبُ مَعَ الْوَاوِ.

فإن قال قائلٌ: لماذا لا نجعل الكسرة ضمةً لأجل أن نأخذ الواو، ونقول: (قُوْمَةً)؟

قلنا: لِلثَّقَلِ، وَلِأَنَّهَا تَغْيِيرُ الصَّيْغَةِ الَّتِي هِيَ (فِعْلَةٌ)، فَلهَذَا كَانَ قَلْبُ اللَّيْنِ إِلَى لَيْنٍ آخَرَ أَوْلَى مِنْ تَغْيِيرِ الْحَرَكَةِ، فَنَقُولُ فِي (قُوْمَةً): لَا تَتَنَاسَبُ فِيهَا الْوَاوُ مَعَ الْكُسْرَةِ، فَتَغْيِيرُ الْوَاوِ إِلَى مَا يُنَاسِبُ الْكُسْرَةَ، وَهِيَ الْيَاءُ، وَنَقُولُ: (قِيَمَةً)، لَكِنْ عِنْدَمَا نُصَغِّرُ فَإِنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ التَّصْغِيرَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، فَنَقُولُ فِي (قِيَمَةً): (قُوَيْمَةً)، وَلَا نَقُولُ: (قِيَمَةً)، بَلْ هَذَا مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ نَرُدَّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا.

وبهذا نعرف خطأ التعبير الشائع الذي يقولون فيه: (تَقْيِيمُ هَذَا الشَّيْءِ)، وَالصَّوَابُ: (تَقْوِيمُ هَذَا الشَّيْءِ)، وَهَذَا هُوَ الْوَارِدُ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلهَذَا يُعْبَرُ

الفُقهاءُ فيقولون: بالتَّقْوِيمِ، والمُقَوِّمِ، وما أشبهَ ذلك، وقَوِّمَهُ، أي: جَعَلَهُ قائِمًا.
ويُمكنُ أن نقولَ: (قِيم) في الأصلِ: (قِوم)، ولَمَّا كُسِرَ ما قبلَ الواوِ وَجَبَ
قَلْبُها ياءً.

لكننا نحنُ في هذا العصرِ يُقلِّدُ بعضنا بعضًا في التَّعبيرِ خطأً كان أم صوابًا.
ويا حَبَّذا لو أَنَّهُ يُوصَى أناسٌ أن يَتَّبِعُوا مثلَ هذه الكَلِماتِ التي شاعتُ،
ويُرَدُّوها إلى أصلِها العَرَبِيِّ الصَّحيحِ.

ومن التَّعبيرِ الشَّائعِ قولُهُم: (إلى هُنا وتنتهي نَشْرَةُ الأَخبارِ)، والصَّوابُ:
(إلى هُنا تنتهي نَشْرَةُ الأَخبارِ)، فالواوُ هنا ليس لها مكانٌ، لكنْ أَخَذَها النَّاسُ،
ودَرَجُوا عليها.

٨٤٧- وَشَدَّ فِي (عِيدٍ): (عِيْدٌ)، وَحُتِمَ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ

الشرح

قوله: «حُتِمَ»: بمعنى أُوجِبَ.

وقوله: «لِلْجَمْعِ»: يعني بذلك جمع التَّكْسِيرِ، أي: حُتِمَ لَهُ (مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ)، أي: ما عِلْمٍ لِلتَّصْغِيرِ، وعلى هذا فَيَجِبُ أَنْ نَرُدَّ الثَّانِي إِذَا كَانَ لَيْنًا إِلَى أَصْلِهِ فِي الْجَمْعِ.

مثال ذلك: (عِيدٍ)، إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَجْمَعَهُ نَقُولُ: (أَعْيَادٍ)، وَالْأَصْلُ (أَعْوَادٍ)، لَكِنَّهُ شَادٌّ.

مثال آخَرَ: (قِيَمَةٌ)، إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَجْمَعَهَا نَقُولُ فِيهَا: (قِيَمٍ) عَلَى الْمَفْرَدِ، وَنَقُولُ فِي (قَوْمٍ): (أَقْوَامٍ)، وَلَا نَقُولُ: (أَقِيَامٍ).

أَمَّا (بَاب) وَتَوَابِعُهُ فَمَسِيئَاتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِيهَا بَعْدُ.

٨٤٨- وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَآوًا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

الشرح

الألف إذا كان مزيدًا وهو ثاني الحروف فإنه يُجْعَلُ وآوًا.

مثال ذلك: (قائم)، فالألف فيها مزيدة، فنقول فيها: (قَوَيْم)؛ لأنَّ الألفَ مزيدةً.

ونقول في (غازي): (غَوَيْزِي)، وفي (داعي): (دَوَيْعِي)، وعلى هذا فقس.

فإن كان غير مزيد رُدَّ إلى أصله كما سبق.

إذن: إذا كانت الألف ثانيةً مزيدةً فإنَّها تُجْعَلُ وآوًا.

كذلك الألف إذا كانت مجهولة لا ندري: هل أصلها واو أو ياء؟ فإننا نجعلها وآوًا.

مثاله: (باب)، إذا أردنا أن نُصغِرَهُ نقول: (بَوَيْب)، ولا نقول: (بَيْب)؛

لأنَّ المجهول يُجْعَلُ وآوًا، و(باب) لا ندري ما هو أصلها، اللهم إلا أن يُقال: إنَّ أصلها من (بَوَبَ الشَّيْءِ تَبْوِيْبًا)، ولا يُقال: (بَيْبَه)، وإلا فالتبادرُ أنَّها مجهولةٌ.

وأما الأصليُّ فإنه يُرَدُّ إلى أصله، فإذا كان أصله الواو فإنه يكونُ وآوًا، وإذا

كان أصله الياء فإنه يكونُ ياءً.

مثال ذلك: (ناب) نقول فيه: (نُيْب)، وفي الجمع: (أنياب).

مثال آخر: (توب) نقول فيه: (توب)، وفي جمعه: (أتواب)، أما (أثياب) فهو جمع آخر.

٨٤٩- وَكَمَّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَ (مَا)

الشرح

المراد بالمنقوص هنا ما نقصت حروفه عن أصله، وليس المراد بالمنقوص ما كان معتل الآخر كما سبق.

فإذا كان على حرفين أو على ثلاثة أحرف ثالثها التاء، فإنه يجب أن يكمل، لأجل أن تتم صيغة التصغير؛ لأن صيغة التصغير إما على (فيعيل) أو على (فيعيل)، فلا بد أن تكمل هذه الصيغة، وما كان على حرفين فقط فإنه لا يمكن أن تتم الصيغة به، إلا إذا جلب له الحرف الذي نقصه.

وقوله: «مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا»: فإن حوى غير التاء ثالثاً بأن كان ثالثه غير التاء، فإنه لا يكمل، بل يبقى على ما هو عليه؛ لأنه يمكن أن تصاغ منه صيغة التصغير.

مثاله: (شاك السلاح)^(١)، تقول فيه: (شونك)؛ لأن أصلها (شوك السلاح)؛ لأنها مأخوذة من الشوكة، فمعنى (شاك السلاح) أي: مشهره ومقويه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

(١) رجل شاكى السلاح وشائك السلاح: الشاكى والشائك جميعاً ذو الشوكة والحد في سلاحه... والشاكى من السلاح أصله شائك من الشوك، ثم نقلت فتجعل من بنات الأربعة، فيقال: هو شاكى، ومن قال: شاك السلاح، بحذف الياء فهو كما يقال: رجل مأل ونأل من المال والنوال وإنما هو مائل ونائل. انظر اللسان شوك.

إِذَنْ: لَيْسَتْ (شَاكَ السَّلَاحِ) مَنْقُوصَةً فِي الْإِعْرَابِ، أَي: لَيْسَ أَصْلُهَا (شَاكِيَ السَّلَاحِ)؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ هُنَا أَصْلِيَّةٌ، وَلَوْ كَانَ آخِرُهَا يَاءً لَكَانَتِ الْأَلْفُ زَائِدَةً، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَظُنُّونَ أَنَّ (شَاكَ السَّلَاحِ) مَنْقُوصٌ، أَي: أَنَّ آخِرَهُ يَاءٌ، وَلَكِنَّهَا حُذِفَتْ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَيْسَ مَنْقُوصًا، وَأَنَّ آخِرَهُ الْكَافُ، فَآخِرُهُ حَرْفٌ صَحِيحٌ لَا حَرْفٌ عَلِيٌّ.

وقوله: «ك(ما)»: المرادُ ب(ما) التي تكونُ نافيةً واسماً مَوْصُولًا وَشَرْطِيَّةً إِذَا سَمَّيْنَاهَا شَيْئًا، وَلَيْسَ الْمَرَادُ إِذَا بَقِيَتْ كَمَا هِيَ عَلَيْهِ أَدَاةٌ نَفْيٍ أَوْ أَدَاةٌ شَرْطٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُصَغِّرَ (ما) نَقُولُ: (مُويُّ)، وَأَصْلُ (مُويُّ) أَرْبَعَةٌ أَحْرَفٌ عَلَى وَزْنِ (فُعَيْلٍ)، وَبِهَذَا اسْتَقَامَتْ صِيغَةُ التَّصْغِيرِ.

وليس المرادُ بقوله: (ما)، الماء؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ هُنَا فِي الثَّنَائِيِّ.

مثالٌ آخَرُ: (يَدُ)، فِيهَا نَقْصٌ، وَأَصْلُهَا (يَدِيٌّ)^(١)، فَلَا بُدَّ أَنْ نَأْتِيَ بِالْمَحذُوفِ، وَنَقُولُ: (يُدِيٌّ)، لَكِنْ سَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُخْتَمَ بِالتَّاءِ، فَنَقُولُ فِيهَا: (يُدِيَّةٌ).

مثالٌ آخَرُ: (عِدَّةٌ)، فِيهَا نَقْصٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ (وَعْدُ)، فِيهَا نَقْصٌ الْوَاوِ، فَعِنْدَمَا نُصَغِّرُ لَا بُدَّ أَنْ نَأْتِيَ بِالْوَاوِ.

فإن قال قائلٌ: أليست (عِدَّةٌ) على ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ؟

قلنا: بلى، هي على ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَيُمْكِنُ تَصْغِيرُهَا عَلَى (فُعَيْلٍ)، لَكِنَّ الْحَرْفَ الثَّلَاثَ مِنْهَا تَاءٌ، وَالْمَوْئَلَّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَقُولُ: (مَا لَمْ يَخُجِ غَيْرَ التَّاءِ

(١) قيل بفتح الدال، وقيل بسكونها. المصباح المنير (يدي)

ثالثاً، وعلى هذا ففي (عِدَّة) نَأْتِي بِالْوَاوِ، فنقولُ: (وُعَيْدَةٌ)؛ لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتِمَّ
صِيغَةُ التَّصْغِيرِ إِلَّا إِذَا أَتَيْنَا بِهَذَا النَّاقِصِ.

٨٥٠- وَمَنْ بَرَّخِيمٍ يُصَغِّرُ أَكْتَفَى

بِالأَصْلِ كَأَلِ (عُطِيفٍ) يَعْنِي أَلِ (مِعْطَفًا)

الشرح

سَبَقَ التَّرْخِيمُ فِي النَّدَاءِ، وَهُوَ أَنْ يُحْدَفَ أَحَدُ حُرُوفِ الْمُنَادَى، لَكِنْ كَيْفَ التَّرْخِيمُ فِي التَّصْغِيرِ؟

نَقُولُ: أَحْدَفِ الزَّوَائِدَ، وَصَغِّرْهُ عَلَى الأَصْلِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (مِعْطَفٍ)، فَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُصَغِّرَهُ تَصْغِيرًا تَامًّا بَدُونِ تَرْخِيمٍ نَقُولُ: (مُعِطِفٍ) عَلَى وَزْنِ (فُعَيْعِلٍ)، لَكِنْ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُصَغِّرَهُ تَصْغِيرَ تَرْخِيمٍ نَقُولُ: إِنْ (مِعْطَفٍ) مَا أَخُوذُ مِنَ العَطْفِ، فَالْمِيمُ زَائِدَةٌ، فَنَحْدِفُ الزَّوَائِدَ، وَنَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ: (عُطِيفٍ)؛ لِأَنَّ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ أَنْ تُحْدَفَ الزَّوَائِدَ.

مِثَالُ آخَرَ: (مِفْتَاحٍ)، نَقُولُ عَلَى الأَصْلِ: (مُفَيْتِيحٍ)، وَنَقُولُ فِي التَّرْخِيمِ: (فُتِيحٍ)؛ لِأَنَّ (مِفْتَاحٍ) مِنْ (فَتَحَ)، فَالْمِيمُ زَائِدَةٌ.

مِثَالُ آخَرَ: (مَسْجِدٍ)، فَعَلَى الأَصْلِ نَقُولُ: (مُسَيْجِدٍ)، وَعَلَى التَّرْخِيمِ نَقُولُ: (سُجَيْدٍ).

مِثَالُ آخَرَ: (مُنْخُلٍ)، عَلَى الأَصْلِ نَقُولُ: (مُنَيْخِلٍ)، وَعَلَى التَّرْخِيمِ نَقُولُ: (نُخَيْلٍ).

مِثَالُ آخَرَ: (مِغْزَلٍ)، عَلَى الأَصْلِ نَقُولُ: (مُغَيْزِلٍ)، وَعَلَى التَّرْخِيمِ نَقُولُ: (غَزَيْلٍ).

مثال آخر: (غزال)، فعلى الأصل نقول: (غزِيل)، وعلى الترخيم نقول: (غزِيل).

مثال آخر: (مكرم)، نقول على الأصل: (مكَيْرِم)، وعلى الترخيم: (كُرَيْم).
أمثلة أخرى: (مدحرج)، نقول فيه: (دُحْرِج)، و(قرطاس) نقول فيه: (قُرَيْطِس)، و(عصفور) نقول فيه: (عُصْفُور)؛ لأنَّ الواو زائدة.

إذن: صارَ عندنا تصغيرُ ترخيمٍ، وتصغيرُ على الأصلِ، فالتصغيرُ على الأصلِ يكونُ على حسبِ القواعدِ السابقةِ، والتصغيرُ على الترخيمِ يكونُ بحذفِ الزوائدِ.

فإذا قال قائلٌ: هذه الألفاظُ يشتبهُ بعضها ببعضٍ؟

فالجواب: أنَّ السياقَ يُعيِّنُ المرادَ، وحيثُ يزولُ الإشكالُ.

- ٨٥١- وَاخْتِمِ بِتَا التَّائِثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ مُؤَنَّثِ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَ (سِنِّ)
 ٨٥٢- مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِرِي ذَا لَبْسٍ كَ (شَجَرٍ) وَ(بَقَرٍ) وَ(خَمْسِ)
 ٨٥٣- وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرَ لِحَاقُ تَأْفِيمًا ثُلَاثِيًّا كَثُرَ

الشرح

قوله: «مؤنَّثِ عَارٍ»: يعني من التاء، وهذه قاعدة في تصغير المؤنَّث، أنه إذا كان ثلثياً عارياً من التاء، فإنه يجب أن يُقرن بالتاء.

مثال ذلك: (سِنِّ)، إذا أردنا أن نُصغرها نقول: (سُنَيْتَةٌ)، ولو قلنا: (سُنَيْنٌ) بدون تاءٍ لكان هذا ممنوعاً.

أمثلة أخرى: (قِطٌّ)، نقول فيها: (قُطَيْطَةٌ)، وفي (وَرْدٌ) نقول: (وُرَيْدَةٌ)^(١)، وعلى هذا فقس.

وقول المؤلف -رحمه الله-: (عَارٍ ثُلَاثِيٍّ)، لا فرق بين أن يكون الثُلَاثِيُّ مُحَرَّكٌ الوَسَطِ أو سَاكِنٌ الوَسَطِ.

ويُسْتَنَى من ذلك ما ذكره بقوله:

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِرِي ذَا لَبْسٍ كَ (شَجَرٍ) وَ(بَقَرٍ) وَ(خَمْسِ)
 فَإِنْ كَانَ الْمُؤَنَّثُ الثُّلَاثِيُّ إِذَا خُتِمَ بِالتَّاءِ اشْتَبَهَ بِالْجَمْعِ أَوْ بغيرِهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ إِلَّا يُخْتَمَ.

(١) إذا اشتبه تصغير الجمع بتصغير المفرد لم يؤت بتاء التائث في تصغير الجمع.

مثاله: (شَجَر)، لو قُلْنَا: (شُجَيْرَة) لاشتبه بتصغير (شَجَرَة)؛ لأنَّ (شَجَرَة) مُؤَنَّثَةٌ مَقْرُونَةٌ بِالتَّاءِ، وهي ثَلَاثِيَّةٌ، فَتَصْغِرُهَا عَلَى (شُجَيْرَة)، و(شَجَر) ثَلَاثِيٌّ عَارٍ مِنَ التَّاءِ، فَلَوْ أَنَّنَا قُلْنَا بِوُجُوبِ تَأْنِيثِهِ بِالتَّاءِ لَقُلْنَا فِي تَصْغِيرِ (شَجَر): (شُجَيْرَة)، وَحِينَئِذٍ يَلْتَبِسُ عِنْدَنَا الْجَمْعُ بِالْمُفْرَدِ.

فإذا قال قائل: وكيف نُصغِرُ (شَجَر)؟

نقول: (شُجَيْر)؛ لآَنَّهُ لَمَّا كَانَ تَأْنِيثُهُ يُوجِبُ اللَّبَسَ وَاشْتِبَاهَهُ الْمُفْرَدِ بِالْجَمْعِ امْتَنَعَ اقْتِرَانُهُ بِالتَّاءِ.

مثال آخر: (بَقْر)، نقول: هو مُؤَنَّثٌ ثَلَاثِيٌّ، وَمُقْتَضَى الْقَاعِدَةِ أَنَّهُ عِنْدَ التَّصْغِيرِ يُجَلَّبُ إِلَيْهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ، فَيُقَالُ: (بُقَيْرَة)، لَكِنْ إِذَا قُلْتَ: (بُقَيْرَة) التَّبَسُّ بِالْمُفْرَدِ؛ لِأَنَّ تَصْغِيرَ الْمُفْرَدِ (بَقْرَة) عَلَى (بُقَيْرَة)، وَحِينَئِذٍ يَلْتَبِسُ الْجَمْعُ بِالْمُفْرَدِ، فَيَمْتَنِعُ وَجُودُ التَّاءِ.

مثال آخر: (وَرْد)، نقول فيه: (وَرِيد)، مع أَنَّهُ اسْمٌ ثَلَاثِيٌّ مُؤَنَّثٌ، لَكِنَّا لَوْ أَتَيْنَا بِالتَّاءِ التَّبَسُّ بِتَصْغِيرِ الْمُفْرَدِ، وَهُوَ (وَرْدَة)، حَيْثُ يُقَالُ فِيهَا: (وَرِيدَة).

مثال آخر: (خَمْس)، وهو مُؤَنَّثٌ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِعَدَدٍ، وَخَالَ مِنَ التَّاءِ، فَلَمَّا كَانَ اسْمًا ثَلَاثِيًّا خَالِيًّا مِنَ التَّاءِ كَانَ مُقْتَضَى الْقَاعِدَةِ أَنْ نَأْتِيَ بِالتَّاءِ، وَنَقُولَ: (خَمَيْسَة)، لَكِنْ لَوْ قُلْنَا: (خَمَيْسَة) فِي تَصْغِيرِ (خَمْس)، التَّبَسُّ بِتَصْغِيرِ الْمُفْرَدِ (خَمْسَة)، فَلَمَّا كَانَ يَلْتَبِسُ بِتَصْغِيرِ (خَمْسَة) امْتَنَعَ.

مثال آخر: (عِنَبَة) نقول فيها: (عُنَيْبَة)، و(عِنَب) نقول فيه: (عُنَيْب)؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (عُنَيْبَة) التَّبَسُّ بِالْمُفْرَدِ، فَيَمْتَنِعُ.

والحاصل أن هذه القاعدة تُشيرُ إلى أن كلَّ اسمٍ ثلاثيٍّ خالٍ من التاءِ إذا صُغِرَ وَجِبَتْ فيه التاءُ، وكلُّ اسمٍ ثلاثيٍّ مقرونٍ بالتاءِ إذا صُغِرَ بَقِيَتْ فيه التاءُ، فلا نَجَلِبُ له تاءً أُخرى كما سَبَقَ في (شَجَرَة) و(وَرْدَة) و(بَقَرَة).

وقوله: «شَدَّ تَرَكَ دُونَ لَبَسٍ»: أي: شَدَّ تَرَكَ التاءِ لِمُؤَنِّثٍ ثلاثيٍّ إذا لم يَكُنْ هناك لَبَسٌ، والشَّاذُّ يُحْفَظُ، ولا يُقَاسُ عليه.

وأحياناً يُعَبَّرُ ابنُ مالِكٍ -حمه الله- فيقولُ: (نَدَر)، والشَّاذُّ هو الَّذِي خالفَ قواعدَ النَحْوِيِّينَ، لكنَّهُ كَثُرَ وُروُدُهُ في اللُّغَةِ، والنَّادِرُ هو الَّذِي قَلَّ استعمالُهُ في اللُّغَةِ؛ لأنَّ النَّادِرَ بمعنى القليلِ، والشَّاذُّ بمعنى المُخالفِ، فعندَ النَحْوِيِّينَ ما خالفَ القواعدَ فهو شاذٌّ ولو كَثُرَ استعمالُهُ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وما قَلَّ استعمالُهُ بينَ العَرَبِ فَإِنَّهُ يُسَمَّى نادراً، أي: قليلاً.

مثالُ التَّرْكِ دُونَ لَبَسٍ: (قَوَسٌ)، فهي اسمٌ ثلاثيٌّ مُؤَنِّثٌ، لو أَنَّا صَغَرْنَا (قَوَسٌ) فقلنا: (قَوَيْسَة) لكانَ خِلافَ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وإن كانَ هو القياسُ، لكنَّ جِاءَ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ (قَوَيْس) بدونِ تاءٍ.

وقوله: «وَنَدَرُ لِحَاقُ تَا فِيما ثَلَاثِيًّا كَثُرَ»: (ثَلَاثِيًّا) مفعولٌ (كَثُرَ) مُقَدَّمٌ؛ لأنَّ (كَثُرَ) بمعنى زادَ، وليستُ من بابِ (كَثُرَ) اللَّازِمِ، أي: فيما زادَ على الثَلَاثَةِ فَإِنَّهُ يَنْدُرُ لِحَاقِ التَّاءِ به.

مثالُ ذلك: (قُدَّام) اسمٌ مُؤَنِّثٌ، فتقولُ إذا أَرَدْتَ أن تُصَغِّرَهُ: (قُدَيْدِيْمَة) مع أَنَّهُ زائِدٌ على الثَلَاثَةِ، فهو خَمْسَةُ أَحْرَفٍ.

لكن (مَرِيْم) لا تقولُ فيها: (مَرِيْمَة)؛ لأنَّهُ زائِدٌ على ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وإن كان

مُؤَنَّثًا، لكن تقول: (مُرِيْمٌ).

وكذلك (زَيْنَب) لا تقول فيها: (زُيْنِيَّة)؛ لأنه إذا كان المُوَنَّثُ أربعةَ أَحْرَفٍ فَإِنَّكَ لا تَأْتِي بالتَّاءِ، فتقول في (زَيْنَب): (زُيْنَب).

٨٥٤- وَصَغَّرُوا سُذُودًا: (الَّذِي) (الَّتِي) و(ذَا)، مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا: (تَا) و(تِي)

الشرح

قوله: «صَغَّرُوا سُذُودًا»: ولم يُقَلْ: (نَادِرًا)؛ لَأَنَّ تَصْغِيرَهُمْ إِيَّاهَا كَثِيرٌ، واستعمالها في اللُّغَةِ كَثِيرٌ، لَكِنَّهُ بِاعْتِبَارِ الْقَوَاعِدِ مُحَالَفٌ؛ لَأَنَّ التَّصْغِيرَ خَاصٌّ بِالْأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ، وَ(الَّذِي) مَبْنِيٌّ.

لكن مَعَ ذَلِكَ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ، فَقَالُوا فِي (الَّذِي): (الَّذِيَّ)، وَفِي (الَّتِي): (الَّتِيَّ)، وَصَغَّرُوا أَيْضًا (ذَا) -يعني اسمَ الإِشَارَةِ- فَقَالُوا: (ذِيَّ)، وَهَذَا حَتَّى فِي اللُّغَةِ الْعَامِيَّةِ يَقُولُونَ: (هَذِيَّ) وَ(ذِيَّ).

وقوله: «مَعَ الْفُرُوعِ»: أَي: فُرُوعِ (الَّذِي)، وَهِيَ (اللَّذَانِ) وَ(الَّذِينَ)، وَفُرُوعِ (الَّتِي)، وَهِيَ (الَّتَانِ) وَ(الَّتَاتِي)، وَفُرُوعِ (ذَا)، وَهِيَ (ذَانِ) وَ(تَانِ) وَ(تَاتِي).

فإن قال قائل: وكيف نُصَغَّرُ (تِي)؟

نقول: على قِيَاسِ (الَّذِي) وَ(الَّذِيَّ)، وَ(الَّتِي) وَ(الَّتِيَّ) نَقُولُ فِيهَا: (تِيَّ)، وَأَمَّا تَصْغِيرُ (تَا) فَ(تِيَّ).

النَّسَبُ

قوله - رحمه الله تعالى - : (النَّسَبُ)، ويُقال: النَّسَبَةُ، والإضافة، ومعناه أن تُنسَبَ الشَّيْءُ إِلَى الشَّيْءِ: إمَّا باعتبارِ القَبِيلَةِ، وإمَّا باعتبارِ البلدِ، وإمَّا باعتبارِ العِلْمِ، وإمَّا باعتبارِ الصَّنْعَةِ والمِهْنَةِ وما أشبه ذلك، فقولنا: (مَكِّيٌّ)، نِسْبَةٌ إِلَى البَلَدِ، و(قُرَشِيٌّ) نِسْبَةٌ إِلَى القَبِيلَةِ، و(نَحْوِيٌّ) نِسْبَةٌ إِلَى العِلْمِ، و(حَرَفِيٌّ) نِسْبَةٌ إِلَى الحِرْفَةِ والصَّنَاعَةِ، وعلى هذا فقس.

المِهْمُ أَنَّهُ إِضَافَةٌ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ لِيُنْسَبَ إِلَيْهِ، سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ قَبِيلَةً أَوْ بَلَدًا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَهُ صِيغَتَانِ:

الصَّيغَةُ الأُولَى: أَنْ تُحوَّلَ إِلَى مَا يُشْبَهُ صِيغَةَ المُبَالِغَةِ كَنَجَارٍ وَحَدَّادٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهَذَا فِي المَنسُوبِ إِلَى الحِرْفِ، كَمَا قَالَ الحَرِيرِيُّ - رحمه الله - فِي مُلْحَحَةِ الإعرابِ:

وَأَنسَبُ أَخَا الحِرْفَةِ كَالْبَقَالِ وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى (فَعَالٍ)

الصَّيغَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ تَزِيدَ يَاءٌ فِي آخِرِهِ، وَهَذِهِ اليَاءُ يَتَعَلَّقُ بِهَا أَحْكَامٌ، كَمَا سَيَذْكَرُهُ المَوْلَفُ - رحمه الله -.

٨٥٥- يَاءُ كِيَا أَلِ (كُرْسِيٍّ) زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ

الشرح

قوله: «زادوا»: فعلٌ وفاعلٌ.

و«ياءٌ»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ، والفاعلُ في قوله: (زادوا) يَعُودُ إِلَى أَهْلِ اللُّغَةِ؛ لِأَنَّ النَّحْوِيِّينَ لَيْسَ لَهُمْ حَقٌّ فِي صِيَاغَةِ الْأَفْظَانِ، وَإِنَّمَا الْحَقُّ لِأَهْلِ اللُّغَةِ.

وقوله: «لِلنَّسَبِ»: اللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ، أَي: لِأَجْلِ أَنْ يُنْسَبَ الْمُضَافُ إِلَى مَا اشْتَقَّ مِنْهُ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ.

وَأَفَادَ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي قَوْلِهِ: (كِيَا الْكُرْسِيِّ) إِلَى أَنَّ يَاءَ الْكُرْسِيِّ لَيْسَتْ لِلنَّسَبِ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ يَاءَ النَّسَبِ إِذَا حَذَفَتْهَا فَإِنَّ الْمُنْسُوبَ إِلَيْهِ يَكُونُ لَهُ مَعْنَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، فَمِثْلًا: (مَكِّيٌّ) إِذَا حَذَفَتْ يَاءَ النَّسَبِ صَارَتْ (مَكَّةً)، وَهِيَ مَعْنَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ (قُرَشِيٌّ) إِذَا حَذَفَتْ يَاءَ النَّسَبِ صَارَتْ (قُرَيْشَ)، وَهُوَ مَعْنَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، لَكِنْ (كُرْسِيٌّ) إِذَا حَذَفَتْ الْيَاءَ الَّتِي فِيهِ صَارَتْ (كُرْسَ)، وَلَيْسَ لَهُ عِلَاقَةٌ بِكُرْسِيٍّ، بَلِ الْكُرْسِيُّ كَلِمَةٌ وُضِعَتْ لِمَا يُجْلَسُ عَلَيْهِ.

وقوله: «كِيَا أَلِ كُرْسِيٍّ»: وَجْهُ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا أَنَّ كِلَا مِنْهَا يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ تَظْهَرُ عَلَيْهَا عِلَامَةُ الْإِعْرَابِ.

وقوله: «وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ»: هَذَا مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَحَدَّثُ بَعْدَ

النَّسَبِ.

مثال ذلك: إذا قلت: (تميم) فالميمُ الثانيةُ التي في (تميم) تكونُ على حَسَبِ العَوَامِلِ، فقد تكونُ مَرْفُوعَةً أو منصوبةً أو مَكْسُورَةً، لكنْ إذا نَسَبْتَ وَجَبَ فيها الكسْرُ، ولهذا قال: (وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ)، أي: كُلُّ الَّذِي تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ، فتقولُ: (تَمِيمِيٌّ)، وتقولُ: (نَحْوِيٌّ)، وتقولُ: (مَكِّيٌّ)، وعلى هذا فَقَسْ.

كذلك من الأحكامِ أَنَّ الإعرابَ يَنْتَقِلُ مِمَّا قَبْلَهَا إِلَيْهَا، فَبَدَلًا مِنْ أَنْ يَكُونَ الإعرابُ على آخِرِ المنسوبِ إليه، يَكُونُ الإعرابُ على ياءِ النِّسْبَةِ، كَأَنْ تَقُولَ مَثَلًا: (جاءَ تَمِيمٌ)، و(رَأَيْتُ تَمِيمًا)، و(مَرَرْتُ بِتَمِيمٍ)، لكنْ إذا نَسَبْتَ انْتَقَلَ الإعرابُ إلى ياءِ النِّسْبَةِ، فتقولُ: (جاءَ تَمِيمِيٌّ)، و(رَأَيْتُ تَمِيمِيًّا)، و(مَرَرْتُ بِتَمِيمِيٍّ).

- ٨٥٦- وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفُ، وَتَا تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّتَهُ لَا تُثَبِّتَا
٨٥٧- وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَأَوَا، وَحَذْفُهَا حَسَنٌ

الشرح

قوله: «مِثْلُهُ»: أي: مِثْلَ يَاءِ الْكُرْسِيِّ.

وقوله: «مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفُ»: أي: إِذَا حَوَى الْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ يَاءً كِيَاءِ الْكُرْسِيِّ وَجَبَ حَذْفُهَا لِيَنَلَّاجْتَمِعَ مِثْلَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ.

مثاله: (الشَّافِعِيُّ) اسْمُ لِحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ، نِسْبَةٌ إِلَى جَدِّهِ شَافِعٍ، لَكِنْ عِنْدَمَا تَنْسُبُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ تَقُولُ: (الشَّافِعِيُّ)، وَهَذِهِ الْيَاءُ لَيْسَتْ هِيَ الْيَاءُ الَّتِي فِي الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ، بَلِ الْيَاءُ الَّتِي فِي الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ حُذِفَتْ، وَلهَذَا قَالَ: (وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفُ)، أَي: أَحْذِفْ مِثْلَ هَذَا الْحَرْفِ - وَهُوَ الْيَاءُ الْمُسَدَّدَةُ - مِنْ كَلِمَةِ حَوَتْ هَذَا الْحَرْفَ، فَإِذَا قُلْتَ: (أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَجْرٍ الشَّافِعِيُّ) فَالْيَاءُ الَّتِي فِي (الشَّافِعِيِّ) هُنَا غَيْرُ الْيَاءِ الَّتِي فِي قَوْلِكَ: (مُحَمَّدُ ابْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ)؛ لِأَنَّ الْيَاءَ فِي الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ الْأَوَّلِ حُذِفَتْ، وَحَلَّتِ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ مَحَلَّهَا.

فإذا قال قائل: وما الفائدة من هذا؟

قلنا: الفائدة أنك إذا قلت: (أحمد بن علي بن حجير الشافعي) فهنا (الشافعي) نسبة إلى الإمام نفسه، لا إلى شافع الذي هو جده.

وقوله: «وَتَا تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا»: هذا الثاني والثالث مِمَّا يُحَذَفُ، فتاءُ التَّأْنِيثِ يَجِبُ حَذْفُهَا، فتقولُ في (مَكَّةَ): (مَكِّيُّ)، ولا تقولُ: (مَكَّتِيُّ)، وتقولُ في (تِجَارَةَ): (تِجَارِيُّ)، وفي (وَرْدَةَ): (وَرْدِيُّ)، وفي (مَدِينَةَ): (مَدَنِيُّ).

إِذَنْ: تاءُ التَّأْنِيثِ تُحَذَفُ بِكُلِّ حَالٍ سِوَاءَ كَانَتْ رَابِعَةً أَمْ أَكْثَرَ.

وقوله: «أَوْ مَدَّتَهُ»: أي: مَدَّةُ التَّأْنِيثِ، وهي أَلْفُ التَّأْنِيثِ الْمُقْصُورَةُ، فَتُحَذَفُ كَذَلِكَ، ولهذا قال: (لَا تُثْبِتَا).

فالنَّسْبَةُ إِلَى (سَلْمَى) نَقُولُ فِيهَا: (سَلْمِيُّ)، فَنَحْذِفُ الْأَلْفَ، وَالنَّسْبَةُ إِلَى (حُبْلَى) نَقُولُ فِيهَا: (حُبْلِيُّ)، وَفِيهَا وَجْهٌ آخَرٌ، كَمَا سَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

وقوله: «وَإِنْ تَكُنْ»: الضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى أَلْفِ التَّأْنِيثِ الْمُقْصُورَةِ، وَلَيْسَ إِلَى تَاءِ التَّأْنِيثِ.

وقوله: «تَرْبَعُ»: أي: إِذَا جَاءَتْ رَابِعَةً، لَكِنَّ النَّظْمَ يُضَيِّقُ عَلَى الْإِنْسَانِ، فَقَدْ يُعَبِّرُ النَّاطِمُ بِشَيْءٍ خَفِيِّ عَادِلًا عَمَّا هُوَ وَاضِحٌ مِنْ أَجْلِ الضَّرُورَةِ.

وقوله: «ذَا ثَانٍ سَكَنَ»: أي: فِيمَا ثَانِيهِ سَاكِنٌ.

مثالُه: (حُبْلَى) الْأَلْفُ فِيهَا رَابِعَةٌ، وَالثَّانِي فِيهَا سَاكِنٌ، فَتَنْطَبِقُ عَلَى قَوْلِهِ: «وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ»، فَهَذَا يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (فَقَلْبُهَا وَآوَا وَحَذْفُهَا حَسَنٌ)، فَتَقُولُ فِي النَّسْبَةِ: (حُبْلَوِيُّ)، وَهَذَا قَلْبُهَا وَآوَا، وَتَقُولُ: (حُبْلِيُّ)، وَهَذَا حَذْفُهَا.

وقوله: «قَلْبُهَا وَآوَا»: (قَلْبُ) مُبْتَدَأٌ، وَالخَبْرُ (حَسَنٌ).

إِذْنُ: القاعدة من هذا: إذا كانت ألف التَّائِيثِ رابعةً فيما ثَانِيهِ ساكنٌ جازَ فيها وَجْهَانِ: قَلْبُهَا واوًا، والحذفُ، والأصلُ الَّذِي يَنْبِي على القاعدةِ هو الحذفُ؛ لأنَّ المؤلِّفَ - رحمه الله - قال فيما سَبَقَ: (أَوْ مَدَّتْهُ لَا تُثْبِتَا).

٨٥٨- لِشِبْهَهَا الْمُلْحِقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

الشرح

قوله: «لِشِبْهَهَا»: أي: شِبْهَ أَلِفِ التَّائِيثِ.

«الْمُلْحِقِ»: أي: الَّذِي يُلْحِقُ بِالْفِ التَّائِيثِ، فهُنَاكَ أَلِفٌ يُسَمُّونَهَا أَلِفَ الْإِلْحَاقِ، لَيْسَتْ لِلتَّائِيثِ وَلَا أَصْلِيَّةً، مِثْلَهَا: (عَلَقَى) وَ(حَبَرَكَى) ^(١)، يَقُولُونَ: إِنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِ(سَفَرَجَلٍ)، فَهُمْ لَمَّا رَأَوْا هَذِهِ الْأَلِفَ لَيْسَتْ أَصْلِيَّةً وَلَا لِلتَّائِيثِ -لِأَنَّ اسْمَهُ لِلذِّكْرِ- قَالُوا: إِنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِ(سَفَرَجَلٍ)، فَالْأَلِفُ -إِذَنْ- أَصْلِيَّةٌ جَاءَتْ لِلإِلْحَاقِ بِ(سَفَرَجَلٍ).

فَالْأَلِفُ الَّتِي لِلإِلْحَاقِ يَثْبُتُ لَهَا حُكْمُ أَلِفِ التَّائِيثِ، وَهَذَا قَالَ: (مَا لَهَا).

وقوله: «وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى»: أي: أَنَّ الْأَلِفَ الْأَصْلِيَّةَ الَّتِي هِيَ رَابِعَةٌ فَأَكْثَرُ فِيهَا ثَانِيهِ سَاكِنٌ يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ كَمَا سَبَقَ، لَكِنَّ الْقَلْبَ فِي الْأَصْلِيِّ (يُعْتَمَى)، أي: يُخْتَارُ.

فَأَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَنَّ الْأَلِفَ الْمُقْصُورَةَ تَكُونُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ: التَّائِيثُ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الْحَذْفُ، وَإِذَا كَانَتْ رَابِعَةً فِيهَا ثَانِيهِ سَاكِنٌ يَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ: الْحَذْفُ، وَالْقَلْبُ.

(١) علقى اسم لنبات، والحبركى: الطويل الظهر القصير الرجلين، والحبركى القراد أيضا. انظر اللسان (علق)، و(حبرك).

الثاني: ألف الإلحاق، وحكمها حكم ألف التأنيث في أنها تُحذف، إلا إذا كانت رابعةً فيما ثانيه ساكنٌ، فيجوزُ فيها الوجهان.

وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ - رحمه الله - حتى في ألف التأنيث أن الحذفَ وقلبها واوًا سواءً.

الثالثُ: الألفُ الأصليَّةُ، ونقولُ فيها ما نقولُ في ألف التأنيثِ إلا أن المؤلفَ - رحمه الله - يقولُ: إن قلبها واوًا هو الذي يُختارُ، وهو أولى.

٨٥٩- وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عَزِلْ
٨٦٠- وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعِنُّ

الشرح

قوله: «الألف»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لقوله: (أزل).

وقوله: «الجائز»: صِفَتُهُ، ومعنى (الجائز أربعا): أي: الذي تجاوز أربعة أحرفٍ، فالألفُ إذا تجاوزَ أربعةَ أحرفٍ فإنه يُحذفُ بكلِّ حالٍ، سواءً كان للتأنيث أم أصليا أم للإلحاق.

مثال ذلك: (مُصْطَفَى) نقولُ فيه: (مُصْطَفِيٌّ)؛ لأنه ألفٌ جاوزَ أربعةَ أحرفٍ.

إِذَنْ: أَلِفُ التَّأْنِيثِ صَارَ لَهَا أَحْوَالٌ:

الحال الأولى: إذا كانت خامسةً فأكثرَ فإنها تُحذفُ.

الحال الثانية: إذا كانت رابعةً، فإذا كان ثاني ما هي فيه ساكناً جازَ فيها الوجيهان: حذفها وقلبها واوًا، وإن كان غير ساكنٍ وجبَ حذفها، ووجه ذلك من كلام المؤلف - رحمه الله - أنه لم يستثنِ إلا قوله: (وإن تكنُ ترْبَعُ ذا ثانٍ سَكَنَ * فَقَلْبُهَا وَآوًا وَحَذْفُهَا حَسَنٌ)، أي: والباقي على أصلِ الحذفِ.

وأما الألفُ الأصليةُ فلها ثلاثُ حالاتٍ:

الحال الأولى: إذا كانت ثالثةً، فيجبُ قلبُها واوًا، مثل: (هُدَى) نقولُ

فيها: (هُدَوِيٌّ)، و(فتى) نقولُ فيها: (فتويٌّ)، و(عصا) نقولُ فيها: (عصويٌّ).

الحال الثانية: إذا كانت رابعةً جازَ فيها وَجْهَان: قَلْبُهَا وَأَوَا، وَحَذْفُهَا، مثل: (مَقْهَى) نقولُ فيها: (مَقْهِي)، و(مَقْهَوِيٌّ)، ومثلُهَا: (مَلْهَى) نقولُ فيها: (مَلْهِي)، و(مَلْهَوِيٌّ)، وكذلك (مَرْعَى) نقولُ فيها: (مَرْعِيٌّ) و(مَرْعَوِيٌّ).

الحال الثالثة: إذا كانت خامسةً فأكثر، فيجِبُ الحذفُ، مثل: (مُصْطَفَى) نقولُ فيها: (مُصْطَفِيٌّ)، (مُستَقْصَى) نقولُ فيها: (مُستَقْصِيٌّ)، و(مُستَشْفَى) نقولُ فيها: (مُستَشْفِيٌّ).

وقوله: «كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عَزَلُ»: أي: أنَّ يا المنقوصِ إذا كان خامسًا فأكثرَ فَإِنَّهُ يُعَزَلُ، أي: يُحذفُ.

مثاله: (مُهْتَدِي)، فالياءُ هنا خامسةٌ، فيجِبُ أنْ تُحذفَ، فإذا نَسَبْتَ إلى (مُهْتَدِي) تقولُ: (مُهْتَدِيٌّ) بالتشديدِ.

لكن لو نَسَبَ إلى (المُهْدِي) تقولُ: (المُهْدِيٌّ) كما في القاعدةِ السَّابِقَةِ: (وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ احْدَفَ).

وهناك فرقٌ بين (مُهْتَدِي) و(مُهْتَدِي)، ففي (مُهْتَدِي) نقولُ: (جاء مُهْتَدِيٌّ)، وفي (مُهْتَدِي) نقولُ: (جاء مُهْتَدٍ)؛ لِأَنَّهَا مَنْقُوصَةٌ.

وكلمة: (أَزَلُ) و(عَزَلُ) و(لَا تُبْتَا) يُغْنِي عنها أنْ يقولَ: (احْدِفْهَا)، لكنْ نَظَرًا لِضَيْقِ النَّظْمِ كَانَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللهُ - يُعَبِّرُ بِهَذَا التَّعْبِيرِ.

إِذَنْ: صَارَ الَّذِي يُحْدَفُ:

الياءُ الَّتِي تُشْبِهُ يَاءَ النَّسَبِ.

تاءُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا.

مَدَّةُ التَّأْنِيثِ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً فِيمَا ثَانِيهِ سَاكِنٌ، فَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ.
 وَمَدَّةُ الْإِلْحَاقِ وَالْمَدَّةُ الْأَصْلِيَّةُ حُكْمُهَا حُكْمُ مَدَّةِ التَّأْنِيثِ، إِلَّا أَنْ الْأَوَّلَى
 فِي الْأَصْلِيَّةِ الْقَلْبُ.

يَاءُ الْمَنْقُوصِ إِذَا كَانَ خَامِسًا فَأَكْثَرُ.

وَقَوْلُهُ: «وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ»: أَي: إِذَا كَانَتِ الْيَاءُ رَابِعَةً
 فَالْحَذْفُ أَحَقُّ مِنَ الْقَلْبِ.

وَقَوْلُهُ: «وَحَتْمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنِي»: أَي: إِذَا كَانَتِ الْيَاءُ ثَالِثَةً وَجَبَ أَنْ
 نَقْلِبَهَا وَآوًا.

٨٦١- وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا، وَ(فَعِلٌ) وَ(فُعِلٌ) عَيْنُهُمَا انْفِتَاحٌ وَ(فِعِلٌ)

الشرح

قوله: «ذَا الْقَلْبِ»: يجوز: (ذَا الْقَلْبِ)، أي: صاحبَ الْقَلْبِ، لكن يقولون: (ذَا الْقَلْبِ) أحسن، أي: أولِ هذا الْقَلْبِ؛ لَأَنَّهُ قَالَ: (وَحَتَّمْ قَلْبُ ثَالِثٍ).

وقوله: «أَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا»: أي: اجْعَلْ ما قبله مفتوحًا، وعلى هذا فنقول: (أَوَّلِ) فعلٌ أمرٌ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وجوبًا، و(ذَا) مفعولٌ به مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ نصبٍ إذا قلنا: إِنَّهُ اسْمٌ إِشَارَةٌ، وَإِنَّ المعنى: وَأَوَّلِ هذا الْقَلْبِ، فَإِنْ جَعَلْنَاهُ بِمعنى (صَاحِبِ) فنقول: (ذَا) مفعولٌ به منصوبٌ بالألفِ نيابةً عن الفتحية؛ لَأَنَّهُ من الأسماءِ الخمسةِ أو الستةِ.

وقوله: «انْفِتَاحًا»: هذا المفعولُ الثاني لـ(أَوَّلِ).

وقوله: «الْقَلْبِ»: إذا كان (ذَا) اسْمَ إِشَارَةٍ، فَ(الْقَلْبِ) بَدَلٌ، وَإِنْ كَانَتْ اسْمًا بِمعنى (صاحب)، فهي مجرورةٌ بالإضافةِ.

والمعنى: اجْعَلْهُ يَلِي انْفِتَاحًا، أي: أَنْ ما قبله يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مفتوحًا، فإذا قَلْبُنَا وَجَبَ أَنْ نَفْتَحَ ما قبله بكلِّ حالٍ.

مثال ذلك: (شَحِيحٍ)، نقولُ في النسبةِ إليها: (شَحْوِيٌّ)، فَقَلْبُنَا الواوِ ياءٌ؛ لِأَنَّهَا ثَالِثَةٌ، فَيَجِبُ أَنْ نَفْتَحَ ما قبلها ولو كان مكسورًا، ولا نقولُ: (شَحْوِيٌّ)،

هذا معنى قوله: (وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا)، وعلى هذا فمتى قَلِبَ حرفُ العِلَّةِ
وَأَوَّ وَجَبَ فَتَحُ ما قبله بناءً على هذه القاعدة.

وقوله: «و(فَعِلٌ) و(فَعِلٌ) عَيْنُهَا انْفَتْحٌ و(فَعِلٌ)»: هذه ثلاثُ كلماتٍ كُلُّ
منها على ثلاثة أَحْرَفٍ، لكنَّ الأولى مفتوحةُ الفاءِ، والثانية مضمومةُ الفاءِ،
والثالثة مكسورةُ الفاءِ، فإذا نَسَبْتَ إلى هذه الثلاثِ فافتحْ عَيْنَهَا، وأما فَأُوها
فَتَبَقَى على ما هي عليه، فإن كانت مضمومةً فهي مضمومةٌ، وإن كانت
مكسورةً فهي مكسورةٌ، وإن كانت مفتوحةً فهي مفتوحةٌ، وسكتَ المؤلِّفُ -
رحمه الله - عن اللّام؛ لأنَّها على حَسَبِ الإعرابِ، فإذا كان الإعرابُ يقتضي أن
تكونَ مرفوعةً رُفِعَتْ، أو منصوبةً نُصِبَتْ... إلخ، وهذا إذا لم تَنَسُبْ، أمّا مع
النسبة فقد تَقَدَّمَ أن ما قبل ياءِ النسبةِ يَجِبُ أن يكونَ مكسورًا، إنَّما الَّذي يَتَغَيَّرُ
هو العينُ فقط، فُتْمَتِحُ على كلِّ حالٍ.

وقوله: «عَيْنُهَا»: (عَيْنٌ) مفعولٌ مُقَدَّمٌ ل(انْفَتْحَ)، أي: اجْعَلْ عليها فَتْحَةً.

فإذا نَسَبْتَ إلى (فَعِلٌ) تقولُ: (فَعَلِيٌّ)، ولا تقولُ: (فَعِلِيٌّ)، مثاله: (نَمِرٌ)،
فعندما نَنَسُبُ إليها نقولُ: (نَمِرِيٌّ)، ويُقالُ: ابنُ عَبْدِ الْبَرِّ النَّمِرِيٌّ، لكنَّ الظَّاهِرَ
أنَّ هذه النسبةُ ليستُ إلى (نَمِرٍ).

ومثالُ (فَعِلٌ): (دُبَيْلٌ)، تقولُ: (أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّوَيْلِيُّ)؛ لأنَّك إذا نسبتَ إلى
(فَعِلٌ) فافتحِ العَيْنَ، فتقولُ فيها: (دُؤَيْلِيٌّ)، ولا تقولُ: (دُبَيْلِيٌّ).

ومثالُ (فَعِلٌ): (إِبِلٌ)، فإذا أردنا أن نَنَسِبَ شخصًا إلى الإِبِلِ نقولُ:
(إِبِلِيٌّ).

وهل تَدْخُلُ (تَمْرِي) فِي قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللهُ -: (وَفَعِلٌ) وَ (فُعِلٌ)
 عَيْنُهَا افْتَحَ وَ (فَعِلٌ)؟
 نقولُ: لا؛ لأنَّ (تَمْر) ساكنُ الوَسَطِ، فَتَبَقَى عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، وَنَقُولُ فِيهَا:
 (تَمْرِي).

٨٦٢- وَقِيلَ فِي الِ (مَرْمِيٍّ): (مَرْمُويُّ) وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ: (مَرْمِيٌّ)

الشرح

سَبَقَ أَنَّ الْمَنْسُوبَ إِلَى الْيَاءِ الْمُسَدَّدَةِ تُحَذَفُ الْيَاءُ الْأُولَى مِنْهُ، وَيُؤْتَى بِدَهَائِبِ يَاءٍ نِسْبَةٍ جَدِيدَةٍ، فَالنِّسْبَةُ إِلَى (شَافِعِيٍّ) نَقُولُ فِيهَا: (شَافِعِيٌّ)، وَإِلَى (مَرْمِيٍّ) نَقُولُ فِيهَا: (مَرْمِيٌّ)، هَذِهِ هِيَ الْقَاعِدَةُ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْمَرْمِيِّ: (مَرْمُويُّ).

لَكِنَّ قَوْلَهُ: (قِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ)، يَدُلُّ عَلَى التَّضْعِيفِ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ)، فَتَقُولُ: (جَاءَ الْمَرْمُويُّ)، وَتَقُولُ: (جَاءَ الْمَرْمِيُّ) نِسْبَةً إِلَى (مَرْمِيٍّ)، وَلَيْسَ نِسْبَةً إِلَى (مَرْمَى).

٨٦٣- وَنَحْوِ (حَيٍّ) فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَارْزُدُهُ وَآوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ

الشرح

قوله: «حَيٍّ»: إذا أَرَدْتَ أَنْ تَنْسُبَ إِلَيْهِ فَإِنَّ الْيَاءَ الثَّانِيَةَ لَا تُحَذَفُ، بَلْ تَبْقَى، لَكِنْ تُقَلَّبُ وَآوًا عَلَى الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ؛ لِأَنَّهَا ثَالِثَةٌ، أَمَّا الْيَاءُ الْأُولَى فَكَانَتْ سَاكِنَةً، فَتُفْتَحُ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَنْسُبَ إِلَى (حَيٍّ) تَقُولُ: (حَيَوِيٌّ).

وقوله: «وَارْزُدُهُ»: أَي: الثَّانِي مِنْ نَحْوِ (حَيٍّ).

«وَآوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ»: إِذَا كَانَتْ يَأُوهُ أَصْلِيَّةً فَبَقِيَ عَلَى حَالِهَا، وَلَا تُرَدُّ إِلَى وَآوٍ، وَ(حَيٍّ) مَأْخُودٌ مِنَ الْحَيَاةِ، فَالْيَاءُ الْأُولَى فِيهِ أَصْلِيَّةٌ، تَقُولُ: (حَيِيَّ الشَّجَرِ)، وَلَا تَقُولُ: (حَوِيَّ الشَّجَرِ)، فَبَقِيَ الْأُولَى عَلَى أَصْلِهَا، وَتُقَلَّبُ الثَّانِيَةُ وَآوًا، فَتَقُولُ: (حَيَوِيٌّ).

فَإِنْ كَانَتْ الْيَاءُ الْأُولَى فِي نَحْوِ (حَيٍّ) قَدْ قَلِبَتْ عَنْ وَآوٍ فَإِنَّهَا تُرَدُّ إِلَى أَصْلِهَا، مِثْلُ: (طَيٍّ)، فَإِنَّ الْيَاءَ الْأُولَى فِي (طَيٍّ) مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَآوٍ، وَأَصْلُهَا (طَوِيٌّ)، لَكِنْ لِعِلَّةٍ تَضْرِبِيَّةٍ قَلِبَتْ الْوَآوُ يَاءً، فَعِنْدَمَا نَنْسُبُ إِلَى (طَيٍّ) نَقُولُ: (طَوَوِيٌّ)، فَالْيَاءُ الْأُولَى رَدَدْنَاهَا إِلَى أَصْلِهَا وَفَتَحْنَاهَا، وَالْيَاءُ الثَّانِيَةُ تُقَلَّبُ وَآوًا فِي النَّسَبِ.

مِثَالُ آخَرٍ: (لَيٍّ)، إِذَا نَسَبْنَا إِلَيْهَا نَقُولُ: (لَوَوِيٌّ)؛ لِأَنَّ (لَيٍّ) أَصْلُهَا مِنْ (لَوِيٍّ، يَلْوِي، لَوِيًّا)، وَفِي لُغَتِنَا الْعَامَّةِ نَقُولُ: (لَوَاهُ لَوِيًّا عَظِيمًا)، وَالصَّوَابُ: (لَوَاهُ لَيًّا عَظِيمًا).

مثال آخر: (شَيْءٌ)، إذا أَرَدْتَ أَنْ تَنْسُبَ إِلَيْهَا تَقُولُ: (شَوَوِيٌّ)؛ لِأَنَّ الْيَاءَ الْأُولَى وَآوُ، مِنْ (شَوَى، يَشْوِي)، مِثْلَ (طَوَى، يَطْوِي)، (لَوَى، يَلْوِي).
وإذا أَرَدْتَ أَنْ تَنْسُبَ إِلَى (شَيْءٍ) تَقُولُ: (شَيْئِيٌّ).

مثال آخر: إذا أَرَدْتَ أَنْ تَنْسُبَ رَجُلًا يَأْخُذُ النَّوَى مِنَ التَّمْرِ وَيَبِيعُهُ تَقُولُ: (فُلَانٌ نَوَوِيٌّ)، وَفِي لُغَتِنَا نُسَمِّي النَّوَى (عَبَسًا)، فَتَقُولُ: (عَبْسِيٌّ) وَفِي لُغَةٍ مِّنْ يُسَمُّونَهُ (فِصًّا) نَقُولُ: (فِصْمِيٌّ)، وَالنَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - نَسَبَهُ إِلَى بَلَدٍ تُسَمَّى (نَوَى).

٨٦٤- وَعَلِمَ التَّشْيِةَ اِحْدَفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ

الشرح

قوله: «عَلِمَ»: بمعنى عَلامَةٍ، والمعنى أَنَّكَ إِذَا نَسَبْتَ إِلَى مُثْنَى وَجَبَ أَنْ تَحْدِفَ عَلامَةَ التَّشْيِةِ، وَعَلامَةُ التَّشْيِةِ أَلْفٌ وَنُونٌ، أَوْ يَاءٌ وَنُونٌ.

مثال ذلك: (زَيْدَان) نَقُولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَيْهِ: (زَيْدِيٌّ)، فَنَحْدِفُ الألفَ وَالنُّونَ.

مثال آخَرُ: (بَحْرَيْنُ)، نَقُولُ فِيهَا: (بَحْرِيٌّ)، وَلَا نَقُولُ: (بَحْرَيْنِيٌّ)، وَلَا: (بَحْرَانِيٌّ)؛ لِأَنَّهُ يُجِبُ أَنْ نَحْدِفَ عَلامَةَ التَّشْيِةِ.

والمسألة فيها خلافٌ، فعلى القولِ بَأَنَّ جَمَعَ المَذْكَرِ السَّالِمِ والمُثْنَى يُعْرَبَانِ بِحَرَكَاتِ عَلَى النُّونِ، مِثْلُ: (حَيْنُ)، وَ(دَيْنُ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَتَقُولُ: (سَالَتِ البَحْرَيْنِ)، وَ(سَكَنَتِ البَحْرَيْنِ)، وَ(سافَرْتُ إِلَى البَحْرَيْنِ)، فَيُعْرَبُونَ بِحَرَكَاتِ عَلَى النُّونِ، عَلَى هَذَا الرَّأْيِ نَنْسُبُ إِلَيْهَا بِدُونِ حَذْفِ العَلامَةِ، فَتَقُولُ: (بَحْرَيْنِيٌّ)، فَتَبْقَى النُّونُ؛ لِأَنَّنا جَعَلْنَا النُّونَ كَأَنَّها أَصْلِيَّةٌ حَيْثُ جَعَلْنَاها تُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَتَقُولُ: (بَحْرَانِيٌّ) إِذَا جَعَلْنَاها عَلَى صُورَةِ المَرْفُوعِ.

وقوله: «مِثْلُ ذَا»: يَعْنِي حَذْفَ العَلامَةِ (فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ)، مِثَالُهُ: (مُسْلِمُونَ)، نَنْسُبُ إِلَيْها، وَنَقُولُ: (مُسْلِمِيٌّ)، وَلَا نَقُولُ: (مُسْلِمُونِيٌّ).

مثال آخَرُ: (مُسْلِمَاتٌ) نَقُولُ فِيها: (مُسْلِمِيٌّ)، وَ(شَجَرَاتٌ) نَقُولُ فِيها: (شَجْرِيٌّ)، وَهَكَذَا.

إِذْنَ: علامةُ الجَمْعِ وعلامةُ التَّثْنِيَةِ يَجِبُ أَنْ تُحذَفَ؛ لِأَنَّهَا عَلَى تَقْدِيرِ
الْمُنْفَصِلِ؛ إِذْ هِيَ عِلْمَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى بِنْيَةِ الْكَلِمَةِ، فَوَجَبَ أَنْ تُحذَفَ.

٨٦٥- وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: (طَيِّبٍ) حُذِفَ وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِالْأَلْفِ

الشرح

قوله: «ثَالِثٌ»: مُبْتَدَأٌ، وَسَوْغَ الْإِبْتِدَاءِ مِنْهُ بِالنَّكْرَةِ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِقَوْلِهِ: (مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ)، وَجَمَلَةٌ (حُذِفَ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، أَيْ: حَذَفَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ.

مثال ذلك: (طَيِّبٍ) أَرْبَعَةٌ أَحْرَفٍ، الثَّالِثُ مِنْهَا هُوَ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ فِي (طَيِّبٍ)، فَإِذَا نَسَبَتْ إِلَى (طَيِّبٍ) وَنَحْوِهِ يَجِبُ أَنْ تُحْذَفَ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ وَهِيَ ثَالِثَةُ الْحُرُوفِ بِالنِّسْبَةِ لِلْكَلِمَةِ كَكُلِّ، فَتَقُولُ: (طَيِّبِيٌّ)، وَتَقُولُ فِي (جَيِّدٍ): (جَيِّدِيٌّ)، وَعَلَى هَذَا فِقَسْ، فَكُلَّمَا أَتَى الْيَاءُ مُشَدَّدَةً ثَانِيَةً فَإِنَّهَا تُحْذَفُ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ مِنْ هَذِهِ الْيَاءِ الْمَشَدَّدَةِ.

مثال آخر: (طَيِّبِيٌّ)، نَقُولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَيْهَا: (طَيِّبِيٌّ)، وَلَكِنْ أَهْلُ اللُّغَةِ يَحْكُمُونَ وَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِمْ، فَهُمْ يَقُولُونَ: (فُلَانُ الطَّائِيُّ)، وَلَا يَقُولُونَ: (فُلَانُ الطَّيِّبِيُّ)، فَيَجْعَلُونَ الْيَاءَ أَلْفًا.

فَإِذَا قِيلَ: كَيْفَ قَالَ: (وَشَذَّ طَائِيٌّ)؟

نَقُولُ: الْفَرْقُ بَيْنَ (نَدَرَ) وَ(شَذَّ): أَنَّ (شَذَّ) بِاعْتِبَارِ الْقَوَاعِدِ، وَ(نَدَرَ) بِاعْتِبَارِ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ، فَاللُّغَةُ الْقَلِيلَةُ يُقَالُ فِيهَا: (نَدَرَ)، وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الْكَثِيرَةُ لَكِنَّهَا خَارِجَةٌ عَنِ قَوَاعِدِ النَّحْوِ يُقَالُ فِيهَا: (شَاذٌ)؛ لِأَنَّهُ فَرَضَ نَفْسَهُ بِاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ لَهُ، لَكِنْ خَالَفَ الْقَوَاعِدَ، فَيَكُونُ شَاذًا، لَكِنَّهُ شَاذٌ يُعْمَلُ بِهِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، بَيْنَمَا الشَّاذُّ فِي الْحَدِيثِ لَا يُعْمَلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَمِنْ شُرُوطِ

الصَّحِيحُ أَلَّا يَكُونَ شَاذًا.

فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي فُلَانٌ الطَّائِيُّ) لَا تَقُولُ: إِنَّكَ لِحَنْتٌ، فَأَنَا أَعْمَلُ بِهِ، لَكِنْ لَا أَقِيسُ عَلَيْهِ.

إِذْنُ: الْقَاعِدَةُ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ: أَنَّ كُلَّ اسْمٍ رُبَاعِيٍّ ثَانِيهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ فَإِنَّا نَحْذِفُ الْيَاءَ الثَّانِيَةَ.

فَإِذَا قَالَ إِنْسَانٌ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: (طَائِيٌّ)؟

نَقُولُ: هَذَا خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ، فَهُوَ شَاذٌ.

٨٦٦- و(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةٍ) التَّزِمُ و(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةٍ) حُتِمَ

الشرح

إذا كان المنسوب إليه (فَعِيلَةً) نقولُ: (فَعَلِيٌّ)، مثاله: (جَرِيدَةٌ) نقولُ: (جَرِيدِيٌّ)، و(صَحِيفَةٌ) نقولُ: (صَحِيفِيٌّ)، ولو أننا أبقينا حُرُوفَ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ على ما هي عليه لقلنا في النسبة إلى (صَحِيفَةٍ): (صَحِيفِيٌّ) وفي (جَرِيدَةٍ): (جَرِيدِيٌّ)، وفي (عَرِيْسَةٍ): (عَرِيْسِيٌّ)، وفي (عَرِيْزَةٍ): (عَرِيْزِيٌّ)، والصَّوَابُ: (عَرِيْزِيٌّ)، وكذلك نقولُ في (عَقِيْدَةٍ): (عَقَدِيٌّ)، ولا نقولُ: (عَقِيْدِيٌّ)؛ لأنَّ (فَعِيلَةً) تُحَذَفُ يَأْوُهُا، وتُفْتَحُ عَيْنُهَا.

وقوله: «التَّزِمُ»: أي: لُغَةً لَا شَرْعًا، فلو أننا قلنا في (صَحِيفَةٍ): (صَحِيفِيٌّ)، وفي (جَرِيدَةٍ): (جَرِيدِيٌّ)، وفي (عَقِيْدَةٍ): (عَقِيْدِيٌّ) لم يكن فيه شيءٌ شرعًا، أمَّا لُغَةً فففيه.

وقوله: «و(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةٍ) حُتِمَ»: أي: أنه إذا جاءت كلمة على وزن (فَعِيلَةٍ)، وأردنا أن ننسب إليها فلا بُدَّ أن نحذف الياء كما سبق، فنقولُ في (عُنَيْزَةٍ) إذا نسبنا إليها: (عُنَيْزِيٌّ)، ولا نقولُ: (عُنَيْزِيٌّ)، ونقولُ في (بُرَيْدَةٍ): (بُرَيْدِيٌّ)، ولا نقولُ: (بُرَيْدِيٌّ)، ونقولُ في (جُهَيْنَةٍ): (جُهَيْنِيٌّ)، وعلى هذا فقس.

إِذَنْ: (فَعِيلَةً) فِي النَّسْبَةِ إِلَيْهَا نَقُولُ: (فَعَلِيٌّ)، وهي قاعدة مُطَرِّدَةٌ.

٨٦٧- وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّاءُ أُولِيًّا

الشرح

قوله: «مُعَلَّ لَامٍ»: أي: الذي آخِرُهُ حَرْفٌ عِلَّةٌ.

وقوله: «عَرِيًّا»: أي: خَلَا مِنَ التَّاءِ؛ لِأَنَّ (فَعِيلَةً) و(فُعَيْلَةً) فِيهِمَا تَاءٌ.

وقوله: «الْمِثَالَيْنِ»: هُمَا (فَعِيلَةً) و(فُعَيْلَةً).

وقوله: «بِمَا التَّاءُ أُولِيًّا»: يَعْنِي: أَلْحَقُوهُ بِمَا فِيهِ التَّاءُ، فَالْمُعَلُّ اللَّامُ إِذَا عَرِيَ مِنَ التَّاءِ فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِمَا فِيهِ التَّاءُ، وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ عَلَى (فَعَلِيٍّ) أَوْ (فُعَلِيٍّ).

مِثَالُ (فَعَلِيٍّ): (عَدِيٍّ)، فِيهِ النِّسْبَةُ إِلَيْهِ نَقُولُ: (عَدَوِيٌّ)، وَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نُنْسَبَ إِلَى لَفْظِهِ لَقُلْنَا: (عَدِيوِيٌّ)، وَلَكِنَّا لَا نُنْسَبُهُ إِلَى لَفْظِهِ، بَلْ نُنْسَبُهُ ك(فَعِيلَةً).

مِثَالُ (فُعَلِيٍّ): (قُصِيٍّ)، نَقُولُ فِيهِ: (قُصَوِيٌّ)، كَمَا نَقُولُ فِي (عُنَيْزَةٍ): (عُنَيْزِيٌّ).

وَ(عَدِيٍّ) مِثَالُ (فَعِيلَةً)، وَ(قُصِيٍّ) مِثَالُ (فُعَيْلَةً).

فَأَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَنَّ مَا خَلَا مِنَ التَّاءِ وَهُوَ عَلَى وَزْنِ (فَعِيلَةً) أَوْ (فُعَيْلَةً)، وَكَانَ مُعْتَلَّ اللَّامِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَقْرُونِ بِالتَّاءِ، أَي: أَنَّهُ يُنْسَبُ عَلَى (فَعَلِيٍّ) أَوْ عَلَى (فُعَلِيٍّ).

وفهم من قوله: (مُعَلَّ لَامٍ)، أنه إذا كانت لَامُهُ صحيحةً ونُسِبَ إليه على (فُعَلِيٍّ)، فإنه يكونُ شاذًّا.

مثال ذلك: (قُرَيْشٌ) يُقَالُ فِيهَا: (قُرَيْشِيٌّ)، فهذا استعمالُ العَرَبِ لها، لكنَّه على قَاعِدَتِهِ شاذٌّ؛ لأنَّ وَزْنَ (قُرَيْشٍ) (فُعَيْلٍ)، فاللَّامُ غَيْرُ مُعَلَّةٍ، فكان مُقْتَضَى ما قَالَ ابنُ مَالِكٍ -رحمه الله- في قوله: (وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ...)، أنْ نقولَ في النِّسْبَةِ إلى (قُرَيْشٍ): (قُرَيْشِيٌّ)؛ لأنَّه لم يَحْكَمْ بِالْحَاقِ الحَاقِي مِنَ التَّاءِ بِمَا فِيهِ التَّاءُ إِلَّا إِذَا كَانَ مُعَلَّ اللَّامِ، وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ إِذَا كَانَ صَحِيحَ اللَّامِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ، فنقولُ في النِّسْبَةِ إلى (قُرَيْشٍ): (قُرَيْشِيٌّ).

مثالٌ آخَرُ: (ثَقِيفٌ)، نقولُ فِيهَا: (ثَقِيفِيٌّ)، واللَّامُ في (ثَقِيفٍ) صحيحةٌ، ومع ذلك فالعَرَبُ يقولون: (ثَقِيفِيٌّ)، ومُقْتَضَى ما قَعَدَهُ ابنُ مَالِكٍ -رحمه الله- أنْ نقولَ: (ثَقِيفِيٌّ).

إِذَنْ: يكونُ قولنا في النِّسْبَةِ إلى (ثَقِيفٍ): (ثَقِيفِيٌّ)، وإلى (قُرَيْشٍ): (قُرَيْشِيٌّ) يكونُ شاذًّا، وهذا رأيُ سِيبَوِيهِ -رحمه الله- قال: إنَّ هذا شاذٌّ، فيُحْفَظُ، ولا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

مثالٌ آخَرُ: (صُهَيْبٌ)، نقولُ فِيهِ: (صُهَيْبِيٌّ)، ولا نقولُ: (صُهَيْبِيٌّ)؛ لأنَّه ما سُمِعَ هذا، وما دامَ أَنَّهُ ما سُمِعَ، فَإِنَّا نَمَثِّبُهُ عَلَى القَاعِدَةِ.

ولكنَّ بعضَ النُّحَوِيِّينَ قال: إنَّ قُرَيْشًا وَثَقِيفًا وما أَشَبَّها مِمَّا كَانَ العَرَبُ يُنْسِبُونَ إِلَيْهِ عَلَى (فُعَلِيٍّ) أو (فُعَلِيٍّ) بكثرةِ كاترةٍ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا قِيَاسِيٌّ، وليسَ بِسَمَاعِيٍّ، وعلى هذا فيكونُ مُطَرِّدًا لا شاذًّا، فيجوزُ أَنْ أَنْسَبَ إِلَى (صُهَيْبٍ)

بـ(صُهَيْبِيٍّ) و(صُهَيْبِيٍّ)، ولا مانع؛ لأنَّ العربَ قالوا في (قُرَيْشٍ): (قُرَيْشِيٍّ)، وهذا مُطَرَّدٌ عندهم، ولا يَعْرِفون: (قُرَيْشِيٍّ) أبداً، وكان يَنْبَغِي أن نُقَعِدَ الوَارِدَ.

مثالٌ آخَرُ: (فَرَضِيٍّ)، وهو نسبةٌ إلى (فَرِيضَةَ)، أمَّا في النَّسْبَةِ إلى (فَرَضٍ) نقولُ: (فَرَضِيٍّ) على لَفْظِهِ.

٨٦٨- وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالِ (طَوِيلَهُ) وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالِ (جَلِيلَهُ)

الشرح

(طَوِيلَةً) على وزنِ (فَعِيلَةٍ)، ومُقْتَضَى القاعدةِ أَنَّكَ إِذَا نَسَبْتَ إِلَى (طَوِيلَةً) تقولُ: (طَوَّلِيَّ)، فَتَحذفُ منها، لكنَّ ابنَ مالِكٍ - رحمه الله - يقولُ: (وَتَمَّمُوا)، يعني بدونِ حذفٍ، فينسبُ إليه على لفظه، فنقولُ في النسبةِ إلى (طَوِيلَةً): (طَوِيلِيَّ)، ولا نقولُ: (طَوَّلِيَّ).

إِذَنْ: هذا كالأستثناءِ من قولِهِ: (وَفَعَلِيَّ) فِي (فَعِيلَةٍ) التَّزِمُ، يعني: ما لم يكنُ كالتَّوِيلَةِ.

أمثلةٌ أُخْرَى: (حَوِيلَةً) نقولُ فيها: (حَوِيلِيَّ)، و(عَلِيلَةً) نقولُ فيها: (عَلِيلِيَّ).

فإن قال قائلٌ: ما السَّببُ في أنَّها خَرَجَتْ؟

نقولُ: السَّببُ أنَّها مُعْتَلَّةُ العَيْنِ، من: (طَالَ، يَطُولُ).

إِذَنْ: كُلُّ (فَعِيلَةٍ) مُعْتَلَّةُ العَيْنِ تَبْقَى على حَالِهَا.

وقولُهُ: «وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالِ (جَلِيلَهُ)»: أي: نُبْقِيها على لَفْظِها، فنقولُ في

النَّسْبَةِ إِلَى (جَلِيلَةٍ): (جَلِيلِيَّ)، وفي النَّسْبَةِ إِلَى (قَلِيلَةٍ): (قَلِيلِيَّ)، وفي (عَزِيزَةٍ): (عَزِيزِيَّ)، وفي (شَدِيدَةٍ): (شَدِيدِيَّ).

فإن قال قائلٌ: لماذا خَرَجَتْ؟

قلنا: لأنَّ فيها حَرْفًا مُضَعَّفًا، حيثُ جَاءَتِ اللَّامُ فِيهَا مُكْرَّرَةً مَرَّتَيْنِ، ولهذا نقولُ في النَّسْبَةِ إِلَى (جَمِيلَةَ): (جَمَلِيٌّ).

الخلاصةُ:

كُلَّمَا نَسَبْنَا إِلَى (فَعِيلَةَ) نقولُ فِيهَا: (فَعَلِيٌّ)، إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُعْتَلَّةَ الْعَيْنِ أَوْ مُضَعَّفَةً فَإِنَّهَا تَبْقَى عَلَى لَفْظِهَا.

وما لم تُكُنْ فِيهِ التَّاءُ مِنْ (فَعِيلَةَ) أَوْ (فُعَيْلَةَ)، فَإِنْ كَانَ مُعْتَلَّ اللَّامِ أُحِقَّ بِهَا، وَإِنْ كَانَ صَحِيحَ اللَّامِ لَمْ يُلْحَقْ، وَمَا وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ فَهُوَ شَاذٌ كَ (قُرَشِيٌّ) وَ (ثَقَفِيٌّ).

٨٦٩- وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يَنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةِ لَهُ انْتَسَبَ

الشرح

الممدودُ يُعاملُ إذا نُسِبَ إليه مُعاملته إذا تُنِّي، وابنُ مَالِكٍ - رحمه الله - يقولُ في الممدودِ:

وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثَنِيًّا وَنَحْوِ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحِيَا
بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرُ مَا ذَكَرُ صَحْحٌ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قِصْرُ

ف(صَحْرَاءُ) الألفُ فيها ممدودةٌ للتأنيثِ، فنقولُ في التثنيةِ: (صَحْرَاوَانِ)، والنسبةُ مثلُ التثنيةِ، فنقولُ في النسبةِ إلى (صَحْرَاءَ): (صَحْرَاوِيٌّ)؛ لأنَّ (صَحْرَاءَ) إذا تُنِّيَتْ وَجَبَ قَلْبُ هَمْزَتِهَا وَاوًا، فإذا نُسِبَ إليها يَجِبُ أَنْ تُقَلَّبَ هَمْزَتُهَا وَاوًا، ولا نقولُ: (صَحْرَائِيٌّ).

وكذلك نقولُ في النسبةِ إلى (حَمْرَاءَ): (حَمْرَاوِيٌّ)، وإلى (صَفْرَاءَ): (صَفْرَاوِيٌّ)، وإلى (سَوْدَاءَ): (سَوْدَاوِيٌّ)، أمَّا (سُودَانِيٌّ) فهي نسبةٌ إلى (سُودَانَ)، وليست نسبةً إلى (سَوْدَاءَ).

وأمَّا (عِلْبَاءَ) فالهمزةُ فيها للإلحاقِ، و(كِسَاءَ) الهمزةُ فيها مُنْقَلِبَةٌ عن أصلِ، وإذا كانتِ الهمزةُ للإلحاقِ كـ (عِلْبَاءَ) أو كانتِ الهمزةُ مُنْقَلِبَةً عن أصلِ كـ (كِسَاءَ) و(رِدَاءَ) وما أشبهها فإنه يُجوزُ فيها الِوَجْهَانِ:

الأوَّلُ: إبقاؤها على أصلِها.

والثَّانِي: قَلْبُهَا وَاوًا.

فنقولُ في النَّسْبَةِ إلى (عِلْبَاء) - وهي الأَعْصَابُ الَّتِي في الرَّقَبَةِ -: (عِلْبَاوِيٌّ) أو (عِلْبَائِيٌّ).

وكذلك يُجُوزُ أَنْ نَقُولَ في النَّسْبَةِ إلى (كِسَاء): (كِسَائِيٌّ)، و(كِسَاوِيٌّ)؛ لأنَّ الْمُؤَلَّفَ - رحمه الله - يَقُولُ: (بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ)، وكذلك في النَّسْبَةِ إلى (رِدَاء) فنقولُ: (رِدَائِيٌّ) أو (رِدَاوِيٌّ)، وفي النَّسْبَةِ إلى (بِنَاء): (بِنَائِيٌّ) أو (بِنَاوِيٌّ)، وعلى هذا فِقِسْ.

وقوله: (وَعَبْرُ مَا ذُكِرَ صَحَّحٌ)، مثالُ ذلك: (قَرَاء) أي: كثيرُ القِرَاءَةِ، و(وَضَاء) أي: كثيرُ الوُضُوءِ، فالهمزةُ فيها أَصْلِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا مِنْ (قَرَأَ) وَمِنْ (تَوَضَّأَ)، فنقولُ في النَّسْبَةِ إلى (قَرَاء): (قَرَائِيٌّ)، وفي النَّسْبَةِ إلى (وَضَاء): (وَضَائِيٌّ)، وتقولُ في (ابْتِدَاء): (ابْتِدَائِيٌّ)؛ لِأَنَّ الهمزةَ أَصْلِيَّةٌ.

أَمَّا (انْتِهَاء) فَأَصْلُهَا (انْتِهَائِيٌّ)، فَصَارَتْ مُنْقَلِبَةً عَنِ أَصْلِ، فَتَقُولُ: (انْتِهَائِيٌّ)، و(انْتِهَاوِيٌّ).

فصارتِ النَّسْبَةُ إلى ما فيه الهمزُ تكونُ على ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الوجهُ الأوَّلُ: أَنْ تُقَلَّبَ الهمزةُ واوًا، وذلك إذا كانتِ لِلتَّأْنِيثِ.

الوجهُ الثَّانِي: أَنْ تَبْقَى على ما هي عليه، وذلك إذا كانتِ أَصْلِيَّةً.

الوجهُ الثَّالِثُ: أَنْ يُخَيَّرَ الإنسانُ فيها بينَ هذا وهذا، وذلك إذا كانتِ

مُنْقَلِبَةً عَنِ أَصْلِ، أو كانتِ لِلإِلْحَاقِ.

- ٨٧٠- وَأَنْسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَرْجَاً، وَلِثَانٍ تَمَّامًا
 ٨٧١- إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِـ (ابْنٍ) أَوْ (ابٍ) أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ
 ٨٧٢- فِيمَا سِوَى هَذَا أَنْسَبْنَا لِأَوَّلٍ مَا لَمْ يُخَفَ لَبْسُ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ

الشرح

هذه الآيات الثلاثة في النسبة إلى المركب، فبعض الأعلام تكون جملة، مثل: (تَأَبَّطَ شَرًّا)، ومثل: (شَابَ قَرْنَاهَا)، وهو اسم رجل يُسَمَّى بهذا الاسم. فإذا أردنا أن ننسب إلى هذه الجملة فإننا ننسب إلى صدرها، فنقول في (تَأَبَّطَ شَرًّا) إذا أردنا أن ننسب إليه: (تَأَبَّطِيُّ)، مثاله: (جاء عبد الله التَّابُّطِيُّ) يعني المنسوب إلى (تَأَبَّطَ شَرًّا).

وتقول: (جاء عبد الله الشَّنِّيُّ) نسبةً إلى (الشَّنْفَرِيُّ).

وتقول: (جاء عبد الله الشَّابِيُّ) نسبةً إلى (شَابَ).

وظاهر كلام ابن مالك - رحمه الله - أنه لا يجوز أن ينسب إلى عجزها، فلا نقول في النسبة إلى (تَأَبَّطَ شَرًّا): (جاء الشَّرِّيُّ)، أو نقول في (شَابَ قَرْنَاهَا): (جاء القرنيُّ).

وقوله: «وَلِصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَرْجَاً»: المركب تركيباً مزجياً في اللغة هو علم ضم فيه كلمتان إحداهما إلى الأخرى، لا على سبيل النسبة؛ لأنه لو كان على سبيل النسبة لكان مركباً إضافياً، ولكنه على سبيل الخلط، ولهذا سمي مزجياً،

والمزج هو الخلط، فكأننا مزجنا هاتين الكلمتين حتى صارتا كلمة واحدة، ولهذا يكون الإعراب على الآخر.

مثال ذلك: (حَضَرَ مَوْتُ)، و(حَضَرَ) فيها بعض الشيء من التغيير؛ لأنَّ أصلها (حَضَرَ مَوْتُ)، ثمَّ رُكِّبَتِ الكلمة الأولى مع الثانية، وجُعِلَتَا اسمًا لواحد. فعندما ننسبُ إلى (حَضَرَ مَوْتُ) فمُقْتَضَى القياس أن نقول: (حَضَرِيُّ)، لكنهم أدخلوا الميم مع الكلمة الأولى، وصاروا يقولون: (حَضَرَمِيُّ).

مثال آخر: (بَعْلَبَكُّ)، فعندما ننسبُ إلى (بَعْلَبَكُّ) نقول: (بَعْلِيُّ)، ولا نقول: (بَعْلَبَكِّيُّ).

وقوله: «وَلِثَانٍ تَمَّا إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِ(ابْنٍ) أَوْ (أَبٍ)»: أي: وانسب للثاني إذا تمَّ إضافة مَبْدُوءَةٌ بِ(ابْنٍ) أَوْ (أَبٍ)، فلا ننسبُ إلى صَدْرِ المُرَكَّبِ تَرْكِيبًا إِضَافِيًّا، ولكن ننسبُ لِعَجْزِهِ.

مثاله: (ابنُ مَالِكٍ)، فلا نقول: (هذا ابني مَالِكِيُّ)، ولا نقول: (هذا ابنيُّ)، ولكن نقول: (هذا مَالِكِيُّ).

فإن قال قائل: إذا قلنا: (هذا مَالِكِيُّ) فقد يظنُّ المُخَاطَبُ أَنَّهُ نَسَبَةٌ إِلَى مَالِكٍ نَفْسِهِ، لا إلى ابنِ مَالِكٍ، فما هو الجوابُ عن هذا الإشكال؟

نقول: الجوابُ أنَّ السِّيَاقَ يُعَيِّنُ المُرَادَ كما قلنا في مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ.

مثال آخر: (ابنُ الزُّبَيْرِ)، نقولُ في النِّسْبَةِ إِلَيْهِ: (زُبَيْرِيُّ)، لكن يردُّ علينا الإشكالُ الَّذِي سَبَقَ، وهو أنَّ النِّسْبَةَ إِلَى الزُّبَيْرِ (زُبَيْرِيُّ)، لكن يقولون: إِنَّهُ يَزُولُ بِالسِّيَاقِ، فهو الَّذِي يُبَيِّنُ المُرَادَ.

مثال آخر: (ابن عمر)، نقول في النسبة إليه: (عُمريُّ).

وقوله: «أو (اب)»: أصلها: (أو أب)، لكن لضرورة الشعر نُقِلَتِ الفتحَةُ من الهمزة إلى الواو، فَتَحَرَّكَتِ الواو، وَبَقِيَتِ الهمزة ساكنةً، فصارَ لها حُكْمُ همزة الوصل، والشعرُ كما قال الحريريُّ - رحمه الله - في الملحّة:

وَجَائِزٌ فِي صِنْعَةِ الشَّعْرِ الصَّلِفُ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

مثال (أب): (أبو بكر)، فنقول في النسبة إليه: (بكريُّ).

فإن قال قائل: وما الذي يُدْرِينَا، فَلَعَلَّهُ نِسْبَةٌ إِلَى (بكر)؟

نقول: يُعَيِّنُهُ السِّيَاقُ، وَهَلْ جَدُّهُ أَبُو بَكْرٍ، أَوْ هُوَ مِنْ قَبِيلَةِ بَنِي بَكْرٍ.

وهل مثل ذلك المنسوب إلى (أم)؟

نقول: المؤلف - رحمه الله - لم يذكُرْهُ، لكن نقول: هو مثله، أي: أن كلَّ عَلمٍ ذي كُنْيَةٍ فَإِنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى عَجْزِهِ، وَسَبَقَ فِي الْعَلَمِ أَنَّهُ يَأْتِي اسْمًا وَلَقَبًا وَكُنْيَةً، وَأَنَّ الْكُنْيَةَ مَا صُدِّرَ بِ(ابن) أَوْ (أب) أَوْ (أم) أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا فَمَا أُضِيفَ إِلَى (أم) يُنْسَبُ أَيْضًا إِلَى عَجْزِهِ (أي: إلى الثاني).

مثاله: (أم سلمة)، فنقول: (سَلَمِيٌّ) نِسْبَةٌ إِلَى (أمِّ سَلَمَةَ)، وَيُعْرَفُ هَذَا بِالسِّيَاقِ، وَلَا نَقُولُ: (أُمِّيٌّ) أَوْ: (أُمِّيٌّ سَلَمِيٌّ).

وقوله: «أو ما له»: أي: أو بما له (التعريفُ بالثاني وَجَبَ)، يعني: إضافةً مَبْدُوءَةً بِاسْمٍ ثَبَّتَ لَهُ التَّعْرِيفُ بِسَبَبِ الْإِضَافَةِ، مِثْلُ: (عُلامُ زَيْدٍ)، فَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُنْسَبَ إِلَيْهِ نَقُولُ: (زَيْدِيٌّ)، لَكِنْ (عُلامُ زَيْدٍ) لَيْسَ بِعَلمٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلمًا

بالغَلْبَةِ، ولذلك فَمِثَالُ الشَّارِحِ - رحمه الله - هنا ليس على إِطْلَاقِهِ، بل إنَّ أَرَادَ بـ(غُلَامِ زَيْدٍ) غُلَامًا شَائِعًا فِي الْعِلْمَانِ فَإِنَّهُ لَا يُنْسَبُ إِلَى عَجْزِهِ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ مَا كَانَ عَلَمًا بِالغَلْبَةِ بَحِيثٌ لَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا: (غُلَامِ زَيْدٍ) إِلَّا هَذَا الرَّجُلُ الْمُعَيَّنُ كَمَا لَا يُفْهَمُ مِنْ ابْنِ عُمَرَ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ، فَهَذَا يُنْسَبُ فِيهِ إِلَى عَجْزِهِ، وَنَقُولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى (غُلَامِ زَيْدٍ): (زَيْدِيٌّ)، وَلَا نَقُولُ: (غُلَامِيٌّ).

أَمَّا إِذَا كَانَ (غُلَامِ زَيْدٍ) شَائِعًا فِي عِلْمَانِهِ فَإِنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى أَوَّلِهِ، فَيُقَالُ: (غُلَامِيٌّ)؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ نَفْسَ الْغُلَامِ لَا النِّسْبَةَ إِلَى سَيِّدِهِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ. فَإِذَا لَمْ يَجِبْ لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي بَأَنَّ كَانَ الثَّانِي نَكْرَةً أَيْضًا فَإِنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى الْأَوَّلِ.

مِثَالُهُ: (غُلَامُ رَجُلٍ)، وَ(غُلَامِ) هُنَا نَكْرَةٌ؛ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى نَكْرَةٍ، وَالْمُضَافُ إِلَى نَكْرَةٍ نَكْرَةٌ، فَعِنْدَمَا نُنْسَبُ إِلَى (غُلَامِ رَجُلٍ) نَقُولُ: (غُلَامِيٌّ)؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعَيَّنٍ هُنَا، لَكِنْ إِذَا نَسَبْنَا إِلَى: (غُلَامِ الرَّجُلِ) نَقُولُ: (الرَّجُلِيٌّ)، وَهَذَا إِذَا كَانَ عَلَمًا بِالغَلْبَةِ.

وَقَوْلُهُ: «فِيمَا سَوَى هَذَا انْسَبِنَا لِلأَوَّلِ»: أَي: مَا سَوَى كُلِّ عِلْمٍ مَبْدُوءٍ بِ(ابْنٍ) أَوْ (أَبٍ) أَوْ (أُمَّ) أَوْ كُلِّ عِلْمٍ بِالغَلْبَةِ مُضَافٍ إِلَى مَعْرِفَةٍ. مِثَالُ ذَلِكَ: (غُلَامِ رَجُلٍ)، نَقُولُ فِيهِ: (غُلَامِيٌّ).

وَقَوْلُهُ: «مَا لَمْ يُحْفَ لَبَسٌ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ»: فَإِنْ حِيفَ لَبَسٌ فَإِنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى الثَّانِي.

مِثَالُهُ: (عَبْدُ الْأَشْهَلِ)، فَلَوْ نَسَبْنَا لِلأَوَّلِ (عَبْدٌ) قُلْنَا: (عَبْدِيٌّ)، فَيَكُونُ فِيهِ

لَبَسٌ: هل هو مَنْسُوبٌ إِلَى (عَبْدِ اللَّهِ) أَوْ إِلَى (عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أَوْ إِلَى (عَبْدِ الْأَسْهَلِ) أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

إِذَنْ: نَنْسُبُهُ إِلَى الثَّانِي، فَنَقُولُ: (أَسْهَلِيٌّ)، مِثْلَ: (غُلَامِ الْأَسْهَلِيِّ).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لَكِنْ (عَبْدُ الْأَسْهَلِ) لَيْسَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ؟

نَقُولُ: لَكِنْ لَوْ أَنَّا نَسَبْنَا لِلأَوَّلِ لَكَانَ مُشْكِلًا، فَنَنْسُبُ إِلَى الثَّانِي.

مِثَالُ آخَرَ: (عَبْدُ الْمُطَلِّبِ)، نَقُولُ فِيهِ: (مُطَلِّبِيٌّ)؛ وَلَا نَقُولُ: (عَبْدِيٌّ)؛ لِأَنَّهُ

لَمْ يَحْضُرْ لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي، وَإِنَّمَا حَصَلَ لَهُ التَّعْرِيفُ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ.

مِثَالُ آخَرَ: (عَبْدُ الدَّارِ)، تَقُولُ فِيهِ الْعَرَبُ: (عَبْدَرِيٌّ)، وَقَالُوا فِي (عَبْدِ

شَمْسٍ): (عَبْشَمِيٌّ)، وَنَحْنُ لَا نَقْدِرُ أَنْ نَحْكُمَ عَلَى الْعَرَبِ.

أَمَّا (عَبْدُ اللَّهِ) فَعِنْدَمَا نَنْسُبُ إِلَيْهِ نَقُولُ: (عَبْدِيٌّ)، وَيَعْنِيهِ السِّيَاقُ.

إِذَنْ: هَذِهِ قَوَاعِدُ لِلنَّحْوِيِّينَ، لَكِنَّ اللُّغَةَ تَحْرِمُ هَذِهِ الْقَوَاعِدَ، وَالْعَرَبُ هُمْ

الَّذِينَ يَحْكُمُونَ عَلَيْنَا، وَلَسْنَا الَّذِينَ نَحْكُمُ عَلَيْهِمْ.

٨٧٣- وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلْفُ
٨٧٤- فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّشْنِيهِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيهِ

الشرح

قوله: «اجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ»: المرادُ بِاللَّامِ لَامُ الاسمِ.

وقوله: «مَا مِنْهُ حُذِفَ»: أي: مَا حُذِفَ مِنْهُ اللَّامُ، فنائبُ الفاعلِ يعودُ على

اللَّامِ.

والمعنى: اجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَتِ اللَّامُ، واللَّامُ هِيَ آخِرُ الكَلِمَةِ،
لأنَّ المِيزَانَ (فَعَلَ) آخِرُهُ اللَّامُ، فإذا وَجَدْنَا كَلِمَةً حُذِفَتْ لَامُهَا فَإِنَّا نَرُدُّهَا عِنْدَ
النَّسَبِ (جَوَازًا)، لَكِن بَشَرَطَ (إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ) أي: رَدُّ المَحذُوفِ.
«أُلْفُ»: أي: فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ.

وقوله: «فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ»: المرادُ بِجَمْعِي التَّصْحِيحِ جَمْعُ المُوَثَّثِ السَّالِمِ،
وَجَمْعُ المَذْكَرِ السَّالِمِ.

وقوله: «وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي»: الإِشَارَةُ إِلَى جَمْعِي التَّصْحِيحِ وَالتَّشْنِيهِ.
«تَوْفِيهِ»: يَعْنِي أَنْ يُوفَى، وَلَا يُحْذَفَ.

والمعنى أَنَّا نَرُدُّ اللَّامَ جَوَازًا، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مِمَّا تُرَدُّ لَامُهُ فِي التَّشْنِيهِ، أَوْ فِي
جَمْعِي التَّصْحِيحِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُرَدَّ.

مثال ذلك: (دَم)، عندما تُثَنِّيها تقول: (دَمَان)، بدون ردِّ اللَّامِ، فعندما تَنْسُبُ إليها تقول: (دَمَوِيٌّ) و: (دَمِيٌّ)، لِأَنَّهَا لَا تُرَدُّ فِي التَّثْنِيَةِ، وَإِذَا لَمْ تُرَدِّ فِي التَّثْنِيَةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِي النَّسَبِ أَنْ تُرَدَّ اللَّامُ وَالْأُ تَرُدُّهَا.

مثال آخر: (أَب)، فِي التَّثْنِيَةِ تقول: (أَبَوَان)، وَلَا تقول: (أَبَان)، فعندما تَنْسُبُ إِلَى (أَب) تقول: (أَبَوِيٌّ)، وَلَا تقول: (أَبِيٌّ)، لِأَنَّ اللَّامَ إِذَا كَانَتْ تُرَدُّ فِي التَّثْنِيَةِ وَجِبَ أَنْ تُرَدَّ فِي النَّسَبِ.

مثال آخر: (يَد)، فِي التَّثْنِيَةِ تقول: (يَدَان)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَنْسُبَ إِلَيْهَا نقول: (يَدَوِيٌّ) أَوْ: (يَدِيٌّ)، لِأَنَّ اللَّامَ لَا تُرَدُّ فِي التَّثْنِيَةِ، وَإِذَا لَمْ تُرَدِّ فِي التَّثْنِيَةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُرَدَّهَا عِنْدَ النَّسَبِ، وَالْأُ تَرُدُّهَا.

مثال آخر: (أَخ)، عِنْدَ التَّثْنِيَةِ تقول: (أَخَوَان)، إِذَا نَسَبْنَا إِلَيْهَا نقول: (أَخَوِيٌّ)، وَلَا نقول: (أَخِيٌّ)، لِأَنَّ اللَّامَ تُرَدُّ فِي التَّثْنِيَةِ، إِذَا رُدَّتْ فِي التَّثْنِيَةِ، وَجِبَ رَدُّهَا فِي النَّسَبِ.

خلاصة البيتين:

أَنَّ الْاسْمَ إِذَا كَانَ ثَلَاثِيًّا، فَحُذِفَتْ لَامُهُ، فَإِنْ كَانَتِ اللَّامُ تُرَدُّ عِنْدَ التَّثْنِيَةِ، أَوْ جَمْعِيٍّ التَّصْحِيحِ، وَجِبَ رَدُّهَا عِنْدَ النَّسَبِ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تُرَدُّ فِي جَمْعِيٍّ التَّصْحِيحِ، أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُرَدَّهَا، وَيَجُوزُ أَلَّا تُرَدَّهَا.

٨٧٥- وَبِأَخٍ أُخْتًا وَبِابْنٍ بِنْتًا أَلْحِقُ، وَيُوْنُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءَ

الشرح

قوله: «بِأَخٍ»: مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (أَلْحِقُ).

وقوله: «أُخْتًا»: مَفْعُولُ (أَلْحِقُ)، والمعنى: أَلْحِقُ أُخْتًا وَبِنْتًا بِأَخٍ وَابْنٍ،

عندما تَنْسُبُ إِلَى (أَخٍ) تَقُولُ: (أَخَوِيُّ)، وعندما تَنْسُبُ إِلَى (ابن) تَقُولُ:

(ابْنِيُّ)، وَإِنْ حَذَفْتَ الْهَمْزَةَ تَقُولُ: (بَنَوِيُّ).

إِذَنْ: عندما تَنْسُبُ إِلَى (أُخْتٍ) تَقُولُ: (أَخَوِيُّ).

فإذا قال قائلٌ: وهل هذه نِسْبَةٌ إِلَى (أَخٍ)، أو إِلَى (أُخْتٍ)؟

نقولُ: يُعْرَفُ ذَلِكَ بِالسِّيَاقِ، لِأَنَّهُ فِي بَابِ النِّسْبِ هُنَاكَ عِدَّةُ مَسَائِلٍ فِيهَا

الْتِيَّاسُ، لَكِنَّهُمْ لَا يَهْتَمُّونَ بِالِالْتِيَّاسِ فِي بَابِ النِّسْبِ، لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ السِّيَاقَ يُعَيِّنُ.

وكذلك عندما نَحْذِفُ هَمْزَةَ (ابْنٍ)، وَنَنْسُبُ إِلَيْهِ نَقُولُ: (بَنَوِيُّ)، فنقولُ في

(بِنْتٍ): (بَنَوِيُّ).

وقوله: «وَيُوْنُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءَ»: (يُوْنُسُ) ^(١) غَيْرُ مَضْرُوفٍ، لَكِنْ هَلْ

نَقُولُ: إِنَّ النَّظْمَ يَقْتَضِي أَنْ نَضْرِفَهُ؟

(١) هو يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام النحاة -رحمهما الله-. انظر ترجمته في نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري (ص: ٤٧).

نقول: لا دَاعِي، لأنَّ البيتَ لا يَنْكسرُ، وإذا لم يَنْكسرْ، فإنَّنا لا نَصْرِفُ ما لا ينصرفُ.

والمعنى أنَّ يُونُسَ قال: لا نَحْذِفُ التَّاءَ، بل نَنْسِبُ إلى (بنت) و(أخت) على لَفْظِهَا بدونِ حَذْفِ، فنقولُ في (أخت): (أُخْتِي)، ولكِنَّا نَشَدُّ الياءَ، حتَّى لا يَظُنَّ الظَّانُّ أَنَّنَا أَضْفَأْنَاهُ إلى ياءِ المتكَلِّمِ، ونقولُ في (بنت): (بِنْتِي).

ولكن: أيُّهما أَوْلَى بالصَّوابِ؟

نقولُ: الأَوْلَى بالصَّوابِ قولُ يُونُسَ -رحمه الله- لأنَّنا إذا أَخَذْنَا بِهِ زَالَ عَنَّا الِالْتِبَاسُ، والمسألةُ كُلُّهَا اجْتِهَادِيَّةٌ، وليس فيها شيءٌ مسموعٌ عن العَرَبِ يَحْكُمُ بين الطَّرْفَيْنِ بخلافِ (يَدَوِيٌّ) و(دَمَوِيٌّ)، ففي النِّسْبَةِ إلى (يد) يقولُ بعضُ النُّحَوِيِّينَ: إِنَّكَ تقولُ: (يَدَوِيٌّ)، لكنْ هناك لُغَةٌ مسموعةٌ، وهي أنْ تَقْتَحَ فتقولُ: (يَدَوِيٌّ)، و(دَمَوِيٌّ)، وهذا هو المسموعُ عن العَرَبِ، وما دامَ هو المسموعُ -وهو أَخَفُّ أيضًا من قولِ: (يَدَوِيٌّ) - فإنه يُؤْخَذُ بِهِ.

وهناك مَنْ يرى رأياً ثالثاً، فيقولُ: انسبْ إلى اللَّفْظِ بِحَذْفِ التَّاءِ، فتقولُ في (أخت) عندما تَنْسِبُ إليها: (أُخِيٌّ)، وفي (بنت): (بِنْتِي)، فهو يقولُ: نَحْذِفُ التَّاءَ، لأنَّهَا عندَ الجَمْعِ تُحْذَفُ، فيقالُ: (بِنَات)، ولا يُقالُ: (بِنَاتات)، ويُقالُ: (أَخَوَات)، ولا يُقالُ: (أُخْتَات)، فما دَامَتِ تُحْذَفُ عندَ الجَمْعِ فَتَحْذَفُهَا عندَ النِّسْبِ، ولكِنَّا نُبْقِي اللَّفْظَ على ما هوَ عليه، حتَّى لا يَشْتَبِهَ بالنِّسْبِ إلى (أخ) و(ابن).

إِذَنْ: في المسألةِ ثلاثةُ أقوالٍ:

القولُ الأوَّلُ: أَنَّنَا نُجْرِي أُخْتًا وَبِنْتًا مُجْرِي (أخ) و(ابن).

القول الثاني: أَنَّا نَنْسُبُ إِلَيْهَا عَلَى لَفْظِهَا بِدُونِ حَذْفٍ.

القول الثالثُ: أَنَّا نَنْسُبُ إِلَى لَفْظِهَا بِحَذْفٍ.

لكن فيما أرى - والعلمُ عندَ الله - أَنَّكَ إِذَا نَسَبْتَ إِلَى اللَّفْظِ بِدُونِ تَغْيِيرٍ،
فهو أَوْلَى، فتقولُ: (أُخْتِي) و: (بِنْتِي).

٨٧٦- وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنِ كَ (لَا) وَ (لَائِي)

الشرح

سبق أن الإضافة إلى (دَم) و(يَد)، وما أشبه ذلك بأننا نرُدُّ المحذوفَ،
ويَلزَمُ ثُنَائِيَّهٖ بعدَ الحذفِ، فإذا كان الاسمُ المنسوبُ إليه ثُنَائِيًّا بأصلِ الوضعِ فماذا
نصنعُ؟

نقول: لا بُدَّ أن نُضِيفَ إليه شيئاً من أجل أن تصحَّ النسبةُ إليه، فبيَّنَ
المؤلفُ - رحمه الله - بقوله: «وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي * ثَانِيهِ ذُو لَيْنِ كَ (لَا)
وَ (لَائِي)» أنه إذا كان المنسوبُ إليه ثُنَائِيًّا، وَثَانِيهِ ذُو لَيْنِ - أي: حَرَفُ لَيْنِ،
وَحُرُوفُ اللَّيْنِ: الألفُ، والواوُ، والياءُ - أنه إذا كان الثَّانِي ذَا لَيْنِ، فَإِنَّا نُضَاعِفُهُ.
مثال ذلك: (لَا)، فإذا أردتَ أن تُنسَبَ إليه تقولُ: (لَائِي)، ولا تقولُ:
(لئي).

فإذا قال قائلُ: من أين جاءتِ الهمزةُ؟

قلنا: لأنَّه لا بُدَّ أن تُقَلَبَ هَمْزَةٌ عِنْدَ الْمُضَاعَفَةِ.

وأصلُ (لَا) حَرَفٌ نَفِيٌّ أَوْ نَهْيٌ، لكنْ لو أنَّ شَخْصًا قال: سَأَسْمِي وَ لَدِي
(لَا)، فعندما نُنسَبُ إليه نقولُ: (لَائِي).

فإذا قال قائلُ: لكنَّ (اللَّائِي) يُشْبِهُ الاسمَ المَوْصُولَ، قال اللهُ تعالى

﴿وَالَّتِي يَلِيسَنَّ مِنَ الْمَجِيسِ﴾ [الطلاق: ٤].

قلنا: في النَّسَبِ أَعْرَضَ النَّحْوِيُّونَ إِطْلَاقًا عَنْ مَسْأَلَةِ الْإِتْبَاسِ، لَكِنَّ السِّيَاقَ يُعَيِّنُ.

وقوله: «كَ (لَا) و(لَائِي)»: في الحقيقة أَنَّ هَذَا التَّمثِيلَ مِنْ ابْنِ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يُوهِمُ أَنَّ (لَائِي) فَصِيلَةٌ مِنْ (لَا)، لَكِنَّ الْمَعْنَى: كَ (لَا) يُقَالُ فِيهِ: (لَائِي).

٨٧٧- وَإِنْ يَكُنْ كَ (شِيَّةٍ) مَا الْفَاءَ عَدِمَ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التُّزْمُ

الشرح

قوله: «وَإِنْ يَكُنْ كَ (شِيَّةٍ)»: أي: وَإِنْ يَكُنِ الثَّلَاثِيُّ المَحذُوفُ مِنْهُ شَيْءٌ كَ (شِيَّةٍ).

وقوله: «مَا الْفَاءَ عَدِمَ»: يعني: مَا حُذِفَتْ فَاؤُهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ لَهَا فَاءٌ وَعَيْنٌ وَوَاوٌ، فَكَلِمَةُ (شِيَّةٍ) مَحذُوفَةٌ الْفَاءَ، وَأَمَّا الْعَيْنُ فَمَوْجُودَةٌ، وَهِيَ الشَّيْنُ، وَكَذَلِكَ الْوَاوُ مَوْجُودَةٌ، وَهِيَ الْيَاءُ، وَالْمَحذُوفُ هُوَ الْفَاءُ، وَأَصْلُهَا وَاوٌ، لِأَنَّهَا مِنْ الْوَشْيِ - بِالْكَسْرِ - فَإِذَا كَانَتْ مِنْ هَذَا النَّوعِ فَقَالَ: (فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التُّزْمُ)، وَالْجَبْرُ فِي بَابِ النَّسَبِ أَنْ تَرَدَّ الْمَحذُوفُ، وَهُوَ غَيْرُ الْجَبْرِ فِي بَابِ الْكُسُورِ، فَالْجَبْرُ فِي كَسْرِ الذَّرَاعِ أَنْ يَعُودَ مُسْتَقِيمًا، وَالْجَبْرُ فِي بَابِ الْحِسَابِ يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْحِسَابِ، فَقَوْلُهُ: (فَجَبْرُهُ) أَي: رَدُّ مَا حُذِفَ مِنْهُ (وَفَتْحُ عَيْنِهِ التُّزْمُ)، فَنَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى (شِيَّةٍ): (وَشَوِيٌّ)، لِأَنَّ الْفَاءَ مَكْسُورَةٌ، وَأَمَّا الْيَاءُ فَقَلِبْتَ وَوَاوًا.

مثال آخر: (عِدَّةٌ)، وَهِيَ مَحذُوفَةٌ الْفَاءَ، وَأَصْلُهَا (وَعِدَّةٌ)، فَنَقُولُ: (وَعِدِيٌّ)، فَفَتْحُ الْعَيْنِ، وَنَكْسِرُ الدَّالَّ لِأَجْلِ يَاءِ النَّسَبِ، وَأَمَّا الْوَاوُ، فَمِنْ الْأَصْلِ هِيَ مَكْسُورَةٌ.

إِذَنْ: الثَّلَاثِيُّ إِذَا حُذِفَتْ فَاؤُهُ، فَإِنَّهُ يَجِبُ فِيهِ أَمْرَانِ:

الأوَّلُ: رَدُّ الْفَاءِ، وَالثَّانِي: فَتْحُ الْعَيْنِ.

أَمَّا كَلَامُهُ الْأَوَّلُ، فَهُوَ فِي الثَّلَاثِيِّ إِذَا حُذِفَتْ لَامُهُ مِثْلُ: (يَدٌ) وَ(دَمٌ).

٨٧٨- وَالْوَاحِدَ اذْكَرَ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنَّ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

الشرح

مثال ذلك: كلمة (أَنْصَار) جَمْعٌ، لكنَّها في الوَاقِعِ تُشَبِّهُ الوَاحِدَ، فيُنْسَبُ إليها على لَفْظِهَا: (أَنْصَارِيٌّ).

وَأَمَّا (أَنْتَار)، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ جَمْعًا، فيُنْسَبُ إليها على لَفْظِهَا، فيُقَالُ: (أَنْتَارِيٌّ)، وكذلك (أَنْبَار)، يُقَالُ فِيهَا: (أَنْبَارِيٌّ)، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ جَمْعًا مِنَ الْأَصْلِ، لَكِنْ (أَنْصَار) يَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ، لَكِنَّهُ يُشَبِّهُ الْوَاحِدَ فِي الْوَضْعِ، فيُنْسَبُ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ.

مثال آخر: (دُؤُول) نَقُولُ فِيهَا: (دُؤُولِيٌّ)، وَعَلَى هَذَا فَالَّذِينَ يَقُولُونَ: (دُؤُولِيٌّ) خَطَأً.

وكذلك (صُحُف)، نَقُولُ فِيهَا: (صُحُفِيٌّ)، لِأَنَّهُ لَا يُنْسَبُ إِلَى الْجَمْعِ، وَلَكِنْ تَرُدُّهَا إِلَى الْمُفْرَدِ، ثُمَّ نَنْسَبُ إِلَى الْمُفْرَدِ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ (صُحُفِيَّة) يُقَالُ فِيهَا: (صُحُفِيٌّ)، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (وَفَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) التُّزْمِ.

مثال آخر: (رِجَال) نَقُولُ فِيهَا: (رِجَالِيٌّ)، وَأَمَّا (رِجَالِيٌّ) فَهُوَ خَطَأً.

مثال آخر: (كُتُب) نَقُولُ فِيهَا: (كِتَابِيٌّ)، وَهُوَ الَّذِي يَبِيعُ الْكُتُبَ.

مثال آخر: (نِسَاء) نَقُولُ فِيهَا: (نِسَائِيٌّ)، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا وَاحِدٌ.

إِذَنْ: إِذَا أُرِدَتْ أَنْ تَنْسَبَ إِلَى الْجَمْعِ فَرُدَّهُ إِلَى مُفْرَدِهِ.

٨٧٩- وَمَعَ (فَاعِلٍ) و(فَعَّالٍ) (فَعِلٌ) فِي نَسَبٍ أُغْنَى عَنِ الْيَا فُقُبَلُ

الشرح

يُصَاغُ عَلَى وَزْنِ (فَاعِلٍ)، وَعَلَى وَزْنِ (فَعَّالٍ)، وَعَلَى وَزْنِ (فَعِلٍ) يُصَاغُ مِنْهَا لِلنَّسَبِ عَوْضًا عَنِ الْيَاءِ.

مثال ذلك: يُقَالُ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يَبِيعُ التَّمَرَ كَثِيرًا: (تَمَّرِيٌّ)، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ، فَإِذَا اسْتَعْنَيْنَا عَنِ الْيَاءِ، وَأَرَدْنَا النَّسَبَ نَقُولُ: (تَامِرٌ)، وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ كَثِيرٌ يَبِيعُ اللَّبْنَ، أَوْ شَرِبَهُ نَقُولُ: (لَابِنٌ) بَدَلُ أَنْ نَقُولَ: (لَبْنِيٌّ).

وَيُقَالُ: إِنَّ رَجُلًا شَكَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلَ الْخَطِيئَةِ فِيهِ^(١):

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا
وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ!، هَذَا الرَّجُلُ هَجَانِي، فَدَعَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَسَانَ بْنَ ثَابِتٍ، فَقَالَ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِ الْخَطِيئَةِ فِي فُلَانٍ؟ هَلْ هَجَاهُ أَوْ مَدَحَهُ؟ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ!، إِنَّهُ قَدْ سَلَحَ عَلَيْهِ، وَهَذَا يُقَالُ لِلطَّيْرِ إِذَا ضَرَبَ عَلَى الْإِنْسَانِ^(٢)، أَي: أَنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْهَجَاءِ، فَهُوَ يَقُولُ: اقْعُدْ فِي مَكَانِكَ، فَلَسْتَ مِنْ أَهْلِ الْمَكَارِمِ، وَكُنْ مِثْلَ الْعَجُوزِ تُطْعَمُ وَتُكْسَى، فَقَوْلُهُ هُنَا (الطَّاعِمُ) لَيْسَ مَعْنَاهُ الَّذِي طَعِمَ مَرَّةً وَاحِدَةً، أَوْ اكَتْسَى مَرَّةً وَاحِدَةً، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ أَنَّكَ ذُو إِطْعَامٍ، وَذُو كِسْوَةٍ، فَهُوَ مِنْ بَابِ النَّسَبِ.

(١) البيت للخطيئة، انظر لسان العرب (ذوق)، وخزانة الأدب (٦/٢٩٩)، وشرح المفصل (٦/١٥).

(٢) مراده - رحمه الله - إذا أخرج الطائر فضلاته على الإنسان.

أَمَّا (فَعَّالٌ) فَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَلَا سِيَّامًا فِي الْحَرْفِ، مِثْلُ: (بَنَاءٌ)، وَ(نَجَّارٌ)،
وَ(حَدَّادٌ)، وَ(صَنَّاعٌ).

وَأَمَّا (فَعِلٌ)، فَهُوَ قَلِيلٌ، لَكِنَّهُ مُوجُودٌ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ أَبْتَكِرُ

أَي: لَسْتُ مِنَ الَّذِينَ يَمْشُونَ فِي اللَّيْلِ، وَلَكِنِّي (نَهْرٌ)، أَي: نَهَارِيٌّ، وَقَوْلُهُ:
(وَلَكِنِ أَبْتَكِرُ)، أَي: أَوَّلَ مَا يَطْلُعُ النَّهَارُ أَمْشِي.

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (نَهْرٌ)، فَهَذِهِ نِسْبَةٌ عَوْضٌ عَنْ قَوْلِهِ: (نَهَارِيٌّ).

(١) البيت من الرجز، أنشده سيبويه، ولم ينسبه (٣/ ٣٨٤)، ولسان العرب (نهر).

٨٨٠- وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا

الشرح

لَمَّا ذَكَرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْقَوَاعِدَ، وَكَانَ الْعَرَبُ هُمْ الْحُكَّامَ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ قَالَ: مَا لَنَا إِلَّا أَنْ نَسْتَسْلِمَ، فَالَّذِي يُجَالِفُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْقَوَاعِدِ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَلهَذَا قَالَ: (عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا).

مِثَالُ ذَلِكَ: (عَبْدُ شَمْسٍ)، كَانَ الْمَفْرُوضُ أَنْ نَقُولَ: (شَمْسِيُّ)، لَكِنْ قَالُوا: (عَبْشَمِيُّ)، وَكَذَلِكَ (عَبْدُ الدَّارِ) بَدَلَ أَنْ يَقُولُوا: (دَارِيُّ) قَالُوا: (عَبْدَرِيُّ).

الْوَقْفُ

الوقفُ معناه قَطْعُ الكلامِ، فَتَقَفُ على الكَلِمَةِ، أو الجُمْلَةِ، أو الحَرْفِ، أو ما أشبه ذلك، والوَقْفُ في التَّجْوِيدِ بَعْضُهُ وَقْفٌ لَازِمٌ، وبعضُهُ جَائِزٌ، وبعضُهُ اضْطِرَّارِيٌّ، ولكنَّ البَحْثَ في الجائِزِ وَاللَّازِمِ والاضْطِرَّارِيِّ ليس هنا، وإنما الَّذي هنا هو أَحْكَامُ الموقوفِ عليه، وأحْكَامُ الموقوفِ عليه أيضًا تَخْتَصُّ بِالْآخِرِ.

٨٨١- تَنْوِينًا إِثْرَ فَتْحِ اجْعَلْ أَلْفًا وَقَفًّا، وَتَلَوَ غَيْرِ فَتْحِ اخْذِفَا

الشرح

قوله: «تَنْوِينًا»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(اجْعَلْ)، يعني أَنَّ التَّنْوِينَ الَّذِي يَأْتِي (إِثْرَ فَتْحِ) -أي: بعد الفتح- اجْعَلُهُ أَلْفًا، فَتَقُولُ في (رَأَيْتُ زَيْدًا) إِذَا وَقَفْتَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، ولا تقولُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا) إِلَّا على لُغَةِ رَبِيعَةَ، فَهَمَّ يَقْفُونَ على المنصوبِ بالسُّكُونِ، ويجعلونه كغيرِ المنصوبِ، فيقولون: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، و: (مَرَرْتُ بِزَيْدًا)، وَهِيَ لُغَتُنَا نَحْنُ الْآنَ، فلو قلتُ: (قَابِلْتُ زَيْدًا)، وقال رجلٌ: خَطَأً، أقولُ: أَنَا مِنْ رَبِيعَةَ، أَي: في اللُّغَةِ، وَإِنْ لم أَكُنْ مِنْهُمْ في النَّسَبِ.

وقوله: «تَلَوَ»: مفعولٌ (اخْذِفَا)، يعني: وَالتَّنْوِينَ الَّذِي يَكُونُ تَلَوًا غَيْرِ الفتحِ -وهو الضَّمُّ والكسْرُ- اخْذِفُهُ، إِذَا قلتُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدًا^(١)) قلنا: خَطَأً،

(١) أي: بالوقف على آخره بإظهار التنوين.

وَالصَّوَابُ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: (أَحَدِفَا)، وَالْأَمْرُ لِلْوَجُوبِ إِلَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، قُلْنَا: خَطَأً، وَيَجِبُ أَنْ تَجْعَلَ التَّنْوِينَ أَلْفًا.

٨٨٢- وَأَحَدِفْ لَوْ قَفٍ فِي سَوَى اضْطِرَارٍ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

الشرح

قوله: «لَوْ قَفٍ»: اللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ، أَي: لِأَجْلِ الْوَقْفِ.

وقوله: «صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ»: الصِّلَةُ مِثْلُ: (ضَرْبَتُهُ ضَرْبًا شَدِيدًا)، وَ(مَرَرْتُ بِهِ نَائِمًا).

أَمَّا صِلَةُ الْمَفْتُوحِ، فَلَا تُحَدَفُ، تَقُولُ: (رَأَيْتُهَا)، فَتَبْقَى الْأَلْفُ، وَلَا تُحَدَفُ. فَإِذَا كَانَ مَضْمُومًا، أَوْ مَكْسُورًا، فَإِنَّهُ يُحَدَفُ صِلَتُهُ، فَتَقُولُ: (زَيْدٌ ضَرْبَتُهُ)، (زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ)، وَلَا تَأْتِي بِالصِّلَةِ، فَتَقُولُ: (زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ).

لَكِنْ فِي لُغَتِنَا الْعَامِّيَّةِ نَقُولُ: (هَنْدٌ ضَرْبَتُهُ)، فَنَقُولُ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ: إِنَّهَا خَطَأٌ، لِأَنَّ صِلَةَ الْفَتْحِ يَجِبُ أَنْ تَبْقَى، وَلَا تُحَدَفُ.

وقوله: «فِي سَوَى اضْطِرَارٍ»: أَمَّا فِي حَالِ الْاضْطِرَارِ فَلَا تُحَدَفُ، لِأَنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ حُكْمَهُ.

٨٨٣- وَأَشْبَهَتْ (إِذَا) مُنَوَّنًا نُصِبَ فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ نُونَهَا قَلْبٌ

الشرح

(إِذَا) تُشْبَهُ الْمُنَوَّنَ الْمَنْصُوبَ، لِأَنَّهَا مِثْلُ (زَيْدًا)، وَإِذَا كَانَتْ تُشْبَهُهُ أُعْطِيَتْ حُكْمَهُ، فَعِنْدَ الْوَقْفِ نَقَلِبُ نُونِهَا أَلْفًا، وَلَا نَقُولُ: (إِذَنْ)، بَلْ نَقُولُ: (إِذَا)، لَكِنْ هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَقِفَ الْإِنْسَانُ عَلَى (إِذَا)؟

نَقُولُ: نَعَمْ، إِذَا قَلْتَ: (سَأَزُورُكَ)، فَأَقُولُ: (أَكْرِمُكَ إِذَا)، فَعِنْدَ الْوَقْفِ تَقُولُ: (إِذَا).

وظاهرُ كلامِ الْمُؤَلِّفِ - رحمه الله - أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ التَّبَاسُّ أَوْ لَا، لِأَنَّي إِذَا قَلْتُ: (أَكْرِمُكَ إِذَا)، فَقَدْ يَكُونُ فِيهِ التَّبَاسُّ أَنَّهَا (إِذَا) الشَّرْطِيَّةُ، وَأَنَّ الْمَعْنَى: (أَكْرِمُكَ إِذَا زُرْتَنِي)، لَكِنْ نَقُولُ: الْأَصْلُ عَدَمُ ذَلِكَ، وَأَنَّ الْمَعْنَى: أَكْرِمُكَ إِذَا، أَي: لِأَنَّكَ زُرْتَنِي، وَلِهَذَا قَالَ: (فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ نُونَهَا قَلْبٌ).

وقوله: «نُونُهَا قَلْبٌ»: الْكُوفِيُّونَ يُجَوِّزُونَ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ، أَوْ نَائِبِ الْفَاعِلِ، فَ(نُونٌ): نَائِبُ فَاعِلٍ، وَلَكِنَّ الْبَصْرِيِّينَ يَقُولُونَ: (نُونٌ): مُبْتَدَأٌ، وَ(قَلْبٌ): فَعْلٌ وَنَائِبُ فَاعِلٍ، وَالْجُمْلَةُ خَيْرٌ.

وَأَمَّا فِي الْكِتَابَةِ فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْكِتَابَةِ فِيهَا، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: تُبْقَى نُونًا، لِئَلَّا تَشْتَبَهَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: تُحْدَفُ النُّونُ، وَتُكْتَبُ أَلْفًا، لِئَلَّا يُكْتَبَ مَا لَا يُنْطَقُ بِهِ، وَلَكِنْ عِنْدِي أَنْ إِبْقَاءَهَا أَوْلَى، لِئَلَّا تَشْتَبَهَ عَلَى الْإِنْسَانِ بِ(إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ.

فإذا قال قائلٌ: وما معنى (إذا)؟

نقولُ: (إذا): ظرفٌ للزمانِ الحاضرِ، وهي (إذا) النَّاصِبَةُ، لكنَّ (إذا) النَّاصِبَةَ لها شُرُوطٌ: أن تكونَ في أوَّلِ الكلامِ، وأن يأتِيَ بعدها مُسْتَقْبَلٌ، ولا يُفْصَلُ بينه وبينها بفاصلٍ.

٨٨٤- وَحَذَفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبَ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلِمَا

الشرح

قوله: «حَذَفُ»: مُبْتَدَأٌ، و(أَوْلَى) خَبَرُهَا.

وقوله: «يَا الْمَنْقُوصِ»: المنقوص هو كُلُّ اسمٍ مُعْرَبٍ آخِرُهُ يَاءٌ لازِمةٌ مكسورةٌ ما قَبْلَهَا، ف(يَقْضِي) غيرُ منقوصٍ، لِأَنَّهُ فَعْلٌ، و(الَّذِي) غيرُ منقوصٍ، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وقولنا: (آخِرُهُ يَاءٌ) احترازٌ بما آخِرُهُ حرفٌ غيرُ الياءِ، وهو كثيرٌ، وقولنا: (لازِمة) احترازٌ مِنْ غيرِ اللازِمةِ، كالياءِ الَّتِي تَكُونُ فِي (أَبِيكَ) و(أَخِيكَ)، أو فِي (المُسْلِمِينَ) و(المُسْلِمِينَ)، وقولنا: (مكسورةٌ ما قَبْلَهَا) احترازٌ مِنْ (ظَنِّي)، فليس بمنقوصٍ، لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهَا ساكنٌ، وكذلك (طَيٌّ) وما أشبهها.

وقوله: «ذِي التَّنْوِينِ»: (ذِي) بمعنى صَاحِبٍ، أَي: أَنَّهُ مَنْقُوصٌ مُنَوَّنٌ.

وقوله: «مَا لَمْ يُنْصَبَ»: وهو المرفوعُ والمجرورُ، فذكر ثلاثة شُرُوطٍ: كَوْنُهُ مَنْقُوصًا وَمُنَوَّنًا، وَغَيْرَ مَنْصُوبٍ، فهُنَا حَذَفُهَا (أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلِمَا)، فتقولُ فِي (مررتُ بقاضٍ) عِنْدَ الْوَقْفِ: (مررتُ بِقَاضٍ)، وَيَجُوزُ: (مررتُ بِقَاضِي)، وَلَكِنَّ الْحَذْفَ أَوْلَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾، وَقَالَ: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾، وَيَجُوزُ الْإِثْبَاتُ، لَكِنْ فِي الْقُرْآنِ لَا تُثْبِتُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ قِرَاءَةٌ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ تَوْقِيفِيٌّ.

وقوله: «مَا لَمْ يُنْصَبَ»: فَإِنْ نُصِبَ الْمَنْقُوصُ، فَهُوَ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْأُولَى، وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ التَّنْوِينُ أَلْفًا، فَتَقُولُ: (أَكْرَمْتُ رَامِيًا)، (أَجَبْتُ دَاعِيًا)، (حَكَّمْتُ قَاضِيًا).

فَصَارَ الْمَنْقُوصُ إِنْ نُصِبَ يُقْلَبُ التَّنْوِينُ أَلْفًا عَلَى الْقَاعِدَةِ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا، أَوْ مَجْرُورًا وَهُوَ مُنَوَّنٌ، فَإِنَّهُ يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ بَدُونِ أَنْ تُجْلَبَ الْيَاءُ إِلَيْهِ، وَإِنْ جُلِبَتْ فَلَا بَأْسَ.



٨٨٥- وَعَبَّرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي نَحْوِ (مُرٍ) لَزُومٌ رَدُّ الْيَا اقْتَفِي

الشرح

قوله: «عَبَّرُ ذِي التَّنْوِينِ»: هو الْمُحَلَّى بِ(أَل).

وقوله: «بِالْعَكْسِ»: أي: يَجُوزُ أَنْ تُحَذَفَ الْيَاءُ، وَلَكِنَّ الْأُولَى إِثْبَاتُهَا، لِأَنَّهُ قَالَ: (حَذَفُ يَا الْمَنْقُوصِ أَوْلَى).

مثاله: (جاء القاضي)، ويجوز أن تقول: (جاء القاضي)، قال الله تعالى

﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾، وَالْأُولَى: ﴿الْمُتَعَالِي﴾^(١).

فصارَ المُنَوَّنُ الحذفُ فيه أَوْلَى، وَغَيْرُ المُنَوَّنِ بِالْعَكْسِ.

وقوله: «وَفِي نَحْوِ (مُرٍ) لَزُومٌ رَدُّ الْيَا اقْتَفِي»: (مُرٍ) أي: مُرِي، وَهُوَ اسْمٌ فَاعِلٌ مِنَ الرُّؤْيَةِ، أي: أَرَانِي الشَّيْءَ، فَهُوَ مُرِي، وَفِي اللَّغَةِ الْعَامِيَّةِ نَقُولُ: (مُورِيكَ)، وَليْسَ مَعْنَاهُ: أَوْمِرُ غَيْرِكَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا بَقِيَ عَلَى حَرْفَيْنِ فَقَطْ صَارَ لَزُومٌ رَدُّ الْيَاءِ.

«اقْتَفِي»: أي: اتَّبِعْ، فَتَقُولُ: (جَاءَنِي مُرِي)، فَيَجِبُ أَنْ تُرَدَّ الْيَاءُ، لِأَنَّهُ صَارَ

عَلَى حَرْفَيْنِ فَقَطْ.

مثال آخر: (يَفِي) عَلَمًا، لِأَنَّ (يَفِي) فِي الْأَصْلِ فَعْلٌ مُضَارِعٌ، لَكِنْ قَدْ أُجْعِلُهُ

عَلَمًا مِثْلَ: (يَشْكُرُ)، (يَزِيدُ).

(١) هي قراءة ابن كثير، انظر الإقناع (٢/٦٧٦).

- ٨٨٦- وَعَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرِّكَ سَكَّنَهُ أَوْ قِفَ رَائِمَ التَّحْرُكِ
 ٨٨٧- أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفَ مُضْعِفًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيًّا إِنْ قَفَا
 ٨٨٨- مُحَرِّكًا، وَحَرَكَاتٍ انْقِلَابًا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَّ

الشرح

قوله: «عَيْرٌ»: مضافٌ إلى (ها)، و(ها) ليست ضميرًا، والمرادُ بها الهاءُ الَّتِي هي أحدُ حُرُوفِ الهجاءِ، وحذفتِ الهمزةُ من أجلِ صُرُورَةِ الشَّعْرِ.

فإذا وَقَفْنَا عَلَى مُتَحَرِّكٍ، فَإِنَّا نُسَكِّنُهُ مَا لَمْ يَكُنْ هَاءَ التَّأْنِيثِ، فَلَهَا حُكْمٌ خَاصٌّ.

مثال ذلك: (مررتُ بالرجُلِ)، فهنا اللَّامُ مُحَرَّكَةٌ، وَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا تُسَكَّنُ، وهذا هو الأَصْلُ، فتقولُ: (مررتُ بالرجُلِ)، و: (مررتُ بزَيْدٍ)، وتقولُ: (هذا الوردُ)، (شَمَمْتُ الوردُ)، (مَرَرْتُ بالوردِ)، وهذا هو الوجهُ الأَوَّلُ.

الوجهُ الثَّانِي: (أَوْ قِفَ رَائِمَ التَّحْرُكِ)، وَيُسَمُّونَهُ (الرَّوْمَ)، كَأَنَّكَ تَرُومُ الحَرَكَةَ، أَي: تُرِيدُهَا، وَلَكِنْ عَجَزْتَ عَنْهَا، فَلَا تُسَكِّنُهَا خَالِصًا، وَلَا تُحَرِّكُهَا خَالِصًا، وَاللَّفْظُ فِيهِ صُعُوبَةٌ.

الوجهُ الثَّالِثُ: (أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ)، وَالإِشْمَامُ أَنْ تُسَكِّنَ الحَرْفَ، وَتَضُمَّ الشَّفَتَيْنِ بَعْدَ التَّسْكِينِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ ضَمَّةً.

الوجهُ الرَّابِعُ: (أَوْ قِفَ مُضْعِفًا* مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيًّا إِنْ قَفَا مُحَرِّكًا)، فتقولُ: (الرجُلِ)، (الجَمَلِ)، فَإِنْ كَانَ هَمْزًا، أَوْ قَفَا حَرْفَ عِلَّةٍ فَلَا يُضْعَفُ، أَوْ

كان ما قبل الأخير ساكنًا، فلا يُضَعَّفُ أيضًا، مثل: (الحِمْلُ)، فلا تقول عند الوقف: (الحِمْلُ).

الوجه الخامس: (وَحَرَكَاتٍ أَنْقَلًا لِسَاكِينَ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلًا)، أي: لم يُمنَع، فتَقَفُ بالسُّكُونِ، وتنقل الحركة إلى السَّاكِينِ قَبْلَهَا.

مثال ذلك: لو سَمَّينا شخصًا بـ(ضَرْبِ)، فتقول عند الوقف: (هذا الضَّرْبِ)، (رَأَيْتُ الضَّرْبِ)، (مَرَرْتُ بِالضَّرْبِ).

مثال آخر: (الوَرْدِ)، تقول عند الوقف: (هذا الوَرْدِ)، (شَمَمْتُ الوَرْدِ)، (مَرَرْتُ بِالوَرْدِ).

مثال آخر: قال الله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، تقول: (الفَجْرُ)، فالجيم ساكنة، لكن عندما نَقِفُ نَنقُلُ حركة الرَّاءِ إلى الجيم، وقال الله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]، فتقول: (بِالصَّبْرِ)، ويجوزُ أَنْ تُسَكِّنَ، فتقول: (بِالصَّبْرِ) على الأصل.

مثال آخر: (نَظَرْتُ إِلَى جَعْفَرٍ)، فهنا لا يُمكنُ أَنْ نَنقُلَ حركة الرَّاءِ إلى الفاء، فتقول: (نَظَرْتُ إِلَى جَعْفَرٍ)، لَأَنَّهُ مُحَرَّكٌ بحركة أصليَّة، لكن لو كان ساكنًا، ثُمَّ حَرَكْنَاهُ، فلا بأس، لأننا لم نَنقُصْ منه شيئًا، أمَّا لو أَبَعَدْنَا الحركة الأَصليَّةَ، وَأَتَيْنَا بِالْحَرَكَةِ العَارِضَةِ للوقف، فهذا ليس بصحيح.

مثال آخر: (البيْتِ)، لا نقفُ عليه بنقل الحركة، لأنَّ المُوَلَّفَ - رحمه الله - اشترط، فقال: (تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلًا)، والياءُ تَحْرِيكُهَا ممنوعٌ، بل لا بُدَّ أَنْ يكونَ ما قَبْلَهُ حرفٌ صحيحٌ، ومثله: (بَيْنَ).

فصار الوقفُ على مُتحرِّكٍ غيرِ الهاءِ فيه خمسةٌ أوجهٍ: السُّكُونُ، والرَّوْمُ،
والإشمامُ، والتَّضعيفُ، ونَقْلُ الحَرَكةِ، وأمَّا الهاءُ، فستأتي إن شاء الله.

٨٨٩- وَنَقَلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ، وَكُوفٍ نَقَلًا

الشرح

قوله: «نَقَلُ فَتْحٍ»: أي: مِنْ الْآخِرِ فِي غَيْرِ الْمَهْمُوزِ.

«لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ»: أي: لَا يَرَاهُ عَالِمٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ.

«وَكُوفٍ نَقَلًا»: أي: وَالْكُوفِيُّونَ نَقَلُوا ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ، وَعَلَى هَذَا

فَمَذْهَبُهُمْ هُوَ الصَّحِيحُ.

وقوله: «مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ»: خَرَجَ بِهِ الْمَهْمُوزُ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مَهْمُوزًا

الْآخِرِ، فَإِنَّهُ تُنْقَلُ حَرَكَتُهُ إِلَى السَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلَهُ عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ.

مثال ذلك: (أَنَا أَحَبُّ الدَّفْعِ)، يَجُوزُ أَنْ أَقُولَ: (الدَّفْعَاءُ) عَلَى الْقَوْلَيْنِ

جَمِيعًا، لَكِنْ لَوْ أَقُولُ: (هَذَا الْحِمْلُ) فَهَلْ يَجُوزُ عَلَى رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ أَنْ أَقُولَ عِنْدَ

الْوَقْفِ: (هَذَا الْحِمْلُ)؟

الجواب: نَعَمْ، لِأَنَّ نَقْلَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ يَرَاهُ الْجَمِيعُ.

٨٩٠- وَالنَّقْلُ إِن يُعْدَمَ نَظِيرٌ مُّمتنعٌ وَذَآكِ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ

الشرح

أفادنا المؤلف - رحمه الله - أنه إذا نقلنا حركة الآخر إلى الساكن الصحيح قبله، وكان هذا البناء لا نظير له في اللغة العربية، فإنه لا يجوز، لأننا نخرج بذلك عن الأوزان المعروفة في اللغة العربية إلا في المهموز، ولهذا قال: (وذاك في المهموز ليس يمتنع).

مثال ذلك: (هذا الحمل)، يمتنع، لأنه لا يوجد (فعل) في اللغة.

- ٨٩١- فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الْإِسْمِ هَا جُعِلَ إِنَّ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَوُصِلَ
٨٩٢- وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهِي، وَعَظِيرٌ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ أَنْتَمَى

الشرح

قوله: «فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الْإِسْمِ هَا جُعِلَ»: يعني أَنَّكَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَى اسْمٍ مَخْتومٍ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ، فَاجْعَلْهُ هَاءً، تَقُولُ: (هَذِهِ فَاطِمَةُ)، وَلَا تَقُلْ: (هَذِهِ فَاطِمَةٌ).

وقول المؤلف - رحمه الله - «تَا تَأْنِيثِ الْإِسْمِ»: خَرَجَ بِهِ تَاءُ تَأْنِيثِ الْفِعْلِ، مِثْلُ: (هِنْدٌ قَامَتْ)، وَلَا تَقُولُ: (هِنْدٌ قَامَهُ)، لِأَنَّ الْمَوْلَّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - خَصَّهُ بِتَاءِ تَأْنِيثِ الْإِسْمِ.

وقوله: «إِنَّ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَوُصِلَ»: فَإِنْ وَوُصِلَ بِسَاكِنٍ صَحِيحٍ قَبْلَهُ، فَإِنَّهُ يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ، وَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الشَّطْرِ الْأَوَّلِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (أُخْتُ)، فَلَا تَقُولُ عِنْدَ الْوَقْفِ: (هَذِهِ أُخْتُهُ)، وَكَذَلِكَ (بِنْتُ)، فَلَا تَقُولُ: (هَذِهِ بِنْتُهُ)، وَلَكِنْ تَقُولُ: (بِنْتُ، أُخْتُ).

أَمَّا إِذَا اتَّصَلَ بِسَاكِنٍ غَيْرِ صَحِيحٍ كَمَا لَوْ قُلْتَ: (فَتَاةٌ)، فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي الْوَقْفِ: (فَتَاهُ)، وَتَقُولُ فِي (شَاةٍ): (شَاهُ)، لِأَنَّ السَّاكِنَ غَيْرَ صَحِيحٍ.

وقوله: «وَقَلَّ ذَا»: الْمَشَارُ إِلَى قَلْبِ التَّاءِ هَاءً.

وقوله: «فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ»: هُوَ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ، فَيَقِلُّ فِيهِ أَنْ تَجْعَلَ التَّاءَ

هاءً، لكن يُوجَدُ، فتقولُ عندَ الوقْفِ: (عندي مُسْلِمَاتٌ)، وتقولُ: (عندي مُسْلِمَةٌ)، لكنَّ الأكثرَ أن تقولَ: (مُسْلِمَاتٌ)، قال اللهُ تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَنَاطٍ تَنَبَّتٍ﴾ [التحریم: ٥]، فإذا وَقَفْتَ على واحدةٍ من هذه، فَإِنَّكَ تَقِفُ بالتَّاءِ، فلا تقولُ: (قَانِئَاهُ).

وقوله: «وَمَا ضَاهِي» أي: ما شابههُ، مثل: (هَيْهَاتُ)، لأنَّ (هَيْهَاتُ) اسمُ فِعْلٍ مَاضٍ^(١).

وقوله: «وَعَيْرُ ذَيْنِ»: أي: غيرُ جمعِ التَّصْحِيحِ، وما ضَاهَاهُ (بِالعَكْسِ)، فالأكثرُ فيه الوقُوفُ على الهاءِ، وتجوُّزُ التَّاءِ.

مثال ذلك: (مَكَّةُ)، إذا وَقَفْتَ تقولُ: (مَكَّةُ)، ويجوزُ: (مَكَّةُ)، لكنَّهُ قليلٌ.

مثال آخر: (المَدِينَةُ)، إذا وَقَفْتَ تقولُ: (المَدِينَةُ)، ويجوزُ: (المَدِينَةُ)، لكنَّهُ قليلٌ، وكذلك نقولُ في (عُنَيْزَةُ): (عُنَيْزَةُ) و(عُنَيْزَةُ)، لكنَّ الأكثرَ (عُنَيْزَةُ)، ونقولُ في (بُرَيْدَةُ): (بُرَيْدَةُ)، وهو الأكثرُ، ويجوزُ (بُرَيْدَةُ)، وكذلك يجوزُ: (قَدَّ قَامَتِ الصَّلَاةُ)، و(قَدَّ قَامَتِ الصَّلَاةُ)، وعلى هذا فقس^(٢).

(١) تقول: (هيهات)، ويقال (هيهاه).

(٢) ومثله (فاطمة)، تقول: فاطمة، ويقال: فاطمة.

٨٩٣- وَقَفَ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلِّ بِحَذْفِ آخِرِ كَ (أَعْطِ مَنْ سَأَلَ)

٨٩٤- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَ (ع) أَوْ كَ (يَع) مَجْزُومًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا

الشرح

الفعلُ المُعْتَلُّ الآخِرُ يُوقَفُ عَلَيْهِ بِهَاءِ السَّكْتِ، لَكِنْ قَالَ: «وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَ (ع)»، أَي: فِي سِوَى فِعْلِ كَ (ع)، وَهُوَ فِعْلُ أَمْرٍ مِنْ (وَعَى)، فَيَجِبُ أَنْ يُلْحَقَ بِهِ هَاءُ السَّكْتِ، فَتَقُولُ عِنْدَ الْوَقْفِ: (الْقَوْلُ عَه)، أَي: أَوْعَ الْقَوْلِ، وَتَقُولُ: (اللَّهُمَّ النَّارِقِةَ)، وَتَقُولُ: (يَا فُلَانُ، بِالْعَهْدِ فِيهِ)، أَي: أَوْفِ، وَتَقُولُ: (هَذَا فُلَانٌ فَرَهُ)، وَ(رَهُ) مِنَ الرُّؤْيَةِ، وَأَصْلُهَا (ارَاهُ).

وَقَوْلُهُ: «أَوْ كَ (يَع) مَجْزُومًا»: الْفَرْقُ بَيْنَ (ع) وَ(يَعِي) أَنَّ الْأَوَّلَ فِعْلُ أَمْرٍ، وَالثَّانِي مُضَارَعٌ، لَكِنَّهُ قَالَ: (مَجْزُومًا)، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُجْزَمْ وَقِفَ عَلَيْهِ بِالْيَاءِ، فَيُقَالُ: (فُلَانٌ يَعِي)، فَتَقِفُ بِالْيَاءِ السَّاكِنَةِ.

لَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا قَلْتُ: (قِه)، فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ هِيَ هَاءُ الضَّمِيرِ؟

نَقُولُ: لَكِنْ يُنْظَرُ إِلَى السِّيَاقِ: هَلْ هِيَ ضَمِيرٌ، أَوْ هَاءُ السَّكْتِ؟

وَقَوْلُهُ: «فَرَاعِ مَا رَعَوْا»: أَي: رَاعِ مَا رَعَاهُ الْعَرَبُ.

- ٨٩٥- (مَا) فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفَ أَلْفُهَا، وَأَوْلَاهَا أَلْفًا إِنْ تَقِفَ
 ٨٩٦- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَصَا بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: (اِقْتِضَاءٌ مَّ اقْتَضَى)

الشرح

قوله: «مَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ»: يعني: (مَا) الاستفهامية.

وقوله: «إِنْ جُرَّتْ حُذِفَ أَلْفُهَا»: أي: وَجُوبًا، وانظر إلى قوله تعالى ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١]، فالألفُ في ﴿عَمَّ﴾ محذوفة، فلو قال قائل: (عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ) قلنا: خطأ.

ومثله: (لِمَ فَعَلْتَ كَذَا؟)، فلو قال قائل: (لِمَا فَعَلْتَ كَذَا؟) قلنا: خطأ.

وقوله: «وَأَوْلَاهَا أَلْفًا إِنْ تَقِفَ»: يعني أنك إذا وقفت، فأولها الهاء، فتقول: (إذا كان فعلي صوابًا فلمه؟) يعني: لِمَ تَلُومُنِي؟

وقوله: «وَلَيْسَ حَتْمًا»: أي: يجوز أن تقول عند الوقف: (لِمَ) و(لِمَه).

إذن: إذا جُرَّتْ (مَا) الاستفهامية بحرف الجرِّ وجبَ حذفُ أَلْفِهَا، وكذلك إِنْ جُرَّتْ بالإضافة، وجبَ حذفُ أَلْفِهَا.

لكن إلحاق هاء السكوتِ بها إِنْ جُرَّتْ بالحرف، فهو جائز، وإن جُرَّتْ بالاسم، فهو واجب، ولهذا قال: «وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَصَا * بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: (اِقْتِضَاءٌ مَّ اقْتَضَى)».

مثال ذلك: (اقتضاء م اقتضى)، فكلمة (م) هنا استفهامية، أي: أيّ اقتضاء اقتضاه، فهنا لو تقف تقول: (اقتضاء مه؟) وجوبًا، لأنها انخفضت بالإضافة (أي: بالاسم).

خلاصة البيتين:

إذا جررت (ما) الاستفهامية، وجب حذف ألفها، وهل يلزمك أن تُضيف إليها هاء السكت؟

نقول: إن جررت بالحرف لم يجب، بل هو جائز، وإن جررت بالاسم وجب.

٨٩٧- وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
٨٩٨- وَوَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَدًّا فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

الشرح

أفادنا المؤلف - رحمه الله - أنَّ الحَرَكَةَ أربعة أنواع:

النَّوعُ الأوَّلُ: أن تكون الحركة إعرابية، فهنا يمتنع إلحاق هاءِ السَّكْتِ بها مُطْلَقًا، فلا تقول: (جاءَ زَيْدُهُ).

النَّوعُ الثَّانِي: أن تكون حركة بناءٍ تُشْبِهُ الحركةَ الإعرابيةَ، فكذلك لا يجوزُ، مثل: (ضَرَبَ)، فعل ماضٍ، فلا تقول: (ضَرَبَهُ)، ومثل: (جاءَ)، فلا تقول: (جاءَهُ).

فإذا قال قائلٌ: لماذا قلنا: إنَّ حركةَ الفعلِ الماضي مُشْبِهُةٌ للحركةِ الإعرابيةِ؟

قلنا: لأنَّهُ يتغيَّرُ، فقد يُنَى على الضَّمِّ كـ (ضَرَبُوا)، وعلى السُّكُونِ كـ (ضَرَبْتُ).

النَّوعُ الثَّالِثُ: أن تكون حركة بناءٍ لا تُشْبِهُ حركةَ الإعرابِ، لكنَّها غيرُ لازمةٍ، فإلحاق هاءِ السَّكْتِ بها جائزٌ، لكنَّهُ شاذٌّ، مثل: (مَنْ قَبْلُهُ)، (مَنْ بَعْدَهُ)، (مَنْ عَلَهُ).

النَّوعُ الرَّابِعُ: أن تكون حركة بناءٍ لازمةً، فالأحسنُ إلحاقها، مثل: (كيفَ) تقولُ فيها: (كَيْفَهُ؟)، ومثل: (أَيْنَ) تقولُ فيها: (أَيْنَهُ؟)، وما أشبَهَها.

وقوله: «وَوَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ»: أي: بغيرِ تحريكِ بناءٍ دائمٍ.

٨٩٩- وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لَلُوقِفِ نَشْرًا، وَفَشَا مُنْتَظِمًا

الشرح

قَدْ يُعْطَى لَفْظُ الْوَصْلِ حُكْمَ الْوَقْفِ عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ، مِثْلَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وَأَصْلُهَا: (لَمْ يَتَسَنَّ)، وَجَاءَتْ هَاءُ السَّكْتِ مَعَ الْوَصْلِ، وَقَدْ يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ أَنَّ الْهَاءَ مِنَ الْفِعْلِ، وَأَنَّهُ جُزِمَ بِ(لَمْ)، مِثْلَ (لَمْ يَتَغَيَّرْ)، لَكِنْ نَقُولُ: (يَتَسَنَّ) هَذَا آخِرُ الْفِعْلِ، وَالْهَاءُ لِلسَّكْتِ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ^(١):

مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبًا

وَقَوْلُهُ: (الْقَصَبَا) أَصْلُهَا (الْقَصَبُ)، وَهَذَا أَحَدُ الْأَوْجِهِ الْخَمْسَةِ الَّتِي سَبَقَتْ، وَهُوَ التَّضْعِيفُ، وَالْأَلْفُ هُنَا لِلْإِطْلَاقِ، وَليست أَلْفَ التَّنْوِينِ، وَلَوْ كَانَتْ أَلْفَ التَّنْوِينِ، مَا جَازَ التَّضْعِيفُ، لَكِنْ هَذِهِ الْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ خَارِجَةٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَأَيْضًا لَا يُمْكِنُ أَنْ يُنَوَّنَ فِيهِ (أَل).

(١) هَذَا الْبَيْتُ مِنْ مَشْطُورِ الرَّجَزِ، وَهُوَ لِرُؤْيِبَةَ بْنِ الْعِجَاجِ فِي مَلْحَقَاتِ دِيْوَانِهِ (ص: ١٦٩)، وَانْظُرِ الْكِتَابَ (٤/ ١٧٠)، وَشَرْحَ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ (٢/ ٣١٨).



الإمالة

كَأَنَّ الإِمَالََةَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مِنْ بَابِ تَحْسِينِ اللَّفْظِ، أَوْ أَمَّا لُغَةٌ مِنَ اللُّغَاتِ، ففِي بَعْضِ البُلْدَانِ فِي نَجْدٍ لَهَجَاتٌ تَمِيلُ إِلَى الإِمَالََةِ، وَغَالِبُ أَهْلِ نَجْدٍ يُمِيلُونَ، وَالْحِجَازِيُّونَ لَا يُمِيلُونَ إِلَّا قَلِيلًا، فَكَأَمَّا لُغَةٌ لِقَوْمٍ، وَتَحْسِينٌ لِلْفَظِّ عِنْدَ قَوْمٍ آخَرِينَ.

وَالِإِمَالََةُ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ وَاجِبٌ، وَإِمَالََةُ الأَلْفِ أَنْ تَجْعَلَهَا بَيْنَ الأَلْفِ وَالْيَاءِ، وَإِمَالََةُ الفَتْحَةِ أَنْ تَجْعَلَهَا بَيْنَ الفَتْحَةِ وَالكَسْرِ.

٩٠٠- الألف المبدل من يا في طرف أمل، كذا الواقع منه اليا خلف

٩٠١- دون مزيد أو شذوذ، ولما تليه ها التانيث ما لها عديمًا

الشرح

قوله: «الألف المبدل من يا في طرف»: وذلك مثل: (رَمَى)، والدليل أنك لو وصلت بها تاء الفاعل انقلبت ياءً، فتقول: (رَمَيْتُ)، لكن (غَزَا) وَاوِيَةٌ، فلا تميلها.

وفي القرآن قال الله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبْنَهَا﴾ [هود: ٤١].

وقوله: «كذا الواقع منه اليا خلف»: أي: الذي تخلفه الياء، وليس طرفًا، فإنه أيضًا يئال، لكن (دُونِ مَزِيدٍ أَوْ شَذُودٍ).

مثال ذلك: (مَرْمَى) تقولُ فيها: (مَرْمِيَان)، فتُبَدِّلُهَا يَاءً، فلمَّا صَحَّحَ أَنْ تُبَدِّلَهَا يَاءً، صَحَّحَ أَنْ تُضَجَّعَ الأَلِفَ حَتَّى تَكُونَ قَرِيبَةً مِنَ اليَاءِ، ولهذا فَسَّرَ بَعْضُهُم الإِمَالَةَ بالإِضْجَاعِ، وليسَ بالإِنْحَاءِ.

٩٠٢- وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يُؤَلِّى إِلَى (فَلْتُ) كَمَا ضِي (خَفْتُ) وَ(دِنْ)

الشرح

أَيْضًا يُبَالُ بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ يُؤُولُ إِلَى (فَلْتُ).

مثال ذلك: (خَافَ)، فَعَيْنُهَا الْأَلْفُ، وَهِيَ تَوُولُ عِنْدَ نِسْبَتِهَا إِلَى تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

إِلَى (فَلْتُ)، فَتَقُولُ: (خَفْتُ).

ومثله: (نَامَ) وَ(نِمْتُ)، وَكَذَلِكَ (دِنْ)، وَهُوَ فَعْلٌ أَمْرٌ مِنْ (دَانَ، يَدِينُ)،

فَعِنْدَمَا تُضَيِّفُهَا إِلَى تَاءِ الْفَاعِلِ تَقُولُ: (دِنْتُ).

أَمَّا (قَالَ) وَ(بَاعَ)، فَلَا تُمِيلُ الْأَلْفَ فِيهَا، لِأَنَّهَا عِنْدَ إِسْنَادِهَا إِلَى تَاءِ الْفَاعِلِ

تَكُونُ عَلَى وَزْنِ (فَلْتُ).

لَكِنْ هَلْ يَصِحُّ أَنْ أَقُولَ: لَا تُمَالُ، لِأَنَّهَا وَائِيَّةٌ؟

الجواب: لا، لِأَنَّ الْأَلْفَ فِي (خَافَ) وَائِيَّةٌ بَدَلِيلٌ أَنَّ الْمَصْدَرَ (خَافَ يَخَافُ

خَوْفًا)، وَأَصْلُهَا (يَخْوِفُ).

ومثلهما: (نَامَ، يَنَامُ، نِمْتُ) مَعَ أَنَّهَا وَائِيَّةٌ.

إِذْنُ: الْقَاعِدَةُ: إِذَا كَانَتِ الْأَلْفُ فِي الْأَجْوَفِ ^(١) عِنْدَ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى تَاءِ

الْفَاعِلِ يَكُونُ عَلَى وَزْنِ (فَلْتُ)، جَازَتِ الْإِمَالَةُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى وَزْنِ (فَلْتُ)، لَمْ

تَجْزِ الْإِمَالَةُ.

(١) الْأَجْوَفُ هُوَ الَّذِي وَسَطُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ، وَالْمِثَالُ هُوَ الَّذِي أَوَّلُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ، وَالنَّاقِصُ هُوَ الَّذِي آخِرُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ. (الشارح).

٩٠٣- كَذَاكَ تَالِيِ الْيَاءِ، وَالْفَضْلُ اغْتَفِرُ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَ (جِيَّهَا أُدِرُّ)

الشرح

كذلك تمالُ الألفُ الواقعةُ بعدَ الياءِ، مثل: (بَيَان)، وكذلك إذا كانَ بيْنَهَا وبينَ الياءِ حرفٌ واحدٌ مثل: (يَسَار)، وكذلك إذا كانَ بيْنَهَا وبينَ الياءِ حَرْفَانِ، لكنْ أحدهما الهاءُ، مثل: (جِيَّهَا).

- ٩٠٤- كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي
 ٩٠٥- كَسْرًا، وَفَضْلُ أَلْفَا كَلَا فَضْلٍ يُعَدُّ (ذِرْهَمًاكَ) مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ

الشرح

إذا وقعت بعد الألف كسرةٌ جاز أن تُضجِعَهَا لكي تُوافِقَهَا.

كذلك إذا وقعت بعد حرفٍ يلي كسرةً، ولم يُقَلِّ: (وكذلك إذا وقعت الألفُ بعد كسرةً)، لأنَّه لا يُمكنُ أن تقع الألفُ بعد كسرةً، نعم، يُمكنُ أن تقع بعدها كسرةً، أو تقع بعد حرفٍ قبله كسرةً.

مثال ذلك: كلمة (كِتَاب)، فتُأَلِّ.

وكذلك إذا وقعت بعد حرفين قبلهما كسرةً، وأولهما ساكنٌ، مثل: (شِمْلَان)، أو كان كلاهما مُتَحَرِّكًا، لكن أحدهما (ها)، نحو: (أَنْ يَضْرِبَهَا)، فهذه أيضًا تُأَلِّ، ولو كانت في الآخر.

وكذلك يُأَلِّ ما فصل فيه الهاءُ بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرةِ وأولهما ساكنٌ، نحو: (هَذَا ذِرْهَمًاكَ)، فالميمُ مُتَحَرِّكَةٌ، والراءُ التي قبل الهاءِ ساكنةٌ، وفصل بينهما بالهاءِ، ولهذا قال: (ذِرْهَمًاكَ مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ).

- ٩٠٦- وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا، وَكَذَا تَكْفُ رَا
 ٩٠٧- إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ
 ٩٠٨- كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنْ إِثْرَ الْكَسْرِ كَالْمَطْوَاعِ (مِرْ)
 ٩٠٩- وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَا كَ (عَارِمًا لَا أَجْفُو)

الشرح

حُرُوفُ الْإِسْتِعْلَاءِ سَبْعَةٌ مَجْمُوعَةٌ فِي قَوْلِكَ: (حُصَّ ضَغْطٌ قِطُّ)، وَهُوَ
 كَلَامٌ لَيْسَ لَهُ مَعْنَى، وَإِلَّا لَقَالَ: (حُصَّ ضَغْطًا)، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ (حُصَّ)، أَوْ
 (حُصَّ ضَغْطٌ)، عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، لَكِنْ أَتَوْا بِهَذَا، لِأَنَّهَا أَسْهَلُ لِلطَّلِبِ.

- ٩١٠- وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ
 ٩١١- وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَ (عِمَادًا) وَ (تَلَا)

الشرح

تُمالُ الألفُ الثَّانِيَةُ مِنْ نَحْوِ (عِمَادًا) - وهي الَّتِي بَعْدَ الدَّالِ - لِمُنَاسَبَةِ الألفِ المُمَالَةِ قَبْلَهَا، وهي الَّتِي بَعْدَ الميمِ.
 وكذلك تُمالُ أَلْفُ (تَلَا)، وَ (تَلَا) فِعْلٌ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ الألفَ لَيْسَتْ مُمَالَةً حَسَبَ القَوَاعِدِ، إِنَّمَا هِيَ مُمَالَةٌ لِلْمُنَاسَبَةِ، حَيْثُ عَطَفْتُ عَلَى أَلْفِ مُمَالَةٍ سَابِقَةٍ.

٩١٢- وَلَا تُؤْمَلُ مَا لَمْ يَنْلُ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ (هَا) وَغَيْرِ (نَا)

الشرح

الأسماءُ الْمُتَمَكَّنَةُ هي الأسماءُ المُعْرَبَةُ، فكلُّ الأسماءِ المبنية لا تُؤْمَلُ إِلَّا أَسْمِينَ فَقَطْ، وهما (هَا) الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ، و(نَا) الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ الْمُعَظَّمِ نَفْسَهُ، أَوِ الَّذِي مَعَهُ غَيْرُهُ.

- ٩١٣- وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرْفٍ أَمِلْ كَ (لِلْأَيْسَرِ مِلُّ تَكْفِ الْكُلْفِ)
 ٩١٤- كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ

الشرح

إذا وقع الفتح قبل راءٍ مكسورةٍ مُتَطَرِّفَةٍ، فَإِنَّهُ يَمِيلُ، وهذه الإمالة ليست للألِفِ، وإنما هي للفتحة، بحيث تكون بين الفتحة والكسرة.
 مثال ذلك: (بِشَرِّرٍ)، ومثلها (بِشَرِّ)، لأنَّ هذا فَتْحٌ قَبْلَ كَسْرِ الرَّاءِ الْمُتَطَرِّفَةِ.
 مثال آخر: (لِلْأَيْسَرِ مِلُّ)، فتميلُ الفَتْحَةُ فِي السَّيْنِ.

التَّصْرِيفُ

التَّصْرِيفُ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْكَامُ الْكَلِمَةِ مِنْ حَيْثُ التَّغْيِيرُ وَرَدَّهَا إِلَى الْأَصُولِ بِزِيَادَةٍ، أَوْ حَذْفٍ، فَهُوَ لَا يَتَعَلَّقُ بِآخِرِ الْكَلِمِ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِأَوَائِلِهَا وَأَوَاسِطِهَا: هَلْ فِيهَا تَغْيِيرٌ، أَوْ لَا؟ وَكَذَلِكَ فِي أَوْزَانِهَا: هَلْ فِيهَا زِيَادَةٌ أَوْ نَقْصٌ؟ وَفِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَتْ فَائِدَتُهُ كِفَائِدَةِ النَّحْوِ، لِأَنَّ النَّحْوَ فَائِدَتُهُ عَظِيمَةٌ جِدًّا، لَكِنْ هَذَا أَيْضًا فِيهِ فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ، حَيْثُ تَعْرِفُ بِهِ كَيْفَ حَرَكَةُ الْكَلِمَةِ فِي أَوَّلِهَا وَفِي وَسْطِهَا: هَلْ هِيَ مِنْ بَابِ كَذَا، أَوْ مِنْ بَابِ كَذَا، أَوْ مِنْ بَابِ كَذَا كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

والتَّصْرِيفُ لَا يَدْخُلُ عَلَى جَمِيعِ الْكَلِمَاتِ، وَلِهَذَا يَقُولُ:

٩١٥- حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَّصْرِيفِ حَرِي

الشرح

قوله: «حَرْفٌ»: مُبْتَدَأٌ.

و«شِبْهُهُ»: مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ.

وقوله: «بَرِي»: أَي: مُتَبَرِّئٌ، وَهُوَ خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ، وَسَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ

لِأَجْلِ التَّقْسِيمِ، وَابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَقُولُ: (وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ * مَا لَمْ تُفَدَّ).

وقوله: «وَسِبْهُهُ»: شبه الحرفِ نَوْعَانِ:

أحدهما: مِنَ الْأَسْمَاءِ، والثاني: مِنَ الْأَفْعَالِ.

فالذي مِنَ الْأَسْمَاءِ هو الْأَسْمَاءُ الْمَبْنِيَّةُ، فكلُّ اسمٍ مَبْنِيٍّ فهو بَرِيءٌ مِنَ التَّصْرِيفِ.

مثال ذلك: (أَنَا)، فلا تقول: وَزْنُهَا (فَعْلٌ)، وكذلك (نَحْنُ) لا تقول:

وَزْنُهَا (فَعْلٌ)، فكلُّ اسمٍ مَبْنِيٍّ لا تَصْرِيفَ فِيهِ إِطْلَاقًا، ولا تُجْرَى فِيهِ الْمَوَازِينُ الصَّرْفِيَّةُ.

وأما النَّوْعُ الثَّانِي، فهو كلُّ فَعْلٍ جَامِدٍ، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ التَّصْرِيفُ، مثل:

(لَيْسَ) و(عَسَى) و(نَعَمْ)، فلا تقول: وَزْنُ (نَعَمْ): (فِعْلٌ)، ولا: (لَيْسَ) وَزْنُهَا:

(فَعْلٌ)، ولا تقول: (عَسَى) وَزْنُهَا: (فَعْلٌ).

فصارتِ الْأَشْيَاءُ الْبَرِيئَةُ مِنَ الصَّرْفِ ثَلَاثَةً: الْحَرْفُ، وَالْأَسْمَاءُ الْمَبْنِيَّةُ، وَالْأَفْعَالُ

الْجَامِدَةُ، فهذه كلها لا يُمكنُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا التَّصْرِيفُ.

وقوله: «وَمَا سِوَاهُمَا»: أي: ما سِوَى الْحَرْفِ وَشِبْهِهِ.

«بِتَّصْرِيفٍ حَرِيٍّ»: أي: جَدِيدٌ بِالتَّصْرِيفِ، فَدْخَلَ فِي ذَلِكَ جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ

الْمُعْرَبَةِ، وَجَمِيعُ الْأَفْعَالِ غَيْرِ الْجَامِدَةِ.

٩١٦- وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلَ تَصْرِيْفٍ سِوَى مَا غَيْرًا

الشرح

قوله: «وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي»: أي: لا يُمكن أن يُوجد ما يقبل التَّصريفَ، وهو أدنى من ثلاثة أَحرفٍ أبداً، أي: إنَّ كلَّ شيءٍ قَابِلٍ للتَّصريفِ مِنَ الأسماءِ، أو الأفعالِ، فَإِنَّهُ لا يَقُلُّ عن ثلاثة أَحرفٍ، إِلَّا ما غَيْرٌ، أي: دَخَلَ فيه إِعْلَالٌ بِحَذْفٍ، فهذا رَبُّهَا يَقُلُّ عن ثلاثة أَحرفٍ.

مثاله: (يَدٌ)، فَإِنَّهَا مما يَدْخُلُهُ التَّصْرِيْفُ، مع أَنَّهَا أَقَلُّ مِنَ ثَلَاثَةِ، لكن فيها حَذْفٌ اعْتِبَاطًا، أي: هكذا نَطَقَتْ به العَرَبُ، وليس سَبَبُهُ قاعدةٌ تَصْرِيْفِيَّةٌ.

مثال آخر: (فِ) أي: بالعهدِ، فهذا فعلٌ أمرٌ قَابِلٌ للتَّصْرِيْفِ، وهو حَرْفٌ واحدٌ، لكن حُذِفَ منه حَرْفَانِ، لِأَنَّهُ مِنَ (وَفِي)، و(وَفَى) ثلاثة أَحرفٍ، إِذْ نَصَرَ فيه عِلَّةٌ.

مثال آخر: (مَ اللهُ)، وأصلها (يَمِينُ اللهُ)، وقيل: (وَمُ اللهُ)، على أَنَّهَا مِنَ (أَيْمَنُ اللهُ).

وعلى هذا فنقول: كلُّ قَابِلٍ للتَّصْرِيْفِ مِنَ اسمٍ، أو فعلٍ، فَإِنَّهُ لا يَمَكُنُ أَنْ يَنْقُصَ عن ثلاثة أَحرفٍ، إِلَّا أَنْ يَغْتَرِيَهُ تَغْيِيرٌ.

٩١٧- وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٍ إِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزْدَفِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

الشرح

سبق أن أقل ما يمكن أن يدخله التصريف ثلاثة، لكن هل له منتهى في حروفه؟

نقول: أمّا المجرّد من الزيادة في الاسم فمنتهاهُ خمسٌ، والمزيد منتهاهُ سبعٌ، فلا يمكن أن تجد كلمةً عربيّةً من الأسماء تزيد على سبعة أحرفٍ أبدًا إذا كانت مزيدةً، ولا على خمسة إذا كانت مجردةً.

وهل يمكن أن توجد على حرفٍ واحدٍ، أو على حرفين؟

نقول: لا يمكن إلا بتغيير.

أمّا أن توجد على ثلاثة، فيمكن، وهو كثيرٌ.

مثال الثلاثة: (زيد)، و(حمد)، وهو علمٌ منقولٌ.

مثال الأربعة: (جعفر)، (درهم).

مثال الخمسة: (سفرجل).

والمجرّد هو ما لا يسقط شيءٌ من حروفه، فمثلاً (فلس) على وزن (فعل)، فهنا لم يسقط شيءٌ من حروفه، لكن إذا قلت: (مُصطفى) فهذا مزيدٌ، لأنّه يسقط الميمُ والتاءُ التي قبلت طاءً، وأصلها (مُصتفى)، لأنّه من الصفوة، وأصلها: (صفى)، فالحروفُ الأصليّةُ فيه هي الصادُ والفاءُ والواوُ التي هي الألفُ المقصورةُ.

وقوله: «وإن يُزَدَّ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا»: فَيُزَادُ فِيهِ حَتَّى يَكُونَ أَرْبَعَةً، مِثْلُ: (خَالِدٍ)، (أَحْمَدَ)، (يَاسِرَ).

ومثال الخمسة: (مُسَجَّلٍ)، (مُصْطَفَى)، (مِسْمَارٍ).

ومثال الستة: (مُسْتَشْفَى)، (مُسْتَعْفِرٍ)، (مُسْتَحْرَجٍ).

ومثال السبعة: (اسْتِشْهَادٍ)، (اسْتِغْفَارٍ)، (اِحْرِنْجَامٍ)، وهو الاجتماع، و(اشْهِيَابٍ)، أي: صَارَ أَشْهَبَ، مِنْ (أَشْهَابٍ، يَشْهَبُ، اشْهِيَابًا)، مثل: (اِحْمَارٌ، يَحْمَرُ، اِحْمِرَارًا).

إِذَنْ: الرَّائِدُ مُنْتَهَاهُ سَبْعَةٌ، وَالْأَصْلُ مُنْتَهَاهُ خَمْسٌ، وَلَا يُوجَدُ غَيْرُ هَذَا، وَنَقُولُ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ غَيْرِ الْمُرَكَّبَةِ، أَمَّا الْمُرَكَّبُ وَالْأَعْجَمِيُّ، فَلَا دَخَلَ لَهُ فِي بَابِ التَّصْرِيفِ، فَمِثْلًا (أَذْرَبِيحَانٍ) لَيْسَ لَهَا دَخْلٌ فِي التَّصْرِيفِ، لِأَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ.

٩١٨- وَعَيْرَ آخِرِ الثَّلَاثِيَّ افْتَحَ وَضُمَّ . وَاكْسِرَ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيَهُ تَعْمَّ

الشرح

قوله: «عَيْرَ آخِرِ الثَّلَاثِيَّ»: أما آخِرِ الثَّلَاثِيَّ وغيره، فلا نتكلم فيه، لأنَّ مَرْجَعَهُ النَّحْوُ.

وقوله: «عَيْرَ آخِرِ الثَّلَاثِيَّ»: يشملُ الأَوَّلَ والثَّانِيَّ (افْتَحَ وَضُمَّ وَاكْسِرَ)، فإذا كان الأَوَّلُ والثَّانِيَّ في كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ثَلَاثُ حَرَكَاتٍ يَكُونُ عِنْدَنَا تِسْعَةٌ أَوْجِهٍ.

قال المؤلف - رحمه الله -: «وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيَهُ»، فيكونُ عِنْدَنَا اثْنَا عَشَرَ وَجْهًا، لأنَّ تَسْكِينَ الثَّانِيَّ مَعَ الحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ للأَوَّلِ يَكُونُ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، وَمَعَ التَّسْعَةِ السَّابِقَةِ يَكُونُ اثْنِي عَشَرَ.

إِذْنُ: الاسمُ الثَّلَاثِيُّ يَكُونُ لَهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ صُورَةً، بِالنِّسْبَةِ لِلحَرَكَاتِ فِي أَوَّلِهِ، وَفِي وَسْطِهِ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا لم يُقَلِّ المؤلفُ - رحمه الله -: (زِدْ تَسْكِينَ أَوَّلِهِ)؟

قلنا: السَّبَبُ أَنَّهُ لَا يُبْدَأُ بِسَاكِنٍ، فَالتَّسْكِينُ لِلثَّانِي.

مثالُ فَتْحِ الأَوَّلِ مَعَ فَتْحِ الثَّانِي: (جَمَلٌ)، (قَلَمٌ)، (فَرَسٌ) عَلَى وَزْنِ (فَعَلٌ).

مثالُ فَتْحِ الأَوَّلِ مَعَ كَسْرِ الثَّانِي: (حَدِرٌ)، (ثَمِيلٌ)، (كَذِبٌ)، (كَبِدٌ) عَلَى

وَزْنِ (فَعَلٌ).

مثال فتح الأوّل مع ضمّ الثّاني: (سَبَع)، (عَضُد) على وزنِ (فَعَل).
 مثال فتح الأوّل مع سُكُونِ الثّاني: (زَيْد)، (فَتَح)، (فَلَس)، على وزنِ (فَعَل)،
 وهو كثيرٌ.

مثال ضمّ الأوّل مع فَتْحِ الثّاني: (صُرَد) على وزنِ (فُعَل).

مثال ضمّ الأوّل مع كسرِ الثّاني: (دُئِل) على وزنِ (فُعِل).

مثال ضمّ الأوّل مع ضمّ الثّاني: (كُتِب)، (أَسَد)، (عُنُق) على وزنِ (فُعَل).

مثال ضمّ الأوّل مع سُكُونِ الثّاني: (قُفَل)، على وزنِ (فُعَل).

مثال كسرِ الأوّل مع فَتْحِ الثّاني: (عِنَب) على وزنِ (فِعَل).

مثال كسرِ الأوّل والثّاني: (إِبِل) على وزنِ (فِعِل).

مثال كسرِ الأوّل مع سُكُونِ الثّاني: (عِلْم) على وزنِ (فِعَل).

أمّا كسرُ الأوّل مع ضمّ الثّاني مثل: (حِبْك) على وزنِ (فِعَل) فسيأتي في

قولِ المؤلّف - رحمه الله - : (و(فِعْلٌ أَهْمَلٌ)، أي: إنّه ليس موجودًا).

٩١٩- و(فِعْلٌ) أَهْمِلَ، وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِ(فِعْلٍ)

الشرح

قوله: «(فِعْلٌ) أَهْمِلَ»: يعني أَنَّ العَرَبَ لَمْ تَنْطِقْ بِكَلِمَةٍ عَلَى وَزْنِ (فِعْلٍ)، بَلْ أَهْمَلْتَهُ، وَلَكِنَّ الْمُؤَلَّفَ -رَحِمَهُ اللهُ- ذَكَرَهُ إِتْمَامًا لِلتَّقْسِيمِ وَالْحَصْرِ فَقَطَّ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: إِنَّهُ غَيْرُ مُهْمَلٍ، لَكِنَّهُ نَادِرٌ.

وقوله: «وَالْعَكْسُ يَقِلُّ»: أي: (فِعْلٍ) مِثْلُ: (دُئِلَ).

«لِقَصْدِهِمْ»: أي: لِقَصْدِ العَرَبِ.

«تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِ(فِعْلٍ)»: يعني أَنَّهُمْ قَلَّ نَطْقُهُمْ بِ(فِعْلٍ) فِي الِاسْمِ، لِأَنَّهمْ نَقَلُوا هَذَا الْوِزْنَ إِلَى الفِعْلِ المَاضِي الثَّلَاثِيِّ المَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ، أَي: أَنَّهُمْ قَصَدُوا أَنْ يَكُونَ (فِعْلٍ) مِنْ خَصَائِصِ الأَفْعَالِ، فَقَوْلُهُ هُنَا: (فِعْلٍ) لَيْسَ المَقْصُودُ بِهِ المِيزَانُ.

٩٢٠- وَافْتَحَ وَضَمَّ وَاكْسِرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ

الشرح

انتقل المؤلف - رحمه الله - إلى حُكْمِ الفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ، فذكرَ أَوْزَانَ الفِعْلِ بعدَ ذكرِ أوزانِ الاسمِ، فقال: (وَافْتَحَ وَضَمَّ وَاكْسِرَ الثَّانِي)، ولم يتكلَّم عنِ الأوَّلِ، لأنَّ الأوَّلَ مفتوحٌ في الأفعالِ، فالأفعالُ أوَّلُها إمَّا مضمومٌ إذا بُنِيَتْ للمجهولِ، وقد ذَكَرَهُ بقوله: (وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ)، وما عدا ذلك، فهو مفتوحٌ، أمَّا المَبْدُوءُ بِهَمْزَةٍ وصلِّ، فَلَيْسَ هذا محلَّها.

وقوله: «وَافْتَحَ وَضَمَّ وَاكْسِرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ»: فصارَ يجوزُ في ثانيه ثلاثةُ أَوْجِهٍ: الضَّمُّ، والفتحُ، والكسرُ.

مثالُ الضَّمِّ: (عَظَمَ)، (شَرَفَ)، (كَرَّمَ)، ومثالُ الكسرِ: (شَرِبَ)، (فَرِحَ)، ومثالُ الفتحِ: (وَقَفَ)، (ضَرَبَ)، (قَعَدَ).

وقوله: «ضَمِنَ»: هذا مضمومٌ الأوَّلِ مكسورُ الثاني، وهذا إذا كان مَبْنِيًّا للمَجْهُولِ.

فصارَتْ أوزانُ الفِعْلِ أَرْبَعَةً، فالأوَّلُ مفتوحٌ على كلِّ حالٍ، ما لم يُبْنَ للمَجْهُولِ، وأمَّا الثاني، ففيه ثلاثةُ أَوْجِهٍ: الفتحُ والكسرُ والضَّمُّ.

٩٢١- وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

الشرح

صار الفعل ناقصًا عن الاسم في المزيد وفي المجرد.

٩٢٢- لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ (فَعَلُّ) و(فَعَلِلُّ) و(فَعَلَّلُ) و(فَعَلَّلُّ)

٩٢٣- وَمَعَ (فَعَلُّ) (فَعَلَّلُ)، وَإِنْ عَلَا فَمَعَ (فَعَلَّلِ) حَوَى (فَعَلَّلَا)

٩٢٤- كَذَا (فَعَلَّلُ) و(فَعَلَّلُّ)، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى

٩٢٥- وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا (اِحْتِذِي)

الشرح

الْحَرْفُ الَّذِي فِي الْكَلِمَةِ (إِنْ يَلْزَمُ) أَي: يَسْتَمِرُّ فِي كُلِّ تَصَارِيْفِهَا، فَهُوَ أَصْلٌ، وَإِنْ سَقَطَ فِي بَعْضِ التَّصَارِيْفِ، فَهُوَ زَائِدٌ.

مثال ذلك: (ضَرَبَ)، فِيهَا ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٍ: الضَّادُ، والرَّاءُ، والباءُ، فَإِنْ سَقَطَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فِي بَعْضِ التَّصَارِيْفِ، فَهُوَ زَائِدٌ، وَإِنْ بَقِيََتْ فِي كُلِّ تَصَارِيْفِهَا، فَهِيَ أَصُولٌ.

فإذا قلت: (ضَارِبَ)، جَاءَتِ الضَّادُ والرَّاءُ والباءُ، لَكِنْ جَاءَتْ زِيَادَةٌ، وَهِيَ الْأَلْفُ، لِأَنَّ الْأَلْفَ تَسْقُطُ فِي بَعْضِ التَّصَارِيْفِ.

وإذا قلت: (مَضْرُوبَ)، فَعِنْدَنَا الضَّادُ والرَّاءُ والباءُ أَصُولٌ، لَكِنْ جَاءَ فِيهَا الْمِيمُ وَالْوَاوُ، فَتَكُونُ زَائِدَةً.

مثال آخر: (خَرَجَ)، الْخَاءُ والرَّاءُ وَالْجِيمُ لَا تَسْقُطُ فِي كُلِّ التَّصَارِيْفِ، فَتَقُولُ: (اسْتَخْرَجَ)، فَهَذَا الْخَاءُ والرَّاءُ وَالْجِيمُ أَصُولٌ، وَالْهَمْزَةُ وَالسَّيْنُ وَالتَّاءُ زَوَائِدٌ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي (مُسْتَخْرَجَ): الْخَاءُ والرَّاءُ وَالْجِيمُ أَصُولٌ، وَالْمِيمُ وَالسَّيْنُ وَالتَّاءُ زَوَائِدٌ، وَعَلَى هَذَا فَحَسُّ.

فإذا قال لك قائل: ما هو الأصلي من حروف الكلمة؟

فقل: هو الذي يلزم في كل التصاريف.

وقوله: «وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ»: (الَّذِي): مُبْتَدَأٌ، و(الزَّائِدُ): خَبْرُهُ.

ومَثَلُ المؤلِّفِ - رحمه الله - بقوله: (مِثْلُ تَا اِحْتَدِي)، والواقعُ أَنَّ (اِحْتَدِي) فيها حَرْفَانِ زَائِدَانِ، وهي الهمزةُ والتَّاءُ، لكنَّ المؤلِّفَ - رحمه الله - ما أرادَ أَنْ يَحْصِرَ في هذا المِثَالِ كُلَّ الحُرُوفِ الزَّوَائِدِ، إِنَّمَا أرادَ أَنْ يَضْرِبَ مِثْلًا لِحَرْفِ زَائِدٍ فقط، فهل على المؤلِّفِ عيبٌ في هذا؟

نقولُ: لا، لأنَّهُ يريدُ أَنْ يُمَثِّلَ لِحَرْفِ زَائِدٍ، ولا يَعْنِي بذلكَ أَنَّهُ لا يكونُ في الكلمةِ حرفٌ آخرُ زَائِدٌ.

فإذا قال قائلٌ: وما هي حروفُ الزيادةِ؟

قلنا: يقولُ الشَّاعرُ^(١):

سَأَلْتُ الحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ: أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

(١) البيت لأبي مُحَمَّد عبدِ المَجِيد بنِ عَبْدِ الوَهَّابِ الفِهْرِيِّ، كما في تاج العروس (زيد).

٩٢٦- بِضْمَنِ (فِعْلٍ) قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اِكْتَفِي
 ٩٢٧- وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقٍ

الشرح

علامة الزيادة أن تزنه، فإن نطقت بحرفٍ من حروفه، فهو زائد، وإن لم تنطق، فهو أصل، فكل حرفٍ يُقابلُ الفاءَ والعينَ واللَّامَ، فهو أصلٌ، وكلُّ حرفٍ يخرجُ عنها، فهو زائدٌ.

مثال ذلك: (فلس)، وزنه: (فعل)، و(جعفر)، وزنه: (فعلل)، و(سفرجل)، وزنه: (فعلل).

لكن (قنديل) وزنه: (فعليل)، فالياءُ زائدةٌ في (قنديل).

وكذلك (قائم) وزنه: (فاعل)، فهنا نطقت بالألف، وما دام أنك نطقت بها في الميزانِ بلفظها، فهي زائدةٌ.

مثال آخر: كلمة (قام)، فيها حرفٌ من حروفِ الزيادة، وهو الألف، لكنه هنا أصليٌّ، لأنه لا يُمكنُ أن يوجدَ قابلٌ تصريفٍ أقلُّ من ثلاثةِ أحرفٍ، إلا ما عُيِّرَ، فلو قلنا في (قام): إنَّ وزنه (فأل) ما صحَّ، لأنه يلزمُ من ذلك أن ينقصَ عن ثلاثةِ أحرفٍ.

إذن: نقولُ: وزنها (فعل)، وأصلها: (قوم).

مثال آخر: (خاف)، وزنها (فعل)، ومثلها: (نام) وزنها (فعل)، لأنَّ أصلها

(نَامَ، نَوْمٌ)، ولهذا جاءتْ (يَنَامُ)، فهي من بابِ (فَعَلَ، يَفْعَلُ) كـ (فَرِحَ، يَفْرَحُ).

مثال آخر: (مُسْتَقِيمٌ) على وَزْنِ (مُسْتَفْعِلٍ)، لكنّه فيه إعلالٌ، لأنَّ أصلَ (مُسْتَقِيمٍ): (مُسْتَقِيمٌ)، فنُقِلَتِ الحِركَةُ الَّتِي فِي الوَاوِ إِلَى السَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلَهَا، وَقَلِبَتِ الوَاوُ يَاءً، فصارتْ (مُسْتَقِيمٌ).

مثال آخر: (مُسْتَكْبِرٌ) على وَزْنِ (مُسْتَفْعِلٍ)، فهنا نطقتْ بالمِيمِ والسَّيْنِ والتَّاءِ، إِذْنُ: هُنَّ الزَّائِدَاتُ.

وقوله: «وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلُ بَقِي * كَرَاءِ جَعْفَرٍ»: حروفُ (جَعْفَرُ) كُلُّهَا أَصُولٌ، وليسَ فيها حرفٌ من حروفِ الزِّيَادَةِ، فماذا نصنعُ عندَ الوَزْنِ؟
نقولُ: نُضَاعِفُ اللَّامَ، فنقولُ في (جَعْفَرٍ): (فَعَلَلٌ)، لكن لماذا لا نقولُ:
(فَعَلَلٌ)؟

نقولُ: لأنَّ المُتَطَرِّفَ أَوْلَى بأنْ يُكْرَرَ، ولهذا قلنا: إنَّ اللَّامَ هي الَّتِي تُضَعَّفُ، وليسَ العَيْنُ، هذا من جهةٍ.

ومن جهةٍ أُخْرَى، فإنَّ تَضْعِيفَ اللَّامِ غَالِبًا أَسهَلُ مِنَ العَيْنِ، لأنَّ العَيْنَ تَخْرُجُ مِنَ الحَلْقِ، لكنَّ اللَّامَ سَهْلَةٌ.

وقوله: «وَقَافِ فُسْتِقِ»: حُرُوفُ (فُسْتِقُ) كُلُّهَا أَصُولٌ، فنقولُ في وَزْنِهَا:
(فُعَلَلٌ).

٩٢٨- وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

الشرح

هذا مُسْتَشَى من قَوْلِهِ: (وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اِكْتَفِي)، أَي: إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَإِذَا كَانَ الزَّائِدُ مُضَعَّفَ الْأَصْلِ، فَإِنَّهُ يُجْعَلُ لَهُ مَا لِلْأَصْلِ، فَإِذَا كَانَ الزَّائِدُ تَضْعِيفَ الْعَيْنِ، فَإِنَّا نَضَعُّ الْعَيْنَ.

مثال ذلك: (قَتَلَ)، وزنها: (فَعَلَ)، ولو لم نَمَشْ على هذه القَاعِدَةِ لقلنا في وَزْنِهَا: (فَعْتَلَّ)، لَأَنَّ التَّاءَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ.

مثال آخر: (كَرَّمَ)، وزنها: (فَعَلَ)، ولا نقول: وَزْنُهَا (فَعَرَلَّ)، لَأَنَّ الرَّاءَ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَلَأَنَّ هَذَا مُضَعَّفٌ لِأَصْلِ، وَالْمُضَعَّفُ لِلْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ يَجِبُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ عَلَى وَزْنِ ذَلِكَ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ.

- ٩٢٩- وَاحِكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمٍ وَنَحْوِهِ، وَالْحُلْفُ فِي كَ (لَمَلَمَ)
 ٩٣٠- فَأَلْفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ بَغَيْرِ مَيْنِ

الشرح

بدأ المؤلف - رحمه الله - يبيِّنُ مواضع الزيادة، فحُرُوفُ الزيادة لها مواضع: **الموضع الأول:** كلُّ أَلْفٍ صَاحِبَ أَكْثَرِ مِنْ أَصْلَيْنِ فهو زائدٌ، مثل: (قَاتِلِ)، فالألفُ هنا صَاحِبَ أَكْثَرِ مِنْ أَصْلَيْنِ، لأنَّ القافَ والتَّاءَ واللَّامَ ثَلَاثَةً أُصُولٍ.

فإنَّ صَاحِبَ أَصْلَيْنِ، فليسَ بزائدٍ، مثل: (قَالَ)، فهنا لم يُصَاحَبْ إِلَّا أَصْلَيْنِ، وهي القافُ واللَّامُ، ومثلُ: (إِلَى) بمعنى نِعْمَةٍ. وقوله: «بَغَيْرِ مَيْنِ»: المَيْنُ هو الكذبُ.

٩٣١- وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي (يُؤَيُّوْ) وَ(وَعَوْعَا)

الشرح

إذا صاحبت الياء أكثر من أصليين، فهي زائدة، وكذلك الواو.

مثال ذلك: (صَيَّرَف)، نقول: الياء زائدة، لأنها صاحبت أكثر من أصليين، وهي الصاد والراء والفاء، إذن: فالياء في (صَيَّرَف) زائدة.

ولنا أن نعرف أنها زائدة بغير ما ذكر المؤلف - رحمه الله - فإذا اشتبهت عليك، فصرفها إلى تصارييف أخرى، فقل: (الصَيَّرَفُ هو الذي يصرف الدرهم بالدنانير)، إذن: هي مأخوذة من (صَرَف).

مثال آخر: (يَعْمَل)، وليست هنا فعلاً مضارعاً، لأن أحرف المضارعة كلها زائدة حتى الألف والياء والتاء، لكنَّ اليعمل هو البعير القوي على العمل، واليعملة هي الناقة كما ذكر ذلك في الحاشية، قال الشاعر^(١):

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبَلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَاَنْزِلْ

إذن: (يَعْمَل) هنا اسم، ونقول في الياء: إنها زائدة، لأنها صاحبت أكثر من أصليين، ولنا أن نعرف هذا بطريقة أخرى، كما سبق.

مثال آخر: (جَوْهَر)، وزُئها (فَوْعَل)، فهنا الواو زائدة، لأنها صاحبت أكثر من أصليين، وهذه زُئها يعسر عند التصريف أن تعرف أن الواو زائدة،

(١) تقدم عزوه (ص:***).

فنحتاج إلى القاعدة التي ذكر المؤلف - رحمه الله -.

مثال آخر: (عَجُوز)، وَزُئْهَا (فَعُول)، فالواو صَاحِبَتْ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ، وهي أَيْضًا مِنَ الْعَجْزِ.

وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ الشَّنَائِي الْمَكْرَرُ، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ زَائِدَةً، مِثْلَ: (يُؤْيُؤُ) لِطَائِرٍ ذِي مِخْلَبٍ، وَالْمِخْلَبُ مَا يَصِيدُ بِهِ الطُّيُورَ وَالْأَرَانِبَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهَلِ الْمِخْلَبُ هُوَ الْهَنَاءُ الَّتِي تَخْرُجُ فِي سَاقِهِ، أَوْ هِيَ أَظْفَارُهُ؟
نقول: هي أظفاره.

فَهُنَا الْيَاءُ الثَّانِيَةُ مُكْرَّرَةٌ مِنَ الْيَاءِ الْأُولَى، فَلَا تَكُونُ زَائِدَةً، وَلِهَذَا نَقُولُ فِي وَزْنِ (يُؤْيُؤُ): (فُعْلُلُ)، وَلَا نَقُولُ: وَزُئْهَا (فُعُولُ).

مثال آخر: (وَعَوَع)، أَي: صَوَّتَ، فَهَذَا الْوَاوُ صَاحِبَتْ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ، لَكِنَّهَا مُكْرَّرَةٌ، فَوَزُئْهَا (فَعْلَلُ)، وَلَا نَقُولُ: (فَعُولُ).

٩٣٢- وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا

الشرح

الميمُ والهمزةُ مَوْضِعُ زِيَادَتِهَا إِذَا سَبَقَا ثَلَاثَةً أُصُولٍ.

مثال ذلك: (أحمد)، فهنا سَبَقَتِ الهمزةُ ثَلَاثَةً أُصُولٍ، فهي زائدةٌ، وكذلك في (أخرج) زائدةٌ، لأنها سَبَقَتْ ثَلَاثَةً أُصُولٍ، وكذلك في (أعطى) سَبَقَتْ ثَلَاثَةً أُصُولٍ، فتكونُ زائدةً، ولهذا وَزُنُ (أعطى): (أفعل).

لكنها في (سأل) غيرُ زائدةٍ، وكذلك هي في (إيل) أصليَّةٌ، لأنها لم تَسْبِقْ ثَلَاثَةً أُصُولٍ.

كذلك الميمُ إذا سَبَقَتْ ثَلَاثَةً أُصُولٍ، فهي زائدةٌ، مثل: (مكرم)، لأنها سَبَقَتْ ثَلَاثَةً أُصُولٍ: الكافُ والرَّاءُ والميمُ، لكنها في (منع) سَبَقَتْ اثْنَيْنِ، فهي غيرُ زائدةٍ، وكذلك هي في (مهد) أصليَّةٌ.

٩٣٣- كَذَلِكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهُا رَدِفٌ

الشرح

صارتِ الهمزةُ إذا سَبَقَهَا ثَلَاثَةُ حُرُوفٍ، فهي زائدةٌ في الآخِرِ، وإن سَبَقَتْ
ثَلَاثَةَ حُرُوفٍ أُصُولٍ، فهي زائدةٌ في الأوَّلِ.

٩٣٤- وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةٌ كُفِي

الشرح

فِي كَلِمَةِ (سَكْرَان) سُبِقَتِ النُّونُ بِالْفِ مَسْبُوقَةٌ بِثَلَاثَةِ أَصُولٍ، فَالْأَلْفُ زَائِدَةٌ، وَالنُّونُ زَائِدَةٌ.

أَمَّا فِي (مَكَان)، فَلَمْ تُسَبِّقْ إِلَّا بِالْفِ قَبْلَهَا حَرْفَانِ، فَتَكُونُ النُّونُ أَصْلِيَّةً، وَكَذَلِكَ (زَمَان)، وَهَذَا (زَمَان) مِنْ (الزَّمَن)، فَالنُّونُ أَصْلِيَّةٌ.

فَإِنْ لَمْ يَسْبِقْهَا ثَلَاثَةٌ، فَهِيَ أَصْلِيَّةٌ، سِوَاءَ كَانَتْ هِيَ الْآخِرَةَ، أَوْ كَانَتْ بَيْنَ أَصْلِيَّيْنِ.

كَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتِ النُّونُ فِي الْوَسْطِ (بَيْنَ حَرْفَيْنِ وَحَرْفَيْنِ)، فَإِنَّهَا تَكُونُ زَائِدَةً، مِثْلَ: (غَضَنْفَرِ)، فَالنُّونُ زَائِدَةٌ، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ وَسَطًا بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ.

وَالْغَضَنْفَرُ هُوَ الْأَسَدُ، وَوَزْنُهَا (فَعْنَلَل)، وَلَا نَقُولُ: (فَعَلَل)، لِأَنَّ الزَّائِدَ يُنْطَقُ بِلَفْظِهِ.

فَإِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ حَرْفٍ وَحَرْفٍ، فَإِنَّهَا تَكُونُ أَصْلِيَّةً، مِثْلَ: (صِنُوْ)، فَهِيَ النُّونُ أَصْلِيَّةٌ.

٩٣٥- والتَّاءُ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ

الشرح

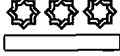
التَّاءُ فِي التَّائِيثِ زَائِدَةٌ، مِثْلُ: (قَائِمَةٌ)، نَقُولُ فِيهَا: التَّاءُ زَائِدَةٌ، وَمِثْلُ: (شَجَرَةٌ) نَقُولُ فِيهَا: التَّاءُ زَائِدَةٌ.

فَكُلَّمَا جَاءَتِ التَّاءُ فِي التَّائِيثِ، فَهِيَ زَائِدَةٌ، سِوَاءِ فِي مُشْتَقٍّ، أَوْ فِي جَامِدٍ.

كَذَلِكَ أَيْضًا تَكُونُ التَّاءُ زَائِدَةً فِي الْمُضَارَعَةِ، أَي: فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ.

٩٣٦- وَالْهَاءُ وَقَفًّا كَ (لِمَهُ) وَ (لَمْ تَرَهُ) وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ

٩٣٧- وَامْنَعُ زِيَادَةً بِلا قَيْدٍ ثَبَتَ إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَ (حَظَلْتُ)



فصل في زيادة همزة الوصل

٩٣٨- لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ

إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ كَ (اسْتَبْتُوا)

٩٣٩- وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اِحْتَوَى عَلَى

أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (انْجَلَى)

٩٤٠- وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا

أَمْرُ الثَّلَاثِيِّ كَ (اِحْسَ) وَ(امْضِ) وَ(انْفَذَا)

٩٤١- وَفِي (اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِ) سُمِعَ

وَ(اثنَيْنِ) وَ(امْرِي) وَتَأْنِيثِ تَبِعَ

٩٤٢- وَائْمُنْ هَمْزُ (أَل) كَذَا، وَيُبدَلُ

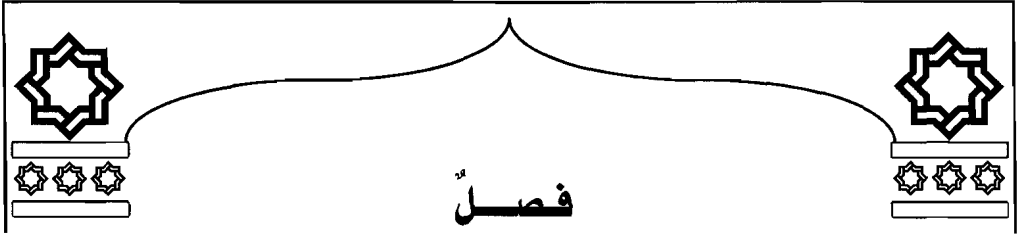
مَدًّا فِي الْإِسْمِ تَفْهَامٍ أَوْ يُسَهلُ



الإبدال

- ٩٤٣- أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ (هَدَاتٌ مُوْطِيَا) فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
 ٩٤٤- آخِرًا إِثْرَ أَلْفٍ زِيدَ، وَفِي فَاعِلٍ مَا أَعْلَى عَيْنًا ذَا اقْتَضَى
 ٩٤٥- وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَ (الْقَلَائِدِ)
 ٩٤٦- كَذَلِكَ ثَانِي لَيِّنٍ اِكْتَنَفَا مَدَّ (مَفَاعِلٍ) كَجَمْعِ (نَيْفَا)
 ٩٤٧- وَافْتَحَ وَرَدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أَعْلَى لَأَمَّا، وَفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلَ
 ٩٤٨- وَاوًا وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدُّ فِي بَدءٍ غَيْرِ شَبهِهُ وَوَفِي الْأَشْدِّ
 ٩٤٩- وَمَدًّا أَبْدِلْ ثَانِي الْهَمْزَيْنِ مِنْ كِلِمَةٍ إِنْ يَسْكُنُ كَ (أَثْرٍ) وَ (اِثْمِنُ)
 ٩٥٠- إِنْ يُفْتَحِ إِثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتَحِ قَلْبٍ وَاوًا وَيَاءً إِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبُ
 ٩٥١- ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمُّ وَاوًا أَصْرَ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ
 ٩٥٢- فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَاءَ، وَ (أَوْمٌ) وَنَحْوُهُ وَجَهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمَّ
 ٩٥٣- وَيَاءٌ أَقْلَبُ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءً تَصْغِيرٍ بَوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا
 ٩٥٤- فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ أَوْ زِيَادَتِي (فَعْلَانِ) ذَا أَيْضًا رَأُوًا
 ٩٥٥- فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلِ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحَوْلِ

- ٩٥٦- وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ
 ٩٥٧- وَصَحَّحُوا (فَعَلَةٌ)، وَفِي (فِعْلٌ)
 ٩٥٨- وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحِ يَا انْقَلَبَ
 ٩٥٩- إِبْدَالٌ وَأَوْ بَعْدَ ضَمِّ مَنْ أَلِفٌ
 ٩٦٠- وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا
 ٩٦١- وَوَاوًا إِثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَاءُ إِلَى
 ٩٦٢- كَتَاءِ بَانَ مِنْ (رَمَى) كَ (مَقْدُرُهُ)
 ٩٦٣- وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا (فُعَلَى) وَصَفَا
 فَاحْكُمُ بَدَا الإِعْلَالَ فِيهِ حَيْثُ عَنْ
 وَجَهَانِ، وَالِإِعْلَالَ أَوْلَى كَ (الْحَيْلِ)
 كَ (الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ) وَوَجَبَ
 وَيَا كَ (مُوقِنٍ) بَدَا لَهَا اعْتِرْفُ
 يُقَالُ: (هِيمٌ) فِي جَمْعٍ (أَهْيَا)
 أَلْفِي لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا
 كَذَا إِذَا كَ (سَبْعَانَ) صَيْرَهُ
 فَذَلِكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى



٩٦٤- مِنْ لَامٍ (فَعَلَى) اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ
يَاءٍ كَ (تَقْوَى) غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلُ
٩٦٥- بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ (فُعَلَى) وَصَفَا
وَكَوْنُ (قُضْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى



فصل

- ٩٦٦- إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا
٩٦٧- فَيَاءِ الْوَاوِ أَقْلِبَنَّ مُدْعِمًا
٩٦٨- مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أُصْلٍ
٩٦٩- إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سَكَّنَ كَفَّ
٩٧٠- إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلْفٍ
٩٧١- وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ) وَ(فَعَلَا)
٩٧٢- وَإِنْ يَبِنُ (تَفَاعَلٌ) مِنْ (افْتَعَلُ)
٩٧٣- وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُحِقَّ
٩٧٤- وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا
٩٧٥- وَقَبْلَ بَا أَقْلِبَ مَيِّمًا النَّوْنَ إِذَا
- وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضِ عَرِيَا
وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا
أَلْفًا أَبَدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ
إِعْلَالِ غَيْرِ اللَّامِ، وَهِيَ لَا يُكْفَّ
أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أُلْفَ
ذَا (أَفْعَلٍ) كَ (أَغْيَدٍ) وَ(أَحْوَلَا)
وَالْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ
صَحَّحَ أَوَّلُ، وَعَكْسُ قَدْ يَحِقُّ
يُخْصُ الإِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا
كَانَ مُسَكَّنًا كَ (مَنْ بَتَّ أَنْبَدًا)



فصل



- ٩٧٦- لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقَلِ التَّخْرِيكَ مِنْ
 ٩٧٧- مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ وَلَا
 ٩٧٨- وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْاِغْلَالِ اسْمٌ
 ٩٧٩- وَ(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ كَ (الْمِفْعَالِ)
 ٩٨٠- اَزَلْ لِدَا الْاِغْلَالِ، وَالتَّا لَزْمَ عَوْضُ
 ٩٨١- وَمَا لَ (اِفْعَالٍ) مِنْ الْحَذْفِ وَمِنْ
 ٩٨٢- نَحْوِ (مَبِيعٍ) وَ(مَصُونٍ)، وَنَدَرُ
 ٩٨٣- وَصَحِّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ (عَدَا)
 ٩٨٤- كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا اَلْ (فُعُولُ) مِنْ
 ٩٨٥- وَشَاعَ نَحْوِ (نَيْمٍ) فِي (نُومٍ)
- ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنٌ فَعْلٍ كَ (أَبْنِ)
 كَ (أَبْيَضٌ) أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ عُلَّاءِ
 ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمٌ
 وَأَلِفَ (الْاِفْعَالِ) وَ(اِسْتِفْعَالِ)
 وَحَذَفَهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضُ
 نَقْلٍ فَ (مَفْعُولٌ) بِهِ أَيضًا قَمِنْ
 تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا اِسْتَهْرُ
 وَأَعْلِلِ اِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا
 ذِي الْوَاوِ لَامٌ جَمْعٌ أَوْ فَرْدٌ يَعْزُ
 وَنَحْوِ (نَيْمٍ) شُدُوذُهُ نُومِي



فصل

٩٨٦- ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي (اِفْتِعَالٍ) اُبْدِلَا وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: (اِئْتِكَلَا)
٩٨٧- طَاتَا (اِفْتِعَالٍ) رُدَّ اِثْرَ مُطَبَّقٍ فِي (اِدَّانَ) وَ(اَزْدَدَ) وَ(اَدَّكَرَ) دَالًا بَقِي



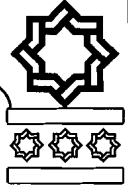
فَصْلٌ



- ٩٨٨- فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَ (وَعَدٌ) أَحَذَفُ، وَفِي كَ (عِدَّةٍ) ذَاكَ أَطْرَدُ
٩٨٩- وَحَذَفُ هَمْزٍ (أَفْعَلٌ) اسْتَمَرَّ فِي
٩٩٠- (ظَلْتُ) وَ(ظَلْتُ) فِي (ظَلَلْتُ) اسْتُعْمِلَا
و(قِرْنٌ) فِي (اقْرِزْنَ)، وَ(قِرْنٌ) نُقْلًا
مُضَارِعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ

الإِدْغَامُ

- ٩٩١- أَوَّلُ مِثْلَيْنِ مُحَرَّرَيْنِ فِي
كَلِمَةٍ أَدْغَمَ لَا كَمِثْلِ (صَفَفِ)
٩٩٢- (ذُلِّ) و(كَلَلِ) و(لَبَبِ)
وَلَا كَ (جُسَسِ) وَلَا (كَأَخْصَصِ أَبِي)
٩٩٣- وَلَا كَ (هَيْلَلِ)، وَشَدَّ فِي (أَلَلِ)
وَنَحْوِهِ فَكَ بِنَقْلِ فَقُبْلِ
٩٩٤- و(حَيِّ) أَفْكَكَ وَأَدْغَمَ دُونَ حَذَرِ
كَذَاكَ نَحْوِ (تَتَجَلَّى) و(اسْتَتَرَ)
٩٩٥- وَمَا بَتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرُ
فِيهِ عَلَى نَاكَ (تَبَيَّنُ الْعَبْرُ)
٩٩٦- وَفُكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنُ
لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ
٩٩٧- نَحْوُ: (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)، وَفِي
جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي
٩٩٨- وَفُكَ (أَفْعَلُ) فِي التَّعْجُبِ التُّزْمِ
وَالتُّزْمِ الإِدْغَامُ أَيضًا فِي (هَلْمُ)



الغائمة

- ٩٩٩- وَمَا بَجَمْعِهِ عُنَيْتُ قَدْ كَمَلْتُ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهَمَّاتِ اشْتَمَلْتُ
١٠٠٠- أَحْصَى مِنْ (الْكَافِيَةِ) (الْخُلَاصَةَ) كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَهُ
١٠٠١- فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا
١٠٠٢- وَاللَّهِ الْغُرَّ الْكِرَامِ الْبَرَّةَ وَصَحْبِهِ الْمُتَتَحِّينَ الْخَيْرَةَ

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ الْمُجَلَّدِ الثَّلَاثُ وَهُوَ الْأَخِيرُ
مِنْ شَرَحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ
وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ
والتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ

رَفَعُ

عبد الرحمن العجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الآيات

الآية	الصفحة
﴿سَلِّمُوا هِيَ حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾	٦٣١، ٧
﴿وَتَأْتِيهِمُ اللَّيْلُ لَا يَكِيدَنَ أَصْنَمَهُمْ﴾	١١
﴿تَأْتِيهِمُ اللَّيْلُ لَتُشْتَئِنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾	١١
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾	١٥
﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمَنكُمُ كَافِرٌ وَمِنكُمُ مُّؤْمِنٌ﴾	١٥
﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾	١٥
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾	١٥
﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾	١٦
﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفِ خَفِيٍّ﴾	١٦
﴿مِنَ أُولَىٰ يَوْمٍ﴾	١٧
﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾	١٩
﴿هَلْ نَحْسِبُهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾	٢٠
﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخَخِّرْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾	٢٠
﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾	٢٠
﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُكُّكُمْ عَلَىٰ حَزَقِ رَبِّكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ	

- وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾
- ٢١ ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾
- ﴿يَقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ، يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجْرِكُمْ مِنْ
- ٢١ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾
- ٢١ ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾
- ٢٢ ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ﴾
- ٢٢ ﴿كُلُّ يَجْرَى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾
- ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ، لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ
- ٢٦، ٢٢ الْأَقْصَا﴾
- ٢٣ ﴿ثُمَّ آتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ﴾
- ٢٣ ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾
- ٢٣ ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ﴾
- ٢٣ ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾
- ٢٥ ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ﴾
- ٢٥ ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾
- ٢٥ ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾
- ٢٦ ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾
- ٢٦ ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾
- ٢٧ ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾
- ٢٧ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾

- ٢٧ ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلزُّرَّةِ يَا تَعَبُّوْنَ﴾
- ٢٨ ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾
- ٢٨ ﴿وَإِنَّكُمْ لَنْمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴿١٧٧﴾ وَيَالَيْلِ﴾
- ٢٨ ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾
- ٢٨ ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾
- ٢٨ ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾
- ٢٨ ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْغَضْتَ وُجُوهَهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾
- ٣٠ ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾
- ٣١ ﴿وَأَمْسَحُوا بَرءٌ وَسِيكُمُ﴾
- ٣٢ ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾
- ٣٢ ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾
- ٣٤ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾
- ٣٥ ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾
- ٣٦ ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ، عَنْ أَمْرِي﴾
- ٣٧ ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾
- ٣٩ ﴿أَوْ كُظُمَتِ فِي بَحْرِ لُجِيِّ﴾
- ٣٩ ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾
- ٣٩ ﴿مِثْلَهُمْ كَمِثْلِ الَّذِي اسْتَوَفَدَ نَارًا﴾
- ٣٩ ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾
- ١٢٣، ٤٠ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾

- ٥١ ﴿مِمَّا حَطَّ عَلَيْهِمْ أُغْرُقُوا﴾
- ٥٢ ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾
- ٥٣ ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾
- ٥٤ ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾
- ٦٠ ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾
- ٦٠ ﴿كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةٌ كَثِيرَةً﴾
- ٦٥ ﴿بَلْ مَكْرُ أَيْلٍ وَالنَّهَارِ إِذ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾
- ٧٣، ٦٩ ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾
- ٨١ ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ﴾
- ٨٩ ﴿وَتِلْكَ الْآيَاتُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾
- ٩٢ ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ خَرَجْتَ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾
- ٩٢ ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾
- ٩٤ ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾
- ٩٤ ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰئِكَةِ﴾
- ٩٤ ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُرُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾
- ٩٥، ٩٤ ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ الْأَغْلٰلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾
- ٩٥ ﴿أَفَنْ أَمُرُ اللَّهَ فَلَا تَسْعٰجِدُوهُ﴾
- ٩٥ ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾
- ٩٥ ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾
- ١٠٢ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾

- ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ ﴿١﴾ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ﴾ ١٠٢
- ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾ ١٠٢
- ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ﴾ ١٠٢
- ﴿كَلْنَا الْجَنَيْنِ ءَآنْتَ أَكُلَهَا﴾ ١٠٤
- ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ ١٠٦
- ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ ١٠٧
- ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ ١١٠
- ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ١١٤
- ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ ١١٨
- ﴿تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾ ١١٨
- ﴿وَأَسْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ ١٢١
- ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ١٢٢
- ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ ١٢٢
- ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ ١٢٣
- ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ ١٢٤
- ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ﴾ ١٢٤
- ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ ١٢٦
- ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ١٢٦
- ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ١٢٧
- ﴿وَجَعَلْنَا الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ ١٢٧

- ﴿وَجَعَلَ الْآيَاتِ سَكَنًا﴾ ١٢٧
- ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي﴾ ١٣٢
- ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا﴾ ١٣٣
- ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ ١٣٧
- ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ ١٣٨
- ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ ١٤٠
- ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ ١٤٠
- ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ﴾ ١٤٨
- ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ ١٦٦
- ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ ١٦٦
- ﴿أَبْصِرْ بِهِ، وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ﴾ ١٦٩
- ﴿يَعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ ١٨٢
- ﴿وَيُنَسِّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ ١٨٣
- ﴿وَلَنِعْمَ دَارَ الْمُتَّقِينَ﴾ ١٨٣
- ﴿يُنَسِّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ ١٨٧
- ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ ١٩٣
- ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾ ١٩٥
- ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ ٢٠٥
- ﴿وَلَنَجْذِبَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاتِهِمْ﴾ ٢١٣
- ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْثَرَ مُجْرِمِيهَا﴾ ٢١٣

- ﴿وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ ٢١٤
- ﴿رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ ٢١٤
- ﴿وَإِنَّا أَوْيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ ٣١٢، ٢١٥
- ﴿مَنْ كَانَتْ يَظُنُّ أَنَّ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ ٢٢٦
- ﴿وَلِيُكْمِلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ ٢٢٦
- ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَنَاطٍ تَتَّبِعْتِ عَيْدَاتٍ سَيَحِبَّنَّ تَتَّبِعْتِ وَأَبْكَارًا﴾ ٦٣٦، ٢٣٠
- ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ ٢٣١
- ﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ﴾ ٢٣٧
- ﴿وَأَيُّهَا لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ ٢٤٠
- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ٢٤٢
- ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ ٢٥٤
- ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ ٢٥٥
- ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبِيغَتٍ وَقَدِرٍ فِي السَّرْدِ﴾ ٢٥٥
- ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ ٢٥٥
- ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ ٢٥٥
- ﴿وَلَا تُنْقِضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ ٢٥٦
- ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ ٢٦٢

- ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ ٢٦٢
- ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبِّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾ ٢٦٢
- ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا ﴾ ٢٦٢
- ﴿ وَمِنْ أَيْلٍ فَتَهَجَّدَ بِهِ نَافِلَةً لَكَ ﴾ ٢٦٥
- ﴿ وَلَا يَحْزَنُ وَيَرْضَى بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ ٢٦٨
- ﴿ فَهَلِ الْكَافِرِينَ أَهْمَهُمْ رُؤْيَا ﴾ ٢٧٥
- ﴿ وَيَسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ ﴾ ٢٨٥
- ﴿ يُوقَدُ مِنْ شَجَرٍ مُبْرَكٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ ٢٨٦
- ﴿ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ ٢٩٩
- ﴿ وَلَا بُوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِآبَائِهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِإِخْوَتِهِ السُّدُسُ ﴾ ٣٠١
- ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ٣١٠، ٣٠٤
- ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ ٣٠٤
- ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوْعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾ ٣١٠، ٣٠٤
- ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ٣٠٥
- ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ﴾ ٣٠٥
- ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ٣٠٥
- ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّرٰىصُ بِهِ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٣٠) قُلْ تَرٰىصُوا فِيَّ مَعَكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ نَحْمِلُهَا وَهُمْ قَوْمٌ طٰغُونَ ﴾ (٣١) أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُهُ ﴾ ٣١٠

- ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾ ٣١٠
- ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلْفٍ أَوْزِيدُونَ ﴾ ٣١٢
- ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَ لَكُمْ ﴾ ٣١٣
- ﴿ وَالْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ ﴾ ٣١٤
- ﴿ وَقُلْنَا يَا نَادِمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ ٣٢٣
- ﴿ وَكُفِّرْ بِهِ ۖ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامِ ﴾ ٣٢٦
- ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ٣٢٦
- ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ۖ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ٣٢٦
- ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ٣٢٩
- ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي ﴾ ٣٣٢
- ﴿ أَوْلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾ ٣٣٣
- ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَكَمًا ﴾ ٣٣٤
- ﴿ إِنَّ الْمُضْذِقِينَ وَالْمُضْذِقَاتِ وَأَقْرَضُوا ﴾ ٣٣٥
- ﴿ أَسْتَبْدَلُوا الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ ٣٣٧
- ﴿ وَالْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ ﴾ ٣٣٩
- ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ ٣٤٣
- ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ... ٣٤٦
- ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ ٣٤٧
- ﴿ يَعْجَادِ قَاتِمُونَ ﴾ ٣٨٥، ٣٥٧

- ﴿ قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ اسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ﴾ ٣٥٧، ٣٨٥
- ﴿ يَجِبَالٌ أَوْبَىٰ مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ ٣٧٢
- ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ ﴾ ٣٧٤
- ﴿ يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ ﴾ ٣٧٤
- ﴿ يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ ﴾ ٣٧٤
- ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾ ٣٧٦
- ﴿ يَتَأْتَبَتْ أَفْعَلَ مَا تُؤْمَرُ ﴾ ٣٨٨
- ﴿ يَلِسَانٍ عَرَفِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ ٤٠٠
- ﴿ وَنَادُوا يَا مَالٍ ﴾ ٤٢٧
- ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ ٤٣٣
- ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ ٤٣٦
- ﴿ وَلَا أَمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ ﴾ ٤٤٥
- ﴿ وَيَنكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ ٤٤٦
- ﴿ هَتَّاتِ هَتَّاتٍ لِّمَا تُوعَدُونَ ﴾ ٤٤٦
- ﴿ فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَمْهَاهُمْ رَوْبًا ﴾ ٤٤٩
- ﴿ كَذَّبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ ٤٥٠
- ﴿ لِيُسْجَنَ وَلِيَكُونَ مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ ٤٥٥، ٤٧٠
- ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ٤٥٥
- ﴿ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾ ٤٥٧
- ﴿ فَأِمَّا تَرَىٰ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ ٤٥٧

- ﴿إِنَّمَا يُلَقِّنُ بِنُورِهِ الْكُفْرَ﴾ ٤٥٧
- ﴿فَأَمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ﴾ ٤٥٧
- ﴿لِيُبَدِّلَنَّا فِي الْأَخْطَاءِ﴾ ٤٥٧
- ﴿قُلْ لِلَّهِ وَالرَّزَقِ لَتُبْعَثُنَّ﴾ ٤٥٧
- ﴿وَلِينَ نَصْرُوهُمْ لَيُؤْتِيَنَّكَ اللَّهُ الْغَلَبَ﴾ ٤٥٨
- ﴿وَلِينَ قُوَّةً لَوْ لَا لَانصُرُوهُمْ﴾ ٤٥٨
- ﴿لِيَنصُرُوهُمْ وَلَا يُخْرَجُونَ مَعَهُمْ﴾ ٤٥٨
- ﴿وَلِينَ مُتَمِّمَاتٍ أَوْ قَاتِلِينَ لِإِذْنِ اللَّهِ يُخَشِرُونَ﴾ ٤٥٨
- ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُونَ تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾ ٤٥٨
- ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ ٤٦٠
- ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾ ٤٦٢
- ﴿وَلِينَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ﴾ ٤٦٢
- ﴿لَتَرُونَ الْجَحِيمَ﴾ ٤٦٤
- ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ ٤٦٤
- ﴿فَأَسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٤٦٧
- ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ ٤٧٠
- ﴿وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ ٤٧٠
- ﴿حِينَئِذٍ يَنْظُرُونَ﴾ ٤٧٣
- ﴿فَأَنذَرْتَهُمْ مَا طَافَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثَلًا لِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ ٤٨٥
- ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّثَلًا لِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ ٤٨٥

- ٤٨٦ ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾
- ٤٨٩ ﴿لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ﴾
- ٤٩٠ ﴿لَهُمْ مِّنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾
- ٤٩١ ﴿وَالْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوْسًا﴾
- ٤٩٩ ﴿إِذْ تَحْسُونَهُمْ بِإِذْنِهِ﴾
- ٥٠٣ ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾
- ٥٣٠ ﴿قَالُوا فَأَتَوْا بِهِ عَلَىٰ أَعْيُنِ النَّاسِ﴾
- ٥٦٧ ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾
- ٦١٢ ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾
- ٦١٦ ﴿وَالَّتِي بَيَّسَنَ مِنَ الْمَجِيصِ﴾
- ٦٢٧ ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾
- ٦٢٧ ﴿وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِنْ وَّالٍ﴾
- ٦٢٩ ﴿الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ﴾
- ٦٣١ ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾
- ٦٣٨ ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾
- ٦٤١ ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لِمَ يَتَسَنَّهٖ﴾
- ٦٤٢ ﴿يَسِّرَ اللَّهُ مَجْرِدَهَا﴾

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
٢٤	«ما أحبُّ أن لي بها بدرًا»
٣٩	«اللهم صلِّ على محمدٍ وعلى آلِ محمدٍ كما صلَّيتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ»
٧٢	«بعِ الجَمْعَ بالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ اشْتَرِ بالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا»
٩٠	«لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ»
٩٥	«يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدَعًا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ»
٩٨	«مَنْ حَجَّ، فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»
١٨٠	«الْخِلَافُ شَرٌّ»
٢٠٦	«مَاؤُهُ أبيضُ مِنَ اللَّبَنِ»
٢٠٦	«أشدُّ بياضًا»
٢٥٦	«ثَلَاثَةٌ لَا يَكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُرَكِّبُهُمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»
٢٦٥	«وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»
٢٦٥	«عَامَّةٌ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبُؤْلِ»
٢٩١	«أَثْنُوا عَلَيْهِ شَرًّا»

- «يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ، كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ، فَتَرَكَ قِيَامَ
 اللَّيْلِ» ٣٥٦
- «اللَّهُمَّ نَعَمْ» ٣٦٥
- «وَأَبْتَاهُ» ٤١٠
- «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ» ٤٣٥
- «الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» ٤٤٢
- «لَا يَلْبَسُ السَّرَاوِيلَاتِ» ٤٩٣
- «خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» ٥٣٦
- «يَا غُلَيْمٌ» ٥٤٨

فهرس الشواهد الشعرية

وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا ٣ / ٣٣١
يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبُ ٣ / ٢٦٩
مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا ٣ / ٣٢٧
فَلَبَّيْ فَلَبي يَدَي مِسْوَرِ ٢ / ٦٢٠
فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ ١ / ٥٢٧	أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ
وَعَمَّارُ، وَأَوْنَةَ أَنْسَالَا ٢ / ١٦٣	أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي، وَطَلَّقُ
تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ أَنْخِرَا لَا	أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوُزْدِ	إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوُزْدِ
خُطَاكَ خِفَافًا، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدَا ٢ / ٩	إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ
فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا ١ / ٥٥٤	إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَدَى
لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا ٣ / ٣٥	إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بِنُوقِ شَيْرِ
فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ ٢ / ١٠٢	إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدَّقُوهَا
أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ ٢ / ٣٣٥	إِذَا قِيلَ مَنْ فِي النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ
جِهَارًا فَكُنْ فِي السَّرِّ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ ٢ / ٣٦٩	إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ
يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هَجْرَانَ ذِي وُدِّ	وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّ مَا

- أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا ۖ وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا ١/١٦٣
- أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ أَقَاطِمُ! مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ عَلَيَّ، فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ ١/٢٠٨
- أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَرْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْبِلِي ٣/٣٤٩
- أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسَبِينَ أَمْرَةً وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ ١/١٤٨
- أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَبِي وَأَيْكُمْ وَنَارٍ تُوَقَّدُ فِي اللَّيْلِ نَارًا ٣/١٢٩
- أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأَخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ ٢/٧
- أُمُّ الْحَلَيْسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَهُ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمِ الرَّقْبَةِ ١/٤٣٨
- أَمَّا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعٌ نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا ٢/٢٠
- إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا ١/١٢٦
- إِنَّ الْحَقَّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلَافَ مُعَانِدِ ٢/٧٣
- إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ ٣/٢١٤
- إِنَّ الْمَرْءَ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْعَى عَلَيْهِ فَيُخَذَ لَا ١/٥٥٦
- إِنَّ قَوْمِي تَجَمَّعُوا وَبَقِيَّتِي تَحْتَمِدُونَ لَا أَبُالِي بِجَمْعِهِمْ ٢/٢٢٦
- إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ
- إِنَّ مَن سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ سَادَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ جَدُّهُ ٣/٢٩٦
- أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ ٢/٧١

- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشِيرٍ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرُقُبُهُ وَوَعَا ٢٨٨ / ٣
- أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَيْلُ
إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلُ ٥٢٠ / ١
- إِنِّي إِذَا مَا حَدَثُ أَلَمَّا
أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ، يَا اللَّهُمَّ ٣٦٥ / ٣
- أَهَابُكَ إِجْلَالًا، وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ
عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيْبُهَا ٤٤٤ / ١
- ١٩٢ / ٢
- أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي
لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي ٢٤٢ / ١
- بِأَبِهِ افْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكِرْمِ
وَمَنْ يُشَابِهَ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ ١٢٤ / ١
- بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ ١٦٦ / ٢
- بِذُلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى
وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ ٤٩٥ / ١
- بِعُكَاظٍ يُعْشِي النَّاطِرِي—
مَنْ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شِعَاعُهُ ٣٧٠ / ٢
- بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا
وَمَا يُعْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ ٤٠٤ / ٢
- بُنُونًا بَنُوا أَبْنَانَنَا، وَبَنَاتَنَا
بُنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ ٤٣٠ / ١
- بَنِي عُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبُ
وَلَا صَرِيْفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْحَزْفُ ٥٣٦ / ١
- تَعَزَّ فَلَاشِيَّةٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا
وَلَا وَزْرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقْبِيَا ٥٥٢ / ١
- تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تُخَوِّنِي
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَضْطَحِبَانِ ٣١٤ / ١
- تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ فَهَرَّ عَدُوَّهَا
فَبَالِغٌ بِالْطُفِّ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ ١٣٧ / ٢
- تَعَلَّمْ، فَلَيْسَ الْمَرْءُ يُوَلِّدُ عَالِمًا
وَلَيْسَ أَخُو عِلْمٍ كَمَنْ هُوَ جَاهِلُ ١٣٦ / ٢

- تَمُرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ۚ كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ / ٢ / ٢٧٤
- تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفِي الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِبِ / ٣ / ١٤١
- جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدْرِ / ٣ / ٢١١
- جَزَى اللَّهُ عَنَّا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا عُقُوبَةَ شَرِّ عَاجِلٍ غَيْرِ آجِلٍ / ١ / ٢٦٤
- جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سَنَاهُ / ٢ / ٢٤٢
- حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطُ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُّ؟ / ١ / ٣٢١
- ٢٣٩ / ٣
- حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا / ٢ / ١٣٢
- خَالِي لِأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَ / ١ / ٤٣٨
- خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةَ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ / ١ / ٣٧٩
- دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُعْثِيهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي / ٣ / ٦١٩
- دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَبْنُ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبَتَا مُرْدًا / ١ / ١٥٨
- ذَا اِرْعَوَاءٌ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ أَسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ / ٣ / ٣٥٢
- رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا / ٢ / ١٢٩
- رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ، وَطَيْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو / ١ / ٣٥٨
- رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِحْنَتَانِ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ / ٢ / ٤٥٣
- رَعَمْتَنِي شَيْخًا، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا / ٢ / ١٣٢

- سَبُّوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا لَهْوَاهُمْ
فَتُخَرَّمُوا وَلِكُلِّ قَوْمٍ مَضْرَعٌ ٣ / ١٣٤
- سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا
وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ ٣ / ٣٦٢
- سَمِئْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشُ
ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَالَكَ يَسَامُ ٣ / ٢٧
- سَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمَسَلِمًا
حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ ٢ / ٧٦
- صَاحِ شَمْرٌ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ
تِ، فَنَسِيَانُهُ ضَالَلٌ مُبِينٌ ١ / ٤٨٨
- ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ
يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَفَكَ الْأَوَاقِي ٣ / ٣٦٢
- عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ
إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامَ لَيْسِي ١ / ٢٣٨
- عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ ١ / ٥٦٩
- عَلَفْتَهَا تَيْنًا وَمَاءً بَارِدًا
حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا ٢ / ٤٤٣
- عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا
قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ ٢ / ٨٦
- فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرِّسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينَ ١ / ٥١٧
- فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ
وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا ٣ / ١٢٩
- فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا
فَإِذْ هَبَّ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ ٣ / ٢٦٩
- فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءً أَبِي وَجَدِّي
وَبِئْرِي دُو حَفَرْتُ وَدُو طَوَيْتُ ١ / ٣٠٥
- فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا
وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودًا ٢ / ١٤٠
- فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا
أَكَادُ أَعْصُ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ ٣ / ٦٤٠
- فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ
وَالَا فَهَبْنِي امْرَأًا هَالِكًا ٢ / ١٣٥

- فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً
لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ ٨/٢
- فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَنِيلاً عَنِ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ ٥٤٩/١
- فَلَا تَعُدِّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى
وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ ١٣٣/٢
- فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا
وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا ٢٢١/٢
- فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
طَلَاقَكَ لَمْ أَنْجَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ ٨١/٢
- فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ
عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا ٢٩٧/١
- فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَمَرْضِعِ
فَأَلْهَبْتُهَا عَنِ ذِي تَمَائِمَ مَحْوِي ٥٧/٣
- فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ
خِلَافَ الْأَيْسِ وَحُوشًا يَبَابَا ٥٨٣/١
- فِيَوْمٍ عَلَيْنَا وَيَوْمٍ لَنَا
وَيَوْمٍ نَسَاءُ، وَيَوْمٍ نَسْرُ ٣٢٣/٢
- قَدْ تَخَلَّلَتْ مَسَلَكَ الرُّوحِ مِنِّي
وَبِذَا سُمِّيَ الْخَلِيلُ خَلِيلًا ٤١٩/١
- قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَحَاثِقَةٍ
حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلَمَّتَاتُ ١٣٣/٢
- قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَرُحْرُ تَهَادَى
كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفُنْ رَمَلًا ٣٢٤/٣
- قَنَافِدُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بِيُوتِهِمْ
بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا ٥١٦/١
- قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمْتُ
بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحَطَانُ ٤٠٨/١
- كَادَتْ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ
إِذْ غَدَا حَشْوَرِي طَيْةً وَبُرُودِ ٥٧٠/١
- كَأَنَّكَ شَمْسٌ وَالْمَلُوكُ كَوَاكِبُ
إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوَاكِبُ ٨/٢
- كَذَاكَ أَدَّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي
أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشُّيْمَةِ الْأَدَبِ ١٥٠/٢

- كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ: هِنْدُ غَضُوبُ ٥٧٦ / ١
- كِلَانَا غَنِيٌّ عَنِ أَحِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَفَانِيَا ١٣٨ / ١
- كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَايَ ١٣٨ / ١
- لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرُ كَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ ٤٦٨ / ٣
- لَا سَابِغَاتٍ، وَلَا جَأَوَاءَ بِاسِئَلَةٍ تَقِي الْمُنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ ١٠٣ / ٢
- لَا هَ ابْنِ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي، ٣٧ / ٣
- لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الْأَرْوَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنَيْفِ ٤٣٧ / ١
- لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مَنِّي ذِي الْقَادُورَةِ الْمُقْلِيِّ ٣٢ / ٢
- أَوْ تَحْلِفَنِي بِرَبِّكَ السَّعِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكَ الصَّيِّبِيِّ
- لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي تَهْرُ لَا أَذِلُّجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ ابْتَكِرُ ٤٣١ / ٣
- لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بَسْبِجِ رَمَيْنَ الْجَمْرِ أَمْ بِتَمَانِيَا ٣٠٧ / ٣
- لَقَدْ طَافَ عَبْدُ اللَّهِ بِالْبَيْتِ سَبْعَةً وَحَجَّ مِنَ النَّاسِ الْكِرَامِ الْأَفْضَلِ ١٤٧ / ١
- لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُزْمَلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شِمَالَا ٨٠ / ٢
- بَأَنَّكَ رِيْعٌ وَعَيْثُ مَرِيْعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا
- لَقَلْتُ: لَبَيْتِهِ لِمَنْ يَدْعُونِي ٤٢ / ٣
- لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي حَسَبِ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا ٢٤ / ٣
- يَجْزُونَ بِالظُّلْمِ أَهْلَ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً وَبِالْإِسَاءَةِ أَهْلَ السُّوءِ إِحْسَانَا

- لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْفِي إِلَّا ذَوْ هَدَى ٢٧٦ / ٢
- لَنِعَمَ الْفَتَى تَعُشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنِ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ ٤٣١ / ٣
- لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلَقْتَ إِلَيْكَ مَعَدًّا بِالْمَقَالِيدِ ٤٥٥ / ١
- لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَهْ، إِلَى حَمَامَتِيَهْ أَوْ نِصْفَهُ قَدِيدَهْ، تَمَّ الْحَمَامُ مِيَهْ ٥٧ / ٢
- لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ ٢٦٢ / ٢
- لَيْسَ كَمِثْلِ الْفَتَى زُهَيْرِ ٤٢ / ٣
- لَعِنَ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَيِيًّا إِيَّهَا لِحَيْبُ ٥٠١ / ٢
- مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٌ فَأَحْمَدْنَهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ ٣٤٠ / ١
- مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومْتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ ٥٧ / ١
- مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَّ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلُنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا؟ ١٧١ / ٢
- الْمُسْتَعِيثُ بِعَمْرٍ وَعِنْدَ كُرْبَتِيَهْ كَالْمُسْتَحِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ ٢٣ / ٣
- مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ ٨١ / ٣
- مَكْرٌ مَفْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا كِجْلُمُودِ صَخْرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عَلٍ ١٢٠ / ٢
- مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولِ اللَّهُ مِنْهُمْ هُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ ٣٢٦ / ١
- مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَةِ ٣٢٦ / ١
- نَبَّتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ ١٨٨ / ٢
- نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُجُو عَاكَ تَمَّ وَجْهَهُمْ إِلَيْنَا ٣١٢ / ١

- نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدًا ٢٩٦/١
- نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا ٢٩٦/١
- نَدِمَ البُعَاةُ وَوَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالبَغْيِ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٍ ٥٥٥/١
- نِعْمَتْ جَزَاءُ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ دَارُ الأَمَانِ وَالمَنَى وَالمِئِنَّةُ ١٨٣/٣
- وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فِتَاةِ الحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمِيدِ ٥٦/٢
- قَالَتْ: أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصِفُهُ فَقَدِ
- فَحَسَبُوهُ فَالْفَوْهُ كَمَا ذَكَرْتُ يَسْعَا وَيَسْعِينَ لَمْ تَنْقُضْ وَلَمْ تَزِدِ
- وَاعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيْمًا وَتَرْكًا لَأَمْشَاهِبِ انِ وَلَا سَوَاءً ٤٣/٢
- وَاعْلَمُ فَعِلْمُ المَرءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا ٨٥/٢
- وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًّا، وَأُمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ ١٨٨/٣
- وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُّهُ المَهْدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ ٢٤٧/١
- وَإِنَّ مُدَّتِ الأَبْيَدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ ٥٤٩/١
- ٢١٤/٣
- وَإِنَّا مِنَ اللَّائِيْنَ إِِنْ قَدِرُوا عَفَوْا وَإِنْ أَتْرَبُوا جَادُوا، وَإِنْ تَرَبُّوا عَفَوْا ٢٩٧/١
- وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَّتْ شَبَابَنَا قَدِيًّا، فَتُبْلِيْنَا المَنُونُ وَمَا نُبْلِي ٢٩٤/١
- وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ، لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا، وَلَا عَن حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا ٥٥٣/١
- وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النُّخْرِ كَأَنَّ نُذْيِيَهُ حُقَّانِ ٩١/٢

- وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوبِيَّةٌ تَصْفُرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ ٤٥٧ / ٣
- وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ ٣٠ / ٢
- وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ، وَأَنَّ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ ٢١٧ / ٣
- وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ ٢١١ / ٣
- وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يُسْبِي فَمَضَيْتُ نَمَّتْ وَقُلْتُ: لَا يَعْنِينِي ٢٤٠ / ٣
- وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ ٣٥٧ / ١
- وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مِنِّي إِنَّ الْمَنَائِمَا لَا تَطِيئُ سِهَامَهَا ١٥٦ / ٢
- وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَنْظِي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزَلَةِ الْمُحِبِّ الْأَكْرَمِ ١٦٧ / ٢
- وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَا وُشِكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا ٥٤٧ / ١
- وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْحَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي ٥٧ / ٣
- وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَسَاشَةَ كَانْنَا أَحَاكَ، إِذَا لَمْ تُتْلَفْ لَكَ مُنْجِدًا ٤٩٥ / ١
- وَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ ٤٤٩ / ١
- وَمُهْفَهَفِ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ: انْتَسِبْ فَأَجَابَ مَا قَتَلَ الْمُحِبِّ حَرَامُ ٥٣٥ / ١
- وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ ٥٥ / ٣
- وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ ٩١ / ٢
- يَا زَيْدُ زَيْدَ الْعِمَلَاتِ الدُّبَلِ ٣٨٢ / ٣

- يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرْضَعًا تَحْمِلْنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا ٢٦٧ / ٣
 إِذَا بَكَيتُ قَبَّلْتَنِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا
 يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمُّدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا ٤٥٦ / ١
 يَمُرُّونَ بِالْدَهْنَاءِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجْرَ الْحَقَائِبِ ٣٩٣ / ٢
 عَلَى حِينِ آلِهَى النَّاسِ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَندَلَا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ
 يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا ٥٧٥ / ١

رَفَعُ

عبد الرحمن العجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
حروف الجر.....	٥
ذكر حروف الجر.....	٥
ما يختص بالظاهر.....	٧
ما تختص به مذ ومنذ.....	١٠
ما تختص به رُبَّ.....	١٠
ما تختص به التاء.....	١١
معاني (من).....	١٤
زيادة (من).....	١٨
حروف الانتهاء.....	٢٢
حروف البدل.....	٢٣
معاني اللام.....	٢٥
معاني الباء و(في) المشتركة.....	٢٩
معاني الباء.....	٣٠
معاني (على).....	٣٤
معاني (عن).....	٣٥
معاني الكاف.....	٣٩

- ٤٣ استعمال بعض حروف الجر اسماً
- ٤٧ اسمية (مذ) و(منذ)
- ٤٩ معاني (مذ) و(منذ)
- ٥١ زيادة (ما) بعد (من) و(عن) والباء
- ٥٤ زيادة (ما) بعد (رُبَّ) والكاف
- ٥٧ حذف (رُبَّ) مع بقاء العمل
- ٥٩ حذف حرف الجر مع بقاء العمل
- ٦١ الإضافة
- ٦٢ ما يُحذف عند الإضافة
- ٦٨ معاني الإضافة، وما يترتب عليها
- ٦٨ ما تفيده الإضافة
- ٦٩ ما لا يتعرّف بالإضافة
- ٧٣ أنواع الإضافة
- ٧٥ وصل (أل) بالمضاف
- ٨٠ إفادة المضاف للمضاف إليه التذكير أو التأنيث
- ٨٣ إضافة الاسم لما اتحد به في المعنى
- ٨٦ الأسماء الملازمة للإضافة
- ٨٨ ما يمتنع إضافته للضمير
- ٩٥ إضافة (حيث) و(إذ)
- ٩٥ ما يشبه (إذ) في المعنى

- ٩٨ إعراب أو بناء ما يشبه (إذ) في المعنى
- ١٠١ إضافة (إذا)
- ١٠٤ إضافة (كلا) و(كلتا)
- ١٠٦ إضافة (أيّ)
- ١١٠ إضافة (لذن)
- ١١٠ إضافة (مع)، وضبط آخرها
- ١١٢ إضافة (غير)
- ١١٤ إضافة (قبل) ونظائرها
- ١٢١ حذف المضاف
- ١٣٠ حذف المضاف إليه
- ١٣١ فصل المضاف عن المضاف إليه
- ١٣٢ المضاف إلى ياء المتكلم
- ١٣٣ إضافة الاسم إلى ياء المتكلم
- ١٣٦ إعمال المصدر
- ١٣٦ شروط إعمال المصدر
- ١٤٠ إعمال اسم المصدر
- ١٤١ إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله
- ١٤٣ تابع المضاف إلى المصدر
- ١٤٥ إعمال اسم الفاعل
- ١٤٦ أبنية المصادر

- ١٤٨ أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها
- ١٤٨ أوزان اسم الفاعل من الثلاثي
- ١٥٠ وزن اسم الفاعل من غير الثلاثي
- ١٥٢ وزن اسم المفعول من غير الثلاثي
- ١٥٣ وزن اسم المفعول من الثلاثي
- ١٥٤ نيابة وزن (فعليل) عن مفعول
- ١٥٥ الصفة المشبهة باسم الفاعل
- ١٥٥ تعريف الصفة المشبهة باسم الفاعل
- ١٥٨ شروط الصفة المشبهة
- ١٦٠ عمل الصفة المشبهة
- ١٦١ تقدم معمول الصفة المشبهة
- ١٦٢ الأوجه الجائزة في معمول الصفة المشبهة
- ١٦٥ التعجب
- ١٦٥ صيغ التعجب
- ١٦٧ حكم المتعجب منه بعد (أَفْعَل)
- ١٦٩ حذف المتعجب منه
- ١٧١ فعلا التعجب غير متصرفين
- ١٧٢ شروط الفعل المصوغ منه للتعجب
- ١٧٥ إذا فقد الفعل بعض الشروط
- ١٧٧ نصب مصدر الفعل إذا عدم شرطا

- ١٧٨ التعجب بفعل لم يستوفِ الشروط
- ١٧٩ تقدم المعمول في التعجب
- ١٨١ نعم وبئس وما جرى مجراها
- ١٨١ حكم نَعَمْ وبئس، وعملهما
- ١٨٥ الجمع بين التمييز والفاعل
- ١٨٦ إعراب المخصوص
- ١٩١ الاستغناء عن ذكر المخصوص
- ١٩٥ ما جرى مجرى نعم وبئس
- ١٩٧ حبًا وإعرابها
- ١٩٨ المخصوص بعد (حبًا)
- ٢٠٠ إذا كان فاعل (حبّ) غير (ذا)
- ٢٠٣ أفعال التفضيل
- ٢٠٣ شروط ما يصاغ منه أفعال التفضيل
- ٢٠٧ إذا امتنع صوغ أفعال التفضيل من الفعل
- ٢٠٩ تضمين أفعال التفضيل معنى من
- ٢١٠ حكمه إذا أضيف إلى نكرة أو جرد عن الإضافة
- ٢١١ إذا حُلِّي اسم التفضيل بأل، أو أضيف إلى معرفة
- ٢١٦ تقديم المفضَّل عليه إذا كان اسم استفهام
- ٢١٨ رفع أفعال التفضيل للظاهر
- ٢٢٢ النعت

- ٢٢٢ توابع الأسماء
- ٢٢٤ تعريف النعت
- ٢٢٦ موافقة المتبوع في التعريف والتنكير
- ٢٢٨ حكم النعت في الأفراد والتذكير
- ٢٣٣ النعت يكون بالمشتق وشبهه
- ٢٣٦ نعت النكرة بالجملة
- ٢٣٨ النعت بالجملة الطلبية
- ٢٤١ النعت بالمصدر
- ٢٤٤ إذا تعدد النعت والمنعوت
- ٢٤٥ النعت إذا اتحد معنى العاملين وعملهما
- ٢٤٧ الإتيان والقطع فيما إذا تعددت النعوت
- ٢٥٠ إعراب النعت إذا قطع
- ٢٥٤ حذف النعت والمنعوت
- ٢٥٦ التوكيد
- ٢٥٦ التوكيد بالنفس والعين
- ٢٥٩ إذا أكد المثنى والجمع بالنفس أو العين
- ٢٦١ التوكيد بكل وكلا وكلتا
- ٢٦٤ التوكيد بعامة
- ٢٦٧ التوكيد بأجمع وشبهه
- ٢٦٩ توكيد النكرة

- ٢٧١ لا يُشَيَّ (أجمع) ولا (جمعاء)
- ٢٧٢ توكيد الضمير المتصل بالنفس أو العين
- ٢٧٥ التوكيد اللفظي
- ٢٧٧ توكيد الضمير المتصل
- ٢٧٨ توكيد الحروف
- ٢٨٠ توكيد الضمير المنفصل بضمير الرفع
- ٢٨٢ عطف البيان
- ٢٨٢ أنواع العطف
- ٢٨٣ تعريف عطف البيان
- ٢٨٤ حكم عطف البيان مع متبوعه
- ٢٨٥ عطف البيان يكون بين نكرتين وبين معرفتين
- ٢٨٧ ما صح عطف بيان صح بدلاً
- ٢٩٠ عطف النسق
- ٢٩٠ تعريف عطف النسق
- ٢٩٢ الحروف العاطفة لفظاً ومعنى
- ٢٩٤ الحروف التي تعطف لفظاً لا معنى
- ٢٩٦ العطف بالواو
- ٢٩٨ ما تختص به الواو في العطف
- ٢٩٩ العطف بالفاء وثم
- ٣٠٠ ما تختص به الفاء في العطف

- ٣٠٢ العطف بـ (حتى)
- ٣٠٤ العطف بـ (أم)
- ٣٠٧ إسقاط همزة أم
- ٣٠٩ معنى أم
- ٣١١ معاني أو
- ٣١٤ إتيان (أو) في موضع الواو
- ٣١٦ استعمال (إمّا) بمعنى (أو)
- ٣١٧ العطف بلكن ولا
- ٣١٩ العطف بـ (بل)
- ٣٢٢ العطف على ضمير رفع متصل
- ٣٢٥ العطف على ضمير خفض متصل
- ٣٢٩ حذف المعطوف بالفاء والواو
- ٣٣١ العطف بالواو على عامل محذوف
- ٣٣٣ حذف المتبوع، وعطف الفعل على الفعل
- ٣٣٥ عطف الفعل على اسم شبهه وعكسه
- ٣٣٧ البدل
- ٣٣٧ تعريف البدل
- ٣٣٩ أنواع البدل وأمثله
- ٣٤٢ إبدال الظاهر من ضمير غير الغيبة
- ٣٤٥ الإبدال من اسم استفهام

- ٣٤٦ إبدال الفعل من الفعل
- ٣٤٧ النداء
- ٣٤٧ أدوات النداء
- ٣٥٠ حذف أداة النداء
- ٣٥٣ المنادى المعرفة المفرد
- ٣٥٥ المنادى المبني
- ٣٥٦ المنادى النكرة والمضاف وشبيهه
- ٣٥٩ إعراب المنادى العلم الموصوف بابن مضافة إلى علم
- ٣٦١ المنادى المنون للضرورة
- ٣٦٤ جمع (يا) و(أل)
- ٣٦٧ فصل
- ٣٦٧ تابع المنادى
- ٣٧٢ العطف مع (أل) على المنادى المبني
- ٣٧٣ لزوم (أي) للمنادى المحلّ بأل
- ٣٧٨ وصف (أي) باسم إشارة أو موصول
- ٣٧٩ نداء اسم الإشارة
- ٣٨١ نداء المكرر إذا أضيف في الثاني
- ٣٨٣ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
- ٣٨٣ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
- ٣٨٦ نداء (ابن أم) و(ابن عم)

- ٣٨٨ نداء (أبت) (أمت)
- ٣٩٠ أسماء لازمت النداء
- ٣٩٠ أسماء ملازمة للنداء
- ٣٩٢ وزن سب الأنثى وأمر الثلاثي
- ٣٩٣ وزن سب الذكور
- ٣٩٥ الاستغاثة
- ٣٩٥ كيفية الاستغاثة
- ٣٩٨ العطف على المستغاث به
- ٤٠٠ وصل ألف بالمستغاث به والمتعجب منه
- ٤٠٢ الندبة
- ٤٠٢ أحكام المندوب، وما لا يُندب، وندب الموصول
- ٤٠٥ وصل ألف بالمندوب
- ٤٠٧ حذف تنوين المندوب إذا وصل بألف
- ٤٠٨ تغيير شكل آخر المندوب عند اللبس
- ٤١٠ وصل هاء السكت بالمندوب
- ٤١٢ ندب المضاف إلى ياء المتكلم
- ٤١٤ الترخيم
- ٤١٤ كيفية الترخيم، ومثاله
- ٤١٦ ترخيم المؤنث بالهاء
- ٤١٧ ترخيم الخالي من هاء التأنيث

- ٤٢٠ ما يُحذف عند الترخيم
- ٤٢٤ ترخيم المركب والجملة
- ٤٢٦ لغة من ينتظر، ومن لا ينتظر
- ٤٢٩ امتناع لغة من لا ينتظر عند اللبس
- ٤٣١ الترخيم دون نداء
- ٤٣٢ الاختصاص
- ٤٣٢ حكم الاختصاص، ومثاله
- ٤٣٥ الاختصاص بدون (أي)
- ٤٣٧ التحذير والإغراء
- ٤٣٧ استتار الناصب في التحذير وجوباً
- ٤٣٩ جواز إظهار الناصب وامتناع ذلك
- ٤٤١ التحذير بـ(إياي وإياه)
- ٤٤٢ أحكام الإغراء
- ٤٤٣ أسماء الأفعال والأصوات
- ٤٤٣ تعريف اسم الفعل
- ٤٤٥ أقسام اسم الفعل، واستخدامه
- ٤٤٧ أسماء الأفعال المنقولة
- ٤٤٩ عمل اسم الفعل
- ٤٥١ تنوين اسم الفعل
- ٤٥٣ تعريف اسم الصوت

- ٤٥٥ نونا التوكيد
- ٤٥٥ أنواع نون التوكيد
- ٤٥٦ مواضع نوني التوكيد
- ٤٦٢ حكم آخر الفعل المؤكّد
- ٤٦٣ كيفية توكيد الفعل بالنون
- ٤٦٦ وقوع نون التوكيد بعد الألف
- ٤٦٧ توكيد الفعل المسند لنون النسوة
- ٤٦٨ حذف نون التوكيد الخفيفة
- ٤٧٠ إبدال النون الخفيفة ألفاً
- ٤٧٢ ما لا ينصرف
- ٤٧٢ تعريف الصرف
- ٤٧٤ الاسم المختوم بألف التأنيث
- ٤٧٦ الوصفية وزيادة الألف والنون
- ٤٧٧ الوصفية ووزن (أفعل)
- ٤٨١ الوصفية والعدل
- ٤٨٧ صيغة منتهى الجموع
- ٤٨٩ المعتل من منتهى الجموع
- ٤٩٢ الملحق بمنتهاى الجموع
- ٤٩٦ العلمية والتركيب المزجي
- ٤٩٨ العلمية وزيادة الألف والنون

- ٥٠٠ العلمية والتأنيث
- ٥٠٣ العلمية والعجمة
- ٥٠٧ العلمية ووزن الفعل
- ٥٠٨ العلمية وألف الإلحاق
- ٥٠٨ العلمية والعدل
- ٥٠٨ العلم المؤنث على وزن (فَعَال)
- ٥٠٨ صرف المنكَّر
- ٥٠٨ المنقوص غير المصروف
- ٥٠٨ صرف ما لا ينصرف، وعكسه
- ٥٠٩ إعراب الفعل
- ٥١١ عوامل الجزم
- ٥١٢ فصل لو
- ٥١٣ أمّا ولولا ولوما
- ٥١٤ الإخبار بالذني والألف واللام
- ٥١٥ العدد
- ٥١٦ تلخيص أحكام العدد والمعدود
- ٥١٩ كم وكأين وكذا
- ٥٢٠ الحكاية
- ٥٢١ التأنيث
- ٥٢٢ المقصور والممدود

- ٥٢٣ كيفية تثنية المقصود والممدود وجمعهما تصحيحاً
- ٥٢٤ جمع التكسير
- ٥٢٤ أوزان جموع القلة
- ٥٢٦ نيابة جمع القلة عن الكثرة، والعكس
- ٥٢٨ أَفْعُلْ
- ٥٣١ أَفْعَالٌ
- ٥٣٣ أَفْعَلَةٌ
- ٥٣٥ فُعْلٌ وَفِعْلَةٌ
- ٥٣٦ فُعْلٌ وَفُعَلٌ وَفِعْلٌ
- ٥٣٧ فُعْلَةٌ وَفِعْلَةٌ
- ٥٣٨ فَعْلَى
- ٥٣٩ فِعْلَةٌ
- ٥٣٩ فُعْلٌ وَفُعَالٌ
- ٥٣٩ فِعَالٌ
- ٥٤٠ فَعْلَانٌ
- ٥٤٠ فُعْلَانٌ
- ٥٤١ فُعُولٌ
- ٥٤٢ فُعْلًا وَأَفْعِلَاءَ
- ٥٤٢ فَوَاعِلٌ
- ٥٤٢ فَعَائِلٌ

- ٥٤٢ فَعَالِي وَفَعَالِي
- ٥٤٣ فَعَالِيٌّ
- ٥٤٤ فَعَالِل
- ٥٤٥ التصغير
- ٥٤٨ تصغير الثلاثي
- ٥٤٩ تصغير غير الثلاثي
- ٥٥٣ مواضع فتح ما بعد ياء التصغير
- ٥٥٦ ما لا يُعْتَد به في التصغير
- ٥٥٩ تصغير ما ختم بألف التأنيث المقصورة
- ٥٦١ تصغير ما ثانيه ألف أو حرف لين
- ٥٦٦ تصغير ما كان على حرفين
- ٥٦٩ تصغير الترخيم
- ٥٧١ تصغير الثلاثي المجرد من التاء
- ٥٧٥ تصغير الأسماء المبنية
- ٥٧٦ النسب
- ٥٧٧ ياء النسب، وما تليه
- ٥٧٧ النسبة إلى ما آخره ياء مشددة أو علامة تأنيث
- ٥٨٢ النسبة إلى ما آخره ألف إلحاق أو أصلية
- ٥٨٤ النسبة إلى ما آخره ياء المنقوص
- ٥٨٧ النسبة إلى الثلاثي مكسور العين

- النسبة إلى ما فيه ياء مشددة إحداهما زائدة ٥٩٠
- النسبة إلى ما ثانيه ياء مشددة ٥٩١
- حذف علامة التثنية أو الجمع عند النسب ٥٩٣
- النسبة إلى ما ثانيه ياء مشددة متوسطة ٥٩٥
- النسبة إلى فَعِيلَة وَفُعَيْلَة ٥٩٧
- النسبة إلى معتل اللام أو مضعفها ٥٩٨
- النسبة إلى الممدود ٦٠٣
- النسبة إلى المركب ٦٠٥
- النسبة إلى محذوف اللام ٦١٠
- النسبة إلى أخت و بنت ٦١٢
- النسبة إلى ثنائي ثانيه حرف لين ٦١٥
- النسبة إلى محذوف الفاء ٦١٧
- النسبة إلى الجمع ٦١٨
- ما يغني عن ياء النسب ٦١٩
- ما خرج عن قواعد النسب ٦٢١
- الوقف ٦٢٢
- الوقف على المنون ٦٢٢
- الوقف على ما له صلة ٦٢٣
- الوقف على إذن ٦٢٤
- الوقف على المنقوص ٦٢٦

- ٦٢٩ الوقف على المحرك غير هاء التأنيث
- ٦٣٤ الوقف على تاء التأنيث
- ٦٣٦ الوقف على الفعل المعل
- ٦٣٧ الوقف على (ما) الاستفهامية
- ٦٣٩ الوقف بهاء السكت على المتحرك
- ٦٤٠ إعطاء الوصل حكم الوقف
- ٦٤١ الإمالة
- ٦٤١ أسباب الإمالة
- ٦٤١ موانع الإمالة
- ٦٤٣ الفرق بين سبب الإمالة ومانعها
- ٦٤٧ الإمالة للتناسب
- ٦٤٨ إمالة غير المتمكن
- ٦٤٩ إمالة الفتحة
- ٦٥٠ التصريف
- ٦٥٠ ما يدخله التصريف
- ٦٥٢ تصريف ما قل عن الثلاثي
- ٦٥٣ منتهى حروف الاسم
- ٦٥٥ أوزان الاسم الثلاثي
- ٦٥٧ أوزان الثلاثي المهملة أو القليلة
- ٦٥٨ أوزان الفعل الثلاثي

- ٦٥٩ منتهى حروف الفعل
- ٦٥٩ أوزان الاسم غير الثلاثي
- ٦٦٠ ضابط الحرف الأصلي والزائد
- ٦٦٢ وزن الكلمات
- ٦٦٢ وزن غير الثلاثي
- ٦٦٤ إذا كان الزائد ضعف أصلي
- ٦٦٥ مضعف الرباعي
- ٦٦٥ زيادة الألف
- ٦٦٦ زيادة الواو والياء
- ٦٦٨ زيادة همزة والميم
- ٦٧٠ زيادة النون
- ٦٧١ زيادة التاء
- ٦٧١ زيادة الهاء واللام
- ٦٧٢ فصل في زيادة همزة الوصل
- ٦٧٣ الإبدال
- ٦٧٥ فصل
- ٦٧٦ فصل
- ٦٧٧ فصل
- ٦٧٨ فصل
- ٦٧٩ فصل

- ٦٨٠ الإِدْخَام
- ٦٨١ الخاتمة
- ٦٨٣ فهرس الآيات
- ٦٩٥ فهرس الأحاديث والآثار
- ٦٩٧ فهرس الشواهد الشعرية
- ٧٠٩ فهرس الموضوعات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن العجمي
أسكنها الجنة الفردوس

www.moswarat.com